

حواشي كتاب سيبويه

جمعها وعلقها

أبو علي الفارسي — وأبو القاسم الزمخشري

وأبو عبد العزيز العيوني

فيها حواشي كثير من العلماء، منهم

الأخفش الأوسط — وأبو إسحاق الزجاج

وأبو عمر الجرمي — وأبو بكر بن السراج

وأبو عثمان المازني — والأخفش الأصغر

وأبو العباس المبرد — وأبو جعفر النحاس

القاضي إسماعيل بن إسحاق — وأبو علي الفارسي

وأبو العباس ثعلب — وأبو علي الغساني

تحقيق

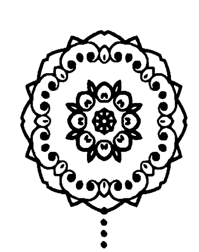
سُليمان بن عبدِ العزيزِ العيُونيّ

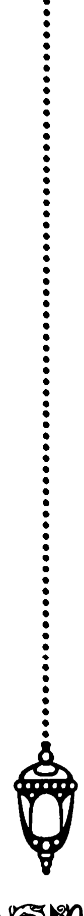
الأستاذ الدكتور في قسمِ النحوِ والصرف وَفقهِ اللُّغة

في كُليةِ اللغةِ العربيّة، جَامعةِ الإمام محمد بن سُعود الإسلامِيّة

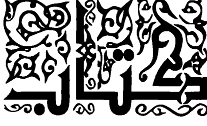
الجزء الأول

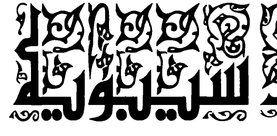












الجزء الأول

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الزمخشري، محمود بن عمر

حواشي كتاب سيبويه. / محمود بن عمر الزمخشري ؛ الحسن بن أحمد الفارسي ؛ سليمان بن عبد العزيز العيوني - الرياض، ١٤٤٢هـ، ٤مج.

ردمك: ٥-١-٦٤٠١-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٢-٢-٦٤٠٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

١- اللغة العربية- النحو ٢- اللغة العربية - الصرف.

أ. الفارسي، الحسن بن أحمد، (مؤلف مشارك).

ب. العيوني، سليمان بن عبد العزيز، (محقق) ج. العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٤٢/٣٢٠٢

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٣٢٠٢

ردمك: ٥-١-٦٤٠١-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٢-٢-٦٤٠٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م

للاتصال بالمحقق ولطلب الكميات:

حساب: المفتي اللغوي، في تويتر

Sboh3333

Sboh1430@gmail.com

00966553228779

حواشي كتاب سيبويه

جمعها وعلّقها

أبو علي الفارسيّ وأبو القاسم الزّمخشريّ

وأبو عبد العزيز العيونيّ

فيها حواشي كثير من العلماء، منهم

الأخفش الأوسط وأبو إسحاق الزّجّاج

وأبو عمر الجرميّ وأبو بكر بن السّرّاج

وأبو عثمان المازنيّ والأخفش الأصغر

وأبو العبّاس المبرّد وأبو جعفر النّحّاس

القاضي إسماعيل بن إسحاق وأبو علي الفارسيّ

وأبو العبّاس ثعلب وأبو علي الغسّانيّ

تحقيق

سليمان بن عبد العزيز العيونيّ

الأستاذ الدكتور في قسم النّحو والصّرف وفقه اللّغة

في كلّيّة اللّغة العربيّة، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة

الجزء الأوّل



المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا محمد الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فبعد خمس عشرة سنة انتهيت بعون الله من تحقيق هذه الحواشي، إذ بدأت قصتي معها منذ سنة (١٤٢٥).

وعندما اطلعت على هذه الحواشي تبيَّنت لها أهميتها، وبعد تحقيقها ودراستها تأكدت لها أهميتها في أمور، منها:

١-ارتباطها بكتاب سيبويه، الذي هو أهم كتب النحو، وما زال بحاجة إلى تفسير لبعض مواضعه.

٢-أن أصحاب هذه الحواشي يتميَّزون بميزتين مهمتين، وهما: التقدُّم الزمني، والتقدُّم العلمي، فهم من كبار أيمة النحو الذين يحرص النحويون على الصدور عن آرائهم، والوثوق بعلمهم.

-فأبو الحسن الأخفش الأوسط (ت٢١٥) أكبر تلامذة سيبويه.

-وأبو عُمَرَ الجرمي (ت٢٢٥) وأبو عثمان المازني (ت٢٤٩) أكبر تلامذة الأخفش.

-وأبو العباس المبرد (ت٢٨٥) أكبر تلامذة الجرمي والمازني.

-وأبو إسحاق الزجَّاج (ت٣١٠) وأبو بكر بن السرَّاج (ت٣١٦) أكبر تلامذة المبرد.

-وأبو جعفر النحَّاس (ت٣٣٨) من رواة كتاب سيبويه، ومن تلاميذ المبرد والزجَّاج.

-وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧) أكبر تلامذة الزجاج وابن السراج.

-وأبو عبدالله الرَّبَاحي (ت٣٥٨) ناقل كتاب سيبويه إلى الأندلس.

-وأبو نَصْرٍ القرطبي (ت٤٠١) أكبر رواة كتاب سيبويه في الأندلس، وأهم رواته عن الرَّبَاحي.

أيمةٌ في النحو بعضهم من بعض!

٣-في الحواشي حواشٍ على كتاب سيبويه لنحويين لا تُعْرَف حواشيهم وتعليقاتهم عليه، ومنهم:

-القاضي أبو إسحاق إسماعيل الجَهْضمي (ت٢٨٢) زميل المبرد وقرينه في العلم.

-وأبو العباس ثعلب (ت٢٩١) خاتمة الكوفيين.

-وأبو الحسن بن كَيْسَان (ت٢٩٩).

-والأخفش الأصغر، علي بن سليمان (٣١٥).

-وأبو بكر بن شُقَير، أحمد بن الحسن (ت٣١٧).

-وأبو محمد، عبدالله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْهِ (ت٣٤٧).

-وأبو مروان، عبدالملك بن سِرَاج الأموي مولاهم القرطبي (ت٤٨٩).

-وأبو علي الغسَّاني إمام الأندلس في الحديث (ت٤٩٨).

٤-أنه قد ذُكِر في كتب التراجم أن لبعض أصحاب الحواشي حواشي على كتاب سيبويه أو تعليقات أو طررًا، فلعلها هذه الحواشي، أو أنها بعضها، وقد أشرت إلى ذلك في الكلام على أصحاب الحواشي[١].

٥-كثرة أصحاب هذه الحواشي، وتنوعهم، فقد بلغوا في العد (٣٤) عالمًا، ما بين مُكْثِرٍ ومُقِلٍّ.

٦-أنه جاء في هذه الحواشي تفسيرات وفروق مهمة لكتاب سيبويه، وخاصة في مواضع مشكلة، والظاهر أنَّ كثيرًا من هذه الحواشي كانت في أثناء قراءة العالم للكتاب، أو قراءة طلابه عليه؛ ولذا كانت هذه الحواشي على المشكلات الغامضة.

٧-أنه جاء في الحواشي كلام على بعض أسرار كتاب سيبويه،

(١) وقد أشرت إلى ذلك في الكلام على (أصحاب الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص٨٧.

ومن ذلك:

-قول أبي علي الفارسي: «ففي هذه الجملةِ من كلامِهِ سؤالٌ مُدْغَمٌ، وكثيرًا يَفْعَلُ هذا في الكتاب، يُدْغِمُ السؤالَ ولا يَكْشِفُ عنه في الجواب، وهو فِعْلُ الحُذَّاقِ من العلماء»(١).

-وقول القاضي إسماعيل عن مَثَلٍ ذكره سيبويه: «كأنه قَوْلٌ مسموعٌ من العَرَب، حكاهُ كما هو، وهذه عادِتُهُ في كثيرٍ من الأمثلة، كقوله: (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ)، ونظائِرَ له»(٢).

-وقول ابن كيسان والأخفش الأصغر في شرح غموض بعض عبارات سيبويه وأساليبه، قال ابن كيسان: «لأَنَّهُ أُلِّفَ في زمنٍ كان أَهْلُهُ يَأْلَفُونَ مِثْلَ هذه الألفاظِ، فجاءَ به على مَذْهَبِهِم»، وقال الأخفش الأصغر: «عَمِلَ سيبويه كتابَهُ على لُغَةِ العَرَبِ وخُطَبِها وبلاغتِها، فجَعَلَ فيه شيئًا مَشْرُوحًا، وجَعَلَ فيه مُشْتَبِهًا؛ لِيكونَ لمن اسْتَيْقَظَ ونَظَرَ فَضْلٌ، وعلى هذا خاطَبَهم الله -عَزَّوَجَلَّ- بالقرآن»(٣).

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٧٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٢٤٥.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٢٤-٢٥.

٨-أنه جاء في الحواشي ذكر لنسخ قديمة جدًّا لكتاب سيبويه، ومنها:

-نسخة بخط سيبويه نفسه[١].

-و«نسخةٍ عَتِيقةٍ مَعْرُوضةٍ على الأَخْفشِ، مُؤَرَّخةٍ بسنةِ أَرْبَعٍ وتِسْعِينَ ومائةٍ»[٢].

٩-أنه جاء في هذه الحواشي آراء وتعليقات وتعليلات لعلماء لم ترد في كتبهم أو ما نُسِب إليهم في كتب النحو، وهذا يخدم علم هؤلاء، ويكشف جوانب غامضة فيه.

١٠-أن هذه الحواشي ستفتح أبوابًا جديدة للبحث النحوي، بدارسة الحواشي والجهود لعلماء لم يدرسوا من قبل، واستكمال دراسة علماء آخرين درسوا من قبل ثم جاءت حواشٍ وجهود جديدة لهم، ودراسة جوانب من كتاب سيبويه أنارت هذه الحواشي شيئًا منها.

ومما سرني ما رأيته من حرص ودعم ومساعدة لي؛ لإتمام هذا العمل، بالسؤال عنه، والحث عليه، وبسبب طول مدة التحقيق قد يسقط بعض

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٥٦٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٢. وجاء ذكر لنسخة بخط سيبويه في الفصوص لصاعد ٤/ ٦٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٦٧٩.

أسماء من ساعدوني في الحصول على صور النسخ المخطوطة، مع أني كنتُ حريصًا على تسجيل أسمائهم أولًا بأول، وتزدان المقدمة بذكرهم:

-د. عبدالمجيد بن صالح بن سليمان الجارالله، من السعودية.

-عبدالله بن عبدالملك بن سعد المقرن، من السعودية.

-عادل بن عبدالرحيم بن محمد العوضي، باحث من الإمارات.

-د. عمر ثابت يوسف مجيد الجبوري، من العراق.

-صالح بن شُطَيِّط الجسار الشمري، من السعودية.

-الشيخ: عبدالله بن عبدالحميد الأثري، من تركيا.

-د. جون نيكولا درويل، مدير المعهد الدومنيكيّ، بالقاهرة.

-يوسف بن محمد نجيب السِّنَّاري، الباحث بمعهد المخطوطات العربية، القاهرة.

-د. محمد علوان، باحث في التراث الاسلامي المخطوط، من المغرب.

-بلال الخليلي، باحث ومهتم بالمخطوطات من مصر.

-دار (أسفار) لنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية، دولة الكويت.

-د. محمود بن محمد بن محمود حمدان، من فلسطين.

-أنور صباح محمد أمين، باحث من العراق.

وهذا العمل العلمي سيكون مهمًّا ومفيدًا في تحقيق كتاب سيبويه، وهو مشروع عمري الذي أعمل عليه منذ سنين، ولا أنسى ما جال في نفسي عندما رأيتُ أوراقًا من كتاب سيبويه في دَشْتٍ قد تمزَّقت وعاثت فيها الأَرَضة، فقلتُ:

اعْزِزْ على النَّفْسِ أَنْ تَلقى كتابَكمُ　　في الدَّشْتِ ضاعتْ بقاياهُ أبا بِشْرِ

لأَبْقَيَنَّ على عَهْدِي أُحَقِّقُهُ　　حتى يَصَحَّ، بإذنِ الواحدِ البَرِّ

وأسأل الله ذا الجلال والإكرام أن يبارك في هذا العمل، وأن يجعله خالصًا نافعًا، وأن يُسَهِّل تحقيق كتاب سيبويه على أحسن ما يكون.

والحمد لله ربِّ العالمين أولًا وآخرًا، والصلاة والسلام على نبينا الكريم، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أ. د. سليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله العيوني

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية،

قسم النحو والصرف وفقه اللغة.

مدينة الرياض

الأول من ذي الحجة، سنة (١٤٤١)

قصتي مع هذه الحواشي

كنتُ أبحث عن مخطوطة لتحقيقها من أجل الحصول على درجة العالمية العالية (الدكتوراة)، وفي يوم من أيام سنة (١٤٢٥) وَقَفْتُ على نسخة لهذه الحواشي التي جمعها أبو علي الفارسي ثم أبو القاسم الزمخشري، وجدتها على نسخة كتاب سيبويه التي في مكتبة عارف حكمت (حكمة)، المضمومة لمكتبة الملك عبدالعزيز في المدينة النبوية، فرأيتها حقيقة بالتحقيق والنشر، فبادرتُ إلى تصويرها، والحصول على مشابهات لها، ثم قدمتها إلى قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض لتحقيقها في مرحلة الدكتوراة، ولكن القسم لم يرها مناسبة للتحقيق لتعدد مؤلفيها، فانصرفتُ إلى تحقيق كتاب آخر، ولكن ما زالت هذه الحواشي في نفسي لا تفارقني.

فصِرْتُ أبحث عن نسخ أخرى لهذه الحواشي، حتى اجتمع لدي عدد كبير، استفدت منها في التحقيق.

وقد بدأتُ في العمل في هذه الحواشي في (١٠) من رجب سنة (١٤٢٦)، فحدَّدتُ كلام سيبويه الذي عليه هذه الحواشي، ثم نسخته ونسختُ الحاشية أو الحواشي التي عليه، ثم حقَّقتُ هذه الحواشي، وحقَّقتُ

كلام سيبويه المحشَّى عليه أيضًا، وقد انتهيتُ من ذلك في (١٠) من شوال سنة (١٤٣٢).

وفي أثناء جمعي لنسخ كتاب سيبويه من أجل تحقيقه وَقَفْتُ على نسخ لكتاب سيبويه عليها حواشٍ كثيرة ليست في الحواشي التي جمعها الفارسي والزمخشري، فجمعتها أيضًا، ووضعتها في مواضعها من الكتاب، وحقَّقتها وحقَّقتُ كلام سيبويه المحشَّى عليه، وانتهيتُ من ذلك في (١٠) من شوال سنة (١٤٤٠).

ثم راجعتُ جميع التحقيق، ونسَّقتُ الكتاب، وأكلمتُ نواقص الهوامش، وثبَّتُّ أرقام الصفحات في (٢٠) من صفر سنة (١٤٤١).

ثم عملتُ الفهارس، وانتهيتُ منها في (١٤) من شعبان سنة (١٤٤١).

ثم كتبتُ دراسة مختصرة لهذه الحواشي، وانتهيتُ منها في (٢٧) من ذي القَعدة سنة (١٤٤١).

ثم كتبتُ المقدمة، وانتهيتُ في (١) من ذي الحِجَّة سنة (١٤٤١).

ومعنى ذلك أني بقيت في جمع هذه النسخ، وتحقيق هذه الحواشي خمس عشرة سنة، والحمد لله ربِّ العالمين.

مَنْ جمعَ هذه الحواشي وعلَّقها

قام بهذه العمل ثلاثة أشخاص:

١-أبو علي الفارسي (ت٣٧٧).

٢-وأبو القاسم الزمخشري (ت٥٣٨).

٣-وأبو عبدالعزيز العيوني.

وهذه دراسة لعمل كل واحد منهم.

الأول: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧).

فهو الذي بدأ هذا العمل، فجمع عددًا من نسخ كتاب سيبويه، منها نسخ لشيوخه، ونسخ لشيوخ شيوخه، ونسخ مجهولة، كنسخة شيخ شيوخه أبي العباس المبرد، ونسختين لشيخه أبي إسحاق الزجَّاج، ونسختين لشيخه لأبي بكر بن السرَّاج، ونسخ مجهولة في فارس وبغداد.

ولعل غنى الفارسي ورضا السلاطين عنه، وخاصةً عَضُد الدولة، كان له أثر كبير في سهولة حصول الفارسي على هذه النسخ الثمنية.

وسيأتي ذكر هذه النسخ بالتفصيل في مبحث (النسخ المذكورة في الحواشي)[1].

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص١٤٥.

وقد تلخص عمل أبي علي الفارسي بهذه النسخ في أمور:

١-أنه نسخ منها نسخة بخطه[١]، متعمدًا في أولها على نسخة لم يسمِّها، وقال عنها (العَمُود)[٢]، ثم اعتمد على نسخة أبي بكر بن السرَّاج الأولى المنسوخة من نسخة أبي العباس المبرد من قول سيبويه: «وَزَعَمَ الْخَلِيلُ -رحمه الله- أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (مُطِرْنَا الزَّرْعَ وَالضَّرْعَ)» في أثناء باب (هَذَا بَابٌ مِنَ الْفِعْلِ يُبْدَلُ فِيهِ الآخِرُ مِنَ الأَوَّلِ، وَيُجْرَى عَلَى الاسْمِ كَمَا يُجْرَى (أَجْمَعُونَ) عَلَى الاسْمِ، وَيُنْصَبُ بِالْفِعْلِ؛ لأَنَّهُ مَفْعُولٌ)، من هنا إلى آخر الكتاب، إذ قال الفارسي هنا: «مِن هنا قد نَسَخْتُ على نسخةِ أبي بَكْرٍ، وجَعَلْتُ نسخةَ غيرِه مُلحَقةً به»[٣].

ويظهر لي أن الفارسي في أول الكتاب قد كان ينسخ من نسخة أبي العباس المبرِّد التي بخطه، فهي أرفع في الإسناد، ولكنه تركها إلى نسخة شيخه أبي بكر؛ لأنه سيقرؤها بعد ذلك عليه، وهذا الذي حدَث كما سأذكر

---

(١) في حواشي كتاب سيبويه ص١٥: «جميعُ ما في هذا الصَّفْحِ ومَقْلُوبِهِ منقولٌ من السِّفْرِ الثاني من كتاب أبي عليٍّ كتابِ سيبويه، بخطِّ أبي عليٍّ رحمه الله تعالى».

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٩٨، وذكر (عَمُود الكتاب) في ص ٣٩٥، فهو يعني بـ(العمود) أصل متن الكتاب.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٣١١ .

قريبًا، أو أنه وجد نسخة شيخه أبي بكر أسلم من الزوائد والحواشي التي دخلت في كلام سيبويه.

ويدل على أنه كان في أول الكتاب ينقل من نسخة المبرد أنه لم يكن يذكر فروق نسخته، بينما كان يذكر فروق نسخة أبي بكر، ومن ذلك ما قاله الفارسي في نص سيبويه «والذي يُشْبِهُهُ مِن حروفِ الاستفهامِ الأَلِفُ»[1]: «عند (س): «والذي يُشْبِهُهُ مِن حروفِ الاستفهامِ الأَلِفُ»، وفي نسخة أخرى: «والذي يُشْبِهُ (إنْ) مِن حروفِ الاستفهامِ الألِفُ»، وفي العمودِ: «والذي تُشَبِّهُهُ بـ(إنْ) هو حرفُ الاستفهامِ، وهو الأَلِفُ»»[2]، فنلحظ أنه ذكر نسخة أبي بكر الأولى المرموز لها بـ(س)، ونسخة أخرى (مجهولة)، ونسخة العمود، ولم يذكر نسخة المبرد، ومع ذلك أثبت الفارسي في المتن ما في نسخة أبي بكر لا ما في نسخة العمود (المبرد)؛ لأنه بعد كتابة النسخة قرأها على شيخه أبي بكر وغيَّر ما فيها إلى نسخة أبي بكر.

وكان الفارسي يسمِّي هذه النسخة التي انتسخها (نسختي) و(كتابي)، ويسمِّيها غيرُه (كتاب أبي علي) و(كتاب الفَسَوي) و(نسخة أبي

---

(١) كتاب سيبويه (هارون) ١/ ١٠١.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٩٨.

علي الفارسي)[١].

وهي غير (نسخة القَصْري) و(كتاب القَصْري) الآتي ذكرها[٢]، نسبةً إلى أحد تلاميذ الفارسي المتأخرين.

«وعارَضَ أبو عليٍّ -أيضًا- كتابَهُ بنسخةِ أبي بَكْرِ بنِ السَّرَّاجِ التي نَسَخَها من نسخةِ أبي العَبَّاسِ .... وقَرَأَ أبو عليٍّ كتابَهُ على أبي بكرٍ وأبو بكرٍ يَنْظُرُ في كتابِهِ»[٣]، ومعنى ذلك أن النسخة كلها حتى أولها المنسوخ من غير نسخة أبي بكر قد عورضت على نسخة أبي بكر، وقرئت على أبي بكر، فكلها في الحقيقة عن نسخة أبي بكر.

وأكَّد أبو علي ذلك بقوله: «وهذه النسخةُ -يعني نُسْخَتَهُ- مُنْتَسَخَةٌ من كتاب أبي بكرٍ المنتسخِ من كتابِ أبي العبَّاسِ المبرَّدِ»[٤].

وقد قابل أبو علي نسخته على عدة نسخ[٥]، حرَص على نقل فروقها وحواشيها، وهي:

---

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٨٣، ٢١٨٩.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق (أصل القصري الأول) ص١٤٥، و(أصل القصري الثاني) ص١٤٨.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٧-٨.

(٥) انظر: مقدمة التحقيق ص٧-٨.

-نسخة أبي العباس المبرد التي بخطه.

-ونسخة أبي بكر الثانية.

-ونسختان لأبي إسحاق الزَّجَّاج.

-ونسخة القاضي إسماعيل بن إسحاق، إلا أنه لم يَعُدْ بنفسه إلى هذه النسخة، بل إنَّ «أبا بكرٍ عارضَ بنسخته نسخةَ إسماعيل بن إسحاق القاضي، ولـمَّا عارضَ أبو عليٍّ بنسخةِ أبي بكر أَلْـحَقَ ما في نسخة أبي بكر من الزيادة والخلاف الذي وجده في نسخة القاضي»[1].

ومع ذلك عاد أبو علي إلى نسخ أخرى، ولم يعتمدها، وإنما نقل منها بعض الفروق والحواشي، كنسخة المعقلي، ونسخ مجهولة في فارس وبغداد.

ونستطيع أن نقول: إن الفارسي اعتمد بنفسه في تحقيق الكتاب على خمس نسخ، جعل نسخة أبي بكر الأولى النسخة الأمّ التي اعتمدها في نقل المتن، ثم قابلها بأربع نسخ، وهي نسخة المبرد التي بخطِّه، ونسخة أبي بكر الثانية، ونسختا الزجاج، وأما بقية النسخ فقد نقل منها بعض الفروق والحواشي المهمة.

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٤. وانظر: (النسخ المذكورة في الحواشي) في مقدمة التحقيق ص٥١.

والحقيقة أن الفارسي لم يستوعب ذكر جميع الفروق، فلذا نراه في مواضع ينشط في بيان هذه الفروق، وفي مواضع يفتُر، بل تمرُّ صفحات كثيرة لا نرى فيها ذكرًا لبعض هذه النسخ، ونجد في نسخ أخرى للكتاب ذكرًا لفروق منسوبة إلى نسخة المبرد ونسخة الزجاج ليست في عمل الفارسي هذا.

وقد جاء في الحاشية التي على النسخة المشرقية العتيقة(١) أن الفارسي عارض نسخته بكتاب أبي بكر مَبْرمان، وهي نسخة مشهورة، ولكن الحقيقة(٢) أن الفارسي لم ينقل من نسخة شيخه مبرمان فرقًا قطُّ، فلعلها وقعت في يد أبي سعيد السيرافي الذي ضنَّ بها، واعتنى ببيان فروقها وحواشيها في شرحه للكتاب! ومع ذلك نقل الفارسي عن شيخه مبرمان بعض التعليقات مشافهة، فظنَّ صاحب هذه الحاشية أن الفارسي عارض بها أيضًا.

٢-وأنه نسَخ الحواشي التي على هذه النسخ، معزوة إلى أصحابها، وذلك أنه جعل لكل عالم رمزًا؛ كي يختصر العزو.

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٣، وقد رجحت في ص١٤٥ أنها للقصري تلميذ الفارسي.

(٢) انظر مناقشة ذلك في: مقدمة التحقيق ص١٨٣.

٣-وأنه ذكر فروق النسخ، وخاصة بين الأسطر.

٤-وأنه علَّق حواشي منه على مواضع من كتاب سيبويه.

ومما ينبه إليه هنا أن الحواشي غير المنسوبة ليست كلها من تعليقات الفارسي، بل بعضها من منقوله ولكنها غير منسوبة، ولعل سبب ذلك أنه نقلها من نسخ مجهولة، ويدل لذلك أن الفارسي ينقل أحيانًا بعض الحواشي غير منسوبة، ثم يناقشها، كقوله في الحواشي: «قال أبو بكر: «ينبغي أن يكون يريد (عِدَة)». يعني: أن (وَعَدَ) (فَعَلَ)، وباب (فَعَلَ) يكون فيه (يفعُل) و(يفعِل)، وقد حُوِّلَ هذا إلى (يفعِل)»[1]. ثم إن الفارسي في التعليقة[2] نقل حاشية أبي بكر بـ(قيل)، وحكى حاشية (يعني ...) بـ(قيل) أيضًا، ثم ناقش هذا التفسير.

ولذا نجد حواشي نقلها الفارسي في حواشيه غير منسوبة ثم نجدها عنده في كتاب آخر أو عند غيره منسوبة بالنص إلى بعض العلماء الذين نقل الفارسي حواشيهم، ومن ذلك:

١-قوله: «عند سيبويه أنَّ المصدرَ لا يكونُ على (مَفْعُولٍ) ....»، وجاء

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٨٠٢.

(٢) التعليقة ٥/ ٢٢.

في التعليقة: «قال أبو العباس: عند سيبويه ....»[١].

٢-قوله: «(فا): إِنَّما يَحْتَجُّ بـ(وَعَدُّهُ)، يُرِيدُونَ (وَعَدْتُهُ) فَأَتْبَعُوهُ الأَوَّلَ، .... غَيْرُ مَعْرُوفٍ»، وجاء في تنقيح الألباب: «ومِن قوله: (وإنما يحتج بوعده يريدون وعدته) إلى آخر الباب في الشرقية، وثبت لابن السراج حاشيةً، وقال: هو تفسير عند المبرد إلى آخر الباب، وهو أشبه»[٢].

وقد نجد عند الفارسي نقلًا عمَّن لم يدركه، وهو عند غيره من طريق عالم نقل الفارسي حواشيه، ومن ذلك:

١-قوله: «أَنْشَدني أبو عُثمانَ .....»، وجاء في نسخة (م٥): «قال أبو العباس: أنشدني أبو عثمان ....»[٣].

٢-وقوله: «حَدَّثِني أبو عُثمانَ، قال: حَدَّثِني أبو يحيى اللاحِقِيُّ»، وجاء في (م٥): «قال أبو العباس: حدثني أبو عثمان ....»[٤].

٣-قوله: «حدَّثني التَّوَّزِيُّ، قال: يُقالُ: (ما في بَطْنِهِ قُذَعْمِلَةٌ)»، وجاء

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٢٤ هـ٤.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٣١ هـ٢.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٣٦ هـ٢.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٢٨ هـ٥.

في الأصول عن المبرد، قال: «قال أبو العباس: حدثني التوزي ...»[(١)].

وقد كان لتلميذي الفارسي القَصْري وعبدالباقي يَدٌ في هذا العمل، وخاصة القصري.

والذي يترجَّح عندي أن الفارسي بعد أن انتهى من عمله، وقرأه على شيخه أبي بكر، صار يغيِّر ويزيد، فمِمَّا غيَّره ما خالف نسخة شيخه أبي بكر في أول الكتاب، كما ذكرت ذلك آنفًا ومثَّلتُ له[(٢)]، ومن ذلك أيضًا ما ضَرَبَ عليه من ألفاظ، وغيَّرها إلى ألفاظ يرى أنها أصح أو أوجه، وربما زاد بعض التعليقات والحواشي، فطلب من تلميذه القصري، أو أن القصري بادر من نفسه فنسخ الكتاب نسخة منقَّحة ومنسَّقة، وقد أُعْجِبَ أبو علي بهذه النسخة، وصارت تسمَّى «أصل القَصْري، الذي كان يعتمد عليه أبو علي»[(٣)].

وأُرجِّح أن أصل القَصْري الذي كان يعتمد عليه الفارسي هو النسخة العتيقة المشرقية التي اطَّلع عليها ونقل منها أبو علي الغساني

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٧٦٣ هـ٢.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص١٥-١٦.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٣.

وابن خروف[1]، وقد كتب الفارسي بخطِّه عليها أن محمد بن طوسيٍّ القصري قرأ عليه كتاب سيبويه منها، فقال: «قَرَأَ عليَّ أبو الطَّيِّبِ محمدُ بنُ طُوسِيٍّ كتابَ سيبويه في هذه النسخة، من أوله إلى آخره، وأنا أَنْظُرُ في نسختي التي قَرَأْتُها على أبي بكر محمد بن السَّرِيِّ، وقُرِئَ منها على أبي إسحاق إبراهيم بن السَّرِيِّ وأنا أَسْمَعُ، وكَتَبَ الحسنُ بن أحمد بخَطِّهِ»[2]، ولهذا يمكن أن نسمي هذه النسخة (أصل القصري الأول).

وقد بقي القصري وتلميذ الفارسي الآخر عبدالباقي وفِيَّين للفارسي، فعلَّقا وحشيًّا على عمله، وسألا الفارسي أسئلة تتعلق بها في الحواشي، ثم أثبتاها في الحواشي، ونسخ القصري نسخة أخرى من (أصل القصري) جمع فيها كل ذلك ونسقه، وذكر فيها أيضًا ما عمله الفارسي في النسخة من ضَرْبٍ وتغيير وتعليقات، وهذا العمل الآخير هو الذي وقف عليه الزمخشري، وأضاف إليه ما أضافه مما سأذكره عن بيان عمله في الحواشي[3]، ولهذا يمكن أن نسمي هذه النسخة (أصل القصري الثاني).

---

(١) انظر الكلام على: (نسخة مشرقية عتيقة)، في مقدمة التحقيق ص١٤٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٥.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص٢٩.

ومن آثار عمل القصري وعبدالباقي:

١-الحاشية التي في أول الحواشي[١]، وفيها ذكر النسخ التي اعتمدها الفارسي والرموز التي استعملها، ورجحتُ[٢] أنها من عمل القصري.

٢-إثبات أسئلتهم وإجوبة الفارسي عنها في الحواشي، ومن ذلك:

-«قُلْتُ لأبي عليٍّ: ألا امْتَنَعْتَ مِن وَصْفِ المندوبِ»[٣].

-«بخَطِّ عبدِالباقي، قُلْتُ لأبي عليٍّ: قَوْلُهُ (ههنا) أَيَعْنِي به الفَصْلَ بينَ المعَرْفةِ والنَّكِرةِ في ما لا يَسْتَغْني أَوْ الفَصْلَ في ما يَسْتَغْني؟

فقال: يجوزُ أنْ يَعْنِيَ الأَوَّلَ، وأنْ يَعْنِيَ الثانيَ، وأنْ يكونَ الجميعُ مِن قَوْلِ أَهْلِ المدينةِ»[٤].

-«قُلْتُ: أَفَيَجُوزُ (سِوَاكَ) في هذه المسألةِ؟

قالَ: نَعَمْ، على وَجْهٍ آخَرَ، وهو (غَيرُكَ)»[٥].

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص٤٨.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٦٣٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص٧٤٥.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص٧١٣. وانظر أمثلة أخرى في: ٦٣٥، ٧١٣، ٩٧١، ١٠١٣، ١٢١٥، ١٢٣٤، ١٢٥٣، ١٤٢٤، ١٧٣٧.

٣-إثبات ما عمله الفارسي في المخطوطة بعد ذلك، من ضرب وتغيير وتصحيح وتعليق، ومن ذلك:

-«قال أبو علي -بعدَ أنْ ضَرَبَ على هذا-: هذا على تفسيرِ المضمَرِ بالمضمَرِ»[1].

٤-توضيح بعض العبارات، ومن ذلك:

-«قُلْتُ -يعني أنَّهُ قالَ لابن السَّرَّاجِ-»[2].

-«(فا): (ما) في قول (خ) -يعني الأخفش-»[3].

-«قال أبو عليٍّ: قَرَأْتُهُ أيضًا بخَطِّ إسماعيلَ الزَّجاجيِّ (وما كانَ نَفْسِي)، كما قالَ أبو إسحاقَ. (ي): يُزْعَمُ أنَّ إسماعيلَ هذا كانَ نظيرَ ابنِ السـرَّاجِ، وليس بالورَّاق»[4].

٥-بيان كيفية قراءة المتن على أبي علي، ومن ذلك: «(عِنْدَ جِرَائِها)، (ع): كذا قَرَأْتُهُ على أبي عليٍّ»[5].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٢٠٨.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٥٦٣.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩٣.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٦-٢٥٧. وقد رجحَّت أن (ي) رمز لعبدالباقي تلميذ الفارسي.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٩٧. ورجَّحت أن (ع) رمز عبدالباقي تلميذ الفارسي.

٦-بيان توقُّفات أبي علي في بعض المواضع، ومن ذلك: «ما بينَ العَلامتَينِ هو (ذاك)، ولم يَعْرِفْ أبو عليٍّ مَعْناهُ، (ع)»[١].

ومن المواضع التي تدل على أن هذه النسخة النهائية كانت بعد الفارسي هذا النص: «قال عبدُالباقي: «هذا آخِرُ ما وَجَدْتُهُ بِخَطِّ أبي عليٍّ في رُقْعةٍ قد أَلْحَقَها في كِتابِهِ»»[٢]، فهذا نص على أن الفارسي قد ألحقه بعمله بعد انتهائه في ورقة خارجية، ثم علَّقه عبدالباقي على النسخة، ثم أدخله القصري في الحواشي في النسخة النهائية.

والغريب أني لم أجد أثرًا لأشهر تلاميذ الفارسي -وهو ابن جني- في هذه الحواشي، ولعل السبب في ذلك أن هذه العمل كان في أواخر حياة الفارسي بعد أن كبر شأن ابن جني، واشتغل بتلاميذه وأعماله، ويدل لذلك أن الذي ساعد الفارسي في ذلك تلميذان من تلاميذ الفارسي المتأخرين، وهما القصري وعبدالباقي.

ووجدتُ نصًّا لعله يوضِّح السبب الأهم لاعتماد أبي علي الفارسي على نسخة القصري، ذكره ابن العديم، فقال: «قرأتُ بخطِّ سعيد بن المبارك بن

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٩٩٨. ورجحّت أن (ع) رمز لعبدالباقي تلميذ الفارسي.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٧١٨.

الدهَّان النحوي، ذكر أبو الفتح في النوادر، أن كتب أبي علي الفارسي احترقت بالبصرة في ربيع الأول، سنة خمس وثلاثمائة، بدار أبي الرَّيَّان الأهوازي الكاتب، وكان قد أسكنه إياها، ولم يكن بالدار تلك الساعة، فلما عَلِمَ جاء الى الدار فوَقَعَ من غلامه المفتاح، وكان الخشب ساجًا فلم ينكسر، فصعدوا الى السطوح وكان للدرجة باب مغلق فلم ينفتح، وقويت النار فحالت بينه وبين الكتب، وكان في الدار أثاث كثير لصاحبها، فغُشِي على الشيخ، وحُمِل على الظهر الى دار أخرى لأبي الرَّيَّان، فبَقِي يومًا وليلةً لا ينطق، وثلاثةَ أيامٍ لا يأكُل ولا يشرَب إلا العسير بالكراهية، وبَقِي واجمًا سنةً لا يُقْرِئ ولا يَقْرَأ، وكان أبو الرَّيَّان يخدمه ويسلِّيه بكلِّ ما يقدر عليه، وكانت الكتب أربعمائة مجلد، فأعطاه ثلاثمائة دينار مغربية وأربعين حزمة كاغَد، وكان يستحثُّه ويقول له: الناس يقولون عنك صَحَفِيٌّ؛ لأنك عَجَزت عن العلم بعد مُضِيِّ الكتب، وكان قد سَلِمَ له المجلد الأول من كتاب سيبويه؛ لأنه كان معه، وكان لأبي الرَّيَّان نسخة بخطِّ السيرافي، فوهبها له، وعاد الى القراءة»[1].

فلعل ذهاب كتب الفارسي في هذا الحريق كان السبب الأهم في

---

(١) بغية الطلب فى تاريخ حلب ٥/ ٢٢٧١.

اعتماده على نسخة القصري التي نسخها من نسخة الفارسي قبل احتراقها.

وفي النص السابق ملحوظتان، الأولى أن النسخة التي بخطِّ السيرافي التي وهبها أبو الريان للفارسي لم يجرِ لها ذكر في الحواشي ولا كتب الفارسي فيما رأيتُ، وهذا يشير إلى أن هذا الحريق وهذه النسخة كانا بعد كتابة الحواشي؛ لأن السيرافي كان شديد الاعتناء بنسخة شيخه مبرمان، كثير النقل عنها وعن فروقها، ولو حصل عليها الفارسي قبل الحواشي لاستفاد منها في ذكر فروق نسخة شيخه مبرمان.

والملحوظة الثانية أن تاريخ الحريق المذكور -وهو خمس وثلاثمائة- غير صحيح؛ لأن متوسط عمر الفارسي حينئذ (١٨) ثماني عشرة سنة[١]، ومن كان في هذا العمر لا يكون أهلًا لإقراء كتاب سيبويه، ولا يمكنه أن يحصل على (٤٠٠) أربعمائة مجلد!

وكذلك كان متوسط عمر أبي سعيد السيرافي (٢١) إحدى وعشرين سنة[٢]، ومن كان في هذا السن لن يحرص الناس على اقتناء خطه، فضلًا عن

(١) اختلفوا في مولد أبي علي الفارسي ما بين سنة ٢٨٦ وسنة ٢٨٨. انظر: أبو علي الفارسي د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي ص٦٠.

(٢) اختلفوا في مولد أبي سعيد السيرافي ما بين سنة ٢٨٠ إلى سنة ٢٨٨. انظر: مقدمة تحقيق كتاب الادغام، تحقيق د. سيف العريفي ص١٣.

أن السيرافي قرين الفارسي وبينهما تنافس، فكيف يهدي أبو الريان الفارسي نسخة من خطِّ منافسه وهو في هذه الحالة!

وإذا عرفنا أن أبا الطيب القصري تلميذ الفارسي قد قرأ نسخته (التي صار الفارسي يتعمد عليها) على الفارسي في سنة (٣٤٠)، وأن الفارسي كان يمسك بنسخته التي كتبها عن نسخة شيخه ابن السراج[1]، علمنا أن كتب الفارسي لم تحترق حينذاك، وإنما احترقت بعده، فيكون صواب تاريخ الحريق (٣٤٥) أو (٣٥٥) أو (٣٦٥)، والله أعلم.

الثاني: أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨).

فقد أكمل ما قام به الفارسي، فقد اعتمد على نسخة القصري النهائية، فقال: «نُقِلَتْ هذه النسخةُ من أَصْلٍ منقولٍ من أَصْلِ أبي عليٍّ الفارسي، مقروءٍ عليه»، وبيَّن هذا الأصل المنقول من أصل الفارسي بقوله: «نَسَخْتُ هذه الترجمةَ من أَصْلِ القَصْرِيِّ الذي كان يَعتمِدُ عليه أبو عليٍّ»[2].

وعارضها بنسخة ابن طَلْحَةَ الأندلسي، وهي نسخة أندلسية؛ لأنها

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٣.

فرع من نسخة أبي نصر المنسوخة من نسخة الرباحي، وفيها مخالفات للنسخ المشرقية، فلهذا كان لعمل الزمخشري أهمية كبيرة، ويتلخص في الآتي:

١-أنه نقل على نسخة الفارسي وحواشيه فروقَ نسخة ابن طلحة الأندلسية.

٢-وأنه نقل حواشي الأندلسيين التي أثبتها ابن طلحة على نسخته، فزادت أهمية هذه الحواشي وتنوَّعت.

٣-وأنه اعتمد نسخًا أخرى أيضًا، كنسخة (سح) التي ذكَرَ هو رمزها في قائمة رموزه، وكذلك نقَلَ عن شرح السيرافي ورمز له بـ(سف).

٣-وأنه أعاد كتابة الكتاب والحواشي والفروق، فصار عمل الفارسي وعمله بذلك عملًا متكاملًا، حتى صار النسَّاخ بعد ذلك يذكرون أن الكتاب بحواشيه منقول من خطِّ الزمخشري[1].

٤-وأنه جعل له رموزًا أيضًا، وقد ذكرها في حاشية خاصة في أوائل الحواشي[2].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٥.

الثالث: أبو عبدالعزيز العيوني.

فقد أكرمني الله عز وجل، فوقفتُ -في أثناء جمعي لنسخ كتاب سيبويه المخطوطة- على نسخ عدة عليها حواشٍ مهمة، لعلماء متقدمين ومتأخرين، كالأخفش الأصغر وأبي جعفر النحاس وأبي مروان عبدالملك بن سرَاج الأموي، وأبي علي الغساني، وأكثر هذه الحواشي كان منسوبًا، وبعضها غير منسوب، فجمعتها، ووضعتها في مواضعها من الكتاب، وأدخلتها في التحقيق، فزادت بذلك الحواشي أهمية وتنوُّعًا.

وهذه الحواشي بعضها تفسير لكلام سيبويه، وهو الأكثر، وبعضها بيان لفروق النسخ، وبعضها بيان لمنهج سيبويه في كتابه.

كما جمعتُ الحواشي المذكورة على أغلفة النسخ مما له علاقة بكتاب سيبويه، وأدخلتها في التحقيق.

الفرق بين هذه الحواشي والتعليقة لأبي علي الفارسي

لأبي علي الفارسي أكثر من عمل على كتاب سيبويه، ولا عجب في ذلك، فقد كان كثير الاهتمام به، حتى عُدَّ من رجالات كتاب سيبويه، قال أبو حيَّان التوحيدي: «وأما أبو علي فأَشَدُّ تفرُّدًا بالكتاب، وأَشَدُّ إكبابًا عليه»[1].

وكان الفارسي كثير القراءة والإقراء لكتاب سيبويه، وكان في كل إقراءة يعلِّق حواشي على الكتاب، حتى تجمَّع له حواشٍ كثيرة، قال له تلميذه جامع العلوم: «وحينَ كان يُقْرَأُ عليك الكتاب، أو كنتَ تَقرؤُه، فبلغتَ إلى قوله: (وتقولُ: زيدًا لستَ مثلَهُ)، أَمَرْتَ غيرَك إلحاقَ قولك بالحاشية: هذا يدُلُّ على أنَّ (ليسَ) فِعْلٌ؛ لأنه صار كقولك: زيدًا ضربتُ أخاه»[2].

والذي وجدته للفارسي من حواشٍ وتعليقاتٍ على كتاب سيبويه ثلاثة أعمال:

١-حواشي كتاب سيبويه، وهي أصل هذه الحواشي التي حقَّقتها،

---

(١) الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٣١.

(٢) الاستدراك على الحجة ص٧٦.

ويظهر أن عمل الفارسي هنا كان مثل الكُنَّاش الذي جمع فيه كل ما وَقَفَ عليه من نسخ كتاب سيبويه، والحواشي التي عليها، وفروقها، مع تعليقه ما عنَّ له حينذاك.

ولهذا كان منقوله فيها أكثر من مقوله؛ لأنَّ أصل عمله كان في جمع نسخ كتاب سيبويه، والحواشي التي عليها، وفروقها.

وهذا العمل قام به الفارسي عندما حَصَلَ على هذه النسخ الكثيرة لكتاب سيبويه.

٢-ثم هذَّب من العمل السابق تعليقةً كان مقوله فيها أكثر من منقوله، تخفَّفَ فيها من كثير من النقول عن السابقين، وأكثر فيها من تعليقاته، ويمثِّل هذا العمل نسخة (م٥)[1] والتعليقات التي عليها.

فالموازنة بين هذه التعليقات وبين هذه الحواشي تظهر أن الفارسي ترَكَ كثيرًا من المنقولات، ونقل من الحواشي بعض تعليقاته بلفظها مع تعديل طفيف أو زيادات عليها من أجل التنقيح، ثم زاد تعليقات ليست في الحواشي، فكأنه أراد أن تكون كتابًا من مقوله لا من منقوله.

ونلحظ أن الفارسي قلَّل في هذه التعليقة من استعمال الرموز، فكان

---

(١) نسخة شهيد (الشهيد) علي في إستنبول برقم ٢٤٩٨.

ينص في أوائل تعليقاته بقوله: (قال أبو علي)، ولا يستعمل رمز (فا) لنفسه، وترك أكثر رموزه في الحواشي، ولكنه استعمل بعضها كرمز «(ج) عن (ع)»، أي: نسخة الزجاج عن أبي العباس المبرد، ورمز (ه ط) وبـ(ط ه) للنسخة التي عند بني طاهر[1].

وكان الفارسي في هذا العمل يشير أحيانًا إلى اختلاف النسخ، وخاصة نسخة (ج) عن (ع)، ولكنه أهمل كثيرًا من الفروق التي ذكرها في الحواشي.

ونسخة (م٥) ليست كاملة، بل هي الثلث الثاني من الكتاب فقط، ولعلَّ الأيام القادمة تُسْعِدُ بالحصول على بقية الكتاب من هذه النسخة، وقد نقلتُ جميع زوائدها على الحواشي، وأدخلتها في الحواشي، وحقَّقتها، معزوةً في الهوامش إلى نسخة (م٥).

وهذه التعليقة هي أصل التعليقة المطبوعة الآتي ذكرها.

٣-ثم هذَّب الفارسي كل ذلك في تعليقةٍ زاد فيها مقوله كثيرًا وقل منقوله أكثر من العمل السابق، ويمثِّل هذه العمل نسخة شهيد (الشهيد) علي ذات الرقم (٢٣٥٧)، التي حقَّقها الدكتور عَوَضُ القَوْزِيُّ ﷺ، ونشرها باسم (التعليقة على كتاب سيبويه).

---

(١) انظر الكلام على (نسخة م٥) في: مقدمة التحقيق ص٢١٩.

ومن الواضح أنَّ هذه التعليقة منقَّحة من العمل السابق؛ لأن أكثر الحواشي فيهما متفقة اللفظ مع تغيير يسير في أوائل بعض الحواشي، إما لتغييرها من صيغة سؤال وُجِّه إليه إلى صورة حاشية مباشرة، وإما لاختصار العبارة أو تسديدها.

ونلحظ أن الفارسي في هذه التعليقة تخلَّص من جميع الرموز، فكان ينص في أوائل تعليقاته بقوله: (قال أبو علي)، وفي أوائل حواشي ابن السراج: (قال أبو بكر)، وهكذا يردِّد هذه الأسماء دون اختصار في جميع التعليقة، وكأنه خشي أن تؤدِّي هذه الرموز إلى تحريف أو تصحيف أو غموض.

ونلحظ أيضًا أن الفارسي لم يحفل في التعليقة بذكر اختلاف النسخ، وكانت إشارته إلى ذلك قليلة موازنةً بما ذكره في الحواشي.

وقد كرهتُ لأبي علي أن ينسُب إليه في هذه التعليقة بعض التعليقات التي نقلها في الحواشي معزوةً إلى أهلها، وهو لم ينسبها إليه صراحة، وإنما ساقها في كلامه كأنها من حُرِّ كلامه، ومن أمثلة ذلك:

١-ما جاء في التعليقة: «قال أبو علي: لأنَّ الذين أدخلوا في (الحارث) الألف واللام وهو اسمٌ علمٌ إنما قصَدوا الصفةَ، ثم غَلَّبُوا».

وهذه الحاشية بلفظها نقلها الفارسي في حواشي كتاب سيبويه(١) من نسخة شيخه أبي بكر بن السراج.

٢-وما جاء في التعليقة: «قال أبو علي: لأنه لو قيل: (مُرَيْمِيسٌ) لظن أن الميم أصل؛ لأنها قد فُصِلَ بينها وبين الميم براءٍ، والراء إذا ضُوعفت عُلِمَ أن العين قد ضُوعفت وهو ثلاثيٌّ».

وهذه الحاشية نقلها الفارسي في حواشي كتاب سيبويه(٢) عن نسخة شيخه أبي بكر بن السراج.

٣-وما جاء في التعليقة: «قوله: (هي) كناية عن الأسماء التي هي بدل من الأفعال».

وهذه الحاشية بنصها نقلها الفارسي في حواشي كتاب سيبويه(٣) عن (س)، أي: عن أبي العباس المبرد.

٤-وما جاء في التعليقة: «ذكر سيبويه ههنا أن الياء في (تفعلين) ضمير».

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١١٣٧.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١١٧٦.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٦٧٦.

وهذه الحاشية نقلها الفارسي في الحواشي[1] بنصها عن نسخة شيخه أبي بكر بن السراج، والغريب أن الفارسي في التعليقة عقَّب وقال: «وفيه عندي نظر»، ثم ذكر هذا النظر.

٥-وما جاء في التعليقة: «(هَنِيٌّ) ليس يُرِيدُ هَنًا بِعَيْنِهِ، وإنما يُرِيدُ أنَّ كُلَّ أَحَدٍ هَنٌ، فتَجْعَلُهُ مِنْ أيِّ قَبِيلٍ شِئْتَ».

وهذه الحاشية نقلها الفارسي في الحواشي[2] بنصها عن نسخة شيخه أبي بكر بن السراج.

ومع ذلك كان هذا قليلًا عند أبي علي الفارسي، ولكنه كَثُر كثيرًا عند أبي سعيد السيرافي -عفا الله عنه- الذي طَوَى كثيرًا من هذه الحواشي المهمة والنفسية لعلماء أجلاء متقدمين في شرحه، وجعلها من كلامه، حتى صار من بعده يعزونها إليه لا إليهم، وما كان ضرَّه لو عزاها إليهم! وصرَّح بكونها من كلامهم! لكان ذلك أبرك لشرحه، وأبرأ لذمته.

وقد حرصتُ في تحقيق هذه الحواشي على استخراجها من كلام السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه؛ ليُعْلَمَ أنها من منقوله لا من مقوله[3].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٥٧٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٦١٢.

(٣) انظر أمثلة لذلك في: حواشي كتاب سيبويه ٦٦، ٧٢، ٢٢٢، ٣٩٦، ٣٩٨، ١٣٧٧، ١٣٨٣، ١٦٤٦، ١٧٣٢.

ولعل هذا هو السبب الذي جعل بعض الشراح -من حيث يشعرون أو لا يشعرون- يعملون مع السيرافي ما عمله هو مع من قبله، فأغار ابنُ يعيش في (شرح المفصَّل) والأعلمُ الشَّنْتَمَرِي في (النكت في تفسير كلام سيبويه) على كثير من كلام السيرافي بلفظه، وأحيانًا بتغيير يسير، وجعلاه من كلامهما دون عزو، وقد نُشِرَ كتاباهما وخدما، وما زال شرح السيرافي ينتظر خدمة تناسبه تحقيقًا ونشرًا!

تنبيهات:

١-إن هذه التعليقة كانت -كالتعليقة السابقة وكالحواشي- على نسخة من كتاب سيبويه، ولم تكن كتابًا مستقلًا، ولكن ناسخًا -قد يكون من تلاميذ أبي علي، أو متأخرًا- استلَّ هذه التعاليق مع كلام سيبويه المعلَّق عليه، وجعل ذلك في كتاب واحد، وهذا يفسِّر الخلل في وضع التعليق في غير محَلِّه من كلام سيبويه أحيانًا، ويفسِّر الخلل في كون التعليق على رواية وكلام سيبويه المنقول على رواية أخرى؛ لأن الناسخ لم يفطَن إلى نسخة الفارسي التي كان قد علَّق عليها، فنقل كلام سيبويه من نسخة أخرى على غير رواية الفارسي.

٢-إن نسخة (م٥) تصلح أن تكون نسخة أخرى يُحقَّق عليها

التعليقة؛ لأنها متَّفقة مع أكثر التعاليق في اللفظ كما سبق، وهنا أذكر أن محقق التعليقة -رحمه الله- حقَّقها على نسخة وحيدة، وقال في المقدمة: «هذه النسخة التي لا أزال أدعو الله أن يكشف لي عن أخرى[1]»[2].

٣-ما ذكرتُه من ترتيب هذه الأعمال اجتهادٌ مني، بناءً على محتواها، فكثير من النقول عن المبرد والمازني والجرمي وغيرهم التي وردت في كلام الفارسي في التعليقة قد جاء أصلها بلفظه منسوبًا إليهم في الحواشي؛ مما يدلُّ على أنها كانت قبل التعليقة.

ما سبق هو الراجح عندي، وقد يقال: إنَّ نُسَخَ كتاب سيبويه كانت عند الفارسي، فكان ينقل منها هذه النقول، ويدخلها في تعليقاته، فكتب التعليقة أولًا، ثم جمع الحواشي، فقد كان عند الفارسي نسخ قليلة، ولكنها أهم هذه النسخ، كنسختي أبي بكر بن السراج، ونسخة الزجاج عن أبي العباس المبرد، فعلَّق أولًا أصل التعليقة، ومنها هذَّب التعليقة، ولم يحتج إلى رموز لقلة النسخ.

---

(١) كذا!، بخلوِّ جملة الصلة من عائد.

(٢) مقدمة تحقيق التعليقة ١/ ١١، والغريب أن نسخة المحقق ونسخة (م٥) في مكتبة واحدة، وهي مكتبة شهيد (الشهيد) علي في إستنبول.

ولما حصَلَ على نسخٍ أكثر، كنسخة المعقلي ونسخة المراغي، شرَعَ في جمع حواشي كتاب سيبويه، واحتاج إلى وضع رموز لهذه النسخ الكثيرة.

اسم هذه الحواشي، والنقل عنها

لم أجد اسمًا علمًا على هذه الحواشي، ويظهر أن أبا علي الفارسي لم يجعل له اسمًا، بالإضافة إلى التباسها مع تعليقته، وقد عرفنا -في الفرق بين هذه الحواشي والتعليقة- أن الفارسي هذب التعليقة من هذه الحواشي وزاد عليها كثيرًا من تعليقاته، ثم هذب هذه التعليقة بالتعليقة المنشورة.

والحقيقة أن هذه الحواشي والتعليقتين كلها حواشٍ وتعاليق للفارسي على كتاب سيبويه، وقد اختلفت تعبيرات المترجمين والناقلين عنها على أسماء عدة، منها:

١-التعليقة على كتاب سيبويه.

وهذا ما جاء في نسخة مكتبة شهيد (الشهيد) علي برقم (٢٣٥٧)، وبغية الوعاة، ومفتاح السعادة، وكشف الظنون وسلم الوصول لحاجي (للحاج) خليفة، وأسماء الكتاب لرياض زاده، وروضات الجنات[1].

٢-والتعليق على كتاب سيبويه.

وهذا ما جاء في شرح أبيات المغني[2].

---

(١) انظر: بغية الوعاة ١/ ٤٩٦، ومفتاح السعادة ١/ ١٧١، وكشف الظنون ٢/ ١٤٢٨، وسلم الوصول ٢/ ١٥، وأسماء الكتب ١٣٥، ٢٠٤، وروضات الجنات ٣/ ٨٠.

(٢) انظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/ ٣٦١.

٣-والتعاليق على كتاب سيبويه.

وهذا ما جاء في: فهرسة ابن خير الإشبيلي، والتعليقة لابن النحاس الحلبي، والتذييل والتكميل، وارتشاف الضرب[1].

٤-وشرح الكتاب.

وهذا ما جاء في سر صناعة الإعراب لابن جني، وكشف المشكلات لجامع العلوم الباقولي[2].

٥-وحاشية الكتاب.

وهذا ما جاء في الاستدراك، وكشف المشكلات، لجامع العلوم الباقولي[3].

٦-وحواشي كتاب سيبويه.

وستأتي النقول التي وصفتها بالحواشي.

---

(١) انظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي (دار الغرب) ٣٩٥، والتعليقة لابن النحاس الحلبي ١/ ٦١٣- والتذييل والتكميل ٦/ ٢٥٢- وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٠.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٨٠٦- وكشف المشكلات ٢/ ١١٦٧، قلتُ: جاء في حاشية الأمير على المغني ص٦٢: «ردَّه الشارح بأن أبا علي الفارسي نص في شرح كتاب سيبويه على أن الواو تأتي للإباحة»، وهذا تحريف، صوابه: أن أبا سعيد السيرافي ... كما في شرح مغني اللبيب للدماميني ص٣٥٩ المنقول عنه.

(٣) الاستدراك على الحجة ص٦٦- وكشف المشكلات ٢/ ١٠٨٤.

وقد ذكر الفيروزآبادي أن لأبي على الفارسي حاشيتين، إحداهما في ثلاثة أسفار، والأخرى في سِفْر[1]، فهذا نص منه على أن للفارسي أكثر من حاشية على كتاب سيبويه، وهو يريد الحواشي والتعليقة.

ويظهر أن (التعليقة) و(التعليق) و(شرح الكتاب) يراد بها التعليقة بإبرازتيها، وأن (الحواشي) و(حاشية الكتاب) يراد بها (حواشي كتاب سيبويه).

وأما (التعاليق) فقد يراد بها أحد الكتابين، والأظهر أنها (التعليقة)؛ لأنها تشير إلى تعليقات من عمل الفارسي، وهذا يناسب التعليقة التي هي في أكثرها تعليقات من مقول الفارسي لا من منقوله، ويساعد على ذلك أن ما نقله ابن النحاس الحلبي في التعليقة، وما نقله أبو حيان في التذييل والتكميل وفي ارتشاف الضرب عن تعاليق الفارسي هو عن التعليقة المطبوعة[2]، وليس في حواشي كتاب سيبويه.

وتسمية هذا الكتاب (حواشي كتاب سيبويه) يوافق وصفها؛ لأنها في

---

(١) انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٢٣.

(٢) انظر: التعليقة لابن النحاس الحلبي ١/ ٦١٣ مع التعليقة لأبي علي الفارسي ١/ ٨٧، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٥٢- وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٠ مع التعليقة للفارسي ١/ ٦.

الأصل حواشٍ مكتوبة على حواشي الكتاب، كما أن تسمية ما عمله الفارسي وأكمله الزمخشري (حواشي) مشهور في فن التأليف، أضف إلى ذلك أن بعض من نقل عنها سمَّاها -أو وصفها- بذلك، ويصفها بعضهم بأنها طُرَر الكتاب، والطُّرَر هي الحواشي، ومن هذه النقول:

١-جاء في التصريح: «وخالفه الأخفش في الحواشي على كتاب سيبويه، فقال بصرفه بناءً على أنَّ الصفة إذا زالت لا تعود»، وجاء في شرح ابن الناظم: «وذهب الأخفش في حواشيه على الكتاب»[1].

وهذه المخالفة جاءت في حاشية للأخفش في حواشي كتاب سيبويه، لفظها: «قال أبو الحسَنِ: يَنْصَرِفُ (أَحْمَرُ) وما أَشْبَهَهُ في النَّكِرةِ إذا كانَ اسْمًا؛ لأنَّهُ إنَّما مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ أَنَّهُ صِفةٌ، فقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الذي كانَ يَمْنَعُهُ»[2].

٢-قال ابن جني في سر الصناعة: «وقد قال أيضًا أبو الحسن نفسُه في بعض التعاليق عنه في حاشية الكتاب: بُعْدُ (كُمْ)، و(إِذْ) من المتمكِّنة أنَّ الإعراب لم يدخلها قط»[3].

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح (تحقيق بحيري) ٤/ ٢٧٢، وشرح ابن الناظم على الألفية (العلمية) ص٤٦٩.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٩٠٠.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ١٦٥، ونقل العبارة بلفظها البغدادي في الخزانة ٦/ ٥٤٤- وشرح أبيات المغني ٢/ ١٩٩.

وهذه الحاشية عن الأخفش بلفظها في حواشي كتاب سيبويه[1].

٣-قال البغدادي في الخزانة عن بيت (فزَجَجتها بمَزَجَّةٍ): «وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه»[2].

وقد جاء في حواشي كتاب سيبويه: «قال أبو الحسن: إلَّا في شِعْرٍ، سَمِعْتُ عيسى بنَ عُمَرَ يُنْشِدُ: ....»[3]، ثم ذكر البيت.

٤-أن ابن النحاس الحلبي نقل في التعليقة شرح المقرَّب عن أبي علي الفارسي في موضعين، مرة عن (تعاليقه على كتاب سيبويه)، والنص المنقول في التعليقة المطبوعة[4]، ومرة عن (حاشيةٍ لأبي علي)، قال: «ورأيت لأبي عليٍّ حاشيةً»، والنص المنقول عنها ليس في التعليقة، بل في (حواشي كتاب سيبويه)[5]، وهذا يدل على تفريقهم بين حواشيه وتعليقته.

٥-قال الشاطبي في المقاصد الشافية: «وقال الفرزدق -أنشده الزَّجَّاج في الكتاب-:

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٥١.

(٢) خزانة الأدب للبغدادي ٤/ ٣٨١.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٣٢٥.

(٤) انظر: التعليقة لابن النحاس الحلبي ١/ ٦١٣، والتعليقة لأبي علي الفارسي ١/ ٨٧.

(٥) انظر: التعليقة لابن النحاس ٢/ ٩٦٢، وحواشي كتاب سيبويه ص١٢٥٣.

أبَانا بها قَتْلَى، وما في دمائِها   وفاءٌ، وهُنَّ الشَّافِياتُ الحَوائِمِ»[١].

وهذا البيت ليس في كتاب سيبويه، ولكنه من إنشاد الزجَّاج في حواشي الكتاب[٢]، وهي من حواشي الزمخشري عن نسخة ابن طلحة.

٦-قال أبو نصر في شرح عيون سيبويه: «ووقع في حاشية الكتاب عن المبرد: وإنما قال (ثُنْيٌ) ....»[٣].

وهذه الحاشية بنصها في الحواشي[٤] عن نسخة (ب)، أي: مما نقله أبو بكر بن السراج عن شيخه المبرد.

٧-قال الشاطبي: «وقد وَقَّعَ المبرِّدُ في كتاب سيبويه طُرَّةً، نصُّها: «(بَدا لهم) فِعْلٌ ....»[٥].

والطرة (الحاشية) بلفظها في حواشي كتاب سيبويه[٦]، ولكن في آخرها آخرها عزوها إلى تفسير المازني.

---

(١) المقاصد الشافية للشاطبي ٤/ ٤٢.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه ص٣٣٥

(٣) شرح عيون كتاب سيبويه ص٣١٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص١٨٩٧.

(٥) المقاصد الشافية ٢/ ٥٤١.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص٨٣٣.

٨-قال الشاطبي: «ففَهِم المبرّدُ من هذا الوضع أن سيبويه لا يُجيز: تَهْنِيئًا وتَجْزِيئًا، فاستدرَك عليه بذلك طُرَّةً في الكتاب»[١].

وجاءت هذه الطرة (الحاشية) في حواشي كتاب سيبويه، وفيها: «وجَمِيعُ النَّحْوِيِّين يقولون: (هَنَّأْتُهُ تَهْنِيئًا)، و(خَطَّأْتُهُ تَخْطِيئًا)، و(تَخْطِئَةً وتَهْنِئَةً)»[٢].

٩-قال الشاطبي: «وإلى هذا المعنى أشار الجرميُّ في طُرَّة الكتاب بقوله: الرَّدُّ في (شِيَةٍ) لا بُدَّ منه؛ لأنَّهُ يُبقي الاسمَ على حرفين أحدهما حرف لين»[٣].

والطرة (الحاشية) بلفظها في حواشي كتاب سيبويه[٤].

(١) المقاصد الشافية ٤/ ٣٤٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٥٢٠.

(٣) المقاصد الشافية ٧/ ٥٧٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص١٠٩٤.

الرموز المذكورة في الحواشي

جاء في الحواشي ثلاث حواشٍ في بيان النسخ التي عاد إليها الفارسي والزمخشري، ورموز هذه النسخ:

١-الحاشية الأولى نقلها الزمخشري في الغلاف من أصل القصري (الثاني)، وهي في بيان نسخ الفارسي ورموزها.

٢-والحاشية الثانية علَّقها الزمخشري في أول الحواشي لبيان شيء من نسخ الفارسي ورموزها، والنسخ التي عاد هو إليها ورموزها.

٣-والحاشية الثالثة كتبها القصري في أصله (الأول)، وهي النسخة المشرقية العتيقة التي عاد إليها أبو علي الغساني وابن خروف، وهذه الحاشية في بيان نسخ الفارسي، وأنه جعل لها رموزًا.

الحاشية الأولى في رموز الفارسي:

«صورةُ ما على حاشيةِ الجزءِ الأوَّلِ بخَطِّ الزَّمَخْشَرِيِّ:

نُقِلَتْ هذه النسخةُ من أَصْلٍ منقولٍ من أَصْلِ أبي عليٍّ الفارسي، مقروءٍ عليه.

وهذه الترجمةُ مُثْبَتةٌ فيه هكذا بخَطِّ كاتبِهِ: نَسَخْتُ هذه الترجمةَ من أَصْلِ القَصْرِيِّ الذي كان يَعتمِدُ عليه أبو عليٍّ.

اعلَمْ أنَّ:

ما كان علامُته (مح) فهو في نسخةِ المبرِّدِ بخَطِّ يدِهِ.

وما كان علامُته (ح) فهو نسخةُ أبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ، وهي نسخةٌ وَقَعَتْ إلى أبي عليٍّ مُصْلَحةٌ بخَطِّ الزَّجَّاجِ، وذلك أنَّهُ كان للزَّجَّاجِ نسختانِ، فالأُولى عارَضَ عليها إسماعيلُ الوَرَّاقُ، وما كان فيها من زيادةٍ فقد بَيَّنَهُ إسماعيلُ الوَرَّاقُ، وعارَضَ أبو عليٍّ بالنسخةِ الثانيةِ، وما كان فيها من زيادةٍ فقد بَيَّنَهُ وجَعَلَ علامَته (ح).

وعارَضَ أبو عليٍّ -أيضًا- كتابَهُ بنسخةِ أبي بَكْرِ بنِ السَّرَّاجِ التي نَسَخَها من نسخةِ أبي العَبَّاسِ، وما كان فيها من زيادةٍ فقد بَيَّنَهُ وجَعَلَ علامَته (س).

وقَرَأَ أبو عليٍّ كتابَهُ على أبي بكرٍ وأبو بكرٍ يَنْظُرُ في كتابِهِ، فما كان من زيادةٍ فقد بَيَّنَهُ وجَعَلَ علامَته (عِنْدَهُ).

وما كان علامُته (فا) فإنَّهُ مِنْ كلامِ أبي عليٍّ؛ وإنَّما جَعَلَ هذه علامَتَهُ لأنَّهُ يُرِيدُ: (فَسَّرْتُهُ أنا)، قال لنا أبو الحسنِ عليُّ بنُ عيسى: ما أرادَ هذا، ولكنَّهُ علامةٌ من (فارِسَ).

واعلَمْ أنَّ إسماعيلَ الوَرَّاقَ نَسَخَ من الكتابِ الرِّسَالةَ وبَعْضَ الفاعِلِ من نسخةِ الكِلَابِزِيِّ بالبصرة، ثمَّ تَمَّمَ باقيَ الكتابِ إلى آخرِهِ من نسخةِ

الزَّجَّاجِ، وقَرَأَها عليه.

وما كان (نُسْخَةٌ) فإنَّهُ من النُّسَخِ المجهولةِ، وهذه النُّسَخُ المجهولةُ منها شيءٌ بفارِسَ عارَضَ أبو عليٍّ به كتابَه، وهو مُعَلَّمٌ، ومنها ما ليس بفارِسَ، بل ببَغْدَادَ، عارَضَ أبو عليٍّ به كتابَه، فعلامُته (نسخةٌ مُهْمَلَةٌ).

وما كان علامُته (هـ) فإنَّهُ من نسخةٍ كانت عند بني طاهِرٍ، مقروءةٍ على عليِّ بنِ عبدِالله بنِ هانِئٍ»[1].

الحاشية الثانية في رموز الزمخشري:

«ما كان علامُته (مح) فهو من نسخةِ المبرِّدِ بخَطِّهِ.

وما كان علامُته (ح) فنسخةُ الزَّجَّاجِ.

وما كان (ب) أو (عنده) فهو عن أبي بَكْرِ السَّرَّاجِ.

وما كان علامُته (ق) فإنَّهُ من نسخةِ إسماعيلَ بنِ إسحاقَ القاضي.

وما كان علامُته (فا) فهو عن أبي عليٍّ.

وما كان علامُته (سح) فإنَّهُ من نسخةٍ في خزانةِ كُتُبِ أبي بكرٍ الإِخْشِيدِيِّ بخُوَارَزْمَ، مقروءةٍ على الشَّيْخَينِ أبي سعيدٍ السِّيرافيِّ وعليِّ بنِ عيسى، مُوَشَّحَةٍ بتَوْقِيعِهِما.

وما كان علامُته (ط) فمن نسخةِ ابنِ طَلْحَةَ.

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٣-٥.

(هـ) نُقِلَتْ من خَطِّ الزَّمَخْشَرِيِّ في ظهر الجزء الأول»[1].

الحاشية الثالثة في رموز الفارسي:

«كان أبو علي الفارسيُّ قد قابلَ نسختَه من كتاب سيبويه بعدةِ نسخٍ، منها:

-كتابُ أبي العباسِ المبرِّدِ بخطِّ يده.

-وعارضَ أبو علي بنسخةِ أبي بكرٍ السرَّاجِ التي انتسخها من كتاب أبي العباسِ المبرِّدِ.

-وبكتاب أبي بكرٍ مَبْرَمَانَ.

-وعارض أيضًا بنسختَي أبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ، وكان له منها نسختان، إحداهما نسخةُ إسماعيلَ بنِ أحمدَ الدِّجَاجيِّ صاحبِ أبي العباسِ المبرِّدِ، وكان فراغ نسخته من كتاب أبي العباس، وقَرَأَ على أبي العباس.

-وكان في كتاب أبي علي الفارسي من نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي؛ لأن أبا بكرٍ عارضَ بنسخته نسخةَ إسماعيل بن إسحاق القاضي، ولـمَّا عارضَ أبو عليٍّ بنسخةِ أبي بكر أَلْـحَقَ ما في نسخة أبي بكر من الزيادة والخلاف الذي وجده في نسخة القاضي.

وجعل أبو عليٍّ في كتابه علامةً لكلِّ نسخةٍ من هذه النسخ»[1].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٥-٦.

قلتُ:

الحاشية الأولى ليست من كلام الفارسي؛ لأن صاحبها يشرح ما فعله الفارسي، ولا يتكلم بلسانه، وصاحب الحاشية هو القَصْري[2] تلميذ الفارسي؛ لأن الحاشية منقولة من أصله، فهو الذي كتب هذه الحاشية في أول نسخته.

وقد سبق[3] أن تلميذ الفارسي القصري، وكذا تلميذه الآخر عبدالباقي، قد شاركا الفارسي في جمع هذه الحواشي.

ولذا كان القصري خبيرًا بعمل شيخه الفارسي، وبرموزه.

أما الحاشية الثانية فمن الواضح أنها للزمخشري نفسه، يبيِّن فيها رموزه في حواشيه التي أضافها على حواشي الفارسي، وهو بهذا مقتدٍ بالفارسي في الأخذ بالرموز.

وقد وافقتْ هذه الحاشيةُ الحاشيةَ السابقةَ في بعض الرموز، وهي (مح) و(ح) و(عنده) و(فا).

وخالفتها في رمز واحد وهو (ب) إذ جعلتها الحاشية الأولى (س).

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٣-١٤.

(٢) من تلاميذ الفارسي، انظر التعريف به في ص١٥ هـ١، وانظر أيضًا ص١٠١ هـ٥.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص٢٢-٢٣.

وأضافت رموزًا لنسخ جديدة، وهي (ق) لنسخة القاضي إسماعيل، و(سح) لنسخة الإخشيدي المقروءة على السيرافي والرماني، و(ط) لنسخة ابن طلحة.

والزمخشري هنا لم يضف سوى حواشي نسخة (سح) ونسخة (ط)، أما بقية النسخ ورموزها فهو من عمل الفارسي أيضًا، إلا أن القصري في الحاشية الأولى لم يذكر جميع نسخ الفارسي ورموزه، وإنما ذكر أهمها، فأكمل الزمخشري شيئًا من هذه النسخ والرموز.

فلم أجد أن الزمخشري قد ذكر أنه اطلع على هذه النسخ، أو نقل عنها مباشرة، ولو كان قد اطلع عليها لنقل منها في كتبه الأخرى، ونص على ذلك، فهو عُلُوٌّ في العزو لا يتركه الزمخشري، ويؤكد ذلك أن الفارسي في حواشيه ذكر نسخًا ورموزًا لم يذكرها القصري في حاشيته، ومنها:

-نسخة الجرمي.

-ونسخة ثعلب، ورمزها (ث).

-و(رق)، وهو رمز إسماعيل الوراق، وكذلك (ا س ر ق).

-و(خ)، وهو رمز للأخفش الأوسط.

وكذلك للزمخشري رموز استعملها، ولم يذكرها في حاشيته، ومنها:

-(سف)، وهو رمز أبي سعيد السيرافي.

-و(ص)، وهو رمز أبي نصر القرطبي، وقد نقله من حواشي نسخة ابن طلحة، ولم ينص عليه.

ومما يدل على ذلك أيضًا أن أبا علي نصَّ على أن رمز (ب) لأبي بكر في أكثر من حاشية، مما يدل على أن هذا الرمز من وضعه لا من وضع الزمخشري، ومن ذلك قوله: «اختلف أبو بكر وأبو إسحاق في هذا الموضع، فذهب أبو إسحاق .... قال (ح): .... وذهب (ب) .... قال أبو عليٍّ: هذا الذي قال (ح) بعيد غير جائز. علامة الزجاج (ح)، وعلامة أبي بكر (ب)»[1].

وأما الحاشية الثالثة فليست من كلام الفارسي، ولكنها على «نسخةٍ عَتِيقةٍ مَشْرِقيةٍ مكتوبةٍ من نسخةِ أبي عليٍّ الحسنِ بن أحمد بن عبدالغفَّار النحويِّ والفارسيِّ ثم الفَسَوِيِّ»[2].

وعلى هذه النسخة بخط الفارسي إجازةٌ لتلميذه القصري، بأنه قرأ كتاب سيبويه عليه في هذه النسخة، وكتابةٌ أخرى بخط القصري بأنه قرأ

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٦٥-٣٦٦.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٣.

هذه النسخة على شيخه الفارسي، وهذا يدلُّ على هذه النسخة بخطِّ القصري، نسخها من نسخة الفارسي، ثم قرأها عليه، وكتب عليها هذه الحاشية في بيان رموز شيخه الفارسي فيها.

إذًا الحاشيتان الأولى والثالثة للقصري، في بيان رموز شيخه الفارسي في حواشيه، ولكنَّ بينهما اختلافًا في أكثر من موضع:

١-أن الفارسي عارض نسخته بنسخة أبي بكر مَبْرَمانَ، ولم يذكر القصريُّ نسخةَ مبرمان في الحاشية الأولى!

٢-أن القصري في الحاشية الثالثة ذكر أن النسخة الأولى للزجاج نسخة إسماعيل بن أحمد الدجاجي، وذكر في الحاشية الأولى أن نسخة الزجاج الأولى كانت من نسخة الكلابزي!

٣-أن القصري في الحاشية الأولى لم يذكر نسخة القاضي إسماعيل، وفي الثالثة ذكرها، وذكر أن الفارسي لم يأخذ عنها مباشرة، بل من طريق شيخه أبي بكر بن السراج!

وستأتي مناقشة كل هذا الاختلاف في محله في الكلام على (النسخ المذكورة في الحواشي)[1].

---

(١) انظر: (النسخ المذكورة في الحواشي)، في: مقدمة التحقيق ص١٨٣، ١٧٠، ١٥٦.

حواش نَصَّتْ على بعض الرموز:

جاءت في الحواشي حواشٍ نصت على أصحاب بعض الرموز، وهذا تتبُّع لهذه الحواشي:

-«قال أبو عليٍّ: .... علامة الزجاج (ح)، وعلامة أبي بكر (ب)»[١].

-«علامةُ ابنِ السَّرَّاجِ (ب)، وعَلامةُ الـمُبَرِّدِ (س)»[٢].

-«(فا) علامةُ أبي عليٍّ، (ب) علامةُ ابنِ السَّرَّاجِ، (س) علامةُ الـمُبَرِّدِ»[٣].

-«(فا): (ما) في قول (خ) -يعني الأخفش-»[٤].

-«هذه علامةُ الأَخْفَشِ (خ)»[٥].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٦٥-٣٦٦.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٧٣٩.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٨٥٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩٣.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ١١٤٩.

دراسة للرموز المذكورة في الحواشي:

- **(أخ):**

رمز (نسخة أخرى)، راجع رمز (خ).

- **(اس).**

راجع (رق).

- **(اس رق).**

راجع: (رق).

- **(ب) و(عنده) و(س):**

(س) رمز لـ«نسخة أبي بكر بن السراج التي نسخها من نسخة أبي العباس المبرد»، كما نصت عليه حاشية رموز الفارسي الأولى[1]، وجاء في الحواشي[2] أن (س) علامة المبرِّد، ولذا يستعمل هذا الرمز لبيان ما في نسخة أبي بكر بن السراج الأولى، ويستعمل رمزًا لأبي العباس المبرد نفسه، ومعنى ذلك أن (س) مقتطع من (أبي العباس) كنية المبرِّد.

و(عنده) رمز لكتاب أبي بكر بن السراج الذي كان ينظر فيه وأبو علي

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص٤٨.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٥٨١، ٧٣٩.

الفارسي يقرأ عليه كتابه [أي: كتاب الفارسي]، كما نصت عليه حاشية رموز الفارسي الأولى[1].

و(ب) رمز ذكره الزمخشري في حاشية رموزه، ولم تذكره حاشية رموز الفارسي[2]، إلا أن هذا الرمز من رموز الفارسي، وقد ذكر الزمخشري في حاشيته أن رمز (ب) ورمز (عنده) سواء، وقد جاء في الحواشي أن (ب) علامة أبي بكر بن السراج[3]، ومعنى ذلك أن (ب) مقتطع من (أبي بكر) كنية ابن السراج.

وهذا يدل على أنه كان لأبي بكر بن السراج نسختان، الأولى منسوخة هي وحواشيها من نسخة المبرِّد، ولذا رمز الفارسي لها برمز مقتطع من كنية أبي العباس المبرد (س)؛ لأن ما فيها -في الحقيقة- للمبرد، فما في هذه النسخة من فروق وحواشٍ ينسب إلى نسخة المبرِّد، وأظن ظنًّا أن هذه النسخة تمثلها نسخة (م٥)؛ لأن أبا علي الفارسي قال عن النسخة التي نُسخت منها: «وهذه النسخةُ مُنْتَسَخَةٌ من كتاب أبي بكرٍ المنتسخِ من كتابِ

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص٤٨.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص٥٠، ٤٨.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٣٦٦، ٥٨١، ٧٣٩.

أبي العبَّاسِ المبرِّدِ»[١].

والنسخة الثانية لأبي بكر هي كتابه الذي ارتضاه مما حرَّر أنه من كلام سيبويه، ولذا رمز الفارسي لها برمز مقتطع من كنية أبي بكر بن السراج (ب)، وبرمز فيه ضميره (عنده)، وهذه هي النسخة التي نسخ منها الفارسي نسخته التي عليها الحواشي، فما في هذه النسخة من فروق ينسب إلى أبي بكر، بخلاف ما فيها من حواشٍ فبعضها لأبي بكر وبعضها منقول من المبرد.

وقد يرمز الفارسي لإحدى النسختين أيضًا بكتاب أبي بكر، ونسخة أبي بكر، وأحيانًا يكتفي بـ(ابن السراج) أو (السراج)[٢].

وهذا المصطلح -وهو (كتابه)- إذا نُسِبَ إلى غير سيبويه يدل -كثيرًا- على النسخة التي ارتضاها صاحبها مما حرَّر أنه من كلام سيبويه، وهذه الكتب أهم أسباب اختلاف نسخ سيبويه فيما بعد، ولذا يقال: كتاب الجرمي، وكتاب أبي العباس المبرد، وكتاب ثعلب، ، وكتاب أبي إسحاق الزجاج، وكتاب أبي بكر بن السراج، وكتاب الرباحي، وكتاب أبي نصر،

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٧.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٤٩، ٢١٨٨، ٢١٩٢.

وكتاب أبي طلحة، وكتاب أبي علي الفارسي[١]. بخلاف (رواية فلان)، فهي لما رواه دون تصرُّف منه، وأما (نسخة فلان) فتطلق على الأمرين[٢].

ولذا نعرف أن المتقدم إذا قال: في (كتابي) أو (في كتاب أبي بكر) .... فغالبًا أنه يعني أن العبارة ليست مما اتفقت عليها نسخ كتاب سيبويه، بل هي مما اختاره هذا العالم وحرَّر أنه من كلام سيبويه، بخلاف ما لم قال: (في كتاب سيبويه) أو (في الكتاب لسيبويه)، وهذا يظهر في المتقدمين، كأبي حاتم السجستاني[٣]، وأبي علي الفارسي.

وفي المسألة كلام أوسع في مقدمة تحقيقي لكتاب سيبويه إن شاء الله تعالى.

ومما يدل على أن لأبي بكر بن السراج نسختين على التفصيل السابق:

١-أن الفارسي قد نصَّ على العزو إليهما في موضع واحد على أنهما نسختان، ومن ذلك:

-قوله: «كذا عندَ (ب) و(س) و(أُخْرى)»[٤].

---

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٨٨-٢١٨٩.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٧٨-٢١٧٩، و٢١٩٢-٢١٩٥.

(٣) انظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم، ص١١٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص١٣٢٥.

-وقوله: «جَمَعْتَ (مَسْآةً) .... فقُلْتَ (مَسَائِيَةٌ). عندَ (ب) و(س)»[١].

-وقوله: «عند (ب) و(س): زادَ الألِفَ قَبْلَ الهمزةِ ....»[٢].

-وقوله: «عندَ (س) و(ب): كقَوْلِكَ وأَنْتَ تُخْبِرُ»[٣].

-وقوله: «عند (س) و(ب): (أُرَيَّةٌ) كانَ أَصْلُها (أُرَيِّيَةً)، فحَذَفْتَ ياءَينِ، كَما حَذَفْتَ ياءَي (بُخْتِيَّةٍ) في النَّسَبِ»[٤].

-وقوله: «في (س) و(ب): (كُلِّ فَعَالِ): (كُلُّ فَعَالٍ)»[٥].

٢-أن ما نقله الفارسي عن (س) نقله غيره عن أبي بكر عن المبرد، ومن ذلك:

-قوله: «قال (س): حَدَّثني أبو عُثْمانَ، قال: أَنْشَدَنِيهِ الأَصْمَعيُّ ....».

وجاء في (م٥): «قال أبو بكر: قال أبو العباس: قال أبو عثمان: أنشدنيه الأصمعي .... »[٦].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٢٤٦.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٣٠٦.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص١٣٦٧.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص١٢٤٨.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص٩٧٨.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص٩٩٨ هـ٣.

٣-وأن ما نقله الفارسي من حواشي (ب) بعضه نُقِل عن المبرِّد وبعضهم نُقِلَ عن أبي بكر، ومن ذلك:

-ما في الحواشي: «عند (ب): (غُرَابٌ) الأَلِفُ مِن الفتحةِ، فكأَنَّهُ قالَ (غُرَبٌ)، فجاءَ مِثْلَ (صُرَدٍ وصِرْدَانٍ)».

وجاء في حواشي نسخة ابن دادي: «قال أبو العباس ....»(١).

-وما في الحواشي: «عند (ب) -(فا): وحَكاهُ لنا عن (س)-: (شَنِئْتُهُ) كانَ حَقُّهُ (شَنِئْتُ مِنْهُ)».

وظاهر الحاشية أنها لأبي بكر، وأنه نَقَلَ معناها عن أبي العباس، وكذا نَقَلها عنه في الأصول(٢).

-وما في الحواشي: «عند (ب): إنما قالوا (ثُنْيٌ) -فأَسْكَنُوا ....».

وقد نقل أبو نصر الحاشية بلفظها معزوة إلى المبرد، وجاءت معزوة إليه أيضًا في طرة نسخة ابن يبقى ونسخة العبدري(٣).

٤-أن الفارسي ينقل عن نسخة (س) الحاشية مباشرة دون عزو لأبي

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٤٤٠ هـ٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٤٨٧ هـ٢.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص١٨٩٨ هـ٣.

العباس، وهذا كثير لا يحتاج على مثال، وينقل عن (ب) أحيانًا مباشرة دون عزو وأحيانًا بالعزو إلى (س) أو إلى أبي العباس، ومن ذلك:

-قوله: «(ب): قال أبو العَبَّاسِ: أَصَبْتُ للعَجَّاجِ ....»(١).

-وقوله: «عند (ب): (س): (القُصْوَى) في بابِهِ كـ(الحَوَكَةِ) ....»(٢).

-وقوله: «(س): أيْ: لا تقولُ (رَوْمَيَاةٌ) في (فَوْعَلَّةٍ) مِنْ (رَمَيْتُ). عند (ب)»(٣).

٥-والنص على اختلاف ما في (س) عما في (ب) أو (عنده) أو (كتاب أبي بكر)، ومن ذلك:

-قوله: «في نسخة (ب): (حِلْثِيثٌ) بالثاءِ».

وجاء في تنقيح الألباب: «وقال أبو العباس: (حلتيث) بثلاث نقط في الأخيرة، والناس على خلافه»(٤).

٦-تعليق أبي بكر في حواشي نسخته الثانية على ما ينقله من حواشي أبي العباس، ومن ذلك:

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٦٣٩.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٨٦٣.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص١٨٨٨.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص١٦٨٤ هـ١.

-قول الفارسي: «عند (ب): (س): الاسْتِثْقَالُ تَقَارُبُ مَخَارِجِ الحروفِ وتَبْيِينُها. عند (ب): وسكونُ الحَرْفِ الأَوَّلِ مِن المُتَقَارِبَيْنِ. يعني: (وَطْدًا) و(وَتْدًا)»[١].

وقد كان النقل كثيرًا جدًّا عن (س) ، وعن (ب)، ولكنه قليل عن (عنده)[٢].

• (ث):

رمز نسخة ثعلب، وهو مقتطع من (ثعلب) لقب أبي العباس أحمد بن يحيى.

ولم يُذكر هذا الرمز في رموز الفارسي ولا رموز الزمخشري، ولكنه من رموز الفارسي التي أغفلتها حاشية رموزه، فهذه النسخة من النسخ التي عاد إليها شيخه أبو بكر بن السراج[٣].

وقد استعمل الفارسي هذا الرمز قليلًا، واستعمل أيضًا: ثعلب، ونسخة ثعلب، وكتاب ثعلب[٤].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٩٧١-١٩٧٢.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٧٩، ٢١٧٤، ٢١٨٣.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٦٦٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٥٣.

(٤) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٥٩، ٢١٧٦، ٢١٨٩، ٢١٩٤.

وقد انحصر النقل عن ثعلب -فيما يتعلق بكتاب سيبويه- في أبواب الأبنية، وأغلب ذلك كان في تفسير أبنية سيبويه.

ويغلب على ظني أن المراد بنسخة ثعلب وكتاب ثعلب وتفسير ثعلب لأبنية سيبويه أن ثعلبًا نسخ بخطِّه أبواب الأبنية من كتاب سيبويه، ولعله نسخها من النسخة التي نسخها الفراء بخطِّه وعارضه بها الكسائي، ثم علَّق على هذه الأبنية تفسيرًا لمعانيها، أحيانًا بين السطور، وأحيانًا يُدخل كلامه بين كلام سيبويه(١).

- **(ج):**

جاء هذا الرمز في الحواشي لشيئين:

١-للزجَّاج، وهو مقتطع من (الزجَّاج) لقب أبي إسحاق إبراهيم بن السَّرِيِّ.

وقد استعمله الفارسي قليلًا، ولكن ليس في هذه الحواشي، ولكن في الحواشي المنقولة عنه في نسخة (م٥).

وكل النقول عن هذه النسخة كانت في بيان فروق، ولذا يَرمز لها الفارسي أيضًا بـ (ج عن ع)، أي: نسخة الزجاج عن أبي العباس المبرد، وهو يصرِّح باسم النسخة أيضًا، فيقول: نسخة الزجاج، وكتاب الزجاح،

---

(١) انظر مناقشة هذا في: مقدمة التحقيق (نسخة ثعلب)، ص١٥٨.

ونسخة الزجاج عن المبرد[١].

٢-ولأبي جعفر النحاس، وهو مقتطع من (أبي جعفر) كنية أحمد بن محمد بن إسماعيل الصَّفَّار النَّحَّاس.

وهذا الرمز ليس من رموز الفارسي ولا الزمخشري، ولكنه من رموز الحواشي التي أضفتُها أنا من نسخة (ح٦)، وهي حواشٍ كثيرة مقرونة برمز (ج)، بعضها فروق، وبعضها نقول، وبعضها تعليقات[٢].

وقد نقلتْ نسخةُ (ح٦) ونسخةُ (ط) عن ابن النحَّاس باسم النحَّاس، ونسخة النحاس، ونسخة النحاس عن الزجاج، ونسخة النحاس عن الأخفش الأصغر[٣].

• (ح):

هذا رمز نسخة أبي إسحاق الزجاج الثانية، وهي نسخة وقعتْ إلى أبي علي الفارسي مصلحةٌ بخطِّ الزجاج، وقد عارض أبو علي كتابه بهذه النسخة، وجعل رمزها (ح)[٤].

---

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٧٧، ٢١٨٩، ٢١٩٣.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٧٧، ٢١٧١.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٩٤.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣-٤.

ورمز (ح) مقتطع من (أبي إسحاق) كنية الزجاج، فهو أبو إسحاق إبراهيم بن السِّرِيِّ.

وقد جاء في الحواشي أن (ح) علامة الزجاج[١].

وهو من رموز الفارسي[٢]، وهو يشمل كل ما نقله الفارسي من هذه النسخة، من فروقٍ وحواشٍ للزجاج عليها، وقد أكثر الفارسي من النقل بهذا الرمز[٣].

● (خ):

جاء هذا الرمز لشيئن:

أ-للأخفش الأوسط، ولم يرد هذا الرمز في حاشية رموز الفارسي، ولا حاشية رموز الزمخشري[٤]، ولكن جاء في الحواشي في موضعين أن (خ) علامة الأخفش، مرةً من كلام الفارسي، ومرة من كلام أحد تلاميذه[٥].

ورمز هذا الرمز إلى الأخفش في مواضع قليلة[٦].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٣٦٦.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص٤٨.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٧.

(٤) انظر: مقدمة التحقيق ص٤٨، ٥٠.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص٢٩٣، ١١٤٩.

(٦) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٧٨.

وقد أخطأ ابن خروف في تنقيح الالباب[١] في موضع، فقرأ رمز (خ) المشار به إلى الأخفش، على أنه (ح) المشار به إلى أبي إسحاق الزجاج، فعزا الحاشية إلى الزجاج بسبب هذا! ولعل سبب ذلك قلة استعمال (خ) للأخفش، وكثرة استعمال (ح) لأبي إسحاق الزجاج.

ب-ولنسخة مجهولة من نسخ كتاب سيبويه، فقد عاد أبو علي إلى أكثر من نسخة مجهولة في بغداد وفارس، واستعمال هذا الرمز للنسخ المجهولة أكثر من استعماله للأخفش[٢].

وقد حاول الفارسي التدقيق في الإحالة إلى هذه النسخ المجهولة، فاستعمل (نسخة) للنسخ المجهولة التي بفارس، و(نسخة مهملة) للنسخ التي في بغداد[٣]، ويظهر أن هذا التفريق كان صعبًا فتخلى عنه أبو علي بسرعة؛ لأنه لم يُحِل إلى (نسخة مهملة) إلا في موضع واحد[٤]، وبعده اكتفى بالإحالة إلى (نسخة)[٥].

وكثيرًا ما أحال أبو علي إلى النسخ المجهولة بقوله: (نسخة أخرى)

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١١٤٩ هـ٤.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٧٨.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٥.

(٤) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٩٥.

(٥) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٩٠.

و(أخرى)، وربما رمز لها بـ(أخ)[1]، وقد يحيل أحيانًا بقوله: (بعض النسخ)[2].

• (د):

جاء هذا الرمز في الحواشي في موضع واحد، وهو قوله: «قال (ب): قال (د): (على نَغْضٍ). والأَجْوَدُ (على نَغَصٍ)، وفُسِّرَ: يُنَغِّصُ بَعْضُها على بَعْضٍ، و(الدِّخَالُ): أنْ تُدْخِلَ بَعيرًا بينَ بَعِيرينَ في الشُّرْبِ»[3].

ولم يذكر في قائمة الرموز، ولعل المراد به المبرد؛ لأنه وارد في كلام تلميذه أبي بكر، فإن صح ذلك فهو مقتطع من (المبرِّد) لقب أبي العباس.

• (رق) و(ا س) و(ا س ر ق):

كلها ترمز لنسخة الزجاج الأولى، التي نسخها إسماعيل الورَّاق من نسخة الزجاج الأولى إلا جزءًا يسيرًا من أولها، ثم قرأها كلها عليه فأقرَّه، وقد «عارض عليها إسماعيل الوراق، وما كان فيها من زيادة فقد بيَّنه إسماعيل الوراق»[4].

---

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٧٦، ٢١٩٣

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٧٦.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٤٥٠.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٣.

وهو من رموز الفارسي التي لم تذكرها حاشية رموزه[١].

وقد نقل الفارسي فروق هذه النسخة وحواشيها ومعارضة الورَّاق، ورمز لها بهذه الرموز، وأكثرها استعمالًا هو (رق)[٢]، وأما (ا س) و(ا س ر ق) فاستعملهما قليلًا[٣]، وكان الفارسي يصرِّح باسم إسماعيل الورَّاق[٤]، وأحيانًا يسمي هذه النسخة نسخة الورَّاق[٥].

ورمز (رق) مقتطع من (الورَّاق)، و(ا س) مقتطع من (إسماعيل)، و(ا س ر ق) من (إسماعيل الورَّاق).

• **(س):**

جاء هذا الرمز في الحواشي لشيئين:

١-لنسخة أبي بكر بن السرَّاج الأولى، وهي التي نسخها من نسخة أبي العباس المبرد، ودرستُ ذلك في رمز (س) و(ب) و(عنده).

٢-ولسيبويه، واستعمله الفارسي في موضع واحد، في قوله: «وقولُ

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص٤٨.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٨.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٤.

(٤) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٥٠.

(٥) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٦.

(س) في ما حُكِيَ عنه: (لا يُضْمَرُ) أيْ: لا يُضْمَرُ (حَسَنٌ)»[١]، فهو من رموز الفارسي النادرة الاستعمال في هذه الحواشي.

وجاء أيضًا في حاشية نقلتُها من كتاب (التذييل والتكميل) لأبي حيان، عن الطُّرَر التي بخطِّ أحمد بن يوسف الأُشُوني[٢].

- **(سح):**

رمز «نسخةٍ في خزانةِ كُتُبِ أبي بكرٍ الإِخْشِيدِيِّ بخُوَارَزْمَ، مقروءةٍ على الشَّيْخَيْنِ أبي سعيدٍ السِّيرافيِّ وعليِّ بنِ عيسى، مُوَشَّحَةٍ بتَوْقِيعِهِما»[٣].

هكذا ذَكَرَ الزمخشري هذا الرمز في حاشية رموزه وعرَّفه، ولم يَرِد في حاشية رموز الفارسي، وقد رجَّحتُ[٤] أن هذه النسخة مما زاده الزمخشري، وليستْ من نسخ الفارسي؛ لما عُرِفَ من تنافس بين الفارسي وبين الرماني والسيرافي.

وهذا الرمز مكون من حرفين، وهما السين والحاء، فالسين مقتطع من (أبي سعيد) أو من (السيرافي)، والحاء مقتطع من (أبي الحسن) كنية علي بن

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٢٣٧.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٥٨.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٦.

(٤) انظر: مقدمة التحقيق ص٣٠، ٥٣.

عيسى الرُّمَّاني، اللذَيْنِ قرئت النسخة عليهما، وتوشَّجت بتوقيهما.

وقد تردد النقل عنها في الحواشي[1]، فأحيانًا يكثر النقل عنها، وأحيانًا يقل، وأحيانًا ينقطع، فيظهر أن الزمخشري لم يعارض بجميع ما في النسخة.

• **(سف):**

رمز أبي سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه.

وهذا الرمز لم يُذكر في رموز الفارسي، ولا في رموز الزمخشري.

وهو ليس من رموز الفارسي؛ لما عُرِفَ من تنافس بين الفارسي والسيرافي، حتى حسَده على شرحه لكتاب سيبويه، ولكن الأرجح عندي أنه من عمل الزمخشري، وقد يكون من عمل بعض تلاميذ الفارسي.

ولأن كل هذه النقول عن (سف) هي من شرحه لكتاب سيبويه، وشرحه متوافر، لم أنقل كل الحواشي المنقولة عن (سف)، وإنما اكتفيتُ بنقل ما فيه فائدة زائدة، كالنص على اختلاف الرواية، أو النقل عن متقدمي النحويين، وهي على كل حالٍ قليلة[2].

والغريب أني وجدتُ نقلًا عن (سف) غير موجود في شرح الكتاب للسيرافي[3].

---

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٨٠.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٨٠.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢١٧.

• (ش):

رمز النسخة الشرقية من كتاب سيبويه، وتسمى النسخة المشرقية أيضًا، وهو مقتطع من لفظ (الشرقية) أو (المشرقية).

وهذا الرمز يستعمل في النسخ غير الشرقية، كنسخة ابن طلحة[١]، ونسخة (ح١٠)[٢]، ومع ذلك كان استعماله قليلًا[٣].

واستعمله ابن خروف في نسخته وكتبه[٤] أيضًا للنسخ المشرقية، وخاصة النسخة المشرقية العتيقة التي عارض عليها نسخته[٥].

• (ص):

وجاء رمزًا لشيئين:

١-أبي نصر القرطبي، فيرمز للنقول عن نسخته، وعن حواشيه، وهو مقتطع من (أبي نصر) كنية هارون بن موسى بن صالح القيسي المجريطي القرطبي.

وهو من رموز الزمخشري، وقد أخذه من نسخة ابن طلحة الأندلسية.

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٢١.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٩٠٨.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٨٠.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص٢٢١، ١٩٩٥.

(٥) انظر الكلام على هذه النسخة في: مقدمة التحقيق ص١٤٥.

وقد تعبر نسخة ابن طلحة عن أبي نصر بكتاب أبي نصر، وعند أبي نصر، وفي الطرة، أي: طرة نسخة أبي نصر[١].

٢-ولكتاب (الأصول) لأبي بكر بن السراج، وهو من رموز الفارسي النادرة التي لم تذكر في حاشية رموزه.

وقد استعمله الفارسي في موضعين[٢]، قال فيهما: «قال (ب) في (ص)»[٣]، أي: قال أبو بكر بن السراج في كتاب الأصول.

● **(ط):**

رمز نسخة عبدالله بن طلحة بن محمد بن عبدالله اليابَري، ونسخته فرع من نسخة أبي نصر القرطبي.

ورمز (ط) مقتطع من (ابن طلحة)، وهي شهرة صاحب النسخة، وهو من رموز الزمخشري التي ذكرها في حاشية رموزه.

وقد اجتمع الزمخشري بابن طلحة في مكة، وقرأ عليه كتاب سيبويه، ونقل في الحواشي فروق نسخته والحواشي التي عليها معزوة إلى هذا الرمز (ط).

---

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٨٠.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٨٠.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص١٣٢٠، ١٣٢٤.

وقد تميَّزت هذه النسخة بفروقها بكونها فرعًا من النسخ الأندلسية التي تخالف النسخ المشرقية في بعض المواضع، فكل نسخ الفارسي تخلو من هذه الفروق.

كما تزيَّنت هذه النسخة بحواشي الأندلسيين المتقدمين، المنقول بعضها من أبي الحسين بن ولاد المصري، وأبي جعفر النحاس، وأبي عبدالله الرباحي، وأبي نصر القرطبي.

وقد أكثر الزمخشري من النقل عن هذه النسخة كثيرًا[1]، وقد يعبر عنها بكتاب (ط)[2].

- **(ط ه):**

راجع رمز (هـ)

- **(ع):**

جاء هذا الرمز لثلاثة أشياء:

الأول: لنسخة أبي العباس المبرد، وهو مقتطع من (أبي العباس) كنية المبرِّد.

---

(١) انظر: فهرس الرموز والنسن ص ٢١٨١.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسن ص٢١٨٩.

ولم أجده رمزًا لأبي العباس نفسه، بل كان مقصورًا على الرمز لنسخته، التي يُرمز لها بـ(مح)، ويُعبَّر عنها أيضًا بنسخة أبي العباس المبرد، وعند المبرد، وأصل (س)، وأصله، وكتاب أبي العباس[1].

والثاني: لأبي علي الغسَّاني، وهو مقتطع من (أبي علي) كنية الحسين بن محمد بن أحمد إمام محدثي الأندلس.

وهذا الرمز ليس من رموز الفارسي ولا الزمخشري، وإنما هو من الرموز التي نقلتُها من حواشي نسخة العبدري، وأضفتها إلى هذه الحواشي؛ لأنها نسخة منسوخة من نسخة أبي علي الغسَّأني، وحواشيها مقرونة بهذا الرمز.

وأكثر هذه الحواشي عنه تعليقات أو نقول[2].

والثالث:

جاء في موضعين، هما: «(عِنْدَ جِرَائِها)، (ع): كذا قَرَأْتُهُ على أبي عليٍّ»[3]، و«ما بينَ العَلامتَينِ هو (ذاك)، ولم يَعْرِفْ أبو عليٍّ مَعْناهُ، (ع)»[4].

وواضح أنهما تعليقان من أحد تلاميذ الفارسي، ورجَّحتُ في التحقيق

---

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٨٣.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٨٣.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٩٩٧.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص٩٩٨.

أنه عبدالباقي، المرموز له أيضًا بـ(ي).

فإن صحَّ ذلك فإن هذا الرمز من عمل القصري صاحب النسخة.

وجاء في موضع واحد هذا الرمز (غـ)، وفي بعض النسخ (غ)، وقد رجحَّت في التحقيق أن صواب الرمز (ع)، وأن المراد به عبدالباقي تلميذ الفارسي؛ لأنه جاء مباشرةً بعد كلام يتعلق به، وهذا لفظه: «قال عبدُالباقي: (هذا آخِرُ ما وَجَدْتُهُ بِخَطِّ أبي عليٍّ في رُقْعةٍ قد أَلْحَقَها في كِتابِهِ). قال الشيخُ (غـ): وذَكَرَ أبو العَبَّاسِ ....»[1].

• **(عنده):**

انظر رمز (س).

• **(فا):**

رمز أبي علي الفارسي.

وقد جاء في الحواشي أن (فا) علامة أبي علي الفارسي[2].

وجاء في حاشية رموز الفارسي تفسير لمعنى هذا الرمز، ولفظه: «وما كان علامتُه (فا) فإنَّهُ مِنْ كلامِ أبي عليٍّ؛ وإنَّما جَعَلَ هذه علامَتَهُ لأَنَّهُ يُرِيدُ: (فَسَّرْتُهُ أنا)، قال لنا أبو الحسنِ عليُّ بنُ عيسى: ما أرادَ هذا، ولكنَّهُ علامةٌ

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٧١٨.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٥٨١.

من (فارِسَ)»[١].

وما ذكره صاحب الحاشية -وقد رجَّحت[٢] أنه القصري تلميذ أبي علي- إنْ كان قد نقله عن أبي عليٍّ فأبو علي أعلم بمقصوده، وإن كان قاله اجتهادًا فهو بعيد، والظاهر ما ذكره أبو الحسن علي بن عيسى الرُّمَّاني من أنه مقتطع من (فارس)، والأظهر أنه مقتطع من (الفارسي).

وقد كثر استعمال هذا الرمز كثيرًا[٣].

- **(ق):**

رمز نسخة القاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي المالكي، وهو مقتطع من (القاضي)، وهو لقب اشتهر به إسماعيل بن إسحاق؛ لأنه قام بقضاء بغداد سنوات طويلة.

وهو من رموز أبي علي الفارسي التي لم تذكرها حاشية رموزه، واستدركها الزمخشري في حاشية رموزه[٤]، فهذه النسخة من النسخ التي عاد إليها شيخ الفارسي أبو بكر بن السراج، وذكر أنها مقروءة على شيخه

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص٤٩.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٩٧١-١٩٧٢.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٨٤.

(٤) انظر: مقدمة التحقيق ص٥٠.

أبي العباس المبرِّد[١].

وقد تردَّد النقل عنها في الحواشي[٢]، فأحيانًا يكثر النقل عنها، وأحيانًا يقل، وأحيانًا ينقطع، فيظهر أنها لم يُعارَض بجميع ما فيها.

• (م):

جاء هذا الرمز في الحواشي في موضعين فقط، وهما:

-«(م): إذا قالَ: (هذا القَوْلُ غيرَ ما تَقولُ): فما تَقولُ باطِلٌ، فإذا جاءتْ (غيرٌ) انْقَلَبَ فصارَ حَقًّا؛ لأنَّ (غَيْرٌ) تَقْلِبُ الشَّيْءَ عن جِهَتِهِ، ألا تَرَى أَنَّكَ تَقولُ: (هذا حَقٌّ غَيْرُ باطِلٍ) فيصِيرُ (غيرُ باطِلٍ) نَعْتًا لـ(حَقٌّ)؛ لأنَّ غيرَ باطِلٍ حَقٌّ»[٣].

-«(م): المعنى: كَمَا أُلْحِقَ بالخَمْسةِ الرُّبَاعيُّ الذي الثُّلاثيُّ مُلْحَقٌ بهِ - أيْ: بالرَّباعيِّ- فكذلك يُلْحَقُ بالخُماسيِّ الثُّلاثيُّ المُلْحَقُ بالرُّباعيِّ»[٤].

ولم يَرِدْ هذا الرمز في رموز الفارسي ولا رموز الزمخشري، والظاهر أنه من رموز الفارسي النادرة، وأن المراد به المبرِّد، فإن كان هذا صحيحًا فهو مقتطع من (المبرد) لقب أبي العباس.

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٦٦٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٥٣.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٨٨.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٤٥٨.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص١٧٦٢.

* (مح):

هذا رمز نسخة أبي العباس المبرد التي بخطِّه، وهو مقتطع من (محمد) اسم المبرِّد، فهو محمد بن يزيد أبو العباس.

وهو من رموز الفارسي(١)، وهذه النسخة من النسخ التي عاد إليها شيخه أبو بكر بن السراج(٢).

وقد رجَّحتُ(٣) أنَّ الزمخشري قد ذكره في رموزه نقلًا عن رموز الفارسي، ولم ينقل الزمخشري على نسخة المبرد بنفسه.

وهو يشمل كل ما نقله الفارسي من هذه النسخة، من فروقٍ وحواشٍ للمبرِّد عليها(٤).

ويعبِّر الفارسي عنها أيضًا برمز (ع)، ونسخة أبي العباس المبرد، وكتاب أبي العباس، وأصل (س)، وعند المبرد، وأصله(٥)، كل ذلك يعبِّر عن نسخة المبرد التي بخطِّه.

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص٤٨.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٦٦٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٥٣.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص٥٣.

(٤) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٩.

(٥) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٨٣.

• **(مع):**

رمز نسخة الـمَعْـقِـلي، وهذا الرمز لم يذكر في رموز الفارسي ولا رموز الزمخشري، وقد استُعمل في الحواشي في قرابة خمسين موضعًا، في بيان فروق ونقل حواشٍ.

وجاء التصريح باسم (المعقلي) في موضعين[1].

وقد جاء النقل عن هذه النسخة في الثلث الأول من الحواشي، ثم انقطع تمامًا[2]!

• **(مق):**

رمز كتاب (المقتضب) لأبي العباس المبرد، فهو مقتطع من اسم الكتاب.

وهو من رموز الفارسي التي أغفلتها حاشية رموزه، وقد استعملها قليلًا[3].

• **(ميم):**

هذا رمز غريب، وقد جاء في موضع واحد، ولفظ الحاشية: «وفي

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٥٣٩، ٧٠٦ .

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٩٠.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٩٠.

(ميم): (وُرَيِّئَةٍ)»[١]، ولم أعرف المراد به، وقد يكون تحريفًا.

• (هـ):

رمز «نسخةٍ كانت عند بني طاهِرٍ، مقروءةٍ على عليِّ بنِ عبدِالله بنِ هانِئٍ»[٢].

هكذا ورد في حاشية رموز الفارسي، فهو من رموز الفارسي، فرمز (هـ) مقتطع من (بني طاهر) الذين يملكون هذه النسخة، أو من (ابن هانئ) الذي قرئت النسخة عليه، ويرجِّح الأول أن أبا علي سمَّى هذه النسخة في التعليقة (النسخة الطاهرية) في ثلاثة مواضع[٣].

وقد رمز الفارسي في نسخة (م٥) لهذه النسخة بـ(ه ط) وبـ(ط ه)[٤]، أما الطاء فمقتطع من (بني طاهر)، وأما الهاء فمن (بني طاهر) أو (ابن هانئ).

والصواب أن الذي قُرِئت عليه النسخة هو عبدالله بن هانئ، وليس ابنه عليًّا، فقد جاء في التعليقة: «وجدتُ في النسخة الطاهرية المقروءة على عبدالله بن هانئ صاحب الأخفش»[٥]، وكلام أبي علي مقدَّم على كلام

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٩٦٨.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٥.

(٣) انظر: التعليقة ٤/ ٤٢، ٦١، ٧٢.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص١٣٧٣، هـ٤، وص١٣٧٨ هـ٢.

(٥) التعليقة ٤/ ٤٢.

صاحب الحاشية التي فسَّرت رموزه.

وعبدالله بن هانئ هو: أبو عبدالرحمن عبدالله بن محمد بن هانئ النيسابوري، لغوي نحوي أخذ عن أبي زيد الأنصاري، وأكثر عن الأخفش حتى قيل عنه: تلميذ الأخفش، عُرِفَ بقوة الحفظ وكثرة الكتب، وتوفي سنة (٢٣٦)[1]، وأما عليُّ بن عبدالله بن هانئ فلم أجد له ترجمة!

وهذه النسخة معروفة قبل الفارسي، إذ نقل أبو بكر بن السراج عن هذه النسخة، فقد جاء في الحواشي: «عند (ب): في (هـ): أنشد أبو عُبَيْدَةَ: .... »، وصرَّح ابن دادي في نسخته، فقال: «قال عبدُالله بن هانئ صاحبُ الأخفش: أنشدني أبو عبيدة ....»[2].

وقد نقل الفارسي عن هذه النسخة في مواضع قليلة جدًّا[3].

• (ه ط):

راجع رمز (هـ).

• (ي):

جاء هذا الرمز في موضعين في الحواشي:

---

(١) انظر: تهذيب اللغة ١/ ٤٢- وتاريخ بغداد ١١/ ٢٦٨- وإنباه الرواة ٢/ ١٢٧- وتاريخ الإسلام ٥/ ١٥٧.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٤٣٥ هـ٦.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٩٥.

الأول:

«(فا)، قال: (لَبِّ) كأنَّهُ اسمٌ للإقامةِ والإجابة، مِثْلُ (صَهْ) و(حَذَرَكَ). قال: (ي): أَيْ: يُقالُ إنه بمنـزلةِ ....»[1].

والآخر:

«قال أبو عليٍّ: قَرَأْتُهُ أيضًا بخَطِّ إسماعيلَ الزَّجَّاجيِّ (وما كانَ نَفْسِي)، كما قالَ أبو إسحاقَ. (ي): يُزْعَمُ أنَّ إسماعيلَ هذا كانَ نظيرَ ابنِ السـرَّاجِ، وليس بالورَّاق»[2].

جاء هذا الرمز بياء غير منقوطة ذيلها إلى الخلف، وصاحب الحاشية هنا يعلِّق على قول الفارسي السابق، ورجَّحتُ في التحقيق أنه عبدالباقي بن محمد بن الحسن النحوي تلميذ الفارسي؛ لأن الفارسي ساعده في هذه الحواشي وإكمالها تلميذاه عبدالباقي والقصري[3]، أما القصري فهو صاحب النسخة، فهي تسمى نسخة القصري وأصل القصري؛ ولذا كان لا يصرح باسمه في زياداته وأسئلته لشيخه[4]، وأما عبدالباقي فليس صاحب النسخة؛

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٤٣٩.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٣٥٦-٣٥٧.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص٢٢.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٠٨، ٢٩٣، ٦٣٥، ٧١٣، ٩٥٦، ٩٧١، ٩٧٧، ١٠١٣، ١٢١٥، ١٢٣٤، ١٢٥٣، ١٤٢٤.

ولذا كان يصرِّح القصريُّ باسمه أو يرمز له.

وقد صرَّح القصريُّ باسم عبدالباقي في ثلاثة مواضع[١]، ورمز له - أرجِّح- بـ(ي) هنا، وبـ(ع) كما ذكرته في رمز (ع).

فإن صحَّ هذا فإن الرمز يكون من عمل القصري صاحب النسخة، يرمز به إلى زميله عبدالباقي.

وعليه يكون (ي) مقتطعًا من (عبدالباقي).

● **(يه):**

رمز سيبويه، وهو مقتطع من (سيبويه)، وقد جاء في موضعين، أحدهما: «قالَ (ح): الفَرْقُ بَيْنَ (إنَّ) و(إنَّما) أنَّ (إنَّما) يَجِيءُ لتَحْقِيرِ الخبرِ، قالَ (يه): تقولُ: (إنَّما سِرْتُ حتى أَدْخلَها) إذا كُنْتَ مُحَقِّرًا لسَيْرِكَ»[٢]، وعندما نقل الفارسي هذا النص في التعليقة[٣] صرَّح باسم سيبويه.

والموضع الآخر: «قال (فا): هذا يَدُلُّ على أنَّ أبا عُمَرَ يَذْهَبُ في تحقيرِ (يَضَعُ) إلى مَذْهَبِ (يه)، وهو (يُضَيْعُ)، لا إلى مَذْهَبِ المازِنيِّ (يُوَيْضِعُ)، ألَا تَراه لم يَرُدَّ المحذوفَ مِن (سِنِينَ)»[٤].

---

(١) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٦٤.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٥٧٢.

(٣) انظر: التعليقة ١/ ٢٩٠، وكذا فعل أبو بكر بن السراج في الأصول ١/ ٢٣٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص١٣١٤.

• **(يي):**

جاء هذا الرمز في موضع واحد، وهو: «زيادةٌ (عنده) بخَطِّ (يي): يعني الأَثَافِيَّ .... »[1].

وقد رجحَّتُ في التحقيق أن المراد بهذا الرمز إسماعيل الزجاجي، الذي ذكره الفارسي بعده بقليل، فقال: «قال أبو عليٍّ: قَرَأْتُهُ أيضًا بخَطِّ إسماعيلَ الزَّجاجيِّ (وما كانَ نَفْسِي)، كما قالَ أبو إسحاقَ»[2]، وجاء تعليق على كلام الفارسي، هذا نصه: «(ي): يُزْعَمُ أنَّ إسماعيلَ هذا كانَ نظيرَ ابنِ السـرَّاجِ، وليس بالورَّاق»[3].

فهذا تعليق من أحد تلاميذ الفارسي على كلامه السابق، وقد رجَّحتُ أنه عبدالباقي، ومعنى ذلك: أن إسماعيل الزجاجي نظير أبي بكر المرموز له بـ(يي) قد زاد على نسخة أبي بكر بخطِّه الحاشية التي فيها: «يعني الأثافي ....».

وعليه يكون (يي) مقتطعًا من (الزجاجي)، وكان أصله (جي)، ثم تحرَّف إلى (يي).

والظاهر أن هذا الرمز من عمل الفارسي.

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٣٥٠.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٣٥٦.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٣٥٧.

أصحاب الحواشي

يصل نسب الحواشي المعزوة في هذا التحقيق إلى عدد كبير من العلماء، أقدمهم الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه، وآخرهم ابن خروف، وعددهم (٣٤) عالـمًا، وهذا مسرد بأسمائهم، والتعريف بهم.

• **أبو الحسن الأخفش الأوسط**(١):

أبو الحسن، سعيد بن مَسْعَدَةَ البَلْخِيُّ الـمُجاشعيُّ البصريُّ، توفي على المشهور سنة (٢١٠).

هو أكبر تلاميذ سيبويه، والطريق إلى كتاب سيبويه، فجميع أسانيد الكتاب تمر به، وذلك أنه لم يَقرأ أحدٌ الكتابَ كاملًا على سيبويه، فلما مات قُرئ على الأخفش، وكان يسأل سيبويه ويناظره في النحو، وكان يَقرأ في كتاب سيبويه(٢)، وقال: «كنتُ أَسْأَلُ سيبويه عمَّا أَشْكَلَ عليَّ منه، فإنْ تَصَعَّبَ عليَّ الشيءُ منه قَرَأْتُهُ عليه»(٣)، بل قال: «ما وضع سيبويه في كتابه شيئًا إلا عَرَضَه عليَّ»(٤).

---

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٤، وإنباه الرواة ٢/ ٣٦، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٠، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٠٦، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠.

(٢) انظر: أخبار النحويين البصريين ص٦٦- وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص٨٥- ونزهة الألبا ص١٠٨ -وإنباه الرواة ٢/ ٣٩.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٣٠.

(٤) معجم الأدباء ١١/ ٢٢٦.

وجاء في بعض أسانيد أبي نصر أن الأخفش قرأ الكتاب على سيبويه، فقال عن الكتاب: «وقرأَهُ أبو عُمَرَ على أبي الحسنِ الأَخْفَشِ، وقرأَهُ أبو الحسنِ على سيبويه ﷺ»[١]، ولعل هذا تجوُّز من أبي نصر، يعني: أنه قرأ بعضه.

وممن قرأه عليه: الكسائي، والجرمي، والمازني، وأبو حاتم السجستاني، وعبدالله بن هانئ.

الحواشي المنقولة عن الأخفش هنا هي الحواشي التي تُنسب إلى الأخفش، فقد جاء في ترجمته أن له حواشي على كتاب سيبويه[٢]، كما ذُكر في الحواشي نقل عن كتابه (الأوسط)[٣].

وقد ذُكِر الأخفش في الحواشي في أكثر من (١٦٠) صفحة، بكنيته (أبي الحسن) وهو الأكثر، وبلقبه (الأخفش)، ورُمِزَ إليه في بعض المواضع بـ(خ)[٤].

ولا عجب أن كان النقل عنه في الحواشي كثيرًا جدًّا، وهذه الحواشي تعليقات وتوضيحات لكلام سيبويه، وأحيانًا ردود واعتراض، وقد اختلط

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٢٠.

(٢) انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٢٣.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٩٠٣، وكتابه الأوسط هو (الأوسط في النحو).

(٤) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٥٦، وفهرس الرموز ص٢١٧٨.

بعضها بكلام سيبويه منذ القدم، وخاصة في أوائل الكتاب، ويظهر أن الأخفش كان يجعل حواشيه وتعليقاته بين كلام سيبويه، ولا عجب في ذلك، فقد كان التصنيف في أوائله وخاصة التعليق على كتاب سابق.

وبقيت كثير من حواشي الأخفش بين كلام سيبويه حتى في نسخ الكتاب المتأخرة، وهذا واضح للناظر في نسخ سيبويه المخطوطة، إلا أنها تتفاوت في ذلك.

ودخول حواشي الأخفش -ومن بعده كالجرمي والمازني والمبرد- في كلام سيبويه من أهم أسباب اختلاف نسخ كتاب سيبويه، فقد قامت المحاولات منذ وقت مبكر لتخليص كلام سيبويه عن كلام غيره، وقد اختلفت الاجتهادات في مواضع من الكتاب في هذا(١).

وحواشي الأخفش على كتاب سيبويه متفاوتة كثرة وقلة، فقد كثُرت جدًّا في أوائل الكتاب، وخاصة في باب (مجاري أواخر الكلم) في أول الكتاب، ثم صارت بعد ذلك حواشي متفرقة.

• **أبو عمر الجَرْمي(٢).**

أبو عُمَرَ، صالح بن إسحاق الجَرْميُّ البصري، توفي سنة (٢٢٥).

---

(١) مناقشة هذه المسألة بالتفصيل ستكون في مقدمة تحقيقي لكتاب سيبويه إن شاء الله.

(٢) انظر في ترجمته: مراتب النحويين ص٧٥، ومعجم الأدباء ٤/ ١٤٤، ونزهة الألباء ص١١٤، وإنباه الرواة ٢/ ٨٠، ووفيات الأعيان ٢/ ٤٨٥، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٦، وبغية الوعاة ٢/ ٨.

قال المبرد: «قد أَدْرَكَ أبو عُمَرَ مَنْ أَخَذَ عنه سيبويه، واخْتَلَفَ إلى حَلْقةِ يُونُسَ»[١]، وقال: «كان الجرمي أثبتَ القوم في كتاب سيبويه، وعليه قرأْتُ الجماعة»، وقال الجرمي: «أنا مذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه»، قال المبرد: «أنا سَمِعْتُ الجَرْمِيَّ يقولُ هذا -وأَوْمَأَ بيديه إلى أذنيه- وذلك أنَّ أبا عُمَرَ الجَرْمِيَّ كان صاحبَ حديثٍ، فلمَّا عَلِمَ كتابَ سيبويه تَفَقَّهَ في الحديث؛ إذْ كان كتابُ سيبويه يُتَعَلَّمُ منه النَّظَرُ والتَّقْيِيسُ»[٢].

وقد قرأ كتاب سيبويه على أبي الحسن الأخفش تلميذ سيبويه، وقرأ عليه كتاب سيبويه أبو عثمان المازني، وأبو محمد التَّوَّزي، وقرأ إبو إسحاق الزِّيادي بعضه عليه، وقرأ أبو العباس المبرد أوله عليه.

وللجرمي أكثر من عمل على كتاب سيبويه، كـ(كتاب أبنية سيبويه)، وكتاب (الفَرْخ) وهو مختصر من كتاب سيبويه[٣]، كما عزا أكثر أبيات الشعر في الكتاب إلى قائليها، وقال: «نَظَرْتُ في كتابِ سيبويه فإذا فيه أَلْفٌ

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٣٢.

(٢) كل هذه النقول من: حواشي كتاب سيبويه ص٢٣.

(٣) انظر كتب الجرمي في: المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها الجرمي سيبويه. د. علي بن موسى شبير ص٢٣، ٢٩. وسيأتي في الكلام على تفسير ثعلب لأبنية سيبويه في مقدمة التحقيق ص١٦١-١٦٥ أن تفسير الجرمي لأبنية سيبويه هو تعليقات على نسخته من كتاب سيبويه، وليس كتابًا مستقلًا.

وخمسونَ بَيْتًا، فأمَّا أَلْفٌ فَعَرَفْتُ أسماءَ قائلِيها، فأَثْبَتُّ أسماءَهم، وأمَّا خمسون فلم أَعْرِفْ قائلِيها»[١].

وقد جاء ذكر الجرمي في الحواشي في قرابة (٩٠) صفحة، بكنيته (أبي عُمَر) وهو الأكثر، وبلقبه (الجرمي)[٢]، وذُكر و(كتاب الجرمي في الأبنية)، و(نسخة الجرمي)[٣].

وكل النقول عنه كانت حواشي يفسِّر بها كلام سيبويه خاصةً في الأبنية، أو يعارضه.

● **أبو عثمان المازني[٤].**

أبو عثمان، بكر بن محمد بن بَقِيٍّ المازني البصري، توفي سنة (٢٤٩).

قرأ كتاب سيبويه على أبي الحسن الأخفش تلميذ سيبويه، وقيل: قرأ قرابة نصفه على الأخفش وكمَّله على الجرمي، وجاء في حواشي كتاب سيبويه أنه قرأه على الجرمي وساءل عنه الأخفش[٥].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٢٩، وانظر: خزانة الأدب ١/ ١٧، ٣٦٩، وطبقات الزبيدي ص٧٥.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٥٩.

(٣) انظر: فهرس أسماء الكتب ص٢١٤٧، وفهرس الرموز والنسخ ص٢١٩٣.

(٤) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢/ ٧٥٧، وإنباه الرواة ١/ ٢٤٧، ووفيات الأعيان ١/ ٢٨٣، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٧٠، وبغية الوعاة ١/ ٤٦٣.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٧، ٢٠، ٢٨، ٣٠، ٣٢- وأخبار النحويين ص٦٦- وتاريخ =

وقرأ عليه كتاب سيبويه كثيرون، كأبي العباس المبرِّد، وأحمد بن جعفر الدينوري، وأبي علي عسل بن ذكوان، وأبي ذكوان القاسم بن إسماعيل، وأبي يعلى بن أبي زرعة الباهلي، وأبي الفضل الرياشي، وأبي جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري ولكن الطبري اعتمد في روايته على الزجاج[١].

وكان المازني صبورًا في إقراء الكتاب وتعليمه، حتى قال: «قرأ عليَّ رجل كتاب (سيبويه) في مدة طويلة، فلما بلغ آخره قال لي: أما أنت فجزاك الله خيرًا، وأما أنا فما فهمت منه حرفًا»[٢]، وحتى طمع في إقرائه رجل يهودي، وبذل له في ذلك مالًا كثيرًا، ولكن المازني تورَّع عن إقرائه؛ لأن في كتاب سيبويه آيات كثيرة من القرآن الكريم[٣].

وكان المازني شديد الإعجاب والإكبار لكتاب سيبويه، حتى قال: «من أراد أن يصنف كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ»[٤]، وقال: «ما أَخْلُو كُلَّ زَمَنٍ من أُعْجُوبةٍ في كتاب سيبويه، ورُوِيَ أَنَّهُ تَخَرَّقَ في

العلماء النحويين ص٦٨- وطبقات النحويين ص٨٧- وإشارة التعيين ص٦١. وانظر كلامًا على ذلك في: الكلام على نسخة أبي الحسين بن ولاد في مقدمة التحقيق ص١٦٥.

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٢٨.

(٢) إنباه الرواة ١/ ٢٨٣- ووفيات الأعيان ١/ ٢٨٦.

(٣) انظر: نزهة الألبا ص١٤١- ومعجم الأدباء ٢/ ٧٥٩.

(٤) إخبار النحويين ص٤٠، ونزهة الألبا ص٥٦.

كُمِّهِ من حَمْلِهِ إيَّاهُ مَرَّاتٍ»[١].

ولأبي عثمان أكثر من عمل على كتاب سيبويه، فله كتاب (الديباج في جوامع كتاب سيبويه)، و(تفاسير كتاب سيبويه)، ولعل هذه التفاسير هي حواشيه المنقولة في هذه الحواشي.

ويمكن أن نَعُدَّ كتابه (التصريف) مما خدَم به أبو عثمان كتاب سيبويه؛ لأنه يكاد يكون بعبارة سيبويه، فهو قد جمع التصريف الذي في كتاب سيبويه، ثم أعاد ترتيبه، وزاد عليه، وناقشه[٢].

وقد تردَّد ذكر أبي عثمان المازني في الحواشي في قرابة (٩٠) صفحة، بكنيته (أبي عثمان) وهو الأكثر، وبلقبه (المازني).

وكل النقول عنه كانت حواشي يفسر بها كلام سيبويه، أو يعارضه.

• إسماعيل القاضي[٣].

أبو إسحاق، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الجَهْضمي الأزدي البصري المالكي، المعروف بالقاضي، توفي سنة (٢٨٢).

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٢٥.

(٢) انظر الكلام على كتب المازني في: المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها أبو عثمان المازني سيبويه. لعبدالله بن محمد النغيمشي ص٢٥.

(٣) انظر في ترجمته: تاريخ بغداد ٦/ ٢٨٤، والمنتظم ١٢/ ٣٤٦، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٧، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٣٩، وطبقات المفسّرين للداودي ١/ ١٠٦، وبغية الوعاة ١/ ٤٤٣.

كان زميل المبرد، وكان المبرد حفيًّا ومعظمًا له، حتى قال عنه: «إسماعيل القاضي أعلم مني بالتصريف»[١]، وحتى ألف بسبب موته كتابه (التعازي)، وقال فيه: «لو عُدَّ كاملٌ لا سَقْطةَ فيه لكان إياه»[٢].

له نسخة مشهورة من كتاب سيبويه[٣]، نقل منها أبو بكر بن السراج، وعن ابن السراج أبو علي الفارسي في حواشي كتاب سيبويه[٤] وفي التعليقة[٥]، وأبو سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه[٦].

ولم أعرف عمن أخذ القاضي إسماعيلُ نسخته، والأقرب أنه أخذها عن الجرمي أو المازني، كما فعل زميله أبو العباس المبرد، وقد يقال: إنه أخذها عن الأخفش الأوسط (ت٢١٥)؛ لأنه روى وأكثر عن محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري المتوفى سنة (٢١٥)، ولكن هذا عندي بعيد؛ لأنه عمره حينئذ (١٦) سنة؛ لأنه وُلِدَ -على المشهور- سنة (١٩٩)، والقاضي إسماعيل محدِّث فقيه، والمحدثون يبدؤون بطلب الحديث

---

(١) التعازي للمبرد ص٤٠.

(٢) طبقات علماء الحديث ٢/ ٣٣٠- وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٤٠، ويروى القول عن ابن مجاهد.

(٣) انظر الكلام عليها في: (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص١٥٦.

(٤) انظر: مقدمة التحقيق ص١٥٧.

(٥) انظر: التعليقة ١/ ٥٢.

(٦) انظر: الأصول ٣/ ٢٠٢- وشرح الكتاب للسيرافي (العلمية) ٥/ ١٥٣.

قبل غيره، فلن يَشْغَل القاضي إسماعيلُ نفسَه في هذه السن بنَسْخِ كتاب سيبويه.

وقد قُرِئت نسختُه على أبي العباس المبرد[1]، ولم أجد أحدًا قرأ عليه كتاب سيبويه أو أخذه عنه، وسبب ذلك اشتغاله بالحديث والفقه والقضاء طيلة حياته؛ حتى لُقِّب بالقاضي.

وجاء ذكر القاضي ونسخته في الحواشي في قرابة (٧٠) صفحة، مرموزًا له بـ(ق)، وهو الأكثر، وبلقبه (القاضي)، وباسمه (إسماعيل بن إسحاق)، و(إسماعيل القاضي)، و(نسخة القاضي إسماعيل)[2].

• أبو العباس المبرِّد[3]:

أبو العباس، محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأَزْديُّ البصريُّ، وتوفي سنة (٢٨٥).

اجتمعت أسانيد كتاب سيبويه بعد الأخفش فيه، ثم تفرقت بعده، فصار الطريق إلى كتاب سيبويه بعد الأخفش، فكل الأسانيد تمر به أيضًا.

وكان المبرد شديد الاهتمام بكتاب سيبويه، قراءة وإقراءً وشرحًا،

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٦٥٨.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٥٧، وفهرس النسخ والرموز ص٢١٨٨، ٢١٩٣.

(٣) انظر ترجمته في: نزهة الألباء ١٤٨، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٦٧٨، وإنباه الرواة ٣/ ٢٤١، ووفيات الأعيان ٤/ ٣١٣، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٧٦، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩.

عظيم الإكبار له، «وكان إذا أراد إنسانٌ قراءةَ كتاب سيبويه على المبرد يقول له: (أركبتَ البحرَ)، تعظيمًا واستصعابًا»(١).

وقد قرأ بعض الكتاب على الجرمي، وقرأه كاملًا على المازني(٢)، وقرأه على المبرد أو أخذه عنه أو نسخه عنه كثيرون: كالزجاج، وأبي بكر بن السراج، ومَبْرَمان، وأبي الحسين محمد بن ولاد، والكلابزي، وابن درستويه، والأخفش الأصغر علي بن سليمان، وأبي علي الدينوري، وإبراهيم بن أحمد البغدادي.

وللمبرد أكثر من كتاب على كتاب سيبويه، منها: كتاب في الرد على سيبويه يسمى (مسائل الغَلَط)، و(المدخل إلى سيبويه)، و(شرح شواهد كتاب سيبويه)(٣)، وله (حواشٍ على كتاب سيبويه)(٤)، وهي الحواشي التي هذا الكتاب.

وذُكِرَ في هذه الحواشي نقل عن كتابين للمبرد:

١-المقتضب، ورُمِزَ إليه بـ(مق)(٥).

---

(١) معجم الأدباء ٥/ ٢١٢٤.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣٠.

(٣) انظر كتب المبرد في: المبرد، د. خديجة الحديثي - وأبو العباس المبرد لمحمد عبدالخالق عضيمة.

(٤) انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٢٣.

(٥) انظر: فهرس أسماء الكتب ص٢١٤٧.

٢-(الشَّرح)[1]، وقد نقل منه تلميذه أبو جعفر النحاس، والظاهر أنه (شرح كتاب سيبويه)، ولم أجد من ذكر هذا الكتاب له إلا صاحب معجم البلدان[2]، وذكر الفارسي له كتاب (المسائل المشروحة من كتاب سيبويه)، رواه عن ابن السراج عنه، ونقل نصًّا منه[3].

وقد تردَّد ذكر المبرد في هذه الحواشي كثيرًا جدًّا، في قرابة (٣٠٠) صفحة، بكنيته (أبي العباس) وهذا الأكثر، وبلقبه (المبرد)، وباسمه (محمد بن يزيد)، ورُمِزَ إليه وإلى نسخته بـ(مح) و(ع) و(س)، وكذلك بـ(د) و(م) على ما رجَّحته في (الرموز المذكورة في الحواشي)[4]، ولا غرابة في هذه الكثرة فالمبرد شيخ مشايخ الفارسي الذين قرأ عليهم الكتاب، كالزجاج وأبي بكر بن السراج، وهو الطريق إلى كتاب سيبويه.

وأكثر هذه الحواشي شرح وتفسير لكلام سيبويه، وفيها اعتراضات قليلة، وبيان لفروق نسخته التي بخطِّه، ونسخة أبي بكر المنسوخة من نسخته.

---

(١) انظر: فهرس أسماء الكتب ص٢١٤٧، وحواشي كتاب سيبويه ص٨٠٩.

(٢) انظر: معجم البلدان ٤/ ١٩٩، وفي الفهرست ص٦٥ (معنى كتاب سيبويه).

(٣) انظر: الإغفال ١/ ٢٨٧.

(٤) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٥٢، ٢١٦٩، ٢١٦١، و(الرموز المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص٦٩، ٧٩.

وهذه الكثرة في النقل عن أبي العباس تَرُدُّ ما قاله ابن مسعر: «وأكبر ظَنِّي أَن أَبَا عَلِيّ الْفَارِسِي إِنَّمَا عدل عَن إقراء كتبه [أي: المبرد]، والتكثر بالرواية عَنهُ، بِهَذِهِ الْحَال»[1].

• **أبو العباس ثعلب[2].**

أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني، الملقب بثعلب، توفي سنة (٢٩١).

له نسخة من كتاب سيبويه[3]، ولا أدري أكاملة هي أم خاصة بأبواب الأبنية؛ لأن الذين نقلوا من هذه النسخة كان نقلهم خاصًّا بأبواب الأبنية، ولعله نسخها عن النسخة التي كتبها الفراء وعارضه بها الكسائي.

وممن نقل من هذه النسخة: ابن السراج، والفارسي في الحواشي والتعليقة.

ولم أجد أحدًا أخذ كتاب سيبويه عن ثعلب، ولعل السبب كوفية ثعلب التي منعته من تدريس الكتاب وإقرائه.

وقد اطلع ثعلب على كتاب سيبويه وقرأه، ويدل لذلك سؤال

---

(١) تاريخ العلماء النحويين لابن مسعر ص٦١.

(٢) انظر ترجمته في: طبقات النحويين ص١٤١- وتاريخ بغداد ٥/ ٢٠٤، وإنباه الرواة ١/ ١٣٨، ووفيات الأعيان ١/ ١٠٢، ومعجم الأدباء ٢/ ٥٣٦، وبغية الوعاة ١/ ٣٩٦.

(٣) انظر الكلام على نسخته في: (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص١٥٨.

المصعبي لأبي علي الدينوي: «يا أبا عليٍّ، كيف صار محمد بن يزيد النحوي أعلمَ بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ثعلب؟ قال: لأن محمد بن يزيد قرأه على العلماء، وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه»[(١)].

ومن قوة اطلاعه وإحاطته بكتاب سيبويه قوله -لما ذكر المبرد أن سيبويه خرَّج (حظاتا) على الإضافة-: «لا والله، ما قال هذا سيبويه قط، وهذا كتابه فيُحضَر»[(٢)]، ولا غرابة في ذلك، فثعلب له اطلاع على كتاب سيبويه وعناية، وقد نقل عنه نقولًا عدة، وناقشه في بعضها[(٣)].

وقد انحصر النقل عن ثعلب فيما يتعلق بكتاب سيبويه في أبواب الأبنية، وأغلب ذلك كان في تفسير أبنية سيبويه.

وجاء ذكر ثعلب ونسخته في قرابة (٤٠) صفحة، بلقبه (ثعلب) وهو الأكثر، وبرمزه (ث)، وباسمه (أحمد بن يحيى)، وذُكِرَ (كتاب ثعلب)، و(نسخة ثعلب)[(٤)].

---

(١) طبقات النحويين ص١٤٢.

(٢) طبقات النحويين ص١٤٥. ولم يرد بيت (حظاتا) في كتاب سيبويه. وقد يكون في القصة مبالغة أو عدم دقة في النقل؛ لأن المبرد لا يفوته ذلك من كتاب سيبويه وهو الخبير به.

(٣) وقد جمعت هذه النقول ودرستها في بحثي (ما نقله ثعلب في مجالسه عن سيبويه، جمعًا ودراسة)، منشور في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الرابع، سنة ١٤٣٠.

(٤) انظر: فهرس الكتب ص٢١٤٧، وفهرس الأعلام ص٢١٩٥، وفهرس النسخ والرموز ص٢١٧٦، ٢١٨٩، ٢١٩٤.

- **أبو الحسين، محمد بن ولَّاد**[١].

أبو الحسين، محمد بن الوليد (الملقب بولَّاد) بن محمد التميمي المصري، توفي سنة (٢٩٨).

وهو والد أبي القاسم عبدالله رواي كتاب سيبويه عن أبيه، وأبي العباس أحمد صاحب (الانتصار لسيبويه على المبرد).

وقد أخذ كتاب سيبويه عن المبرد، وقرأه عليه، ونسخ منه نسخة بخطِّه، «وكان حسن الخطِّ، صالح الضبط»[٢]، ولذلك قصة تأتي في الكلام على (نسخة أبي الحسين بن ولاد)[٣].

والغريب أن كتب التراجم تذكر أن أبا الحسين بن ولاد أخذ عن أبي علي الدينوري، ولكنها لا تذكر أنه أخذ عنه كتاب سيبويه أو قرأه عليه، مع أن أبا علي الدينوري تزوج أمه، وكان قد أخذ كتاب سيبويه عن المازني، وقرأه على المبرد[٤].

وقرأ عليه كتاب سيبويه وأخذه عنه: ابنه أبو القاسم عبدالله، وقد قرأه

---

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٦/ ٢٦٧٤، و إنباه الرواة ٣/ ٢٢٤، والوافي بالوفيات ٥/ ١٧٥، والمقفى ٧/ ٥١٧، والبلغة ص٢١٥، وبغية الوعاة ١/ ٢٥٩.

(٢) طبقات النحويين ص٢١٧.

(٣) انظر: (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص١٦٥.

(٤) انظر: طبقات النحويين ص٢١٥، ٢١٧.

عليه مرارًا، والغريب أن كتب التراجم لا تذكر أن أبا العباس أحمد ولد أبي الحسين الآخر قد أخذ كتاب سيبويه عن أبيه، بل تذكر أنه أخذه من الزجاج قرين أبيه!

وممن قرأ على أبي الحسين في كتاب سيبويه أبو جعفر النحاس، ونقل عنه[١].

وقد جاء ذكر أبي الحسين بن ولاد في الحواشي قليلًا، في نحو (١٥) صفحة، بكنيته (أبي الحسين)، وبـ(ابن ولَّاد)، وذُكِر (أصل أبي الحسين بن ولاد)، و(نسخة أبي الحسين بن ولاد)[٢].

• أبو الحسن بن كَيْسَان[٣].

أبو الحسن، محمد بن أحمد بن إبراهيم، المعروف بابن كيسان، توفي سنة (٢٩٩).

لم يُعرَف ابن كيسان بقراءة كتاب سيبويه، أو إقرائه، وقد وجدتُ نصين لهما علاقة بذلك:

---

(١) انظر: الكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه في أول الكتاب (هذا باب علم ما الكلم من العربية)، لأبي جعفر النحاس ص١٩.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٩٢.

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١/ ٣٣٥، ونزهة الألباء ص١٧٨، ومعجم الأدباء ٥/ ٢٣٠٦، وإنباه الرواة ٣/ ٥٧، وبغية الوعاة ١/ ١٨.

١-قول ابن كيسان: «حضرتُ مجلس إسماعيل القاضي، وحضر أبو العباس المبرّد، فقال لي أبو العباس: ما معنى قول سيبويه: (هذا باب ما يعمل فيه ما قبله وما بعده) قال: فقلتُ: هذا باب ذَكَرَ فيه سيبويه مسائل مجموعة، منها ما يعمل فيه ما قبله، نحو قولهم: (أنت الرجلُ دِينًا)، نصبوه على الحال، أي: أنت الرجلُ المستحقُّ الرّجوليّةَ في حالِ دينٍ، ومنها ما يعمل فيه ما بعده، نحو قولهم: (أمَّا زيدًا فأنا ضاربٌ)، فالعامل في (زيد) ههنا (ضارب)؛ لأن (أمّا) لا تعمل فى صريح المفعول، ولم يرد سيبويه بقوله هذا أنَّ شيئًا واحدًا يعمل فيه ما قبله وما بعده، هذا لا يكون.

فقال لى أبو العباس: هذا لا يُوصَلُ إليه إلا بعدَ فِكْرٍ طويل، ولا يفهمه إلاّ من أتعب نفسه، فقلتُ له: منك سمعتُ هذا، وأنتَ فسَّرْتَهُ لي»[١].

فهذا النص يدل على أن ابن كيسان قرأ علي المبرد كتاب سيبويه أو بعضه، ويدل على أن ابن كيسان كان خبيرًا بدقائقه.

٢-قول مَبْرمان: «قصدتُ ابنَ كيسان لأقرأ عليه كتاب سيبويه فامتنع، وقال: اذهبْ إلى أهلِه. يُشِير بذلك إلى الزَّجَّاج»[٢]، فهذا يدل على أنه كان يمتنع من أن يُقرأ عليه كتاب سيبويه، ولا يعني هذا أنه لا يقرأ عليه

(١) أمالي ابن الشجري ٣/ ١٣٥.

(٢) طبقات النحويين ص١٥٣ - وإنباه الرواة ٩/ ٥٩.

بتاتًا أو لا يقرأ عليه بعضه، فقد ذكر أبو جعفر النحاس أنه شرح الباب الأول من كتاب سيبويه «مرتين: الأولى عن أبي إسحاق الزجاج وأبي الحسن بن كيسان»[١]، بل في قول مبرمان: «قصدتُ ابنَ كيسان لأقرأ عليه كتاب سيبويه فامتنع» دليل على أنه أهل لإقراء الكتاب، وقد سبق آنفًا خبرته بدقائق كتاب سيبويه، ولكنه كان يمتنع[٢]، وينص تلميذه أبو الحسن محمد بن بحر الرهني الشيباني على أنه قرأ كتاب سيبويه عليه، فيقول: «سمعت أحمد بن محمد بن كيسان النحوي وأنا أقرأ عليه كتاب سيبويه يقول: لم يجيء على (فَعَّلٍ) إلا أربعة أسماء ....»[٣].

وهذا يدل على اطلاعه على الكتاب، وفهمه له، ومن كتبه كتاب اسمه (مصابيح الكتاب)[٤].

وجاء ذكر ابن كيسان في (٩) صفحات، بشهرته (ابن كيسان)،

---

(١) الكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه في أول الكتاب (هذا باب علم ما الكلم من العربية)، لأبي جعفر النحاس ص١٩.

(٢) انظر: ابن كيسان النحوي، د. محمد البنا ص٣٧.

(٣) معجم الأدباء ٦/ ٢٤٣٥.

(٤) انظر كتب ابن كيسان في: ابن كيسان النحوي، د. محمد البنا ص٨١، وفيه: «ولا ندري ما موضوع هذا الكتاب»؛ قلتُ: لأن (الكتاب) قد يراد به القرآن الكريم أو كتاب سيبويه، وقد يكون الضبط (الكُتَّاب) جمع كاتب، والأقرب عندي أنه كتاب على كتاب سيبويه، والله أعلم.

وبكنيته (أبي الحسن بن كيسان)[١]، وكلها حواشٍ وليس فيها فروق، وليست من نقل الفارسي، بل هي من نقل الزمخشري من نسخة (ط)، ومن نقلي من نسخة (ح٦).

• أبو إسحاق الزَّجَّاج[٢].

أبو إسحاق، إبراهيم بن السَّرِيِّ بن سَهْلٍ الزَّجَّاجُ، توفي على المشهور سنة (٣١٠).

من أشهر رواة كتاب سيبويه عن شيخه أبي العباس المبرِّد، وقرأ الكتاب عليه أو أخذه عنه: أبو علي الفارسي، وأبو جعفر النحاس، والرُّمَّاني، وإسماعيل الورَّاق، وإبراهيم بن عبدالله النَّجِيرَمي، وأبو العباس أحمد بن ولَّاد، ومبرمان على ما رجَّحتُ[٣].

وللزجاج كتاب عن كتاب سيبويه، وهو (شرح أبيات سيبويه)[٤].

وللزجاج نسختان من كتاب سيبويه عاد إليهما أبو علي الفارسي في

---

(١) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٥٢.

(٢) انظر: معجم الأدباء ١/ ١٣٠، وإنباه الرواة ١/ ١٥٩، ووفيات الأعيان ١/ ٤٩، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٦٠، وبغية الوعاة ١/ ٤١٣ .

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص١١٧.

(٤) انظر كتب الزجاج في: جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه د. عبدالمجيد الجارالله ص٢٢، ٥٤٠.

عمله، ونقل منهما حواشي وفروقًا كثيرة[١].

وقد جاء النقل عنه في الحواشي في قرابة (٢٥٠) صفحة، بكنيته (أبي إسحاق) وهو الأكثر، وبلقبه (الزجَّاج)، وباسمه (إبراهيم بن السَّرِيِّ)[٢].

ورُمِزَ إليه في نسخته الثانية بـ(ح)، وفي نسخته الأولى بـ(رق) و(ا س)، و(ر ق ا س)[٣].

• **الأخفش الأصغر علي بن سليمان[٤].**

أبو الحسن، علي بن سليمان بن الفضل البغدادي، الملقب بالأخفش الأصغر والصغير، توفي سنة (٣١٥).

نقل تلميذه أبو جعفر النحاس عن نسخته من كتاب سيبويه في عدة مواضع من الحواشي، فهذا يدلُّ على أنه أخذ كتاب سيبويه ونسخه، ولكني لم أجد النحاس ولا غيره قد ذكروا عمن أخذه الأخفش الأصغر، ولم أجد في كتب التراجم من نص على ذلك، وأغلب الظن أنه أخذه عن شيخه أبي

---

(١) انظر الكلام على نسختي الزجاج في: مقدمة التحقيق ص١٦٩.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٦٢.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٧٧، و(الرموز المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص٦٩.

(٤) انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص١٨٥، ومعجم الأدباء ٤/ ١٧٧٠، وإنباه الرواة ٢/ ٢٧٦، ووفيات الأعيان ٣/ ٣١٠، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٨٠، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٧.

العباس المبرد، فقد أكثر من القراءة والنقل عنه، ونقل عنه في ما يتعلق بكتاب سيبويه، فقد حدَّث عنه: «أنَّ المفتِّشين من أهلِ العربيةِ ومَنْ له المعرفُة باللُّغة، تَتَبَّعُوا على سيبويه الأمثلةَ، فلم يَجدوه تَرَكَ من كلامِ العَرَبِ إلَّا ثلاثةَ أَمثلةٍ ....»[1]، وحدّث تلميذه النحاس، قال: «قَرَأْتُ على أبي الحسَنِ عليِّ بنِ سليمانِ، عن أبي العَبَّاسِ محمَّدِ بنِ يَزِيدَ، قال: (سماءُ الإلهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا)، فإنَّهُ رَدَّهُ إلى الأَصْلِ مِنْ ثلاثةِ أَوْجُهٍ ....»[2].

وحدّث الأخفش الأصغر عن المبرد أنه: «كان لا يَكادُ يُقْرِئُ أحدًا كتابَ سَيبويه حتَّى يَقْرَأَهُ على أبي إسحاقَ؛ لِصِحَّةِ نسختِه، ولذكرِ أسماءِ الشعراءِ فيها»[3]، فلعل الأخفش الأصغر ممن قرأ على الزَّجَّاج أولًا، ثم على المبرد، وأغلب ظني أنه نسخ نسخته من المبرد لا الزجاج؛ لأن النحاس نقل في عدة مواضع أن نسخة الأخفش الأصغر تخالف نسخ الزجاج[4].

وللأخفش الأصغر (شرح كتاب سيبويه)[5]، ونقل ياقوت أنه في خمسة أجلاد، وله (تفسير رسالة كتاب سيبويه)، قال ياقوت: «رأيته في

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٢٦-٢٧.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٠١٧.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٢٨.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٦٥، ٣٢٢، ٧٣٦، ٧٦١، ٧٧٠، ٨٦٩.

(٥) انظر الكلام على كتب الأخفش الأصغر في: الأخفش الأصغر. د. محمد المحرصاوي ص٨٨.

نحو خمس كراريس»[١].

وأخذ كتاب سيبويه عن الأخفش الأصغر: أبو جعفر النحاس[٢].

وجاء ذكر الأخفش الأصغر في قرابة (٧٥) صفحة، بكنيته (أبي الحسن) وهو الأكثر، باسمه (علي بن سليمان)، وذُكِرت نسخته (نسخة أبي الحسن)، و(نسخة النحاس عن أبي الحسن)[٣].

• أبو بكر بن السَّرَّاج[٤].

أبو بكر، محمد بن السَّرِيِّ بن سَهْلٍ البغدادي، ابن السَّرَّاج، توفي سنة (٣١٦).

قرأ كتاب سيبويه على شيخه أبي العباس المبرِّد، ونَسَخ نسخةً من نسخته التي بيده، ونَسَخ نسخةً أخرى منقَّحة، فله نسختان من كتاب سيبويه عاد إليهما الفارسي[٥]، وقرأ عليه كتاب سيبويه كثيرون، كأبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي، وأبي الحسن الرُّمَّاني.

---

(١) انظر معجم الأدباء ٤/ ١٧٧١.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٥٥، ٢١٦٥، وفهرس الرموز والنسخ ص٢١٩٣، ٢١٩٤.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٢٨.

(٤) انظر في ترجمته: معجم الأدباء ٦/ ٢٥٣٤، وإنباه الرواة ٣/ ١٤٥، ووفيات الأعيان ٤/ ٣٣٩، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٨٣، وبغية الوعاة ١/ ١٠٩.

(٥) انظر الكلام على نسختيه في (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص١٧٦.

وله كتاب (شرح كتاب سيبويه)، يذكر أنه في سبعة أسفار[١]، وجاء في الحواشي ذكر كتابه (الأصول)، ورُمِزَ إليه بـ(ص)[٢].

وقد تردَّد ذكر أبي بكر كثيرًا جدًّا في قرابة (٤٧٠) صفحة، بل هو أكثر من ذُكر في الحواشي بعد أبي علي الفارسي، ولا غرابة في ذلك فهو الذي قرأ عليه أبو علي كتاب سيبويه، ونسخ منه نسخته، وقرأه عليه في هذه النسخة التي انتسخها لنفسه، ونقل عنه حواشيه وتعليقاته، وجاء ذكره في الحواشي بكنيته (أبي بكر) وهو الأكثر، وبلقبه (ابن السرَّاج) و(السرَّاج)، وباسمه (محمد بن السَّرِيِّ)، ورُمِزَ إليه بـ(ب) و(عنده) و(س)، و(كتاب أبي بكر)، و(نسخة أبي بكر)[٣].

وقد نقلتْ عنه الحواشي حواشيَ عن شيخه أبي العباس المبرد، وحواشيَ من كلامه، ونقلتْ عنه فروقًا كثيرة.

• **إسماعيل الزَّجَّاجي.**

إسماعيل الزَّجَّاجي، نظير أبي بكر بن السرَّاج، كما ذكر عبدالباقي

---

(١) انظر الكلام على كتبه في: مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب (الأصول). د. إبراهيم الحندود، ص٣٤.

(٢) انظر: فهرس أسماء الكتب ص٢١٤٦.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٤٩.

بن محمد بن الحسن النحوي تلميذ الفارسي[1]، ولم أجد له ترجمة، وقد كَتَبَ إسماعيل هذا أشياء على نسخة أبي بكر بن السراج، نقل الفارسي بعضها.

وجاء ذكر إسماعيل هذا في (٤) مواضع:

موضعان في بيان فروق، أحدهما باسمه (إسماعيل الزجاجي)، والآخر بلقبه فقط (الزجاجي)[2].

وموضع فيه تعريف به من عبدالباقي تلميذ الفارسي الذي رُمِزَ له بـ(ي)[3].

وموضع معزو إلى رمز (يي)، وقد رجحّتُ في التحقيق أنه إسماعيل الزجاجي؛ لأنه قد ذُكِرَ بعده بقليل، ولعل صواب الرمز (جي) ثم تحرَّف إلى (يي) ، وجاء في هذا الموضع تعليق غير معزوٍّ، وبعد البحث عنه وجدته مختلفًا في صاحبه، فقيل المبرد، وقال الفارسي: «لست أعرف من قائل هذا القول»[4].

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣٥٧، ورُمِزَ له بـ(ي).

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣٥٦، ١٠٢١.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣٥٧.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٣٥٠.

• **أبو بكر بن شُقَير**[١].

أبو بكر، أحمد بن الحسن (وقيل: الحسين) بن العباس بن الفَرَج الشُقيري، المعروف بابن شُقير، توفي سنة (٣١٧).

له نسخة من كتاب سيبويه، نقل عنها الفارسي، ولكنه لم يعتمدها، بل سماها في موضع (نسخة أخرى، وهي نسخة ابن شقير)، مع أن الفارسي قد ذكر أن رمز (نسخة أخرى) يرمز إلى النسخ المجهولة!

جاء ذكر ابن شقير في الحواشي في (٤) مواضع، موضع في أسانيد الكتاب، وموضعان فيهما فرق وتعليق، وموضع فيه فرق فقط[٢]، ونقل الفارسي عن (نسخة ابن شقير)، ونقلتْ نسخة (ط) عن (نسخة ابن شقير)[٣].

• **إسماعيل الورَّاق**[٤].

أبو علي، إسماعيل بن العباس بن عمر البغدادي المحدث، المعروف بالورَّاق، توفي سنة (٣٢٣).

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤/ ٨٩- وإنباه الرواة ١/ ٦٩- ومعجم الأدباء ١/ ٢٣٢، والوافي بالوفيات ٦/ ٣٤٩- وبغية الوعاة ١/ ٣٠٢.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٢، ١٠٠، ١٠٢١، ١٦٢٤.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٠٢١، ١٦٢٤.

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٦/ ٣٠٠- وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٧٤- والمنتظم ٦/ ٢٧٨.

أخذ الكتاب وقرأه على أبي سحاق الزجَّاج، وقد نسَخَ نسخة من كتاب سيبويه، ابتدأ نسخها من نسخة الكلابزي، ثم أكملها من نسخة الزجاج، وقرأها على الزجاج[1].

وقد اعتمد الفارسي هذه النسخة، وهي إحدى نسختين للزجاج اعتمدهما الفارسي في حواشيه، ونقل عنها الفروق والحواشي.

وجاء ذكر الورَّاق في الحواشي في أكثر من (٨٠) صفحة، مرموزًا إلى نسخته من نسخة الزجاج بـ(رق)، وهذا الأكثر، وبـ(اس الورَّاق)، و(اس ر ق)، و(نسخة الورَّاق)، وبلقبه (الورَّاق) وبـ(ابن الورَّاق)، وباسمه (إسماعيل الورَّاق)[2].

وقد نقل الورَّاق فروقًا وحواشيَ عن نسخة الزجاج، وعلَّق حواشيَ من نفسه، وسؤالاتٍ منه للزجاج، ومن ذلك:

-«حاشية بخطِّ الوَرَّاق: يَعني (مباركٌ) كما كان (زيدٌ ضَرَبْتُهُ) بمنزلة (زيدٌ منطلقٌ). إلى ههنا.

قال الزجاج: إذا قال: (يومَ الجمعةِ ألقاكَ فيه) فإنْ نَصَبَهُ على الظَّرْفِ أَضْمَرَ (في)، كأنه قال: (ألقاكَ في يومِ الجمعة)، وإنْ نَصَبَهُ بالفعل أَضْمَرَ

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٤-٥.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ٢١٥٠، ٢١٧٢، ٢١٧٤، ٢١٧٨، ٢١٩٤.

(ألقاكَ)، كأنه قال: (ألقاكَ يومَ الجمعةِ) على السَّعَة»[١]، فمن الظاهر أن الوراق قد علَّق تعليقًا قبل أن ينقل كلام الزجاج.

-«قال (رق): وسَأَلْتُهُ: أَيْنَ يُضْمَرُ ما يَنْصِبُ (ثمودَ)؟ فقال: بَعْدَ (ثمودَ)، كأَنَّهُ (وأَمَّا ثمودَ فَهَدَيْنا هَدَيْنَاهُم)، وكذلك ما جاءَ على هذا»[٢].

• أبو العباس أحمد بن ولَّاد[٣].

أبو العباس، أحمد بن محمد بن الوليد (الملقب بولَّاد) التميمي المصري، توفي سنة (٣٣٢).

أخذ الكتاب وقرأه على أبي إسحاق الزجاج في بغداد، ولم يُذكر أنه أخذه أو قرأه على أبيه أبي الحسين رواي كتاب سيبويه عن المبرد، وهذا من العجائب!

وكان يُقْرأ عليه كتاب سيبويه في مصر بعد أبيه[٤].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٨٢

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٢٩٥.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات النحويين ص٢١٩- ومعجم الأدباء ١/ ٤٦٠، وإنباه الرواة ١/ ٩٩، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٣٥٥، والوافي بالوفيات ٨/ ١٠١، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٦.

(٤) انظر: طبقات النحويين ص٢٢٠ في ترجمة أبي القاسم بن ولاد.

ولأبي العباس كتاب (الانتصار لسيبويه على المبرد)[١]، وهو ردٌّ على المبرد في مسائل الغلط التي استدركها على سيبويه.

وقد جاء ذكر أبي العباس بن ولاد في الحواشي في موضعين، وفي ثالث احتمالًا، بكنيته (أبي العباس) وبـ(ابن ولَّاد)[٢].

• أبو القاسم عبدالله بن ولَّاد[٣].

أبو القاسم، عبدالله بن محمد بن الوليد (الملقب بولَّاد) التميمي المصري، توفي بعد أخيه أبي العباس.

أخذ الكتاب وقرأه على أبيه أبي الحسين مرارًا، وصارت نسخة أبيه بعد وفاته إليه[٤]، وقرئ عليه الكتاب في مصر من نسخة أبيه بعد أخيه أبي العباس، وممن قرأه عليه من نسخة أبيه أبو عبدالله الرباحي.

وجاء ذكر أبي القاسم بن ولاد في مقدمة الرباحي، وأسانيد الكتاب المذكورة في أوائل النسخ[٥].

---

(١) وهو مطبوع، بتحقيق د. زهير بن عبدالمحسن سلطان.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٥٢.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات النحويين ص٢٢٠، وطبقات ابن قاضي شهبة ص٣٤٤، والبلغة ص١٧٣.

(٤) انظر: طبقات النحويين ص٢٢٠ في ترجمة أبي القاسم بن ولاد.

(٥) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٥٢.

• أبو القاسم عبدالرحمن الزَّجَّاجي[١].

أبو القاسم، عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، توفي سنة (٣٣٧).

له (تفسير رسالة سيبويه)، ذكره في كتابه (الإيضاح)[٢]، وله شرح لبعض كلام سيبويه، وحواشٍ عليه في كتابه (الإيضاح)[٣].

جاء ذكر الزجاجي في الحواشي في موضعين، الأول نقلتُه عن نسخة العابدي، وفيه معنى بيت، والآخر نقلتُه عن كتابه (الإيضاح)، وفيه نقل عن الأخفش[٤].

• أبو جعفر النَّحَّاس[٥].

أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس الصَّفَّار المرادي النَّحَّاس المصري، توفي سنة (٣٣٨).

أخذ كتاب سيبويه وقرأه على أبي إسحاق الزّجَّاج ببغداد، وعن

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ١٦٠، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٧٥، ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٦، والوافي بالوفيات ١٨/ ١١٢، وبغية الوعاة ٢/ ٧٧.

(٢) انظر: الإيضاح للزجاجي ص٤٥.

(٣) انظر: الإيضاح للزجاجي ص٤١، ٤٩، ٥٣، ٥٦، ٧٣، ٨١، ٩٧، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧، ١٣٧، ١٤١، ١٤٢.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٧٣٣، ٨٤١.

(٥) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ١/ ٤٦٨، وإنباه الرواة ١/ ١٠١، ووفيات الأعيان ١/ ٩٩، وسير وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٠١، وبغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

الأخفش الأصغر[١].

وللنحاس مقدمة مشهورة لروايته، ذكرها في أول نسخته، ونقلها الرباحي في مقدمته[٢].

وأخذ كتاب سيبويه عنه وقرأه عليه أبو عبدالله الرَّبَاحي، وأبو علي القالي.

له كتاب (شرح أبيات سيبويه)[٣]، و(الكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه في أول الكتاب: هذا بابُ علمٍ ما الكلم من العربية)[٤]، وذكر ابن خير[٥] للنحاس كتاب (شرح سيبويه)[٦]، وهو مفقود، وقد جاء في هذه الحواشي حواشٍ للنحاس كثيرة على كتاب سيبويه.

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٠، ٢١٩٤.

(٢) سيأتي الكلام عليها عند الكلام على: (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص١٧٨.

(٣) وهو مطبوع، بثلاثة تحقيقات، أحدها تحقيق د. أحمد خطاب، والثاني تحقيق د. وهبة متولى عمر سالمة، والثالث تحقيق د. زهير غازي أحمد، كلهم عن نسخة مكتبة أحمد الثالث بإستانبول، برقم (٢٦٣٥)، وهي مختصرة من كتاب النحاس، وفي متحف طوبقبو نسخة للكتاب برقم (٢٦٠١) في (١١٢) ورقة، باسم (كتاب سيبويه)، وهي في الحقيقة نسخة من شرح أبيات سيبويه للنحاس.

(٤) وهو مطبوع، بتحقيق د. حاتم الضامن.

(٥) انظر: فهرس ابن خير ص٣٨٧، ٧٧٩.

(٦) انظر الكلام على كتب النحاس في: اشتقاق أسماء الله للنحاس، تحقيق د. محمد الطبراني ص٦٧.

وقد ذُكِر في الحواشي كتاب (أدب الكُتَّاب) للنحاس[(١)].

وقد جاء ذكر النحاس في الحواشي في قرابة (١٢٠) صفحة، بلقبه (النحاس)، وبكنيته (أبي جعفر)، وباسمه (أحمد بن محمد بن إسماعيل الصفار النحوي)، ورمز له بـ(ج)، وذُكرت (نسخة أبي جعفر النحاس)، و(نسخة النحاس عن الزجاج)، و(نسخة النحاس عن الأخفش الأصغر)[(٢)].

وأغلب النقل عنه حواشٍ له، ونقول عن غيره، وخاصة عن الأخفش الأصغر.

وكنتُ أنا الجامع لأغلب حواشي أبي جعفر النحاس من نسخة (م٥)، ومن نسخة (ح٦).

• **أبو بكر، محمد بن علي، مَبْرَمان[(٣)].**

أبو بكر، محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، المعروف بمَبْرَمان، ويقال: الـمَبْرَمان، وابن مَبْرَمان، توفي سنة (٣٤٥).

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١١٢٤، وقد طُبع باسم (صناعة الكتاب).

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٥٣، ٢١٥٥، ٢١٧١، وفهرس الرموز والنسخ ص٢١٧٧، ٢١٩٢، ٢١٩٤.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات النحويين ص١١٤- ومعجم الأدباء ٦/ ٢٥٧٢، وإنباه الرواة ٣/ ١٨٩، والوافي بالوفيات ٤/ ٨١، وبغية الوعاة ١/ ١٧٥.

ولمبرمان نسخة من كتاب سيبويه أكثر السيرافي من النقل عنها[١]، ونقلتِ الحواشي عنها قليلًا[٢]، والظاهر أنه نسخها من نسخة شيخه أبي إسحاق الزجَّاج، وقرأها عليه قرأة شرح، وعارضها على نسخة شيخه المبرد، وقرأها أو قرأ بعضها عليه، يدل لذلك أمور، منها:

١-قول مبرمان: «قصدتُ ابنَ كيسان لأقرأ عليه كتاب سيبويه فامتنع، وقال: اذهبْ إلى أهلِه. يُشِير بذلك إلى الزَّجَّاج»[٣]، والظاهر أنه امتثل لهذا الوجيه، وأخذ الكتاب عن أهله، عن الزجَّاج.

٢-قول ابن المبرِّد: «تلاميذ أبي رجلان: أحدهما الكلابزي يقرأ على أبي، ثم يقول: قال المازني؛ فيعلو، والآخرُ مبرمان، يقرأ عليه، ثم يقول: قال الزجاج؛ فيَسْفُل»[٤]، فمبرمان قد «أخذ عَن الْمبرد، وَأكْثر بعده عَن الزّجاج»[٥].

٣-أن المبرد على جلالة قدره في رواية كتاب سيبويه كان لا يُقرئ أحدًا كتاب سيبويه حتى يقرأه على الزجاج؛ لصحة نسخته[٦].

---

(١) انظر الكلام عليها في: (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص١٨٣.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣١٤، ٤١٢، ١١٢٤، ١٩٩٨.

(٣) طبقات النحويين ص١٥٣- وإنباه الرواة ٩/ ٥٩.

(٤) طبقات النحويين ص- ومعجم الأدباء ٦/ ٢٥٧٣.

(٥) بغية الوعاة ١/ ١٧٥.

(٦) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٢٨.

٤-قول السيرافي: «ورأيت في نسخة أبي بكر مبرمان بخطه في الحاشية: (في نسخة أبي العباس: جَرْبان وجَرْبى، وفي العمود بهذا الهجاء ما عليه نقط الخاء والزاي، كأنه خَزْيان وخَزْيا)»[١]، فهذا يدل على أنه نسخ من نسخة الزجاج، ثم قابلها بنسخة المبرد.

ونحوه قول السيرافي: «في نسخة أبي بكر مبرمان متصل بهذا الباب قال ابن أحمر: .... قال أبو العباس: ليس هذا البيت في كتاب سيبويه .... قال أبو سعيد: وهذا المتصل بالباب مع كلام أبي العباس نقلته من نسخة أبي بكر مبرمان»[٢]، فهذا يدل على أنه قرأ هذا الموضع على المبرد.

٥-أن ترتيب نسخة مبرمان في ترتيب الحروف العربية موافق لترتيب نسخة الزجاج[٣].

وكان مبرمان «ضنينًا بالقراءة عليه، لا يقرىء كتاب سيبويه إلا بمائة دينار»[٤]، وله (شرح كتاب سيبويه) ولم يتمه، و(شرح شواهد سيبويه)[٥].

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٤١٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٤٥١.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٩١٣.

(٤) معجم الأدباء ٦/ ٢٥٧٢.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٥٧٤، وإنباه الرواة ٣/ ١٩٠، والوافي بالوفيات ٤/ ٨١، وبغية الوعاة ١/ ١٧٧.

وممن قرأ عليه كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي، وأبو هاشم الجبائي.

وجاء ذكر مبرمان في الحواشي في قرابة (٣٠) صفحة، بلقبه (مَبْرَمان) و(المبرمان) و(ابن مبرمان)، وهذا الأكثر، وبكنيته (أبي بكر)، وذُكرت (حواشي أبي بكر مبرمان) على كتاب سيبويه، و(نسخة أبي بكر مبرمان)[١].

وأكثر المنقول عنه في الحواشي من نقلي عن نسخة أبي علي الغسَّاني ونسخة ابن يبقى وعن كتاب ارتشاف الضرب وغيره[٢]، ونقَلَ الفارسي عنه ثلاث حواش وفرقًا[٣]، ونقل الزمخشري حاشية عن نسخة (سح)[٤].

• المَعْقِلي.

نقل الفارسي عن (نسخة المعقلي) في موضعين بشهرته[٥]، ونقل في أكثر أكثر من (٥٠) صفحة من نسخة رمز لها بـ(مع)، ورجحَّتُ في التحقيق أن المراد بها نسخة المعقلي هذه.

---

(١) انظر: فهرس الكتب ص٢١٤٦، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٧٠، ٢١٧٧، ٢١٩٢.

(٢) انظر على التريب: حواشي كتاب سيبويه ص١١٢٤، ٤٢١، ٣٦٢، ١٠٩٩، ٧٧٣، ١٦١١، ١٩١٦.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٩٤، ٤٨٧، ٤٩٨.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٤٩٠.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٥٣٩، ٧٠٦.

وكان النقل منها ما بين بيان فروق، وحواش وتعليقات، وفي بعضها ذكر لشواهد إضافية، وفي بعضها بيان بأن هذا النص من كلام غير سيبويه[١].

ولم يُذكر هذا الرمز (مع) في رموز الحواشي، ولم يفسِّره أحد، أو يذكر من المعقلي هذا؟

وليس عندي في ذلك إلا أن أخمِّن تخمينًا أنه أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن مَعْقِل بن سنان المعقلي النيسابوري، وكان يلقب بالأصمّ، توفي سنة (٣٤٦)[٢].

فقد كان محدِّثًا ورَّاقًا، وقد سمع (معاني القرآن) للفراء من محمد بن الجهم السِّمَّري، وحدَّث به.

فإن قيل: قد يكون المراد أباه، وهو أبو الفضل يعقوب المعقلي، توفي سنة (٢٧٧) ، فقد كان -أيضًا- محدِّثًا وراقًا، وكان من أحسن الناس خطًّا[٣]. قلتُ: يُبعِد هذا أن الفارسي نقل عنه أنه قال: «ذَكَرَ (س) أَنَّهُ لا

---

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٩٠.

(٢) انظر ترجمته في: المنتظم ٦/ ٣٨٦- وطبقات علماء الحديث ٣/ ٥١- وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٥٢- والوافي بالوفيات ٥/ ٢٢٣- وشذرات الذهب ٢/ ٣٧٣.

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٤/ ٢٨٦- وسير اعلام النبلاء ١٥/ ٤٥٣ .

يَعْرِفُ هذا البيتَ في الكتاب»[١]، وهذا يعني أنه أخذ من المبرد (ت٢٨٥)، وهذا يناسب طبقة تلاميذ المبرد كأبي العباس المعقلي، لا طبقة أقران المبرد كأبي الفضل المعقلي، بل إنه أقدم وفاة من المبرد.

● **ابن دُرُسْتَوَيْهِ، عبدالله بن جعفر[٢].**

أبو محمد، عبدالله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْهِ بن المرزُبان الفَسَوي الفارسي، توفي سنة (٣٤٧).

أخذ كتاب سيبويه وقرأه على أبي العباس المبرد، وبرع فيه[٣]، وأخذه عنه أبو علي القالي، قرأه عليه «وسأله عنه حرفًا حرفًا، وعن علله»[٤]، وقرأ عليه بعض الكتاب: الكرماني، وأبو طاهر عبدالله بن عمر بن أبي هاشم المقرئ[٥].

وألف كتاب (النُّصْرة لسيبويه على جماعة النحويين)[٦]، وهو في

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٥٧٢.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٩/ ٤٢٨، وإنباه الرواة ٢/ ١١٣، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٤، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٣١، وبغية الوعاة ٢/ ٣٦.

(٣) انظر: طبقات النحويين ص١٨٧ - وتاريخ العلماء النحويين ص٤٦.

(٤) طبقات النحويين ص١٨٥، وانظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٠.

(٥) انظر: طبقات النحويين ص١٢١، ١٢٢.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٢/ ١١٤.

الانتصار لسيبويه، ونسب إليه ياقوت (شرح سيبويه)[١].

جاء ذكره في الحواشي في موضعين[٢]، الأول بكنيته واسمه (أبي محمد عبدالله بن جعفر)، ونقلتُه من نسخة ابن خروف، والآخر بشهرته (ابن درستويه)، ونقلته من نسخة ابن يبقى.

• **أبو عبدالله الرَّبَاحي[٣].**

أبو عبدالله، محمد بن يحيى بن عبدالسلام الأَزْدي الأندلسي القرطبي، توفي -على المشهور- سنة (٣٥٨).

روى كتاب سيبويه وأخذه عن نحويَّين، وهما أبو القاسم عبدالله بن أبي الحسين محمد بن ولاد عن أبيه عن المبرد، وأبو جعفر النحاس عن الزجاج عن المبرد، وذلك أنه رحل من الأندلس إلى مصر، فأخذ الكتاب عنهما.

ويظهر لي أنه نسخ نسختين، إحداهما من نسخة أبي الحسين بن ولاد، وقال في مقدمة روايته هذه: «قَرَأْتُ على ابن وَلَّادٍ [أبي القاسم] وهو ينظُرُ في كتاب أبيه [أبي الحسين]. وسَمِعْتُهُ يُقْرَأُ على أبي جَعْفَرٍ أحمدَ بنِ محمدٍ

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٣٢.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٠، ١٣٦.

(٣) انظر: جذوة المقتبس ١/ ١٦٠- وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ٧١- والوافي بالوفيات ٥/ ١٩٢- والمقفى ٧/ ٤٣٧- وبغية الوعاة ١/ ٢٦٢.

المعروفِ بابن النَّحَّاس. وأَخَذَهُ أبو القاسمِ بنُ وَلَّادٍ عن أبيه، عن المبرِّد. وأَخَذَهُ أبو جعفرٍ عن الزَّجَّاجِ، عن المبرِّد. ورواهُ المبرِّدُ عن المازنيِّ، عن الأخفشِ، عن سيبويه .... فقَرَأْتُهُ أنا على أبي القاسِمِ ابنِهِ وهو يَنْظُرُ في ذلك الكتابِ بعَيْنِهِ، وقال لي: قَرَأْتُهُ على أبي مِرارًا»[1]، وهذه الرواية هي رواية أبي نصر المشهورة عن الرباحي.

والنسخة الأخرى من نسخة أبي جعفر النحاس، وهذه الرواية قد رواها عنه محمد بن عاصم العاصمي وأبو عبدالله محمد بن فَتْحُون التُّجِيبي، ومن طريقهما رواها أبو علي الغساني[2]، ولذا كُتِبَ على غلاف نسخته: «رواية أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس»[3].

وللرباحي مقدمة مشهورة لروايته، مذكورة في أول نسخته[4].

والرباحي هو الذي أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس، فطفِقوا

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٣١.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٠- وخاتمة نسخة العبدري، الجزء الثالث برقم (٣٨٩٧)- وفهرس ابن عطية ص١٠٢- وعنوان الدراية ص٣٨٨.

(٣) غلاف نسخة العبدري، المنسوخة من نسخة أبي علي الغساني، انظر: (نسخة العبدري) في: مقدمة التحقيق ص٢٤٧..

(٤) سيأتي الكلام عليها عند الكلام على نسخته. انظر: (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص١٨٨.

يجتمعون إليه، ويأخذونه عنه، ويقرؤونه عليه[١]، وممن أخذه منه: أبو نَصْر القرطبي، وهو أشهرهم، صارت نسخته من الكتاب «أصل الأصول أصل الأندلسيين»[٢]، وأبو عبدالله محمد بن عاصم الأندلسي العاصمي، وأبو عبدالله محمد بن فَتْحُون بن مكرم التُّجِيبي النحوي، وأبو أيوب سليمان بن حسان القرطبي المعروف بابن جُلْجُل، وجاء في الحواشي ذكر (نسخ أصحاب الرباحي)[٣].

جاء ذكر الرباحي في هذه الحواشي في نحو (٢٠) صفحة، بلقبه (الرباحي)، وباسمه (محمد بن يحيى)، وكنيته (أبي عبدالله)، وبـ(كتاب الرباحي)، و(نسخة الرباحي)، و(الأم)[٤].

- **أبو سعيد السيرافي[٥].**

أبو سعيد، الحسن بن عبدالله بن المرزُبان السيرافي، توفي سنة (٣٦٨)،

---

(١) انظر: طبقات النحويين ص٣١١.

(٢) خاتمة نسخة ابن يبقى ٢٧١ب ، المنسوخة من نسخة أبي نصر، انظر: (نسخة ابن يبقى) في: مقدمة التحقيق ص٢٤٤.

(٣) انظر: فهرس النسخ والرموز ص٢١٩٠.

(٤) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٥٣، ٢١٦١، ٢١٧٠، ٢١٨٩،

(٥) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٧/ ٣٤١، ومعجم الأدباء ٢/ ٨٧٦، وإنباه الرواة ١/ ٣١٣، ووفيات الأعيان ٢/ ٧٨)، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٤٧، وبغية الوعاة ١/ ٥٠٧.

شارح كتاب سيبويه، حتى حسَده على ذلك أبو علي الفارسي وغيره.

أخذ كتاب سيبويه عن أبي بكر بن السراج وعن مبرمان[١]، وأخذه عنه: أبو الحسن الرُّمَّاني، وصاعد بن الحسن الرَّبَعي، وأبي العباس بن ماهان.

وجاء ذكر السيرافي في الحواشي في أكثر من (٢٠) صفحة، برمزه (سف) وهو الأكثر، وبكنيته (أبي سعيد)، وبـ(أبي يوسف الأصبهاني)، وبلقبه (السيرافي)[٢].

وهذه النقول ليست من عمل الفارسي، بل من عمل الزمخشري، وقد تركتُ كثيرًا من هذه النقول؛ لأنها في شرح كتاب سيبويه للسيرافي وهو مطبوع[٣].

• **أبو علي الفارسي**[٤].

أبو عليٍّ، الحسن بن أحمد بن عبدالغفَّار الفارسي الفَسَوي، توفي سنة (٣٧٧).

---

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين ص٨٢.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ٢١٥٣، ٢١٥٥، ٢١٦٣، وفهرس النسخ والرموز ص٢١٨٠.

(٣) انظر: الكلام على رمز (سف) في: مقدمة التحقيق ص٧٢.

(٤) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢/ ٨١١، وإنباه الرواة ١/ ٢٧٣، ووفيات الأعيان ٢/ ٨٠، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٧٩، وغاية النهاية ١/ ٢٠٦.

وسبق[١] لي كلام على علاقة أبي علي بكتاب سيبويه لا أُعيده هنا، وأضيف أنه قرأ كتاب سيبويه على أبي إسحاق الزجَّاج، وعلى أبي بكر بن السرَّاج سنة (٣٢٥)[٢]، ونسخ بخطِّ يده كتاب سيبويه من نسخة شيخه أبي بكر، وعارضها وقابلها على نسخ كثيرة، ونقَلَ ما فيها من حواشٍ، وهو العمل الذي حققته في هذا الكتاب.

وقرأ عليه كتاب سيبويه كثيرون، كابن جِنِّي، وأبي الطيِّب محمد بن طُوسيٍّ القَصْري، وعلي بن عيسى الرَّبَعي، وأبي القاسم علي بن طلحة بن كُرْدان الواسطي، وأبي الحسن الرُّمَّاني.

وللفارسي اهتمام زائد بكتاب سيبويه، حتى غلا فيه تلميذه الباقولي، فقال: «لولاك لما فُهِمَ كتاب سيبويه ولا مشكلاته»[٣]، وقال تلميذه أبو طالب العَبْدي: «لم يكن بين أبي علي وسيبويه أحدٌ أبصر بالنحو من أبي علي»[٤]، وقال ابن بابشاذ: «هذا موضع مشكل، ولا يكاد يحققه إلا مثل الفارسي وأصحابه من المتأخرين، وسيبويه من المتقدمين وأصحابه»[٥]،

---

(١) انظر (الفرق بين هذه الحواشي والتعليقة) في: مقدمة التحقيق ص٣٢.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٤.

(٣) شرح اللمع للباقولي ٢/ ٤٩٦.

(٤) معجم الأدباء ٢/ ٨١٣- ونزهة الألبا ص٢٣٢.

(٥) شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٥٩.

وقال أبو بكر بن العربي: «هذا النحو ما علمتُ من أحاط به إلا سيبويه والفارسي»[١].

وقد امتلأتْ كتب الفارسي بذكر سيبويه وكتابه، وشرح كلامه، كما في: المسائل المشكلة (البغداديات)، والحلبيات، والبصريات، والعسكريات، والمنثورة، وخصَّه بتعليقات سماها (التعليقة على كتاب سيبويه)[٢]، ولم يذكر أبو علي في الحواشي شيئًا من كتبه!

وأبو علي الفارسي هو الذي بدأ جمع هذه الحواشي، بل أكثرُها مِن جمعه وعمله، ومِن عمله أنه أضاف إليها حواشي كثيرة من كلامه عزاها لنفسه بأن رمز له بـ(فا)[٣]، وهذا الأكثر، وجاء ذكره بكنيته (أبي علي)، وبلقبه (الفارسي)، و(الفَسَوي)[٤]، وفي الحواشي نقول عنه

---

(١) النص الكامل لكتاب (العواصم من القواصم) ص٣٧١.

(٢) انظر الكلام على كتب الفارسي في: الأصول النحوية والصرفية في (الحجة) لأبي علي الفارسي، د. محمد عبدالله قاسم ص١/ ٦٢، وفي البغداديات نصوص كثيرة من كلام سيبويه وتفسيرها، وفي الحلبيات ص١٧٦-٢٠٩ تفسير مطوَّل لباب من أبواب كتاب سيبويه، وهو (ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور)، والمنثورة تعاليق لأبي علي على كتاب (الفرخ) لأبي عمر الجرمي الذي هو مختصر من كتاب سيبويه.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٨٤.

(٤) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٦٦، ٢١٦٧.

من تلميذيه القصري وعبدالباقي[1]، وجاء ذكر (نسخة أَبي علي الفارسي)، و(أصل أبي علي)، و(كتاب أبي علي)، و(كتاب الفَسَوي)، و(كتابي)، و(المتن)[2].

ولهذا كان الفارسي أكثر من ذُكر في الحواشي في أكثر من (٧٥٠) صفحة.

- **أبو بكر الزُّبَيْدِي[3].**

أبو بكر، محمد بن الحسن بن عبدالله بن مَذْحِج الزُّبيدي الشامي ثم الأندلسي، توفي سنة (٣٧٩).

أخذ النحو عن أبي علي القالي وعن أبي عبدالله الرباحي، ولم أجد من نصَّ على روايته كتاب سيبويه، ولكن ابن خير[4] ذكر أنه روى جميع كتب أبي علي القالي، ومعلوم أن منها كتاب سيبويه رواية عن ابن درستويه، ويقوِّي ذلك وصف الزُّبيدي في طبقاته لرواية شيخه القالي لكتاب سيبويه عن ابن درستويه وصفًا دقيقًا، إذ قال: «قرأ

---

(١) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٦٤، ٢١٨٣، ٢١٩٥.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٧٤، ٢١٨٩.

(٣) انظر ترجمته في: بغية الملتمس ١/ ٩٣، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٥١٨، وإنباه الرواة ٣/ ١٠٨، ووفيات الأعيان ٤/ ٣٧٢، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٤١٧، وبغية الوعاة ١/ ٨٤.

(٤) انظر: فهرس ابن خير ص٤٤٣.

عليه كتاب سيبويه أجمع، واستفسر جميعه، وناظره فيه، ودقَّق النظر، وكتب عنه تفسيره، وعلَّل العلةَ، وأقام عليها الحجة»[١]، وقال: «عَمِل كتابَ سيبويهِ على عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَويهِ، وسأله عنه حرفًا حرفًا، وعن عِلَلِه»[٢]، فهذا كلام من خَبَر رواية شيخه، وقرأها عليه، وقد ذكر الزُّبيدي روايته عن نسخة القالي في (أبنية الأسماء والأفعال والحروف) في مواضع[٣].

ولكني لم أجد من ذكر أن الزُّبيدي روى كتاب سيبويه عن الرباحي، مع أن الرباحي أهم من القالي في رواية كتاب سيبويه عند الأندلسيين، وهو أهمُّ ما يأخذه الطالب من الرباحي، والظاهر أنه لم يروه عنه؛ لأنه لم يذكره في كتابه (أبنية الأسماء والأفعال والحروف).

وجاء ذكر الزُّبيدي في الحواشي في (١١) موضعًا، بشهرته (الزُّبيدي)، وذُكِرَ كتابه (أبنية الزُّبيدي)[٤]، وكل هذه المواضع كانت في الأبنية، وهي من نقل الزمخشري عن نسخة (ط).

---

(١) طبقات النحويين ص١٢١.

(٢) طبقات النحويين ص١٨٥.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والحروف ص٩٣، ٩٤، ٢٣١، ٢٦٦.

(٤) انظر: فهرس الكتب ص٢١٤٦، وفهرس الأعلام ٢١٦١.

• أبو الطيِّب القَصْريّ[١].

أبو الطيِّب، محمد بن طُوسيٍّ القَصْري النحوي، من متأخري تلاميذ أبي علي الفارسي، وتوفي شابًّا.

أخذ كتاب سيبويه وقرأه على أبي علي الفارسي، وكتب له إجازة بخطِّه بذلك، جاء فيها: «قَرَأَ عليَّ أبو الطَّيِّبِ محمدُ بنُ طُوسِيٍّ كتابَ سيبويه في هذه النسخة، من أوله إلى آخره، وأنا أَنْظُرُ في نسختي التي قَرَأْتُها على أبي بكر محمد بن السَّرِيِّ، وقُرِئَ منها على أبي إسحاق إبراهيم بن السَّرِيِّ وأنا أَسْمَعُ، وكَتَبَ الحسنُ بن أحمد بخَطِّهِ».

وعلَّق أبو الطيب على هذه الإجازة، وبيَّن تاريخها بقوله: «قال محمد بن طُوسِيٍّ: فَرَغْتُ من قراءة هذا الكتاب على أبي عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبدالغفَّار الفارسيِّ النحويِّ -أَيَّدَهُ اللهُ- يومَ الأحدِ، ضَحْوَةً، لِستٍّ بَقِينَ من شعبان، سنة أربعين وثلاثمائة، وكَتَبَ محمد بن طُوسِيٍّ»[٢].

وقد نسَخَ أبو الطيِّب نسخة من نسخة الفارسي، أعجبتِ الفارسي، وصار يعتمد عليها، حتى قال الزمخشري: «أَصْل القَصْرِيِّ الذي كان يَعتمِدُ

---

(١) انظر في ترجمته: معجم الأدباء ٦/ ٢٥٤٢، وإنباه الرواة ٣/ ١٥٤، والوافي بالوفيات ٣/ ١٧٦، وبغية الوعاة ١/ ١٢٢، وسماه الفارسي في إجازته له في حواشي كتاب سيبويه ص١٥.

(٢) هذا النص والذي قبله في حواشي كتاب سيبويه ص١٥.

عليه أبو عليٍّ»[١]، ونسَخَ القصري (أصل القصري) مرة أخرى، ونسَّقه، وأدخل فيه أسئلته للفارسي وأجوبة الفارسي عنها، وحواشي عبدالباقي تلميذ الفارسي، وما عمِله الفارسي في نسخته السابقة من ضرب وتغيير وزيادة[٢].

وقد جاء ذكر القصري بلقبه (القصري)، وذكر (نسخة القصري)، و(أصل القصري) في نحو (١٠) صفحات[٣]، وظني أن الذي ذكره هو الزمخشري الذي نقل نسخته (التي عليها الحواشي) من نسخة (أصل القصري).

• **ابن عبدالله، عبدالباقي بن محمد النحوي[٤].**

ابن عبدالله، عبدالباقي بن محمد بن الحسن بن عبدالله النحوي، توفي قرابة سنة (٤٠٠).

أخذ كتاب سيبويه عن شيخه أبي علي الفارسي، وشاركه في حواشي كتاب سيبويه، بذكر أسئلته للفارسي وأجوبة الفارسي عنها، وبيان كيفية

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٣.

(٢) انظر الكلام على (أصل القصري) في: مقدمة التحقيق ص١٤٥، ١٤٨.

(٣) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٦٧، وفهرس الرموز والنسخ ص٢١٩٣.

(٤) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ١٥٥- والوافي بالوفيات ١٨/ ٩- وبغية الوعاة ٢/ ٧١- وسلم الوصول إلى طبقات الفحول ٢/ ٢٤٠.

قراءة بعض الكلمات على الفارسي، وكلام الفارسي على بعض المواضع، وإلحاق ما وجده من زيادات الفارسي على الحواشي[١].

وجاء ذكر عبدالباقي في الحواشي في (٧) صفحات، باسمه (عبدالباقي)، وجاء في الحواشي رمزان، وهما (ي) و(ع) في بعض المواضع، وقد رجحَّتُ أن المراد بهما عبدالباقي[٢]، وقد رجحَّتُ أن الذي ذكره وسماه ورمز له هو القصري[٣].

• **أبو نَصْر، هارون بن موسى الـمَجْرِيطي القُرْطبي[٤].**

أبو نصر، هارون بن موسى بن صالح بن جَنْدَل القَيْسي الأندلسي القرطبي الـمَجْرِيطي الأصل، توفي سنة (٤٠١).

أخذ كتاب سيبويه ورواه عن أبي عبدالله الرباحي ناقل كتاب سيبويه إلى الأندلس، بسنديه عن أبي القاسم بن ولاد وعن أبي جعفر النحَّاس[٥]، ونسَخَ من نسخته بخطِّ يده، وقد كثُر النسخ من نسخة أبي نصر، وممن نسخ

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: مقدمة التحقيق ص٢٢-٢٣.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٦٤، وفهرس الرموز والنسخ ص٢٨١٣، ٢١٩٥.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص٨٥.

(٤) انظر ترجمته في: الصلة ٢/ ٦٢٠- وإنباه الرواة ٣/ ٣٦٢- وبغية الوعاة ٢/ ٣٢١ .

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٠.

منها حسن بن أحمد بن علي بن يبقى[١].

وروى أبو نصر الكتاب أيضًا عن أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، عن ابن درستويه[٢].

وممن أخذ عنه كتاب سيبويه: يوسف بن عبدالله بن خيرون الأندلسي، وأبو عثمان سعيد بن عبدالله الأزدي القرشي[٣]، وصاحب الأحباس محمد بن عيسى الرُّعَيني، وابن الأَسْلَمِيَّة عبدالله بن محمد بن عيسى النحوي[٤].

ولأبي نصر (شرح عيون كتاب سيبويه)[٥]، وتنسب إليه بعض المراجع (تفسير أبيات كتاب سيبويه)[٦].

وقد نقَلَ ابن يبقى في نسخته، وابن طلحة في نسخته نقولًا عن أبي نصر ونسخته، وجاءت في الحواشي في قرابة (٢٥) صفحة، بكنيته (أبي نصر)، وباسمه قليلًا (هارون بن موسى)، وبـ(كتاب أبي نصر)، و(كتاب

---

(١) وهي نسخة ابن يبقى، وقد نصَّ في آخرها على أنه نسخها من أصل أبي نصر، انظر: نسخ التحقيق في: مقدمة التحقيق ص٢٤٤.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٠.

(٣) انظر: الصلة ص٥٥- وفهرسة ابن خير ص٢٧٢- واعتراضات هارون بن موسى ص١٢.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٩.

(٥) وهو مطبوع، حققه د. عبدربه عبداللطيف عبدربه، على نسخة وحيدة ناقصة.

(٦) انظر كتب أبي نصر القرطبي في: اعتراضات هارون بن موسى القرطبي للنحويين في كتابه شرح عيون كتاب سيبويه، د. غريب العضياني ص١٥- وشرح عيون كتاب سيبويه ص٢٢.

أبي نصر العتيق)، و(نسخة أبي نصر)، و(عند أبي نصر)، ،(في الطرة)، وبالرمز إليه بـ(ص)[١].

• أبو مروان، عبدالملك بن سِرَاج الأموي[٢].

أبو مروان، عبدالملك بن سِراج بن عبدالله بن سِراج الأموي مولاهم القرطبي، توفي سنة (٤٨٩).

«كان إمامًا في حفظ اللغات واللسان العربي، لا يجارى في ذلك»[٣]، بل «كان إمام اللغة بالأندلس»[٤]، و«إمام اللغة غير مدافع»[٥].

أخذ كتاب سيبويه عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد الزهري الأندلسي المعروف بابن الإِفْليلي[٦]، عن محمد بن عاصم العاصمي، عن الرباحي، عن النحاس، عن الزجاج، عن المبرد[٧].

---

(١) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٥٥، ٢١٧٢، وفهرس الرموز والنسخ ص٢١٨٠، ٢١٨٩، ٢١٩٣.

(٢) انظر ترجمته في: الصلة ٢/ ٣٦٣- وبغية الملتمس ص٣٨٠- وإنباه الرواة ٢/ ٢٠٧- وبغية الوعاة ٢/ ١١٠.

(٣) بغية الملتمس ص٣٨٠.

(٤) طبقات علماء الحديث ٣/ ٤١٧.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٩/ ١٣٣.

(٦) انظر ترجمته في: الصلة ١/ ٩٣- وجذوة المقتبس ص١٥١- وبغية الملتمس ص٢١٣- وإنباه الرواة ١/ ٢١٨- والوافي بالوفيات ٦/ ٧٦ – وبغية الوعاة ١/ ٤٢٦.

(٧) خاتمة نسخة العبدري، الجزء الثالث برقم (٣٨٩٧).

و«قد عكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عامًا لا يعرف سواه»[١].

وأخذ عنه كتاب سيبويه: ابنه سِراج[٢]، قرأه عليه ثلاث مرار قراءة تفقُّه وتفهُّم، وأبو علي الغسَّاني، وابن الطَّرَاوة النحوي[٣].

نقل عنه تلميذه أبو علي الغسَّاني في نسخته[٤] حواشي على كتاب سيبويه، ونقلتُ منها ثمانية حواشٍ، أثبتُها في مواضعها من الحواشي، وحقَّقتها[٥].

• **أبو علي الغَسَّاني[٦].**

أبو علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني الأندلسي الجَيَّاني، محدِّث الأندلس وحافظها، توفي سنة (٤٩٨).

«كان حسن الخطِّ، جيِّد الضبط»، «بصيرًا بالعربية واللغة والشعر والأنساب، صنَّف في ذلك كله»، «عانى كتب اللغة، وأكثر من رواية

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ١١٠.

(٢) انظر: معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي ص٣٠٦.

(٣) بقراءة أبي علي الغساني، انظر: الذيل والتكملة ٢/ ٧٧- وفوات الوفيات ٢/ ٧٩.

(٤) انظر الكلام على نسخة أبي علي الغساني في: مقدمة التحقيق ص١٩٦.

(٥) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٥١.

(٦) انظر ترجمته في: بغية الملتمس ص٢٦٥- ووفيات الأعيان ٢/ ١٨٠- وطبقات علماء الحديث ٤/ ٧- وسير أعلام النبلاء ١٩/ ١٤٨.

الأشعار، وجمع من سعة الرواية ما لم يجمعه أحد أدركناه، وصحَّح من الكتب ما لم يصححه غيره من الحفاظ، فكتبه حجة بالغة»[١].

قلتُ: ومن الكتب التي كتبها وصحَّحها كتاب سيبويه، فقد قرأه ورواه عن شيخه أبي مروان عبدالملك بن سِراج الأموي النحوي[٢]، وعن أبي بكر محمد بن هشام المصحفي[٣]، وكتب في آخر نسخته: «بخطِّه: قرأته على الأستاذ أبي مرون عبدالملك بن سِراج من أوله إلى آخره لسنة اثنتين وخمسين [يعني: وأربعمائة] .... وأخبرني به أبو بكر محمد بن هشام المصحفي»[٤].

وقد قابل الغسَّاني نسخته هذه على نسخة أبي نصر القرطبي، عن الرباحي، عن أبي القاسم عبدالله بن محمد بن ولاد، عن أبيه، عن المبرد[٥].

وقد نسخ الفقيه المالكي أبو زكريا يحيى بن أبي بكر بن عصفور بن

---

(١) وفيات الأعيان ٢/ ١٨٠، ومنه النقل الأول- وطبقات علماء الحديث ٤/ ٧، ومنه النقلان الأخيران.

(٢) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٩/ ١٣٣، وفي الذيل والتكملة ٢/ ٧٧: «ورحل إلى قرطبة، فسمع بها على أبي مروان بن سراج (كتاب سيبويه)، سنة ثمان وستين، بقراءة أبي علي الغساني».

(٣) انظر ترجمته في: بغية الملتمس ص١٤٠- والصلة ص٥٢٦- وفهرس الفهارس ٢/ ٥٧٣.

(٤) خاتمة نسخة العبدري، الجزء الثالث برقم (٣٨٩٧).

(٥) خاتمة نسخة العبدري، الجزء الثالث برقم (٣٨٩٧).

عبدالله العَبْدري التلمساني (كان حيًّا سنة ٦٤٦)[١] نسخة من نسخة أبي علي الغسَّاني، قال في آخر الجزء الثاني: «وفرَغْتُ من نسخ هذا السفر يوم الجمعة رابع صفر عام خمسة وعشرين وستمائة، من أصل الحافظ أبي علي الغسَّاني بخطِّه ﷺ»[٢]، وقال في آخر الجزء الثالث: «وكتبه بخطٍّ يده العبد الفقير إلى ربه يحيى بن أبي بكر بن عصفور بن عبدالله العبدري .... من كتاب الحافظ المحدث الإمام أبي علي الغسَّاني بخطِّه وروايته عن أبي مرون بن سِراج»[٣].

وقد وقفتُ على الجزأين الثاني والثالث من نسخة العبدري[٤]، وقد نقل العبدري من نسخة الغسَّاني حواشي الغسَّاني، وحواشي شيخه أبي مروان بن سِراج، وقد أثبتها في أماكنها من هذه الحواشي في قرابة (٤٠) صفحة، وحقَّقتها، وقد رمز العبدري لأبي علي الغسَّاني برمز (ع)، وصرَّح في موضع باسم (نسخة أبي علي الغسَّاني)[٥]، وصرَّح الغسَّاني في ثمانية مواضع باسم شيخه أبي مروان[٦].

---

(١) انظر في ترجمته: الذيل والصلة ١/٣١٢- وعنوان الدراية ص٨٥- ومعجم أعلام الجزائر ص٢٣٣.

(٢) خاتمة نسخة العبدري، الجزء الثاني برقم (٣٨٩٦).

(٣) خاتمة نسخة العبدري، الجزء الثالث برقم (٣٨٩٧).

(٤) وهي نسخة العبدري المذكورة في نسخ التحقيق، انظر: مقدمة التحقيق ص٢٤٧.

(٥) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص٢١٨٣، ٢١٩٢

(٦) انظر: فهرس الأعلام ص٢١٥١.

• **ابن طلحة اليابُري[١].**

أبو بكر وأبو محمد، عبدالله بن طلحة بن محمد بن عبدالله اليابُري الأندلسي، توفي سنة (٥٢٣).

أخذ كتاب سيبويه «قراءة عن الإمام الحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغسَّاني الجَيَّاني، قال: قرأته على أبي مروان عبدالملك بن سِراج بن عبدالله بن سِراج القرطبي، قال: قرأته على أبي القاسم بن الإِفْليلي، عن أبي عبدالله بن عاصم العاصمي، عن الرباحي بسنده»[٢].

وقرأ عليه كتاب سيبويه الزمخشريُّ كما سيأتي في ترجمته.

وقد عدَّه أبو حيان من الناظرين في كتاب سيبويه الذين يستحِقُّون أن يرحل الطالب إليهم، وأن يجثو بين أيديهم[٣].

وقد قابل الزمخشري ما نسخه من أصل الفارسي (نسخة القصري) بنسخة شيخه ابن طلحة، ونقل عنها الفروق والحواشي.

وقد ذُكِرَ في الحواشي في أكثر من (٢٧٠) صفحة، برمزه (ط) وهو الأكثر، وبكتاب (ط)، وبنسخة ابن طلحة.

---

(١) انظر ترجمته في: إشارة التعيين ص١٦٧- والبلغة ص١٧١- وبغية الوعاة ٢/ ٤٦- وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٣٢- وابن طلحة اليابري ومتختصره في أصو ل الدين ص٤٣.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ٥/ ١٥٠.

(٣) انظر: البحر المحيط ١٠/ ٢٢٩.

وقد تنوَّع المنقول عن نسخة ابن طلحة ما بين فروق وحواش.

• **ابن الباذش.**

له حاشية واحدة[١]، نقلتْها نسخة (ح١٠) معزوة إليه، ولعله أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي النحوي، أحد علماء الأندلس الكبار في اللغة والقراءات والحديث، ، توفي سنة (٥٢٨)[٢].

«حدَّث بكتاب سيبويه عن الوزير أبي محمد بن هشام المصحفي»[٣]، وله (شرح كتاب سيبويه).

• **أبو القاسم الزمخشري[٤].**

أبو القاسم، محمود بن عُمر بن محمد الزَّمَخْشَري، جار الله، توفي سنة (٥٣٨).

رحل الزمخشري على كبرٍ إلى ابن طلحة اليابُري الأندلسي، وقرأ عليه الكتاب في مكة شرَّفها الله[٥].

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٦٨٠-٦٨١.

(٢) انظر ترجمته في: : بغية المتلمس ٤١٩- وإنباه الرواة ٢/ ٢٢٧- وبغية الوعاة ٢/ ١٤٢.

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٤٥٨.

(٤) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٧، وإنباه الرواة ٣/ ٢٦٥وسير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٥١، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٩.

(٥) انظر: البحر المحيط ٥/ ١٤٩- وأزهار الرياض في أخبار القاضي عياض ٣/ ٧٧.

وقد ذكر صاحب (ابن طلحة اليابُري ومختصره في أصول الدين) «أن الزمخشري لم يقرأ الكتاب على اليابُري فحسب، وإنما انتسخ نسخة عن أصله، وعن هذا الفرع المنتسخ عُرِفَ الأصل»[١]، قلتُ: لم يذكر المؤلف دليلًا لذلك سوى ما جاء في بعض نسخ الكتاب من أنها منسوخة من خطِّ الزمخشري، وقد نقلتُ ذلك في الحواشي، وفيها: «صورةُ ما على حاشيةِ الجزءِ الأوَّلِ بخَطِّ الزَّمَخْشَرِيِّ: نُقِلَتْ هذه النسخةُ من أَصْلٍ منقولٍ من أَصْلِ أبي عليٍّ الفارسي، مقروءٍ عليه.

وهذه الترجمةُ مُثْبَتةٌ فيه هكذا بخَطِّ كاتبِه: نَسَخْتُ هذه الترجمةَ من أَصْلِ القَصْرِيِّ الذي كان يَعتمِدُ عليه أبو عليٍّ»[٢].

وهذا المنقول من خطِّ الزمخشري لا يدلُّ على أنه نقَلَ النسخة من نسخة ابن طلحة، بل فيها النصُّ على أنه نقلها من أصل أبي علي الفارسي، وذكر الزمخشري في رموزه أنه قابل النسخة بنسخة ابن طلحة، بذكر فروقها وحواشيها، ففيها: «وما كان علامتُه (ط) فمن نسخةِ ابنِ طَلْحَةَ. نُقِلَتْ من خَطِّ الزَّمَخْشَرِيِّ في ظهر الجزء الأول»[٣].

---

(١) ابن طلحة اليابري ومختصره في أصول الدين. د. محمد الطبراني ص٨١.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٣.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٦.

وقد ذكرتْ بعض كتب التراجم كتابًا للزمخشري، باسم (شرح كتاب سيبويه)، والأكثر سمَّوه (شرح أبيات كتاب سيبويه)[1]، وقد نقل عنه السيوطي في شرح شواهد المغني[2].

والزمخشري العالم الثاني الذي شارك في جمع هذه الحواشي، فنسَخَ عمل الفارسي مع زوائد تلميذه القصري وعبدالباقي، معتمدًا أصل القصري[3]، ثم قابله بنسخة شيخه ابن طلحة التي رمز له بـ(ط)، وكذا بنسخة مقروءة على السيرافي والرماني التي رمز لها بـ(سح).

ولأن الزمخشري هو صاحب هذه النسخة بصورتها النهائية لم يَرِد اسمه في أثنائها إلا في أولها في ذكر أن النسخة منقولة من نسخة كانت بخطِّه؛ لأنه لم يزد حواشي وتعليقات منه حتى يجعل قبلها رمزًا له، أو ينسبها إلى اسمه الصريح، فكان عمله مقتصرًا على النقل: نقل عمل الفارسي، وبيان ما في أصل القصري، ونقل فروق نسختي (ط) و(سح) وحواشيهما.

وإني أستغرب عدم وجود تعليقات وحواش للزمخشري في عمله هذا،

---

(١) انظر كتب الزمخشري في: مقدمة تحقيق المفصل (د. أميل بديع يعقوب!) ص١١، ومقدمة تحقيق (رسالتان للزمخشري)، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس عشر، ص٨٩ .

(٢) انظر: شرح شواهد المغني ١/ ١١٠، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٨، ٢٤٩، ٤١٧.

(٣) انظر الكلام على أصل القصري في: مقدمة التحقيق ص١٤٥، ١٤٨.

مع أنه «جثا بين يدي الناظر في كتاب سيبويه» ابن طلحة اليابري، و«ناظر في كتاب سيبويه»[١].

وقد كان الزمخشري شديد الاعتزاز بكتاب سيبويه واطلاعه عليه، حتى قال:

وبي يستعيذُ النحوُ من أنْ يَسُوسَهُ ... نُـهًى لم يجِدْها الذائِقونَ حَصَائِفا

فقُلْ: أين خلَّى سيبويهِ كتابَه ... يَقُلْ حِجْرُ جارِ اللهِ مَأْوايَ حالِفا

ومـا في رُواةِ الكُـتْـبِ راويـةٌ لـهُ ... سِوَى واحِدٍ، فانْظُرْ، فلستَ مُصادِفا[٢]

وحتى قال عنه أبو حيان: «وهذا الرجل كثير التبجُّح بكتاب سيبويه»[٣].

والزمخشري هو صاحب البيتين المشهورين في مدح سيبويه:

ألَّا صَلَّى الإلهُ صلاةَ صِدْقٍ ... على عَمْرِو بنِ عثمانَ بنِ قَنْبَرْ

فإنَّ كـتـابَهُ لـم يُغْـنِ عنـهُ ... بنو قَـلَـمٍ ولا أبنـاءُ مَـنْـبَـرْ[٤]

---

(١) البحر المحيط لأبي حيان ٥/ ١٥٠.

(٢) عن مقدمة تحقيق (رسالتان للزمخشري)، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس عشر، ص٨٩، عن (ديوان الأدب) ورقة ٧٨.

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ١٠/ ٢٢٩- والدر المصون ١٠/ ٣٩٢.

(٤) انظر: البلغة ص٢٢٤- وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٠.

• **أبو الحسن، علي بن محمد بن خَرُوف**[١].

أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن خَرُوف، توفي سنة (٦٠٩).

قرأ كتاب سيبويه على أبي بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخِدَبّ، وقرأ عليه كتاب سيبويه كثيرون، منهم: علي بن عبدالعزيز بن مقاتل القَيْسي، وأبو عبدالله محمد بن يحيى بن محمد العَبْدري، وأبو الفَرَج بن فاخر الفاسي، وأبو القاسم بن رحمون المصمودي النحوي.

ولابن خروف نسخة معروفة اليوم[٢]، لفَّقها من معارضتها على نسختين، الأولى: نسخة أبي نصر عن الرباحي، وذكر أنه رواها عن الرباحي بأسانيده الثلاثة عن أبي القاسم بن ولاد وأبي جعفر النحاس وأبي علي القالي. والنسخة الأخرى نسخة مشرقية مروية عن أبي علي الفارسي عن أبي بكر بن السراج، وكان يرمز إليها بـ(ش).

وابن خروف من شراح كتاب سيبويه، واسم شرحه (تنقيح الألباب

---

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٥/ ١٩٦٩، ووفيات الأعيان ٣/ ٣٣٥، وصلة الصلة ص١٢٢، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٦، وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٣.

(٢) انظر الكلام على نسخة ابن خروف في: مقدمة التحقيق ص٢٣٥.

في شرح غوامض الكتاب)[١]، وله ردٌّ على أبي الحسين بن الطراوة في مقدماته على أبواب الكتاب[٢].

جاء ذكر ابن خروف في الحواشي في (٥) مواضع، في موضعين بيان لأسانيده، وفي موضع بيان لشيء من منهج سيبويه في كتابه، وفي موضع تعليق منه نقلتْه نسخة (ح١٠)، وفي موضع نَقْلٌ نَقَلَ فيه ابن خروف فرقًا بين النسخ[٣].

---

(١) حُقِّق بعضه في كلية الدعوة الإسلامية في ليبيا، وكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، ويحقق باقيه الآن في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(٢) انظر: الذيل والتكملة ٣/ ٢٦٩.

(٣) وهي على الترتيب في حواشي كتاب سيبويه ص١٦، ١٧، ١٩، ٩٠٦، ١٩٩٣.

النسخ المذكورة في الحواشي

نَقَلتِ الحواشي عن نسخ كثيرة، منها نسخ منصوص عليها في (الرموز المذكورة في الحواشي)، ومنها نسخ غير منصوص عليها، لكنها وردت في أثناء الحواشي، ومنها نسخ مذكورة في ما نقلتُه أنا من نسخ سيبويه وكتب النحو، وألحقته بهذه الحواشي، وقد بلغ عدد هذه النسخ (٢٢) نسخة.

وهذا مسرد لهذه النسخ، وكلام عليها:

*** نسخة مشرقية عتيقة (أصل القصري الأول).**

هذه النسخة اطَّلع عليها ونقل منها أبو علي الغسَّاني وابن خروف، أما الغسَّاني فوصفها بأنها: «نسخة عَتِيقة مَشْرِقية مكتوبة من نسخةِ أبي عليٍّ الحسنِ بن أحمد بن عبدالغفَّار النحويِّ والفارسيِّ ثم الفَسَوِيِّ»[1]، وأما ابن خروف فوصفها بأنها «نُسْخَة عَتِيقَة مَشْرِقِيَّة، كانَ عليها خَطُّ الفارسيِّ رحمه الله، وكانَتْ منقولةً من كتابِ أبي بَكْرِ بنِ السَّرَّاجِ رحمه الله»، وجعلها أحد الأصلين اللذين عارض عليهما نسخته[2].

وقد تميَّزت هذه النسخة العتيقة بأمور:

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٣.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٣، ٢٠١٦. وانظر الكلام على نسخة العبدري (المنسوخة من نسخة أبي علي الغساني)، وعلى نسخة ابن خروف في: مقدمة التحقيق ص٢٤٦، ٢٣٥.

١-أنها منقولة من نسخة بخط أبي علي الفارسي.

٢-أن الفارسي كتب بيده على نسخته قراءته لكتاب سيبويه على شيخه ابن السراج، وزمن ذلك، فكتب: «بَلَغَتْ قراءتي على أبي بكرٍ محمد بن السَّرِيِّ في جمادى الآخرة، لعشرٍ بَقِينَ من سنة خمس عشرة وثلاثمائة»(١).

٣-أن الفارسي كتب بخطِّه على نسخته إجازة لتلميذه القصري، جاء فيها: «قَرَأَ عليَّ أبو الطَّيِّبِ محمدُ بنُ طُوسِيٍّ كتابَ سيبويه في هذه النسخة، من أوله إلى آخره، وأنا أَنْظُرُ في نسختي التي قَرَأْتُها على أبي بكر محمد بن السَّرِيِّ، وقُرِئَ منها على أبي إسحاق إبراهيم بن السَّرِيِّ وأنا أَسْمَعُ، وكَتَبَ الحسنُ بن أحمد بخَطِّهِ»(٢).

٤-أن القصري كتب بخطِّه على نسخة الفارسي قراءته كتاب سيبويه على شيخه الفارسي وزمن ذلك، فكتَبَ: «فَرَغْتُ من قراءة هذا الكتاب على أبي عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبدالغفَّار الفارسيِّ النحويِّ -أَيَّدَهُ اللهُ- يومَ الأحدِ، ضَحْوَةً، لسِتٍّ بَقِينَ من شعبان، سنة أربعين وثلاثمائة، وكَتَبَ محمد بن طُوسِيٍّ»(٣).

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٤.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٥.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص١٥.

٥-أن على النسخة حاشية مهمة ذَكَرَ فيها صاحبها أن الفارسي قابل نسخته على عدة نسخ ووضع لها رموزًا، ثم سمَّى هذه النسخ، وقد نقلتُ هذه الحاشية في الكلام على الرموز المذكورة في الحواشي[١].

وكل ذلك يدل على أن هذه النسخة نسخة للقصري، كتبها من نسخة الفارسي، ثم قرأها عليه، يدل لذلك قول الفارسي: «قَرَأَ عليَّ أبو الطَّيِّبِ محمدُ بنُ طُوسِيٍّ كتابَ سيبويه في هذه النسخة، من أوله إلى آخره، وأنا أَنْظُرُ في نسختي التي قَرَأْتُها على أبي بكر محمد بن السَّرِيِّ»، فالفارسي ينظر في نسخته التي كتبها من نسخة شيخه أبي بكر بن السراج، والقصري يقرأ من نسخته، ولذا كتَبَ عليها أنه قرأها على شيخه الفارسي، وأرَّخ ذلك.

وهذه النسخة هي أصل القصري الذي سميَّتُه (أصل القصري الأول)[٢]، وهو الذي كان أبو علي الفارسي يعتمد عليه؛ لأن القصري كتبه في حياة شيخه الفارسي، واحتفاء الفارسي بهذه النسخة واضح من خطوطه عليها.

وهي التي نسَخَ القصري منها نسخة أخرى، وأضاف إليها زوائد، من سؤالاته للفارسي وإجابات الفارسي عنها، ومن بيان عمل الفارسي في

---

(١) انظر: (الرموز المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص٥١.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص١٤٥.

نسخته من ضرب وتغيير وزيادة وتعليقات، ومن حواشٍ لعبدالباقي تلميذ الفارسي الآخر الذي شارك في خدمة هذه الحواشي، وهذه النسخة الأخرى هي التي سميتُّها (أصل القصري الثاني)[1]، وهي التي نَسَخَ الزمخشري من نسخةٍ منسوخة منها[2].

• نسخة القَصْري (أصل القصري الثاني).

هذه النسخة منسوبة إلى أبي الطيِّب محمد بن طُوسيٍّ القَصْري تلميذ الفارسي الذي أعاد كتابة نسخة شيخه الفارسي من كتاب سيبويه، مع الحواشي التي جمعها الفارسي، وأضاف القصري إليها حواشي أخرى من سؤالاته للفارسي، ومن بيانٍ لعمل الفارسي في نسخته وحواشيه التي جمعها من ضَرْب وتغيير وزيادة، كما أضاف القصري إليها -أيضًا- حواشي زادها عبدالباقي بن محمد بن الحسن النحوي تلميذ الفارسي، وقد ذكرتُ من قبل ما زاده القصري على عمل الفارسي بالتفصيل والأمثلة[3].

وهذه النسخة هي التي نَسَخَ الزمخشري -من نسخةٍ منسوخةٍ منها- نسخةً اعتمدتْ عليها جميع النسخ التي نقلتْ هذه الحواشي، وكَتَبَ

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص١٤٨.

(٢) انظر مناقشة ذلك في: مقدمة التحقيق ص٢٩، ١٣٩.

(٣) انظر تفصيل ذلك في: مقدمة التحقيق ص٢٤.

الزمخشري على غلافها بخطِّه: «نُقِلَتْ هذه النسخةُ من أَصْلٍ منقولٍ من أَصْلِ أبي عليٍّ الفارسي، مقروءٍ عليه. وهذه الترجمةُ مُثْبَتةٌ فيه هكذا بخَطِّ كاتبِه: نَسَخْتُ هذه الترجمةَ من أَصْلِ القَصْرِيِّ الذي كان يَعتمِدُ عليه أبو عليٍّ»[1]، ومعنى كلامه أنه كتَبَ نسخته من أصلٍ منقولٍ من أصل الفارسي، وصاحبُ هذا الأصل نسَخَه من نسخةِ القصري المنقولة من نسخة الفارسي، أي: أن الزمخشري لم ينقُل نسخته من أصل القصري مباشرة، بل نقلها عن فرع من فروعها، وهذا من أمانة الزمخشري ودقته.

وقد كان الزمخشري:

-حريصًا على بيان ما ليس في أصل القصري، فكان يقول في ما ليس فيه: «ليس في القصري»، «ليس في نسخة القصري»، و«ليست في القصري»، وهذا يشمل ما نقله مما ليس في أصل القصري من فروق وحواشٍ[2].

-وحريصًا على بيان ما في أصل القصري مما يخالف أكثر النسخ، فيقول: «في القصري» كذا، أو: «بخط القصري» كذا[3].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٣.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٦١٢، ٦٩٨، ١١١٧، ١١١٩، ١٦٨٨.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٦٨٩، ١٨٣٨.

• **نسخة أبي عمر الجرمي.**

لأبي عمر الجرمي فضل في شهر كتاب سيبويه ونشره بين الناس، فلما مات سيبويه بذل الجرمي من ماله للأخفش كي يقرأ هو والمازني عليه الكتاب، فأقرأهما إياه، فاشتهر بذلك أنه لسيبويه(١).

ثم صار الجرمي عمدة القوم في إقراء كتاب سيبويه، وكان شديد الاطلاع عليه، حتى أَخَذَ منه النحوَ، والاستنباطَ والقياسَ في الفقه(٢).

والنظر في نسخة الجرمي والمروي عنه يظهر لنا الآتي:

-أن من أهم أعمال الجرمي في نسخته من كتاب سيبويه أنه تتبَّع الأبيات الشعرية، فوجدها (١٠٥٠) بيتٍ، فعزا (١٠٠٠) بيتٍ إلى قائليها، ولم يجد نسبة (٥٠) بيتًا(٣).

ومن صور عزوه للأبيات حاشية: «وقال الجرمي: هو لخُفاف»(٤)، وقد علَّق ابن السيرافي على ذلك بقوله: «فأما نسبته إلى خُفاف فليس من عمل سيبويه»(٥).

---

(١) انظر: نزهة الألباء ص١٠٨ - ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧٤.

(٢) انظر الكلام على روايته وقراءته وإقرائه لكتاب سيبويه في: مقدمة التحقيق ص٩٠.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٩. وانظر مناقشة ذلك في: شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد عبدالكريم جمعة ص٢٠٧-٢٢٠.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص٩٨.

(٥) شرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٨.

-وأن من اهتمامه بالشعر شرحه وإعرابه[١].

-وأن للجرمي جهدًا في تمييز كلام سيبويه من كلام غيره[٢].

-وأن له تفاسير وشروحًا لكلام سيبويه[٣].

-وأن له تأييدات وموافقات لسيبويه[٤].

-وأن له مخالفات لسيبويه، وردودًا عليه[٥]، حتى قال مرة: «هذا محالٌ»[٦].

-وأن له تفسيرات لمذاهب النحويين[٧]، حتى الكوفيين[٨]، ويذكر رأيه رأيه ومذهبه في ذلك[٩].

-وأنه قد ينص أحيانًا على تأييد ما نَقَلَ سيبويه سماعه، أو ينص على

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٣٢، ٤٣٢، ٦٠٧، ٧٩١، ١٠٤١.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٦٠.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٤٣٦، ٤٦٧، ٦٩٤، ٨٥٧، ١١١٥، ١٠٣٨، ١٦٠٨، ١٧٨٤.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٤٣، ١٣١٣.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١١٦، ٢٣١، ٤٨٩، ١٠٨٠، ١٢٩٠، ١٤٧٢، ١٠٣٨، ١٩٦٠. ١٩٦٠. وانظر في مخالفاته لسيبويه (المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها الجرمي سيبويه، جمعًا ودراسة)، د. علي بن موسى شبير.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص٥٥١.

(٧) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص.

(٨) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣٢٢.

(٩) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٤٣٣، ٤٨٣، ٦٧٩، ١٠٩٣، ١٠٩٨، ١١٣٧، ١٧٨٠.

قلته، أو عدم سماعه[١].

-وأنه لا يتورَّع عن التصريح بعدم معرفته[٢]، ولكنه لا يطعن في رواية رواية سيبويه، ومن ذلك قوله: «لا يُعْرَف، وسيبويه أعلم بذلك»[٣]، وقد جاء في سيرته أنه كان ديِّنًا ورعًا[٤].

-وقلما نقلت الحواشي عن نسخة الجرمي فرقًا[٥]، إلا في الأبنية.

-وأنه قد يستدرك شواهد شعرية[٦]، أو ألفاظًا كجموع ولُغيّات لم يذكرها سيبويه[٧].

-وأن للجرمي جهدًا كبيرًا في خدمة أبنية سيبويه، ويظهر ذلك في:

أ-الاهتمام بشرحها[٨].

ب-والاهتمام بلفظها[٩].

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٤٣٣، ٥٦١، ٧٢١، ١١٠٥.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣٢٥، ١٤١٦، ١٧٣٢.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ١٤١٦.

(٤) انظر: تاريخ بغداد ٩/ ٣١٤، وإنباه الرواة ٢/ ٨٠- وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٦٢.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٦٥٦.

(٦) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٠٨٢، ١٦٠٨.

(٧) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٤١٥، ١٤٦٩، ١٤٧٧، ١٦١٧.

(٨) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٦٢٥، ١٦٣١، ١٦٤٧، ١٦٨٦، ١٧٢٨، ١٧٤٣.

(٩) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٦٥٨، ١٧٢٨، ١٧٥٠، ١٧٥٦، ١٦٥٩، ١٦٩١.

والذي لا أشك فيه أنه كان للجرمي نسخة كاملة من كتاب سيبويه، وقد كتبها بطريقة القدماء التي يدخل العالم تعليقاته وشروحه بعضها أو كلها في أثناء كلام صاحب الكتاب؛ لأن التأليف كان في وقت الجرمي غير ناضج المعالم، وغير متَّفق على طريقته؛ ولذا نجد بعض حواشي الجرمي وتعليقاته قد دخلت في أثناء الكتاب بين كلام سيبويه، ومن ذلك[١]:

-ما جاء في النسخ: «والإضافةُ إلى (مُحَيٍّ): (مُحَيِّيٌّ)، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (مُحَوِيٌّ). وقالَ أبو عُمَرَ: وهذا أَجْوَدُ الوَجْهَيْنِ، كما قُلْتَ: (أُمَوِيٌّ)، و(أُمَيِّيٌّ) نَظِيرُ الأَوَّلِ»[٢].

- وما جاء في النسخ: «وزَعَمَ الخليلُ أنَّ قَوْلَهم (ظَرِيفٌ وظُرُوفٌ) لم يُكَسَّرْ على (ظَرِيفٍ)، كما أنَّ (المذَاكِيرَ) لم تُكَسَّرْ على (ذَكَرٍ). وقالَ أبو عُمَرَ: وأَقُولُ في (ظُرُوفٍ) هو جَمْعُ (ظَرِيفٍ) كُسِّرَ على غَيرِ بَابِهِ، وليس مِثْلَ (مَذَاكِيرَ)، والدَّلِيلُ على أنَّكَ إذا صَغَّرْتَ قُلْتَ (ظُرَيِّفُونَ)، ولا تَقُولُ ذلك في (مَذَاكِيرَ)»[٣].

وأوضح مثال لدخول حواشي الجرمي وتعليقاته بين كلام سيبويه في

---

(١) وانظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٣٢، ٣١٠، ٣٢٥، ١١٠٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٠٩٨.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص١٤٧٢.

الكتاب أبواب الأبنية، وقد جاء في الحواشي أكثر من نقل عن حواشي الجرمي على أبنية سيبويه، توضح أنه كان يدخل حواشيه بين كلام سيبويه، ومن ذلك:

-ما نقله أبو بكر بن السراج، فقال: «وَجَدْتُ في النُّسَخِ بَعْدَ ذِكْرِ (العُنْظُوانِ) اخْتِلافًا.... وكذلك وَجَدْتُهُ في الأَبْنِيةِ للجَرْمِيِّ، قال: "(ويَكُونُ على فُعَّلَانٍ، قالوا: حُلَّبَانٌ وتُوَّمَانٌ)، وهما نَباتٌ، (والصِّفةُ يقولون: رَجُلٌ عُمَّدَانٌ)، للطَّوِيلِ"»[1].

-وما نقله أبو بكر أيضًا بقوله: «في كتابِ الجَرْمِيِّ في الأبنيةِ: "(ويكونُ على تَفْعِيلَةٍ، قالوا: تَرْعِيبَةٌ)، وهي القِطْعَةُ مِن السَّنَامِ والشَّحْمِ"»[2].

فما بين الأقواس الكبيرة كلام سيبويه، وما في خارجها من حواشي الجرمي، جاءت بين كلام سيبويه.

والذي لستُ متأكدًا منه: أوَكان عمل الجرمي في أبواب الأبنية في نسخة خاصة بالأبنية، أم أنه من ضمن نسخته الكاملة لكتاب سيبويه؟

والأرجح عندي أنه كان في نسخة خاصة بالأبنية؛ ولذا صح من

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٦٦٦، ١٦٧٠.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٦٩١.

المترجمين أن يعدو ذلك كتابًا خاصًّا، فيذكروا أن من كتب الجرمي (كتاب أبنية سيبويه)، وبذلك يتبيَّن أن (كتاب أبنية الجرمي) ليس مبنيًّا على جمع الأبنية وأمثلتها، والكلام على معانيها، بل هذا الجمع من فعل غير الجرمي، جاء إلى نسخة الجرمي وجمع هذه الأبنية وأمثلتها، وما قاله الجرمي عليها.

وسيأتي كلام أوسع على هذا في الكلام على (نسخة ثعلب)[1].

- **نسخة بني طاهر (النسخة الطاهرية).**

وهي نسخة كانت عند بني طاهرٍ، مقروءة على عبدِالله بنِ هانِئٍ صاحب الأخفش[2].

وهي نسخة نقل عنها ابن السراج والفارسي في الحواشي والتعليقة، ولكن النقل عنها قليل جدًّا.

والذي نُقل عنها:

-فروق يسيرة[3].

-وتفسيران، أحدهما غير معزو، والآخر معزو إلى الأخفش[4].

-وشاهد شعري مروي عن أبي عبيدة[1].

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق (نسخة ثعلب)، ص١٦١-١٦٥.

(٢) انظر: الكلام عليها في: مقدمة التحقيق (رمز هـ)، ص٨٢.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٣٧٣، ١٣٧٨، ١٤٣٤. والتعليقة ٤/ ٤٢، ٦١.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٣٧٨، ١٣٧٣.

-وقراءة قرآنية فيها لغة لم يذكرها سيبويه[٢].

- **نسخة القاضي إسماعيل.**

هي نسخة القاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي، وسبق الكلام على روايته لكتاب سيبويه ونسخته[٣].

وبقي الكلام على نقل الفارسي عنها، فالقصري في حاشية أصله الثاني لم يذكرها من النسخ التي عارض الفارسي نسخته عليها، بينما ذكرها الزمخشري في حاشية رموزه، وأنها من نسخ الحواشي التي عارض الفارسي بها، ورمز له بـ(ق)، ولكن القصري في حاشية أصله الأول فصَّل الكلام عليها، فذكر أنه «كان في كتاب أبي علي الفارسي من نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي؛ لأن أبا بكرٍ عارضَ بنسخته نسخةَ إسماعيل بن إسحاق القاضي، ولـمَّا عارضَ أبو عليٍّ بنسخةِ أبي بكر أَلْـحَقَ ما في نسخة أبي بكر من الزيادة والخلاف الذي وجده في نسخة القاضي»[٤].

وهذا يظهر أن الفارسي لم يعارض نسخته بنسخة القاضي إسماعيل

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٤٣٥.

(٢) انظر: التعليقة ٤/ ٧٢.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص٩٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص١٤. وقد نقلت هذه الحواشي الثلاث وناقشتها في: مقدمة التحقيق ص٤٨-٥١.

مباشرة بنفسه، ولكنه نقل ذلك مما نقله عن نسخة شيخه أبي بكر بن السراج، وكان القصري مطلعًا على ذلك فبيَّنه في حاشية أصله الأول، ولكنه في حاشية أصله الثاني اقتصر على ما نقل منه الفارسي مباشرة، فأهمل ذكر نسخة القاضي إسماعيل لذلك، أما الزمخشري فلما ذَكَرَ نسخة القاضي إسماعيل في الحواشي والرمز له بـ(ق) ذَكَرَ ذلك في حاشيته، ولم ينص على أن الفارسي عاد إليها بنفسه.

وقد نصَّ أبو بكر بن السراج أنه إنما عاد إلى نسخة منسوخة من نسخة القاضي إسماعيل، لا إلى نسخته، فقال: «وفي النُّسْخةِ المنسوخةِ مِن نُسْخةِ القاضي المقروءةِ على أبي العَبَّاسِ»[1].

- **نسخة أبي العَبَّاس المبرِّد.**

المبرد ملتقى أسانيد كتاب سيبويه لمن بعده، وقد حصَلَ الفارسي على نسخة بخطِّ المبرِّد، واعتمدها في المعارضة، ورمز لها بـ(مح)، وهي التي نسَخَ أبو بكر بن السراج منها نسخته الأولى، وقد ذَكَرَ ذلك القصري في حاشيتيه.

فقال في حاشية الأصل الأول: «كان أبو علي الفارسي قد قابلَ نسختَه

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٦٦٩. ونقله عنه السيرافي في شرحه (العلمية) ٥/ ١٥٣.

من كتاب سيبويه بعدةِ نسخٍ، منها: كتاب أبي العباس المبرد بخطِّ يده»[(١)].

وقال في حاشية الأصل الثاني: «اعلَمْ أنَّ: ما كان علامُته (مح) فهو في نسخةِ المبرِّدِ بخَطِّ يدِهِ»[(٢)].

وقد رجَّحتُ أن الفارسي بدأ في نَسْخِ نسخته من نسخة المبرد هذه، ثم عَدَلَ إلى نسخة أبي بكر[(٣)].

ولا يعني هذا أن المبرد ليس له إلا هذه النسخة، بل له أكثر من نسخة بينها اختلاف لأسباب، من أهمها اختلاف تحريره لكلام سيبويه في كل نسخة؛ ولذا اختلفتِ النسخ التي نَقَلَتْ من نُسَخِهِ.

- **نسخة أبي العباس ثعلب.**

جاء النقل عن أبي العباس ثعلب في الحواشي في عدة مواضع[(٤)].

بعض هذه المواضع لا علاقة له بنسخة ثعلب من كتاب سيبويه، كالنقل عنه في رواية بيت، أو رواية لغة، أو شرح كلمة، أو عزو بيت[(٥)].

لكن كل ما نُقِلَ من نسخة ثعلب كان في أبواب الأبنية، في ألفاظ

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٣.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٤.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص١٥.

(٤) انظر الكلام على ذلك في: أصحاب الحواشي، ص٩٩.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٦٦، ٥٩٠، ١٠٥٥، ١٠٧٦، ١٠٩٠، ١٣٠٦.

الأبنية ومعانيها[١].

وقد استدرك ثعلب بناءً واحدًا على سيبويه، وهو (كِيصًى) مثالًا على (فِعْلًى) وصفًا[٢].

وربما استطرد ثعلب في الشرح، فذكر قصة في ذلك، كقصة الخليل مع الإعرابي في طائر (البَلَصُوص)، وجمعه على (البَلَنْصى)[٣].

ولا يستنكف ثعلب أن يقول (لا أعرف)، ومن ذلك قوله: «(وإِجِدَّانٍ) لا نَعْرِفُهُ»[٤].

وقد كثرت مخالفة نسخة ثعلب لباقي النسخ، حتى قال أبو بكر بن السراج وهو يبيِّن عدم اختلاف النسخ: «هذا غلط في الكتاب، وليس من كلام الرجل [سيبويه] .... في النسخ حتى نسخة أحمد بن يحيى»[٥].

وقد أحيل في الحواشي إلى (ثعلب)، وإلى رمزه (ث)، وإلى (أحمد بن

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٦٧٧، ١٦٨٩، ١٦٩٥، ١٧٢٤، ١٦٢٥، ١٦٤٨، ١٦٥٢، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٥، ١٦٦٧، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٨٠، ١٦٨٦، ١٦٩١، ١٦٩٨، ١٧٠٣، ١٧٠٦، ١٧٤٦، ١٧٤٩، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٦٩، ١٧٧١، ١٧٤٧، ١٧٥٠، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٦٤.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٦٤٥.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٧٠٧.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص١٦٦٨.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص١٧٥٣.

يحيى)، وإلى (نسخة ثعلب)، وإلى (كتاب ثعلب)[١].

والمقصود من كل ذلك أن ثعلبًا ذكر ذلك في تفسيره لأبنية كتاب سيبويه، قال السيرافي: «قال ثعلب في ما فَسَّرَ به أبنية كتاب سيبويه»[٢].

وقد نصَّ ابن السراج في الحواشي على أن (نسخة ثعلب) كانت بخطِّه، فقال: «وفي كتابِ ثَعْلَبٍ -رحمه الله- بِخَطِّهِ»[٣]، وكذلك نصَّ في كتابه (الأصول)[٤]، وقال مثله السيرافي[٥].

وقد جاء ذكر (كتاب ثعلب) و(نسخة ثعلب) في بيان اختلاف نسخ الكتاب، معتمَدًا عليه كما يُعتمَد على النسخ الأخرى، قال ابن السراج: «هذا الحرف ليس في كتابي المنسوخ من نسخة أبي العباس، وهو في ما قُرِئ في كتاب القاضي عليه، ولم أجده في نسخة ثعلب»[٦]، وقال: «وفي كتابَيْ محمدٍ وأحمد»[٧]، وقال: «لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: مقدمة التحقيق، ص٩٩.

(٢) شرح السيرافي ٥/ ١٤١. وانظر اسم تفسير ثعلب هذا في (تفسير أبنية سيبويه للإمام أحمد بن يحيى ثعلب) ص٢٤.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص١٦٦٧. ونحوه في ص١٦٩١، ١٧٤٦.

(٤) انظر: الأصول ٣/ ٢٠٠، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٦.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٥/ ١٥٣.

(٦) الأصول ٣/ ٢٢١. ونحوه في: ٣/ ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٦.

(٧) الأصول ٣/ ٢٠٥، أي: نسختي المبرد وثعلب.

النسخ»[١]. وفعل مثل ذلك السيرافي[٢].

حتى ظننتُ حينًا أن لثعلب نسخة كاملة من كتاب سيبويه بخطِّه، والذي ترجَّح لي -بعد النظر فيما نُقِلَ من نسخته- أن ثعلبًا نسَخَ قطعة من كتاب سيبويه فيها كلامه على الأبنية[٣]، وأدخل تفسيره لهذه الأبنية بين كلام كلام سيبويه، فصحَّ أن ما صنعه نسخة من كتاب سيبويه، وأنه تفسير لأبنية كتاب سيبويه، ويدلُّ لذلك نَقْلٌ طويل لابن السراج ذكر فيه اختلاف نُسَخِ كتاب سيبويه في موضع، قال السيرافي: «اختلفتْ فيها النسخ، وجمعها ابن السراج على اختلافها، وخرَّجها في ورقة»[٤]، قال أبو بكر بن السراج: «وَجَدْتُ في النُّسَخِ بَعْدَ ذِكْرِ العُنْظُوانِ اخْتِلافًا، فأمَّا نُسْخةُ كتابِ محمدِ بنِ يزيدَ .... وفي كتابِ ثَعْلَبٍ -رحمه الله- بِخَطِّهِ، بَعْدَ العُنْفُوانِ: (ويَكُونُ على فُعُلَّانٍ في الاسْمِ والصِّفةِ، فالاسْمُ نحوُ الخُرُمَّانِ) نَبْتٌ أُرَاهُ، (والحُلُبَّانِ) بَقْلَةٌ، (والصِّفةُ نحوُ العُمُدَّانِ) طَوِيلٌ، (والجُلُبَّانِ) صاحِبُ جَلَبَةٍ، (ويَكُونُ

---

(١) التعليقة ٤/ ٢٧٠.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٥/ ١٤١، ١٤٢، ١٥٢، ١٥٣، ١٧١، ١٨٩، ١٩٢.

(٣) وقد ناقشت ذلك ودرسته في بحثي (تفسير أبنية سيبويه للإمام أحمد بن يحيى ثعلب) المنشور في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الثامن، ذو الحجة ١٤٣٢، في فصل (طريقة ترتيب تفسير أبنية سيبويه لثعلب)، ص٢٧.

(٤) شرح السيرافي ٥/ ١٥٣.

على فِعِلَّانٍ في الاسْمِ، وذلك نحوُ فِرِكَّانٍ) بُغْضٌ، (وإِجِدَّانٍ) لا نَعْرِفُهُ، (وعِرِفَّانَ) اسْمُ رَجُلٍ، وقالوا: عِيِفَّانَةٌ، مِثْلُ المَعْرِفةِ، وقد وَصَفُوا بهِ، قالوا: عِفِتَّانٌ، وهو الجافي الأَخْرَقُ، وهو قَلِيلٌ.

وفي النُّسْخةِ المنسوخةِ مِن نُسْخةِ القاضي المقروءةِ على أبي العَبَّاسِ ....

وكذلك وَجَدْتُهُ في الأَبْنِيةِ للجَرْمِيِّ، قال ....»[1].

فانظر كيف جعل نسخة المبرد ونسخة ثعلب ونسخة القاضي ونسخة الجرمي سواء في بيان الفروق، وعندما نعود إلى النص كاملًا نجد أن نسختي المبرد والقاضي لم يذكرا إلا كلام سيبويه فقط، دون خلطه بكلام آخر، أما نسخة ثعلب ففيها كلام سيبويه كاملًا ونجد بَيْنَهُ كلام ثعلب في شرح الأبنية، وثعلب إنما تساهل في إدخال كلامه الكثير في كلام سيبويه لأنه لم يقصد أن تكون نسخته نسخة من كتاب سيبويه، وإنما أراد أن يشرح أبنية سيبويه، فوجد أن هذه الطريقة أسهل الطرق عليه، وربما جاء بعده من استخرج هذه الأبنية وأمثلتها وشرح ثعلب لها في كتاب مستقل، وربَّما رتَّبها ترتيبًا معينًا؛ ليسهل مراجعتها.

ولعل ثعلبًا نَسَخَ نسخته هذه من النسخة التي نسخها الفرَّاء من كتاب

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٦٦٦-١٦٧٠.

سيبويه بخطِّه وعارضه بها الكسائي[١].

ونجد ثعلبًا في بعض الأحيان يكتفي بكتابة شرحه فوق الكلمة، ولا يجعله بين كلام سيبويه، ومن ذلك قول ابن السراج: «في كتاب ثعلبٍ -مَوْضِعَ (أُدَابِرَ)- (أُبَاتِرَ)، ووَقَّعَ فَوْقَهُ (مَكَانٌ)»[٢]، أي: أن ثعلبًا اكتفى بكتابة تفسير (أباتر) فوقه.

والسؤال: أكان ثعلب يراوح في الحواشي القصيرة بين إدخالها بين كلام سيبويه وكتابتها فوق الكلمة أم أنه عندما راجع الكتاب زاد هذه التفاسير بين السطور؟

وعلى كل حالٍ يترجح عندي أن بعض النسَّاخ أدخل هذه التفاسير القصيرة التي كانت بين السطور أو بعضها، وجعلها بين كلام سيبويه؛ ولذا جاء بعض هذه التفاسير بلا رابط لفظي بينه وبين البناء، أما ما أدخله ثعلب بين كلام سيبويه فقد يجعل بينه وبين البناء رابطًا وقد لا يجعل.

فمن التفاسير المباشرة دون رابط لفظي بينها وبين البناء قوله: «(أُباتِرٌ) قَصِيرٌ، و(أُدابِرٌ) لا يَصِلُ رَحِمَهُ»[٣]، وقوله: «(المَنْكِبُ): العَرِيفُ مِنْ وُلاةِ

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٥١- ووفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣-، وفي معجم الأدباء ١٦/ ١٢٣ أن النسخة كانت «بخط الكسائي، وعرض الفراء».

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٦٢٥.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص١٦٢٥.

العَشْرِ»[١].

ومن التفاسير التي بينها وبين البناء رابط قوله: «(فُعُلْنَى، قالوا العُرُضْنَى)، وهو اسْمُ مِشْيَةٍ»[٢]، وقوله في تفسير (هِبْلَغ): «هو الضَّخْمُ الأَكُولُ»[٣].

وقبل ثعلب عَمِلَ مثلَ ذلك أبو حاتم السجستاني، ثم جاء مَن جَمَعَ تفاسيرَ أبي حاتم وجعلها مستقلة في كتاب، وهذا يفسِّر اختلاف اسم الكتاب، واختلاف نسختي الكتاب[٤]، وأن الأبنية فيه ليست مرتَّبة كلها، بل تأتي مجموعةٌ منها مرتَّبة على كتاب سيبويه حتى نهايتها، ثم تأتي بعدها مجموعةٌ أخرى تبدأ من جديد في مراعاة ترتيب كتاب سيبويه حتى تنتهي، وهكذا عدة مرات[٥].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٦٩٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٦٦١.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص١٧٤٦.

(٤) انظر الكلام على اختلاف اسم الكتاب ونسختي الكتاب في مقدمة المحقق لكتاب (تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية) لأبي حاتم السجستاني ص٣٦، ٤٤.

(٥) وهذا بيان بترتيب الأبنية في (تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية) لأبي حاتم: ١-الأبنية من ص٣-١٤ مضطربة الترتيب. ٢-من ص١٥-٢٤٩ على ترتيب كتاب سيبويه مع تقديم وتاخير يسير لا يتجاوز صفحة أو صفحتين. ٣-من ص٢٥٠-٢٨٦ على ترتيب كتاب سيبويه من جديد. ٤-من ص٢٨٦-٢٩٨ على ترتيب كتاب سيبويه من جديد. ٥-من ص٢٩٩-٣٣١ =

وقبل ثعلب وأبي حاتم عمل ذلك أيضًا الجرمي، وقد نقلت نصًّا من نسخته فيه أن طريقته مثل طريقة ثعلب[1]، ولم يبيِّن جامع تفسير أبنية الكتاب للجرمي، ولا المستدرك عليه، طريقة ترتيبه لتفسيره[2].

• نسخة أبي الحسين بن ولَّاد.

أبو الحسين بن ولاد من رواة كتاب سيبويه عن المبرد، وأخذه عنه أبو عبدالله الرباحي الذي نشره في بلاد الأندلس[3].

ولنسخة أبي الحسين بن ولَّاد قصة لطيفة، ذكرها ابنه أبو القاسم، فقال: «كان أبي قد قَدِمَ على أبي العَبَّاسِ المبرِّدِ؛ ليَأْخُذَ منه كتابَ سيبويه، فكان المبرِّدُ لا يُمَكِّنُ أحدًا من أَصْلِهِ، وكان يَضَنُّ به ضِنَّةً شديدةً، فكَلَّمَ ابنَه فيه عَلَى أن يَجْعَلَ له في كلِّ كتابٍ منها جُعْلًا قد سَمَّاه، فأَكْمَلَ نَسْخَهُ، ثمَّ إنَّ أبا العَبَّاسِ ظَهَرَ على ذلك بَعْدُ، فكان قد سَعَى بأبي الحُسَينِ إلى بَعْضِ خَدَمَةِ السُّلْطَانِ لِيَحْبِسَهُ له ويُعاقِبَهُ في ذلك، فامتنعَ أبو الحسينِ منه بصاحبِ خَرَاجِ

حروف مجموعة على غير ترتيب! ٥-من ص٣٣٢-٣٥٤ على ترتيب كتاب سيبويه من جديد. ويدل ذلك على أن من استلَّ هذه التفاسير قد جمعها أكثر من مرة، إما من نسخة واحدة مرَّ عليها عدة مرات، أو من نسخ مختلفة، والله أعلم.

(١) في الكلام على (نسخة الجرمي) في: مقدمة التحقيق ص١٥٣.

(٢) انظر: شرح أبنية الكتاب للجرمي، د. محسن العميري، وتفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي، د. سيف العريفي.

(٣) انظر رواية أبي الحسين بن ولاد لكتاب سيبويه وقراءته إياه في: مقدمة التحقيق ص١٠٠.

بغدادَ يومئذٍ، وكان أبو الحسينِ يُؤَدِّبُ ولدَهُ، فأجارَهُ منه، ثمَّ إنَّ صاحبَ الخراجِ أَلَظَّ بأبي العَبَّاسِ يَطْلُبُ إليه أنْ يَقْرَأَ عليه أبو الحسين الكتابَ، حتَّى فَعَلَ»[1].

وقد بقي هذا الأصل عند أبي الحسين طيلة حياته، ثم آل بعد موته إلى ابنه أبي العباس أحمد وارثِ علم أبيه ورواياته، وكان يُقرأ عليه كتاب سيبويه، ثم على أخيه أبي القاسم عبدالله[2]، وقيل: إن الكتاب انتقل مباشرة إلى أبي القاسم[3].

وقد أخبر الرباحي أنه قرأ كتاب سيبويه على أبي القاسم، وقال: «قَرَأْتُهُ أنا على أبي القاسِمِ ابنِهِ وهو يَنْظُرُ في ذلك الكتابِ بعَيْنِهِ، وقال لي: قَرَأْتُهُ على أبي مِرارًا»[4].

وكان أبو الحسين حريصًا على بيان سنده وسند شيوخه:

- فروى عن المبرد أنه قرأ بعض الكتاب على الجرمي، وبعضه على المازني، ومنه ما قرأه عليهما جميعًا[5]، وروى عن الزجاج إنكار أن يكون

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٣٣-٣٤.

(٢) انظر: إنباه الرواة ١/ ١٣٤، ٣/ ٢٢٤.

(٣) انظر: طبقات الزبيدي ص٢٢٠.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص٣٤. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣١.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣٢.

المبرد قد قرأ الكتاب كله على الجرمي، وأن المبرد قال: «قَرَأْتُ نحوَ ثلثِهِ على أبي عُمَرَ الجرميِّ، فتُوفِّي أبو عُمَرَ فابْتَدَأْتُ قراءَته على أبي عثمانَ المازنيِّ»[١].

-وروى عن المبرد أن شيخه الجرمي قرأ الكتاب على الأخفش.

-ثم اضطر كلام أبي الحسين في المازني، فروى في قراءته لكتاب سيبويه ثلاثة أقوال:

١-أن المازني قرأ الكتاب على الجرمي وساءل الأخفش عنه[٢]، بل نصَّ أبو الحسين في سنده على أنه روى الكتاب عن المبرد عن المازني عن الجرمي عن الأخفش، وأن كل واحد من هؤلاء قد قرأه على الآخر[٣].

٢-أن المازني قرأ على الأخفش قرابة نصف الكتاب، ثم أكمله على الجرمي، وروى في ذلك قصة عن الزِّيَادي[٤].

٣-أن المازني قرأ الكتاب على الأخفش، وهذا رواه أبو الحسين عن الزجَّاج عن المبرد عن المازني أنه قال: «قَرَأْتُهُ على أبي الحسنِ سَعيدِ بنِ مَسْعَدَةَ الأَخْفَشِ»[٥].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٣٠.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣٢.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٠.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣٣.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص٣٠.

وعلى النقل الثالث يستقيم سند الرباحي في أول مقدمته في قوله: «ورواه المبرد عن المازني، عن الأخفش، عن سيبويه»[١]، فأسقط الجرمي.

-وروى أبو الحسين عن الزجاج عن المبرد عن المازني عن الأخفش أنه لم يقرأ الكتاب على سيبويه، وقال: «كنتُ أَسْأَلُ سيبويه عمَّا أَشْكَلَ عليَّ منه، فإنْ تَصَعَّبَ عليَّ الشيءُ منه قَرَأْتُهُ عليه»[٢].

والذي عُزي صراحة إلى أبي الحسين ونسخته:

-إما فروق[٣]، وأحيانًا ينقل كلام المبرد على هذا الفرق[٤].

-وإما تفسير لكلام سيبويه[٥]، وأحيانًا تفسير لحاشية على كتاب سيبويه[٦].

ومما يحسن ذكره هنا أن أبا الحسين قد قال: «نَظَرْتُ في نسخةِ كتابِ سيبويه -التي أُمْلِيَتْ بمِصْرَ- فإذا فيها مائتا حَرْفٍ خَطَأٌ»، وقوله هذا يدل على:

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٣٢. ونحوه عن الزجاج في حواشي كتاب سيبويه ص٣٠.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٣٠.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٦٤٣.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٣٧٣.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٨٧، ٢٤٢، ١١٠٥.

(٦) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٩٠٦.

-شدة اهتمام أبي الحسين بنُسَخِ كتاب سيبويه، والتأكُّد من صحتها.

-كما يدلُّ ظاهره على أن الكتاب قد وصل إلى مصر قبل رواية أبي الحسين بن ولاد وأبي جعفر النحاس، ولعله وصلها عن طريق أبي علي أحمد بن جعفر الدينوري (ت٢٨٩) الذي روى الكتاب عن المازني، أو أبي جعفر الطبري النحوي (ت بعد ٣٠٤)[1]، ففي مصر الآن نسخة لبعض كتاب سيبويه من روايته، ولعل ما وجده أبو الحسين من هذه الأخطاء هو الذي دفعه للسفر إلى بغداد، وأخذ الكتاب مباشرة من المبرد.

وقد يكون إملاء هذه النسخة بعد نسخة أبي الحسين ونسخة النحاس، فأراد أبو الحسين التأكد من صحتها.

- **نسختا أبي إسحاق الزَّجَّاج.**

لم يذكر الزمخشري في حاشية رموزه غير نسخة واحدة للزجاج، رمزها (ح).

وأما القصري فاختلف كلامه في حاشيتيه، ففي حاشيته على أصله الأول ذكر أن الفارسي عاد لنسختين للزجاج إحداهما نسخة إسماعيل بن أحمد الدجاجي، وفي حاشية أصله الثاني ذكر أن الفارسي عاد لنسختين للزجاج إحداهما لإسماعيل الوراق وهو الذي نقل فروقها وحواشيها، وقد

---

(١) انظر ترجمة أبي علي الدينوري في ص٢٥، وترجمة أبي جعفر الطبري في ص٢٣.

نسخ أولها من نسخة الكلابزي ثم أكمل من نسخة الزجاج، ثم قرأ النسخة كاملة على الزجاج، والأخرى عارض الفارسي نسخته عليها بنفسه، ورمز لها بـ(ح)(١).

وبالرجوع إلى الحواشي لا نجد ذكرًا لإسماعيل الدجاجي، ولكنا نجد ذكرًا للكلابزي في موضعين في أول الحواشي(٢)، ونجد -أيضًا- أن إسماعيل الوراق قد غيَّر بخطِّه ما كان بخطِّ الكلابزي(٣)، وكل هذا يوافق ما في حاشية أصل القصري الثاني من أن الوراق كتب أول نسخته من نسخة الكلابزي ونسخ باقيها من نسخة الزجاج، ثم قرأ جميع النسخة على الزجاج، وفي أثناء قراءتها عليه غيَّر ما وجده مخالفًا لنسخة الزجاج.

ونجد أيضًا ذِكْرَ إسماعيل الوراق في الحواشي إلى آخرها، والرمزَ إليه بـ(رق) و(اس الوراق)، و(اس رق)(٤)، وكل هذا يؤكد ما في حاشية أصل القصري الثاني.

وأظن أن القصري في حاشية أصله الأول لم يكن متأكدًا مما ذكره، فاختلط عليه إسماعيل الوراق بإسماعيل الدجاجي.

---

(١) انظر هذ الحواشي الثلاث، ومناقشتها في: مقدمة التحقيق ص٤٨-٥١.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١١١، ١٥٢.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١١١.

(٤) انظر الكلام على إسماعيل الوراق في: مقدمة التحقيق ص١١٠.

والأصل في النسختين أن يتَّفقا، وقد ينصُّ الفارسي على ذلك، نحو:

-«مِن هنا ليس في نسخةِ (ب)، وهي في نسخةِ (ح) ومتنِ نسخةِ (رق)»[1].

- كذا (عنده)، وعندَ (ح) وعندَ (رق)»[2].

وليس غريبًا أن نجد اختلافًا بين نسختي الزجاج، ولهذا الاختلاف أوجه:

١-أن تنقل إحدى النسختين حواشيَ وتعليقات للزجاج ليست في الأخرى، وهذا هو الأكثر[3]، وقد ينص الفارسي على ذلك، نحو:

-«زيادةٌ بخطِّ (رق)، وليستْ في (ح): يعني في (حَسِبْتُنِي عبدُالله ضَرَبْتُه)، وقد حالَ بينَهُ وبينَ مفعولِهِ في (حَسِبْتُنِي)، وصار في موضعه.

زيادةٌ في (ح) إلى آخرها: يعني (في الأوَّلِ) أي: لا يَمْنَعُ (عمرٌو ضَرَبْتُهُ) أنْ يَعْمَلَ في الهاء»[4].

-«زيادةٌ بخطِّ (رق)، ليس عند (ح): إنَّما يُخْبِرُكَ باختلافِ معاني النصبِ»[5].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٣١٨.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٣٢٦.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٢٨، ١٣٦.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ٢٩٦.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص٣٠٧.

٢-وأن يختلف نص سيبويه أو ضبطه في النسختين، ومن ذلك:

- في نسخة (رق): «(النَّازِلِينَ، والطَّيِّبِينَ)، و(الجُزُرِ، والأُزُرِ)»[١].

-«(ح): (حَرْبَنا). في (رق) و(ح): (عِضَاضًا)»[٢]، فاتفقت النسختان في (عضاضًا)، واختلفتا في (حربنا).

-«في نُسْخةِ (القاضي) و(ح): (وهذا ما عندي مُهَيَّئًا). وفي (رق) و(مع): (مَهِينًا)»[٣].

وقد يعلق الوراق على كلام الزجاج؛ للتوضيح، ومن ذلك:

-«حاشية: قال أبو إسحاق: فهو غَلِطَ عليه -يعني أبا عثمانَ- وإنما يريدُ أنه يُرْفَعُ في الموضعِ الذي يُنْصَبُ فيه، بخطِّ الوَرَّاق»[٤]، فعبارة (يعني أبا عثمان) توضيح من الورَّاق.

* **نسخة المراغي.**

وهي نسخة بخطِّ المراغي، وهو أبو بكر محمد بن علي، كان حيًّا قبل سنة (٣١١)[٥].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٣٥١.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٥٤٢.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٥٥٨.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ٢٥٢.

(٥) انظر ترجمته في: حواشي كتاب سيبويه ص١٤٤ هـ٥.

وقد نَقَلَ منها الفارسي في موضع واحد، فقال: «في أُخْرى بخَطِّ المَرَاغِيِّ: (فإنَّكَ تُثْبِتُ الزِّيادةَ)، وفي أُخْرى عَتِيقةٍ: (فإنَّكَ لا تَحْذِفُ الزِّيادةَ)»، وهذه الحاشية على قول سيبويه: «فإنَّكَ تَحْذِفُ الزِّيادةَ التي هِيَ للتَّأْنِيثِ»(١).

وظاهر أن ما في نسخة المراغي والنسخة العتيقة ضد ما في النسخ المشهورة، وعلى ذلك يختلف مذهب سيبويه، والكلام هنا على جمع نحو (حُبْلَى) على (حَبَالَى)، فعلى النسخ المشهورة تكون علامة التأنيث عند سيبويه محذوفة في الجمع (فَعالى)، فألفه زائدة في بناء الجمع، وعلى نسخة المراغي تكون ألف الجمع (فَعالى) هي علامة التأنيث التي في المفرد، فهو مثال لما اختلف فيه مذهب سيبويه بسبب اختلاف النسخ.

ولا أدري لماذا لم يعتمد الفارسي هذه النسخة، أو يكثر من النقل عنها!

- **نسخة الأخفش الأصغر.**

أبو الحسن، الأخفش الأصغر، علي بن سليمان، أكثرَ تلميذه النحاس من النقل عنه وعن نسخته(٢).

وقد علَّل الأخفش الأصغر الغموضَ الذي يجده بعض قراء الكتاب

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٤٤٤-١٤٤٥.

(٢) انظر روايته لكتاب سيبويه والنقل عنه في: مقدمة التحقيق ص١٠٥.

بقوله: «عَمِلَ سيبويه كتابَهُ على لُغَةِ العَرَبِ وخُطَبِها وبلاغتِها، فجَعَلَ فيه شيئًا مَشْرُوحًا، وجَعَلَ فيه مُشْتَبِهًا؛ لِيكونَ لمن اسْتَيْقَظَ ونَظَرَ فَضْلٌ، وعلى هذا خاطَبَهم الله -عَزَّوَجَلَّ- بالقرآن»[١].

وللأخفش الأصغر اهتمام بأبنية الكتاب، فقد نَقَلَ عن شيخه المبرد أن سيبويه استوعب في كتابه أبنية كلام العرب، ولم يَفُتْهُ منها غير ثلاثة أبنية[٢].

وقد أثنى على نسخة شيخه الزجاج، بأن المبرد على جلالة قدره في رواية كتاب سيبويه كان لا يُقرئ أحدًا كتاب سيبويه حتى يقرأه على الزجاج؛ لصحة نسخته[٣].

وكان للأخفش الأصغر اهتمام كبير بالشعر، روايةً ودراية، فقد أكثر تلميذه النحاس من النقل عنه في ذلك، ما بين:

-بيان لروايات الأبيات[٤].

-وتفسير لألفاظها ومعانيها[٥].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٢٤.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٦-٢٧.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٢٨.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٠٤، ٣٢١، ٤٦١، ٧٩٨، ٨٠٤، ٨١٩.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٠٤، ١٥٠، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٩، ٢٦٠، ٣٢٧، ٣٨٩، ٤٠٢، ٤٤٩، ٤٥٠، ٧٣٦.

-ونسبتها إلى قائليها، وبيان قصتها ومناسباتها[١].

وللأخفش جهد في تفسير كلام سيبويه:

-فأحيانًا يفسِّر كلام سيبويه ويشرحه[٢]، وقد يشتد على مخالفه في التفسير، حتى يقول: «هذا كلامُ إنسانٍ لا يعرف باب الظن»[٣].

-وأحيانًا يخرِّج كلامه، أو يجيز وجهًا آخر لم يذكره سيبويه، أو يخرِّج شاهدًا لم يذكره سيبويه على رأي نحوي لسيبويه[٤].

-وقد يذكر شواهد جديدة، قرآنية، وحديثية، وشعرية[٥].

-وأحيانًا ينتصر له، وخاصة في تغليط المبرد له[٦].

وقد نَقَلَ النحاس عن نسخة الأخفش الأصغر فروقًا عدة[٧]، بعضها يصل إلى الاختلاف في إثبات بيتين من الشعر[٨]! وقد يدقِّق النحاس في ذلك

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٦٦، ٧٧٧، ٩٦٠، ١٠٥٥.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٦٣، ٢٦٢، ٣١٣، ٥٠٧، ٨٥٨، ٨٦٥، ٩٨٥، ٩٢٧، ٩٧٩.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٢٤٢.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٨١٠، ٨٥٤، ٨٥٨، ٨٦٨.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧١، ٩٧١، ١٠٨٩، ١٤٨٢.

(٦) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٨٠٦، ٨٥١، ٩٧٧.

(٧) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣٢٣، ٣٤١، ٣٥٨، ٣٨٥، ٤٤٧، ٩٧٧.

(٨) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٨٦٩.

ذلك حتى يقول: «في نسخة أبي الحسن وحده»[١].

• **نسختا أبي بكر بن السَّرَّاج.**

قرأ الفارسي أكثر كتاب سيبويه على أبي إسحاق الزجاج وسمِعَ بعضه يُقرأ عليه، وقرأه على أبي بكر بن السراج، وكان اعتماده على ابن السراج الذي نَسَخَ الكتاب من نسخته، ثم قرأه عليه كاملًا، وكان الانتهاء من ذلك -كما كتبه بخطِّه- «في جمادى الآخرة، لعشرٍ بَقِينَ من سنة خمس عشرة وثلاثمائة»، وكَتَبَ بخطِّه أيضًا: «قال أبو بكرٍ محمد بن السَّرِيِّ: فَرَغْتُ من قراءة الكتاب على أبي العباس محمد بن يزيد في يوم السبت، للنصف من رمضان، سنة اثنتين وثمانين ومائتين»[٢].

وقد ذكر الفارسي في الحواشي أنه ابتدأ نسخته من نسخة لم يُسَمِّها، ثم أكمل أغلب نسخته من نسخة ابن السراج، ثم قرأها كلها عليه[٣].

وقد قال القصري في حاشية أصله الأول: «كان أبو علي الفارسي قد قابلَ نسختَه من كتاب سيبويه بعدةِ نسخٍ، منها: .... وعارضَ أبو علي بنسخةِ أبي بكرٍ السرَّاج التي انتسخها من كتاب أبي العباس المبرد»[٤].

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ٨٤٤. والنحاس يعني النسخ التي اطلع عليها.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٤.

(٣) انظر تفصيل ذلك في: مقدمة التحقيق ص١٥.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ١٣.

وقال في حاشية أصله الثاني: «وعارَضَ أبو عليٍّ -أيضًا- كتابَهُ بنسخةِ أبي بَكْرِ بنِ السَّرَّاجِ التي نَسَخَها من نسخةِ أبي العَبَّاسِ، وما كان فيها من زيادةٍ فقد بَيَّنَهُ وجَعَلَ علامَته (س). وقَرَأَ أبو عليٍّ كتابَهُ على أبي بكرٍ وأبو بكرٍ يَنْظُرُ في كتابِهِ، فما كان من زيادةٍ فقد بَيَّنَهُ وجَعَلَ علامَته (عِنْدَهُ)»[1].

وهذا يدل على أنه كان لابن السراج نسختان، الأولى: النسخة المنسوخة هي وحواشيها من نسخة المبرد، ورمزها (س)، وهي التي عارض الفارسي نسخته عليها، والنسخة الثانية هي كتابه الذي حرَّر فيه ما يرى أنه كلام سيبويه، ورمزها (ب) و(عنده)، وهي التي نسَخَ الفارسي نسخته منها، وهي التي كان أبو بكر ينظر فيها والفارسي يقرأ عليه نسخته التي كتبها؛ ولذا وجدنا في الحواشي اختلافًا بين نسختي ابن السراج[2].

ومما يذكر هنا أن نظير ابن السراج إسماعيل الزَّجَّاجي قد كَتَبَ على إحدى النسختين تعليقاتٍ، نَقَلَ الفارسي بعضها[3].

- **نسخة ابن شُقَير.**

نسخة ابن شقير من النسخ التي عارض الفارسي بها قليلًا، ولم يعتمدها، بل سماها (أخرى) قبل أن يصرِّح بها، فقال: «في نُسخةٍ أُخْرى،

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٤.

(٢) سبق بيان ذلك وتفصيله ومناقشته في: مقدمة التحقيق ص٥٨.

(٣) انظر الكلام على إسماعيل الزجاجي في: مقدمة التحقيق ص١٠٨.

وهي نُسْخَةُ ابنِ شُقَيْرٍ»[١]، وسبق في رموز الفارسي أنه يطلق مصطلح (أخرى) على النسخ المجهولة.

ونقل الفارسي عن ابن شقير حاشية أخرى ليست بفرق، بل فيها نقل عن المبرد[٢]، فقد يكون هذا نقلًا من نسخة ابن شقير أو من رواية الفارسي عنه.

وفي الحواشي نقل ثالث عن (رواية ابن شقير)، ولكنه من نقل نسخة (ط)[٣].

• **نسخة أبي جعفر النحَّاس.**

أبو جعفر النحاس من أشهر رواة كتاب سيبويه عن الزجاج وعن الأخفش الأصغر، وكلاهما عن المبرد، وخاصة بعد استقراره في مصر.

وأشهر من أخذ عنه كتاب سيبويه أبو عبدالله الرباحي وأبو علي القالي، وعنهما انتشرت هذه الرواية، وخاصة في بلاد الأندلس والمغرب[٤].

وقد سبق النحاسُ الرباحيَّ في وضع مقدمة لنسخته[٥]؛ ولذا نجد

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٠٢١.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٠٠.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٦٢٤.

(٤) انظر الكلام على رواية النحاس في: مقدمة التحقيق ص١١٤.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢١.

الرباحي قد ضمَّنها في مقدمته.

وقد ذكر النحاس في مقدمته:

أ-الحمدلة والصلاة على رسول الله ﷺ[١].

ب-وفضل كتاب سيبويه عند أهل العربية[٢].

ج-وكلامًا على أسلوب سيبويه[٣].

د-وقراءة الكوفيين لكتاب سيبويه[٤].

هـ-وكلامًا على منهج سيبويه[٥].

و-وكلامًا على أبنية سيبويه، والمستدرك عليها[٦].

ز-وكلامًا على تاريخ تأليف الكتاب[٧].

ح-وكلامًا على أبيات الكتاب وعزوها لقائليها[٨].

ط-وكلامًا على نَسْخِ الكتاب وروايته وإقرائه[٩].

---

(١) انظر حواشي كتاب سيبويه ص٢١.

(٢) انظر حواشي كتاب سيبويه ص٢٢-٢٤.

(٣) انظر حواشي كتاب سيبويه ص٢٤-٢٥.

(٤) انظر حواشي كتاب سيبويه ص٢٥-٢٦.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٦.

(٦) انظر حواشي كتاب سيبويه ص٢٦-٢٧.

(٧) انظر حواشي كتاب سيبويه ص٢٧-٢٨.

(٨) انظر حواشي كتاب سيبويه ص٢٩.

وعند النظر في المنقول من نسخة النحاس نجد:

١-أن أكثره يتعلق بالأبيات الشعرية، ولعله نواة كتاب النحاس في شرح أبيات سيبويه، وهو:

-إما تفسيرات من النحاس نفسه(٢).

-وإما نقول عن الأخفش الأصغر الذي أكثر من النقل عنه، ثم عن الزجاج، والمبرد(٣).

-وإما بيان للفروق(٤)، وهو حريص على نسبة الفروق إلى نسخ أصحابها، كقوله: «كذا في نسختي التي قرأتها على أبي إسحاق»(٥)، وهو دقيق في بيان هذه الفروق، كقوله: «هذا البيتُ وإنْ كانَ كِتابُهُ على غَيرِ رَسْمِ السُّطُورِ فَيُقَوِّي عندي أنهُ مِن كِتابِ سيبويه أني كَتَبْتُ عن أبي إسحاقَ تَفْسِيرَهُ»(٦)، ومن الغريب أن النحاس أحيانًا يعلق على البيت ببيان حفظه

---

(١) انظر حواشي كتاب سيبويه ص٢٨-٣٠.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٥٠، ٣٢٢، ٧٣٢، ٧٣٦، ٧٤٤، ٧٦١، ٧٩٠، ٨٠٩، ٨٢٥، ٨٤٥، ٨٤٧، ٧٧٠، ٧٧٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٩٤٠، ١٠٨٩، ١٣٢٧.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٥٠، ١٧٢، ١٧٦، ٧٣٦، ٧٦١، ٧٩٠، ٨٠٩، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٨٢، ٧٨٧، ٧٨٠، ٧٩٠، ٧٩٣، ٧٩٤، ٩٢٧، ٩٨٥، ١٠١٥، ١٣٢٧.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٧٦١، ٧٧٠.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص٧٣٦.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص٧٨١.

لرواية البيت دون ذكر مرجع أو عزو لسند، ومن ذلك قوله: «حِفْظِي (أما سَواءُ قَذالِهِ)، وهو وسَطُه»[١]، والأكثر أنه يعزو روايته للبيت، كقوله عن بيت: «سَأَلْتُ عنهُ أبا الحسَنِ، فحَكى عن محمَّدِ بنِ يَزِيدَ، قال: البيتُ لجَرِيرٍ، وقَرَأْتُهُ على عُمارَةَ: (غَيرَ ما صِبًا)»[٢].

-وإما عزو للبيت إلى قائله[٣].

-وإما ذكر لشواهد شعرية جديدة لمسائل نحوية[٤].

٢-ونجد للنحاس تفسيرات لكلام سيبويه وتعليقات على المذاهب النحوية، وهي:

-إما من النحاس نفسه[٥].

-وإما منقولة، وخاصة عن الأخفش الأصغر، والزجاج، والمبرد[٦]، وربما قال عن شيء من كلام سيبويه: «هُوَ كلامٌ مُشْكِلٌ»، ثم نَقَلَ تفسيره

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٣٢٣.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٠١٧.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣١٦، ١٠٥٥.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٧٧٧.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٨٣، ١٩٦، ٢٤٢، ٢٩٧، ٧٣٦، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٥٠، ٧٨٨، ٩٢٤، ١٤٤٧، ١٨٧٤.

(٦) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٣١، ١٦٥، ٢٤٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢٢، ٧٢٧، ٨٢٤، ٧٦٠.

عن المبرد والزجاج والأخفش الأصغر[١]، وهذا يدخل في ما عُرِفَ عن النحاس من شدة تقديره لشيوخه، وكثرة نقله عنهم.

٣-ونجد اهتمامًا من النحاس في بيان فروق النسخ والروايات، وهو حريص على نسبة هذه الفروق[٢]، وقد يعلِّق على هذه الفروق، كقوله: «وأحسبه غَلَطًا»[٣].

٤-وكثُرما نجد النحاس ينقل عن شيوخه تفاسير ومناقشات، وقلما نجد للنحاس مناقشات عميقة أو طويلة لمذاهب النحويين، والترجيح بينها، ومن ذلك: مناقشته قول الخليل وسيبويه والأخفش في صرف اسم رجل على وزن (فَعَّل)، وذِكْرِ حجج كل قول، وتضعف قول الأخفش واحتجاجه، حتى قال: «وهذا غَلَطٌ من الاحتجاجِ»[٤].

٥-ووجدتُ النحاس قد ذكر شاهدًا من الروايات الحديثية، فقال: «ونَظِيرُ هذا الحديثُ: (مَنْ أَعانَ على قَتْلِ مُسْلِمٍ بِشَطْرِ كَلِمةٍ جاءَ يَوْمَ القِيامةِ مُكْتُوبًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ: يائِسٌ مِنْ رَحْمَةِ الله)، أيْ: (هذا يائِسٌ)»[٥].

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٨٦٠.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١١٤، ١٦٥، ٣٢٢، ٣٤١، ٨٠٣.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٣٢٢.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص٩١٠.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٤٤.

• **نسخة أبي بكرٍ مَبْرَمانَ.**

لم يذكر القصري نسخة مبرمان في حاشيته في أصله الثاني التي نقَلها الزمخشري في بيان نسخ الفارسي ورموزها[1]، ولكنه ذكرها في حاشيته في أصله الأول، إذ ذَكَرَ أن الفارسي عارض نسخته من كتاب سيبويه بكتاب أبي بكر مبرمان[2].

ويظهر لي أن القصري في حاشية أصله الأول قد تسرَّع في ذلك، فهو يعلم أن مبرمان ممن قرأ عليهم شيخه الفارسي، ويعلم أن لمبرمان نسخة من كتاب سيبويه، فظنَّ أن شيخه لن يفوِّت الرجوع إلى هذه النسخة، وخاصة أن اسم (مبرمان) ورد قليلًا في الحواشي، فلما خَبَرَ الحواشي، وكتبها مرة أخرى في أصله الثاني تبيَّن له أن الفارسي لم يعد إلى هذه النسخة، فأسقط ذكرها في حاشية الأصل الثاني.

وقد نقَلَ الفارسي في الحواشي ثلاث حواشٍ عن مبرمان[3]، وهي لا تدلُّ على نقله من نسخته، بل الظاهر عندي أنه نقلها عنه رواية؛ لأنه لو عاد إلى نسخة مبرمان لأكثر من النقل عنها حواشيَ وفروقًا.

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٤، ونقلتها وناقشتها في ص٤٨.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٣، ونقلتها وناقشتها في ص٥١.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٩٤، ٤٨٧، ٤٩٨.

وجاء في الحواشي نقل واحد فيه بيان فرق من نسخة مبرمان، هذا لفظه: «(عنده): (طَوِيلُ مِتَلِّ العُنْقِ)، وكذا عند مَبْرَمان»[1]، فأول الحاشية من كلام الفارسي؛ لأن (عنده) من رموزه[2]، وأما عبارة (وكذا عند مبرمان)، فأشك أن تكون من كلام الفارسي؛ لأن الفارسي لم ينقل فرقًا عن نسخة مبرمان قط، ولو كانت عنده لأكثر من النقل عنها، وأُرجِّح أن تكون هذه العبارة زِيدت في هذا الموضع من أحد تلاميذ الفارسي، أو من الزمخشري، علمًا بأني لم أجد هذه الرواية عن مبرمان عند السيرافي أو غيره.

وعليه لم تكن نسخة مبرمان من النسخ التي نَقَلت عنها هذه الحواشي، بخلاف السيرافي، فقد نقَلَ عنها فروقًا وحواشيَ في شرحه لكتاب سيبويه[3].

وما سوى ذلك مما نُقِل عن مبرمان في الحواشي فهو من نقلي، وهذا الأكثر، أو من نقل نسخة (سح)، أو من نسخة أبي علي الغساني، أو من

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٣١٤.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص٤٩.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ص٣/ ١٥، ٢/ ٢٤١، ٢٥١، ٣٤٨، ٤٩٥، ٣/ ١١٥، ١٢٢، ١٩٨/٣، ٢٢٠، ٢٧٣، ٢٩٨، ٤٥١، ٤/ ٥٠، ١٤٢، ٣٩٣، ٤١٣، ٤٥٦، ٥/ ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٥، ٤١٠، ٤٢٧، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٥٠، ٤٦١.

نسخة ابن يبقى[1].

ومما يذكر هنا ما نقلته[2] عن ابن العديم من أن أبا الريان أهدى نسخة بخطِّ السيرافي إلى الفارسي، والسيرافي معروف باعتنائه بنسخة شيخه مبرمان، ولكننا لا نجد ذكرًا لنسخة السيرافي هذه في الحواشي أو كتب الفارسي.

*** نسخة الـمَعْقِلي.**

ذكرتُ من قبل أن الفارسي نَقَلَ منها في موضعين بشهرة صاحبها (المعقلي)، ونقل منها في مواضع عدة برمز (مع)، وأني لم أجد من ذكر المراد بالمعقلي هذا، وخمَّنتُ أنه أبو العباس محمد بن يعقوب النيسابوري الأصمّ (ت٣٤٦)[3].

ومما يلفت النظر أن الفارسي إنما نقل عنها في وسط الحواشي دون أولها وآخرها[4]، فالظاهر أن نسخة المعقلي كانت في ثلاثة أجزاء، وأن الفارسي إنما حصَلَ على الجزء الثاني منها فقط.

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص١١٩.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص٢٦.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص١٢٠.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه من ص٤٢٧ إلى ص٧٠٦.

وقد نقَلَ الفارسي من هذه النسخة: فروقًا[١]، وحواشي[٢]، وأحيانًا يجد الفارسي النصَّ فيها معزوًّا إلى غير سيبويه[٣].

ومن الفروق فيها أن صاحبها يزيد فيها شواهد ليست في بقية النسخ، فكأنه يستحسن ذكر مزيد من الشواهد التي حضرته، ومن الشواهد التي زادها:

«فَآلَيْتُ لا أَنْفَكُّ أَحْدُو قَصِيدةً   تكونُ وإيَّاها بِها مَثَلًا بَعْدِي»[٤]

«وقالَ:

وساقِيَيْنِ مِثْلِ زَيْدٍ وجُعَلْ

سَقْبانِ مَمْشُوقانِ مَكْنُوزَا العَضَلْ»[٥]

«وقالَ الآخَرُ:

تاللهِ لولا أنْ تَحُشَّ الطُّبَّخُ

بِيَ الجَحِيمَ حَينَ لا مُسْتَصْرَخُ»[٦]

---

(١) انظر مثلًا: حواشي كتاب سيبويه ص٤٥٦، ٥٠٤، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٧، ٧٠٦.

(٢) انظر مثلًا: حواشي كتاب سيبويه ص٤٤٥، ٤٥٠، ٧٤٣، ٤٩٥، ٥٠١، ٥٠٦، ٥١٥، ٥١٧.

(٣) انظر مثلًا: حواشي كتاب سيبويه ص٥٢١.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص٤٢٧.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص٥٠٨.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص٦٧٤.

والعجيب أن المعقلي في نسخته نقل شاهدًا إضافيًّا ليس في بقية النسخ، فقال: «وقالَ الفَرَزْدِقُ:

أَعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدا»

ثم قال بعده: «ذَكَرَ (س) أَنَّهُ لا يَعْرِفُ هذا البيتَ في الكتاب»[١]، وظاهر ذلك أن هذه الشواهد الزائدة على بقية النسخ هي في النسخة التي نسَخَ منها، ولذا ذكَرَ عن المبرد أنه لا يعرف هذا البيت في كتاب سيبويه.

*** نسخة أبي عبدالله الرباحي.**

أبو عبدالله الرباحي هو الذي أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس، وقد احتفى أهل الأندلس بنسخته، وأكثروا من النقل عنها[٢].

وسيأتي قريبًا[٣] في الكلام على نسخة أبي نصر أن الرباحي قد قرأ جميع كتاب سيبويه:

-على أبي القاسم بن ولاد، عن أبيه أبي الحسين، عن المبرد.

-وعلى أبي جعفر النحاس، عن الزجاج، عن المبرد.

وقد رجحَّتُ[٤] أن الرباحي قد نَسَخَ كتاب سيبويه مرتين:

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٥٧١-٥٧٢.

(٢) انظر الكلام على الرباحي وروايته لكتاب سيبويه في ص١٢٢.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص١٩١.

(٤) انظر: مقدمة التحقيق ص١٢٢.

-إحداهما من نسخة أبي الحسين بن ولاد، وهذه التي رواها عنه أبو نصر، ونسخها منها، وتمثلها نسخة ابن يبقى[١].

-والأخرى من نسخة النحاس، وهي التي رواها عنه محمد بن عاصم العاصمي وأبو عبدالله محمد بن فَتْحُون التُّجِيبي، ومن طريقهما رواها أبو علي الغسَّاني، وتمثلِّها نسخة العَبْدري[٢].

ومما يدل على اهتمام الرباحي بهاتين االروايتين أنه يوزان بينهما، ويذكر الاختلاف بينهما، ومن ذلك قوله: «من قوله (وأما ما كان) عند النحاس للأخفش، وعند ابن ولاد لسيبويه»[٣]، جاء هذا التعليق في طرة نسخة ابن يبقى المنسوخة من نسخة أبي نصر، ولا شكَّ أنا أبا نصر نقله عن الرباحي الذي بيَّن فيه هذا الفرق بين نسختي النحاس وابن ولاد.

ولاهتمام الرباحي بنسخته كتب لها مقدمة[٤]، ذكر فيها أشياء، وهي:

أ-أنه قرأ كتاب سيبويه على أبي القاسم بن ولاد، عن أبيه، عن المبرد، وأنه سمعه من النحاس، عن الزجاج، عن المبرد[٥].

---

(١) لأنها منسوخة من نسخة أبي نصر، هي وحواشيها. انظر: نسخ التحقيق في مقدمة التحقيق ص٢٤٤.

(٢) لأنها منسوخة من نسخة أبي علي الغساني. انظر: نسخ التحقيق في مقدمة التحقيق ص٢٤٧.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٩٤٢.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣٠.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣٠.

ولعل هذه المقدمة قديمة، فقد صرَّح الرباحي لتلميذه أبي نصر بقراءته الكتاب على النحاس، قائلًا: «قرأتُ كتابَ سيبويه أيضًا على أبي جعفرٍ النَّحَّاسِ»[١].

ب-وأَخْذُ أبي الحسين بن ولاد الكتاب عن المبرد، وقصته في ذلك مع المبرد وابنه[٢].

ج-وأَخْذُ المبرد الكتاب عن شيخيه الجرمي والمازني، وأخذ شيخيه الكتاب عن الأخفش، وأخذ الأخفش الكتاب عن سيبويه[٣].

د-ومقدمةُ النحاس[٤].

وإذا نظرنا في المنقول من نسخة الرباحي نجده:

١-تفسيرات لكلام سيبويه.

وهي إما من الرباحي نفسه[٥]، وأحيانًا ينصُّ الناقل على ذلك، فيقول: «أملاه أبو عبدالله الرباحي في كتابه»[٦].

---

(١) وانظر النص على أن الرباحي قرأ كتاب سيبويه وأخذه عن النحاس في: فهرس ابن عطية ص١٠٢- وعنوان الدراية ص٣٨٨.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣٣-٣٤.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣٢-٣٣.

(٤) انظر الكلام عليها في مقدمة التحقيق ص١٧٨.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٣٩، ١٦١٢، ١٦١٧.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص٣٠٦.

وأما تفسيرات ينقلها الرباحي عن أحد شيوخه[١].

٢-أو فروقًا بين نسخ الكتاب.

وهذه الفروق إما أن يكتفي الرباحي ببيانها دون تعليق، كقوله: «في نسخة أبي إسحاق العتيقة ... »[٢].

وإما أن يذكر الفرق ويعلِّق عليه بتصحيح أو تضعيف، كقوله: «و(إِرابَ) عند المبرد، وهو أجود»[٣]، وأحيانًا ينقل التصحيح والتضعيف عن غيره، كقوله: «في أَصْلِ أبي الحسين (ثَغَامِهِ الدُّوَاسِرُ). وقال أبو العباس: الصواب (مِنْ ثَغَامَةَ الدُّوَاسِرُ)، وهي قبيلة»[٤].

وأحيانًا ينقلون عن نسخة الرباحي ونسخ أصحابه[٥] دون تمييز لهم، وهذا يدل على مكانة نسخة الرباحي والنسخ المنقولة عنها.

وجاء في مواضع من الحواشي عن نسخة ابن طلحة التعبير بـ(الأمّ)[٦]، ورجحَّتُ أن المراد بها نسخة الرباحي، لا نسخة أبي نصر؛ لأن ابن طلحة

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٨٧، ٢٥٠.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص٣٩٩. وانظر: ص٩٤٣، ١٤٣٩.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص٩٤٦.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ١٦٤٣. وانظر: ص١٣٧، ١٩٣١.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٦٢٧.

(٦) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٣٧٣، ١٤٦٥، ١٩٩٢، ١٩٣١.

ذكر في موضع اختلافًا بين النسخ، فخالف بين (الأمّ) ونسخة أبي نصر، فقال: «في الأُمِّ: (حَفَيْلَل)، وعلى الحاشية: «(حَفَيْتَل) في مَتْنِ كتاب أبي نَصْرٍ، وفي طُرَّتِهِ: (حَفَيْلَل) الصَّوَابُ»»[1].

• **نسخة أبي نَصْرٍ القُرْطُبي.**

أبو نصر هارون بن موسى القرطبي المَجْريطي، أشهر من روى كتاب سيبويه عن الرباحي الذي أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس.

وقد ذكر أبو نصر روايته للكتاب، فقال: «قرأتُ جميعَه على أبي عبدِالله محمدِ بنِ يحيى الرَّبَاحيِّ ﷺ، وقال: قرأتُ جميعَه على أبي القاسمِ بنِ ولَّادٍ، قال: قرأتُهُ على أبي أبي الحسينِ بنِ وَلَّادٍ، وقرأَهُ أبو الحسينِ على أبي العبَّاسِ المبرِّدِ، وقرأَهُ أبو العبَّاسِ على أبي عثمانَ المازنيِّ، وقرأه أبو عثمانَ على أبي عُمَرَ الجَرْمِيِّ، وقرأَهُ أبو عُمَرَ على أبي الحسنِ الأَخْفَشِ، وقرأَهُ أبو الحسنِ على سيبويه ﷺ.

.... قال لي أبو عبدالله الرَّبَاحيُّ: قرأتُ كتابَ سيبويه أيضًا على أبي جعفرٍ النَّحَّاسِ، وقال: قال لي أبو جعفرٍ: قرأتُهُ على أبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ، وقرأه أبو إسحاقَ على أبي العبَّاسِ.

.... وحَدَّثَني به أيضًا أبو عليٍّ إسماعيلُ بنُ القاسِمِ البَغْدَاذيُّ، عن أبي

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٦٨١.

محمدٍ عبدِالله بنِ جعفرٍ»[١].

فهذا النص يدل على أن أبا نصر روى الكتاب بثلاثة أسانيد:

١-عن الرباحي، عن أبي القاسم بن ولاد، على أبيه، عن المبرد.

٢-عن الرباحي، عن أبي جعفر النحاس، عن الزجاج، عن المبرد.

٣-عن أبي علي القالي، عن ابن درستويه. وابن درستويه روى الكتاب عن المبرد[٢].

أما روايته على القالي عن ابن دستويه فلم أجد لها أثرًا إلا في موضعين في الحواشي، سبق ذكرهما[٣].

والظاهر لي أن أبا نصر قد نسَخَ نسخته من نسخة الرباحي عن أبي القاسم بن ولاد، ثم نقَلَ على حواشيها ما تيسر من فروق رواية النحاس والقالي، فعمدته كانت رواية الرباحي عن ابن ولاد.

ويدل لذلك أن نسخة أبي علي الغساني التي رواها من طريق الرباحي عن النحاس تخالف نسخة أبي نصر في مواضع عدة؛ ولذا قابل الغساني نسخته على نسخة أبي نصر، وذكر بعض فروقها.

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص١٩-٢٠.

(٢) انظر الكلام على ابن درستويه وعلى روايته لكتاب سيبويه في: مقدمة التحقيق ص١٢١.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص١٣٣.

ويدلُّ لذلك مواضع من الحواشي، منها حاشية على قول سيبويه: «ويَكُونُ على (إِفْعَالٍّ)، نحوُ (الإِسْحَارِّ)»، جاء فيها أنه في (كتاب أبي نصر): (أَفْعَالٌّ) و(أَسْحَارٌّ) بالفَتْحِ، وقد نقل أبو علي الغساني عن نسخة أبي نصر أن الكلمة في نسخة ابن ولاد بالفتح، بينما جاءت الكلمة في نسخة النحاس بالكسر[1].

وخير ما يصوِّر نسخة أبي نصر هذه نسخة ابن يبقى، وهي من النسخ التي حصلتُ عليها، فقد نصَّ ابن يبقى في آخرها على أنه نقلها من نسخة أبي نصر، فقال: «قابلتُ كتابي هذا بأصل الأصول أصل الأندلسيين، الذي بخطِّ العالم العلَم الأستاذ أبي نصر هارون بن موسى، المقروء على الإمام النحوي أبي عبدالله الرباحي، فما وُجِدَ في كتابي هذا من طُرَّةٍ فمن الكتاب المذكور نَقَلْتُ، وبَذَلْتُ فيه جهدي وما قَصَّرْتُ؛ لتكونَ البُنَـيَّةُ شبيهةً بالأم، ويُسْتَدَلَّ بالفَرْعِ على الجِذْمِ ....»[2]، وفي هذا المنقول نصٌّ على أن نسخة أبي نصر قد قُرِئت على الرباحي.

ومن التأمُّل في ما نقله ابن يبقى وابن طلحة وأبو علي الغساني[3]، عن نسخة أبي نصر نلحظ ما يلي:

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٦٢٣.

(٢) نسخة ابن يبقى (الإسكوريال) ٢٧١ب.

(٣) ويدخل في ذلك ما نقلته عن أبي نصر في كتابه (شرح عيون سيبويه).

١-أن أبا نصر قد كتَبَ على غلاف نسخته بيتين للنَّمِر بن تَوْلَبٍ رضي الله عنهما[١]، حتى ظنَّ بعض الفضلاء أنهما مقدمة سيبويه لكتابه[٢].

وكتابة أبيات وفوائد على غلاف النسخة عمل شائع في النسخ المخطوطة.

٢-الاهتمام ببيان فروق نسخة أبي نصر[٣]، وربما تجاوز ذلك إلى بيان ذكر أبي نصر للفرق وتعليقه عليه[٤]، وفيها بيان فروق لنسخ متقدمة، كنسخة الزجاج العتيقة، ونسخة الرباحي، ونسخة الفارسي الفَسَوي، وابن مبرمان[٥].

٣-لا يبعد أن يكون أبو نصر قد كتَبَ أكثر من نسخة، وقد عدَّل وغيَّر بعض الألفاظ، فقد نقلتْ نسخة (ط) عن «كتاب أبي نصر العتيق بخطِّ يده ....»[٦].

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٣٨.

(٢) انظر: بحث (ليس لكتاب سيبويه مقدمة سوى البسملة الشريفة). د. سليمان العيوني.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٨٣، ٢٥٥، ٤٢٧، ٥٠٧، ٩٠٨، ١١٢٥، ١٦٢٣، ١٦٧٤، ١٦٢٧، ١٦٣٢، ١٧٥٤، ١٧٦١، ١٨٣٣، ١٩١٣.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٢١٢، ١٥٩٤، ١٦٨١، ١٩٣١، ١٨٩٣، ١٩٧٨، ١٩٨١، ١٩٨٢.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٥٧، ٣٩٩، ٤٢١، ١٦٢٣، .

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص٨٣.

٤-كثير من النقول عن نسخة أبي نصر هي تفاسير وتوضيح لكلام سيبويه[1].

٥-في بعض هذه النقول نقل عن نحويين متقدمين، من شيوخ أبي نصر وشيوخهم، كالرباحي، وأبي جعفر النحاس[2]، والزجاج، وابن درستويه، وأبي العباس بن ولاد، وأبي الحسين بن ولاد[3].

٦-في بعض النقول نقل عن نسخة الفارسي، وهذا يدلُّ على اطلاعه عليها، وكان يسميه الفَسَوِيّ[4]، وهو لقب معروف للفارسي.

٧-في نسخته محاولة لتخليص كلام سيبويه عن كلام غيره، ومن ذلك[5]:

-قوله: «من قوله (وأما ما كان) عند النحاس للأخفش، وعند ابن ولاد لسيبويه»[6]، والظاهر أن أبا نصر نقل ذلك عن الرباحي.

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٤٥، ٤٩، ٥٠، ٢٦٩، ٤٥٤، ٤٥٥، ٨٠٣، ٨٤٧، ١١٦٧، ١٢٦١، ١٦٤١.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٣١، ٣١٦، ١٦١٢، ١٦١٦.

(٣) انظر حواشي كتاب سيبويه ص١٣١، ١٣٦، ١١٠٥، ١٦٦٠.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٤١٢، ٩٠٨.

(٥) وانظر: حواشي كتاب سيبويه ص٩٤٢، ١٦٠٨.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص٩٤٢.

-وقوله: «قال بعضهم: هذا تفسير. وهو أبو إسحاق الزجاج»[١].

-وما نقله أبو علي الغسَّاني من أن أبا نصر حوَّق على عبارة في الكتاب، وكتب في الحاشية: «أحسبه من تفسير الأخفش»[٢]، والظاهر أنه نقَلَ ذلك عن الرباحي.

٨-كان لأبي نصر بعض العلامات التي استعملها في نسخته، ومن ذلك:

-ما ذكره ابن طلحة بقوله: «وفي كتاب أبي نَصْرٍ على هذه الياءاتِ المُبْدَلَةِ مِن الأَلِفاتِ -حَيْثُما وَقَعَ ذِكْرُها- عَلامةٌ لإِظْهارِ اللَّفْظِ بِها، وهي (سِينٌ)»[٣].

-وما ذكره ابن طلحة بقوله: «خَفِيفانِ في كتاب أبي نَصْرٍ، وعليهما عَلامةُ التَّخْفِيفِ، وعند غيره ثَقِيلانِ»[٤].

- **نسخة أبي علي الغسَّاني.**

من النسخ التي حصلتُ عليها نسخة يحيى بن أبي بكر بن عصفور العبدري، وهي منسوخة «عام خمسة وعشرين وستمائة، من أصل الحافظ

---

(١) حواشي كتاب سيبويه ص٢٧٣.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص١٦٠٢.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص١٥٩٢.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص١٧٨٣.

أبي عليٍّ الغَسَّاني بخطه ﷺ»[1].

وكتب الغساني «بخطِّه: قرأتُه على الأستاذ أبي مروان عبدالملك بن سِرَاج، من أوله إلى آخره، لسنة اثنتين وخمسين [يعني وأربعمائة]، وأخبرني به عن أبي القاسم بن الإفليلي، عن محمد بن عاصم العاصمي، عن أبي عبدالله محمد بن يحيى الرباحي.

وكتَبَ بخطِّه: وأخبرني به أبو بكر محمد بن هشام المصحفي، عن أبي عبدالله محمد بن فَتْحُون بن مكرم التُّجِيبي النحوي، عن الرباحي.

قال لي أبو بكر المصحفي: وحدَّثني بجميع كتاب سيبويه الشيخ أبو الحسن علي بن إبراهيم التبريزي البغدادي المعروف بابن الخازن، عن أبي الحسن على بن عيسى الرَّبَعي النحوي، عن القاضي أبي سعيد السيرافي، عن أبي بكر محمد بن علي بن إسماعيل يعرف بمبرمان، عن أبي العباس المبرد، قال أبو الحسن الرَّبَعي النحوي: وحدثني به أبو علي الفارسي، عن أبي إسحاق إبرهيم بن السري الزجاج، عن أبي العباس المبرد، عن شيوخه».

قلتُ: يشير كلام الغساني هذا إلى أنه قرأ الكتاب على شيخه أبي مروان بن سِراج، من روايته عن الرباحي من طريق العاصمي لا أبي نصر، وهذا سند أندلسي، وهذا يدلُّ على أن نسخة الغسَّاني منسوخة من نسخة ابن سِراج.

---

(١) نسخة العبدري (٣٨٩٦) ١٥٤أ.

كما يشير إلى أنه روى الكتاب إجازة عن شيخه أبي بكر المصحفي بسندين، أحدهما أندلسي عن الرباحي من طريق ابن فَتْحُون التُّجِيبي لا أبي نصر، والآخر سند مشرقي من طريق السيرافي عن مبرمان عن المبرد.

ورواية العاصمي وابن فتحون عن الرباحي هي عن أبي جعفر النحاس عن الزجاج عن المبرد، وليست عن أبي القاسم بن ولاد عن أبيه أبي الحسين بن ولاد عن المبرد[1].

ولذا كَتَبَ أبو علي الغسَّاني على غلاف نسخته: «رواية أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحَّاس»[2].

ولكن الغريب أن الغسَّاني يقابل نسخته في مواضع عدة بنسخة أبي جعفر النحاس[3]، أفاختار الغساني في هذه المواضع رواية غير النحاس، أم أنه قابل على رواية أخرى عن النحاس؟

وعند تتبُّع نسخة الغساني والحواشي المنقولة عنها نجد ما يأتي:

١-أن الغساني نقل حواشي عدة عن شيخه أبي مروان[4].

---

(١) كما في: فهرس ابن عطية ص١٠٢ - وعنوان الدراية ص٣٨٨.

(٢) غلاف نسخة العبدري، المنسوخة من نسخة أبي علي الغساني، انظر: مقدمة التحقيق ص٢٤٨.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١١٢٤، ١٥٠٥.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٠٧١، ١٠٧٧، ١٠٧٩، ١٠٨١، ١٠٨٦، ١٠٩٤، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٥٢٦.

٢-أنه نقل عن عدة كتب، كجمهرة اللغة لابن دريد، وكتاب المفضَّل بن سلمة في تفسير القرآن، وأدب الكُتَّاب للنحاس، والمقصور والممدود للقالي، والخصائص لابن جني[١].

٣-أنه نقل عن أبي نصر فروقًا وحواشي؛ لأنه قابل نسخته بنسخة أبي نصر[٢].

٤-أنه نقل فروقًا عن: مبرمان، والسيرافي[٣].

٥-أنه ذكر شاهدين من الحديث النبوي[٤]، أحدهما ذكره بسنده المتصل منه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد كان الغساني من كبار محدثي الأندلس.

٦-أنه عرَّف بعَلَمين، أحدهما ذكره سيبويه، وهو هارون القارئ، والآخر عثمان البَتِّيّ، ذكَره لما فسَّر كلمة (البَتِّيّ) التي ذكرها سيبويه[٥].

٧-أنه كان مهتمًا ببيان منهج سيبويه في كتابه، فحاول ذكر من روى سيبويه عنهم في كتابه، وعدد ما رواه عنهم، ومن أكثر من موافقته، ومن

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٢، ٩٧٥، ١١٢٤، ١٣٧٢، ٧٥٦.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١١٢٥، ١١٦٧، ١٢١٢، ١٢٦١.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١١٢٤، ١١٢٥.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٧٦٦، ١٣٠٠.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٧٤٨، ١١٠٨.

أكثر من مخالفته[١].

٨-أنه استخرج مذهبًا لسيبويه من نصٍّ ذكره سيبويه في غير مظنته[٢].

٩-أنه شارك في مواضع في تفسير كلام سيبويه، وبيان أبنيته وشواهده[٣].

• نسخة ابن طَلْحة.

نصَّ الزمخشري في حاشية رموزه على أنه رجع لنسخة ابن طلحة، ونقل عنها، ورمز لها بـ(ط)[٤].

وسبق الكلام على ورود ذكر نسخة ابن طلحة في الحواشي برمز (ط) في الأغلب، وأحيانًا باسم (نسخة ابن طلحة) و(كتاب ط)[٥].

ولم يذكر الزمخشري من أي نسخة نُسِخَتْ نسخة ابن طلحة، ولكن أبا حَيَّان ذكر أن ابن طلحة أخذ كتاب سيبويه عن أبي علي الغسَّاني[٦]، عن أبي مروان بن سِراج، عن أبي القاسم الإفليلي، عن أبي عبدالله بن عاصم

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٨-١٢.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٥٩٤.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٦٨٧، ١١٠٨، ١١٦٧، ١٣٠٠، ١٥٩٦.

(٤) انظر: مقدمة التحقيق ص٧٤.

(٥) انظر: مقدمة التحقيق ص١٣٨.

(٦) انظر الكلام على نسخته في: مقدمة التحقيق ص٢٤٨.

العاصمي، عن الرباحي[1].

وسبق الكلام على نسخة أبي علي الغسَّاني.

ومعنى ذلك أن ابن طلحة قد روى كتاب سيبويه من طريق العاصمي عن الرباحي عن النحاس، لا من طريق أبي نصر عن الرباحي عن ابن ولاد، ويؤكِّد ذلك أننا نجده يعارض نسخته بنسخة أبي نصر، ويذكر بعض فروقها وحواشيها.

وقد نقل الزمخشري من نسخة ابن طلحة فروقًا وحواشي ونقولًا عن علماء معاصرين وعلماء متقدمين.

ومما يلحظ على هذه النسخة:

١-أن رمز (ط) يأتي قبل المنقول عنها في الأغلب، وقد يأتي أحيانًا بعد المنقول[2].

٢-أن الزمخشري أحيانًا قد يبيِّن ما في (ط) بحاشية لاحقة لحاشية الفارسي، وذلك عندما يكون بين الحاشيتين علاقة، نحو: «وفي (مح): (ويكونُ فيها خَلْقٌ). وعند (ط)»[3].

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص١٣٨.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٤٠، ٩٢٤، ٩٦٥.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٢٠ .

٣-بعض الحواشي المنقولة عنها فيها طول وتفصيل[١].

٤-تميَّزت بعض الحواشي بالنقل عن نحويين كبار، كابن كيسان، وأبي جعفر النحاس، والأخفش الأصغر، وأبي الحسين بن ولاد، والرباحي، والسيرافي[٢].

٥-كثير من حواشيها غير منسوب، فقد تكون لابن طلحة نفسه، وقد تكون منقولة غير منسوبة[٣]!

٦-يقِلُّ فيها العزو إلى نسخة مشرقية للكتاب[٤]!

٧-اعتنى الزمخشري ببيان ما فيها، فيَنُصُّ على أن هذا ما «في نسخة ط»، أو ما «في متن ط»، أو ما «في طرة كتاب ط»، أو أنه زيادة فيها، أو زيادة ليست فيها، ويقول: «من .... إلى .... ليس في ط»[٥].

٨- اعتنى ابن طلحة بمقابلة نسخته على نسخة أبي نصر، فيقول:

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٧٩، ٩١، ٢١٦، ٢٤٢، ٢٦٤، ١٨١٧.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٩٧، ١٠٤، ١١٤، ١٣٩، ١٥٠، ١٦٥، ١٧٠، ١٧٣، ١٨٧، ١٩٦، ٢٢٢، ٢٤٢، ٩٤٠.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٩٢، ٢٠٥، ٢١٥، ٢١٦، ٢٥٢، ١٨٠٤، ١٨٠٧، ١٨١٤، ١٨٣٦.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٢١، ورمزت للنسخة المشرقية بـ(ش).

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٦٧، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٠، ٩١٧، ١٧٥٤، ١٨٦٧، ١٩١٦، ١٩٩٢.

«عند أبي نصر»، و«في كتاب أبي نصر»، و«في نفس كتابه ... وفي طرته ... »، ويصف نسخة أبي نصر ومصطلحات ضبطه فيقول: و«في كتاب أبي نَصْرٍ على هذه الياءاتِ المُبْدَلَةِ مِن الأَلِفاتِ -حَيْثُما وَقَعَ ذِكْرُها- عَلامةٌ لإِظْهارِ اللَّفْظِ بِها، وهي (سِينٌ)»[1].

ومما يذكر هنا أن ابن طلحة نقل نقولًا عن نسخة (الأمّ) في سياق مقابلته على نسخة أبي نصر، وقد استظهرتُ أن المراد نسخة الرباحي[2].

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٨٧٩، ١٥٩٤، ١٦٢٦، ١٧٥٤، ١٧١٤، ١٧٦١، ١٨٣٤.

(٢) انظر الكلام على نسخة الرباحي في: مقدمة التحقيق ص١٨٧.

منهج التحقيق

حرَصتُ على الالتزام بمنهج التحقيق العلمي الذي استقرَّ عليه أهل الشأن، وهذه أهم ملامح هذا المنهج، ومعها تنبيهات تتعلَّق بمنهجي في تحقيق هذا الكتاب خاصة:

-اعتمدتُ نسخة (ش)، وهي نسخة ابن معافى البصري، المنسوخة سنة (٦٤٧)، وهي أحسن نسخ الحواشي: أقدمها وأكملها وأضبطها، واخترتُ ما في غيرها قليلًا عندما يتبيِّن لي أنه أفضل، أو فيه زيادة فائدة.

-اعتمدتُ في الترقيم نسخة (ش)، إلا في السَّقْط الذي فيها[1]، وإلا في الجزء الأول لاختلال بعض ترقيمه[2]، فاعتمدتُ فيهما على ترقيم نسخة (ش١)، وهي منقولة من نسخة (ش)، كأنها صورة لها لفظًا، وضبطًا ضبطًا.

-أنقلُ كلام سيبويه المحشَّى عليه مسبوقًا بقولي (قال سيبويه)، وبعده الحاشية أو الحواشي التي عليه، كل حاشية مسبوقة بعلامة (❦)؛ لتفصل بين الحواشي.

-نقلتُ جميع الحواشي (حواشي الفارسي الزمخشري)، والفروق

(١) السقط كان في موضعين، الأول ص١٦٨٩-١٧٥١، والآخر من ص١٨٦٩ إلى آخر الكتاب.

(٢) الجزء الأول يوافق من التحقيق من أوله إلى ص٥٥٧.

المهمَّة، وتركتُ كثيرًا من الفروق القصيرة؛ لأنها كثيرة جدًّا، وسوف أذكرها في تحقيقي لكتاب سيبويه إن شاء الله.

-الحواشي المنقولة عن السيرافي المسبوقة برمز (سف) نقلتُ المهمَّ منها، وما فيه اختلاف عن المطبوع، وتركتُ ما سواه؛ لأنها كثيرة وشرح السيرافي مطبوع.

-جدتُ حواشي كثيرة في نسخ كتاب سيبويه التي حصلتُ عليها[1]، ليست في (حواشي الفارسي والزمخشري)، وكثير منها مهمٌّ، ولنحويين متقدمين، فجمعتُها، ووضعتها في مواضعها من التحقيق، وأحلتها إلى نسخها؛ لبيان أن هذه الحواشي ليست من (حواشي الفارسي والزمخشري)، وبهذا أكون قد شاركتُ الفارسي والزمخشري -رَحِمَهُمَاٱللَّهُ- في جمع هذه الحواشي[2].

ووجدتُ -أيضًا- حواشي في نسخ كتاب سيبويه: قبله على أغلفته، وبعده في نهايته، فجمعتُ المهمَّ المفيد منها، المتعلِّق بسيبويه وكتابه، وحقَّقتها، ووضعتها في مواضعها من التحقيق، وأحلتها إلى نسخها.

---

(١) وكذلك جمعت حواشي قليلة وجدتها في كتب النحو وغيرها، خلا شروح كتاب سيبويه، وما في حكمها كالتعليقات والمختصرات.

(٢) انظر: (من جمع هذه الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص١٤.

-التهميش:

أ-إن كان على منقول بين قوسين فعلى آخره، وإلا فعلى اسم العالم أو الكتاب.

ب-وإن كان المهمَّش عليه لفظًا واحدًا فعليه، وإن كان أكثر من لفظ حصرته بين رقم الهامش وبين القوس الأولى لرقم الهامش هكذا: «ولا يَسُوغُ (لي ذلك(١) معَ الألف»(٢).

-كلُّ ما زِدْتُهُ على النصِّ وضعته بين معقوفتين، وهو قليل.

-خرَّجتُ ووثَّقتُ كلَّ ما يحتاج إلى ذلك، كالآيات والأحاديث والآثار والأمثال وأقوال العرب.

-خرَّجتُ الأبيات الشعرية، وأكملتها إن كانت غير تامَّة، وذكرتُ اختلاف روايتها إن كان في الشاهد، وبيَّنتُ الشاهد إن كان غامضًا.

-عرَّفتُ بالأعلام غير المشهورة.

-وثَّقتُ أقوال النحويين وغيرهم، وخرَّجتُ النصوص المنقولة، والمسائل العلمية.

-علَّقتُ على ما يحتاج إلى تعليق.

---

(١) في (ش٢)٣أ: «ذلك لي».

(٢) حواشي كتاب سيبويه ٥٩.

-وضعتُ رموزًا للإمالة والإشمام والرَّوْم، وذكرتها في فهرس خاص بها[1].

-حرَصتُ على تحقيق نصوص سيبويه، وبيان فروق النسخ فيها؛ خوفًا من أن يعوقني عائق عن إكمال تحقيق كتاب سيبويه، فأكونُ قد حقَّقتُ هذه النصوص، والله المستعان.

-لم ألتزم في تحقيق نصوص سيبويه ببيان أخطاء مطبوعات كتاب سيبويه؛ لأني أحقِّقها على النسخ التي عندي، وربما أذكر بعض الأخطاء المهمَّة في المطبوعات.

-بسبب طول مدة التحقيق رجعتُ إلى أكثر من طبعة لبعض الكتب، وقد حرَصتُ على بيان هذه الطبعات، وندَّ عني منها مواضع، ولذا السبب -أيضًا- قد تجد اختلافًا في التحقيق: نشاطًا وفتورًا، توسعًا واختصارًا، والله المستعان!

---

(١) انظر: فهرس علامات الترقيم الخاصة بالتحقيق ص٢١٩٦.

نسخ التحقيق

النسخ التي عدت إليها في التحقيق على ثلاثة أنواع:

أ-نسخ فيها (حواشي الفارسي والزمخشري)، وهي الأصل في تحقيق هذه الحواشي، وهي نسخ: (ش)، و(ش١)، و(ش٢)، و(ش٣)، و(ش٤)، و(ش٥)، و(ح٣)، وأياصوفيا (٤٥٧٣)، ونور عثمانية (٤٦٢٧).

ب-ونسخ ليس في (حواشي الفارسي والزمخشري)، ولكنْ فيها حواشٍ أخرى، فنقلتُها ووضعتها في مواضعها، وحقَّقتها، وهي نسخ: (م٥)، و(ح٦)، و(ح٧)، و(ح١٠)، وابن دادي، وابن خروف، والعبدري، والحمزاوية، والعابدي، وأحمد باشا، وابن يبقى، والميورقي، ونور عثمانية (٤٦٢٥).

ج-ونسخ ليس فيها حواشٍ، استفدتُ منها في تحقيق كلام سيبويه، وهي نسخ: (م١)، و(م٢)، (ح١)، و(ح٢)، و(ح٨)، الموصلي، وبايزيد، والخزرجي، والمرادي، وأوقاف بغداد، والساسي، والسعدي، والقرشي، وفيض الله (٢٠١٥)، والسيدة زينب.

كما استفدتُ من جميع النسخ في تحقيق كلام سيبويه.

وهذا وصف لجميع نسخ التحقيق[1]، وهي (٣٧) نسخة:

---

(١) سيأتي وصف أوسع لهذه النسخ وغيرها في تحقيقي لكتاب سيبويه إن شاء الله.

• **نسخة (ش).**

وهي نسخة مكتبة جوروم، في مدينة جوروم، في تركيا، بأرقام (٢٥٦٢-٢٥٦٥)، وقد نسَخها عبدالمحسن بن مزروع بن مُعافى البصري، في سنة ٦٤٧.

وهي في أربعة أجزاء مستقلة:

الجزء الأول في (١٧٥) ورقة، في كل وجه (١٥) سطرًا، فرغ من كتابته في يوم الخميس، ١٦ من صفر، سنة ٦٤٧.

والجزء الثاني في (١٧٣) ورقة، في كل وجه (١٥) سطرًا، فرغ من كتابته في يوم الخميس، ٢٢ من جمادى الأولى، سنة ٦٤٧.

والجزء الثالث في (١٨٥) ورقة، في كل وجه (١٥) سطرًا، فرغ من كتابته في يوم الاثنين، ٢٢ من شعبان، سنة ٦٤٧.

والجزء الرابع في (٢١٥) ورقة، في كل وجه (١٥) سطرًا، إلا أن الذي بخطِّ ابن معافى إلى الورقة (١٦٩)، والباقي بخط آخر حديث ليس فيه الحواشي، وقد فرَغ ابن معافى من كتابته في يوم الخميس، ٢٠ من ذي القعدة، سنة ٦٤٧[1].

جعلتُها النسخة المعتمدة في حواشي الفارسي والزمخشري؛ لأنها كاملة

---

(١) قد نَقَلَ هذا التاريخ نسخة (ش١)، المنسوخة من نسخة ابن معافى.

الحواشي، بخطٍّ جميل مشكول شكلًا صحيحًا في الأغلب، مع تقدُّم نسخها، ولا يَعيبها سوى سقطين[١]، واضطرابٍ يسيرٍ في ترقيم الجزء الأول.

اعتنى ناسخها بها، فكتبها كلها بالحبر الأسود الواضح، وجعل العناوين بخطٍّ أسمك في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه.

وهي منسوخة من أصل الزمخشري[٢]، المنسوخ من أصل القصري الذي كان الفارسي يعتمد عليه.

• **نسخة (ش١).**

وهي نسخة مكتبة إسماعيل أفندي (الأفندي إسماعيل)، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٦٣٤)، وقد نسخها أحمد بن سليمان البحيري، وفرغ من نسخها في يوم الثلاثاء، الأول من ذي القعدة، من سنة (١١٥١).

وهي في أربعة أجزاء في مجلد واحد بترقيم متصل، في (٤٤٥) ورقة، في كل وجه (٢٣) سطرًا.

---

(١) السقط كان في موضعين، الأول ص١٦٨٩-١٧٥١، والآخر من ص١٨٦٩ إلى آخر الكتاب.

(٢) انظر: نسخة (ش)١٧٦أ. وجاء ذلك مصرحًا به في غلاف نسخة (ش١) المنسوخة من نسخة ابن معافى.

وهي منسوخة من نسخة ابن معافى، كما نصَّ على ذلك الناسخ، وتكاد تكون صورة دقيقة منها، لفظًا لفظًا، وشكلًا شكلًا، ولهذا الحواشي فيها كاملة، وفي آخرها كَتَبَ الناسخ: «قُوبلتْ هذه النسخة على الأصل من أولها إلى آخرها، وهامشها كذلك إلا خمسة كراريس أو ستة، مقابلةً حسنةً».

وهي بخطٍّ جميل يميل إلى الصغر، بحبر أسود واضح، إلا في أول الجزء الأول فقد جعل الناسخ العناوين بحبر أحمر، وجعل العناوين كلها بخطٍّ أسمك، ولم يلتزم جعلها في سطر مستقل، وأما أبيات الشعر فالتزم بجعلها في أول السطر، ولكنها يكمل بعدها الكتابة.

وفي أول النسخة فهرس للكتاب ليس من عمل الناسخ، بل هو بخطٍّ مختلف، وأوراق مختلفة.

• **نسخة (ش٢).**

وهي نسخة المكتبة الوطنية في باريس، برقم (عربي ٣٩٨٧)= (ملحق عربي ١١٥٥).

وهي في مجلد واحد، في (٥٨٧) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطرًا.

وهي أهمُّ النسخ التي اعتمد عليها المستشرق الفرنسي هرتويغ درنبُرغ في أول طبعة لكتاب سيبويه.

وليس فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، ولكن درنبرغ ذهب إلى

أنها من مخطوطات أوساط القرن الثامن[1].

وذكر الناسخ أنها من النسخ التي نُسِخَتْ من نسخة الزمخشري، المنقولة من أصل القصري الذي كان يعتمده الفارسي.

فيها أكثر الحواشي، وخاصَّةً في نصفها الأول، وأما في نصفها الثاني فقد تخفَّف الناسخ من كثير من الحواشي، حتى أهملها تمامًا في أواخر الكتاب!

وهي بحبر أسود واضح، وقد كَتَبَ الناسخ العناوين بخطٍّ سميك كبير في سطر مستقل، وكَتَبَ أبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه.

• **نسخة (ش٣).**

وهي نسخة مكتبة الفاتح، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٥٠٦٢)، ليس فيها ذكر لناسخها، في شهر شوال، من سنة (١١١٣).

وهي في مجلد واحد، في (٥٩٠) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطرًا.

وهي منقولة من أصل صحيح من نسخة الزمخشري، وهي توافق نسخة ابن معافى في المتن والحواشي، فلعلَّها منقولة منها، إلا أن الناسخ نَقَلَ في أولها سند أبي عبدالله الرباحي ومقدمته.

وهي كاملة الحواشي، إلا أن الضبط في الحواشي قليل جدًّا.

---

(١) انظر: مقدمة كتاب سيبويه ١/ ٤٦ (هارون).

وهي مكتوبة بحبر واضح أسود، وكَتَبَ الناسخ العناوين بحبر أحمر في سطر مستقل في وسطه، وكَتَبَ أبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه.

• **نسخة (ش٤).**

وهي نسخة مكتبة بشير آغا (الآغا بشير)، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٦٠٩)، نسَخها محمد بن أحمد قيودان، في السادس من المحرَّم الحرام، من سنة (١١٥٣).

وهي في مجلد واحد، في (٣٨٠) ورقة، في كل وجه (٢٧) سطرًا.

وهي كاملة الحواشي، إلا أن الضبط في الحواشي قليل.

كُتِبتْ بخطٍّ جميل يميل إلى الصغر، بحبر أسود واضح، إلا العناوين فكُتِبَتْ بحبر أحمر، ولم يلتزم الناسخ جعل العناوين أو أبيات الشعر في سطر مستقل.

• **نسخة (ش٥).**

وهي نسخة مكتبة حميدية (الحميدية)، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (١٣٢٧)، وليس فيها ذكر لناسخ، أو تاريخ النسخ.

وهي في مجلد واحد، في (٣٨٠) ورقة، في كل وجه (٢٧) سطرًا.

ويظهر أنها نسخة غير مراجعة، فقد اهتمَّ الناسخ بها في أولها، ثم قصَّر في آخرها، فقد نَقَلَ الحواشي إلى الورقة (٣٠٠)، ثم أهملها بعد ذلك، كما

أهمل الضبط في النصف الثاني من المخطوطة، حتى في المتن.

وقد كُتِبَتْ العناوين بحبر أحمر، ولم يلتزم الناسخ جعل العناوين أو أبيات الشعر في سطر مستقل.

وقد كَتَبَ الناسخ الرموز التي في أول الحواشي بالحبر الأحمر، كما استعمل النقطة الحمراء الكبيرة في بداية كل شعر ونهايته، ووضع خطًّا فوق أول كلمة في بداية كل فقرة من كلام سيبويه.

• **نسخة (م١).**

وهي نسخة مكتبة الأمبروزيانا، في ميلانو بإيطاليا، برقم (٥٦ إضافي)، ترقى إلى القرن الخامس، وفيها أكثر من مقابلة، مقابلة بعد كتابتها، ومقابلة في سنة (٥١٤).

نسخة نفسية على رَقِّ غزال، وخطُّها مغربي فيه سُمْك، وعليها تملكان متأخران، أحدهما في سنة (١١٥١)، والآخر في سنة (١١٨٧).

وهذه النسخة جزآن من كتاب سيبويه، التاسع والعاشر[1]، في (١١٥) ورقة، في كل وجه (٢١) سطرًا، وهي تمثِّل نحو سدس الكتاب، وبحساب عدد صفحات الكتاب يظهر أن هذين الجزأين من نسخة مكوَّنة من اثني عشر جزءًا، أو ثلاثة عشر جزءًا.

---

(١) يقابلان من طبعة بولاق ٢/ ٧٨-٢/ ٢٢٣، ومن طبعة هارون ٣/ ٣٥٤-٤/ ٢٧ .

وقد غُسِلَتْ بعض المواضع في هذه النسخة، وذَهَبَتْ أجزاء من بعض أوراقها.

والنسخة مكتوبة بالحبر الأسود، والعناوين بخطٍّ سميك في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه، وقد فَقَّرَ الناسخ كلام سيبويه بدائرة منقوطة.

وبسببِ قِدَم النسخة تعاوَرَتْ عليها الأيدي، وزِيد عليها بخطٍّ آخر، وغُيِّرت بعض الكلمات!

والنسخة مقابلة بنسخة الرباحي وبنسخة النحاس، وفيها فروق مهمَّة عن بقية النسخ، وعليها فروق أخرى، وفي متنها حواشٍ عدة مميَّزة عن كلام سيبويه، وحواشٍ قليلة على الحاشية، وقد نَقَلْتُ هذه الحواشي في موضعها من التحقيق.

وقد كُتِبَ على غلاف الجزء التاسع بخطٍّ كبير يشبه الخطَّ الكوفي: «الجزء التاسع من كتاب سيبويه، لأبي الحسن أحمد بن نصر»، وفي آخره بخطٍّ مشرقي متأخر: «انتهتِ المقابلة بحمد الله وبعونه، بأمٍّ صحيحة، قُوبلت بكتاب الرباحي، وذلك في عَقِيب رجب الفرد، من سنة أربع عشرة وخمس مائة. ثم بالقراءة على الفقيه المقرئ .... بن نصر .... في جمادى الأولى، من سنة سبع عشرة

وخمس مائة».

وقد كُتِبَ على غلاف الجزء العاشر بخطٍّ كبير يشبه الخطَّ الكوفي: «الجزء العاشر من كتاب سيبويه»، وفي آخره بخطٍّ مشرقي متأخر: «بلغتِ المقابلة بحمد الله وعونه بأمٍّ صحيحة، بعضُ هذا الجزء بأمٍّ قُوبلتْ بكتاب الرَّبَاحي، وبعضُهُ بأمٍّ اتُّفِقَ على صِحَّتِها، وبأمٍّ ثانية مثلها أيضًا في وقتٍ واحد. ثُمَّ بالقراءة على الفقيه المقرئ أبي الحسن بن نصر ....[1] وضَبْطٍ عنده كقراءته ....».

وأبو الحسن أحمد بن نصر لم أعرِفْه، ولكنه من علماء القرن السادس، كما في القراءة عليه، ويغلب على ظني أن النسخة أقدم منه؛ فهي بخطٍّ قديم، وأنها قد وقعتْ له، فزاد فيها أمورًا، أهمُّها:

-تكميل نواقصها، كآخر الجزء التاسع، وأول صفحة في الجزء العاشر[2]، بخطٍّ مغربي جميل نحيف، ولعله خطُّه.

-ومقابلة النسخة على نسخة الرباحي ونسخة النحاس وغيرهما، وتوثيق ذلك في حواشي النسخة، وفي آخرها كما نقلته آنفًا، وهذا بخطٍّ آخر مشرقي غير جميل، ولعله خطُّ من قرأ عليه النسخة.

---

(١) لعل المطموس: قراءةَ تفهُّمٍ.

(٢) انظر: نسخة ميلانو ٦٠أ، ٦١ب.

• **نسخة (م٢).**

وهي نسخة قديمة، بخطٍّ يشبه الخطَّ الكوفي، وهي نسخة ناقصة، الموجود منها ثلاثة أجزاء غير كاملة، وبحساب عدد صفحات كتاب سيبويه يظهر أن النسخة كانت مكوَّنة من عشرة أجزاء، والموجود منها:

١-الجزء الأول، وهو في دار المخطوطات، في صنعاء، وصوَّره معهد المخطوطات العربية، برقم (٤٤)، وهي ناقصة الأول والآخر[1]، في (١٥٧) صفحة، في كل صفحة (١٥-١٧) سطرًا، وليس فيه اسم ناسخ، ولا تاريخ نسخ.

وفي أول النسخة وآخرها أوراق ليست من الكتاب!

٢-الجزء الرابع، وهو في مكتبة الجامع الكبير، في صنعاء، برقم (١٧٠ نحو)، ومعه الجزء الثامن الآتي، وليس فيه اسم ناسخ، وهي في (١٥٥) ورقة، في كل وجه (١٥-٢٢) سطرًا.

وفي آخره: «يتلوه في الجزء الخامس (بابٌ من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهي)، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم»، وبعده سطران غيَّرَ كاتبٌ فيهما وطَمَسَ، وبقِيَ واضحًا منهما: «في شهر رجب، من اثنتين وثلاثين»، وبعد (وثلاثين) بخطٍّ مغاير: «وأربعمائة».

---

(١) يقابل من المطبوع: ١/ ٣٤-١/ ١٠٢ (بولاق)، و١/ ٦٧-١/ ١٩٩ (هارون).

٣-الجزء الثامن، وهو في مكتبة الجامع الكبير، في صنعاء، برقم (١٧٠ نحو)، ومعه الجزء الرابع، في (٩٧) ورقة، من (١٥٨) إلى (٢٥٥)، في كل وجه (١٥-٢٠) سطرًا.

وفي آخره بخطٍّ مغاير مشرقي متأخر: «استودعتُ في هذا المجلد المبارك شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وأشهد أن الموت حق، والحياة بإذن الله، وأن الله يبعث من في القبور، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، بتاريخ (من آخر)[1] ثلاثة أيام في شهر شوال، سنة (١٣٧٧)، بخطِّ كاتبه الراجي عفو ربه ومغفرته محمد بن صالح .... بن أبو القاسم»[2]، وهذا التعليق ليس له أهمية بسبب تأخُّره الشديد، وإنما نقلته لأن بعض الأفاضل قرأه «بتاريخ ... ثلاثمائة وأربع في شهر شوال»[3]، وجعل تاريخ النسخة سنة (٣٠٤).

ونلحظ أن تاريخ النسخة -كما في آخر الجزء الرابع، وهو الجزء الوحيد الذي سلم آخره- سنة (اثنتين وثلاثين)، ثم أُضيف بخطٍّ مغاير

(١) قراءة ظنية!

(٢) وجاء شبيه هذا التعليق قبل غلاف الجزء الرابع بتاريخ (١٣٧٧) لإسماعيل بن صالح بن أبو القاسم، وفي الجزء الثامن ٢٥١أ بتاريخ (١٣٦٠) واسم الكاتب غير واضح، ونحوه في الجزء الأول ١٥أ بتاريخ غير واضح، لحسن ... بن إبراهيم بن أبي القاسم.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق كتاب سيبويه ١/ ٤٠ (تحقيق د. محمد البكاء).

(وأربعمائة)، ولعلَّ (وأربعمائة) اجتهاد من متأخر، وإلا فإن المخطوطة ترقى إلى القرن الرابع، ولعل صوابه (اثنتين وثلاثين وثلاثمائة)، ولعل الناسخ ترك ذكر السنة لأنها متكررة في نهايات الأجزاء.

وخطُّ النسخة خطٌّ قديم، وهو خطٌّ واضح جميل، حرفه كبير، وسطره قصير، بحبر أسود، والعناوين بخطٍّ يشبه الخطَّ الكوفي بحروف سميكة جدًّا في سطر مستقل، وأبيات الشعر في سطر مستقل وقد يكون في سطرين بسبب قصر الأسطر، ويجعل الناسخ قبل سطرها فراغًا وبعده فراغًا، ويُنهي الفقرة بدائرة منقوطة ولو في أوائل السطر، ثم يجعل فراغًا بين الفقرتين؛ ولذا كثُرت الفراغات في النسخة.

وليس على النسخة حواشٍ أو تعليقات.

• **نسخة (م٥).**

وهي مكتبة شهيد (الشهيد) علي، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٢٤٩٨)، وليس في النسخة اسم الناسخ، ولا تاريخ الناسخ؛ لأنها تنتهي في أثناء كلام سيبويه.

النسخة هي الجزء الثاني من نسخة مكوَّنة من ثلاثة أجزاء، في (١٩٩) ورقة، في كل وجه (٢١) سطرًا.

وهي مكتوبة بحبر بني غامق في أولها، وبحبر أسود في باقيها، وكَتَبَ

الناسخ بخطٍّ سميك أحمر العناوين، وعبارةَ (قال الشاعر)، والكلماتِ المهمَّة، ولم يجعل العناوين في سطر مستقل، ولكنه يحرص أن تكون في أول السطر، والتزم كون أبيات الشعر في أول السطر، ولكنه يكمل بعدها الكتابة.

ويظهر أن الناسخ من أهل العلم، فخطُّه واضح مقروء، شديد الاهتمام بالضبط السليم، ومن اهتمام الناسخ بنسخته أنه وضع رمز الدائرة المنقوطة بين الفقر، وأنه يحرص على تخليص كلام سيبويه عن كلام غيره.

ليس في النسخة حواشي الفارسي والزمخشري، ولكن فيها حواشٍ للفارسي، وهي تختلف عن الحواشي التي حقَّقتها في هذا الكتاب، وقد فصلّت القول فيها، وفي الفرق بينها وبين هذه الحواشي في مبحث (الفرق بين هذه الحواشي والتعليقة لأبي علي الفارسي)[1].

وكَتَبَ الناسخ على الغلاف: «انْتُسِخَتْ هذه النسخةُ من أولها إلى آخرها من نُسْخَةٍ مُنْتَسَخةٍ من نُسْخَةِ أبي عليٍّ الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِالغفَّارِ الفارسيِّ رحمه الله، ومقروءةٍ عليه»، ثم سَرَدَ سنده، ومعلوماتٍ عن الرواة الذين في السند[2].

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص٣٢.

(٢) نقلت هذه الحاشية كاملة في: حواشي كتاب سيبويه ص٦.

• نسخة (ح١).

وهي نسخة المكتبة الوطنية، في باريس، برقم (٥٠٦٨).

النسخة مكتوبة سنة (٥٩٣) أو قبلها؛ لأن هذا تاريخ قراءة النسخة على أبي اليُمن الكِندي، وصاحب النسخة هو الإمام أبو جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر عتيق بن إسماعيل القرطبي، كما ورد ذلك في الإجازة وطبقة السماع الآتي ذكرهما، ولا أدري أناسخها أبو جعفر أم مالكها فقط؟ فقد جاء في ترجمته أنه: «نَسَخَ الكثير بخطِّه المغربي الحلو»[1].

والنسخة كاملة في مجلد واحد، في (١٨١) ورقة، في كل وجه (٣٨) سطرًا، وفي بعض الصفحات (٣٩) سطرًا.

وقد كُتبت النسخة بخطٍّ مغربي فيه صغر، ولكنه مقروء، بحبر أسود، والعناوين بخطٍّ سميك في سطر مستقل في وسطه، وكُتِب بالحبر الأحمر كلمة (باب) و(قال) و(مثله) وأسماء الشعراء والنحويين، وبعض الكلمات المهمَّة من أجل توضيحها، وأبيات الشعر في أثناء الكلام، غير أن الناسخ يضع فراغًا قبلها وبعدها، وكثيرًا ما يضع خطًّا فوقها.

وعلى النسخة إجازة وطبقة سماع سيأتي ذكرها، وعلى الغلاف تملُّكات، أهمُّها تملُّك لعبدالقادر بن عمر البغدادي بخطِّه، وقد ذكر

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/ ٤٣٥.

عبدالقادر البغدادي هذه النسخة في خزانة الأدب، فقال: «انتهى كلام سيبويه، ونقلته من نسخة معتمدة مقروءة على مشايخ جِلَّة، عليها خطوط إجازاتهم، منهم زيد بن الحسن بن زيد الكندي إمام عصره عربيةً وحديثاً، وتاريخ إجازته سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة، وهي نسخة ابن ولاد تلميذ ثعلب والمبرد، وتوفي بمصر في سنة ثمان وتسعين ومائتين»[1]، قلتُ: قول البغدادي عن هذه النسخة: «وهي نسخة ابن ولاد غير صحيح»، فروايها الكندي رواها بإسنادين ينتهيان إلى الرماني والفارسي، عن ابن السراج، عن المبرد، كما في أسانيد الكندي المذكورة في هذه النسخة وغيرها[2]، والذي غَرَّ البغدادي أنه كُتِبَ تحت عنوان النسخة: «رواية أبي عبدالله محمد بن يحيى الرباحي، عن ابن ولاد، وابن النحاس، رحمة الله عليهم»، والذي جعل الناسخ يكتب ذلك وجود مقدمة الرباحي في أول النسخة، ووجودها لا يدلُّ على أن النسخة من رواة الرباحي؛ لأن النساخ يلفِّقون مقدمة الرباحي من نسخة والكتاب من نسخة أخرى، يظنُّون أن هذا أكمل، فيخلطون الروايات، ويلفِّقون بين النسخ؛ ولذا يجب على دارس النسخ أن يكون حذرًا في ذلك!

---

(١) خزانة الأدب ٧/ ١٥٤.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص٢٤٢، ٢٥٠-٢٥٢.

وعلى النسخة حواشٍ قليلة بخطٍّ حديث، لم أجد فيها شيئًا يستحق ذكره في التحقيق.

وقد جاء في أول النسخة:

١-مقدمة الرباحي[1].

٢-سماع على أبي اليُمْن الكِندي وإجازة لولدَيْ صاحب النسخة، ونصه: «بسم الله الرحمن الرحيم، سمِعَ جميعَ كتابي هذا .... أبو الحسن محمدٌ وأخوه الولد النجيب أبو الحسين إسماعيلُ، ابنا الشيخ الإمام العالم الورع أبي جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر بن إسماعيل القرطبي، وفقهم الله لمرضاته. وسمِعَ والدهما معهما إلا قَدْرًا يسيرًا أَجَزْتُهُ له، وهو المذكور في طبقة السماعِ في آخر الكتاب، وذلك بحَقِّ روايتي إياه عن شيخي الإمام أبي محمد عبدالله بن علي النحوي المقرئ، بالإسناد المذكور في طبقة السماع عنه إلى سيبويه.

وكنتُ سمعته عليه مرتين، إحداهما قبل التاريخ المذكور في طبقة السماع، وكَتَبَ: زيد بن الحسن بن زيد الكِنْدي .... ».

وجاء في نهاية النسخة سماع على أبي اليُمْن، وطبقات سماعه، ونصه: «سمِعَ جميعَ كتاب سيبويه على ... الشيخِ الإمامِ الأجل السيد الأوحد العالم

---

(١) انظرها في: حواشي كتاب سيبويه ص٣٠.

تاج الدين أبي اليُمْن زيد بن أبي الحسن بن زيد الكِنْدي -أطالَ الله بقاه- بحَقِّ روايته ... عن شيخِه الإمامِ العالم الزاهد أبي محمد عبدالله بن علي بن أحمد المقرئ النحوي، سنة ثمان وثلاثين وخمس مئة، سماعًا عليه، ورواه له عن الإمام أبي الكَرَم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب النحوي، عن أبي القاسم عبدالواحد بن علي بن عمر بن بَرْهانَ النحوي الأسدي، عن أبي القاسم علي بن عبيدالله الدَّقِيقي، عن أبي الحسن علي بن عيسى الرُّمَّاني النحوي، عن أبي بكر بن السَّرِيِّ السَّرَّاج النحوي، عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، عن أبي عُمَرَ صالحِ بن إسحاق الجرمي وأبي عثمانَ بكرِ بن محمد المازني، عن أبي الحسن سعيد بن مَسْعدةَ الأخفش، عن المصنف، رحمهم الله أجمعين: الشيخ[1] أبو الحسن محمدٌ وأبو الحسين إسماعيلُ، ولدا[2] الشيخِ الإمام العالم أبي جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر عتيق بن إسماعيل القرطبي صاحب هذه النسخة، والشيخُ أبو محمد عبدالوهاب بن علي بن أحمد الهمذاني، وأبو محمد عبدالله بن محمد بن عبدالغفار القسنطيني، وبوج [كذا] بن عبدالله الدعشي فتى الشيخ الإمام أبي جعفر صاحب النسخة،

---

(١) هذا فاعل (سمع) في أول النص.

(٢) جاء في ترجمة أبي جعفر أحمد بن علي القرطبي الفَنَكي أن ممن روى عنه ولداه: تاج الدين محمد وإسماعيل. انظر: الذيل والتكملة ١/ ٤٩٠- وسير الأعلام ٢١/ ٣٠٤.

وكاتب الأسماء الفقير إلى رحمة الله الخضر بن عبدالرحمن بن الخضر ....
وسمِعَ النسخةَ الإمامُ أبو جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر عتيق بن إسماعيل القرطبي بقيات[١] مجلسين .... أحدهما: من أول الكتاب وإلى الجرِّ[٢]، ومن (هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها[٣])، إلى (هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر؛ لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول من غير أهل الحجاز[٤])، وأجازهما له الشيخ وسمِعها .... بفَوَاتٍ، وأجازهم الشيخ ما فاتهم يذكرون في نسخة الأصل إن شاء الله، وذلك بجامع دمشق المعمور في .... يوم الاثنين الخامس والعشرون [كذا] من شهر رمضان المكرم، سنة ثلاث وتسعين وخمس مئة، وصَحَّ وثَبَتَ، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد النبي، وعلى آله وصحبه وأوزواجه وذريته الطيبين الطاهرين، وسلَّم تسليمًا».

ثم كَتَبَ أبو اليُمْن الكِنْدي بخَطِّه تحت ما سبق: «هذا صحيحٌ على ما شُرِحَ ووُصِفَ، وكنتُ سمِعته على شيخي المذكور -رحمه الله- مرتين،

---

(١) كذا، والمعنى: أن أبا جعفر فاته السماع في هذين المجلسين، وقد أشار الكندي إلى هذا الفائت أيضًا في الإجازة التي في أول النسخة.

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه (هارون) ١/ ٤١٩.

(٣) الكتاب لسيبويه (هارون) ٣/ ٤٩٦.

(٤) الكتاب لسيبويه (هارون) ٣/ ٥٣٢.

إحداهما قبل هذا التاريخ المذكور، وكَتَبَ: أبو اليُمْن الكِنْدي، وحسبنا الله، ونعم الوكيل».

• **نسخة (ح٢).**

وهي نسخة المكتبة الوطنية، في باريس، برقم (٥٢٨٠)، ولم يذكر فيها اسم الناسخ.

وهي نسخة في جزأين، في (٢٩٠) ورقة، في كل وجه (٢٩) سطرًا، وقد كُتِبت بخطين قديم وحديث.

فالجزء الأول ينتهي في الورقة (١٤٥)، وأكثرها بالخط القديم، ما عدا الغلاف والورقة الأولى -وفيها أكثر مقدمة الرباحي- وبعض الورقات المتفرقة[1]، فهي بالخطِّ الحديث.

وأما الجزء الثاني فكلُّه بالخطِّ الحديث.

وجاء في آخر الجزء الأول: «كمَلَ السفر الأول من كتاب سيبويه رحمه الله، بحمد الله وحسن عونه، وذلك في .... من شهر شوالٍ، سنة ثمانٍ وثلاثمائة»، ولفظ (وثلاثمائة) مكتوب على كلمة ممسوحة، وكُتِب بالخطِّ الحديث في الحاشية: «ستمائة»، وهو الصحيح؛ لأنَّ في أول النسخة مقدمة

(١) وأرقامها: ٣٨، ٥٤، ٥٨-٦٧، ٨٦،٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ٩٦، ١٠٦، ١٠٦ مكرر، ١١٥، ١٣٦، ١٣٧.

الرباحي المتوفى سنة (٣٥٣).

أما الخطُّ الحديث فليس ذا أهمية، وليس عليه حواشٍ.

وأما الخطُّ القديم فهو مشكول بدقة، وفيه بيان لفروق نسخ غير معينة مرموز لها بـ(خـ)، وعليه حواشٍ عدَّة بعضها بخطِّ الناسخ وبعضها بخطٍّ آخر، وهذه الحواشي بعضها معزو إلى المبرد والفارسي وغيرهما من المتقدمين، وبعضها معزو إلى رمز (ع) وإلى رمز (ش)، ويضع الناسخ في الأكثر على الكلمة المحشى عليها خطًّا قصيرًا.

وفي النسخة حرص على تخليص كلام سيبويه عن غيره، وينصُّ كثيرًا على أن هذا العبارة طُرَّة ليست من المتن.

والخطُّ القديم خطٌّ مغربي جميل، مكتوب بالحبر الأسود، والعناوين بالخطِّ السميك في سطر مستقل في وسط السطر، وأبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه.

• **نسخة (ح٣).**

وهي نسخة مكتبة عارف حكمت (حكمة)، المضمومة إلى مكتبة الملك عبدالعزيز، في المدينة النبوية، برقم (١٦٣)، وليس فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

وهي في مجلد واحد، في (٤٢٦) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطرًا.

وهي كاملة الحواشي، إلا أن كاتبها يرسم كثيرًا من الكلمات رسمًا، فتكون غير واضحة القراءة، وكذا يفعل في المتن!

كل الكتاب بالحبر الأسود، إلا أن العناوين بخطٍّ أسمك في سطر مستقل في وسطه، والأبيات الشعرية في سطر مستقل في وسطه.

• **نسخة (ح٦).**

وهي نسخة مكتبة يني جامع شريف (الجامع الجديد)، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (١١٠٦)، وليس فيها ذكر الناسخ، إلا أنه كَتَب في آخرها: «تمَّ الثاني بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد نبيه وعبده، وذلك ليلة الاثنين، الخامس من محرَّم، مفتتح عام اثنين وستمائة».

وهي الجزء الثاني من نسخة مكوَّنة من ثلاثة أجزاء، في (١٦٥) ورقة، في كل وجه (٢٣) سطرًا.

وهي مكتوبة بخطٍّ أسود واضح مقروء، والعناوين بخطٍّ سميك في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه، وكُتِبَ بالحبر الأحمر الكلمات المهمة في الحواشي، ورمز (صح) في الضبط.

وليس في النسخة حواشي الفارسي والزمخشري، ولكن فيها حواشٍ كثيرة:

-بعضها مسبوق برمز (ع)، يعني به الأعلم الشنتمري في شرح

الأبيات، ولم أنقُل منها شيئًا.

-وبعضها مسبوق برمز (ف)، يعني به شرح السيرافي، ولم أنقُل منها إلا المهمّ، أو المخالف للمطبوع.

-وبعضها مسبوق برمز (ج)، ويعني به (أبو جعفر النحَّاس)، وقد نقلتُها كلها، وفيها نقل كثير عن الأخفش الأصغر وغيره.

-وحواشٍ غير معزوة، وقد نقلتُ المهمّ المفيد منها، وترك غير المفيد، وكثير منها قصيرة جدًّا.

وفي النسخة اهتمام بالضبط السليم، وكثيرًا ما يكتب الناسخ (صح) فوق بعض الكلمات، وقد عارض الناسخ النسخة وقابلها، وكتب في آخرها: «بلَغَ العرضُ بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد نبيه وعبده، وسلَّم تسليمًا». وكتب أيضًا: «قُوبِلَ فصَحَّ بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد وآله وسلَّم تسليمًا، عَدَدَ ما ذكره الذاكرون، وغفَلَ عنه الغافلون، وتَـمَّتْ مقابلته بثَغْر الإسكندرية، في العشر الأول، من عام خمسة وستمائة».

وعلى الغلاف بخطِّ الناسخ، تعليقات وحواش، منها:

١-قراءة لم يتبيَّن صاحبها، ولعله صاحب النسخة، ونصُّها: «قرأتُ جميعَ كتاب سيبويه -رحمه الله- على الشيخ الفقيه المحدِّث الحافظ النحوي أبي العباس أحمد بن سَلَمة الأنصاري، وذلك بمنزله بتِلِمْسان حرسها الله،

وحدثني به عن الشيخ الفقيه الحافظ القاضي الأعدل أبي عبدالله بن حَمِيد، عن الفقيه الأستاذ الحافظ أبي بكر محمد بن مسعود الخُشَني النحوي، عن الأستاذ الأجل النحوي أبي عبدالله محمد بن أبي العافية، عن الأستاذ الجليل النحوي أبي الحجَّاج الأعلم يوسف بن سليمان بن عيسى الشَّنْتَمَري[١]، عن الوزير أبي القاسم الإِفْليلي، عن أبي عبدالله محمد بن عاصم، عن محمد بن يحيى الرَّبَاحي، عن أبي جعفر أحمد بن محمد بن النحاس، عن أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، عن أبي العباس المبرد، عن أبي عثمان المازني، عن الأخفش، عن سيبويه.

وكانت قراءتي هذا الكتاب عليه سنة تسعين وخمسمائة[٢]، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا».

٢-ونقول عن صاعد الربعي[٣].

• **نسخة (ح٧).**

وهي نسخة مكتبة جار الله، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (١٩٦٣).

---

(١) في المخطوطة: (الشنتريني)، وهو تحريف.

(٢) معنى ذلك أن هذا القارئ قد قرأ الكتاب على أحمد بن سلمة الأنصاري قبل أن ينسخ هذه النسخة؛ لأن القراءة كانت سنة (٥٩٠)، والنَّسْخ -كما سبق- كان سنة (٦٠٢).

(٣) وكلها في كتاب صاعد (الفصوص) ٥/ ٧-٩ .

وهي في جزأين، في مجلد واحد:

الجزء الأول في (١٨٩) ورقة، في كل وجه (٢٣) سطرًا، وفي آخره: «تمَّ السِّفْر الأول من كتاب سيبويه، بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على محمد، وعلى آله وسلَّم، وذلك في العشر الوسطى، من ربيع الأول، سنة تسع وتسعين وخمسمائة»، وفي الحاشية: «بلغت المقابلة بنسخة صحيحة، فصَحَّ، والحمد لله كثيرًا كما هو أهله».

والجزء الثاني في (٢٠٦) ورقة، في كل وجه (٢٣) سطرًا، وفي آخره: «كمَلَ كتاب سيبويه، بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد النبي الكريم، وسلَّمَ أفضل التسليم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، وذلك في سنة أربع وعشرين وستمائة، وانتسخه من كتاب الأستاذ أبي عليٍّ إمامِ عصره وعلامة دهره: محمد بن أحوص بن محمد اللخمي، وفقه الله وسدَّده، وإلى سبل الخير أرشده». وعلى الحاشية: «بلغت المقابلة بالأصل المنتسخ منه».

ونلحظ الزمن الطويل بين نسخ الجزأين، مع أنهما بخطٍّ واحد، وهذا يدلُّ على أن الناسخ واحد، وهو محمد بن أحوص اللخمي، ولم أجد له ترجمة.

والأصل المنتسخ منه هو أصل الأستاذ أبي عليٍّ، ولم أعرف يقينًا من المراد بأبي علي، فالمشهور بكنية (أبي علي) من النحويين الفارسي، ويُبْعِدُ هذا

أن لقب (الأستاذ) غير معروف للفارسي المشرقي؛ لأنه لقب معروف في بلاد الأندلس، ولذا أرجِّح أن المرادَ أندلسيٌّ، ومن النحويين الأندلسيين المشهورين بالأستاذ أبي علي: عمر بن مُحَمَّد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي المعروف بالشَّلَوْبِين والشَّلَوْبيني.

والنسخة بخطٍّ مغربي جميل، وحبر أسود، وقد جعل الناسخ العناوين بخطٍّ سميك في سطر مستقل، وكتب (قال ...) بخطٍّ سميك، ولم يجعل أبيات الشعر في سطر مستقل، ولكنه يجعل البيت كله معًا في سطر واحد.

ليس في النسخة حواشي الفارسي والزمخشري، ولكن فيها حواشٍ متفرِّقة، بعضها بخطِّ الناسخ، وبعضها بخطٍّ مختلف، وبعضها مختومة بـ(أبو عبدالله ولي الدين جار الله) الذي سُمِّيت المكتبة باسمه، وله تملُّك على غلاف النسخة في سنة (١١٤٥)، وقد نقَلتُ أهمَّ هذه الحواشي.

وقبل النسخة صُنِع فهرس للأبواب بخطٍّ مختلف، وأوارق مختلفة.

• **نسخة (ح٨).**

وهي نسخة مكتبة لاله لي، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٣٤٨٤)، ولم يُذكر في النسخة اسم الناسخ، ولا سنة النسخ.

وهي نسخة كاملة، في مجلد واحد، في (٤١٣) ورقة، في كل وجه (٢٧) سطرًا.

النسخة مكتوبة بخطٍّ غير جميل، ولكنه مقروء، بحبر بني غامق، غير مشكول في الأكثر، والعناوين بحبر أحمر في سطر مستقل في وسطه بين خطين، وأبيات الشعر في سطر مستقل، ويكتب الناسخ بعض الكلمات المهمَّة بالحبر الأحمر، نحو (قال) وأسماء الشعراء و(اعلم)، ويضع خطًّا أحمر فوق أول الفِقَر.

ليس على النسخة حواشٍ، وفي أولها مقدمة الرباحي.

• **نسخة (ح١٠).**

وهي نسخة مكتبة يني جامع شريف (الجامع الجديد)، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (١١٠٥)، وليس في النسخة اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

وهي الجزء الأول من نسخة مكوَّنة من جزأين، في (١٢٨) ورقة، في كل وجه (٣٧) سطرًا، وفي بدايتها خلل في ترتيب الأوراق.

وكأن النسخة منقولة من نسخة ابن خروف، فهي تشبهها في الخطِّ والتنسيق، وقد نَقَلَ ناسخها حواشي ونقولًا عن ابن خروف هي في نسخته.

ليس في النسخة حواشي الفارسي والزمخشري، ولكن فيها حواشٍ عدة:

-بعضها بخطِّ الناسخ.

-وبعضها بخطِّ أحد المتملِّكين للنسخة، وخطُّه مشرقي، وقد كَتَبَ اسمه قبل الغلاف، فكَتَبَ: «الله ثِقَةُ عبده عثمان بن سعيد بن عبدالرحمن بن أحمد بن تولوا، وبه توفيقه»، وهو: أبو عمرو الفِهْري المصري، معين الدين، أديب شاعر، توفي سنة (٦٥٨)[1]، وكأنه اطَّلع على نسخة ابن خروف، فقد نقل حواشي منها.

-وبعضها بخطِّ أحد المتملِّكين للنسخة، وخطُّه مغربي، وقد كَتَبَ اسمه على الغلاف، فكَتَبَ: «الله ثِقَةُ عبده الفقير إليه الغني به: أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن أُمَيَّة، وبه توفيقه»[2]، وبعضها مفيد نقلته في تحقيق الحواشي.

كَتَبَ الناسخ النسخة بحبر بني غامق، وجعل العناوين بخطٍّ سميك في سطر مستقل في وسطه، وجعل أبيات الشعر في أول السطر وبعدها فراغ، ثم يكمل الكتابة.

وقبل الغلاف وعلى الغلاف كُتِبَتْ حواش وتعليقات كثيرة، منها:

١-أبيات في الافتخار بكتاب سيبويه[3].

---

(١) له ترجمة في: تاريخ الإسلام ١٥/ ٥٤٧- وفوات الوفيات ٢/ ٤٤٠.

(٢) له ترجمة في: الذيل والتكملة للمراكشي ١/ ٦٣٣.

(٣) وقد نقلتها في: حواشي كتاب سيبويه ص٣٦-٣٧.

٢-في ترجمة سيبويه[١].

٣-كلام على منهج كتاب سيبويه، منقول عن ابن خروف[٢].

٤-بيتان كتبيهما أبو نصر في أول نسخته[٣].

٥-نقل عن أبي نصر الفاربي، عن القبائل التي نقل اللغويون عنها.

• **نسخة (ابن خَرُوف)[٤].**

وهي نسخة المكتبة الوطنية في باريس، برقم (٦٤٩٩)، نسخها علي بن محمد بن خروف الحضرمي، النحوي المشهور، سنة (٥٦٢).

وهي في مجلد واحد، في (١٦٤) ورقة، في كل وجه (٣٦) سطرًا، وفي النسخة اختلال في ترتيب الأوراق، وسقوط بعضها كبير[٥].

وقد قابل ابن خروف نسخته على أصلين[٦]: مشرقي يرمز له بـ(ش)، ورباحي يرمز له بـ(ح)، كما ذَكَرَ في آخر النسخة، وليس في النسخة حواشي

---

(١) وقد نلقتها في: حواشي كتاب سيبويه ص٣٥.

(٢) وقد نلقته في: حواشي كتاب سيبويه ص١٦.

(٣) وقد نقلتها في: حواشي كتاب سيبويه ص٣٨.

(٤) انظر دراسة ووصفًا لهذه النسخة في: (ابن طلحة اليابري) د. محمد الطبراني، ص٨٥. وأحال إلى: بحث (الكتاب لسيبويه، نسخة أندلسية من القرن السادس)، لجونفيف أمبير ص٢١٩.

(٥) من السقوط الكبيرة سقط يقابل في المطبوع من ٣/ ٨ (هارون)، إلى ٣/ ٢٥٦ (هارون).

(٦) انظر: الكلام على رواية ابن خروف لكتاب سيبويه في: مقدمة التحقيق ص١٤٣.

الفارسي والزمخشري، ولكن فيها حواشٍ لابن خروف نفسه، وطُرَر عن شيخه ابن طاهر الخِدَبِّ رمز لها بـ(ط)، وحواشٍ نقلها من الأصلين المذكورين.

وقد اعتنى ابن خروف بنسخته، فكتبها بخطٍّ جميل دقيق، بحبر بني غامق، وجعل العناوين بخطٍّ سميك في سطر مستقل في وسطه، وجعل أبيات الشعر في سطر مستقل، وقد يكتب بعدها في سطرها شيئًا من الكتاب لطول السطور.

ولِقِدَمِ المخطوطة واعتوار الأيدي عليها انمحى بعض كلماتها، وخاصة في الحواشي، وحاول بعض النساخ تجديد بعضٍ قليل منها، وخاصة في أولها.

وقد ذكر ابن خروف على غلاف نسخته تعليقات وحواشي كثيرة، منها:

١-نقل عن خطِّ ابن صاحب الأحباس، فيه قراءته الكتاب على أبي نصر، وأسانيد أبي نصر(١).

٢-قراءته الكتاب على شيخه ابن طاهر الخِدَبِّ، وإجازته إياه، وهذا نصُّها: «يقول محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري -عفا الله عنه-: أَخَذَ عني

---

(١) نقلتُ هذا الحاشية في: حواشي كتاب سيبويه ص١٩.

الأستاذُ الأديب النحوي[1] أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي، المعروف بابن خروف -أكرمه الله بتقواه- جميعَ كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه -رحمه الله- أَخْذَ تَفَقُّهٍ وتحذيق، وروايةٍ وتحقيق، واستقصى جميع ذلك، فكمَلَ له -بحمد الله- عَقِبَ جمادى الآخرة، من عام تسعة وخمسين وخمسمائة، وكتبَ محمدٌ حامدًا الله تعالى، ومصليًا على النبي ﷺ».

٣-قراءته الكتاب على أبي الحسن علي بن أحمد بن الباذش المقرئ، وسماع بعضه على أبي سليمان داود السَّعْدي، وروايته إياه عن أبي بكر يحيى بن محمد بن رِزْق، وهذا نصُّها: «قال علي بن محمد بن خروف -عفا الله عنه-: وسمعتُ بعض هذا الكتاب تفقُّهًا واعيًا[2] على الفقيه العابد[3]، الفاضل الزاهد، أوحد زمانه، أبي[4] سليمان داود بن يزيد السَّعْدي ....، قال: قرأتُ جميعَه على الأستاذ الأوحد أبي الحسن علي بن أحمد بن خلف المقرئ، قال: أخبرني أبو علي (الغساني، قال: أخبرني)[5] أبو بكر محمد بن

---

(١) الكلمة غير واضحة!

(٢) الكلمة غير واضحة!

(٣) الكلمة غير واضحة!

(٤) جدَّد بعض النساخ هذه الكلمة، فكتبها (أبو)، وهي في الأصل (أبي) على الصواب!

(٥) الكلمات غير واضحة!

الـمُصْحَفي، عن الأستاذ أبي عبدالله بن محمد بن فَتْحُون التُّجِيبي النحوي، عن الأستاذ أبي عبدالله محمد بن يحيى الرَّبَاحي، يرفعه إلى سيبويه بالسند المذكور.

قال عليٌّ بن محمد: وحدثني به شيخنا الأستاذ الفقيه المحدِّث الحافظ الزاهد الورع أبو بكر يحيى بن محمد بن رِزْق، قال: أخبرني به شيخنا الأستاذ العالم أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف المقرئ[1]، في كتابه، في مجلسه بأَغَرْناطة، بالسند المتقدِّم[2] قبلُ ....[3]».

وفي آخر النسخة ذكر ابن خروف تعليقات وحواشي أيضًا، ومنها:

١-ما ألفاه على نسخة عتيقة مشرقية[4].

٢-أخذه كتاب سيبويه مع زميلين له وهما أبو حفص السُّلَمي وأبو ذر الخُشَني، عن شيخه ابن طاهر الخِدَبِّ، ويظهر في النصِّ تواضع ابن خروف بتقديم زميليه عليه في الذكر، وهذا هو النصُّ: «قال عليٌّ: أَخَذَ جميعَ كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه -رحمه الله- عن الفقيه الأستاذ، علامة العصر،، وأوحد الدهر، الفقيه القاضي الأَجَل،، الأديب

---

(١) الكلمة غير واضحة!

(٢) الكلمة غير واضحة!

(٣) أربع أو خمس كلمات غير مقروءة.

(٤) وقد نقلته في آخر: حواشي كتاب سيبويه ص١٩٩٣.

النحوي الأكمل[١]: أبو حفصٍ عمر بن الفقيه القاضي أبي محمد عبدالله بن عمر السُّلَمي، والفقيه الأستاذ الأديب النحوي أبو ذَرٍّ مصعب بن الفقيه الأستاذ أبي بكر بن مسعود الخُشَني، وعليُّ بن محمد بن خروف الحضرمي -عفا الله عنهم- أَخْذَ تفقُّهٍ وتحذيق،، ودرايةٍ وتحقيق، واستقصوا جميع ذلك فكمَلَ لهم، بقراءة الأستاذ بلفظه، عام ثمانيةٍ وخمسين [أي: وخمسمائة]، ونَقَصَ لأبي ذرٍّ وعليٍّ منه شيءٌ أكملاه في أول العام الثاني[٢]، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على محمد سيِّد المرسلين، وسمعتُ عليه نحو ثلثه الأول مرَّةً ثانية، وسمعتُ مرَّةً ثالثةً نحو نصفه الأول عليه أيضًا، مع غير أبي حفص وأبي ذر، أكرمهم الله تعالى».

• **نسخة (ابن دادي).**

وهي نسخة مكتبة كوبريلي، في إستنبول، برقم (١٥٠٠)، ناسخها أحمد بن إبراهيم بن دادي الحنفي، فرغ من نسخها في يوم السبت، ١٦ من المحرَّم الحرام، سنة (٧٢٩)، بمدينة حلب.

والنسخة في مجلد واحد، في (٤٥٥) ورقة، في كل وجه (٢١-٢٥) سطرًا.

---

(١) المراد به ابن طاهر الخِدَبُّ، المذكور في الإجازة التي على غلاف النسخة.

(٢) ذكر ابن طاهر الخدب في إجازته التي على غلاف النسخة أن ابن خروف أتم أخذ الكتاب عنه عَقِبَ شهر جمادى الآخرة من سنة (٥٥٩).

وهي منسوخة من أصل قديم، قال عنه الناسخ في آخر النسخة: «شاهدتُ على الأصل ما صورته: «فرغنا من هذا الكتاب يوم الأحد، لعشرٍ خَلَوْنَ من صفر، سنة سبع وثلاثمائة، بمكة، بخطِّ محمد بن أحمد بن علي القاساني»، وعليه إجازة الشيخ أبي علي الفارسي»، وقد نقلتُ هذه المشاهدة، والإجازة، ونقولًا ونصوصًا أخر مذكورة في آخر النسخة في آخر الحواشي[1].

ليس في النسخة (حواشي الفارسي والزمخشري)، ولكن فيها حواشٍ كثيرة جدًّا، أكثرها عن شرح السيرافي، وفي حواشيه اهتمام بنسخة مبرمان، وربما كان ذلك من طريق السيرافي أيضًا، وفي الحواشي نقول قليلة عن نسخة الفارسي، وحواشٍ كثيرة غير معزوة.

وفي أول النسخة مقدمة الرباحي.

الكتاب بحبر أسود، وخطٍّ واضح فيه نحافة، والعناوين بخطٍّ سميك، ولكنها بين الكلام، وليست في سطر مستقل، وأبيات الشعر يجعل قبلها فراغ قليل لتمييزها، ولكنه لا يجعلها في سطر مستقل، وفي المتن تفقير لكلام سيبويه بجعل دائرة فارغة بين كل فقرتين، أو فراغ بينهما، أو ثلاث نقط على شكل مثلث.

---

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص١٩٩٦.

وأهمُّ ما في النسخة محاولة جادة لتخليص كلام سيبويه عن غيره، بلفظ (رجع) كلما انتهى كلامٌ مَدْخَلٌ في المتن ليس من كلام سيبويه.

• **نسخة (المرادي).**

وهي نسخة مفرَّقة، حصلتُ على أكثر من مجلد منها، ونقلتُ في تحقيق الحواشي من الجزء الذي في مكتبة وحيد باشا، في كُتاهيه بتركيا، برقم (١٤٨٤)، وفيها الجزآن الأول والثاني[1].

ناسخها هو عبدالله بن عيسى بن عبيدالله المرادي الأندلسي المالكي، بمدينة حلب سنة (٥٨٤)، وعرَّف أحدهم بالناسخ على غلاف الجزء الثاني، فكتب: «المحدِّث كان بحماة رحمه الله تعالى»، وعلى النسخة تملُّك على الغلاف في «مُسْتَهَلِّ ربيع الأول، سنة ستٍّ وتسعين وخمسمائة».

النسخة غير مرتَّبة، وبعض أوراقها ساقطة، وقد أعدت ترتيبها فصارت في (١٦٠) صفحة، في كل صفحة (١٥) سطرًا.

النسخة مكتوبة بخطٍّ واضح، ويحرص الناسخ على جعل العناوين في أول السطر، وكذا أبيات الشعر، ويمدُّ كتابة (باب).

في النسخة حواشٍ متفرقة، وفيها حواشٍ قديمة كثيرة في داخل المتن معزوة، وقد نقلتُ هذه الحواشي في التحقيق.

---

(١) يقابلان من الكتاب المطبوع من ١/ ١ (هارون)، إلى ١/ ٤٣٧ (هارون).

وكُتِبَ قبل غلاف الجزء الأول بخطٍّ غير منقوط في الأكثر: «أخبرنا شيخنا الكِنْدي رحمه الله، عن الشيخ الإمام أبي محمد عبدالله بن علي بن أحمد بن عبدالله المقرئ النحوي رحمه الله، عن أبي الكَرَم بن فاخر، عن ابن بَرْهانَ، عن أبي القاسم علي بن عبدالله الدَّقِيقي، عن أبي الحسن الرُّمَّاني، عن أبي بكر بن السراج، عن أبي العباس المبرد، عن الجرمي والمازني، عن أبي الحسن الأخفش، عن سيبويه، رحمهم الله تعالى.

قال شيخنا الكِنْدي: قال شيخنا أبو محمد: ورواه لي ابن فاخر عن أبي الحسين محمد بن أحمد بن شاهويه، عن أبي الحسن الزَّعْفراني، عن أبي علي الفارسي، عن أبي بكر بن السراج، بالإسناد المذكور.

وأما شرح السِّيرافي لأبي سعيد السِّيرافي فأنبأنا به شيخنا الكِنْدي رحمه الله، عن الشيخ أبي محمد، عن أبي الكَرَم بن فاخر، عن ابن بَرْهانَ، عن العَبْدي والدَّقِيقي، عن أبي سعيد، رحمهم الله».

• نسخة (الموصلي).

وهي نسخة مكتبة فيض الله، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٢٠١٦).

وكاتبها «عمر بن علي بن المبارك الموصلي، نفعه الله به، ويسَّره لفهمه .... وكان الفراغ منه يوم الثلاثاء، رابع عشر شهر ... من سنة أربع

عشرة وستمائة».

وقد ذكر الناسخ في آخر النسخة أنه نقلها «من نسخة .... نسخة إبراهيم بن السريِّ الزجَّاج، رحمه الله»، واسم النسخة المنقول منها غير واضح، إلا أنها فرع من نسخة الزجاج.

والنسخة كلها مقابلة مقابلة تامة، وقد أثبت الناسخ ذلك في مواضع كثيرة من النسخة، وكتب في آخر النسخة: «بلغتِ المقابلة بالأصل، وهو بخطِّ أبي نصر ... والقرطبي رحمه الله، نقله من نسخة أبي إسحاق إبراهيم بن السريِّ الزجَّاج رحمه الله، فوافقه، وصحَّ. والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على محمد نبيه ورسوله وآله وسلم».

وهذا غريب من الناسخ، فلا تُعرف نسخة منسوخة من نسخة الزجاج مباشرة، فضلًا أن تكون نسخة أبي نصر القرطبي، الذي جاءت عنه ثلاثة أسانيد، اثنان منها من طريق الزجاج، ولكن لم يَذْكُر أنه نسَخ من نسخة الزجاج مباشرة، بل لا يُذْكَر وجود لنسخة بخطِّ الزجاج في عهد أبي نصر، فكأنَّ الناسخ يقصد أن نسخة أبي نصر أصلها القديم يعود إلى نسخة الزجاج، ولا يعني أنها منسوخة من نسخة الزجاج مباشرة.

وهذه النسخة هي آخر الكتاب فقط، وهي في (٢٤٦) ورقة، في كل وجه (١٥) سطرًا.

وقد كُتب على غلاف النسخة بخطٍّ حديث (الثاني من كتاب سيبويه)، وقبل الغلاف كُتِب بخط أقدم (الثلث الأخير من كتاب سيبويه)، والصحيح أن هذا النسخة هي الربع الأخير من نسخة مكوَّنة من أربعة أجزاء، وقد جاء النصُّ على أنه الجزء الرابع في أول كل عشر ورقات من النسخة بنحو عبارة (ثاني الرابع من سيبويه).

والخطُّ واضح بحبر بني غامق، والعناوين في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في أول السطر.

وقد فَقَّر الناسخ كلام سيبويه بوضع دائرة منقوطة بين الفِقَر.

ليس على النسخة حواشٍ، وقد حرَص الناسخ على بيان أواخر كل جزء من نسخة الزجاج، وكان يكتب في نهاية كل جزء مع وضع علامة لَحَقٍ نحو: «إلى هنا آخر الجزء الرابع والخامس من أجزاء أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، ويتلوه في الجزء الخامس والخمسين، وهو آخر الكتاب».

• **نسخة (ابن يَبْقَى):**

وهي نسخة مكتبة الأسكوريال، في أسبانيا، برقم (١)، وناسخها أبو علي حسن بن أحمد بن علي بن يبقى الخولاني، وفرغ من نسخها في يوم الأربعاء، ٢٧ من ذي القعدة من سنة ٦٢٩ .

والنسخة كاملة في (٢٧١) ورقة، في كل وجه (٢٧) سطرًا، وفيها خلل قليل في الترقيم.

والخطُّ مغربي جميل واضح بحبر أسود، كثير الضبط، والعناوين بخطٍّ سميك في سطر مستقل في وسطها، وأبيات الشعر تكون في أول السطر ثم يترك بعدها فراغًا، ثم يكمل الكتابة.

على حواشي النسخة حواشٍ منقولة من نسخة أبي نصر كما سيأتي، وقد نقلتُ كثيرًا منها في التحقيق.

وقد قابل الناسخ نسخته بأصل أبي نصر، ونقل منها حواشيها، فقال في آخرها: «قابلتُ كتابي هذا بأصلِ الأصولِ، أصلِ الأندلسيين، الذي بخَطِّ العالمِ العَلَمِ الأستاذِ أبي نَصْرٍ هارونَ بنِ موسى، المقروءِ على الإمام النحوي أبي عبدالله الرَّبَاحيِّ، فما وجدتَهُ في كتابي هذا في طُرَّتِهِ فمن الكتاب المذكور نَقَلْتُ، وبَذَلْتُ فيه جُهْدِي وما قَصَّرْتُ؛ لتكونَ البُنَيَّةُ شَبِيهةً بالأُمِّ، ويُسْتَدَلَّ بالفَرْعِ على الجِذْمِ، وذلك في أُخْريات ذي قعدة عام تسعة وعشرين وستمائة، وكتَبَ حسن بن أحمد بن يَبْقَى».

وكتب الناسخ على الغلاف قراءته الكتاب على الشلوبين، وإجازته له، ونصُّه: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد وآل محمد وسلَّم، سمِع عليَّ بقراءته وقراءة غيره الطالبُ المجتهد الزكي الذكي أبو علي حسن

بن أحمد بن علي بن يبقى الخولاني من أول كتاب سيبويه إلى باب (أنْ وإنْ) الخفيفتين، والقراءةُ في ذلك كله قراءةُ تفهُّم وبحث، بعد أن قابل كتابه هذا بكتابي الذي هو أصل أبي نصر هارون بن موسى بن جندل النحوي، وكذلك أيضًا سمِع عليَّ من أول أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف إلى أن شرع في باب النسب، وقرَّت [كذا] له منه طائفة صالحة بمثل القراءة المتقدِّمة في التفهُّم والبحث، وأجزتُ له أن يروي عني جميع الكتاب ما سمِعه منه وما لم يسمعه، عن شيوخي الذين أخذته عنهم بحسب أخذي له عنهم، وكذلك سمِع عليَّ جميع كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي رحمه الله، وهو يقرأ قراءة تفهُّم وبحث، وسمِعَ عليَّ جميع الكُرَّاسة المنسوبة للجُزولي بمثل القراءة المذكورة، وسمِع عليّ كثيرًا من كتاب الزَّجَّاجي (الجُمَل) كذلك أيضًا، وسمِع عليَّ (التوطئة) لكُرَّاسة الجُزولي، وطائفةً من (سِرِّ الصناعة) لابن جني، ومن (الخصائص) له، وكذلك من الكتب التي كانت تُقْرَأ -مدَّة اختلافه- التي في المجلس، كـ(النوادر) و(الكامل) و(أدب الكُتَّاب) و(الغريب المصنَّف) و(الإصلاح) و(الحماسة) و(الأشعار الستة) وشعر المتنبي وحَبِيبٍ و(الفصيح) و(لحن العامة) والموضوع الذي وضعه الأستاذ أبو إسحاق بن مَلْكُون شيخي على كتاب (الجُمَل)، وكذلك موضوعاه اللذان وضعهما على كتاب (الحماسة)، أحدهما وضَعه في آدابها،

والآخر في الجمع بين كتابي أبي الفتح عليها، والموضوع الذي وضعته أنا على هذا الجمع، وكذلك سمِع عليّ ما قُرِئ في تلك المدة من مصنَّف أبي الفتح بن جِنِّي، ومن كتاب (الأصول) لأبي بكر بن السراج، رحم الله الجميع، ونفعنا وإياهم بطلب العلم، وجعله لوجهه خالصًا برحمته، وكَتَبَ عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي، في شهر ذي الحِجة، من سنة تسع وعشرين وست مائة، وفيه ملحق أول صحيح منه».

وقبل الغلاف سند ابن يبقى، وهو سند أندلسي، ويظهر أن كاتبه الشلوبين كاتب الإجازة السابقة، وهذا السند عن أبي محمد بن يحيى بن الجد، عن أبي بكر بن الخِضِر وهو علي بن عبدالرحمن بن مهدي بن عرمان التَّنُوخي، عن يوسف بن سليمان أبي الحجَّاج الأَعْلم، عن الوزير أبي القاسم الإفليلي، عن أبي عبدالله محمد بن عاصم العاصمي، عن الرباحي، عن أبي جعفر النحاس، عن الزجاج، عن المبرد، عن المازني، عن الأخفش، عن سيبويه.

• **نسخة (العَبْدَري).**

وهي نسخة مكتبة مَشْهَد (آستان قدس)، في مدينة مَشْهَد (طُوس قديمًا)، في إيران، برقم (**a**٣٨٩٦) و(**a**٣٨٩٧).

وهي في جزأين، وهما الجزآن الثاني والثالث من نسخة مكوَّنة من ثلاثة أجزاء، فالجزء الأول منها مفقود، وأدعو الله -ﷻ- أن يُعثر عليه،

نسَخها يحيى بن أبي بكر بن عصفور بن عبدالله العبدري[1]، سنة (٦٢٥).

الجزء الثاني برقم (٣٨٩٦a) في (١٥٤) ورقة، في كل وجه (٢١) سطرًا، فرغ من كتابته في يوم الجمعة (٤) من صفر سنة (٦٢٥).

والجزء الثالث برقم (٣٨٩٧a) في (١٤٣) ورقة، في كل وجه (٢١) سطرًا، فرغ من كتابته في أواخر شهر جمادى الأولى، من سنة (٦٢٥).

وقد نسخ العبدري نسخته من نسخة محدِّث الأندلس أبي علي الغسَّاني (ت٤٩٨)[2] التي بخطِّه، بروايته عن شيخه أبي مروان بن سِراج القرطبي (ت٤٨٩)، بسنده إلى أبي جعفر النحاس؛ ولذا كُتِبَ على غلافها: «رواية أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحَّاس».

وقد ذكر الغسَّاني أنه عارض نسخته بنسخة أبي نصر القرطبي، وقد نقل العبدري في آخر الكتاب حاشية الغساني، ونصُّها: «انتهتِ المعارضة بكتاب أبي نصر هارون بن موسى النحوي، والحمد لله كثيرًا»، وكتب العبدري في آخر النسخة: «انتهى التصحيح بالأصل، والحمد لله كثيرًا».

ولم يذكر مكان النسخ، ويغلب على ظني أنه في الأندلس؛ لأن الناسخ

---

(١) هو: أبو زكريا التلمساني، محدِّث وفقيه مالكي، كان حيًّا سنة (٦٤٦). انظر: برنامج شيوخ الرعيني ص١٧١ - ومعجم أعلام الجزائر ص٢٣٣.

(٢) انظر ترجمته وروايته لكتاب سيبويه في: مقدمة التحقيق ص١٣٥.

والمنسوخ منه أندلسيان.

والنسخة بخطٍّ واضح، وحبر أسود، ولم يجعل الناسخ العناوين في سطر مستقل، ولكنه جعلها بخطٍّ سميك في أول السطر، وبعدها فراغ يسير، وكذلك فعل بأبيات الشعر، ولكنها بخطٍّ معتاد غير سميك.

ليس في النسخة حواشي الفارسي والزمخشري، ولكن فيها حواشٍ كثيرة، أكثرها مبدوء برمز (ع)، وهو رمز أبي علي الغسَّاني، وفيها حواشٍ تبيِّن فروق النسخ، وحواشٍ منقولة عن أبي مروان شيخ الغسَّاني، وقد نقلتُها، وأدخلتها في مواضعها، وحقَّقتها، وعزوتُها إلى هذه النسخة.

وقد جاء على غلاف نسخة (٣٨٩٦) إجازة لعلي بن أحمد بن علي بن المنصور اللَّخْمي، وفيها: «وناولته هذه النسخة وهي ثلاثة أسفار، ليرويه عني إن اختار».

وجاء في آخر نسخة (٣٨٩٦) بغير خطِّ الناسخ ذِكْرٌ لسند رواية المجيز، وهو أبو عبدالله بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن محمد بن النحَّاس الحلبي، ويظهر أنَّ الكاتب أعجمي، وهذا نصُّها: «طريق شيخنا ومولانا الإمام العالم العلامة الأوحد، محيي العلوم عَقِيبَ موتها،، ورادِّها إلينا غَضَّ الشبيبةِ بعدَ انقضائِها وفَوْتِها، الذي أنشأه الله تعالى ليجري في مِتنها الحياة،، ولينظر أعظمها المتقادمة الرُّفات،، فإذا بها ناضر النبات،، بعد ما كان آلاء

البلى والأرفيات [كذا]، حجة العرب،، كنز الأدب، أوحد العلماء،، سيد الفضلاء، بهاء الدين أبي عبدالله محمد بن مولانا الشيخ الفقيه الإمام العالم العلامة الأوحد الفاضل المحدث الأكمل الأحسب أوحد المحدثين،، محيي سنة ربِّ العالمين، محيي الدين أبي إسحاق إبراهيم بن مولانا الإمام العالم مجد العلماء،، سيِّد الفضلاء، أبي عبدالله محمد بن أبي نصر بن النحَّاس الحلبي الشافعي، سقى الله ثراهم صَوْبَ رحماه،، وكفى إحسانه بالمزيد عليهم من نعماه،، ورضي عنه وأبقاه، في كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه.

قرأه جميعَه على الإمام علَم الدين أبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفَّق الأندلسي اللُّورَقي، في مجالسَ آخرُها يومَ الثلاثاء لثلاث خَلَوْنَ من رَجَبٍ، سنةَ خمسٍ وخمسين وستمائة، بالعزيزية من دمشق. قال أخبرنا الإمام أبو اليُمْن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكِنْدي قراءةً مني عليه لجميعه[1].

وقرأه أيضًا شيخنا بهاء الدين على شيخه الإمام الأوحد جمال الدين أبي عبدالله محمد بن أبي علي محمد بن أبي البركات بن عَمْرُونَ التغلبي، من أول الكتاب إلى أثناء أبواب الاستثناء، حفظًا ماضيًا وبحثًا ونظرًا وإجازةً

(١) انظر رواية ابن النحاس الحلبي، عن اللورقي، عن أبي اليمن الكندي، في: برنامج التجيبي ص٢٧٧.

غيرَ مَرَّةٍ، بحَقِّ قراءته على الإمام موفَّق الدين أبي البقاء يَعِيش بن علي بن يَعِيشَ الحلبي، من أوله إلى باب الراء في الإمالة، وكان أخذه عن جماعة بالشرق منهم ريَّان[1] بن شَبَّةَ الماكِسني، ورواه أبو البقاء أيضًا عن أبي اليُمْن الكِنْدي، ولم يَذْكُر في خَطِّهِ لأصحابه غيرَ روايته عن الكِنْدي.

قال الكِنْدي: أخبرنا به أبو محمد عبدالله بن علي بن أحمد سِبْط أبي منصور الخيّاط سماعًا عليه مرتين، قال: أخبرنا أبو الكَرَم المبارك بن فاخر بن يعقوب قراءة مني عليه، قال: أخبرنا أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن بَرْهانَ قراءة مني عليه، قال: قرأته على أبي القاسم علي بن عبيدالله الدَّقِيقي، قال: قرأته على أبي الحسن علي بن عيسى الرُّمَّاني.

قال أبو الكَرَم: وقرأته على أبي الحسين محمد بن شاهويه، قال: قرأته على أبي الحسن الزَّعْفَراني، قال: قرأته على أبي علي الفارسي، وقُرِئ عليه أيضًا دَفَعاتٍ وأنا أسمع[2].

قال الرُّمَّاني والفارسي: قرأناه على أبي بكر بن السراج، قال: قرأته على أبي العباس المبرد، قال: قرأته على أبي عُمَرَ الجَرْمي وأبي عُثْمان المازني، قالا:

---

(١) في المخطوطة بضم الراء، والمشهور فتحها.

(٢) انظر هذا الإسناد دون ذكر الماكسني في: برنامج الوادي آشي ص٣٠٥.

قرأناه على أبي الحسن الأخفش، قال: قرأته على سيبويه[١].

قال الكِنْدي: وأخبرنا أبو منصور بن خَيْرُونَ إجازة، عن أبي محمد الجوهري، عن أبي علي الفارسي بطريقه المذكورة، وصَحَّ وثَبَتَ».

ثم بخطِّ المحيز: «صحيحٌ ما ذَكَرهُ من الطُّرُق، وكتبه الملتجئ إلى الله .... [٢] محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي الشافعي، غفر الله له، حامدًا ومصليًا ومسلمًا».

وجاء في آخر نسخة (٣٨٩٧) تعليقات وحواش عدة، منها:

١-حواشٍ عن كتاب سيبويه، والعلماء الذي ذكرهم سيبويه، ونقل عنهم[٣].

٢-نقل عن نسخة عتيقة مشرقية[٤].

٣-سند أبي علي الغسَّاني، وقراءته الكتاب على شيخه أبي مروان بن سراج[٥].

---

(١) انظر قراءة الأخفش على سيبويه في: مقدمة التحقيق ص٨٧.

(٢) كلمتان أو ثلاث غير واضحة، كأن الأولى: حلب.

(٣) نقلتها في: حواشي كتاب سيبويه ص٨.

(٤) نقلته في حواشي كتاب سيبويه ص١٣.

(٥) نقلته في الكلام على (نسخة أبي علي الغساني)، في: مقدمة التحقيق ص١٩٦.

• **نسخة (الـمَيُورْقي).**

وهي نسخة مكتبة شهيد (الشهيد) علي باشا، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٢٤٩٩).

«وكان الفراغ من كتابته في التاسع والعشرين، من شهر صفر، سنة اثنتين وثلاثين وستمائة، على يدي كاتبه لنفسه -نفعه الله به- محمد بن أحمد بن أبي عيسى الأنصاري الميورقي، بمدينة دمشق حرسها الله».

وهي النصف الثاني من نسخة مكوَّنة من جزأين، في (٢٢٣) ورقة، في كل وجه (٢٣) سطرًا.

وهي بحبر بني غامق إلى نهاية ورقة (١٧)، والباقي بحبر أسود وخطٍّ أصغر، وكل الخطِّ واضح مضبوط.

والعناوين بخطٍّ أسمك في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في أول السطر، وبعدها فراغ، ثم يكمل الناسخ الكتابة.

في النسخة تفقير لكلام سيبويه بوضع دائرة منقوطة بين الفقر[1].

وليس في حواشي النسخة حواش، ولكن في متنها حواشٍ قديمة، مميَّزة عن كلام سيبويه، بذكر قائلها في أولها، أو كلمة (تفسير)، وضع دائرة

---

(١) لهذه العلامة أكثر من فائدة، فمنها كونها تفقيرًا لكلام سيبويه؛ لتوضيحه، ومنها أن المراجع للنسخة عند مقابلتها يضع نقطة في داخلها للدلالة على الانتهاء من المراجعة.

منقوطة بعدها.

وفي آخر النسخة زوائد نقلتُها في موضعها في التحقيق[1].

• **نسخة (العابدي).**

وهي نسخة كاملة، جاء تحت عنوان الجزء الأول: «كتبه العبد الفقير إلى مولاه: سليمان بن موسى بن علي العابدي، لنفسه، نفعه الله به، وجعله خالصًا لوجهه، إنه على كل شيء قدير»، وهي نسخة مكوَّنة من ثلاثة أجزاء:

فالجزء الأول في مكتبة يني جامع شريف (الجامع الجديد)، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (١١٠٣)، في (٢٢٨) ورقة، في كل وجه (١٨) سطرًا، «وكان الفراغ منه يوم الأحد، من شهر جمادى الأُخرى [هكذا]، لأربع إن بَقِين، من سنة اثنين وثلاثين وستمائة».

والجزء الثاني في مكتبة جار الله، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (١٩٦٤)، في (٢١٦) ورقة، في كل وجه (١٧) سطرًا، إلا ورقات قليلة في أوله في كل وجه منها (١٨) سطرًا، «وكان الفراغ منه العشر الآخر، من شعبان، من سنة ثنتين وثلاثين وستمائة».

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص٢٠٠٠.

والجزء الثالث في مكتبة يني جامع شريف (الجامع الجديد)، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (١١٠٤)، في (٢٠٥) ورقة، في كل وجه من نصفها الأول (١٧) سطرًا، وفي كل وجه من نصفها الثاني (١٨) سطرًا، «وكان الفراغ منه يوم أربع وعشرين، من رمضان المعظَّم، من سنة ثنتين وثلاثين وستمائة».

الخطُّ غير جميل، ولكنه واضح ومقروء، بحبر أسود، والعناوين بخطٍّ سميك في سطر مستقل في وسطه، والأبيات الشعرية في سطر مستقل وقد يكتب في سطرها (قال الشاعر).

عليها حواشٍ قليلة جدًّا، نقلتُ المهم منها في هذا التحقيق.

• **نسخة (السَّاسي).**

وهي نسخة مكتبة بشير آغا (الآغا بشير)، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٦١٠).

والنسخة كاملة، في جزء واحد، في (٢٩٤) ورقة، في كل وجه (٣٠-٣٣) سطرًا، وجاء في نهايتها: «كَمَلَ الكتاب، والحمد لله على جميع نعمه، والصلاة والسلام على أشرف الأنام، وعلى آله وصحبه الكرام، والحمد لله ربِّ العالمين، آمين»، ثمَّ بالخطِّ نفسه مسائل عن أبي علي الفارسي ومسائل عن أبي اليمن الكِنْدي في (٣) ورقات، وبعدها كَتَبَ الناسخ: «قال

سعيد بن أحمد الساسي: «قرأتُها [أي: هذه النسخة] عليه رحمه الله، وأيَّده، وأجازها لي، في شهر شوال، وذلك بمنزله من سنة أربع وستمائة، والحمد لله ربِّ العالمين، آمين».

والنسخة مكتوبة بخطٍّ صغير، ولكنه واضح، قليل الضبط، بالحبر الأسود، ويكتب الناسخ (هذا باب) من العناوين بخطٍّ سميك كبير، وأحيانًا يكتب العنوان كله بالخطِّ السميك، وأبيات الشعر يكتبها في أثناء الكلام، ولكنه أحيانًا يضع فراغًا قبلها وبعدها.

ليس على النسخة حواشٍ، ولا فروق، ولم يذكر الناسخ من أين نسخها، ولا أنه قابلها، والغلاف بخطٍّ آخر.

• **نسخة (السَّعْديَ).**

وهي نسخة مكتبة مراد ملا (الملا مراد)، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (١٧١٧).

والنسخة في (١٩٨) ورقة، في كل وجه (٣٦) سطرًا.

وفي آخرها: «قد انقضى الكتاب وانصرم، وانتهى ونَجَزَ وبَلَغ، بحمد الله وعونه ومنِّه وحسن توفيقه، على يد الفقير إلى رحمة الله: عبدالرحمن بن العز بن عبدالعزيز السَّعْدي المراكشي، فرغ من كتابته يوم الأحد لستة عشر خَلَوْنَ من ذي الحِجَّة سنة خمس وستمائة، وصلى الله على

محمَّد سيِّد الخلق وإمام الحقِّ على الله وسلَّم». وبعده تملُّك نصُّه: «حَقُّ وتملُّكٌ لشمس الجاحظ، في منتصف ربيع الأول، سنة اثني أربعين ستمائة [كذا! أي: اثنتين وأربعين وستمائة]».

والنسخة مكتوبة بخطٍّ غير جميل، ولكنه مقروء، بحبر أسود، والعناوين بخطٍّ كبير سميك يحرص الناسخ أن يكون في سطر مستقل ولا يلتزم بذلك، وأبيات الشعر في سطر مستقل غالبًا، ويكتب الناسخ بالخطِّ الكبير السميك: كلمة (قال) وأسماء الشعراء.

ليس على النسخة حواشٍ، والغلاف بخطٍّ آخر ولكنه قديم، وعليه تملُّكات بعضها سنة (٧٦٩).

وفي آخر النسخة زيادة بعد نهاية كلام سيبويه[١].

• **نسخة (القُرشي).**

وهي نسخة مكتبة شهيد (الشهيد) علي باشا، ، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٢٤٦٧)، سنة (٦٤٥)، جاء في آخرها: «تمَّ الجزء الثاني من كتاب سيبويه -رحمه الله- وفَرَغَ من زَبْرِهِ: عتيق بن أبي بكر بن علي بن المظفَّر النحوي القرشي، بلغَّه الله مناه، ورضي عنه وأرضاه، وذلك سَلْخَ جمادى الآخرة، من سنة خمس وأربعين وستمائة،

(١) نقلتها في: حواشي كتاب سيبويه ص٢٠٠٢.

بمحروسة البصرة، حامدًا لله ربِّ العالمين، ومصليًّا على خير خلقه سيد المرسلين، وعلى آله البررة المكرمين، وعلى صحابته المنتخبين المطهَّرين، وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا».

وجاء على غلافها خطأً بخطٍّ آخر: «الجلد الثاني من شرح كتاب سيبويه للسيرافي»، والصواب أنها الجزء الثاني من كتاب سيبويه من نسخة مكوَّنة من ثلاثة أجزاء، وهي في (٢١٨) ورقة، في كل وجه (١٩) سطرًا.

خطُّ النسخة واضح مشكول، بحبر أسود، والعناوين بخطٍّ سميك في وسط السطر، وأبيات الشعر في سطر مستقل، ويكتب الناسخ بخطٍّ سميك بعض الكلمات المهمة، نحو: (اعلم)، (وقوله)، (وذلك)، (ومنه)، (وزعم)، و(الوجه الأول).

وليس على النسخة حواشٍ أو تعليقات أو بيان فروق.

• **نسخة (الخَزْرَجي).**

وهي نسخة الخزانة الحمزاوية، في المغرب، برقم (٤٨)، «كتبه لنفسه -نفعه الله به- المستغفر من ذنبه: عبدالرحمن بن محمد بن إبراهيم الخزرجي، وذلك في العشر الوسط من ذي حِجَّة ثمانية وثمانين وخمسمائة».

النسخة في (٣١٨) صفحة، في كل صفحة (٣٩) سطرًا.

النسخة بخطٍّ أندلسي جميل مشكول، يميل على الصغر، بحبر بني

غير غامق، والعناوين بالحبر الأسود السميك في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في أثناء الكتابة مع وضع فراغ قبلها وبعدها، وأحيانًا يكتب الكلمات المهمَّة بالحبر الأسود السميك.

ليس على النسخة حواشٍ.

• نسخة (نور عثمانية ٤٦٢٥).

وهي نسخة مكتبة نور عثمانية (النور العثمانية)، في إستنبول، برقم (٤٦٢٥).

وهي نسخة خزائنية مُذهبة، في (٢٥٢) ورقة، في كل وجه (٣٥) سطرًا.

وليس في النسخة اسم الناسخ، ولكنه كتب في الغلاف: «بدأتُ كتابته عاشر صفر، سنة (١٣٠٣)، اللهمَّ يسِّر عليه. الحمد لله، يسَّرَ الإتمام وقتَ غروب جمعة السادس عشر، من محرَّم الحرام، سنة (١٣٠٤)».

النسخة بخطٍّ جميل، بحبر أسود، وأبيات الشعر في داخل الكلام إلا أنه يضع قبلها وبعدها نقطة حمراء كبيرة، والعناوين بخطٍّ أحمر داخل الكلام، ويحاول الناسخ تفقير كلام سيبويه بجعل خطٍّ على أول كل فقرة.

وعلى النسخة حواشٍ كثيرة إلى الورقة (٣٠)، ثم تخلو النسخة من الحواشي، وهذه الحواشي:

-بعضها من حواشي الفارسي والزمخشري، وهي مختومة برمز (هـ).

-وبعضها عن السيرافي، وهي مختومة بـ(سيرافي).

-وبعضها عن الأعلم الشنتمري، وهي مختومة بـ(ش).

-وبعضها غير منسوب.

وقد نقلتُ في التحقيق بعض الحواشي المهمَّة من الحواشي غير المنسوبة.

وقبل النسخة فهرس بأبواب الكتاب، وأرقام صفحاتها.

وقبل الفهرس نقل الناسخ من النسخة المنسوخ منها (ولم يسمِّها):

-مقدمة الرباحي[1].

-ومعلومات عن سيبويه وكتابه[2].

• **نسخة (نور عثمانية ٤٦٢٧).**

وهي نسخة مكتبة نور عثمانية (النور العثمانية)، في إستنبول، برقم (٤٦٢٧)، وليس فيها ذكر للناسخ، ولا لتاريخ النسخ.

وهي نسخة خزائنة جميلة، في (٤٤١) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطرًا.

وهي كاملة الحواشي، إلا أن الضبط في الحواشي قليل.

---

(١) انظرها في: حواشي كتاب سيبويه ص٣٠.

(٢) نقلتها في: حواشي كتاب سيبويه ص١٦، عن نسخة (ح١٠).

وهي مكتوبة بخطٍّ جميل، وكتب الناسخ بالحبر الأحمر العناوين، وجعلها بخطٍّ أسمك، وكان يجعلها في سطر مستقل في أول النسخة، ثم ترك ذلك، كما يكتب الحبر الأحمر: الكلمات المهمَّة والحواشي القصيرة التي بين أسطر المتن ورموز صحاب الحواشي، ويترك فراغًا قبل أبيات الشعر، ويضع قبلها وبعدها نقطة حمراء كبيرة؛ كي تتميَّز عن غيرها، ولكنها لا يضعها في سطر مستقل.

نسخة (أياصوفيا ٤٥٧٣).

وهي نسخة مكتبة أياصوفيا، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٤٥٧٣)، وناسخها موسى بن صالح الأسمناوي المالكي، وفرغ منها في يوم السبت، من شهر شعبان، من سنة ١١٤٠.

وهي في مجلد واحد، في (٦٠٤) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطرًا.

وجاء على غلافها أنها منقولة من نسخة بخطِّ الزمخشري، وهي منقولة من أصل منقول من أصل القصري الذي كان يعتمده الفارسي، وهي تتطابق نسخة ابن معافى، فلعلها منقولة منها.

وهي كاملة الحواشي، إلا أنَّ الضبط في الحواشي قليل.

وخطُّها جميل، وقد كتب الناسخ العناوين بحبر أحمر وخطٍّ سميك كبير في سطر مستقل في وسطه، كما جعل أبيات الشعر في

سطر مستقل في وسطه، وقد أكثر من استعمال الحبر الأحمر، فكتب به أيضًا أسماء الشعراء، والحواشي القصيرة التي تكون بين أسطر الكتاب، وهذا جعلها واضحة غير مختلطة بمتن الكتاب، وكذا الرموز التي في أول الحواشي.

• **نسخة (فيض الله ٢٠١٥).**

وهي نسخة مكتبة فيض الله، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٢٠١٥)، في (٤٤٤) ورقة، وهي أغلب الكتاب سوى الربع الأخير منه، وهي في جزأين مختلفي الخط:

فالجزء الأول إلى ورقة (١١٢)، في كل وجه (٣١) سطرًا، بخطٍّ يميل إلى الصغر، غير جميل، قليل الضبط، ولكنه مقروء، بحبر أسود، والعناوين بحبر أحمر في سطر مستقل، ويحاول الناسخ جعل أبيات الشعر في سطر مستقل، ويجعل معها كثيرًا (قال الشاعر)، ويجعل قبلها وبعدها ثلاث نقط حمرًا على شكل مثلَّث.

والجزء الثاني في (٣٣٢) ورقة، من (١١٣) إلى (٤٤٤)، في كل وجه (١٥) سطرًا، وجاء في آخرها: «تمَّ الجزء المبارك من كتاب سيبويه رحمه الله، .... وكان الفراغ من كتابة الجزء المبارك في مُسْتَهَلِّ ذي الحِجَّة، سنة أحد

[كذا] وثمانين وتسع مائة»[1]، وكلمة (وتسع) بلا نقط وفيها أثر تغيير، فتحتمل: (وسبع).

والجزء الثاني مكتوب بخطٍّ يميل إلى الكبر، واضح كثير الضبط، بحبر أسود، والعناوين بحبر أحمر وبخطٍّ كبير جدًّا في سطر مستقل، وأبيات الشعر في سطر مستقل مع وضع نُقَطٍ حُمْرٍ قبله وبعده، ويكتب الناسخ بالحبر الأحمر الكبير بعض الكلمات المهمَّة، نحو: (اعلم)، و(أما)، و(وذلك)، و(ومثله)، و(نظيره)، و(زعم)، و(قوله).

وليس على النسخة حواشٍ أو بيان فروق، ولكنها تميَّزت بمخالفة النسخ المشهورة في بعض المواضع.

- **نسخة (أحمد باشا).**

وهي نسخة مكتبة أحمد باشا كوبريلي (الباشا أحمد)، في إستنبول، برقم (٣٠٩)، وليس فيها ذكر الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

وهي نسخة كاملة عدا الورقة الأولى التي فُقِدت، فكتبها ناسخ متأخر، وهي في (٤٣٩) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطرًا.

النسخة مكتوبة بخطٍّ غير جميل، ولكنه مقروء، وكاتبه يرسم بعض الكلمات، وفي أواخر النسخة ترك فراغات لكلمات كثيرة، كأنه لم

---

(١) ٢٤٤ب.

يستطع قراءتها!

يكتب الناسخ العناوين بالحبر الأحمر بخطٍّ سميك في أثناء الكلام، ولا يجعلها في سطر مستقل، ولكنه يكتب أبيات الشعر في سطر مستقل ويضع خطًّا أحمر فوق أسماء الشعراء، ويضع ثلاث نقط على شكل مثلَّث للفصل بين الفِقَر.

في النسخة حواشٍ قليلة متفرِّقة، وفيها فروق نسخ، وخاصة عن أبي بكر بن السراج، وعن خطِّ السيرافي، وخاصة في أوائل النسخة، ثم تتلاشى، وقد نقلتُ المهمَّ منها في التحقيق.

وفي النسخة حواشٍ قديمة في أثناء المتن معزوَّة ومميَّزة عن كلام سيبويه، قلَّما تكون في النسخ الأخرى، وقد نقلتُها كلها في التحقيق.

• **نسخة (بايزيد).**

وهي نسخة مكتبة حميدية (الحميدية)، في مكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (١٣٢٦)، وناسخها عبداللطيف بن درويش بايزيد، في أوائل شهر شوال، من سنة (٨٦٩).

نسخة خزائنية مُذهبة، في (٣٨٩) ورقة، في كل وجه (٢٧) سطرًا.

الخطُّ جميل واضح، بحبر أسود، وكتب الناسخ أبيات الشعر في أثناء الكلام، إلا أنه يضع فراغًا يسيرًا قبلها وبعدها، والعناوين بالحبر

الأحمر في أثناء الكلام أيضًا.

ليس على النسخة حواشٍ، ولكن في حواشيها إصلاحات كثيرة للمتن، فالناسخ ليس من النساج الجيدين، حتى كُتِبَ على الغلاف: «لا يصِحُّ الاعتماد على الضبط وإعجام [هكذا] هذه النسخة».

وأهمُّ ما في هذه النسخة أنَّ الناسخ قبل الغلاف ذكر مقدمة أبي جعفر النحاس وحدها دون مقدمة الرباحي[1].

وقبل مقدمة النحاس صُنِع فهرس لأبواب الكتاب بخطٍّ حديث.

• نسخة (أوقاف بغداد).

وهي نسخة مكتبة مديرية الأوقاف العامة، في بغداد، برقم (١٣٥٠)، كتبه العبد الفقير المتشرِّف بشرف خدمة عبدالله أفندي، سنة (١١٣٧).

والنسخة كاملة في مجلد واحد، في (٣٩١) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطرًا.

وهي مُذهبة مكتوبة بخطٍّ جميل واضح، بالحبر الأسود، والعناوين في أثناء الكتابة ولكنها بالحبر الأحمر، وأبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه، وكتب الناسخ أيضًا بالحبر الأحمر بعض الكلمات المهمَّة، نحو:

---

(١) نقلت مقدمة النحاس في: حواشي كتاب سيبويه ص٢١.

(قال)، و(رجع)، وبعض أسماء الشعراء، وربما اكتفى بوضع خطٍّ فوقها.

وفي أول النسخة مقدمة الرباحي، وعليها حواشٍ قليلة جدًّا.

وقبل الغلاف إثبات وقفيَّة النسخة بخطٍّ آخر، ونصُّه: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي وَقَفَ جنابَه على أحبابه، وأكرمهم بمزيد نعمه وآلائه، والصلاة والسلام على صفوة أنبيائه محمد وآله وأصحابه. أما بعد: فقد وَقَفَ هذا الكتابَ المسمَّى بكتاب سيبويه في النحو الوزيرُ الأكرم والدستور المكرَّم صاحب الخيرات، كثير المبرّات، والي وارشان بغداد، حضرة سليمان باشا، يسَّر الله له من الخير ما يشاء، على مدرسته السليمانية، وَقْفًا صحيحًا شرعيًّا مخلَّدًا مؤبَّدًا، بحيث لا يُباعُ ولا يُوهَبُ ولا يُرْهَنُ ولا يُخرجُ من مدرسته المذكورة، ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾، سنة (١٢٠٢)».

وفي آخر النسخة هذه العبارة: «كُتِبتْ هذه النسخةُ الشريفة لمطالعة المولى الأعظم، مخدوم مَن في العالم، الحاوي للكمالات النفسانية باتفاق الأمم، الجامع للفضائل الإنسانية بإطباق العرب الترك والعجم، المحرِز لكمال سعادة الدارين، ذو [كذا] الحسب البديع والنسب، أعني مولانا حضرة السيد عبدالله أفندي، قاضي القضاة في ولاية روم إيلي سابقًا، أعلى الله شأنه، وأسعد أيامه، وأدام توفيقه، وسهَّل على الخير طريقه، ولا زالت

الأيام تجري بأمره، والقلوب بمحبته ممتلئة، والنفوس بعاطفته مُتَمَلِّية، ودولته مأمولة مأمونة، وروضته مصوبة مصونة، بالذي انشَقَّ القمرُ ببنانه، وجرى الوحي على لسانه، آمين. وأنا العبد الفقير عبدالله المتشرِّف بشرف عَتَبَتِهِ العَلِيَّة».

وقد كُتِبَ بماء الذهب بعد انتهاء الكتاب: «سنة (١١٣٢)».

• **نسخة (الحمزاوية).**

وهي نسخة المكتبة الحمزاوية، في المغرب، برقم (٨٢)، وليس في النسخة ذكر للناسخ، أو تاريخ النسخ، ولكن الخطَّ قديم.

وهي في جزأين:

الجزء الأول برقم (٨٢-١)، في (٣٨٧) صفحة لا ورقة، في كل صفحة (٢٣) سطرًا.

والجزء الثاني برقم (٨٢-٢)، في (٣٨٦) صفحة، في كل صفحة (٢٣) سطرًا.

وعلى الغلاف بعض الحواشي والتعليقات التي انمحت أكثر كلماتها، وفي أول النسخة ذكر الناسخ مقدمة الرباحي، ولذا ذكر تحت العنوان: «رواية أبي عبدالله الرباحي رحمه الله».

كتب الناسخ النسخة بحبر بني غامق، وجعل العناوين بخطٍّ

سميك في سطر مستقل في وسطه، وجعل أبيات الشعر في أول السطر، وبعدها فراغ يكمل بعده الكتابة.

وبعد نهاية مقدمة الرباحي كتب الناسخ بعدها: «وأخبرنا أبو محمد، قال: قال لنا أبو نصر: قرأ عليَّ أبو عبدالله جميعَه وأنا أنظر في هذا الكتاب».

وفي الحاشية كُتِبَ سند أبي محمد البطليوسي (ت٥٢١) إلى أبي نصر[1]، والظاهر أن صاحب النسخة قد قرأها عليه، فقد كَتَبَ أن البطليوسي أخبره بالكتاب «قراءةً مني عليه بمنزله»، وهذا يعني أن النسخة من القرن السادس.

وليس في النسخة حواشي الفارسي والزمخشري، ولكن فيها حواشٍ كثيرة، بعضها عن شرح السيرافي، وقد نقلتُ في التحقيق الحواشي المهمَّة.

• **نسخة (السيدة زينب).**

وهي نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف، القاهرة، برقم (٤١٤٢)، وليس فيها اسم ناسخ، ولا تاريخ نسخ.

وهي في (١٦٨) ورقة، وفي كل وجه (٣٢) سطرًا، وهي الجزء الأول من نسخة مكوَّنة من ثلاثة أجزاء، وقد جاء هذا الجزء

---

(١) وقد نقلته في: حواشي كتاب سيبويه ص١٩، هامش ٤.

مقسمًا إلى (١٠) أجزاء (كُرَّاسات)، وقال الناسخ في آخره: «وجملة هذا الجزء عشر كُرَّاسات، وهو الجزء الأول من كتاب سيبويه -رحمه الله- في النحو»، والكُرَّاسة الأخيرة مؤخَّرة، ومكانها قبل التي قبلها.

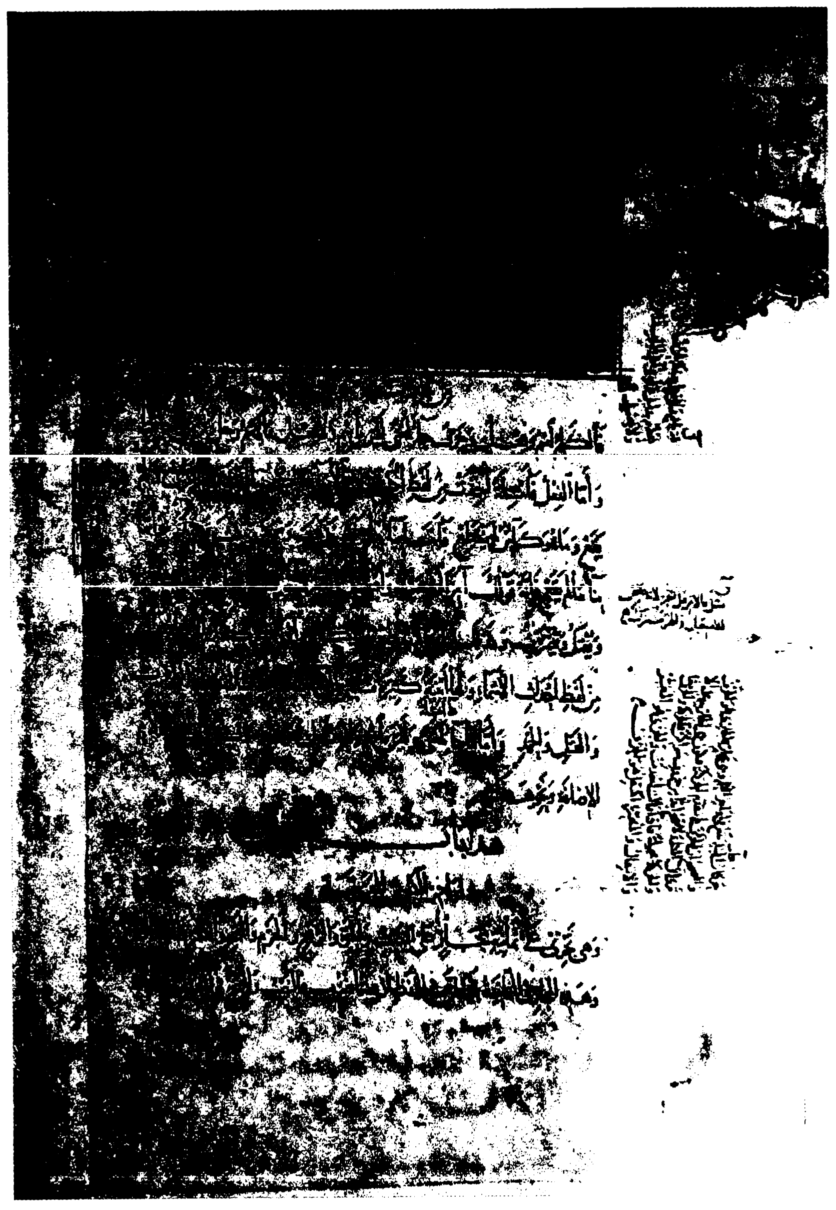
والنسخة بخطٍّ واضح كثير الضبط، بحبر بني غامق، والعناوين بخطٍّ سميك في سطر مستقل، وأبيات الشعر في أثناء الكتابة إلا أن الناسخ يجعل قبلها وبعدها فراغًا.

وفي النسخة عناوين ليست في النسخ الأخرى، وفي أولها مقدمة الرباحي.

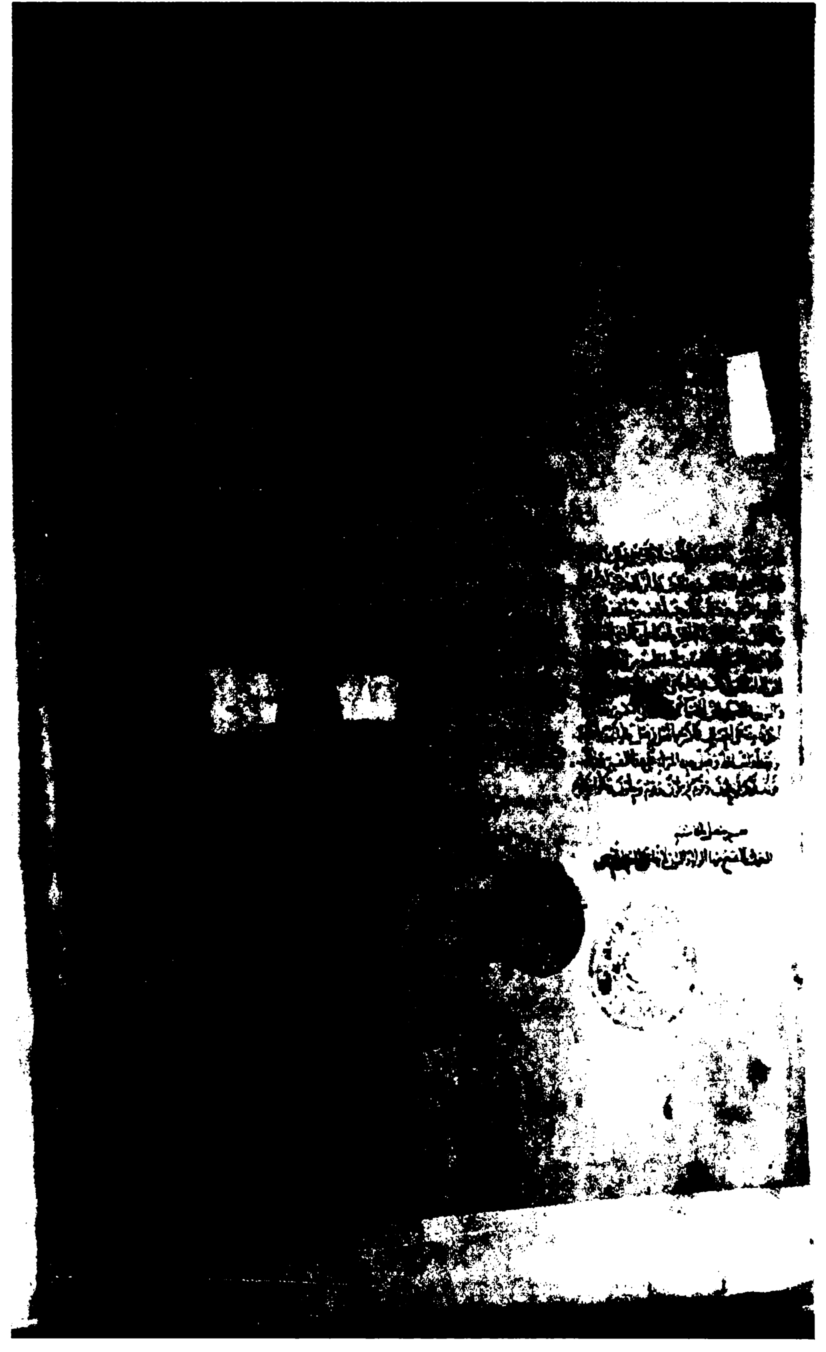
وليس على النسخة حواشٍ أو بيان فروق.

صور من المخطوطات

هذه صور من أهم المخطوطات التي اعتمدتُ عليها في التحقيق.



أول الجزء الأول من نسخة (ش)



آخر الجزء الثالث من نسخة (ش)

الجزء الأول من كتاب سيبويه
وهو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

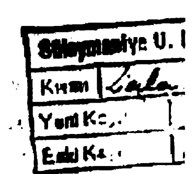
صورة ما على حاشية الجزء الأول بخط الزمخشري

ما كان علامته م فهو في نسخة المبرد بخطه
وما كان علامته ج فنسخة الزجاج وما كان
ب أو عند فهو من كتاب أبي بكر السراج وما كان
علامته ق فإنه من نسخة إسمعيل بن إسحق
القاضي وما كان علامته ق فهو من أبي علي
وما كان علامته ح فإنه من نسخة أبي حرانة
كتاب أبي بكر الأخشيد على عوار زم مقروءة
على النحوي أبي سعيد السيرافي وعلى
موالجة بتوقيعهما وما كان علامته ط
من نسخة ... نقلت من خط الزمخشري

نقلت متن النسخة من أصل منقول من أصل أبي علي الفارسي مقروء عليه وهذه الترجمة مثبتة فيه
هكذا اعلم كتابنا هذا نسخت هذه الترجمة من أصل القصري الذي كان يقرأه عليه أبو علي اعلم أن ما كان
علامته م فهو في نسخة المبرد بخط يده وما كان علامته ج فهو نسخة أبي إسحق الزجاج وهي نسخة
وقعت إلى أبي علي مصلحة بخط الزجاج وذلك أنه كان للزجاج نسختان فالأولى عارض بها إسمعيل
الوراق وما كان فيهما من زيادة فقد بينه إسمعيل الوراق وعارض أبو علي بالنسخة الثانية وما كان
فيها من زيادة فقد بينه وجعل علامته ج وعارض أبو علي أيضا كتابه بنسخة أبي بكر بن السراج التي
نقلها من نسخة أبي العباس وما كان فيهما من زيادة فقد بينه وجعل علامته س وقرأ أبو علي
كتابه على أبي بكر وأبو بكر يسيطر بيده كتابه فما كان من زيادة فقد بينه وجعل علامته عند ق وما كان
علامته ق فإنه من كلام أبي علي وإنما جعل هذه علامته لأنه يريد قرئته أنا قال لنا أبو الحسن
علي بن عيسى ما أراه هذا ولكن علامة مدارس وأما إسمعيل الوراق نسخ من الكتاب الرسالة
وبعض الفاعل من نسخة الكلابزي بالبصرة ثم تمم باقي الكتاب إلى آخره من نسخة الزجاج وقرأها
عليه وما كان علامته نسخة فإنه من النسخ المجهولة ومن النسخ المجهولة من نساخ بفارس عارض أبو علي
به كتابه وهو معلم وفيها ما ليس بفارس بل ببغداد عارض أبو علي به كتابه فعلامته نسخة مهملة
وما كان علامته هـ فإنه من نسخة كانت عند بني طاهر مقروءة على علي بن عبد الله بن طاهر ح



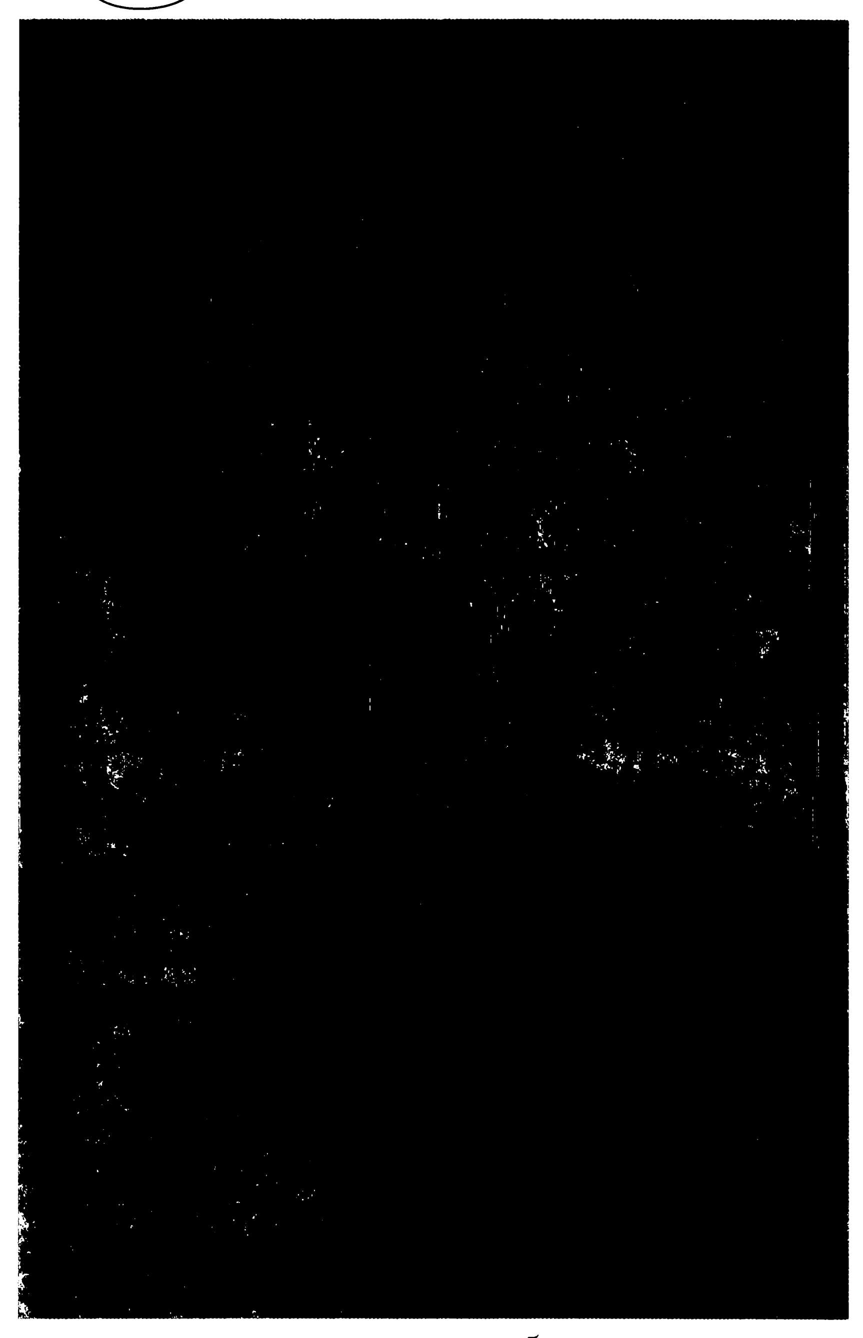
أول نسخة (ش١)



آخر نسخة (ش١)



أول نسخة (ش٤)



آخر نسخة (ش٤)



بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب علم ما الكلم من العربية

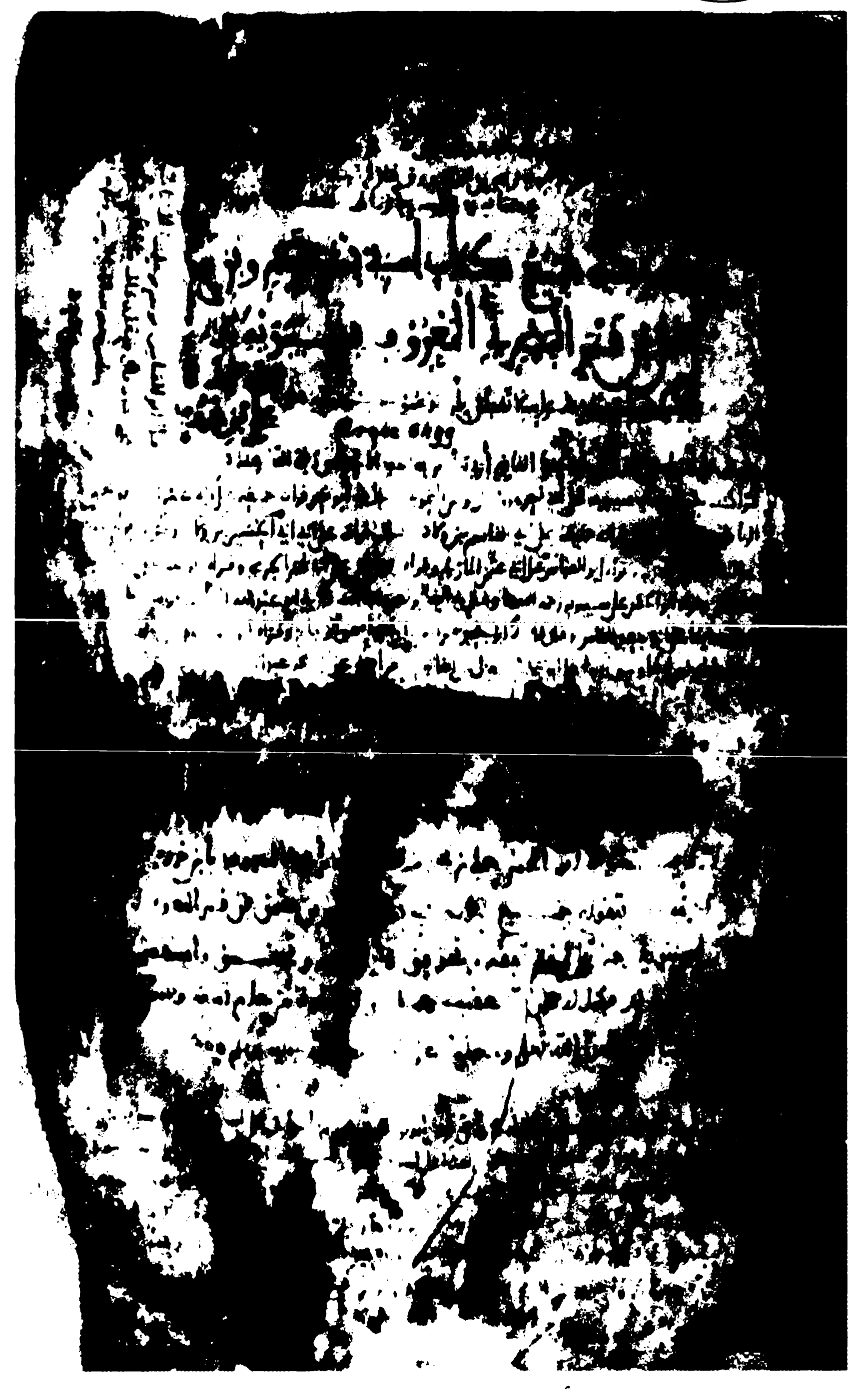
فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل
فالاسم رجل وفرس وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ
أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو
كائن لم ينقطع فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد
وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا اذهب واقتل واضرب ومخبرا
يذهب ويقتل ويضرب ويُقتل ويُضرب وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو
كائن إذا أخبرت فهذه الأمثلة أخذت من لفظ أحداث
الأسماء ولها أمثلة كثيرة ستبين إن شاء الله والأحداث نحو الضرب
والقتل والحمد وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثم وسوف
وواو القسم ولام الإضافة ونحوها

هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية

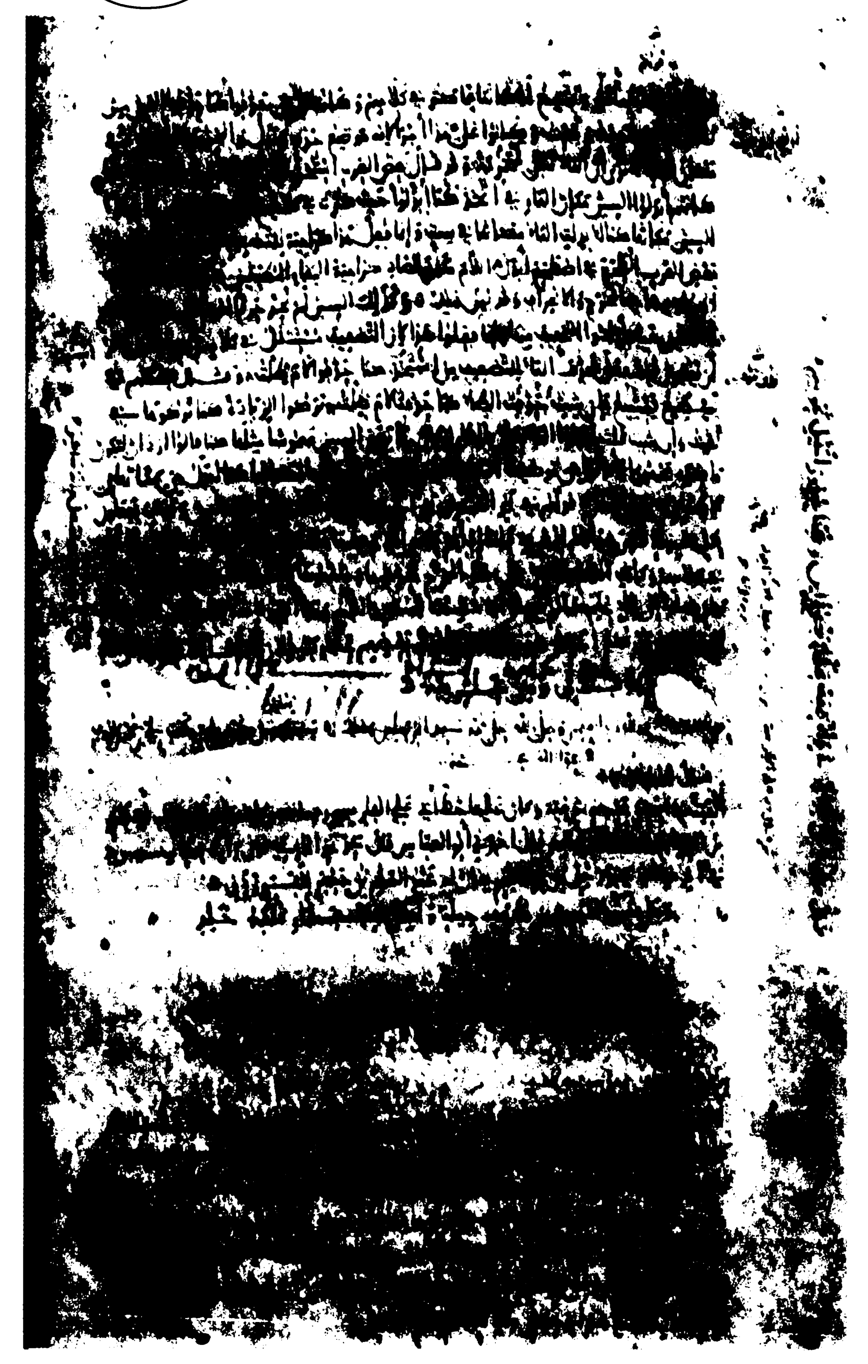
وهي تجري على ثمانية مجار على النصب والجر والرفع والجزم والفتح
والضم والكسر والوقف وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في
اللفظ أربعة أضرب فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد والجر والكسر
فيه ضرب واحد وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف وإنما ذكرت
ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه
[illegible] منها

أول نسخة (ابن دادي)

آخر نسخة (ابن دادي)



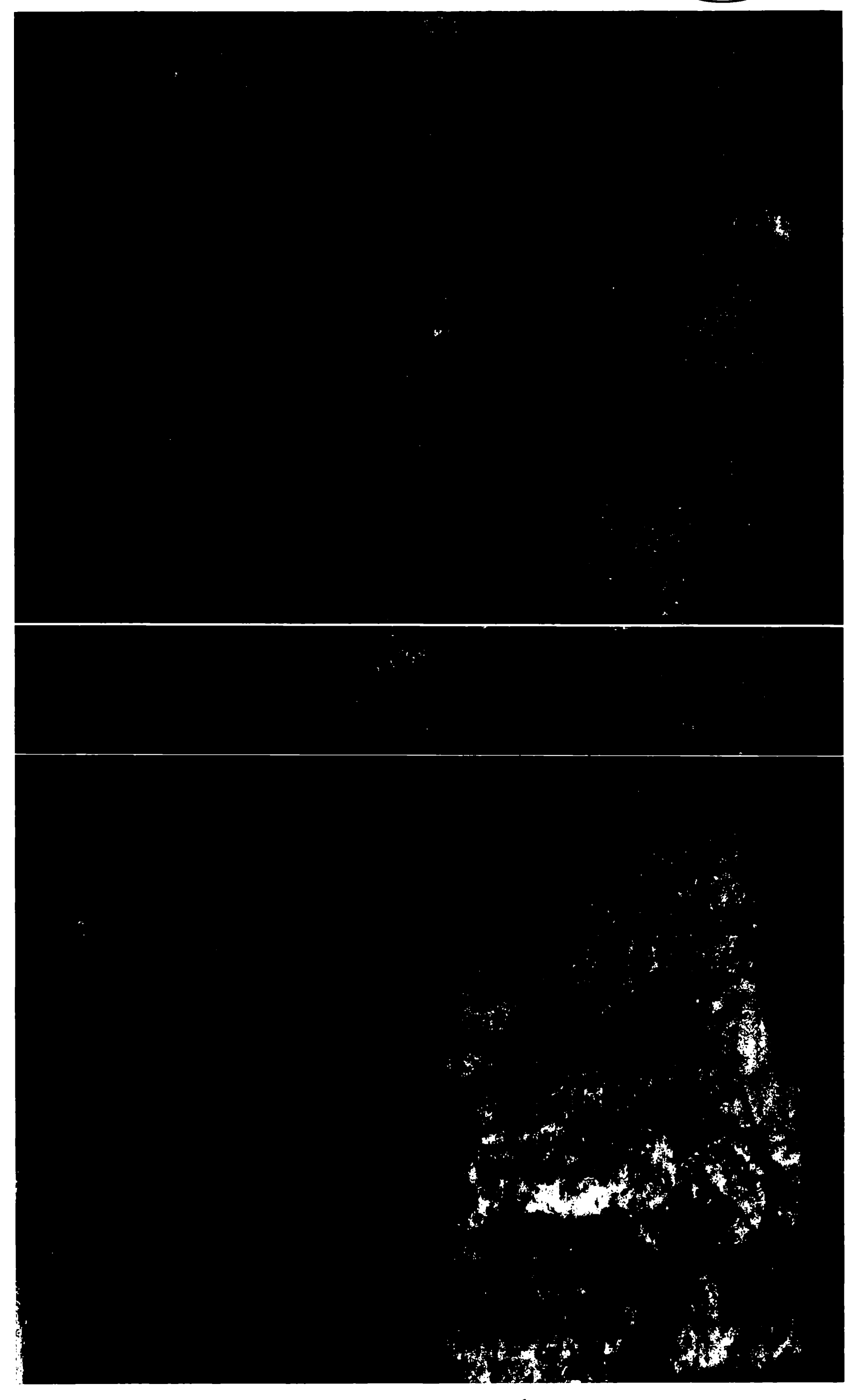
أول نسخة (ابن خروف)



آخر نسخة (ابن خروف)

أول نسخة (ابن يبقى)

آخر نسخة (ابن يبقى)



أول نسخة (ح١)

آخر نسخة (ح١)

صورة من غلاف الكتاب

حواشي كتاب سيبويه

جمعها وعلَّقها:

أبو علي الفارسي

وأبو القاسم الزمخشري

وأبو عبدالعزيز العيوني

فيها حواشي كثير من العلماء، منهم:

الأخفش الأوسط. وأبو بكر بن السراج

وأبو عمر الجرمي. والأخفش الأصغر

وأبو عثمان المازني. وأبو جعفر النحاس

وأبو العباس المبرد وأبو علي الفارسي

القاضي إسماعيل بن إسحاق وأبو نصر القرطبي

وأبو العباس ثعلب وأبو مروان بن سِراج الأموي

وأبو إسحاق الزجاج وأبو علي الغساني

؟؟؟

ما على أغلفة النسخ

[على غلاف عنوان (ش١)[1]:]

(صورةُ ما على حاشيةِ الجزءِ الأوَّلِ بخَطِّ الزَّمَخْشَرِيِّ)[2]:

نُقِلَتْ هذه النسخةُ من أَصْلٍ منقولٍ من أَصْلِ أبي عليٍّ الفارسي، مقروءٍ عليه.

وهذه الترجمةُ مُثْبَتَةٌ فيه هكذا بخَطِّ كاتبِه[3]:

نَسَخْتُ هذه الترجمةَ من أَصْلِ القَصْرِيِّ[4] الذي كان يَعتمِدُ عليه أبو عليٍّ.

اعلَمْ أنَّ:

ما كان علامُته (مح) فهو في نسخةِ المبرِّدِ بخَطِّ يدِهِ.

وما كان علامُته (ح) فهو نسخةُ أبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ، وهي نسخةٌ

---

(١) (ش١) ١أ، وهي نسخة البحيري. وجاء أيضًا في: غلاف (ش٢) ١أ- و(ش٣) ١أ- و(ح٣)١أ- وأياصوفيا (٤٥٧٣) ١أ- وسليم آغا (١١٨٢) ١أ،ب- وأياصوفيا (٤٦٢٧) ١أ. وسيأتي كلام مفصل على (الرموز المذكورة في هذه الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص٤٨.

(٢) ليس في (ش٢) ١أ.

(٣) في (ش١) ١أ: كتابته.

(٤) من تلاميذ الفارسي، انظر التعريف به في ص١٥ هـ١، وانظر أيضًا ص١٠١ هـ٥.

وَقَعَتْ إلى أبي عليٍّ مُصْلَحةٌ بخَطِّ الزَّجَّاجِ، وذلك أنَّهُ كان للزَّجَّاجِ نسختانِ، فالأُولى عارَضَ عليها إسماعيلُ الوَرَّاقُ، وما كان فيها من زيادةٍ فقد بَيَّنَهُ إسماعيلُ الوَرَّاقُ، وعارَضَ أبو عليٍّ بالنسخةِ الثانيةِ، وما كان فيها من زيادةٍ فقد بَيَّنَهُ وجَعَلَ علامَته (ح).

وعارَضَ أبو عليٍّ -أيضًا- كتابَهُ بنسخةِ أبي بَكْرِ بنِ السَّرَّاجِ التي نَسَخَها من نسخةِ أبي العَبَّاسِ، وما كان فيها من زيادةٍ فقد بَيَّنَهُ وجَعَلَ علامَته (س).

وقَرَأَ أبو عليٍّ كتابَهُ على أبي بكرٍ وأبو بكرٍ يَنْظُرُ في كتابِهِ، فما كان من زيادةٍ فقد بَيَّنَهُ وجَعَلَ علامَته (عِنْدَهُ).

وما كان علامُته (فا) فإنَّهُ مِنْ كلامِ أبي عليٍّ؛ وإنَّما جَعَلَ هذه علامَتَهُ لأنَّهُ يُرِيدُ: (فَسَّرْتُهُ أنا)، قال لنا أبو الحسنِ عليُّ بنُ عيسى: ما أرادَ هذا، ولكنَّهُ علامةٌ من (فارِسَ)[1].

واعلَمْ أنَّ إسماعيلَ الوَرَّاقَ نَسَخَ من الكتابِ الرِّسَالةَ[2] وبَعْضَ

---

(١) إن كان الناقل ينقل ذلك عن الفارسي فله وجه، وإلا كان الظاهر ما قاله الرماني، وهو يعني أن (فا) رمز لكلمة (الفارسي) لقب أبي علي المنسوب إلى بلاد (فارس).

(٢) هي: الأبواب الأولى التي وضعها سيبويه في مقدَّمة كتابه، وهي من أول الكتاب إلى نهاية باب (ما يحتمل الشعر) ١/ ٣٢ (هارون)، وهذا ظاهر الحاشية هنا، وظاهر كلام ابن جني في الخاطريات ص٢٣، إلا أنه سمَّى الرسالة الخطبة. وظاهر كلام الزجاجي في الإيضاح أنها البابان =

الفاعِلِ[1] من نسخةِ الكِـلَابِزِيِّ بالبصرة، ثمَّ تَـمَّمَ باقيَ الكتابِ إلى آخرِهِ من نسخةِ الزَّجَّاجِ، وقَرَأها عليه.

وما كان (نُسْخَةٌ) فإنَّهُ من النُّسَخِ المجهولةِ، وهذه النُّسَخُ المجهولةُ منها شيءٌ بفارِسَ عارَضَ أبو عليٍّ به كتابَه، وهو مُعَلَّمٌ، ومنها ما ليس بفارِسَ، بل ببَغْدَادَ، عارَضَ أبو عليٍّ به كتابَه، فعلامُته (نسخةٌ مُهْمَلَةٌ).

وما كان علامُته (هـ) فإنَّهُ من نسخةٍ كانت عند بني طاهِرٍ، مقروءةٍ على (عليِّ بنِ عبدِالله بنِ هانِئٍ)[2].

[على حاشية غلاف عنوان (ش١)[3]:]

ما كان علامُته (مح) فهو من نسخةِ المبرِّدِ بخَطِّهِ.

الأولان فقط، إذ حدد أولها فقال في ١٠٢: «قال في أول الرسالة»، وهو يوافق الكتاب ١/ ١٤، وحدد آخرها فقال في ١٠٦: «قال في آخر الرسالة»، وهو يوافق الكتاب ١/ ٢٠ (هارون)، وذكر الزجاجي في الإيضاح ص ٤١، ٤٥ أنه شرح رسالة كتاب سيبويه. وانظر: (ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب)، حوليات الجامعة التونسية العدد ٣٠ ص١٦٩.

(١) وهي: أبواب إسناد الفعل اللازم والمتعدي إلى الفاعل، ابتداء من (باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول) ١/ ٣٣ (هارون).

(٢) كذا في جميع النسخ. وسيأتي أن الصواب (عبدالله بن هانئ) في الكلام المفصل على رموز هذه الحواشي في الدراسة في ص٨٢.

(٣) (ش١) ١أ، وهي نسخة البحيري. وجاء أيضًا في: غلاف (ش٢) ١أ- و(ش٣) ١أ- و(ح٣) ٢ب- وأياصوفيا (٤٥٧٣) ١أ- وسليم آغا (١١٨٢) ١أ،ب- وأياصوفيا (٤٦٢٧) ١أ. وسيأتي كلام مفصل على (الرموز المذكورة في هذه الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص٤٨.

وما كان علامُته (ح) فنسخةُ الزَّجَّاجِ.

وما كان (ب) أو (عنده) فهو عن أبي بَكْرٍ السَّرَّاجِ.

وما كان علامُته (ق) فإنَّهُ من نسخةِ إسماعيلَ بنِ إسحاقَ القاضي.

وما كان علامُته (فا) فهو عن أبي عليٍّ.

وما كان علامُته (سح) فإنَّهُ من نسخةٍ في خزانةِ كُتُبِ أبي بكرٍ الإِخْشِيدِيِّ بخُوَارَزْمَ، مقروءةٍ على الشَّيْخَينِ أبي سعيدٍ السِّيرافيِّ وعليِّ بنِ عيسى، مُوَشَّحَةٍ بتَوْقِيعِهِما.

وما كان علامُته (ط) فمن نسخةِ ابنِ طَلْحَةَ.

نُقِلَتْ من خَطِّ الزَّمَخْشَرِيِّ (في ظهر الجزء الأول[1]).

[جاء على غلاف عنوان نسخة (م٥)[2]:]

الْجُزْءُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ سِيبَوَيْهِ

عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَنْبَرَ

روايةُ القاضي أبي سعيدٍ الحسنِ بنِ عبدِالله بنِ المَرْزُبَانِ السِّيرافيِّ النحويِّ رحمه الله.

وروايةُ أبي الحسنِ عليِّ بنِ عيسى بنِ عليٍّ النحويِّ[3] رحمه الله.

---

(١) زيادة في: (ح٣) ٢ب- وسليم آغا (١١٨٢) ١ب.

(٢) غلاف عنوان نسخة (م٥)، نسخة شهيد علي برقم (٢٤٩٨).

(٣) هو: الرُّمانيُّ، شارح كتاب سيبويه.

وروايةُ أبي عليٍّ الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِالغفَّارِ الفارسيِّ رحمه الله.

انْتُسِخَتْ هذه النسخةُ من أولها إلى آخرها من نُسْخَةٍ مُنْتَسَخةٍ من نُسْخَةِ أبي عليٍّ الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِالغفَّارِ الفارسيِّ رحمه الله، ومقروءةٍ عليه.

وقَرَأَ أبو عليٍّ كتابَ سيبويه على أبي بَكْرٍ محمدِ بنِ السَّرِيِّ السَّرَّاجِ[1]، وقرأه أبو بكرٍ على محمدِ بنِ يزيدَ المبرَّدِ[2]، وقرأه محمدُ بنُ يزيدَ على أبي عُمَرَ الجَرْمِيِّ وأبي عثمانَ المازنيِّ، وقَرَآه على أبي الحسنِ الأخفشِ سعيدِ بنِ مَسْعَدَةَ.

قال أبو عليٍّ الحسنُ بنُ أحمدَ: وقَرَأْتُ أكثَرَ هذا الكتابِ على أبي إسحاقَ إبراهيمَ الزَّجَّاجِ، وسَمِعْتُ البَعْضَ[3] يُقْرَأُ عليه.

قال أبو عليٍّ: وهذه النسخةُ -يعني نُسْخَتَهُ- مُنْتَسَخَةٌ من كتاب أبي

---

(١) يلقب أبو بكر بابن السرَّاج وبالسرَّاج، وممن سماه (السراج): مراتب النحويين ١٣٥- وطبقات النحويين واللغويين ١١٢- وتاريخ العلماء النحويين لابن مسعر ص٤٠.

(٢) هكذا ضُبِطَ بالفتح هنا وفي الموضع القادم بعد ستة أسطر، والمشهور فيه كسر الراء المشددة عند البصريين، وفتحها عند الكوفيين. انظر: أبو العباس المبرد لعضيمة ٨-٩.

(٣) يلحظ إدخال الفارسي (أل) على (بعض)، وقد عُزِيَ إليه جواز تعريف (كل) و(بعض) بـ(أل). انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٥٠، وأحال إلى (الحلبيات)- والارتشاف ٤/١٨١٩- والمساعد لابن عقيل ٢/٣٤٨- والعدة في إعراب العمدة ١/١٥٩- وتصحيحات لغوية للشويرف ٨٤.

بكرٍ المنتسخِ من كتابِ أبي العبَّاسِ المبرِّدِ.

قال أبو عليٍّ: فَرَغْتُ من قراءةِ هذا الكتابِ على أبي بكرٍ محمدِ بنِ السَّرِيِّ في جُمَادى الآخِرَةِ، لعَشْرٍ بَقِينَ منه، سنةَ خمسَ عشرةَ وثلاثِمائةٍ.

قال أبو بكرٍ: كَتَبْتُ جميعَ هذا الكتابِ من أولِّهِ إلى آخِرِهِ من نسخةِ أبي العبَّاسِ محمدِ بنِ يزيدَ النحويِّ، وقالَ: فَرَغْتُ من قراءتِهِ عليه يومَ السَّبْتِ للنِصْفِ من رمضانَ، سنةَ اثنتينِ وثمانينَ ومائتينِ. والله أعلم.

[جاء بعد نهاية نسخة العبدري[١]:]

(ع)[٢]: رَوَى سيبويه عن أبي عُبيدَةَ مَعْمَرِ بنِ الـمُثَنَّى في كتابه حرفين من النَّسَبِ، في الرُّوحِ: (رُوحانيٌّ)، وفي النَّسَبِ إلى العَبَلاتِ -حَيٌّ من

---

(١) هي نسخة العبدري ١٤٤أ، وهي نسخة آستان قدس (٣٨٩٧)، مشهد (١٢١)، وقد انتسخها العبدري من نسخة أبي عليٍّ الغسَّاني (ت٤٩٨) الذي يرمز له هنا بـ(ع). وقد ذكر الغساني في آخر نسخته أنه عارضها بنسخة أبي نصر، وقد ذكر ابن خروف في الحاشية القادمة في ص ١٦-١٨ أنه نقل هذه الحواشي بلفظ قريب جدًّا من نسخة أبي نصر، ولذا أرجح أن كل النقول هنا -ما عدا الأخير الذي عن نسخة مشرقية عتيقة- منقولة بعد إصلاحها من نسخة أبي نصر، أو ممن نقل هذه النقول وأصلح فيها؛ لأن بين النقول هنا والنقول التي نقلها ابن خروف عن نسخة أبي نصر خلافًا لفظيًّا ومعنويًّا، وإن كانت في الأكثر بالنصِّ.

(٢) في الحاشية القادمة في ص ١٦-١٨ أن ابن خروف كتب نحو هذه الحاشية على نسخته، ولعله كان متأثرًا بهذه الحاشية التي نقلها أبو العباس الغساني.

قُرَيْشٍ-: (عَبْلِيٌّ)[١].

ورَوَى عن أبي زيدٍ سعيدِ بنِ أَوْسٍ الأنصاريِّ وكَنَّاهُ في باب النَّسَبِ، فقال: «وقال أبو زيدٍ في النَّسَبِ إلى (مَحَاسِنَ): (مَحَاسِنِيٌّ)»[٢]، وقد كَنَّى عنه في مواضعَ من كتابه، وإذا قال: «حَدَّثني من أَثِقُ بعَرَبِيَّتِهِ» فإنه يَعْنِيهِ[٣].

(ع)[٤]: ومُعَلِّما سيبويه: الخليلُ ويُونُسُ[٥]، عنهما حَمَلَ، وهما أَمْلَيَا عليه كتابَه[٦]، وذكر غيرَهما، إلَّا أنَّ اعتمادَه كان عليهما.

وقد خالفَ يونسَ في مواضعَ كثيرةٍ من كتابه، واختارَ عليه، وذهَبَ

---

(١) لم أجد سيبويه ينقل شيئًا عن أبي عبيدة! وقد كان أبو عبيدة عصريَّ سيبويه في التلمذة لأبي عمرو بن العلاء وأبي الخطاب الأخفش الأكبر ويونس بن حبيب وغيرهم. وقد نقل سيبويه (رُوحاني) عن أبي الخطاب ٣/ ٣٣٨ (هارون)، ولم أجده يذكر النسب إلى (العَبَلات)، ولكنه ذكر أن العرب قالت (العَبَلات) بفتح العين ٣/ ٣٩٩ (هارون). ولعل هذا القائل اطلع على نسخة فيها حاشية نقلت عنه شيئًا، فظن القائل أنها من كلام سيبويه.

(٢) الكتاب (هارون) ٣/ ٣٧٩، ولفظه: «وقال أبو زيد: النسبة إلى ....».

(٣) سيأتي التعليق على ذلك بعد أسطر، ص١٧-١٨.

(٤) ذكر ابن خروف في الحاشية القادمة ص١٦ أنه وجد هذه الحاشية في نسخة أبي نصر بعد المقدمة، وظاهر ذلك أنها من كلام أبي نصر.

(٥) انظر بحث: منهج سيبويه في التلقي عن شيخيه: الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب.

(٦) ليس هذا دقيقًا، فقد نقل سيبويه عن الخليل ويونس كثيرًا، وخاصة عن الخليل، وهذا من تمام أمانته ووفائه، ولكنه نقل عن غيرهما، ثم أضاف إلى كل ذلك علمًا كثيرًا من لدنه، فهو الذي نقل عنهما وزاد عليهما كثيرًا، ولم يمليا عليه.

إلى معارضتِهِ، ورَدَّ بعضَ ما جاءَ به[١].

ولم يعارضِ الخليلَ، ولا انقادَ لأحدٍ كانقياده له، ولا اعتمدَ على أحدٍ اعتمادَه عليه[٢].

وذَكَرَ عيسى بنَ عُمَرَ البصريَّ في غيرِ موضعٍ على المخالفة والمجانبة[٣].

وذَكَرَ أبا الخَطَّابِ عبدالحميد بن عمرو[٤] البصري، وأثبتَ ما سَمِعَ منه في كتابه، وهو الملقَّب بالأخفش الأكبر[٥].

---

(١) روى سيبويه عن يونس نحو مئتي مرة، وروى عنه عن أبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق. انظر: سيبويه إمام النحاة ٩٠- وبحث أثر يونس بن حبيب في كتاب سيبويه.

(٢) روى سيبويه عن الخليل في أكثر من خمسمائة مرة. انظر: سيبويه إمام النحاة ٨٩- والخليل بن أحمد وآراؤه النحوية من خلال كتاب سيبويه.

(٣) روى سيبويه عن عيسى بن عمر اثنتين وعشرين مرة. انظر: سيبويه إمام النحاة ٩١- والمأثور عن عيسى بن عمر الثقفي في الكتاب لسيبويه.

(٤) المشهور في ترجمته أنه: عبدالحميد بن عبدالمجيد. انظر: مراتب النحويين ٢١- وأخبار النحويين ٢٥- وطبقات النحويين ٤٠- وإنباه الرواة ٢/ ٣٧٤- وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٨. ولكني وجدت في تاريخ دمشق لابن عساكر ٦٢/ ٣٩٣ رواية عن أبي عبيدة، قال: «أخبرني أبو الخطاب عبدالحميد بن عمرو الأنصاري». وسيأتي اسمه في حاشية قادمة بهذه النسبة أيضًا ص١٦، فهذا يؤكد صحة المذكور هنا.

(٥) روى سيبويه عن أبي الخطاب سبعًا وعشرين مرة. انظر: سيبويه إمام النحاة ٩١- وأبو الخطاب الأخفش الكبير حياته وآراؤه.

وذَكَرَ عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي بأشياء أثبتها عنه، ولم يُدْرِكْهُ[١].

وذَكَرَ أبا زيدٍ سعيد بن أوس الأنصاري بأشياء أثبتها عنه، وكَنَّى عنه أيضًا[٢]، ورُوِيَ عن أبي زيد قال: «كان في مجلسي سيبويه وعليه ذُؤَابتانِ»، قال: «وإذا سَمِعْتَهُ يقول في كتابه: (حدَّثني مَنْ أَثِقُ بعَرَبِيَّتِهِ)[٣] فإنَّما

---

(١) روى سيبويه عن ابن أبي إسحاق سبع مرات، مرتين مباشرة ٢/ ٧٧، ٣٤١ (هارون)، ومرتين بقوله: (زعموا أنه) ١/ ٢٧٩، ٤/ ٤٤٣، ومرة بقوله: (بلغنا عنه) ٤/ ١٢١، مرة عن يونس عنه ٣/ ٢٤٢. وانظر: عبدالله بن أبي إسحاق حياته وآراؤه.

(٢) روى سيبويه عن أبي زيد مصرِّحًا باسمه مرة واحدة في ٣/ ٣٧٩ (هارون). وقد جاء في الكتاب (هارون) ٤/ ٢٢٦: «قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس»، والصواب: «قال أبو عُمَرَ: وسمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس»، وهي حاشية لأبي عمر الجرمي، انظر هذه الحواشي ص١٦٢٩.

(٣) لم أجد هذه العبارة بلفظها في كتاب سيبويه، وكأن المراد معناها لا لفظها، ويدل لذلك أنها رويت عن أبي زيد بألفاظ أخرى، منها: «سمعت من أثق به» في: مراتب النحويين ٧٦، ومنها: «أخبرني الثقة»، في: أخبار النحويين ٦٤. ومما جاء في الكتاب (هارون) بمعناها: «مَن أَثِقُ به» ٣/ ٢١٣، ٤٦٢، ٤٦٥، ٤/ ١٧٢، و«من نثِقُ به» ٢/ ١٤٠، ٣/ ٣٣٦. و«من يُوثَقُ به» ١/ ٢٥٥، ١/ ٣١٦. و«من لا أتَّهم» ١/ ٢٧٩، ١٥٢. و«من لا نتَّهم» ١/ ٢٤٥، ٤٧٢. وجاء في الكتاب عبارة «من نَثِقُ بعربيته» ٣/ ٣١٥، و«من يُوثَقُ بعربيته»١/ ٧١، ١٥٥، ٤/ ١٢١، ٤٦٥، وكلها في سياق السماع عن العرب لا العلماء.

يَعْنِيني»[١]، ورُوِيَ أنَّ أبا زيدٍ أَدْرَكَ رُؤْبَةَ بن العَجَّاجِ[٢].

(ع): أبو بكر بن دُرَيْدٍ: «النَّحْوُ: القَصْدُ، نَحَوْتُ الشيءَ أَنْحُوهُ نَحْوًا، إذا قَصَدْتَهُ، وكُلُّ شيءٍ أَمَمْتَهُ .... فقد نَحَوْتَهُ، ومنه اشتقاقُ النَّحْوِ في الكلامِ، كأنَّهُ قَصْدُ الصَّوَابِ»[٣].

(ع): أخبرَنا أحمد بن خالد، قال: أخبرنا مروان بن عبدالملك، قال: سَمِعْتُ أبا حاتمٍ يقول: قال لي أبو زيدٍ: «كان أبو عمرٍو لا يَدَعُ الإعرابَ، ولكنه كان يُدْرِجُ كلامه، فلا يَسْتَبِينُ كُلُّ ذلك»، قال أبو حاتم: «وكان أبو زيد كذلك سواء».

أخبرنا أحمد، أخبرنا مروان، قال: سَمِعْتُ عبدالرحمن ابن أخي الأصمعي يقول: أخبرنا عمِّي، قال: «كنتَ إذا سَمِعْتَ أبا عمرو بن العلاء يتكلَّمُ ظننتَ أنه لا يحسِنُ شيئًا، ولا يَلْحَنُ، يتكلَّمُ كلامًا سَهْلًا»[٤].

أخبرنا مروان، قال: أخبرنا أبو حاتم، قال: أخبرنا الأصمعي، قال:

---

(١) انظر: مراتب النحويين ٤٢ - وطبقات النحويين ٦٧ - وإنباه الرواة ٢/ ٣٥٠ - ووفيات الأعيان ٣/ ٤٦٥ - وتاريخ الإسلام ٤/ ٦٣٦.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٥٩ - وبغية الطلب ٨/ ٣٦٩٦ - ووفيات الأعيان ١٠/ ٣٣٠ - وتاريخ الإسلام ٥/ ٣١٨ - وبغية الوعاة ١/ ٥٨٢.

(٣) جمهرة اللغة ١/ ٥٧٥.

(٤) انظره والخبر القادم في: طبقات النحويين ٣٧.

سَمِعْتُ أبا عمرٍو يقولُ -ولم يَقُلْهُ إِنْ شاءَ الله بَغْيًا ولا تَطاوُلًا-: «ما رأيتُ أحدًا قَطُّ قبلي أَعْلَمَ منِّي».

قال: أخبرنا مروانُ، قال: سَمِعْتُ عباس بن محمد يقول: سَمِعْتُ يحيى بن مَعِينٍ يقول: «أبو عمرو بن العلاء ثَقَةٌ»[1].

(ع): نقلتُ من نسخةٍ عَتِيقةٍ مَشْرِقيةٍ مكتوبةٍ من نسخةِ أبي عليٍّ الحسنِ بن أحمد بن عبدالغفَّار النحويِّ والفارسيِّ ثم الفَسَوِيِّ: ....[2].

ونقلتُ منها أيضًا: كان أبو علي الفارسي قد قابلَ نسختَه من كتاب سيبويه بعدةِ نسخٍ[3]، منها:

-كتاب أبي العباس المبرد بخطِّ يده.

-وعارَضَ أبو علي بنسخةِ أبي بكرٍ السرَّاج التي انتسخها من كتاب أبي العباس المبرد.

-وبكتاب أبي بكرٍ مَبْرَمَانَ.

-وعارض أيضًا بنسختَي أبي إسحاق الزَّجَّاجِ، وكان له منها نسختان، إحداهما نسخةُ إسماعيلَ بنِ أحمدَ الدِّجَاجيِّ[4] صاحبِ أبي العباس

---

(١) انظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز) ١/ ١٣٩، و(رواية الدوري) ٤/ ١٠١.

(٢) جاء مكان النقط كلام نقلته في التعليق على ما جاء بعد نهاية نسخة ابن خروف، ص٢٠١٦ هـ١.

(٣) يذكر الحواشي التي حققتها في هذا الكتاب.

(٤) هو: إسماعيل بن أحمد النحوي، المعروف بابن الدّجَاجي، فاضل في طبقة المبرد، نظر في كتاب =

المبرد، وكان فراغ نسخته من كتاب أبي العباس، وقَرَأَ على أبي العباس.

-وكان في كتاب أبي علي الفارسي من نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي؛ لأن أبا بكرٍ عارضَ بنسخته نسخةَ إسماعيل بن إسحاق القاضي، ولـمَّا عارضَ أبو عليٍّ بنسخةِ أبي بكر أَلْـحَقَ ما في نسخة أبي بكر من الزيادة والخلاف الذي وجده في نسخة القاضي.

وجعل أبو عليٍّ في كتابه علامةً لكلِّ نسخةٍ من هذه النسخ[١].

ونَقَلْتُ منها[٢] -أيضًا-: قال أبو بكرٍ محمد بن السَّرِيِّ: فَرَغْتُ من قراءة الكتاب على أبي العباس محمد بن يزيد في يوم السبت، للنصف من رمضان، سنة اثنتين وثمانين ومائتين.

بخطِّ أبي عليٍّ الفارسيِّ: بَلَغَتْ قراءتي على أبي بكرٍ محمد بن السَّرِيِّ في جمادى الآخرة، لعشرٍ بَقِينَ من سنة خمس عشرة وثلاثمائة[٣].

سيبويه، واستفاد منه جماعة. انظر: إنباه الرواة ١/ ٢٢٦. والدجاجي مضبوطة في المخطوطة بكسر الدال. و(الدجاج) مثلث الدال، والأفصح فيه فتح الدال ثم كسرها. انظر: تاج العروس (دجج) ٥/ ٥٤٨.

(١) انظر: الكلام على هذه النسخ ورموزها في: مقدمة الدراسة ص٤٨، ١٤٥.

(٢) أي: من النسخة العتيقة المشرقية المنسوخة من نسخة أبي علي الفارسي.

(٣) وجاء ذكر تاريخ قراءة ابن السراج على المبرد، وتاريخ قراءة الفارسي على ابن السراج، في آخر نسخة ابن دادي، في ص٢٠١٩.

وبخطِّ أبي عليٍّ الفارسيِّ: قَرَأَ عليَّ أبو الطَّيِّبِ محمدُ بنُ طُوسِيٍّ[١] كتابَ سيبويه في هذه النسخة، من أوله إلى آخره، وأنا أَنْظُرُ في نسختي التي قَرَأْتُها على أبي بكر محمد بن السَّرِيِّ، وقُرِئَ منها على أبي إسحاق إبراهيم بن السَّرِيِّ وأنا أَسْمَعُ، وكَتَبَ الحسنُ بن أحمد بخَطِّهِ.

قال محمد بن طُوسِيٍّ: فَرَغْتُ من قراءة هذا الكتاب على أبي عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبدالغفَّار الفارسيِّ النحويِّ -أَيَّدَهُ اللهُ- يومَ الأحدِ، ضَحْوَةً، لِستٍّ بَقِينَ من شعبان، سنة أربعين وثلاثمائة، وكَتَبَ محمد بن طُوسِيٍّ *

جميعُ ما في هذا الصَّفْحِ[٢] ومَقْلُوبِهِ منقولٌ من السِّفْرِ الثاني من كتاب أبي عليٍّ كتابِ سيبويه، بخطِّ أبي عليٍّ رحمه الله تعالى[٣].

---

(١) القَصْريُّ، تلميذ الفارسي، وأخذ عنه وأكثر، وسأله المسائل المشهورة بالقَصْريَّات [مفقودة]، مات شابًّا. وجاء في معجم الأدباء ٦/ ٢٥٤٢ (محمد بن طُوَيْسٍ)، وفي الوافي بالوفيات ٣/ ١٤٦- وبغية الوعاة ١/ ١٢٢: (محمد بن طُوسٍ)، والذي في خط الفارسي هنا وفي خط محمد بن طوسي بعد قليل (طُوسيّ) بإثبات الياء المشددة.

(٢) الصَّفْحُ والصَّفْحَة: جانب الشيء. انظر: تاج العروس (صفح) ٦/ ٥٣٩.

(٣) أي: أن ما في هذه الصفحة والصفحة التي قبلها (أي: في قفاها) كان مكتوبًا على نسخة بخط أبي علي، ثم نسخ منها على النسخة العتيقة المشرقية المنسوخة من نسخة أبي علي، وبعضه -كما هو ظاهر- من كلام أبي علي، وبعضه من غير كلامه.

[جاء قبل عنوان نسخة (ح١٠):[1]]

كَتَبَ الفقيهُ الأستاذُ النحويُّ أبو الحسنِ عليُّ بن محمدٍ الحضرميُّ، عُرِفَ بابن خَرُوفٍ[2]:

وَجَدْتُ في آخر خطبة كتاب أبي نَصْرٍ هارونَ بن موسى، عِوَضًا من قوله: «وأمَّا أبو القاسمِ بنُ وَلَّاد .... إلى آخرها»[3]:

ومُعَلِّما سيبويهِ الخليلُ ويُونُسُ، عنهما حَمَلَ، وهما أَمْلَيَا عليه كتابَه، وذكر غيرَهما، إلَّا أنَّ اعتمادَه كان عليهما.

وقد خالفَ يونسَ في مواضع كثيرة من كتابه، واختار عليه، وذهب إلى معارضته، ورَدَّ بعضَ ما جاء به.

ولم يُعارِضِ الخليلَ، ولا انقادَ لأحدٍ كانقيادَهُ له، ولا اعتمدَ على أحدٍ اعتمادَه عليه.

وذَكَرَ عيسى بنَ عُمَرَ البصريَّ على المخالفةِ والمجانبةِ.

وذَكَرَ أبا الخطَّابِ عبدَالحميدِ بنَ عمْرٍو البصريَّ، وأثبتَ ما سَمِعَ منه في كتابه، وهو الملقَّبُ بالأخفشِ الأكبر.

---

(١) (ح١٠)، قبل غلاف العنوان. وهي نسخة يني جامع شريف (١١٠٥).

(٢) لم أجد هذا المنقول في الموجود من نسخة ابن خروف من كتاب سيبويه! وهي ناقصة.

(٣) هذا آخر خطبة الرباحي لمقدمته لكتاب سيبويه، انظرها في ص٣٢.

وذَكَرَ عبدَالله بنَ أبي إسحاقَ الحَضْرَميَّ بأشياءَ أَثْبَتَها، ولم يُدْرِكْهُ.

وذَكَرَ أبا زيدٍ سعيدَ بنَ أَوْسٍ البَصْرِيَّ الأنصاريَّ[١] بأشياءَ أَثْبَتَهَا، وأَدْرَكَهُ، وكَنَّى عنه، ولم يجرِّدِ اسمَه[٢]، ورُوِيَ عن أبي زيدٍ قال: «كان في مجلسي سيبويهِ عليه ذُؤَابتانِ»، قال: «وإذا سَمِعْتَهُ يقولُ في كتابه (حَدَّثني مَنْ أَثِقُ بعَرَبِيَّتِهِ) فإنَّما يَعْنِيني»، ورُوِيَ أنَّ أبا زيدٍ أَدْرَكَ رُؤْبَةَ بنَ العَجَّاجِ[٣].

*وعارَضَ الخليلَ في غيرِ موضعٍ[٤].

*أكثرُ ما ذَكَرَهُ في تقريرِ اللُّغَاتِ وروايةِ الأبياتِ[٥].

*قد صَرَّحَ باسمِه[٦].

*وكَتَبَ -أيضًا- الأستاذُ أبو الحسنِ[٧]:

---

(١) في المخطوطة: «المَصادِرِيّ». ومثله في نور عثمانية (٤٦٥٢) قبل العنوان.

(٢) وقال بنحو ذلك صاحب (سيبويه إمام النحاة) ص٩٦، وسيأتي تعليق ابن خروف عليه.

(٣) كل هذا سبق باختلاف يسير في الحاشية السابقة ص٩، وعلَّقتُ عليه.

(٤) هذه حاشية لعلها لابن خروف على قول أبي نصر: «ولم يُعارِضِ الخليلَ».

(٥) هذه حاشية لعلها لابن خروف على قول أبي نصر: «وذَكَرَ أبا الخَطَّابِ عبدالحميد».

(٦) هذه حاشية لعلها لابن خروف على قول أبي نصر عن أبي زيد: «وكَنَّى عنه، ولم يجرِّدِ اسمَه». وقد جاء في الحاشية السابقة ص١١ هـ٢ ذكر الموضع الذي صرَّح فيه سيبويه باسم أبي زيد.

(٧) ما سبق قبل النجوم من كلام أبي نصر، وأما هذه الحاشية فليست من كلامه؛ لمخالفتها لكلامه السابق في ما فيها من أحكام، كما في التصريح باسم أبي زيد، وليست من كلام ابن خروف =

وذَكَرَ سيبويهِ في كتابه -أيضًا- أبا عُبَيْدَةَ مَعْمَرَ بنَ الـمُثَنَّى، وصَرَّحَ به في أبوابِ النَّسَبِ، وذَكَرَ اللِّحْيَانيَّ، وأَدْرَكَهُما، وسَمِعَ منهما[١].

وصَرَّحَ باسمِ أبي زيدٍ، وسَمِعَ منه في أبوابِ النسب أيضًا[٢].

وصَرَّحَ بسماعِهِ من عيسى في غيرِ موضعٍ.

وأَخَذَ عن الأَصْمَعِيِّ، وصَرَّحَ بهِ في أوَّلِ كتابه[٣].

وذَكَرَ الكوفيين لمكانِ الرَّدِّ عليهم في آخِرِ الكتابِ[٤].

وذَكَرَ هارونَ القارئَ، وسَمِعَ منه[٥].

وذَكَرَ ابنَ مَرْوَانَ[٦].

(ت٦٠٩) أيضًا؛ لأن أبا علي الغساني (ت٤٩٨) نقل هذه الحاشية في نسخته، كما في الحاشية السابقة ص٨-١٣. فلعل ابن خروف نقلها دون عزوها، أو كتبها متأثرًا بما فيها دون تمحيص.

(١) سبق في الحاشية ص٩ هـ١ أن سيبويه لم يرو عن أبي عبيدة. وكذلك لم يرو سيبويه عن اللحياني. ولعل هذا القائل اطلع على نسخة فيها حاشية نقلت عنهما شيئًا، فظن القائل أنها من كلام سيبويه.

(٢) سبق في الحاشية السابقة ص١١ هـ٢ ذكر الموضع الذي صرَّح فيه سيبويه باسم أبي زيد.

(٣) جاء ذكر الأصمعي في ثلاثة مواضع في كتاب سيبويه، كلها حواشٍ ليست من كلام سيبويه كما ظن هذا القائل. انظرها في هذه الحواشي في ص٢٣٥، ٨٠٧، ٨٢٠.

(٤) نقل سيبويه عن الكوفيين أربع مرات. انظر: سيبويه إمام النحاة ١٠٠.

(٥) نقل سيبويه عن هارون القارئ خمس مرات. انظر: سيبويه إمام النحاة ٩٨.

(٦) في المخطوطة: «ابن أبي مروان»، والصواب ما أثبته. وقد ذكره سيبويه نقلًا عن أبي عمرو مرة واحدة، في ٢/ ٣٩٧ (هارون). وانظر التعريف به في ص٧٤٥ هـ٥.

[جاء على غلاف عنوان نسخة ابن خروف[١]:]

قال عليٌّ[٢]: أَلْفَيْتُ على ظهر كتابِ أبي نَصْرٍ، بخطِّ القاضي أبي بكرِ بنِ صاحبِ الأَحْبَاسِ[٣] رضي الله عنه:

قرأتُ جميعَ كتابِ سيبويه على أبي نَصْرٍ هارونَ بنِ موسى النحويِّ، قال لي أبو نصرٍ[٤]: قرأتُ جميعَه على أبي عبدِالله محمدِ بنِ يحيى الرَّبَاحيِّ

---

(١) غلاف عنوان نسخة ابن خروف ١أ، وهي نسخة المكتبة الوطنية بباريس، برقم (٦٤٩٩).

(٢) هو: ابن خروف نفسه.

(٣) كذا! والمذكور هو: أبو بكر عيسى بن محمد بن عيسى الرُّعَيني، كان محدِّثًا أديبًا، وُلِدَ سنة (٣٩٥)، وتوفي سنة (٤٧٠). وعليه لا يمكن أن يكون قد قرأ كتاب سيبويه على أبي نصر المتوفى سنة (٤٠١)، ولكن المراد أبوه، فهو الذي قرأ الكتاب على أبي نصر، وهو وابنه يعرفان بـ(ابن صاحب الأحباس). فلعله نقل ذلك عن خط أبيه. انظر: الصلة لابن بشكوال ٤٩٣، ٤١٤.

(٤) وجاءت هذه الرواية عن أبي نصر من طريق ابن السِّيد البطليوسي على غلاف نسخة الحمزاوية، برقم (٨٢/ ١)، بلفظ: «أخبرني الفقيه الأستاذ النحوي اللغوي أبو محمد عبدالله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوْسي قراءةً مني عليه بمنزله بقرطبة، [قال: أخبرنا أبو عبدالله] محمد بن يونس، قال: أخبرني الفقيهُ ابنُ الأَسْلَمِيَّةِ [عبدالله بن محمد بن عيسى النحوي، انظر: الصلة ٢/ ٢٤٠]، قال: أخبرني أبو نصر، قال: أخبرني أبو علي البغداذي [القالي]، قال: قرأت على أبي محمد عبدالله بن جعفر ....، قال: حدثني المبرد، عن المازني، عن الأخفش، عن سيبويه.

قال أبو نصر: وقرأه علينا أبو عبدالله محمد بن يحيى الرباحي، [قال: حدثني] أبو القاسم بن ولاد، عن أبيه، عن المبرد، عن المازني، عن الأخفش، عن سيبويه، قال: وقال أبو عبدالله: وحدثني به أيضًا أبو جعفر [النحاس]».

رحمه الله، وقال: قرأتُ جميعَه على أبي القاسمِ بنِ ولَّادٍ، قال: قرأْتُهُ على أبي أبي الحسينِ بنِ وَلَّادٍ، وقرأَهُ أبو الحسينِ على أبي العبَّاسِ المبرِّدِ، وقرأَهُ أبو العبَّاسِ على أبي عثمانَ المازنيِّ، وقرأه أبو عثمانَ على أبي عُمَرَ الجَرْمِيِّ، وقرأَهُ أبو عُمَرَ على أبي الحسنِ الأَخْفَشِ، وقرأَهُ أبو الحسنِ على سيبويه[1] رحمه الله.

وقال لي أيضًا أبو نَصرٍ رحمه الله: قال لي أبو عبدالله الرَّبَاحيُّ: قرأتُ كتابَ سيبويه أيضًا على أبي جعفرٍ النَّحَّاسِ[2]، وقال: قال لي أبو جعفرٍ: قرأْتُهُ على أبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ، وقرأه أبو إسحاقَ على أبي العبَّاسِ.

وقال لي أبو نَصْرٍ أيضًا: وحَدَّثني به أيضًا أبو عليٍّ إسماعيلُ بنُ القاسِمِ البَغْدَاذيُّ[3]، عن أبي محمدٍ عبدِالله بنِ جعفرٍ[4].

---

(١) هذا غريب! قال السيرافي في أخبار النحويين ٤٠: «وذلك أن كتابَ سيبويه لا نعلم أحدًا قرأه على سيبويه، ولا قرأه عليه سيبويه»، وإنما الأمر كما قال الأخفش [حواشي كتاب سيبويه ص٣٠]: «كنت أسألُ سيبويه عما أشكل عليَّ منه، فإن تصعَّب عليَّ الشيءُ منه قرأته عليه».

(٢) انظر النص على أن الرباحي قرأ كتاب سيبويه وأخذه عن النحاس في فهرس ابن عطية ص١٠٢- وعنوان الدراية ص٣٨٨.

(٣) وهذا يعني أن أبا نصر قد روى كتاب سيبويه عن الرباحي بسنديه، وعن أبي علي القالي عن ابن درستويه، وهذا يفسِّر اختلاف النقل عن نسخ أبي نصر.

(٤) هو: ابن دُرُسْتَويه، فأبو علي القالي قد (عَمِلَ كتابَ سيبويه على عبدالله بن جعفر بن درستويه، وساله عنه حرفًا حرفًا، وعن عِلَلِهِ). طبقات النحويين ١٨٥.

[مقدمة النَّحَّاس لنسخته(١):]

بسم الله الرحمن الرحيم

(قال أبو جعفرٍ(٢) أحمدُ بنُ محمدِ بنِ إسماعيلَ الصَّفَّارُ النَّحْوِيُّ(٣):

الحمدُ لله الذي افْتَتَحَ بالحَمْدِ كتابَه، وجَعَلَهُ آخِرَ دُعاءِ أَهْلِ جَنَّتِه، فقال -جَلَّ ثناؤُه-: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾(٤)، وصَلَّى

---

(١) وضع النحاس مقدمةً لنسخته، نقلها كاملةً أبو عبدالله الرباحي في مقدمته وزاد عليها كما سيأتي في مقدمة الرباحي ص٣٠. ولذا كل من ذكر مقدمة الرباحي ذكر مقدمة النحاس في أثنائها؛ ولذا سأبيِّن فروق نسخها هنا. وقد جاءت مقدمة النحاس وَحْدَها بهذا اللفظ في: نسخة بايزيد قبل غلاف العنوان، وكذلك جاءت هذه المقدمة في نسخةٍ لأبي نصر كما هو ظاهر نقل [(ح١٠)، قبل غلاف العنوان] عن ابن خروف. وقد نقل عبدالسلام هارون في طبعته ١/ ٥-٩ مقدمة النحاس في أثناء مقدمة الرباحي.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المُرادي المصري (ت٣٣٨)، يعرف بالنحاس وبابن النحاس، نحوي مفسر، أخذ عن الزجاج ونفطويه والأخفش الأصغر والنَّسائي وغيرهم، وأدرك المبرد وثعلبًا، وروى عنهما، واسع الرواية كثير العلم والتصنيف، روى الكتاب عن الزجاج عن المبرد، وأقرأه بمصر، وممن رواه عنه الرباحي، ومن كتبه: معاني القرآن، وإعراب القرآن، وشرح أبيات الكتاب. انظر: إنباه الرواة ١/ ١٣٦- ونزهة الألباء ٢١٧- وتاريخ الإسلام ٧/ ٧١٣- وبغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

(٣) لم يرد إلا في: نسخة بايزيد.

(٤) سورة يونس ١٠.

الله على محمدٍ خاتمِ النَّبِيِّين، وعلى آلهِ الطَّيِّبين[١].

قال أبو جعفرٍ[٢]: لم يَزَلْ[٣] أهلُ العربيَّةِ يُفَضِّلُونَ كتابَ أبي بِشْرٍ عمرِو بنِ عثمانَ بنِ قَنْبَرٍ المعروفِ بسيبويه، حتّى لقد قال محمد بن يزيد: «لم يُعْمَلْ كتابٌ في علمٍ من العلوم مِثْلُ كتابِ سيبويه، وذلك أنَّ الكُتُبَ المصنَّفَةَ في العلوم مُضْطَّرةٌ إلى غيرها، وكتابُ سيبويه لا يحتاجُ من فَهِمَهُ إلى غيره»[٤].

وقال أبو جعفرٍ: سَمِعْتُ أبا بكرِ بنَ شُقَيرٍ[٥] يقولُ: حدَّثني أبو جعفرٍ

---

(١) كذا في جميع النسخ التي نقلت المقدمة، إلا في نسخة بايزيد قبل غلاف العنوان، ففيها: «الطاهرين». وإلا في نسخة السيدة زينب ١ب، ففيها: «الطيبين الطاهرين».

(٢) اختلفت النسخ -التي نقلت مقدمة النحاس في أثناء مقدمة الرباحي- في هذه العبارة، فجاء بلفظ: «قال أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس» في: الحمزاوية (٨٢-١) ٢- و(ش) ١/ ١ب. وجاء بلفظ: «قال أبو جعفر أحمد بن محمد» في: (ح٧)٢ب. وبلفظ: «قال: قال لنا أبو جعفر أحمد بن محمد» في: نسخة السيدة زينب ١ب. وبلفظ: «قال لنا أبو جعفر أحمد بن محمد» في: نسخة الخزرجي ٢- و(ح٢) ٢ب- و(ح١)١ب- و(ح٣)١ب- و(ح٨)١ب- وابن يبقى ٣ب- ونسخة أوقاف بغداد ١ب- ونسخة الشافعي ١أ. وبلفظ: «قال أبو عبدالله الرَّبَاحي: قال لنا أبو جعفر أحمد بن محمد» في: نسخة ابن دادي ١ب.

(٣) في (ح١)١ب- و(ح٢) ٢ب- و(ح٣)١ب- و(ح٨)١ب - وأوقاف بغداد ١ب: تَزل.

(٤) انظر: خزانة الأدب ١/ ٣٧١.

(٥) هو: أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شُقَير البغدادي (ت ٣١٧)، أبو بكر، نحوي، في طبقة ابن السراج، له (وجوه النصب) و(المذكر والمؤنث). انظر: تاريخ بغداد ٥/ ١٤١- وإنباه الرواة ١/ ٦٩- وتاريخ الإسلام ٧/ ٣١٦- وبغية الوعاة ١/ ٣٠٢.

الطَّبَرِيُّ[١]، قال: سَمِعْتُ الجَرْمِيَّ يقولُ: «أنا مُذْ[٢] ثلاثونَ[٣] سنةً[٤] أُفتِي النَّاسَ في الفِقْهِ مِنْ كَتابِ سيبويه».

قال: فحدَّثْتُ به[٥] محمدَ بن يزيدَ على وَجْهِ التَّعَجُّبِ والإنكارِ، فقال: «أنا سَمِعْتُ الجَرْمِيَّ يقولُ هذا»، وأَوْمَأَ بيديه إلى أذنيه؛ وذلك أنَّ أبا عُمَرَ الجَرْمِيَّ كان صاحبَ حديثٍ، فلمَّا عَلِمَ كتابَ سيبويه تَفَقَّهَ في الحديث؛ إذْ كان كتابُ سيبويه يُتَعَلَّمُ منه النَّظَرُ والتَّقْيِيسُ[٦]»[٧].

---

(١) في (ش) ١/ ١ب: الطبراني! وهو: أحمد بن محمد بن يَزْدَادَ بن رُسْتُم الطبري (ت بعد ٣٠٤)، أبو جعفر، قارئ نحوي، بغدادي، روى عن أبي حاتم السجستاني والجرمي والمازني، وروى عنه الزجاجي وابن شقير، وله كتب مفقودة. انظر: تاريخ بغداد ٦/ ٣٢٢- وإرشاد الأريب ١/ ٤٥٧- وإنباه الرواة ١/ ١٦٣- وتاريخ الإسلام ٧/ ٧٥- وبغية الوعاة ١/ ٣٨٧.

(٢) في (ح٧)٢ب: منذ.

(٣) في نسخة ابن دادي ١ب: ثلاثين.

(٤) ليس في: (ح١)١ب- و(ح٢) ٢ب- و(ح٧)٢ب- و(ح٨)١ب- .

(٥) في نسخة بايزيد قبل غلاف العنوان: بهذا.

(٦) كذا في: (ح١)١ب- و(ح٢) ٢ب- و(ح٣)١ب- و(ح٨)١ب. وهو بلفظ (التفتيش) في: بايزيد- والخزرجي ٢- وابن دادي ١ب- والسيدة زينب ١ب- ونسخة الشافعي ١أ. وبالضبطين في: (ح٧) ٢ب- وابن يبقى ٣ب- و(ش) ١/ ١ب.

(٧) انظر كلام الجرمي وتعليق المبرد عليه في: طبقات النحويين ٧٥- وخزانة الأدب ١/ ٣٧١. وجاء كلام الجرمي في إرشاد الأريب ٤/ ١٤٤٣، وبعده: «فقيل له: وكيف ذاك؟ قال: أنا رجلٌ مُكْثِرٌ من الحديث، وكتاب سيبويه يعلِّمني القياس، وأنا أَقِيسُ الحديث، وأُفْتِي به»، قلتُ: هذا يقوِّي رواية (التقييس) على (التفتيش).

[قال أبو جعفرٍ: قال أبو الحسنِ بنُ كَيْسَانَ[١] -وذَكَرَ سيبويه وتقديمَ النحويِّين- فقال: «وجَعَلُوهُ الأَصْلَ الذي يَرجِعُون إليه، وإن كانوا قد خالفوه في أشياءَ مـمَّـا وَضَعَها خِلافًا لم يُنكِروا معه فَضْلَهُ، ولكنَّ الإنسانَ لا يَخْلُو من تقصيرٍ يَنْقُصُهُ عن الكمال».

وقال ابنُ كَيْسَانَ: «فنَظَرْنا في كتابِهِ فوَجَدْناه مُسْتَحِقًّا للمَوْضِعِ الذي وَضَعُوه به، ووَجَدْنا ألفاظَهُ تحتاجُ إلى عبارةٍ وإيضاحٍ؛ لأَنَّهُ أُلِّفَ في زمنٍ كان أَهْلُهُ يَأْلَفُونَ مِثْلَ هذه الألفاظِ، فجاءَ به على مَذْهَبِهِم»[٢].

ورَأَيْتُ عليَّ بنَ سليمانَ[٣] يَذْهَبُ إلى غيرِ ما قال ابنُ كَيْسَانَ، قال: «عَمِلَ سيبويه كتابَهُ على لُغَةِ العَرَبِ وخُطَبِها وبلاغتِها، فجَعَلَ فيه شيئًا

(١) هو: محمد بن أحمد بن كَيْسان (٣٢٠)، أبو الحسن، نحوي لغوي، أخذ عن المبرد وثعلب، وخلط بين المذهبين، ولكنه ميَّال إلى مذهب الكوفيين، وروى عنه النحاس والقالي والزجاجي، وجاءه مَبْرَمان لقراءة كتاب سيبويه عليه، فامتنع، وقال: اذهب به إلى أهله، وأشار إلى الزجاج، له (التصاريف) و(الموفقي) في النحو: انظر: طبقات النحويين ١٧٠- وتاريخ بغداد ١/ ٣٣٥- وإنباه الرواة ٣/ ٥٧- وبغية الوعاة ٢/ ٣١.

(٢) انظر: خزانة الأدب ١/ ٣٧١.

(٣) هو: علي بن سليمان بن الفضل البغدادي (ت٣١٥)، أبو الحسن، يعرف بالأخفش الأصغر والصغير، أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدي، وروى عنه النحاس والـمَرْزَباني، له: (شرح سيبويه). انظر: تاريخ بغداد ١١/ ٤٣٣- وإنباه الرواة ٢/ ٢٧٦- وسير الأعلام ١٤/ ٤٨٠- وبغية الوعاة ٢/ ١٦٧.

مَشْرُوحًا، وجَعَلَ فيه مُشْتَبِهًا؛ لِيكونَ لمن اسْتَيْقَظَ ونَظَرَ فَضْلٌ، وعلى هذا خاطَبَهم الله -عَزَّوَجَلَّ- بالقرآن»[١].

قال: وقد قال المازنيُّ: ما أَخْلُو كُلَّ زَمَنٍ من أُعْجُوبةٍ في كتاب سيبويه[٢]، ورُوِيَ أَنَّهُ تَخَرَّقَ في كُمِّهِ من حَمْلِهِ إيَّاهُ مَرَّاتٍ[٣]][٤]

قال أبو جعفرٍ: ⁽وقد حَكَى⁾[٥] بعضُ النحويين أنَّ الكِسَائيَّ قَرَأَ على الأَخْفَشِ كتابَ سيبويه ودَفَعَ[٦] إليه مائَتَيْ دينارٍ.

وحَكَى أحمدُ بنُ جعفرٍ[٧] أنَّ كتابَ سيبويه وُجِدَ بَعْضُهُ تحتَ وِسَادةِ

---

(١) انظر: خزانة الأدب ١/ ٣٧٢، وبعده: «قال أبو جعفر: وهذا الذي قاله علي بن سليمان حَسَنٌ؛ لأنَّ بهذا يَشْرُفُ قَدْرُ العالم وتَفْضُلُ مَنْزِلَتُه؛ إِذْ كان يَنالُ العِلْمَ بالفكرةِ واستنباطِ المعرفة، ولو كان كُلُّه بَيِّنًا لاستوى في عِلْمِهِ جميعُ مَن سَمِعَهُ، فَيَبْطُلُ التَّفَاضُلُ، ولكن يُسْتَخْرج منه الشيءُ بالتدبُّر، ولذلك لا يُمَلُّ؛ لأنه يزدادُ في تدبُّره علمًا وفهمًا».

(٢) انظر: خزانة الأدب ١/ ٣٧١.

(٣) نيِّفًا وعشرين مرة، عن أبي إسحاق الكلابزي، انظر: إرشاد الأريب ٢/ ٧٦٣، ونثر الدر٧/ ٨٥.

(٤) ما بين المعقوفتين من: (ش) ١/ ١ب المنقولة من خط الزمخشري عن نسخة ابن طلحة. وكذا ما نُسِخَ منها، نحو: (ش١) قبل العنوان- و(ش٣) قبل العنوان.

(٥) في نسخة بايزيد: «وحَكَى». وفي الحمزوية (٨٢-١) ١ب- وابن يبقى ٣ب- و(ش)١/ ١ب: «وقد حكى لنا».

(٦) في (ش) ١/ ١ب: فدفع.

(٧) هو: أحمد بن جعفر الدِّينَوَرِيّ (ت٢٨٩)، أبو علي، زوج ابنة ثعلب، أخذ الكتاب عن المازني، ثم قرأه على المبرد، نزل مصر، وقرأه عليه أهلها، ومنهم أبو الحسين بن ولاد، له كتاب (المهذَّب) في =

الفَرَّاءِ التي كان يجلِسُ عليها[١].

وأَصْلُ ما جاءَ به سيبويه من النَّحوِ عن الخليلِ[٢] رحمه الله.

قال أبو جعفرٍ: وسَمِعْتُ أبا إسحاقَ يقولُ: «إذا قال سيبويه بَعْدَ قولِ الخليلِ: (وَقَالَ غَيْرُهُ) فإنَّما يعني نفسَه؛ لأنه أَجَلَّ الخليلَ عن أن يَذْكُرَ نفسَه معه، وإذا قال: (وَسَأَلْتُهُ) فإنَّما يعني الخليلَ»[٣].

وقال أبو إسحاقَ: «[إذا تَأَمَّلْتَ الأمثلةَ[٤] من كتاب سيبويه تَبَيَّنْتَ[٥] أنَّهُ أعلمُ[٦] الناسِ باللغة»[٧].

قال أبو جعفرٍ: «[وحدَّثني عليُّ بنُ سليمان، قال: حدَّثني[٨] محمد بن

النحو و(ضمائر القرآن). انظر: طبقات النحويين ٢١٥- وإرشاد الأريب ١/٢٠٦- وإنباه الرواة ١/٦٨- وبغية الوعاة ١/ ٣٠١.

(١) انظر الحكايتين عن الكسائي والفراء في: خزانة الأدب ١/ ٣٧١. وانظر: عمدة الكتاب للنحاس ٥٦- وأخبار النحويين البصريين ٤١- وطبقات النحويين ٧٢، ٧٣- ونزهة الألباء ١٠٨- وإنباه الرواة ٤/ ١٤. وليس في نسخة ابن دادي ١ب لفظ (بعضه).

(٢) في نسخة ابن دادي ١ب: الخليل بن أحمد.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ١٨٧٤، وفيها: «... نفسه؛ فلا يُسمِّي نفسَه بَعْدَ الخليلِ؛ إجلالًا منه له».

(٤) في (ش) ١/ ١ب: «الأبنية»، وفي الحاشية: «الأمثلة».

(٥) في نسخة بايزيد قبل العنوان: «لَمَّا تأمَّلتُ الأمثلة من كتاب سيبويه تبيَّنتُ».

(٦) في نسخة الخزرجي ٢: كان أعلمَ.

(٧) انظر: طبقات النحويين ٧٢- وإنباه الرواة ٢/ ٣٥٨- خزانة الأدب ١/ ٣٧٠.

(٨) في نسخة بايزيد: «وحدثنا .... أخبرنا».

يزيدَ: أنَّ المفتِّشين من أهلِ العربيةِ ومَنْ له المعرفةُ باللُّغة، تَتَبَّعُوا على سيبويه الأمثلةَ، فلم يَجدوه تَرَكَ من كلامِ العَرَبِ إلَّا ثلاثةَ أَمثلةٍ: منها (الهُنْدَلِعِ)[1]، وهي بَقْلَةٌ. و(الدُّرْدَاقِسُ)[2]، وهو عَظْمٌ في القَفَا. و(شَمَنْصِيرٌ)[3]، وهو اسمُ أرضٍ»[4].

وقال أبو إسحاقَ: حدَّثني القاضي إسماعيل بن إسحاق[5]، قال: حدَّثني نَصْرُ بنُ عليٍّ[6]، قال: سَمِعْتُ الأخفشَ يقولُ: «نَفَذَ مِنْ أصحابِ الخليلِ في النحوِ أربعةٌ: سيبويه، والنَّضْرُ بن شُمَيْلٍ، وعليُّ بنُ نَصْرٍ -وهو:

---

(١) انظر: ص١٧٣٧، وص١٧٤٢ هـ٥.

(٢) انظر: ص١٧٣٦ هـ٢، ١٧٣٧، ١٧٤١ هـ١.

(٣) انظر: ص١٧٣٦، ١٧٤٠ هـ١.

(٤) انظر: خزانة الأدب ١/ ٣٧٠. ونقل الزجاج عن المبرد نحو هذا في ص١٧٤٠.

(٥) هو: القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأَزدي (ت٢٨٢)، أبو إسحاق، محدِّث ونحوي وفقيه مالكي، زميل المبرد، وله نسخة مشهورة من كتاب سيبويه. انظر: معاني الزجاج ٣/ ٣٦٣- وتاريخ بغداد ٧/ ٢٧٢- وإرشاد الأريب ٢/ ٦٤٧- وتاريخ الإسلام ٢١/ ١٢٢- وبغية الوعاة ١/ ٤٤٣.

(٦) هو: نصر بن علي بن نصر بن علي بن صَهْبَانَ الجَهْضَمِيّ البصري (ت٢٥٠)، أبو عمرو، محدِّث، روى عن أبيه وسفيان بن عيينة وابن مَهْدِيٍّ والطَّيَالسي والأصمعي، وروى عنه القاضي إسماعيل والأئمة الستة. انظر: تاريخ بغداد ١٥/ ٣٨٩- وسير الأعلام ١٢/ ١٣٣- وطبقات الحفاظ للسيوطي ٢٣١.

أبو نَصرِ بنِ عليٍّ هذا- ومُؤَرِّجُ السَّدُوسيُّ»[١].

قال: وسَمِعْتُ نَصْرًا يحكِي عن أبيه، قال: قال لي سيبويه -حينَ أرادَ أن يَضَعَ كتابَه-: «تَعَالَ حتَّى نَتَعَاوَنَ على إِحْياءِ عِلْمِ الخليلِ».

قال أبو جعفرٍ: وقد رَأَيْتُ أبا جعفرِ بنَ رُسْتُمَ[٢] يَرْوِي كتابَ سيبويه عن المازِنيِّ[٣]، [٤]غيرَ أنِّي اعتمدتُ على أبي إسحاقَ إبراهيمَ[٤] بنِ السَّرِيِّ؛ لمعرفتِهِ بالكتابِ[٥] وضَبْطِهِ إياه.

[٦]وذُكِرَ أنَّ عليَّ بنَ سليمانَ حَكَى[٦] أنَّ أبا العَبَّاسِ كان لا يَكادُ يُقْرِئُ

---

(١) انظر: طبقات النحويين ٧٥- وتاريخ بغداد ١٤/ ٩٩- ونزهة الألباء ٥٥- وإرشاد الأريب ٥/ ١٩٨٢- وإنباه الرواة ٢/ ٣٥٥.

(٢) في (ش)١/ ١ب: (رُسْتَم) بفتح التاء. وفي التاء الضم والفتح، انظر: المغرب ١٨٩- والأنساب للسمعاني ٢٥٢- واللباب لابن الأثير ١/ ٣٧٦- وتاج العروس (رستم) ٣٢/ ٢٥٤. وهو أبو جعفر الطبري النحوي الذي سبق ذكره في ص٢٣ هـ١.

(٣) انظر إشارة إلى ذلك في: ليس من كلام العرب ٢٠٧.

(٤) هذا لفظ: بايزيد. وفي نسخة السيدة زينب ٢أ: «غير أني اعتمدت على غير أبي إسحاقَ إبراهيم بن السَّرِيِّ». وفي نسخة الخزرجي ٢- و(ح١)١ب- و(ح٣) ٢أ- و(ح٧)٣أ- وابن يبقى ٣ب- و(ح٢) ٢ب- و(ح٨)٢أ: «غيرَ أنَّ الذي اعتَمَدَ عليه أبو جعفرٍ في كتابِ سيبويه أبو إسحاق إبراهيمُ بن السَّرِيِّ »، وسقط (أبو إسحاق) من بعضها. وفي نسخة ابن دادي ٣أ- والحمزاوية (٨٢-١) ٢- و(ش)١/ ١ب: «والذي اعْتَمَدَ عليه أبو جعفرٍ في كتاب سيبويه إبراهيمُ بنُ السَّرِيِّ».

(٥) في (ح١)١ب- و(ح٣)٢أ- و(ح٧)٣أ- و(ش)١/ ١ب- و(ح٨)٢أ-: به.

(٦) في بايزيد: « وقد حَكَى لنا عليُّ بن سليمان ».

أحدًا كتابَ سَيبويه حتَّى يَقْرَأَهُ على أبي إسحاقَ؛ لِصِحَّةِ نسختِه، ولذكرِ أسماءِ الشعراءِ فيها[١].

قال الجَرْميُّ: «نَظَرْتُ في كتابِ سيبويه فإذا فيه أَلْفٌ وخمسونَ بَيْتًا، فأمَّا أَلْفٌ[٢] فعَرَفْتُ أسماءَ قائلِيها، فأَثْبَتُّ أسماءَهم، وأمَّا خمسون[٣] فلم أَعْرِفْ قائلِيها[٤]»[٥].

قال أبو جعفرٍ: وسَمِعْتُ محمدَ بنَ الوَلِيدِ[٦] يقولُ: «نَظَرْتُ في نسخةِ كتابِ سيبويه -التي[٧] أُمْلِيَتْ بمِصْرَ- فإذا فيها مائتا حَرْفٍ خَطَأٌ[٨]»[٩].

---

(١) في: (ح٧)٣أ: فيه.

(٢) في حاشية (ش)١/ ١ب عن نسخة: الألف.

(٣) في الحمزاوية (٨٢-١) ٣- وحاشية (ش)١/ ١ب عن نسخة: الخمسون.

(٤) في نسخة الخزرجي ٢: أسماءَ قائليها.

(٥) انظر: خزانة الأدب ١/ ٣٦٩.

(٦) هو: أبو الحسين محمد بن ولاد، الذي سبق التعريف به في ص٣١ هـ٤.

(٧) في بايزيد- ونسخة السيدة زينب ٢أ: يعني التي.

(٨) جاء بلفظ «خطاءٌ» في :(ح٨)٢أ- والخزرجي ٢أ- و(ح٢)٢ب بلا ضبط- و(ح٣)٢أ (خطاءً) بالنصب، ولعل النصب تصحيف. والخَطَأُ والخَطَاءُ والخَطْءُ بمعنًى ضد الصواب، انظر: تاج العروس (خطأ) ١/ ٢١١.

(٩) ظاهره يدل على أن الكتاب قد وصل إلى مصر قبل أبي الحسين بن ولاد وأبي جعفر النحاس، ولعله وصلها عن طريق أبي علي أحمد بن جعفر الدينوري (ت٢٨٩) الذي روى الكتاب عن المازني، أو أبي جعفر الطبري النحوي (ت بعد ٣٠٤)، ففي مصر الآن نسخة لبعض كتاب سيبويه من روايته.

قال: ورَأَيْتُ أبا إسحاقَ قد أَنْكَرَ الإسنادَ الذي في أوَّلِها إنكارًا شديدًا، وقال: «لم يَقْرَأْ أبو العَبَّاسِ محمدُ بنُ يزيدَ كتابَ سيبويه كلَّه على الجَرْميِّ، ولكنْ قال أبو إسحاقَ: قَرَأْتُهُ أنا على أبي العباسِ محمد بن يزيد».

وقال لنا أبو العباس: «قَرَأْتُ نحوَ ثلثِهِ على أبي عُمَرَ الجرميِّ، فتُوفِّي أبو عُمَرَ فابْتَدَأْتُ قراءَته على أبي عثمانَ المازنيِّ، وقال أبو عثمانَ: قَرَأْتُهُ على أبي الحسنِ سَعيدِ بنِ مَسْعَدَةَ الأَخْفَشِ، وقال الأخفشُ: كنتُ أَسْأَلُ سيبويه عمَّا أَشْكَلَ عليَّ منه، فإنْ تَصَعَّبَ عليَّ الشيءُ منه قَرَأْتُهُ عليه».

[مقدمة الرَّبَاحِيِّ لنسخته[1]:]

بسم الله الرحمن الرحيم

---

(١) وضع الرباحي مقدمةً لنسخته، ضمَّنها مقدمة النحاس وزاد عليها قبلها وبعدها. وقد ذكر هارون في طبعته هذه المقدمة ١/٣-١١. وقد جاءت مقدمة الرباحي كاملة بهذا اللفظ في: (ح١) ١ب-٢أ، ونسخة (ح٢) ٢ب-٣أ- و(ح٣)١ب-٢ب- و(ح٨)١ب- ونسخة الخزرجي ٢-٣، ونسخة أوقاف بغداد ١ب-٣ب- ونسخة الشافعي ١أ. وجاءت مقدمة النحاس مذيلة بزيادة مقدمة الرباحي في آخرها، دون ما زاده الرباحي في أولها في: نسخة ابن دادي ٢ب-٣ب، وابن يبقى ٣ب-٤أ، والحمزاوية (٨٢-١) ٢-٤، والسيدة زينب ١ب-٢ب، و(ش)١ب. علمًا بأن نسخة (ش) نسخة مشرقية ليست من رواية الرباحي ولا النحاس ولا ابن ولاد، ولكن ناسخها نَقَلَ هذه المقدمة من خط الزمخشري من نسخة ابن طلحة، ولذا كتب ناسخها بعدها: «كُتِبَ من نسخة (ط). نقلتُه من خط الزمخشري على الوجه». وكذا النسخ المشرقية التي نُسِخَت منها.

قال أبو عبدِالله[(١)] محمدُ بنُ يحيى[(٢)]:

قَرَأْتُ على ابن وَلَّادٍ[(٣)] وهو ينظُرُ في كتاب أبيه[(٤)].

وسَمِعْتُهُ يُقْرَأُ على أبي جَعْفَرٍ أحمدَ بنِ محمدٍ المعروفِ بابن النَّحَّاس.

---

(١) هو: محمد بن يحيى بن عبدالسلام الأزدي الرَّبَاحِيُّ النحوي (ت٣٥٣)، منسوب إلى قلعة رَبَاح، وهي مدينة بالأندلس من أعمال طليطلة، رحل إلى المشرق، فأخذ بمكة عن ابن الأعرابي، وأخذ بمصر كتاب سيبويه عن أبي القاسمِ عبدالله بن محمد بن ولاد قراءةً وعن أبي جعفر النحاس سماعًا، فعاد إلى الأندلس وأقرأ كتاب سيبويه بالتدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب، فاستفاد المعلمون منه طريقته، توفي سنة ٣٥٣، وقيل: ٣٥٨. انظر: طبقات الزبيدي ٣١٠- والأنساب٢/ ١٦- وإنباه الرواة ٣/ ٢٢٩- والوافي بالوفيات ٥/ ١٢٦.

(٢) ليس في نسخة الخزرجي ٢.

(٣) هو: أبو القاسم عبدالله بن محمد بن ولاد التميمي، وهو ابن أبي الحسين راوي كتاب سيبويه عن المبرد، وأخو أبي العباس أحمد صاحب (الانتصار لسيبويه على المبرد)، وكان دون أخيه في العلم، أخذ النحو عن أبيه، وصارت إليه نسخة أبيه من الكتاب بعد أخيه أحمد، وقيل: بل صارت إليه مباشرة، وكان كتاب سيبويه يقرأ عليه ويروى عنه بعد أخيه، وتوفي بعد أخيه. انظر: طبقات النحويين ٢٢٠- والبلغة ١٧٣- وطبقات ابن قاضي شهبة ٣٤٤.

(٤) هو: أبو الحسين محمد بن الوليد بن محمد التميمي، المشهور بابن ولاد، (ت٢٩٨)، أخذ في مصر عن أبي علي الدينوري، ولقي في العراق المبرد وثعلبًا، وله كتاب (المنمّق) في النحو، وأخذ الكتاب عن المبرد وقرأه عليه، وأقرأ الكتاب في مصر، وممن روى الكتاب عنه ولداه: أبو العباس أحمد صاحب (الانتصار لسيبويه على المبرد)، وأبو القاسم عبدالله الذي يروي الرباحي هنا كتاب سيبويه عنه عن أبيه. انظر: طبقات النحويين ٢١٧- وإرشاد الأريب ١٩/ ١٠٥- وإنباه الرواة ٣/ ٢٢٤- وبغية الوعاة ١/ ٢٥٩.

وأَخَذَهُ أبو القاسمِ بنُ وَلَّادٍ عن أبيه، عن المبرِّد.

وأَخَذَهُ أبو جعفرٍ عن الزَّجَّاجِ، عن المبرِّد.

ورواهُ المبرِّدُ عن المازنيِّ، عن الأخفشِ، عن سيبويه.

الحمدُ لله الذي افتتح بالحمد كتابه ....

وأمَّا[1] أبو القاسِمِ بنُ وَلَّادٍ فإنَّهُ حدَّثنا عن أبيه أبي الحُسَينِ، قال: حدَّثني أبو العَبَّاسِ المبرِّدُ، قال: «قَرَأَ المازنيُّ كتابَ سيبويه على الجَرِمِيِّ وساءَلَ[2] الأخفشَ عنه، وقَرَأَهُ الجَرْمِيُّ على الأخفش».

قال: وحدَّثني المبرِّدُ، قال: «قَرَأْتُ بعضَ هذا الكتابِ على الجَرْمِيِّ، وبَعْضَهُ على المازنيِّ، ومنه ما قَرَأْتُهُ[3] عليهما جميعًا».

قال: وسَمِعْتُ المبرِّدَ يقولُ: «قد أَدْرَكَ أبو عُمَرَ مَنْ أَخَذَ عنه سيبويه، واخْتَلَفَ إلى حَلْقةِ يُونُسَ»[4].

---

(١) في الحمزاوية (٨٢-١) ٣: «قال أبو عبدالله الرباحي: وأما». وفي نسخة السيدة زينب ٢أ: «قال أبو عبدالله: وأما».

(٢) في (ش)١/ ١ب- و(ح٢) ٣أ- وابن يبقى ٤أ- والخزرجي ٢- وابن دادي ٢أ- وأوقاف بغداد ٢أ- والسيدة زينب ٢أ: وسأل.

(٣) في (ح٢) ٣أ- و(ح٣)٢ب- و(ح٨)٢ب- والحمزاوية (٨٢-١) ٣- وابن دادي ٣أ- والسيدة زينب ٢أ- و(ش)١/ ١ب: قد قرأته.

(٤) انظر: أخبار النحويين البصريين ٥٧- ونزهة الألباء ٤٩- وإنباه الرواة ٢/ ٨٠.

وحـدَّثنا[١] أبـو القاسِـمِ بـنُ وَلَّادٍ، عـن أبيـه، قـال: حـدَّثنا أبـو العَبَّـاسِ، قـال: حـدَّثني الزِّيَـادِيُّ أبـو إسـحاقَ، قـال: «صِرْتُ إلى أبي عُمَـرَ الجَرْمِـيِّ أَقْـرَأُ عليـه كتـابَ سـيبويه، ووافَيْـتُ المـازنيَّ يَقْـرَأُ عليـه في الـجَزاءِ (هـذا بـابُ مـا يَرْتَفِـعُ بـينَ الـجَزْمَيْنِ)[٢]، فكُنَّـا نَعْجَـبُ مـن حِذْقِـهِ وجَـوْدَةِ ذِهْنِـهِ، وكـان قـد بَلَـغَ مـن أَوَّلِ الكتـابِ إلى هذا الموضعِ».

قال أبو الحُسينِ بنُ وَلَّادٍ: «يعني أنَّ المازنيَّ كانَ قد بَلَغَ على الأخفشِ إلى هذا الموضعِ»[٣].

وسَمِعْتُ[٤] أبا القاسِمِ بنَ وَلَّادٍ يقولُ: كان أبي قد قَدِمَ على أبي العَبَّاسِ

---

(١) في نسخة ابن دادي ٣أ- والحمزاوية (٨٢-١) ٣- والسيدة زينب ٢أ: «قال أبو عبدالله: وحدَّثنا». وفي (ش)١/ ١ب: «قال أبو عبدالله: وحدثني».

(٢) الكتاب (هارون) ٣/ ٨٥.

(٣) انظر حديث الزيادي وتعليق ابن ولاد في: طبقات النحويين ٩٣. وظاهر الكلام أن المازني بلغ هذا الموضع على الجرمي، فقد قرأ الكتاب على الأخفش وأكمله على الجرمي، وقيل: قرأه على الجرمي وناقش فيه الأخفش، وذكر أبو الحسين بن ولاد ص٣٣ في إسناد له أنه روى الكتاب عن المبرد عن المازني عن الجرمي عن الأخفش. ولعل أبا الحسين يعني أن المازني قرأ على الأخفش إلى ما قبل الباب المذكور أو في أثنائه، فوافاه الزيادي وقد بدأ بالقراءة على الجرمي في هذا الباب. انظر: طبقات النحويين ٨٧ -وتاريخ العلماء النحويين ٦٥- وإرشاد الأريب ٢/ ٧٥٧.

(٤) في ابن دادي ٣ب- والحمزاوية (٨٢-١) ٣- والسيدة زينب ٢ب: قال أبو عبدالله: وسمعتُ.

المبرِّدِ؛ ليَأْخُذَ منه كتابَ سيبويه، فكان[١] المبرِّدُ لا يُمَكِّنُ أحدًا من أَصْلِهِ، وكان يَضَنُّ به ضِنَّةً شديدةً، فكَلَّمَ[٢] ابنَه فيه عَلَى أن يَجْعَلَ له في كلِّ كتابٍ[٣] منها جُعْلًا قد سَمَّاه، فأَكْمَلَ نَسْخَهُ، ثمَّ إنَّ أبا العَبَّاسِ ظَهَرَ على ذلك بَعْدُ، فكان قد سَعَى بأبي الحُسَينِ إلى بَعْضِ خَدَمةِ السُّلْطَانِ لِيَحْبِسَهُ له ويُعاقِبَهُ (في ذلك[٤])، فامتنعَ أبو الحسينِ منه بصاحبِ خَرَاجِ بغدادَ (يومئذٍ، وكان أبو الحسينِ يُؤَدِّبُ ولدَهُ، فأجارَهُ منه[٥])، ثمَّ[٦] إنَّ صاحبَ الخراجِ أَلَظَّ بأبي العَبَّاسِ يَطْلُبُ إليه أنْ يَقْرَأَ عليه أبو الحسين الكتابَ، حتَّى فَعَلَ[٧].

(قال أبو عبدالله[٨]): فقَرَأْتُهُ أنا على أبي القاسِمِ ابنِهِ[٩] وهو يَنْظُرُ في ذلك

---

(١) في نسخة (ح٢) ٣أ- والخزرجي ٣- وابن دادي ٣ب- و(ش)١/ ١ب: وكان.

(٢) في (ح٢) ٣أ- و(ح٧)٣ب- وابن دادي ٣ب- والحمزاوية (٨٢-١) ٣- وابن يبقى ٤أ- و(ش)١/ ١ب: قال فكلَّم.

(٣) في الحمزاوية (٨٢-١) ٤- و(ش)١/ ١ب: جزء. وفي (ح٧)٣ب: جزء منه.

(٤) ليس في نسخة ابن دادي ٣ب- والحمزاوية (٨٢-١) ٤. وفي (ش)١/ ١ب- و(ح٨)٢ب: في ذاك.

(٥) ليس في: نسخة ابن يبقى ٤أ.

(٦) في نسخة (ح٢) ٣أ- وابن دادي ٣ب- والحمزاوية (٨٢-١) ٤- و(ش)١/ ١ب: قال: ثمَّ.

(٧) انظر: طبقات النحويين ٢١٧.

(٨) ليس في: ابن يبقى ٤أ. وفي نسخة ابن دادي ٣ب- والحمزاوية (٨٢-١) ٤- و(ش)١/ ١ب: قال أبو عبدالله الرباحي.

(٩) ليس في: (ح١)٢أ.

الكتابِ بعَيْنِهِ، وقال لي: قَرَأْتُهُ على أبي مِرارًا.

[قبل غلاف عنوان نسخة (ح١٠): (١)]

قال أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش:

لما مات سيبويه رحمه الله دخلنا منزله وفتَّشْنا كتبه فما وجدنا في كتبه شعرًا إلا منسوبًا إلى أهله، إلا أبياتًا على ظهر كتاب، وعليها بخطه: قلتُ:

سأَشْكُرُ عَمْرًا ما تراخَتْ مَنِيَّتي ... أَيادِيَ لم تُمْنَنْ وإنْ هيَ جَلَّتِ
فَتًى غيرُ محجُوبِ الغِنَى عنْ صديقِهِ ... ولا مُظْهِرِ الشَّكْوَى إذا النَّعْلُ زَلَّتِ
رَأَى خَلَّتِي مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مكانُها ... فكانتْ قَذَى عَيْنَيْهِ حَتَّى تَجَلَّتِ(٢)

وقال بعضهم: هي لعبدالله بن الزَّبِير.

---

(١) (ح١٠)، قبل غلاف العنوان. وهي نسخة يني جامع شريف (١١٠٥). ولكن بخط أحد المتملكين القدماء، وهو: أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن أمية، وترجمته في: الذيل والتكملة للمراكشي ١/ ٦٣٣.

(٢) من الطويل، والأبيات لعبدالله بن الزَّبير الأسدي، كما في: ملحق ديوانه ١٤٢- والأغاني ١٣/ ٢٣- وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٥. ولمحمد بن سعد الكاتب التميمي، كما في: الرسائل للجاحظ ١/ ٣٨، وفيه (محمد بن سعيد)- ومعجم الشعراء ٤٢١- والمحمدون ٣٤٧. ولإبراهيم بن العباس الصولي، كما في: وفيات الأعيان ٦/ ٢٣٢- والدر الفريد ٦/ ٣٨٤. ولأبي الأسود الذؤلي، كما في: ملحق ديوانه ١٠١- والآمل والمأمول ص٥. وقيل: لعمرو بن كميل، انظر: الحماسة البصرية ١/ ١٣٥.

وفي بعض الكتب: مَدَحَ سيبويه -رحمه الله- أحدُ الناسِ في وجهِهِ بكثرةِ عِلْمِهِ وقُوَّتِهِ على صَنْعَةِ النَّحْوِ، فقال له مرتجِلًا:

سَيَبْلَى لِسَانٌ كَانَ يُعْرِبُ لَفْظَهُ ... فَيَا لَيْتَهُ مِنْ وَقْفَةِ العَرْضِ يَسْلَمُ
وَمَا يَنْفَعُ الإِعْرَابُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تُقًى ... وَمَا ضَرَّ ذَا التَّقْوَى لِسَانٌ مُعَجَّمُ[(١)]

[على ما قبل غلاف نسخة (ح١٠):[(٢)]]

حدَّثني الخطيبُ ابنُ الرَّبِيعِ بنُ سالمٍ[(٣)]، قال: حدَّثني أبو عبدالله بن حَمِيدٍ[(٤)]، أنَّ شيخَه أبا القاسم الأَبْرَشَ[(٥)] كان شديدَ العنايةِ بالكتابِ، حسنَ القيامِ عليه والذكرِ له، وأنشدني له مما أنشده في

---

(١) من الطويل، وظاهر النقل هنا أن البيتين لسيبويه (ت١٨٠). وأنشدهما ثعلب (ت٢٩١)، كما في: بغية الطلب ٨/ ٣٦٤٥. وأنشدهما هلال بن العلاء، كما في: تاريخ بغداد وذيوله (العلمية) ٤/ ٤١٣- وبغية الطلب ٢/ ٧٧١. وأنشدهما هلال لنفسه كما في: تاريخ بغداد وذيوله (العلمية) ٤/ ٢٩، ١٢/ ٣١- وتاريخ الإسلام ٦/ ٦٣٦، وهلال هو: هلال بن العلاء بن هلال، أبو عُمَر، الباهلي مولاهم، الرَّقي (ت٢٨٠)، انظر: سير الأعلام ١٣/ ٣٠٩.

(٢) نسخة (ح١٠)، قبل الغلاف، وهي نسخة يني جامع شريف (١١٠٥).

(٣) هو: سليمان بن موسى بن سالم الحِميري الكَلاعي، أبو العباس، قارئ ومحدث وخطيب، من علماء الأندلس. انظر: الذيل والتكملة للمراكشي ٢/ ٨١- وتاريخ الإسلام ١٤/ ١٣٧.

(٤) هو: محمد بن أبي أحمد جعفر بن أحمد بن خلف بن حَمِيد الأنصاري، أبو عبدالله، قارئ نحوي، من علماء الأندلس. انظر: الذيل والتكملة للمراكشي ٤/ ١٦٣- وتاريخ الإسلام ١٢/ ٨٢٠.

(٥) هو: خلف بن يوسف بن فَرْتُون الشَّنتريني، الأبرش، أبو العباس، نحوي يحفظ كتاب سيبويه، من علماء الأندلس، توفي سنة (٥٣٢). انظر: تحفة القادم ٢٢- والصلة لابن بشكوال ١٤٧.

نحو ذلك يفتخر:

لَوْ لَـمْ يَكُنْ لِيَ آباءٌ أَسُودُ بِهِمْ   ولم تُثَبِّتْ كِبَارُ العُرْبِ لي شَرَفَا
ولم أَنَلْ عِنْدَ مَلْكِ العَصْرِ مَنْزِلَةً   لكانَ في سيبويهِ الْفَخْرُ لي وَكَفَى
فكيفَ عِلْمٌ ومَجْدٌ قَدْ جَمَعْتُهُمَا   وكُلُّ مُخْتَلِقٍ في مِثْلِ ذا وَقَفَا[1]

يقول يحيى بن محمد بن يحيى بن محمد بن موسى بن علي بن عمر بن الجُذَامي: أنشدني شيخي الفقيه أبو العباس بن رُقَيْقَةَ[2]، قال: أنشده شيخُه أبو عليٍّ عُمَرُ الشَّلَوْبِينُ هذه الأبياتَ يفتخرُ لنفسه وقد عابه شخصٌ بقِلَّةِ الحَسَبِ، وليس كذلك:

لَوْ لَمْ يَكُنْ لِيَ آباءٌ لها كَرَمٌ   ولم يكنْ في رِجالِ الأَسْدِ لي سَلَفُ
ولم تكنْ بي معالي المَجْدِ واحدةً   قد كانَ لي عَمَلٌ فيها ومُصْطَرَفُ
لكانَ في سيبويهِ الْفَخْرُ لي وكَفَى   بذاكَ فَضْلًا، فكيفَ العِلْمُ والشَّرَفُ
أَمْرَانِ قد جُمِعَا لي خَصَّني بهما   مَنْ كانَ لي عندَه التَّكريمُ واللَّطَفُ
العِلْمُ تِلْوٌ لِقَدْرِ العَبْدِ عندَك يا   مولى الجميع ومنكَ الفَضْلُ يُعْتَرَفُ

---

(١) من البسيط، وهي لأبي القاسم خلف بن يوسف الأبرش، كما في: تحفة القادم ٢٢- وتاريخ الإسلام ١١/ ٥٧٠- والوافي بالوفيات ١٣/ ٢٢٨- ونفح الطيب ٤/ ١١١.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن أحمد الأنصاري المَرَويُّ، أبو العباس، ابن رُقَيْقَة (بالتصغير)، نحوي ماهر، استوطن تونس، وتوفي بها نحو (٦٦٥). انظر: الذيل والتكملة للمراكشي ١/ ٥٦١- وبغية الوعاة ١/ ٣٥٩، وفيه (زقيقة)، وهو تصحيف.

فالحَمْدُ لله حَمْدًا لا نَفَادَ له ... فكُلُّ ذي حَسَدٍ في مِثْلِ ذا يَقِفُ[(١)]

❁ كذا في أصل (ص)[(٢)]:

أَعِذْنِي رَبِّ مِنْ حَصَرٍ وَعِيٍّ ... وَمِنْ نَفْسٍ أُعَالِجُهَا عِلَاجَا

وَمِنْ حَاجَاتِ نَفْسِي فَاعْصِمَنِّي ... فَإِنَّ لِمُضْمَرَاتِ النَّفْسِ حَاجَا[(٣)]

«البيتُ الأوَّلُ مُثْبَتٌ في أَصْلِ أبي نَصْرٍ في هذا الكتاب بعد البسملةِ، والثاني في الحاشيةِ»[(٤)].

---

(١) من البسيط، وهي لأبي علي الشلوبين، وقد ذكر بعضها له صاحب اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى ١٥٣.

(٢) نسخة ابن يبقى ٤ب، قبل الباب الأول. وفوق (ص) علامة (صح). وأصل (ص) أي: أصل أبي نصر الذي انتسخه من نسخة أبي عبدالله الرباحي، وأبو نصر: هو هارون بن موسى القرطبي، صاحب (شرح عيون كتاب سيبويه)، توفي سنة ٤٠١، انظر: الصلة ٢/ ٦٢٠- وإنباه الرواة ٣/ ٣٦٢- وبغية الوعاة ٢/ ٣٢١.

(٣) البيتان من الوافر، وهما للنَّمِرِ بن تَوْلَبٍ العُكَلي رضي الله عنه، كما في: ديوانه ٤٦- والبيان ١/ ٢٧- والاقتضاب للبطليوسي ٢/ ١١٠. وبعدهما قوله:

فَأَنْتَ وَلِيُّهَا وَبَرِئْتُ مِنْهَا ... إِلَيْكَ، فَمَا قَضَيْتَ فَلَا خِلَاجَا

(٤) نسخة ابن خروف ١ب- و(ح١٠)١أ، واللفظ لها. وهذا الفعل من أبي نصر جرى على عادة بعض النساخ الذين يكتبون بعض الأشعار والمنثور في أوائل نسخهم.

هذا بابُ عِلْمٍ[(١)]: ما الكَلِمُ من العربية؟

قال سيبويه: «فَالْكَلِمُ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِـمعْنًى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ»[(٢)].

(ق)[(٣)]:

«ليس باسمٍ ولا فِعْلٍ» صَفةٌ لـ(حَرْفٌ)، لا لـ(معنًى) كما ظَنَّ بعضُهم[(٤)]، بدليلِ قولِهِ في آخِرِ الباب: «وليسَ باسمٍ ولا فِعْلٍ»[(٥)].

قوله: «جَاءَ لِـمَعْنًى» المعنى: المَقْصِد، من قولهم: ما معنَى كذا

---

(١) (علمٍ) بتنوين الجر و(الكَلِمُ) بالرفع هو رواية الكتاب كما في: شرح السيرافي ١/ ٤٥- والتعليقة ١/ ٣- وشرح الرماني ١/ ١٠٥- وشرح الصفار ١/ ٢١٣، وهو اختيار المبرد كما في (الكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه هذا باب علم...) للنحاس ص٢١، وهو ضبط ابن خروف في نسخة ابن خروف١ب، وكتب فوقه: «صح»، وقد أنهى السيرافي ١/ ٥١ الأوجه الجائزة في هذه الترجمة إلى خمسة عشر وجهًا، وأنهاها النحاس في رسالته السابقة ص١٩ إلى بضعة وأربعين وجهًا، وأنهاها صاحب (أقسام الأخبار) ص٢١٦ إلى خمسين وجهًا، وذكر الصفار في شرحه ١/ ٢١١ أن بعضهم أنهاها إلى (٩٦) وجهًا.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢، (هارون) ١/ ١٢.

(٣) (ق) رمز القاضي، وهو: القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأَزدي، أبو إسحاق (ت٢٨٢)، زميل المبرد، وله نسخة مشهورة من كتاب سيبويه. انظر التعريف به في ص٢٧.

(٤) ممن قال به: السيرافي في شرحه ١/ ٥٢.

(٥) اقتدى بالقاضي إسماعيل: المجريطيُّ في شرح عيون كتاب سيبويه ص٩- وابنُ خروف والصفارُ كما في شرح الصفار ١/ ٢١٦-٢١٧.

وعَنَيْتُهُ. (ط)[1].

لَـمَّا كُنَّا قد أَحَطْنَا علمًا بأنَّ الاسمَ والفعلَ جاءا لمعنيين -إذْ هما أُصُولُ الكَلِمِ- استُغني فيهما عن ذلك، ولَـمَّا كان الحرفُ مجهولَ المعنى خَصَّصَهُ بالصِّفَةِ، أي: الْتبَسَ بهما ففَصَلَهُ بصِفَةٍ أُخْرى؛ لينكشفَ معناه. (ط)[2].

قال سيبويه: «وَأَمَّا الْفِعْلُ فَأَمْثِلَةٌ أُخِذَتْ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ»[3].

سمَّاها أسماءً وأرادَ الذَّواتِ؛ لأنَّ الاسمَ عِبارةٌ عن المسمَّى[4].

وقال المبرِّدُ[5]: هذا خطأٌ؛ لأنَّ المصادرَ تحدُثُ من المسمَّياتِ لا من الأسماءِ، والصحيحُ أنْ يُقالَ: (أَحْدَاثِ أَصْحَابِ الأَسْماءِ).

---

(١) نقلت هذه الحاشية من طرة (ح١٠) ١ب.

(٢) نقلت هذه الحاشية من طرة (ح١٠) ١ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢، (هارون) ١/ ١٢.

(٤) الأفعال عند سيبويه مشتقة من المصادر، وهي التي عبَّر عنها بـ(الأحداث)، والأحداث ليست من عمل الأسماء، بل من عمل أصحابها المسمَّين بها، فقيل: أراد بالأسماء المسمَّين، وهذا ضعيف؛ لأن سيبويه هنا يريد اللفظ لا معناه، وقيل: على تقدير مضاف، أي: أحداث أصحاب الأسماء، وقيل: الإضافة على معنى (مِن)، أي: أحداث من الأسماء، لأن الأحداث (المصادر) نوع من الأسماء. انظر: شرح السيرافي (العلمية) ١/ ١٦- وشرح سيبويه للصفار ١/ ٢٢٥- وفتاوى ابن تيمية ٦/ ٢٥٢- ومعتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى لمحمد التميمي ٣٠١.

(٥) لم أجد هذا القول للمبرد، ولم أجد المنسوب إليه في آخر الحاشية أيضًا.

والصحيحُ قولُ سيبويه؛ لأنَّ الاسمَ والمسمَّى واحدٌ[١] كما هو مذهبُ أهلِ السنةِ[٢]، وذهبَ المبرِّدُ إلى أنَّ الاسمَ غيرُ المسمَّى، وهو عبارةٌ عن التَّسْمِيةِ[٣].

أرادَ بالأحداث المصادر، وسمَّاها أحداثًا لأنها تحدُثُ في رأيِ العين من الفاعلين، وأضافَ الأحداثَ إلى (الأسماءِ) وأرادَ به الذوات التي تحصُلُ منها الأفعالُ الحقيقيةُ التي هي عندهم المصادر، وسمَّاها الأسماءَ لأنَّ الاسمَ عبارةٌ عن المسمَّى.

وهذا ما ردَّه أبو العبَّاسِ المبرِّدُ، وقال: هذا خطأٌ؛ لأن المصادر من المسمَّيات، لا من الأسماءِ.

وأهلُ الصناعةِ قالوا: الصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه عنى

(١) الاختلاف في الاسم والمسمى طويل، ولكن كلام سيبويه -على الصحيح- لا يدخل في هذا الخلاف؛ لأن سيبويه يريد لفظ الكلمات، فبذلك يكون لفظ الاسم غير المسمى به اتفاقًا، كما بيَّن ذلك ابن تيمية في فتاواه ٦/ ٢٥٢، وإنما الخلاف في الاسم إذا أريد معناه نحو: أَعْبُدُ الرحمنَ.

(٢) أكثر أهل السنة المتقدمون يقولون: الاسم للمسمى، ويمسكون عن قول: الاسم هو المسمى أو غيره؛ لعدم ورود ذلك في كلام الشارع، وبعض المتأخرين من أهل السنة يصرحون بأن الاسم هو المسمى، أي: يراد به المسمى، أي: أن الاسم إذا أريد معناه في الكلام المؤلف فالمقصود به مسماه، نحو: أَعْبُدُ اللهَ وأَتَّبِعُ رسوله. انظر: فتاوى ابن تيمية ٦/ ١٨٧-١٨٨- ومعتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى لمحمد التميمي ٢٨٥-٢٨٩.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن دادي٣أ.

بالأسماءِ المسمِّيات دون التِّسْمِيات، كما هو مذهب أهل السنة: أن الاسمَ والمسمِّى واحدٌ. النور اللامع[١] لأبي شجاع[٢].

قال سيبويه: «وَأَمَّا بِنَاءُ مَا لَمْ يَقَعْ فَإِنَّهُ قَوْلُكَ آمِرًا: (اذْهَبْ، واقتل، وَاضْرِبْ)، وَمُخْبِرًا: (يَقْتُلُ، وَيَذْهَبُ، وَيَضْرِبُ، وَيُقْتَلُ، وَيُضْرَبُ)»[٣].

(ق):

مَثَّلَ بالأَمْرِ قبلَ الخَبَرِ؛ لأنه خالصٌ للاستقبال، والخَبَرُ مُشْتَرَكٌ.

هذا بابُ مَجارِي أَوَاخِرِ الكَلِمِ من العربية

(ط)[٤]:

حركاتُ البناءِ تَقَعُ في أواخِرِ الكَلِمِ، وهي مجارٍ، فالجاري هو الحرفُ،

---

(١) (النور اللامع والبرهان الساطع فِي شرح عقائد الطَّحَاوِيّ)، لأبي شُجَاع، وهو بكبرس نجم الدِّين بن يالنقليج عبد الله التركي المستنصري المستعصمي التركي الفقيه الحَنَفِيّ، توفى بِبَغْدَاد، سنة ٦٥٢. انظر: كشف الظنون ٢/ ١١٤٣- وهدية العارفين ٢/ ٤٧٧- ومعجم المؤلفين لكحالة ١٣/ ٢٣.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (نور عثمانية ٤٦٢٥) ١ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢، (هارون) ١/ ١٢.

(٤) (ط) رمز نسخة ابن طلحة، وهو: عبدالله بن طلحة بن محمد بن عبدالله اليابُري، أبو بكر وأبو محمد، من أهل يابُرة بالأندلس، رحل إلى مكة، وفيها اجتمع الزمخشري به، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وتوفي فيها سنة ٥١٨، وقيل ٥٢٣. انظر: نفح الطيب ٢/ ٦٤٨- والبلغة ١٢٤- وبغية الوعاة ٢/ ٤٦- وحاشية الخضري ١/ ١٨٧.

والصحيحُ أنَّ الحَرْفَ لم يَتَقَدَّمِ الحركةَ فتكونَ هي الجاريةَ عليه، ألا ترى أنَّ الكلمةَ لا تَصِحُّ أبدًا من حروفٍ سواكِنَ، فالحركةُ والحَرْفُ معًا والحركةُ محمولةٌ[1]، فإذا زالتِ انعدمتْ، والجَرْيُ هو التَّغَيُّرُ والانتقال، والمتغيِّرُ المنتَقِلُ هو الحرفُ.

قال سيبويه: «وَإِنَّما ذَكَرْتُ لَكَ ثَمانِيَةَ مَجارٍ لِأَفْرُقَ بَيْنَ مَا يَدْخُلُهُ ضَرْبٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لِما يُحْدِثُ فِيهِ الْعَامِلُ -وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا وَهُوَ يَزُولُ عَنْهُ- وَبَيْنَ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الْحَرْفُ بِناءً لَا يَزُولُ لِغَيْرِ شَيْءٍ أَحْدَثَ ذَلِكَ فِيهِ مِنَ الْعَوَامِلِ الَّتِي لِكُلِّ عَامِلٍ مِنْهَا ضَرْبٌ مِنَ اللَّفْظِ فِي الْحَرْفِ، وَذَلِكَ الْحَرْفُ حَرْفُ الْإِعْرَابِ»[2].

ليسَ عندَ (ح) ولا (مح)[3]:

قال الأخفشُ: ليسَ قولُه: «لأَفْرُقَ بينَ ما يَدْخُلُهُ ضَرْبٌ مِن هذه

---

(١) في محل الحركة من الحرف خلاف، فقيل: بعده، وهو قول سيبويه ٤/ ١٩٨، ٢٤٢، وقيل: معه، وهو قول صاحب الحاشية هنا، وقيل: قبله. انظر: سر الصناعة ١/ ٢٨ -والخصائص ١/ ٣٢١- والبديع ١/ ٤٥- واللباب للعكبري ١/ ٦١- وشرح المفصل ٥/ ١٩٧- والتذييل والتكميل ١/ ١٢٠- والهمع ١/ ٥٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣، (هارون) ١/ ١٣.

(٣) (ح) رمز نسخة الزجاج الأولى من كتاب سيبويه. و(مح) رمز نسخة المبرد من كتاب سيبويه. ومعنى (ليس عندهما) أن حاشية الأخفش القادمة ليست في نسختيهما، وسيُستعمل هذا الأسلوب بهذا المعنى كثيرًا.

الأربعةِ .... وبينَ ما يُبْنَى عليه الحرفُ» بصحيحٍ عندي؛ لأنَّهُ قد جَمَعَ بينَ الحرفِ والحركةِ، فأَخْبَرَ أنه يَفْرُقُ بينهما، وهو يُرِيدُ أنْ يَفْرُقَ بينَ حرفٍ يُعْرَبُ وبينَ حرفٍ يُبنى بناءً، لا أنه يَفْرُقُ بينَ الحرفِ والحركةِ، أو يَفْصِلُ بينَ حركتين إحداهما[1] تُبنى والأُخْرى تُعْرَبُ[2]. [٢/ أ]

قال سيبويه: «وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ الْـمُضَارِعَةِ جَرٌّ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ جَزْمٌ؛ لِأَنَّ الْـمَجْرُورَ دَاخِلٌ فِي الْـمُضَافِ إِلَيْهِ، مُعَاقِبٌ لِلتَّنْوِينِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ»[3].

(ق):

الضميرُ في (إليه) لا يَرْجِعُ إلى الألف واللام في (المضاف)، كما تَرْجِعُ إليه في قولِكِ (الجرُّ في المضافِ إليه)، ولكنَّهُ راجعٌ إلى قولِهِ (المجرورَ).

«لِأَنَّ الْـمَجْرُورَ» يعني الثاني، «دَاخِلٌ فِي الْـمُضَافِ» يعني الأول،

---

(١) كُتبت في (ش٢)١ب و(ش٣)٢أ: (إحديهما)، وهو اصطلاح إملائي لبعض الكتاب، يكتبون (إحدى) إذا اتصلت بضميرٍ بالياء على كل حال. انظر: سر الصناعة ١/ ٥٠- وصبح الأعشى ٣/ ٢٠١- والهمع ٦/ ٣٣٦.

(٢) مراد سيبويه: لأَفْـرُقَ بين الـمُعْرَبِ والمبني، أو بين علامات الْمُعْرَب وحركات المبني وسكناته. وقد تكلَّم في مقولته هذه نحويون كالأخفش والمازني والمبرد، وصححها آخرون كالزجاج وأبي العباس بن ولاد. انظر: الانتصار ص٤٣- وشرح السيرافي ١/ ٦٤-٦٦- والتعليقة ١/ ١٦- وأقسام الأخبار ص٢١٤- ومختار التذكرة ٨٣- وشرح الصفار ١/ ٢٥٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣، (هارون) ١/ ١٤.

«إِلَيْهِ» يعني الثاني.

وهذا اللفظُ: لأنَّ الثانيَ داخلٌ في الأوَّلِ المضافِ إلى الثاني[1].

في (مح)[2]:

قال أبو الحسنِ[3]: ليسَ الجرُّ في هذه الأفعالِ[4]؛ لأنَّ الأفعالَ أدلةٌ، وليست الأدلةُ بالشيءِ الذي يُدَلُّ عليه، وأمَّا (زيدٌ وعمرٌو) وأشباهُ ذلك فهو الشيءُ بعَيْنِهِ، وإنما يُضافُ إلى الشيءِ بعَيْنِهِ، لا إلى ما يَدُلُّ عليه، وليس يكونُ جَرٌّ في شيءٍ من الكلامِ إلا بالإضافة[5].

في (مح):

وقال أبو الحسن[6]: «لا يَدخلُ الأفعالَ الجرُّ؛ لأنه لا يُضافُ إلى الفعل، والمضافُ إليه يَقومُ مَقام التنوين، وهو زيادةٌ في المضافِ كما أنَّ التنوينَ زيادةٌ، فلم يَجُزْ أنْ يُقِيمَ الفعلَ مُقامَ التنوين؛ لأنه لا يكونُ فِعْلٌ إلا وله

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ابن يبقى) ٤ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٢) (مح): رمز نسخة المبرد من كتاب سيبويه.

(٣) انظر كلام الأخفش في: إيضاح الزجاجي ص١٠٩- وشرح السيرافي ١/٩٦- وأقسام الأخبار ص٢٠٤.

(٤) في نسخة كتاهيه ٥أ: «ليس في الأفعالِ جرٌّ».

(٥) هذه الحاشية في متن النسخة الرباحية، وبعدها كلمة (رجع)، انظر: (ح١)٢أ.

(٦) انظر كلام الأخفش في: إيضاح الزجاجي ص١٠٩-وشرح السيرافي ١/٩٦- وأقسام الأخبار ص٢٠٥.

فاعلٌ، فلم يَحتملِ الاسمُ زيادتين، ولم يَبلغْ مِن قُوَّةِ التنوين -وهو واحدٌ- أنْ يَقومَ مَقامه اثنانِ، كما لم يَحتملِ الاسمُ الألفَ واللامَ مع التنوين»[١].

ليس (ح)، وفي غيرِ نسخة أبي العباس[٢].

وقرأتُهُ عليه[٣]، فقال: «هو صحيحٌ، وليس بموضوعٍ في مَوْضِعِهِ؛ لأنه جَعَلَ العامَّ في موضعِ المخصوصِ».

في (مح):

قال الأخفش: لا يَصِحُّ فيها[٤] معنى إضافةٍ بحرفِ جَرٍّ ولا غيرِه، ولا يكونُ فيها تنوينٌ لِثِقَلِها، فإذا قلتَ: (هذا يومُ تَذْهَبُ) فإنما أردتَ (هذا يومُ ذهابِكَ)، فقد أَضَفْتَهُ إلى شيئين قد عَمِلَ أحدهُما في الآخرِ وشُغِلَ كلُّ واحدٍ منهما بصاحبِهِ، وهو الفعلُ والفاعلُ، ولا تَجُرُّ بالفعلِ شيئًا؛ لأنَّ المجرورَ داخلٌ في الاسمِ الجارِّ الأولِ مُعاقِبٌ للتنوين، وليس في الفعل تنوينٌ فيُعاقِبُهُ المجرورُ، وإنما جازَ (هذا يومُ يَخْرُجُ) فأضفتَ أسماءَ الأزمنةِ إلى الأفعالِ لأنَّ الأزمنةَ كلَّها يجوزُ أنْ تكونَ ظُروفًا، والظُّرُوفُ أَضْعَفُ من سائرِ الأسماء،

---

(١) هذه الحاشية في متن نسخة ابن دادي ٢أ، وبعدها كلمة (رجع)، وفيها: «تُقيم» بدل «يُقيم».

(٢) معناه: ليس كلام الأخفش السابق في نسخة الزجاج الثانية، وليس في غير نسخة المبرد.

(٣) أي: قرأه الفارسي على شيخه ابن السراج؛ لأنه الذي قرأ عليه الكتاب بعد أن جمع عليه هذه الحواشي قراءة تصحيح ومراجعة.

(٤) أي: الأفعال.

فعَوَّضُوها الإضافةَ إلى الأفعال[١].

(ط):

المجرور داخلٌ في الاسمِ المضافِ إلى المجرورِ[٢].

(ط):

الجَرُّ إنما يكونُ في كلِّ اسمٍ مضافٍ إليه، يَعني منسوبٌ إليه الأولُ، وليسَ الفِعْلُ في هذه المنزلةِ[٣].

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا ضَارَعَتْ[٤] أَسْمَاءَ الْفَاعِلِينَ أَنَّكَ تَقُولُ: (إِنَّ عَبْدَاللهِ لَيَفْعَلُ)، فَيُوَافِقُ قَوْلَكَ (لَفَاعِلٌ)، حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ: (إِنَّ زَيْدًا لَفَاعِلٌ) فِي مَا تُرِيدُ مِنَ الْـمَعْنَى، وَتَلْحَقُهُ هَذِهِ اللَّامُ كَمَا لَحِقَتِ الِاسْمَ، وَلَا تَلْحَقُ (فَعَلَ) اللَّامُ»[٥].

(ق):

اللامُ في قوله: «ولا تَلْحَقُ (فَعَلَ) اللامُ» للعَهْدِ، مُشَارٌ بها إلى قوله

---

(١) انظر كلام الأخفش هذا في: إيضاح الزجاجي ص١٠٩- وشرح السيرافي ١/ ٩٧.

(٢) ليس في (ش٤)٢أ.

(٣) كل هذه الحواشي تتكلم على علة امتناع الجر في الأفعال، وانظر فيها: إيضاح الزجاجي ص١٠٧- وأقسام الأخبار ص٢٠٤- وشرح التسهيل ١/ ٣٩- والتذييل ١/ ١٣٩.

(٤) أي: ضارعت (شابهت) الأفعالُ المضارعةُ أسماءَ الفاعلين.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣، (هارون) ١/ ١٤.

«هذه اللامُ»، فما فيها من مَعنى العَهْدِ قائمٌ مَقامَ اسمِ الإشارةِ في قوله «هذه اللامُ».

قال أبو عثمان: قد لَحِقَتْ (فَعَلَ) اللامُ في قوله:

. . لنامُوا فما إنْ مِنْ حَدِيثٍ ولا صَالِ(١)

قال أبو العباس: إنما جاز ذلك بإضمار (قد)(٢).

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (سَيَفْعَلُ)، وَ(سَوْفَ يَفْعَلُ ذَاكَ)، فَتُلْحِقُهَا هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ لِمعْنًى كَمَا تَلْحَقُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ الْأَسْماءَ لِلْمَعْرِفَةِ»(٣).

(ط):

يقولُ: وتُلْحِقُ الأفعالَ المضارعةَ هذين الحرفينِ لمعنَى التوقيتِ، كما تَلْحَقُ الألفُ واللامُ الأسماءَ لمعنَى التعريفِ. [٢/ ب]

قال سيبويه: «وَأَمَّا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالضَّمُّ وَالْوَقْفُ فَلِلْأَسْماءِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ الْمُضَارِعَةِ عِنْدَهُمْ مَا لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ مِمَّا جَاءَ

---

(١) عجر بيت من الطويل، صدره: (حَلَفْتُ لها بالله حِلْفَةَ فاجِرٍ)، وهو لامرئ القيس، كما في: ديوانه ٣٢- والأصول ١/ ٢٤٢- وشرح التسهيل ٣/ ٢١٤- والجنى الداني ١٣٥- والخزانة ١٠/ ٧١.

(٢) نقلت هذه الحاشية من متن نسخة كتاهيه ٤ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣، (هارون) ١/ ١٤.

لِمَعْنًى لَيْسَ غَيْرُ»[١].

يعني بقوله: «لَيْسَ غَيْرُ» الحروفَ.

وقال ذلك[٢] لِئلَّا يَتَوَهَّمَ السامعُ أنه يُرِيدُ الاسمَ[٣].

قال سيبويه: «وَالْوَقْفُ نَحْوُ: (مَنْ) وَ(كَمْ) وَ(قَطْ) وَ(إِذْ)»[٤].

ليس عند (مح) ولا عند (ح):

قال الأخفش: يدُلُّك على أنَّ (إِذْ) اسمٌ قولُك بَعْدَ (إِذْ): (كانَ)،

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤، (هارون) ١/ ١٥. و(غير) بضمة واحدة في أكثر النسخ، كـ(ش)- و(ش١) ٣ب- و(ح١) ٢ب- و(ح٧) ١/ ٤ب- و(ح١٠) ١ب- وابن خروف ٢أ - وكتاهيه ٨أ- والعابدي ١/ ٢ب- والميورقي ٣أ. وبضمتين (غيرٌ) في: نسخة ابن يبقى ٥أ. وبضمة وبضمتين في: نسخة ابن دادي ٤أ. وذكر ابن خروف (انظر: التذييل ٨/ ٣٦٣) أنها في نص سيبويه رويت بالضم والفتح. ويجوز في (غير) في هذا الأسلوب إثبات المضاف إليه رفعًا ونصبًا (ليس غيرُه، وغيرَه)، وهو الأكثر، وحذفه بالتنوين وعدمه (ليس غيرٌ، وغيرُ، وغيرًا، وغيرَ). راجع: المقتضب ٤/ ٤٢٩- والتعليقة ٢/ ٧٥- وشرح السيرافي (العلمية) ١/ ٤٩- وشرح التسهيل ٢/ ٣١٧- والارتشاف ٣/ ١٥٤٩ - والمغني (المبارك) ٢٠٩.

ولفظ (بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ) لفظ النسخة الشرقية، وجاء في الرباحية (باسمٍ) فقط.

(٢) اختلف شراح سيبويه في تقدير المضاف المحذوف بعد (غير) فقدره السيرافي (العلمية) ١/ ١٤٩: (غير ذلك المعنى)، فتكون الجملة من نعت (معنًى)، وهذا ظاهر حاشية أبي نصر هنا، وقدَّره الصفار ١/ ٢٧٩: (غير ذلك من الأسماء)، فتكون الجملة حالًا من (الأسماء غير المتمكنة).

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ابن يبقى) ٥أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤، (هارون) ١/ ١٥.

وقولُك (يومئذٍ)، ومعناها معنى الأسماءِ؛ تقولُ: (أَتَيْتُكَ إِذْ عبدُالله منطلقٌ)، فكأنَّك قلتَ: (زَمَنَ عبدِالله منطلقٌ)[1].

قال سيبويه: «فَالْمُضَارِعُ[2] (مِنْ عَلُ) حَرَّكُوهُ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَقُولُونَ (مِنْ عَلٍ)»[3].

زيادةٌ في (ح)، ليس (مح)[4]:

قال الأخفش: يَقولُ[5] إنَّ (عَلُ) المبنيةَ ضارعَتْ حالُها في البناءِ حالَها إذا لم تكن مبنيةً، وليس هذا مثلَ قولِكَ (يا زيدُ)؛ لأنَّ قولَكَ (يا زيدُ) لا يكونُ مَنصوبًا في هذه الحالِ، و(مِنْ عَلُ) يكونُ مُتَمَكِّنًا وغيرَ مُتَمَكِّنٍ معَ (مِنْ) في هذه الحالِ في اللغتين، إذا احتاجَ كلُّ صاحبِ لُغَةٍ إلى لغةِ صاحبِهِ قالها[6].

معنى مضارعَةِ (عَلُ) لـ(عَلٍ) هو أنَّهما يَقَعان بمعنًى واحدٍ على

---

(١) هذه الحاشية ليست في (ش٢) ٢ب.

(٢) أي: فالذي يضارعُ المتمكنَ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤، (هارون) ١/ ١٦.

(٤) أي: قول الأخفش القادم في نسخة الزجاج الثانية، وليس في نسخة المبرد.

(٥) في (ش٢) و(ش٣): «تقول»، وصواب السياق «يقول»، أي: يقول سيبويه.

(٦) انظر الكلام على (من عل) في: الكتاب (هارون) ٤/ ٢٢٨- والمقتضب ٢/ ٣- والخصائص ١/ ٣٧٣- والمفصل ٢٢١- واللسان ١٥/ ٨٣- والمغني ٢٠٥.

تقديرين مختلفين، فكُلٌّ واحدٍ منهما مضارِعٌ للآخَرِ لاشتراكِهما في معناهما، فاختلافُهما في تقديرهما وحركاتهما، كما يكونُ المبتدأُ مضارِعًا للفاعلِ في أنَّ معناهما سَوَاءٌ، وإنْ كانَ عاملاهما مختلفين[1].

قال سيبويه: «فَبَعُدَتْ مِنَ الْمُضَارِعَةِ بُعْدَ (كَمْ) وَ(إِذْ) مِنَ الْمُتَمَكِّنَةِ»[2].

قال أبو الحسن: بُعْدُ (كَمْ) و(إِذْ) من المتمكِّنة أنَّ الإعرابَ لا يَدخُلُهما كما دَخَلَ (مِنْ عَلٍ)[3].

قال سيبويه: «وَالضَّمُّ فِيهَا قَوْلُهُمْ[4] (مُنْذُ) فِي مَنْ جَرَّ بِهَا؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (مِنْ) فِي الْأَيَّامِ»[5].

(ق):

«في الأيام» مُتعلِّقٌ بقوله «لأنها»، أي: لأنها في الأيام بمنـزلة (مِن)،

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ابن يبقى) ٥أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤، (هارون) ١/ ١٧.

(٣) هذه الحاشية في متن الرباحية، وبعدها كلمة (رجع)، انظر: (ح١)٢ب. وعزاها ابن جني في سر صناعة الإعراب (العلمية) ٢/ ١٦٥ إلى الأخفش في بعض التعاليقه عنه في حاشية كتاب سيبويه. وكذا صاحب الخزانة ٦/ ٥٤٤.

(٤) ليس في (ش٢)٢ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤، (هارون) ١/ ١٧.

يعني أنها للابتداء كـ(مِن)، و(مِن) عامَّةٌ في كلِّ ابتداءٍ سوى الزمان إلا ما شَذَّ، مِن نحوِ قولِهِ:

. . . . من حِجَجٍ ومِنْ شَهْرِ[١]

وقولِهِ: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[٢]، ولذلك مِن العمومِ أَطْلَقَ قولَهُ «بمنزلةِ من»، ولم يُقَيِّدْ[٣].

يريد أنَّ (مُنْذُ) في الأيام بمنزلة (مِنْ) في سائر الأسماء، فقدَّمَ وأخَّرَ. (ط)[٤].

---

(١) البيت من الكامل، وهو لزُهَيْرِ بن أبي سُلمى، وأوله: (لِمَنِ الدِّيارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ ....)، وجاء في روايةٍ (مُذْ) بدل (مِنْ) في الموضعين، و(شَهْرِ) روايةٌ، والمشهور (دَهْرِ)، انظر: في ديوان زهير ص٨٦- وشرح المفصل ٤/ ٩٣- والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٣- وخزانة الأدب ٩/ ٤٣٩.

(٢) سورة التوبة ١٠٨.

(٣) صرَّح سيبويه بدخول (مِن) على الزمان، فقال ١/ ٢٦٤ (هارون): «وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: (مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلائِها)، نَصَبَ لأَنَّهُ أَرَادَ زَمَانًا .... كَقَوْلِكَ: (مِنْ لَدُنْ صَلاةِ الْعَصْرِ إِلَى وَقْتِ كَذَا)»، قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١٣٠: «هذا نصه في هذا الباب، وفيه تصريح بمجيء (مِن) لابتداء غاية الزمان». ولكن ظاهر كلامه في ٤/ ٢٢٤ منع ذلك. وفي دخول (مِنْ) على الزمان خلاف بين النحويين، انظره في: المقتضب ١/ ٤٤، وشرح السيرافي ١/ ١٦٦- والإنصاف ١/ ٣٧١- وشرح المفصل ٤/٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٨، والارتشاف ٤/ ١٧١٨، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٨٩، والتصريح ٢/ ١٧.

(٤) نقلت هذه الحاشية من طرة (ح١٠)٢أ.

قال سيبويه: «وَلَا ضَمَّ فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِئْ ثَالِثٌ سِوَى الْـمُضَارِعِ، وَعَلَى هَذَيْنِ الْـمَعْنَيَيْنِ[1] بِنَاءُ كُلِّ فِعْلٍ بَعْدَ الْـمُضَارِعِ»[2].

قال أبو الحسن:

يقول إنما جاء مِن الفعل بِناءانِ: بناءُ ما مضى وهو مفتوحٌ، وبناءُ الأمرِ وهو موقوفٌ، وعلى هذين المعنيَيْنِ بناءُ كُلِّ فِعْلٍ بعدَ المضارع.

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا ثَنَّيْتَ الْوَاحِدَ لَحِقَتْهُ زِيَادَتَانِ»[3].

قال أبو العباس:

إنما لم[4] تختلفِ التثنيةُ وجاءتْ على طريقٍ واحدٍ لأنَّ التثنيةَ عددٌ واحدٌ، لا يكونُ اثنانِ أكثرَ عددًا.

والجمعُ[5] يختلفُ كما يختلفُ الواحدُ، فيكونُ على ضُروبٍ كثيرةٍ لكِثْرتِهِ وقِلَّتِهِ، فيَقَعُ منه ضُروبٌ مختلفةٌ من الأمثلة، نحوُ: مَفاعِلَ ومَفاعِيلَ

---

(١) يريد بـ(المعنيين): الـمُضِيَّ، وفعلُهُ الماضي يُبنى على الفتح، والطلبَ وفعلُهُ الأمرُ يُبنى على الوقف، أي السكون، وليس وراءهما سوى المضارع الـمُعْرَب، فلا يُتصوَّرُ الضمُّ في الفعل. انظر: شرح السيرافي ١/ ١٧١- وشرح الصفار ١/ ٢٩٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤، (هارون) ١/ ١٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤، (هارون) ١/ ١٧.

(٤) سقط من (ش٢) ٢ب.

(٥) الظاهر أن المبرد يريد بالجمع هنا الاسم الدال على جمع، لا الجمع النحوي الاصطلاحي؛ لأنه ذكر منه (هؤلاء) و(الَّذينَ).

مثلُ (مَساجِدَ ومَنادِيلَ)، وفُعُولٍ وفِعَالٍ نحوُ (حُمُولٍ وكِلابٍ)، وأَفْعِلَة وفُعُلٍ نحوُ (أَحْمِرَةٍ وحُمُرٍ)، وفَعَائِلَ نحوُ (رَسائِلَ)، وفَعالِيلَ نحوُ (قَنادِيلَ)، ويَقَعُ منه ما يُعَرَّفُ[1] وما يُبنى، كما يَقَعُ في الواحِدِ، ألا ترى أنَّ فيه مثلَ (هؤُلى) مقصور[2] و(هؤُلاءِ)، كما كان في الواحِدِ مثلُ (هذا) و(ذاك)، وكذلك بابُ المبهمةِ، فلذلك كان (الَّذِينَ) لا يَتَصَرَّفُ كما كان (الَّذِي) لا يَتَصَرَّفُ، وتَصَرَّفَ (اللذانِ) كما ذكرنا.

فأَمَّا مَن قال: (هُمُ اللَّذُونَ قالوا ذاك)[3] فإنما حُجَّتُهُ أَنْ يَنْوِيَ بهذا الجمعِ طريقَ التثنيةِ، وذلك لأنه ليس جمعٌ سوى ما كان بالواو والنون إلا وهو جمعُ تكسيرٍ[4]؛ لأنه يَكْسِرُ الواحدَ عن بِنْيَتِهِ، تقولُ: (دِرْهَمٌ)، ثم تقولُ: (دَراهِمُ)، فتَفْرُقُ بينَ بَعْضِهِ وبعضٍ وتفتحُ ما كان مكسورًا وهي الدالُ،

---

(١) كذا مضبوطة في النسخ، وقد تبادر إليَّ أن الصواب (يُعْرَبُ)، ثم بدا لي أن المعنى: أنه لا إشكال في مجيء الجمع نكرةً ومُعْرَبًا، كما مثَّل المبرد، ثم قال: وقد يأتي الجمع معرَّفًا كـ(المساجد)، ومبنيًّا كـ(هؤلاء).

(٢) كذا في جميع النسخ، وقياسها النصب على الحالية، ولعل كلمة (مقصور) كانت تعليقًا فوق كلمة (هؤلى)، ثم أدخلها النساخ في المتن، وفي النسخ (هؤلا) بالألف الواقفة، وكتبتُها على قياسها الإملائي.

(٣) في النسخ [انظر مثلًا: (ش١)٢ب -و(ش٢)٢ب -و(ش٣) ٣أ]: «هم اللذون صلة قالوا ذاك»، قلت: لعل (صلة) طرة كانت فوق (قالوا) ثم أدخلها النساخ قبله.

(٤) في (ش٣) ٣أ: التكسير.

وتَكْسِرُ ما كان مفتوحًا وهو الهاءُ.

وكذلك (مَساجِدُ وفُلُوسٌ وأَحْمِرَةٌ وحُمُرٌ).

فإذا جمعتَ بالواو والنون أَدَّيْتَ بناءَ الواحدِ كما كان في التثنيةِ ثم زِدْتَهُما كما زِدْتَ ألفًا للتثنيةِ ونونًا.

ولا يكونُ إلا لِما يَعقل -سوى حروفٍ مُعتلةٍ من باب (سِنِينَ) ونحوِها- قال الله -عز وجل-: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾[1]، وقال: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَـٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ﴾[2]، وقال للناس: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[3].

وإنما فُضِّلَ هؤلاءِ على سائرِ الأنواعِ لأنهم يُخاطَبون ويُخبرُ عنهم، وأنَّ ما خَرَجَ عما يَعقِلُ يُخبَرُ[4] عنه ولا يُخاطب.

فإنْ قال قائل: ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾[5]، ﴿وَأَوْحَىٰ

---

(١) سورة الأنبياء ١٩.

(٢) سورة الأنبياء ٨٢.

(٣) جزء من آيتين في: سورة هود ١٤، والأنبياء ١٠٨، ومراد المبرد بهذا الاستشهاد بيان أن العقلاء هم: الملائكة، والجن، والإنس.

(٤) في (ش١)٢ب: يخرج.

(٥) سورة الأنبياء ٦٣.

رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾[١]، فإنه أوضحُ دليلٍ على ما ذكرنا؛ حيثُ خَبَّرَ عنها بأفعالِ ما يَعقِلُ ويُخاطَبُ دَخلَتْ في خطابِ ما يَعقِلُ، وعلى ذلك قال النابغةُ الجَعْدِيُّ:

شَرِبْتُ بها والدِّيكُ يَدْعُو صَباحَهُ إذا ما بَنُو نَعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا[٢]

فلمَّا دَخَلَ عليها التذكيرُ وجَعَلَ لها العَمَلَ خَبَّرَ عنها بمثلِ ذلك[٣].

قال سيبويه: «يَكُونُ[٤] فِي الرَّفْعِ أَلِفًا، وَلَمْ يَكُنْ وَاوًا؛ لِيُفْصَلَ بَيْنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ الَّذِي عَلَى حَدِّ التَّثْنِيَةِ»[٥].

يعني: لو قلتَ في الاثنين (الزيدَوْنِ)[٦] كان كالجمع.

فإنْ قالَ قائلٌ: فالفتحةُ فاصلةٌ بين التثنية والجمع، كما فَصَلت الفتحةُ في قولك: (الزيدَين والزيدِين).

---

(١) سورة النحل ٦٨.

(٢) من الطويل، وهو للنابغة الجعدي، في: ديوانه ص٤- والكتاب ٢/ ٤٧- والخزانة ٨/ ٧٨، وبلا نسبة في: المقتضب ٢/ ٢٢٦- وشرح المفصل ٥/ ١٠٥، والشاهد معاملة (بنات نَعْشٍ) معاملة جمع المذكر العاقل في قوله (بنو) و(دنوا فتصوبوا).

(٣) انظر بعض هذا الكلام في المقتضب ١/ ٥-٦، ٢/ ٢٢٦، ونحوه في: علل النحو ص١٦٦.

(٤) أي: حرف المد واللين الذي في المثنى.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤، (هارون) ١/ ١٧.

(٦) في (ش٣) ٢ب: الزيدُين.

قيل[1]: إنَّ الزيدَين مُلْتَبِسٌ بمُصْطَفَيْنَ، فلو كان في التثنية (الزيدَون) لألْبَسَ بقولهم (مُصْطَفَوْنَ)، وكان اللبسُ عامًّا في سائر أحوالِ التثنية، [فجُعِلَت الألفُ في التثنيةِ][2] للفَصْل.

فإنْ قالَ قائلٌ: فما مِثْلُ هذا مما يُلْبِسُ في مكانٍ ثم يَفْصِلُ في آخَر؟

قيل: قولُك (أتاني عبدَا اللهِ)، فيُلْبِسُ بالواحدِ المنصوب، فإذا قلتَ: (عبدَيِ اللهِ) و(أتاني عبداك) و(عبدَا أخيك) انفصل، وقولُك للمرأةِ: (اضْرِبي الرجلَ) مُلْبِسٌ[3] في اللفظ بقولِكَ للرجل إذا أمرته، ولكنْ إذا لم يَستقبلِ الياءَ ساكنٌ انفصل المؤنثُ من المذكر، فقلتَ للمرأةِ (اضْرِبي)، وللرجلِ (اضْرِبْ).

قال سيبويه: «وَلَمْ يَجْعَلُوا النَّصْبَ أَلِفًا؛ لِيَكُونَ مِثْلَهُ فِي الْجَمْعِ، وَكَانَ مَعَ هَذَا أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِـمَا الْجَرُّ[4] مِنْهُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْجَرَّ لِلِاسْمِ لِا يُجَاوِزُهُ، وَالرَّفْعُ قَدْ

---

(١) في (ش٣) ٢ب: قلت.

(٢) ليس في (ش٣) ٢ب.

(٣) في (ش٣) ٢ب: يلبس.

(٤) كذا في الشرقية [انظر: (ش١)٢ب]. وهو في الرباحية [انظر: (ح١)٢ب]: «الجرّةُ». يعني: الكسرة، وذكر في التذييل ١/ ١٤٤ أن القياس أن يُطلق على حركات الإعراب: (رفعة ونصبة وجرة)، لكنهم اكتفوا بالضمة وأخواتها. قلتُ: تأثر ابن طلحة -وهو من رواة النسخة الرباحية- بذلك، فأطلق في الحاشية ص٨٠ (رفعة) على الضمة غير الإعرابية.

يَنْتَقِلُ إِلَى الْفِعْلِ، فَكَانَ هَذَا أَغْلَبَ وَأَقْوَى»[1].

قال أبو الحسن:

ولم يجعلوا الياءَ للرفعِ لأنَّ الجرَّ في الياء، ولم يجعلوا الألفَ للنصبِ لأنه ليس إلا (رَجُلان ورَجُلين)، وأوَّلُ أحوالِ الاسم الرفعُ، فجُعلتِ الألفُ للرفع؛ إذ كان الجرُّ أغلبَ على الياء.

فإن قلتَ: فهلا جُعلتِ الياءُ للرفعِ والألفُ للنصبِ، وصار الجرُّ تابعًا لأحدِهما؟

ف: إنَّ[2] الجرَّ أَلْزَمُ للأسماء من الرفعِ والنصبِ، والذي هو أَلْزَمُ لا يكون تابعًا[3].

قال أبو الحسن[4]:

ولم يُتْبَعِ الرفعُ الجرَّ؛ لأنه أَوَّلُ ما يَدخُلُ الاسمَ، فقد ثَبَتَ قبلَه[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤، (هارون) ١/ ١٧.

(٢) حَذَفَ الأخفش القول من الجواب، وهذا كثير في أسلوبه، والتقدير نحو: (فيُقال)، أو (فأقول: إنَّ)، انظر: الحواشي ص٦٩، ٢١١، ٢٢٣، وهو كثير في أسلوب سيبويه، انظر: الكتاب ٤/ ٤٢٩: «فإن قلت: .... فإنهم قد ....».

(٣) هذه الحاشية في نسخة ابن دادي ٥أ، وفيها: «لأن الجر مِن الياء».

(٤) وانظر كلام الأخفش في: شرح السيرافي ١/ ٢٢٦- وشرح الصفار ١/ ٣٠٥.

(٥) هذه الحاشية في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٢ب]، وفيها: «قبل الخبر»، وبعدها كلمة (رجع).

قال أبو العباس:

أرادَ أنه لو كان النصبُ بالألفِ في التثنيةِ والجمعِ كان يَنفتحُ ما قبلَ الألف؛ لأنَّ الفتحَ لازمٌ لما قبلها، فتكونُ التثنيةُ والجمعُ شيئًا واحدًا، ولم يكنْ يُمْكِنُ في الألفِ ما يُمْكِنُ في الياءِ مِن فتحِ ما قبلها في التثنية وكسرِ ما قبلها في الجمع[1].

الزجاج:

قولُ سيبويه: «ولم يجعلوا النصبَ ألفًا» أي: جعلوه ياءً ليكونَ مِثْلَهُ، أي: ليكونَ النصبُ في التثنية مثلَ النصبِ في الجمع، ولو جعلوه ألفًا لم يَجُزْ أن يكونَ النصبُ مثلَ النصبِ في الجمع؛ وذلك أنه كان يكونُ (مُسلمان) في التثنية و(مسلمان) في الجمع، فلا يكونُ بين التثنيةِ والجمعِ فَصْلٌ، فإذا جعلتَ النصبَ في التثنيةِ ياءً كان النصبُ في الجمعِ مثلَ النصبِ في التثنية؛ لأنه يكونُ ياءً في الجمعِ كما كان في التثنيةِ ياءً، ويقَعُ[2] الفصلُ لأني أَفْتَحُ ما قبلَ ياءِ الاثنين وأَكْسِرُ ما قبلَ ياءِ الجمعِ[3]، ولا يَسُوغُ لي ذلك[4] معَ الألف، فجعلتُها ياءً؛ إذ كان يسوغُ لي مع الياءِ الفَصْلُ.

---

(١) انظر كلامه في: التعليقة ١/ ٣٥.

(٢) في (ش٣) ٣أ: «أو يقع».

(٣) في (ش٢) ٣أ: «الجميع».

(٤) في (ش٢)٣أ: «ذلك لي».

ويدُلُّكَ على أنه يريدُ الياءَ قولُهُ: «أنْ يكونَ تابعًا لِما الجَرُّ منه أولى»، ثم فَسَّرَهُ فقال: «لأن الجَرَّ ....»، وقولُهُ: «ولم يجعلوا النصبَ ألفًا؛ ليكونَ مثلَهُ في النصب»، ومعنى (مثل) أي: تابعًا للجَرِّ في التثنية كما تَبِعَ النصبُ الجرَّ في الجمع؛ لتَجْرِيَ التثنيةُ على لفظَيْنِ من الإعراب، ويستوِيَ النصبُ والجرُّ في التثنيةِ كما استوى[1] في الجمع.

أبو إسحاق[2]:

قولُهُ: «ليكونَ مِثْلَهُ في الجمع»، أي: ليكون ياء، ألا تراه يقولُ: «أنْ يكونَ تابعًا لِما الجَرُّ منه أولى»، وقولُهُ (أولى) خبرُ (كان)، فكأنه قال: النصبُ أولى بأنْ يكونَ تبعًا للياء، ثم قال: لأنَّ الجرَّ للاسمِ لا يُفارِقُه، وذلك أنه قد عَلِمَ أنَّ السامعَ لهذا الكلام يَعلَمُ أن الجرَّ للياء، فكأنه قال: لأنَّ الياءَ تكونُ للاسمِ في الجرِّ لا تُفارِقُه في الجمع، وقال: (الجرُّ) ولم يَقُلِ (الياء)؛ لأنه ذَكَرَ الاسمَ، والاسمُ قد يُجرُّ[3] بالكسر، فإذا قالَ[4] (الجرُّ) أتى بشيءٍ يَجْمَعُ الياءَ والكسرةَ، وقد علمنا أنَّ الجرَّ في الجمع بالياء، فكأنه يَصيرُ: لأنَّ الجرَّ الذي بالياء للأسماءِ في الجمع لا يُفارِقُها؛ لأنَّ الياءَ التي للجَرِّ في

---

(١) كذا، وكأنَّ المعنى: استوى حكمهما.

(٢) هو الزجاج.

(٣) في (ش٢)١٣أ: يُجُرُّ.

(٤) في (ش٢) ١٣أ: كان.

الجمعِ للأسماء لا تُفارِقُها. [٣/ أ]

إذا قُلْنا (الزَّيْدانِ) و(العَمْرَانِ) فالألفُ عند سيبويه هي حرفُ الإعرابِ.

قال الأخفشُ والمازنيُّ والمبرِّدُ: ليست بإعرابٍ ولا حرفِ إعرابٍ، ولكنها دالَّةٌ على الإعرابِ.

قال الكوفيون: الألفُ هي الإعرابُ، وكذلك الواوُ والياءُ في التثنيةِ والجمعِ.

وقال بعضُ البصريين: الحروفُ أَبْدَالٌ من الحَرَكاتِ، يعني الألفَ في التثنيةِ، والياءَ فيها، والياءَ في الجمعِ والواو فيه.

وقال الجَرْمِيُّ: الألفُ في (الزَّيْدانِ) ليست الإعرابَ، وانقلابُها هو الإعرابُ.

وقال ثَعْلَبٌ: الألفُ في (الزَّيْدَانِ) بَدَلٌ من ضَمَّتَيْنِ، كأَنَّهُ قال (زَيْدٌ وزَيْدٌ)، ثم جَمَعَ بينهما فقال (زَيْدَانِ)، فالألفُ بَدَلٌ من ضَمَّتَيْنِ، والواوُ في (الزَّيْدُونَ) بَدَلٌ من ثلاثِ ضَمَّاتٍ، وكذلك سائرُ هذه الحروفِ على هذا القياس.

فلَزِمَ مَنْ قالَ: إِنَّ الحروفَ أَبْدَالٌ من الحَرَكاتِ ما لَزِمَ مَنْ قال: هي الإعرابُ نفسُه.

ويَلْزَمُ الجَرْمِيَّ أن تكونَ في حالِ الرَّفْعِ (الزَّيْدانِ) غيرَ مُعْرَبةٍ؛ لأنَّ الألفَ عندَه غيرُ مُنْقَلِبةٍ، وإنما الانقلابُ عندَه الإعرابُ، فجَعَلَ الاسمَ في أَوَّلِ أَحْوالِ الإعرابِ غيرَ مُعْرَبٍ، وهذا قُلْبٌ للأُصُولِ.

ويَلْزَمُ ثَعْلَبًا أنْ يقالَ له: كيف صارت الألفُ بَدَلًا من ضَمَّتَيْنِ، وليست الضمةُ مِن حَيِّزِ الألفِ ولا تُجانِسُها؟ وإذا كانت الواوُ في (الزَّيْدُونَ) بَدَلًا من ثلاثِ ضَمَّاتٍ، فكيف يَجْمَعُ إذا جَمَعَ مائةَ نَفْسٍ؟ هل تصيرُ عنده بَدَلًا من مائةِ ضَمَّةٍ؟ وكذلك إلى ما زادَ[1].

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من: الإيضاح للزجاجي ١٤١. وقد اختلف النحويون في علامات إعراب المثنى وجمع المذكر السالم على أقوال أشهرها خمسة: ١-علامات إعراب أصلية مقدرة على الألف والواو والياء، وهذه الأحرف أحرف إعراب، وهو رأي الخليل وأكثر أهل البصرة وكثير من المحققين، وهذا الظاهر من كلام سيبويه ١/ ١٧، وقيل: سيبويه يرى الأحرف أحرف إعراب ولا تقدير فيها عنده. ٢-الألف والواو رفعًا والياء نصبًا وجرًّا، وهو رأي الكوفيين وقطرب والزيادي وجمهور المتأخرين كابن الحاجب وابن مالك، وعزي إلى سيبويه. ٣-ثبات الألف والواو في الرفع، وانقلابهما ياء في النصب والجر، وهو رأي الجرمي والمازني، وعزي إلى سيبويه في: البسيط ١/ ١٩٨- والمساعد ١/ ٤٧، وهو الذي استظهره الغساني من كلام سيبويه في ص١٦٣٦. ٤-علامات إعراب أصلية مقدرة قبل هذه الأحرف، وهذه الأحرف دلائل على الإعراب، وهو رأي الأخفش. ٥- هما مبنيان، وعزي إلى الزجاج، وكلامه في معاني القرآن ١/ ٧١، ٣/ ٣٦١ يخالف ذلك. انظر: المقتضب ١/ ١٤٣- والإيضاح للزجاجي ١٣٠- وشرح السيرافي ١/ ٢٢١- وعلل التثنية ٤٨- والإنصاف ١/ ٣٣- والمقتصد ١/ ١٨٧- والتبيين ٢٠١- والتذييل ١/ ٢٨٧- والتصريح ١/ ٦٧- والهمع ١/ ١٦١

قال سيبويه: «وَالرَّفْعُ قَدْ يَنْتَقِلُ إِلَى الْفِعْلِ»[١].

(قال أبو الحسن[٢]): والنصبُ قد يَنتقل.

قال سيبويه: «وَتَكُونُ الزَّائِدَةُ الثَّانِيَةُ نُونًا، كَأَنَّهَا عِوَضٌ[٣] لِـما مُنِعَ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ، وَهْيَ النُّونُ، وَحَرَكَتُهَا الْكَسْرُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (الرَّجُلَانِ)، وَ(رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ)، وَ(مَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ)»[٤].

الزجاج:

النونُ في الاثنين «كأنها[٥] عِوَضٌ لِـما مُنِعَ مِن الحركةِ والتنوين»، يعني: مُنِعت الألفُ الحركةَ والتنوينَ، فصارت النونُ كأنها عِوَضٌ من (الحركةِ والتنوين[٦])؛ لأنها تَسْقُطُ في الإضافة، ولكنْ هي في الحقيقة عِوَضٌ من الحركة

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤، (هارون) ١/ ١٧.

(٢) ليس في (ش١)٢ب- و(ش٤)٢. وفي التعليقة ١/ ٣٦ أنه الأخفش الأصغر علي بن سليمان.

(٣) في علة زيادة نون المثنى والجمع أقوال تصل إلى تسعة، انظرها في: المقتضب ١/ ٥، ٢/ ١٥٥- والإيضاح للفارسي ٢٢- وعلل التثنية ٨٠- وأسرار العربية ٥٤- والتذييل ١/ ٢٨٧، ٢٩٥- والهمع ١/ ١٦٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤، (هارون) ١/ ١٧-١٨.

(٥) اختلفوا في (كأنَّ) هنا، فقيل: باقية على معنى التشبيه؛ فليست النون عوضًا في الحقيقة، وقيل: خرجت عن التشبيه إلى التحقيق، وعلى هذا كلام الزجاج هنا، وكلام المازني القادم، وعليه أكثر الشراح. انظر: شرح السيرافي ١/ ٢٢٦، والتعليقة ١/ ٣٤، والبغداديات ٤٨٦، وشرح الرماني (تحقيق شيبة) ١/ ١٢٤، وشرح عيون سيبويه ٢٣، وشرح الصفار ١/ ٣٠٩.

(٦) في (ش١)٣أ- و(ش٤)٢أ: التنوين.

والتنوين؛ لأنها وإنْ سَقَطَتْ في الإضافة فالإضافةُ هي عِوَضٌ، وإنما تَثْبُتُ مع الألف واللام لبُعْدِها من الألف واللام.

الزجاج:

النونُ عِوَضٌ من الحركة فقط، وهي دليلُ التمكُّنِ، كما أنَّ الحركةَ دليلُ التمكُّن، وإنما دَخَلَ التنوينُ في الواحدِ ليَفْرُقَ بين الفعل والاسم، وإذا ثَنَّيْتَ فالتثنيةُ كلُّها تَجري على ضَرْبٍ واحد، فلا معنى لإدخالِ التنوين، ولا حاجةَ بك إلى عِوَضٍ منه، فإذا أدخلتَ الألفَ واللامَ فقلتَ (الرَّجُل) لم يَدْخُلِ التنوينُ؛ لأنَّ هذا أزالَ عن شَبَهِ الفعل، فلا حاجةَ بك إلى التنوين، وإذا قلنا (الرَّجُلان) أَثْبَتْنا النونَ بثَباتِ الحركة مع الألف واللام، وإذا أَضَفْنا جعلنا المضافَ إليه[1] عِوَضًا من الحركةِ كما كانت النونُ عِوَضًا من الحركة[2].

الزجاج:

قال سيبويه: «التنوينُ علامةٌ للأَمْكَنِ عندَهم والأَخَفِّ عليهم، وتَرْكُهُ علامةٌ لِما يَستثقلون»[3]، وقال أيضًا: «اعلم أنَّ بعضَ الكلامِ أَثْقَلُ من

---

(١) ليس في (ش٣) ٣أ.

(٢) انظر رأي الزجاج هذا في: ما لا ينصرف ص٣- وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧١- وشرح الجزولية ١/ ١٧٨- والتذييل ١/ ٢٩٥ -وتعليق الفرائد ١/ ٢٢٧- والهمع ١/ ١٦٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٧، هارون ١/ ٢٢.

بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء»[١]، فهذا دليلُ أنه قد قال: إنَّ التنوينَ مُنِعَ من الأفعال لِثِقَلِها، ودخَلَ الأسماءَ فَصْلًا بينها وبين الأفعال، فإذا دخلت الألفُ واللامُ سَقَطَ التنوينُ؛ لأنه قد دخَلَ ما لا يكونُ في الأفعال، وإذا ثَنَّيْتَ فقلتَ (الرَّجُلان) فالنونُ دخلت عند سيبويه كأنها عِوَضٌ لِما مُنِعَ من الحركة والتنوين، ودخلتْ عندَ أبي العباس[٢] عِوَضًا من التنوين فقط؛ لأنَّ الألفَ عندَه دليلُ الإعرابِ[٣].

قال أبو عثمانَ المازنيُّ:

الدليلُ على أنَّ القولَ قولُ سيبويه أنَّ النونَ بَدَلٌ من الحركة والتنوين في الواحدِ أنك تقولُ (ثلاثةٌ)، ففيها حركةٌ وتنوينٌ، فإذا أدخلتَ عليها (عَشَرَة) صارتْ بَدَلًا من التنوينِ والحركة، فقلتَ: (ثلاثةَ عَشَرَ)، وتقولُ (اثنانِ) فإذا أدخلتَ عليها (عَشَر) صارتْ بَدَلًا من النونِ وحدَها، فقلتَ (اثنا عَشَرَ)، فلمَّا كانتْ في موضعٍ بَدَلًا من التنوين والحركة، وفي موضعٍ بَدَلًا من النون وحدَها عَلِمْنا أنه بَدَلٌ منهما، أي من الحركة والتنوين.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦، هارون ١/ ٢٠.

(٢) نقل هذا الرأي عن المبرد الفارسي في البغداديات ٤٨٦. والذي في المقتضب ١/ ٥: «وأما النونُ فبَدَلٌ من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد»، وهذا موافق لقول سيبويه.

(٣) شرَحَ الزجاجُ عبارةَ سيبويه هذه بأوسع مما هنا في: ما لا ينصرف ص٣.

قال أبو بكر[١]:

سقطَتِ النونُ مع الإضافةِ وثبتَتْ مع الألفِ واللام لأنها بَعُدَتْ عن الألف واللام، ومَوْضِعُها آخِرَ[٢] الاسمِ ومَوْضِعُ الألفِ واللامِ أولَ الاسم، والإضافةُ موضعُها بَعْدَ تمامِ الاسمِ في آخِرِه في (موضعِ التنوين[٣]، فموضعُها موضعُ النون؛ لذلك سقطَتْ مع الإضافة.

الزجاج[٤]:

هذه الحروفُ التي قبلها ألفٌ البابُ فيها الفَتْحُ[٥]، نحوُ ترخيمِ (يا إِسْحَارٌّ)[٦]: (يا إِسْحَارَ أَقْبِلْ)، ونحوُ (أَيَّانَ).

---

(١) ذكر ابن السراج هذا التعليل بمعناه في: الأصول ١/١٢٩، وقد ذكره السيرافي ١/٢٢٨ دون عزو.

(٢) ليس في (ش٤)٢أب.

(٣) في (ش٤)٢ب: «مواضع النون».

(٤) انظر نحو هذا التعليل للزجاج في معانيه ١/ ٤٦، ٣/ ١٩٤.

(٥) اختُلف في الأصل في حركة التخلص من التقاء الساكنين إذا كان الأولُ ألفًا، كنون المثنى والألف قبلها، فقيل الكسر، ونُسِب إلى سيبويه لكلامه هنا، وقيل الفتح، ونُسِبَ إلى سيبويه لكلامه على ترخيم (إسْحَارٍّ) في ٢/ ٢٦٤، وانظر: شرح السيرافي ١/ ٢٣٠، وشرح الصفار ١/ ٣١٢، وشرح المقدمة الجزولية ١/ ٤١٤-وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١١٧- وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٦٨.

(٦) الإِسْحارُّ والأَسْحارُّ: بَقْلٌ يَسْمَنُ عليه المالُ، انظر: اللسان ٤/ ٣٥٢، والمراد به هنا كونه اسمًا لرجلٍ، والمراد بالترخيم هنا على لغة من نوى.

وأما نونُ الاثنين فكُسِرَتْ لأنه قد يقعُ في الجميعِ مما هو على لفظِ الاثنين، فاحتِيجَ إلى الفَصْلِ بينَ نونِ (مُصْطَفَيْنَ) ونونِ (مسلمَينِ)؛ لأنهما على لفظٍ واحدٍ.

وقال[1] في (هؤلاءِ): إنما كُسِرَتْ لأنها لا تَتَصَرَّفُ، والإِتْباعُ إنما يكونُ في المَتَصَرِّفات.

ﷺ أي: لالتقاءِ الساكنين، وزعمَ الفَرَّاءُ[2] أن النُّونَ إنَّما كُسِرَتْ لأنَّ الألفَ في نِيَّةِ الحركةِ في التثنيةِ، فتَكْسِرُ ما بعدَها كما في المتحرِّك، كقوله:

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَـةٌ لَمْ تَكَلَّـمِ بِحَوْمَانَةِ الدَّرَّاجِ فالـمُـتَثَلَّـمِ[3]

وفُتِحَتْ في الجمع لأنَّ الواوَ والياءَ ليسا في نِيَّةِ الحركة، كـ(أَيْنَ) و(كَيْفَ).

قُلْنا: كُسِرَ (أَمْسِ) و(جَيْرِ) وليس الساكنُ فيهما كالمتحرِّك، على أنه

---

(١) أي: الزجاج.

(٢) انظر: معاني الفراء ١/ ١٠، قال: «فخَفَضُوا النونَ من (رَجُلانِ) لأنَّ قبلها ألفًا، ونَصَبُوا النونَ في (المسلمونَ والمسلِمِينَ) لأنَّ قبلها ياءً وواوًا». وانظر الخلاف في تعليل كسر نون المثنى وفتح نون الجمع في: كتاب سيبويه ١/ ٥ (هارون)- وشرح السيرافي ١/ ٢٣٠- وعلل النحو ١٦٣- وعلل التثنية ٨٥- والتذييل ١/ ٢٣٦- والتصريح ١/ ٩٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى، كما في: ديوانه ص٤- وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٢٣٧- والمقاصد النحوية ٣/ ١١٥٦.

تحكُّمٌ وعِلْمُ غَيْبٍ، ولا يَعْلَمُ الغيبَ إلَّا اللهُ[1]!

قال سيبويه: «وَإِذَا جَمَعْتَ عَلَى حَدِّ التَّثْنِيَةِ لَحِقَتْهَا زِيَادَتَانِ: الْأُولَى مِنْهُمَا: حَرْفُ الْـمَدِّ وَاللِّينِ، وَالثَّانِيَةُ: نُونٌ، وَحَالُ الْأُولَى فِي السُّكُونِ وَتَرْكِ التَّنْوِينِ وَأَنَّهَا حَرْفُ الْإِعْرَابِ حَالُ الْأُولَى فِي التَّثْنِيَةِ، إِلَّا أَنَّهَا وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا فِي الرَّفْعِ، وَفِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا، وَنُونُهَا مَفْتُوحَةٌ؛ فَرَقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ نُونِ الِاثْنَيْنِ، كَمَا أَنَّ حَرْفَ اللِّينِ الَّذِي هُوَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ مُخْتَلِفٌ فِيهِمَا»[2].

قال أبو الحسن[3]:

ليس في الاثنينِ ولا في الجمعِ[4] الياءُ ولا الواوُ ولا الألفُ بحرفِ[5] إعرابٍ (ولا إعرابٍ[6])، (لأنه لا يكون إعْراب في غيرِ حَرْفِ إعراب[1])، ولو

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن دادي ٤ب. وليس التعليل المذكور من علم الغيب، ولكنه اجتهاد يصيب ويخطئ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٥-٦، (هارون) ١/ ١٨.

(٣) انظر هذا الكلام للأخفش في: شرح الصفار ١/ ٣١٥، ويرى الأخفش -وتبعه المازني والمبرد- أن الألف والواو والياء في المثنى والجمع دلائل إعراب، لا علامات إعراب ولا إعراب. انظر: المقتضب ٢/ ١٥٤- والإنصاف ١/ ٣٣- والتذييل ١/ ٢٩٤.

(٤) في (ش٣)٣ب- و(ح١)٢ب: الجميع.

(٥) في (ش٣) ٣ب: حرف.

(٦) ليس في (ش٣) ٣ب.

كان واحدٌ منها[٢] حرفَ إعرابٍ ولا إعرابَ فيه لم يَعلمِ السامعُ بشيءٍ من هذا أنه رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ[٣]؛ ألا ترى أنك إذا سمعْتَ قائلًا يقول: (الرَّجُلْ) وليس قبله شيءٌ لم تَدْرِ[٤] أنه رفعٌ أو نصبٌ أو جرٌّ[٥]، واللامُ[٦] حرفُ إعرابٍ وليس معه إعرابٌ، فلا تَدري[٧] أيُّ شيءٍ إعرابُهُ، وأنت إذا سمعْتَ قائلًا يقول: (رَجُلانْ) علمتَ أنه رفعٌ، فهذا عندنا حرفٌ يدُلُّ على الإعراب.

فإن قلتَ: ألستَ تجعلُ ياءَ (قاضٍ) وألفَ (قفًا) وما أشبه ذلك حرفَ إعرابٍ في الرفعِ والنصبِ والجرِ، وليس فيه إعرابٌ في اللفظ؟

فإنَّ[٨] الإعرابَ إنْ لم يكن فيه في اللفظِ فإنه فيه في النِّيَّة، ولكنه استُثقِلَ مع هذا الحرفِ[٩]؛ لشَبَهِ الحرفِ بالإعراب، فحُذِفَ كما حُذِفَ أحدُ الساكنين

---

(١) في الرباحية [انظر: (ح١)٢ب]، وليس هو في حواشي الشرقية، انظر: (ش١)٢ب، و(ش٢)٣ب و(ش٣)٣ب، و(ش٤)٢ب.

(٢) كذا في حواشي الشرقية، فالمرادُ الياءُ والواو والألف. وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٢ب] : «منهما»، فيكون المرادُ الياءَ والواوَ (علامة إعراب الجمع)، والياءَ والألفَ (علامة إعراب المثنى).

(٣) إلى هنا في: متن الرَّباحية، انظر: (ح١)٢ب- و نسخة ابن دادي٥أ.

(٤) في (ش٢) ٣ب: ندر.

(٥) في (ش١)٢ب، و(ش٤)٢ب: «جر أو نصب».

(٦) الواو هنا حالية.

(٧) في (ش٢) ٣ب: «ندري».

(٨) أي: فـ(يُقال: إنَّ)، وسبق أن الأخفش يحذف القول في الجواب. انظر: ص٥٨، ٢١١، ٢٢٣.

(٩) يُلحظ أن الأخفش لم يَفْصِلْ بين الثِّقَلِ في (قاض) والتَّعَذُّر في (قفا)، وجعل التقدير فيهما للثقل.

إذا اجتمعا، فكأنَّك قد أدخلته الإعرابَ ولكنه اجتمعَ الإعرابُ والياءُ والإعرابُ والواوُ، كما اجتمعَ في (يَغْزُو) وكان الأصلُ (يَغْزُوُ)، فاستُثْقِلَ فطُرِحَ.

كما أن قولَك: (اضْرِبِ الرَّجُلَ) لو سُئِلتَ عن الباءِ؟ قلتَ: هي ساكنةٌ في الأصل ولكنها تَحَرَّكتْ لاجتماعِ الساكنين، ألا ترى أنك تقولُ: (لم يَرْدُدِ الرَّجُل) فلا تَدَّغِمُ.

قال سيبويه: «وَمِنْ ثَمَّ جَعَلُوا تَاءَ الْجَمْعِ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ مَكْسُورَةً؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا التَّاءَ -الَّتِي هِيَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ- كَالْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَالتَّنْوِينَ بِمَنْزِلَةِ النُّونِ؛ لِأَنَّهَا فِي التَّأْنِيثِ نَظِيرَةُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي التَّذْكِيرِ، فَأَجْرَوْهَا مُجْرَاهَا»[1].

قال أبو الحسن[2]:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٥، (هارون) ١/ ١٩.

(٢) يتكلم الأخفش وبعده المبرد والزجاج على المجموع بالألف والتاء في حال النصب، وقد نُسِبَ إلى الأَوَّلَيْنِ منهم القولُ بأنه حينئذ مبنيٌّ، انظر مع المرجعين السابقين: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٣- وسر الصناعة ٢/ ٤٧٣- واللباب للعكبري ١/ ١١٧- والتعليقات الوفية ١/ ٢٢١، فأما الأخفش فكلامه هنا صريح بهذا القول، إلا أنه في معاني القرآن ١/ ٥١، ٢/ ٢٨٨ ذكر أنه معرب، وهذا من اختلاف الرأي الذي اشتهر به، وأما المبرد فكلامه هنا صريح في تغليط هذا القول، وفي المقتضب ١/ ٦، ١٤٤، ٣/ ٣٣١ أيضًا صرَّح بأنه معرب، أما الزجاج فظاهر كلامه في معانيه ١/ ٢٧٢ أنه مبنيٌّ.

التاءُ المكسورةُ بمنـزلةِ الياءِ، والتاءُ المرفوعةُ بمنـزلة الواو، وهذا على قول سيبويه رديءٌ؛ لأنه زَعَمَ أنَّ الياءَ حرفُ إعرابٍ وليس فيه إعرابٌ، والواوُ كذلك، وليست التاءُ عنده كذا؛ لأنَّ التاءَ فيه كسرةٌ وضمةٌ، ففيها إعراب.

وقال أبو العباس:

غَلَطٌ[1].

قال أبو الحسن[2]:

ليس فيها في موضعِ النصبِ إعرابٌ ولا حرفُ إعرابٍ، وليست التاءُ نظيرةَ الواوِ والياء، إنما الكسرةُ نظيرةُ الياء، والضمةُ نظيرةُ الواوِ؛ ألا ترى أنك إذا سَمِعْتَ (مسلماتْ) لم تدُلَّك التاءُ على رَفْعٍ ولا جَرٍّ، كما تدُلُّك الواوُ والياءُ، ولو سَمِعْتَ الحركةَ دَلَّكَ ذلك على الرفع والجر، كما تدُلك الواوُ والياء[3].

أبو إسحاق:

قولُ سيبويه: إنَّ التاءَ في (مسلماتٍ) بمنـزلة الياء والنون في (مسلمين)

---

(١) أي قول الأخفش السابق.

(٢) انظر كلام الأخفش هذا في: شرح السيرافي ١/ ٢٣٩- وشرح الصفار ١/ ٣١٩.

(٣) هذه الحاشية في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٢ب]، و نسخة ابن دادي ٥أ، وبعدها فيهما كلمة (رجع).

إنما أرادَ أنَّ الكسرَ في التاءِ بمنزلةِ الياءِ، والنونَ كالتنوين؛ ألا ترى أنَّ قولَك: (رأيتُ مسلماتٍ) و(مررتُ بمسلماتٍ) لفظُهُ لفظٌ واحدٌ في النصبِ والجرِ، كلفظِ (رأيتُ الزيدِينَ) و(مررتُ بالزيدِينَ).

وقولُ الأخفشِ: ليست التاءُ بمنزلةِ الياءِ؛ لأنك إذا سمعتَ (مسلماتْ) لم تدُلَّ التاءُ على نصبٍ ولا جرٍّ ولا رفعٍ، وإذا سمعتَ (مسلمِينَ) دلَّكَ على النصبِ والجرِّ، وإذا سمعتَ (مسلمُونَ) دلَّكَ على الرفعِ، فهذا كما قالَ في الدلالةِ، غيرَ أنه لم يَرِدْ[1] على سيبويه؛ لأنا قد علمنا أنَّ سيبويه إنما أرادَ بالتاءِ ههنا كسرةَ التاء، ولكنه لا يُلْبِسُ كما لم يُلْبِسْ ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[2] إذا أردتَ أهلَ القرية[3].

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ التَّثْنِيَةَ إِذَا لَحِقَتِ الْأَفْعَالَ الْـمُضَارِعَةَ عَلَامَةً لِلْفَاعِلَيْنِ لَحِقَتْهَا أَلِفٌ وَنُونٌ، وَلَمْ تَكُنِ الْأَلِفُ حَرْفَ الْإِعْرَابِ لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تُثَنِّيَ يَفْعَلَ[4] -هَذَا الْبِنَاءَ- فَتَضُمَّ إِلَيْهِ يَفْعَلًا[1] آخَرَ، وَلَكِنَّكَ إِنَّمَا أَلْحَقْتَهُ هَذَا

---

(١) في (ش١)٣أ، و(ش٤)٣أ: «يَزِدْ»، وهو تحريف.

(٢) سورة يوسف ٨٢.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش٢)٣أ، وقد أخذها السيرافي ١/ ٢٤١ دون عزو.

(٤) كذا في الشرقية (ش٢)٣أ، وهو في الرَّباحية [انظر: (ح١)٢ب]: «يَفْعَلُ»، والوجهان هنا جائزان، فالثاني على الحكاية، والأول على أنه اسم للبناء، ومُنِع الصرف للعلمية ووزن الفعل. انظر: شرح الصفار ١/ ٣٢٧.

لِلْفَاعِلَيْنِ[٢].

وَلَمْ تَكُنْ مُنَوَّنَةً وَلَا تَلْزَمُهَا الْحَرَكَةُ؛ لِأَنَّهُ يُدْرِكُهَا الْجَزْمُ وَالسُّكُونُ، فَيَكُونَ الْأَوَّلُ حَرْفَ الْإِعْرَابِ، وَالْآخِرُ[٣] كَالتَّنْوِينِ»[٤].

(ط):

«فيكونَ» جوابٌ لقوله: «ولم تكن منونةً ولا تَلزَمُها الحركة)»، أي: لم يكن الفعلُ مُنوَّنًا والحركةُ لازمةً له كما كان الاسمُ مُنوَّنًا والحركةُ لازمةً له[٥]، فيكونَ الألفُ حرفَ إعرابٍ والنونُ بدلًا من الحركةِ والتنوينِ في الفعل كما كانت الألفُ حرفَ الإعرابِ في الاسم والنونُ بدلًا من الحركة والتنوين[٦].

أبو إسحاق:

يعني: أنَّ الاسمَ خالفَ الفعلَ في ثلاثةِ أشياءَ، منها واحدٌ في التثنية، وهو أنك لم تُرِدْ أن تَضُمَّ شخصًا إلى شخصٍ، وخالفَهُ في الواحدِ بشيئين،

---

(١) كذا في جميع النسخ، والنصب فيه واجب؛ لأنه نكرة، والمعنى: فتضم إليه فِعْلًا آخر.

(٢) في (ح١)٢ب: «علامةً للفاعِلَيْنِ».

(٣) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٢ب]: «فتكونَ الأُولى حرفَ الإعرابِ، والثانيةُ».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٥، (هارون) ١/ ١٩.

(٥) ليس في (ش٢) ٣ب.

(٦) هذه الحاشية نصُّ كلام الفارسي في التعليقة ١/ ٣٦.

وهو لزومُ الحركةِ للاسمِ وزوالُهُ بالجزمِ عن[1] الفعل، ودخولُ التنوينِ في الواحدِ وامتناعُهُ من الفعل[2].

قال سيبويه: «فَجَعَلُوا إِعْرَابَهُ[3] فِي الرَّفْعِ ثَبَاتَ النُّونِ -لِتكُونَ لَهُ فِي التَّثْنِيَةِ ‹عَلَامَةٌ لِلْرَّفعِ› كَمَا كَانَ فِي الْوَاحِدِ- إِذْ مُنِعَ حَرْفَ الْإِعْرَابِ، وَجَعَلُوا النُّونَ مَكْسُورَةً كَحَالِهَا فِي الِاسْمِ، وَلَمْ يَجْعَلُوهَا حَرْفَ إِعْرَابٍ؛ إِذْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً لَا تَثْبُتُ فِي الْجَزْمِ، وَلَمْ يَكُونُوا لِيَحْذِفُوا الْأَلِفَ لِأَنَّهَا عَلَامَةُ الْإِضْمَارِ وَالتَّثْنِيَةِ»[5].

قال الأخفش[6]:

سيبويه جعلَ الإعرابَ ثباتَ النونِ وحذفَها، فجعلَ النونَ إعرابًا بغيرِ حرفِ إعرابٍ، وجعلَ الألفَ علامةً للفاعِلَيْنِ، وهذا عندي رديءٌ، وعندي أنَّ النونَ تدُلُّ على الرفع، وحذفَها يدُلُّ على

---

(١) في (ش٣)٤أ: «في».

(٢) كل هذه الحاشية ليست في (ش٢) ٣أ.

(٣) يريد (يفعلانِ).

(٤) في (ش٢)٣ب: «علامةَ الرفع»، ولم تُضبط في (ش٣)٣ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٥، (هارون) ١/ ١٩.

(٦) الحاشية باختلاف يسير في الإيضاح للزجاجي ١٣٨ معزوة إلى الأخفش.

النصب والجزم[1].

قال أبو إسحاق:

أرادَ أنْ يُعلمَك أنها[2] ليست بحرفِ إعرابٍ؛ لأنَّ حروفَ الإعرابِ إذا كانت متحركةً لم تَسقُطْ في الجزم، نحو الباء في (يَضْرِب)، وإنما تَسقُطُ في الجزمِ إذا كانتْ ساكنةً في الرفعِ، نحو (يَغْزُو) وأخواتِها، فلما كانت هذه متحركةً تَسقُطُ في الجزم عُلِم أنها ليست حرفَ إعرابٍ.

سُئِلَ أبو إسحاق:

ما دعاه إلى أن يقول: «ولم يكونوا لِيحذفوا الألفَ»[3]؟

فقال: الجَزْمُ يَحذِفُ آخِرًا ما صادفَ، فإن كان فيه حركةٌ وحرفُ لِينٍ فمذهبُ سيبويه حَذْفُ حرفِ اللينِ والحركةِ جميعا، وقال: الدليلُ على ذلك

---

(١) اختلف النحويون في إعراب الأمثلة الخمسة على أقوال، أشهرها اثنان، الأول أن إعرابها بثبات النون وحذفها، وهو قول سيبويه والجمهور، والثاني أن ثبات النون وحذفها دلائل إعراب، وهذا قول الأخفش كما هنا، انظر: المقتضب ٤/ ٨٢- والأصول ١/ ٤٨- والتوطئة ص١٢٠- ونتائج الفكر ص١١٠- وشرح ألفية ابن معط للرعيني ١/ ٧٤٦.

(٢) أي: نون (يفعلان).

(٣) اختلفوا في مراد سيبويه بهذه العبارة، فقيل: تعليل عدم حذف الألف في الجزم، وعليه كلام الزجاج في هذه الحاشية. وقيل: تعليل عدم حذف الألف في الرفع، وعليه كلام الزجاج في الحاشية القادمة. وقيل: تعليل عدم جعل الألف حرف الإعراب. انظر: شرح السيرافي ٢/ ١٨، والتعليقة ١/ ٣٧، وشرح الصفار ١/ ٣٢٥.

قولُه: «ولم يَدْخُلِ الجزمُ على الأسماءِ لأنهم لو جزموا الأسماءَ كنتَ تَحذِفُ الحركةَ والتنوينَ»(١) فكان هذا إجحافًا، فكأنه لو كان (لَمْ زَيْدْ) مثلًا كنتَ تَحذِفُ التنوينَ للجزمِ وتَتْبَعُهُ الحركةُ، فكذا عنده كان يجب حذفُ الألفِ في (يفعلان) تبَعًا للنون.

ذُكِرَ في مجلس أبي إسحاق: «ولم يكونوا لِيحذفوا الألفَ»، فقالوا(٢): «إنما دعاه إلى هذا أنه لما زادَ النونُ التقى ساكنانِ فحُرِّكَ بالكسر، ولم تُحْذَفِ الألفُ لالتقاءِ الساكنين لأنها علامةُ إضمارٍ».

فتابعَهم(٣) على هذا. [٣/ ب]

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (هُمَا يَفْعَلانِ)، وَ(لَمْ يَفْعَلَا)، وَ(لَنْ يَفْعَلَا)»(٤).

(ط):

ذَكَرَ سيبويه في باب (ما ينصرف وما لا ينصرف)(٥) أنَّ الأصلَ في

---

(١) لم أجد هذا النص لسيبويه، ووجدت في معناه قوله في الكتاب (بولاق) ١/ ٣، (هارون) ١/ ١٤: «وليس في الأسماء جزم؛ لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يَجمعوا على الاسم ذهابَه وذهابَ الحركة»، فكأنَّ الزجاج نقل النص بالمعنى.

(٢) أي: الحاضرون في مجلس الزجاج، أو بعضهم.

(٣) أي: تابع الزجاج هؤلاء القائلين.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٥، (هارون) ١/ ١٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢/ ٨، (هارون) ٣/ ٢١٠، وانظر: المقتضب ٤/ ٣٥.

(ضَرَبا وضَرَبُوا): (ضَرَبَانِ وضَرَبُونَ) بإثباتِ النون، وأنَّ النونَ سقطَتْ منها لأجل أنك بَنَيْتَهُما على الفتحِ، والفتحُ نظيرُ النصبِ، فكما كان النصبُ في (يَضْرِبانِ ويَضْرِبُونَ) بإسقاط النون، (كان البناءُ على الفتحِ أيضًا بإسقاطِ النونِ)[1] من (ضَرَبَانِ وضَرَبُونَ)؛ إذْ لفظُ النصبِ والفتحِ واحدٌ، فكما استويا في اللفظِ في الواحد في قولك (ضَرَبَ، ولن يَضْرِبَ) استويا في التثنيةِ والجمعِ فقلتَ: (ضَرَبَا وضَرَبُوا)، كما قلتَ: (لن يَضْرِبَا ولن يَضْرِبُوا)[2].

قال سيبويه: «وَأَسْكَنْتَ مَا كَانَ فِي الْوَاحِدِ حَرْفَ الْإِعْرَابِ، كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي (فَعَلَ) حِينَ قُلْتَ: (فَعَلْنَ) وَ(فَعَلْتُ)[3]، فَأُسْكِنَ هَذَا هَهُنَا وَبُنِيَ عَلَى هَذِهِ الْعَلَامَةِ كَمَا أُسْكِنَ (فَعَلَ)؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ كَمَا أَنَّهُ فِعْلٌ، وَهْوَ مُتَحَرِّكٌ كَمَا أَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ»[4].

قال أبو إسحاق:

إذا قلتَ (فَعَلْتُ) سكَّنْتَ اللامَ لكثرةِ الحركاتِ بإجماعِ

---

(١) ليس في (ش٣) ٣ب.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٢) ٣أ.

(٣) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٢ب]: «فَعَلْتُ وفَعَلْنَ».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٦، (هارون) ١/ ٢٠.

النحويين[1]، وإنما احتُسِبَ بكثرةِ الحركاتِ وهما شيئان -أعني (فَعَلَ) والتاءَ- لأنَّ الاسمَ قد صارَ والفعلَ بمنـزلةٍ شيءٍ واحدٍ، ألا ترى أنك لا تقولُ: (فعلْتُ وزيدٌ)، كما لا يقولون: (فَعَلَ وزيدٌ)، فلما صارا كالشيءِ الواحدِ صارا بمنـزلةِ مبنيٍّ على أربعِ متحركاتٍ، وليس في العربية شيءٌ مبنيٌّ على أربعِ متحركاتٍ ألا ما قد حُذِفَ منه حرفٌ في اسمٍ واحدٍ نحوُ (هُدَبِدٍ وعُلَبِطٍ)[2].

وإنما لم يكن هذا لأنَّ المذكرَ تَلحَقُهُ هاءُ التأنيثِ، فلو كان هذا في كلامهم لخَرَجَ من أنْ يَقَعَ في تأليف الشعر، لأنه يَصيرُ مع الهاءِ خمسةَ أحرفٍ متحركاتٍ، فيَبْطُلُ[3] أنْ يقعَ في وزن الشعر، فلم يكن ذلك في الكلام، فأسكنوا (فعلْتُ).

وكذلك أُسْكِنت اللامُ في (فعلْنَ) لاجتماعِ المتحركات، وتَبِعَ (يَفْعلُ)

---

(١) الإجماع الذي ذكره الزجاج صحيحٌ إلى عصره، انظر: الكتاب ٤/ ٤٣٧، والعروض للأخفش ١٢٠، والموفقي ص١٠٨- وعلل النحو ١٨٢- وسر الصناعة ١/ ٢٢٠- والغرة المخفية ١/ ١٤٩- شرح الرضي ٤/ ١٤، وقد خالفه في ما بعد ابنُ الدهان فقال: إن نحو (فَعَلْتُ) سُكِّنَ آخره مع هذه الضمائر لأن الضمير يردُّ الشيء إلى أصله، وأصل الفعل السكون، انظر: شرح ألفية ابن معط للرعيني ١/ ٥١٩.

(٢) أصلهما: (هُدابِد) و(عُلابِط)، انظر: الكتاب ٤/ ٢٨٩- وشرح الشافية للرضي ١/ ٤٩، والأول: اللبن الخاثر جدًّا، والثاني: الضخم، انظر: القاموس ٤١٩، ٨٧٥.

(٣) في (ش٢) ٤أ: «فبطل».

(فَعَلَ)؛ لأنَّ الفعلَ إذا حدثتْ فيه علةٌ تَبِعَ بعضُه بعضًا.

والاعتلالُ الذي يَلحَقُ الفعلَ إنما هو انتقالٌ من حركةٍ إلى سكون، نحو (قامَ) قَلَبْتَ الواوَ ألفًا لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، فقد انتقلتَ من حركةٍ إلى سكون، فإذا قلتَ (يَقُومُ) فإنما أعللتَ (يَقُومُ) تبعًا لـ(قَامَ)، وإعلالُك إياه إنما هو إسكانٌ فقط في الحقيقة، فإذا كان الفعلُ إذا انتقلَ فيه الحرفُ من حركةٍ إلى سكونٍ بانقلابٍ أَتْبَعْتَهُ ما لا يَجِبُ أن يَنقلبَ في السكونِ كان ما لَزِمَهُ السكونُ من غيرِ انقلابٍ أولى بالإتباع.

فإنْ قال قائلٌ: العلةُ قد زالتْ في (يَفْعلُ)؟

قيلَ له: كذلك أَسْكَنْتَ (يَفْعلُ) وقد زالت العلةُ التي كانت في (فَعَلَ) في (قامَ يَقُومُ).

فقد صارَ أَصْلُ الأفعالِ أنَّ العينَ واللامَ إذا لَزِمَتْهما علةٌ هي سكونٌ تَبِعَ (يفْعلُ) (فَعَلَ)، وتَبِعَ (فَعَلَ) (يفعلُ)، وأيضًا في الانقلابِ؛ لأنَّ الانقلابَ من ثقيلٍ إلى خفيفٍ بمنزلة الانقلابِ من حركةٍ إلى سكونٍ؛ لأنك تَنتقِلُ من الأثقلِ إلى الأَخَفِّ، فتَبِعَ (فَعَلَ) (يفعلُ)، نحوُ (أَغْزَيْتُ)، وإنما أَصْلُها (أَغْزَوْتُ)، ولا علةَ في قَلْبِ الواوِ ألا اتِّباعُ (يُغْزِي)؛ لأنَّ الأصلَ في (يُغْزِي) (يُغزِو)، ولكنك قَلَبْتَ الواوَ لانكسارِ ما قبلها، وأَتْبَعْتَها (أَغْزَيْتُ) لما ذكرناه، فكذلك فُعِلَ بلامِ (يَفْعَل) -في قولك (يَفْعَلْنَ)- من

السكونِ ما فُعِلَ بلام (فَعَلْنَ)؛ لأنه فِعْلٌ كما أنه فِعْلٌ، فقد شَرَحْنا ما قَصَدَهُ سيبويه شَرْحًا كافيًا[١].

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (هُنَّ يَفْعَلْنَ)، (وَلَنْ يَفْعَلْنَ)، وَ(لَمْ يَفْعَلْنَ). وَتُفْتَحُ النُّونُ[٢] لِأَنَّهَا نُونُ جَمْعٍ، وَلَا تُحْذَفُ لِأَنَّهَا عَلَامَةُ إِضْمَارٍ وَجَمْعٍ فِي مَنْ[٣] قَالَ: (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ)»[٤].

(ط)[٥]:

علامةُ الإضمارِ قد تُحذف في قولِك (اضْرِبُنَّ عَمْرًا) حَذَفْتَ الواوَ، وكذلك الياءُ في قولِك (اضْرِبِنَّ) للمرأةِ، من أجلِ الساكنين، ذَكَرَهُ سيبويه[٦] في النونِ الخفيفة والثقيلة، إلا أنه يَبْقَى في هذه حركةٌ تدُلُّ على المحذوفِ: رَفْعَةٌ[٧] أو كسرةٌ[٨].

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (هُنَّ يَفْعَلْنَ)، (وَلَنْ يَفْعَلْنَ)، وَ(لَمْ

---

(١) هذه الحاشية ليست في (ش٤)٣أ.

(٢) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣أ]: ولم يفعلن ولن يفعلن وتفتحها.

(٣) في (ح١)٣أ: «قولِ مَن».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٦، (هارون) ١/ ٢٠.

(٥) ليس في (ش٢) ٤أ.

(٦) في الكتاب (بولاق) ١/ ٥٤، (هارون) ٣/ ٥٢٠.

(٧) أي: ضمة. قلتُ: انظر في تسمية الضمة (رفعة) التعليق على كلام سيبويه ص٥٧.

(٨) انظر في حذف الضمير: المقتضب ٣/ ٢٢- والأصول ٢/ ٢٠١- أوضح المسالك ٤/ ١٠٩.

يَفْعَلْنَ)[١] .... وَأَلْزَمُوا لَامَ (فَعَلَ) السُّكُونَ وَبَنَوْهَا عَلَى الْعَلَامَةِ وَحَذَفُوا الْحَرَكَةَ لِمَا زَادُوا؛ لِأَنَّهَا [فِي الْوَاحِدِ لَيْسَ][٢] آخِرُهَا حَرْفَ الْإِعْرَابِ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ[٣]»[٤].

قال الأخفش:

ولمَّا لم يُكن آخِرُها حرفَ الإعرابِ لم يُستنكرْ أنْ تُسْكَنَ فتُبنى على السكون، كما كانت مبنيةً على الفتح، وإنما أَسْكُنوا (فَعَلْتُ) لنَفْسِك وللمخاطَب[٥] لأنك لو حرَّكتَ اللامَ وأَسْكَنْتَ التاءَ كانا بمنزلةِ (فَعَلَتْ) للمرأةِ، فأرادوا أن يَبْنُوهُ على لفظٍ لا يُشْبِهُ هذا، وأن يَفصلوا بين التاءين تاءِ المخاطَب[٦] وتاءِ المخبِرِ عن نفسه؛ إذ كان ذلك في معنيين، فلمَّا أَسْكَنُوا اللامَ في فِعْلِ المخبِرِ عن نفسه -إذا احتاجوا إلى إسكانها، وكان (فَعَلْنَ) في مثل ذا المعنى من الواجب، وكان لا بُدَّ لهم من إسكانِ حرفٍ- أَسْكَنُوا الموضعَ الذي قد أَسْكَنُوه في الكلامِ في (فَعَلْنَ) لموضعِ الحاجة إليه في (فَعَلْتُ)،

---

(١) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣أ]: ولم يفعلن ولن يفعلن.

(٢) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣أ]: «ليس في الواحِدِ».

(٣) في متن الشرقية (ش٢)٤أ) بعده: «يعني الأفعال الماضية»، وظاهرٌ أنه تفسير من كلام غير سيبويه.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٦، (هارون) ١/ ٢٠.

(٥) بقي عليه المخاطبة، أو كان يقول: (الخطاب) ليَعُمَّها.

(٦) في (ش١)٣ب، و(ش٤)٣أ: «المخاطَبة».

وكان ذلك أخفَّ عليهم من توالي ثلاثِ حركاتٍ، ومع هذا أنها نونُ جمعٍ، فأرادوا أن تكونَ مفتوحةً كنونِ الجميعِ في الأسماء[١]. [٤/أ]

قال سيبويه: «اعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ الْكَلَامِ أَثْقَلُ مِنْ بَعْضٍ، فَالْأَفْعَالُ أَثْقَلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ هِيَ الْأُوَلُ[٢] وَهِيَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَلْحَقْهَا تَنْوِينٌ وَلَحِقَهَا[٣] الْجَزْمُ وَالسُّكُونُ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ[٤]»[٥].

قال الأخفش:

يعني لم تَلْحَقْها الزيادةُ لِثِقَلِها، ولَحِقَها الجزمُ -وهو نقصانٌ- لتَخِفَّ[٦].

قال أبو العباس:

فقد لَحِقها الزوائدُ الأربعُ[٧].

---

(١) سبق الكلام على سبب تسكين آخر الفعل في نحو (فَعَلْتُ) قريبًا في ص٧٧-٨٧ من كلام أبي إسحاق، والأخفش هنا يتكلم على سبب تخصيص التسكين دون غيره بآخر الفعل ، انظر: شرح اللمع للثمانيني ص٤٩٧- والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٢٣- والصفوة الصفية ١/ ١٧٧- وشرح ألفية ابن معط للرعيني ١/ ٥١٧.

(٢) كذا في الشرقية، انظر: (ش١)٤أ. وهي في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣أ]: «الأُولى».

(٣) الضمير (هي) في الموضعين يعود إلى (الأسماء)، والضمير (ها) في الموضعين يعود إلى (الأفعال).

(٤) أي: الأفعال مأخوذة من المصادر، والمصادر أسماء.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٦، (هارون) ١/ ٢٠.

(٦) سبق قريبًا الكلام على علة امتناع الجر من الأفعال، في الحواشي في ص٤٤-٤٧.

(٧) هذا من المبرد تأكيد للحاشية السابقة، يعني: أن الأفعال المضارعة زادت بأحرف المضارعة في أولها، فناسبها الجزم؛ لتنقُصَ وتَخِفَّ.

زيادةٌ بخطِّ ابن الوراق[١]:

قال: (الأسماءُ أشدُّ تَمَكُّنًا) أي: ألزمُ للمعنى الذي تحتها، ولأنها تعملُ في الأفعالِ[٢]، والأسماءُ منونةٌ فلم يلحقْها الجزمُ فكنتَ تحذفُ الحركةَ والتنوينَ فتُخِلَّ بالاسم[٣]. أَنْكَرْتَ ذا التفسير[٤].

قال سيبويه: «وَمَنَعُوهُ مَا يَكُونُ لِما يَسْتَخِفُّونَ، فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ مَفْتُوحًا»[٥].

(ط):

في كتاب أبي نَصْرٍ[٦] العتيقِ بخطِّ يده: «ما يكونُ لِما يَسْتَخِفُّون»: هو

---

(١) أي: أنه نقل هذه الحاشية من نسخة الزجاج الأولى؛ لأنه الذي عارض بها، وأثبت ما فيها من زيادات.

(٢) أي: قد تعمل، كأسماء الشرط الجازمة لفعلين.

(٣) اتفقت كلمة النحويين على أن الفعل أثقل من الاسم، ثم اختلفت في علة ذلك. انظر: إيضاح الزجاجي ص١٠٠ - وأقسام الأخبار ص٢٠٥ - واللباب للعكبري ١/ ٧٨.

(٤) هذه العبارة بينها وبين باقي الحاشية فراغ، ولكنها متصلة بها، وعلامة النهاية بعدها.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٦، (هارون) ١/ ٢١.

(٦) هو: هارون بن موسى بن صالح القيسي القرطبي، أبو نصر المجريطي (ت٤٠١)، من كبار تلاميذ محمد بن يحيى الرَّباحي (ت٣٥٨) الذي رحل إلى مصر وروى كتاب سيبويه عن أبي الحسين بن ولاد وعن أبي جعفر النحاس، ونشره في الأندلس، ولأبي نصر نسخة من كتاب سيبويه واهتمام كبير به، وقد ذكر أبو نصر نحو ما نقل عنه في كتابه (شرح عيون كتاب سيبويه) ص٣٠.

الجرُّ والتنوينُ[1]، وُضِعا لما يَسْتَخِفُّون ومُنِعا ما يَسْتَثْقِلون[2].

قال سيبويه: «فَإِنْ كَانَ اسْمًا كَانَ أَخفَّ عَلَيْهِمْ، وَذٰلِكَ نَحْوُ (أَفْكَلٍ وَأَكْلُبٍ)، يَنْصَرِفَانِ فِي النَّكِرَةِ»[3].

في (ح) والمتنِ:

«ومُضارَعةُ (أَفْعَلَ) الذي يكونُ صِفَةً للفِعْلِ أنه يكونُ -وهو اسمٌ- صِفةً كما يكونُ الفِعْلُ صِفةً، فالذي مَنَعَهُ أنْ ينصرِفَ في النكرةِ أنه على مثالِ الفِعْلِ وهو صِفةٌ مِثْلُهُ، وأمَّا (يَشْكُرُ) فإنه لا يكونُ صِفةً وهو اسمٌ، إنما يكونُ صِفةً وهو فِعْلٌ»[4].

---

(١) هذا تفسير أبي نصر، ومثله في شرح السيرافي ١/ ٨٥أ، ٨٧أ. وظاهر كلام سيبويه أن الاسم الممنوع من الصرف مُنِع التنوين، ومنعُ الجر تَبَعٌ لذلك. انظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٥٢١- والمقتضب ٣/ ٣٠٩- والأصول ٢/ ٧٩- وعلل النحو ص ١٧٣- والمقتصد ٢/ ٩٧١- واللباب للعكبري ١/ ١١٠- وشرح الصفار ١/ ٣٤١- والتذييل ١/ ١٤٦.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٢)٢ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٦، (هارون) ١/ ٢١.

(٤) هذا النص لم يرد في متن الشرقية انظر: (ش١)٤أ. وجاء في نسخة المرادي ٣/ ٨ب- ونسخة العابدي ١/ ٥أ مسبوقًا فيهما بـ«قال أبو الحسن». وهو بلفظه بعد النص المحشى تابع لكلام سيبويه في: نسخة الطبري ٨أ- وأحمد باشا ٤أ- والسعدي ٢ب. وجاء في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٣أ]- ونسخة ابن دادي ٦ب، كلتاهما ونسخة العابدي بلفظ «صفةً للاسم» بدل «صفةً للفعل». وقد سقط «فالذي منعه .... صفة مثله» من طبعة بولاق وهارون.

قال[١]: فـ(أَحْمَرُ) قد ضارعَ الفِعْلَ من وجهين: أما وَجْهٌ فلأنه على بنائِهِ، وأما الوجهُ الآخرُ فإنه يُوصَفُ به كما يُوصَفُ بالفعل، و(أَفْكَلُ) ونحوُه في بناءِ الفعلِ[٢] ولم يُوصَفْ به كما يُوصَفُ بالفعل، فـ(أَحْمَرُ) وما أَشْبَهَهُ أَثْقَلُ وأَشْبَهُ بالفعل؛ إذْ أَشْبَهَهُ من وجهين[٣].

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَاحِدَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا مِنَ الْجَمِيعِ[٤]؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ الْأَوَّلُ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَصْرِفُوا ⁽مَا جَاءَ مِنَ الْجَمِيعِ⁾[٥] عَلَى مِثَالٍ لَيْسَ يَكُونُ لِلْوَاحِدِ، نَحْوُ: (مَسَاجِدَ) وَ(مَفَاتِيحَ)»[٦].

إسماعيل[٧]:

(١) ليس في (ش١)٤أ. وظاهر هذه الحاشية أن الكلام للزجاج في نسخته الثانية. انظر: ما لا ينصرف ٩.

(٢) أي: وضارع (أفكل) ونحوُه الفعلَ في بنائه، ولم يوصف به كما يوصف بالفعل.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٠٩، والمقتضب ٣/ ٣١١، والأصول ٢/ ٨٠، وما لا ينصرف ص٩، وشرح السيرافي ٢/ ٤٢، وشرح عيون سيبويه ٣١. وأبعد الصفار في شرحه ١/ ٣٤٣، فرأى أن سيبويه هنا يتكلم على منع صرف نحو (أحمر) إذا صار عَلَمًا ثم نُكِّر.

(٤) في نسخة ابن دادي٦ب: «الجمع».

(٥) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣أ]: «من الجميع ما جاء».

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٧، (هارون) ١/ ٢٢.

(٧) المراد القاضي إسماعيل بن إسحاق، لا إسماعيل الورَّاق الذي عارض بنسخة الزجاج الأولى؛ بدليل ما سيأتي في الحاشية ص١٠١، وفيها: «إسماعيل: هذا البيتُ يُروى .... أَنْشَدَنيهِ التَّوَّزِيُّ وأصحابُنا»، والزجاج (ت٣١١) -الذي عارض بنسخته الورَّاق- لم يدرك أبا محمد التَّوَّزِيَّ (ت٢٣٣)، وإنما أدركه القاضي إسماعيل (ت٢٨٢).

إنما مُنِعَ هذه الأسماءُ من الصرف لشَبَهِها بالفعل، فلما كان الاسمُ قد يدخُله الجرُّ وهو ثِقَلٌ، ويدخُله التنوينُ وهو أيضًا ثِقيلٌ مُنِعَ من ذلك.

وإنما خُصَّ الجرُّ دونَ الرفعِ -وإنْ لم يكن الرفعُ أخفَّ من الجر- لأنَّ المنعَ إنما وَقَعَ من أجل شَبَهِها بالفعل، فإنما مُنِعَ ما يُمنعُ الفعلُ لا غير، فإذا دخَلَ ما يَدخُلُ على المنصرف -وهو الألفُ واللامُ، أو أُضِيفَ- عاد إلى أنه بالاسمِ أولى، وأُمِنَ مع ذلك دخولُ التنوينِ عليه وهو أَثْقَلُ الشيئين، فلما أُمِنَ هذا أُجْرِيَ عليه الثِّقَلُ الآخَر.

فإن قال: أَوَليس حرفُ الجرِّ يَدخُلُ على الأسماءِ المتمكنةِ، فما تُنكرُ أن تكونَ متى دخلتْ على هذه الأسماءِ صُرِفَتْ؟

قيل له: قد أجاب سيبويه عن هذا، وهو قوله: «وأَمِنُوا التنوينَ»[1]، يُريدُ أنه إنما يَفعلون هذا بما يأمنون فيه التنوينَ الذي هو الأثقلُ، والذي طالبتَ به لا يُؤْمَنُ معه التنوينُ، فلا يُصْرَفُ لذلك[2]. [٤/ ب]

قال سيبويه: «وَجَمِيعُ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِذَا أُدْخِلَ[3] عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ أَوْ أُضِيفَ انْجَرَّ؛ لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ أُدْخِلَ عَلَيْهَا مَا يَدْخُلُ عَلَى الْمُنْصَرِفِ، وَأُدْخِلَ فِيهَا

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٧، (هارون) ١/ ٢٣.

(٢) انظر: المقتضب ٣/ ٣١٣- والأصول ٢/ ٧٩- وما لا ينصرف ص٩- وعلل النحو ص١٧٤- واللباب للعكبري ١/ ٥٢١.

(٣) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣أ]: «أُدْخِلَتْ».

الْـمَجْرُورُ[1] كَمَا يُدْخَلُ فِي الْـمُنْصَرِفِ، وِلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ، وَأَمِنُوا التَّنْوِينَ»[2].

(ط): «وأَمِنُوا التنوينَ» فيه من البيانِ أنَّ قائلًا لو قال: إذا دخَلَ على ما لا ينصرف الألفُ واللامُ -نحوُ قولِه (الأَحْمَرِ)- فإنه لم يَزُلْ عنه بذلك شَبَهُ الفعلِ ولا الوَزْنُ، فلأيِّ شيءٍ انصرف؟

فيقالُ له: وهل رأيتَ التنوينَ -الذي هو زيادةٌ- رَجَعَ إليه، إنما رَجَعَ إليه[3] الخفضُ، وذلك ليس بزيادةٍ، فأَمْنُهم من التنوينِ حَمَلَهم على رَدِّهِ إلى الخفض[4]. [٥/أ]

---

(١) «المجرور» هنا هو المضافُ إليه، يعني: أُضِيفَ كما أُضِيفَ الاسمُ المنصرف، يريد أنه قَوِيَ فيها جانبُ الاسمية فانجرت بالكسرة. وفي الرَّباحية [(ح١)٣أ]: الجرُّ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٧، (هارون) ١/ ٢٣.

(٣) في (ش٤)٣ب: «إلى».

(٤) وقع خلاف في ما لا ينصرف إذا دخلته (أل) أو أضيف، فقيل: يبقى غير منصرف، فيقال: (انجرَّ)، وهو ظاهر كلام سيبويه هنا وفي ٢/ ١٣، واختاره: ابن خروف في شرح الجمل ٢/ ٩٠١- والعكبري في اللباب ٢/ ٥٢٢- وابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٢٠٥- وابن مالك في شرح العمدة ٢/ ٨٤٢، وقيل: ينصرف، فيقال: (انصرف)، وهو قول المبرد في المقتضب ٣/ ٣١٣- وابن كيسان في الموفقي ١١٢- والزجاج في ما ينصرف ٩- والزجاجي في الجمل ٢٢٠، وظاهر كلام ابن السراج في الأصول ٢/ ٧٩. وقيل: واسطة لا يوصف بأنه منصرف ولا غي منصرف. وقيل بالتفصيل، فإن زالت إحدى العلتين انصرف كأحمدكم، وإلا لم ينصرف كأحمركم. انظر: الغرة المخفية ٢٢١- والكافي لابن أبي الربيع ٢/ ١٦٤- والفوائد الضيائية ١/ ٥١- وحاشية الخضري ١/ ٤٨- وحاشية الصبان ١/ ١٠٧.

هذا بابُ اللفظِ للمعاني

قال سيبويه: «اعْلَمْ أَنَّ مِنْ كَلَامِهِمُ اخْتِلَافَ اللَّفْظَيْنِ لِاخْتِلَافِ الْـمَعْنَيَيْنِ، وَاخْتِلَافَ اللَّفظَيْنِ وَالْـمَعْنَى وَاحِدٌ، وَاتِّفَاقَ اللَّفْظَيْنِ وَاخْتِلَافَ الْـمَعْنَيَيْنِ .... فَاخْتِلَافُ اللَّفْظَيْنِ لِاخْتِلَافِ الْـمَعْنَيَيْنِ هُوَ نَحْوُ: (جَلَسَ وَذَهَبَ)»[١].

قال الأخفش:

وإنما ذَكَرَ اختلافَ الألفاظِ لاختلافِ المعاني حُجَّةً لاختلافِ الإعرابِ، يقولُ: خالفوا بين الإعرابِ للمعاني كما خالفوا بين الألفاظِ للمعاني، نحو: (ذَهَبَ وجَلَسَ)؛ لأنَّ (ذَهَبَ) معناه مُخالِفٌ لمعنى (جَلَسَ)، وكذلك (أَكْرَمني أخوك، وأَكْرَمْتُ أخاك)، هما مختلفان، وكذلك فُرِّقَ بين الفاعلِ والمفعولِ والمضافِ إليه في إعرابه إذِ اختلفتْ معانيه[٢].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٧، (هارون) ١/ ٢٤. وهذا لفظ الرباحية [انظر: (ح١)٣أ، و(ح٢)٥ب]. وفي الشرقية: «هُوَ نَحْوُ: جَلَسَ»، وفي ابن دادي٧أ: «هُوَ: جَلَسَ». وفي شرح السيرافي ١/ ١٧٦ (العلمية) أن كلام سيبويه ينتهي بقوله: «إِنْ شَاءَ اللهُ»، وما بعده من كلام غيره. ولم أجد نسخة توافق كلام السيرافي، فكل النسخ عندي أثبتت بقية الباب.

(٢) هذا الكلام في إيضاح الزجاجي ص١٣٧ بما يشبه النص من كلام الزجاجي نفسه غير معزو إلى أحد! وفيه: «وكذلك فُرِّقَ بين الفاعلِ والمفعولِ به، والمضافِ والمضافِ إليه»، واعلم أنه اختُلف في علة ذكر سيبويه هذا الباب هنا على ثلاثة توجيهات، منها ما ذكره الأخفش هنا، وعُزِيَ إلى المبرد في شرح السيرافي ٢/ ٧١، وقد ذكر المبرد تباين الألفاظ وترادفها واشتراكها في المقتضب ١/ ٤٦- وما اتفق لفظه واختلف معناه ص١٥ بنحو كلام سيبويه، ولم يذكر هذا التوجيه.

(ط):

الأصلُ أنْ يَختلفَ اللفظانِ لاختلاف المعنيين؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما جِيءَ به ليدُلَّ على معنًى ليس غيرَه، ثم استَعملت العربُ ما حكى سيبويه، ولكنْ كلُّ لفظةٍ منها تدُلُّ على أصلٍ فيها ليس في صاحبتِها، مثلُ (ذَهَبَ، وانْطَلَقَ)، أَصْلُ (انْطَلَقَ) من الحَبْسِ، فاتفقا في النهوض فاستُعملا فيه، فافهمه[1].

قال سيبويه: «وَاخْتِلَافُ اللَّفْظَيْنِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ نَحْوُ (ذَهَبَ وَانْطَلَقَ)»[2].

إسماعيل: واختلافُ اللفظين واتفاقُ المعنيين كقولك: "(جَلَسَ وقَعَدَ)"[3]، و(ذِرَاعٌ وساعِدٌ)[4].

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ فِي اللَّفْظِ مِنَ الأَعْرَاضِ

قال سيبويه -رحمه الله-: «اعْلَمْ أَنَّهُمْ مِمَّا[5] يَحْذِفُونَ

---

(١) انظر هذا الأصل في: المقتضب ١/ ٤٦- وشرح الصفار ١/ ٣٧٢، وأما الترادف فأثبته الجمهور ونفاه جماعة كابن الأعرابي وثعلب وابن فارس، انظر: شرح السيرافي ٢/ ٧١- والصاحبي ص٩٦- والمزهر ١/ ٤٠٣- والبلغة للقنوجي ص٢١٠.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٨، (هارون) ١/ ٢٤.

(٣) في (ش٣) ٥ب: «قعد وجلس».

(٤) بناء على هذه الحاشية يكون القاضي إسماعيل ممن يثبتون الترادف في اللغة، انظر: قبل هامشين.

(٥) قال السيرافي ٢/ ٧٥: «أراد (رُبَّما يحذفون)، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيرًا في كتابه، والعرب تقول: (أنتَ مِمَّا تفعلُ كذا)، أي: رُبَّما تفعلُ»، قلتُ: أحصى لها مفهرس سيبويه ص٩٥ اثني عشر =

الْكَلَامَ[١] وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ فِي الْكَلَامِ غَيْرَ ذَلِكَ، وَيَحْذِفُونَ وَيُعَوِّضُونَ، وَيَسْتَغْنُونَ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي أَصْلُهُ فِي كَلَامِهِمْ أَنْ يُسْتَعْمَلَ، حَتَّى يَصِيرَ سَاقِطًا»[٢].

بخطِّ اس[٣] الورَّاق:

قال أبو إسحاق: «مِمَّا يَحذفون الكَلِمَ»[٤]، وأَنْكَرَ (الكلامَ) في بابِ الكَلِمِ أيضًا[٥].

موضعًا، وتابع السيرافيَّ في هذا التفسير ابنُ طاهر وابنُ خروف، وخالفهم الصفار في شرحه ٢/ ٣٧٥، وابنُ هشام في المغني ص٤٢٤، فجعلا (مِن) ابتدائية و(ما) مصدرية، أي: مِن الحذف، على معنى المبالغة، وقد قال سيبويه ٣/ ١٥٦ (هارون): «وإنْ شئتَ قلتَ: (إني مِمَّا أفعلُ) فتكون (ما) مع (مِنْ) بمنزلة كلمة واحدة نحو (رُبَّما)»، ونحوه قال المبرد في المقتضب ٤/ ١٧٤، وظاهر كلام سيبويه وصريح كلام المبرد أن (مِمَّا) في هذا الأسلوب بمعنى (رُبَّما)، وانظر: خزانة الأدب ١٠/ ٢١٥.

(١) كذا في الشرقية، انظر: (ش١)٥أ. وهو في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣ب]: «من الكلام». وكذا نقله الزمخشري في الحواشي عن نسخة ابن طلحة الرباحية، قال: «**(ط): (مِن الكلام)**».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٨، (هارون) ١/ ٢٤، وفيهما «الكَلِم»، على تصحيح الزجاج!

(٣) يعني: إسماعيل.

(٤) هذا إنكار من الزجاج على سيبويه استعمال (الكلام) هنا، ويرى أن الصواب استعمال (الكَلِم).

(٥) لم أعرف المراد بـ(باب الكلم) هنا، ولكنَّ سيبويه لم يستعمل الكلام مكان الكَلِم في أولِ أبواب الكتاب (هارون) ١/ ١٢ (هذا بابُ علمِ ما الكلمُ من العربية؟)، وأولُ موضع استعمل فيه سيبويه (الكلام) مكان (الكَلِم) في ثاني أبواب الكتاب (باب مجاري أواخر الكَلِم من العربية) في قوله (هارون) ١/ ٢٠: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض». (هارون) ١/ ٢٠

(ط):

ومِن كلامهم أن يَجعلوا الشيءَ في موضعٍ على غيرِ حالِهِ في سائر الكلام، نحوُ: (عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)[١].

ومن كلامهم أن يُدخلوا المعنى في الشيءِ لا يَدخُلُ في مثلِه، نحوُ: (ظَنَنْتُ ذاك وظَنَنْتُهُ)[٢]، ولا يجوز (خِلْتُ ذاك ولا خِلْتُه)؛ لأنَّ (خِلْتُ وحَسِبْتُ وأُرَى) لا تكونُ بمعنى (اتَّهَمْتُ)[٣].

ومن كلامهم أن يَحذفوا ولا يُعوِّضوا، كقوله: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[٤].

ومن استغنائهم (أَنْتَ كَمِثْلِي)، استغنوا به عن (أَنْتَ كِي)، وبـ(إِلَيْهِ) عن (حَتَّاه)، وبـ(مُذْ ذاك) عن (مُذْهُ)[٥].

وقد يُشَبِّهُون الشيءَ بالشيءِ ليس مثلَه في جميعِ أحواله، فمن ذلك (الضاربُ الرجلِ)، شُبِّهَ بـ(الحسَنِ الوَجْهِ) وإن كان ليس مثلَه في المعنى ولا

---

(١) لأن المطرد في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، انظر المسألة والمَثَل في: الكتاب (هارون) ٣/ ١٥٨- والمقتضب ٣/ ٧٠- والأصول ٢/ ٢٠٧- ومجمع الأمثال ٢/ ١٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤٠- والأصول ١/ ١٨١- والإغفال ١/ ٢٦٢- ومختار التذكرة ٢٩١.

(٣) انظر: المقتضب ٣/ ١٨٩- ولباب العكبري ١/ ٢٥١- واللسان ١٣/ ٢٧٣.

(٤) سورة النور ٣٧، انظر: الكتاب ٤/ ٨٣- والأصول ٣/ ١٣٢- وأوضح المسالك ٣/ ٢٣٨.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣٨٥- والأصول ٢/ ١٣٢- والخزانة ١٠/ ١٩٧.

في جميعِ أحواله[١].

ويَستخِفُّون الشيءَ في موضعٍ لا يَستخِفُّونه في غيرِه، نحوُ قولهم: (لَدُنْ غُدْوَةً)، ولا يقولون: (لَدُنْ ظُهْرًا ولا عَصْرًا)[٢].

قال سيبويه: «وَالْعِوَضُ قَوْلُهُمْ (زَنَادِقَةٌ وَزَنَادِيقُ)، وَ(فَرَازِنَةٌ وَفَرَازِينُ)[٣]، حَذَفُوا الْيَاءَ وَعَوَّضُوا الْهَاءَ، وَقَوْلُهُمْ (أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ)، وَإِنَّمَا هِيَ (أَطَاعَ يُطِيعُ) زَادُوا السِّينَ عِوَضًا مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ مِنْ (أَفْعَلَ)»[٤].

يُريد أنهم جاءوا إلى (أطْوَعَ وأرْوَقَ)، فحذفوا حركةَ عينِها وأتوا بالهاءِ والسينِ عِوضًا من حركةِ العينِ[٥].

قال النحويون[٦]: هذا خَطَأٌ؛ مِن قِبَلِ أنَّ حركةَ العينِ لم تَذهبْ من الكلمة، إنما حُوِّلَتْ من الواو إلى الطاء، ومن الواو إلى الراء في (راقَ)، فكيفَ يُعوَّضُ من شيء لم يسقُط!

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٨٢- والمقتضب ٤/ ١٦١- والأصول ١/ ١٢٩- والخصائص ١/ ٢٨٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٤٩٩- والأصول ٢/ ١٤٤- وسر الصناعة ٢/ ٥٤٤.

(٣) جمع (فِرْزانٍ)، وهي المَلِكَةُ من أحجار الشِّطْرَنْج، وهي كلمة معرَّبة. انظر: تاج العروس ٣٥/ ٥٠٤- والألفاظ الفارسية المعرَّبة ص١١٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٨، (هارون) ١/ ٢٥.

(٥) في (ش٣) ٥ب: «من الحركة»، قلتُ: والمعنى: فقالو: أَسْطاع يُسْطِيعُ، وأَهْرَاقَ يُهْرِيقُ.

(٦) منهم المبرد كما في: سر الصناعة ١/ ١٩٩- وشرح الصفار ٢/ ٤٨٢.

قال أبو إسحاق: ليس القولُ هذا، إنما هو عِوَضٌ من تحويل الحركةِ، أي عِوَضٌ من التغيُّر(١).

قال أبو بكر: وهذا قولٌ يَقومُ غيرَ أنه مُتعَسَّفٌ(٢)؛ لأنه قال: «يَحذِفون ويُعوِّضون»، ولو كان كما قال أبو إسحاق لكانَ: (يَقْلِبون، أو يُحوِّلون ويُعوِّضُون)(٣). [٥/ ب]

قد بيَّنَ هذا العِوَضَ عند كلامه في (أَهْرَقْتُ) في الأبنية، قال(٤): «تجعلُها عِوَضًا من حذفِهم العَيْنَ وإسكانِهم إيَّاها»(٥).

هَذَا بَابُ الاسْتِقَامَةِ مِنَ الْكَلامِ وَالإِحَالَةِ

قال سيبويه: «وَأَمَّا الْـمُسْتَقِيمُ الْكَذِبُ فَقَوْلُكَ: (حَمَلْتُ الْجَبَلَ)، وَ(شَرِبْتُ مَاءَ الْبَحْرِ)، وَنَحْوُهُ»(٦).

قال أبو الحسن(٧):

(١) في (ش٤)٤أ: «التغيير».

(٢) انظر الخلاف في ما حدث لـ(أَسْطاعَ وأَهْراقَ) في: معاني الزجاج ٣/ ٣١٢- والأصول ٣/ ٢٢٩- ولباب العكبري ٢/ ٢٧٨- وشرح الملوكي ص٢٠٧- والشافية ص٧٧- والممتع ١/ ٢٢٤.

(٣) هذه الحاشية لم تُعز إلى رمز، والظاهر أنها من كلام الفارسي.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٨٥، وفيه (جعلوها) بدل (تجعلها).

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ابن يبقى) ٦ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٨، (هارون) ١/ ٢٦.

(٧) انظر كلام الأخفش هذا في: شرح السيرافي ١/ ١٨٨، والأخفش هنا يزاد في الأقسام قسم (الخطأ).

ومنه الخَطَأُ، وهو ما لا تَعَمَّدُ، نحوُ: (ضَرَبني زيدٌ) وأنت تريدُ (ضَرَبْتُ زيدًا)، والخَطَأُ ما لم تَعَمَّدْهُ، وأما الـمُحالُ فهو ما لا يَصِحُّ له معنًى، ولا يجوز أنْ تقولَ: (صَدَقَ ولا كَذَبَ)؛ لأنه ليس له معنًى، ألا ترى أنك إذا قلتَ: (أَتَيْتُكَ غَدًا) لم يكن للكلام معنًى تقولُ فيه: (صَدَقَ ولا كَذَبَ)(1).

قال سيبويه: «وَأَمَّا الْـمُحَالُ الْكَذِبُ فَأَنْ تَقُولَ: (سَوْفَ أَشْرَبُ مَاءَ الْبَحْرِ أَمْسِ)»(2).

قال أبو العباس:

كُلُّ مُحالٍ فاسدٌ، وليس كلُّ فاسدٍ محالًا.

وأمَّا (حَمَلْتُ الجَبَلَ) فكَذِبٌ وليس مُحالًا؛ لأنه جائزٌ أنْ يكونَ اللهُ يَزيدُ في قُوَّتِهِ فيحملَ الجبلَ.

والـمُحالُ هو الذي لا يكونُ البَتَّةَ، كقولك: (الدُّنيا في بَيْضةٍ)، وكقولك: (ذَهَبْتُ غَدًا)، وكقولك: (قائمٌ قاعدٌ، ونائمٌ يَقْظانُ).

قال أبو بكرٍ المَبْرَمانُ:

---

(1) هذه الحاشية ليست في (ش٣) ٥ب. وهي في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٣ب]، وفيها: نحو قولك .... والخطأ ما لا تَعَمَّدُهُ .... ولا يجوز أن تقول فيه.

(2) الكتاب (بولاق) ١/ ٨، (هارون) ١/ ٢٦.

قال أبو العباس: «ما معنى قولِه (مُحالٌ كَذِبٌ)؟ وكيف يكونُ المحالُ كذبًا؟»، ثم قال: «إذا قلتَ (قائمٌ قاعدٌ، وحيٌّ ميتٌ، ونائمٌ يقظانُ)، فهو محالٌ، فلو قال: (رأيتُ قائمًا قاعدًا) و(رأيتُ ميتًا حيًّا، ونائمًا يقظانَ)، أليس قد[1] كان قد وصل محالًا بكذبٍ؟».

قلتُ: نَعَمْ.

قال: «فقد صارَ مُحالًا كَذِبًا».

قلتُ: نَعَمْ، فليس الذي هو كَذِبٌ هو محالٌ، كلُّ واحدٍ منهما له معنًى على حِيالِهِ، ثم جُمِعا فصارَ الكلامُ كلُّهُ كذبًا محالًا، أي هذا الخبرُ المعقودُ بعضُهُ ببعضٍ محالٌ وكذبٌ، فافهم، فإنه حَسَنٌ.

هَذَا بَابُ مَا يَحْتَمِلُ الشِّعْرُ

قال سيبويه: «وَحَذْفِ مَا لَا يُحْذَفُ؛ يُشَبِّهُونَهُ بِمَا قَدْ حُذِفَ وَاسْتُعْمِلَ مَحْذُوفًا، كَمَا قَالَ الْعَجَّاجُ:

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي[2]»[3].

(ق):

---

(١) ليس في (ش٣)٥ب. وسقط منه أيضًا: «قلت: نعم. قال: فقد صار محالًا كذبًا».

(٢) من الرجز، وهو للعَجَّاجِ عبدالله بن رُؤْبَةَ التميمي، انظر: ديوان العجاج ص٢٩٥، والكتاب ١/ ١١٠، وما ينصرف ص٦٩- والأصول ٣/ ٤٥٨- والمحتسب ١/ ٧٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٨، (هارون) ١/ ٢٦.

الصحيحُ أنه اقتصرَ على شَطْرِ الاسمِ، وهو (الحَمَ)، بوَزْنِ (الحَمِ) واحِدِ (الأَحْماءِ)، ثم أطلَقَ ميمَهُ للقافية، يُشجِّعُهم على نحوِ ذلك أَمْنُهم اللَّبْسَ.

إسماعيل: يجوزُ في الشعر ترخيمُ غيرِ المنادى، ولا يُرَخَّمُ إلا ما يَقَعُ[1] عليه الترخيمُ في النداءِ، نحوُ الاسمِ العَلَمِ إذا كان أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ، نحوُ (ياحَارِ).

فأما (وُرْقِ الحَمِي) إذا أرادَ (الحَمَامَ) فإنها جَمْعٌ لا يجوزُ ترخيمُه، ولكن لو سمَّيتَ بالحمامِ رَجُلًا لجاز ترخيمُه، قال: وحَذَفَ الميمَ من (الحَمام)، وأبدلَ الياءَ من الألف، وهذا خَطَأٌ؛ لأنه ليس موضعَ حَذْفٍ، وأَبدَلَ من الألفِ الزائدةِ الياءَ، فحَذَفَ ما لا يَجِبُ أن يُحْذَفَ.

و«دَرَسَ المَنَا»[2] ليس بترخيمٍ، ولكنه[3] بمنزلةِ «أَلَا تا»[4].

---

(١) في (ش٣)٦أ: وقع.

(٢) «درس المنا» جزء من بيت للبَيد بن ربيعة العامري الصحابي رضي الله عنه، قال:

دَرَسَ المَنَا بمُتَالِعٍ فأَبَانِ ... فتَقادَمَتْ بالحَبْسِ فالسُّوبانِ

انظر: ديوانه ص١٣٨ - وسمط اللآلي ص١٣ - وشرح شواهد الشافية ص٣٩٧.

(٣) في (ش٢)٦أ: (ولا)، وهو تحريف.

(٤) «أَلَا تا» من قول بعض العرب: «(أَلَا تا؟)، (بلى فا)»، أي: ألا تَفعل؟ فيقول صاحبه: بلى فافْعَلْ، انظر: الكتاب ٣/ ٣١٢- والكامل ٢/ ٥٣١- والخصائص ١/ ٣٠، ومراد إسماعيل هنا أنَّ ما أصاب (المنازل) ليس ترخيمًا، بل حذف لدلالة المعنى عليه، كما حدث لـ(تا)، وقد أوصل ابن خلف في لباب الألباب ١/ ٣ الأقوال في توجيه ما أصاب (الحمام) من حذف إلى خمسة، وانظر: الخصائص ٢/ ٤٧٣ - والتخمير ٣/ ١٠٧ - ضرائر الشعر ١٤٣ - والممتع ١/ ٣٧٤.

(ط):

قال ابن كَيْسانَ: قال أبو العباس مَرَّةً: حَذَفَ الميمَ فصارت الحَمَا، قال: فقَلَبَ الألفَ ياءً، فقلتُ له: ما الذي أَوْجَبَ قلبَها؟ قال: طَلَبُ القافية، قلتُ: يلزمُك على هذا في الأسماء المقصورة أن تقولَ (الفَتِي)، ثم رأيتُهُ بعدَ ذلك رَفَعَ.

أبو إسحاق:

في (الحَمِي) ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

-وأجودُها أن يكونَ حَذَفَ الألفَ لأنها زائدةٌ، فالتقى حرفان من جنسٍ واحد، فأبدل من الثاني ياءً، كما يقالُ: أَمْلَيْتُ[1].

-ويجوزُ أن يكونَ حَذَفَ الميمَ، وأبدلَ من الألفِ ياءً؛ لأنَّ الياءَ أختُ الألفِ.

-ويجوزُ أن يكونَ حَذَفَ الألفَ والميمَ، وأتى بالياءِ للقافية.

قال سيبويه: «وَكَمَا قَالَ خُفَافُ بْنُ نُدْبَةَ:

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ[2]»[1].

---

(١) يعني مِن: أَمَلَّ الشيءَ يُمِلُّه إذا قاله وأملاه فكُتِب، ثم تقلب اللام الثانية ياء. انظر: القاموس ص١٣٦٨.

(٢) من الكامل، وهو خُفافِ بن نُدْبَةَ السُّلَميِّ ﷺ في: شرح القصائد التسع ١/ ٢١٩- والإنصاف ٢/ ٥٤٦- وشرح أبيات المغني ٢/ ٣٢٣، وقيل: لزُهير أو لابن المقفَّع كما سيأتي في التعليق.

في (مح)، وليس في (ح):

زَعَمَ أبو محمدٍ التَّوَّزِيُّ -بلغني- قال: إنَّ ابنَ المقفَّعِ عَمِلَهُ، وقال الجَرْمِيُّ: هو لخُفَافٍ[٢].

في الحاشية بخَطِّ أبي بكرٍ:

زعم أبو محمد التَّوَّزِيُّ أنَّ (كنواحِ ريشِ حمامةٍ) بَلَغَهُ أنَّ ابن المُقَفَّع وَضَعَهُ، وزعم أبو عمرَ الجَرْمِيُّ أنه لخُفَافٍ[٣].

(ط):

شَبَّهَ شَفَتَي امرأةٍ بقَوادِمِ الحمامةِ في حُسْنِ الاعتدالِ والسُّمْرةِ، وعَصْفُ الإِثْمِدِ: سَحِيقُهُ.

قال سيبويه: «وَكَمَا قَالَ:

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ هِـ مِنْ هَوَاكَا[٤]»[١]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٨-٩، (هارون) ١/ ٢٧.

(٢) كل الحاشية ليست في (ش٢) ٥ب. وانظر هذا النقل في شرح السيرافي ٢/ ٢٤٨، وقال ابنُه ١/ ٤١٨: «وزعم قوم أنه لابن المقفع، وليس الأمر كما قالوا .... فأما نسبته إلى خُفاف فليس من عمل سيبويه».

(٣) نقلت هذه الحاشية من نسخة المرادي٣/ ١٦أ- وطرة نسخة أحمد باشا ٦أ. واللفظ لنسخة المرادي، إلا السطر الأول فلفظ نسخة أحمد باشا.

(٤) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الأصول ٣/ ٤٦١- والصحاح (ها) ٦/ ٢٥٥٨- والخصائص ١/ ٩٠- وشرح شواهد الشافية ٤/ ٢٩٠.

قال أبو العباس محمد بن يزيد: لا أُجِيزُ هذا؛ لأنه اسمٌ مُتَفَضِّلٌ[٢].

قال سيبويه: «وَكَمَا قَالَ مَالِكُ بْنُ خُرَيْمٍ[٣] الْهَمْدَانِيُّ:

فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنَّنِي سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا[٤]»[٥].

كذا قال المبرِّدُ (ابنُ خُرَيمٍ)، وإنما هو (ابنُ حَرِيمٍ) بالحاءِ.

قال أبو بكر[٦]: وجدتُ بخطِّ ابنِ اليَزِيدِيِّ في (الأَصْمَعِيَّات)[٧]: (حَرِيم وخُرَيْم)، قال: «يُقالانِ جميعًا».

قال أبو إسحاق الزجاج[٨]: (ابنُ حَرِيم)، وكذا قال ابنُ دُرَيْدٍ[٩].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/٨-٩، (هارون) ١/ ٢٧. وهذا البيت جاء في الشرقية بعد بيت خفاف، وجاء في الرباحية [انظر: (ح٢)٦أ بعد بيت مالك الهمداني.

(٢) نقلت هذه الحاشية من متن نسخة كتاهيه ١٦أ- وطرة نسخة العابدي ١/ ٧أ، وفيها: «متفصل».

(٣) كذا في الشرقية، انظر: (ش١)٥ب، وعليها «معًا، خُرَيْمٍ وحَرِيمٍ». وهي في نسخة ابن دادي ٨أ: «حَرِيمٍ». وهي في نسخ الرَّباحية مختلفة، ففي (ح١)٣أ «خُرَيْمٍ»، وفي (ح٢)٦أ: «حَرِيمٍ».

(٤) من الطويل، وهو لمالك بن خُرَيْمٍ -أو حَرِيمٍ- الهمْداني، كما في: الأصمعيات ص٦٢- والاختيارين ص٢٤٠- وسمط اللآلي ٢/ ٧٤٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠، (هارون) ١/ ٢٨.

(٦) ذكر ابن السراج البيت في أصوله ٣/ ٤٥٩، ولم ينسبه.

(٧) الأصمعيات ٦٢، وقد أثبت المحققان -رحمها الله- (حَرِيم)، وذكرا الخلاف فيه في الهامش.

(٨) ذكر الزجاج البيت في معانيه ٤/ ١١٧، ولم ينسبه.

(٩) انظر: الاشتقاق لابن دريد ٤٢٧.

قال (ب) عن (س)[١]: (خُرَيْم)، وقال (ب): كان البغداديون يُرَوْنَ أنه[٢] قد صَحَّفَ[٣].

قال ابن شُقيرٍ: كان محمد بن يزيد يقول: (خُرَيْم) بالخاء معجمة، والمعروف عند الناس (حَرِيم) بالحاء[٤].

قال سيبويه: «وَقَالَ الْأَعْشَى:

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ وَيَكُنَّ[٥] أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ[٦]»[٧].

قال أبو بكر:

ليس هذا البيتُ من الكتابِ.

قال (ح): «وهو من الكتابِ»، بخطِّ ا س ر ق[٨][٩].

إسماعيل:

---

(١) أي: قال ابن السراج عن نسخته التي نسخها من نسخة المبرد.

(٢) الضمير يعود إلى المبرد.

(٣) انظر أكثر هذا النقل في: شرح السيرافي ٢/ ٢٤٩.

(٤) نقلت هذه الحاشية من نسخة كتاهيه ١٦أ- والعابدي ١/ ٧أ.

(٥) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٣ب]: «ويَعُدْنَ». وهي مع (ويَصِرْنَ) روايات في البيت.

(٦) من الكامل، وهو للأعشى ميمون، في: ديوانه ص١٧٩- والأصول ٣/ ٤٥٦.

(٧) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠، (هارون) ١/ ٢٨.

(٨) أي: أن قول الزجاج هذا عن نسخته الأولى التي عارضها إسماعيل الوراق.

(٩) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٦أ.

هذا البيتُ يُروى: (وأخو النساءِ متى يَشَأْ)[(١)]، وإنما جعلوه كذا ليُعلِموا أنَّ مثلَ هذا يجوز، أَنْشَدَنِيهِ التَّوَّزِيُّ وأَصْحابُنا: (وأَخُو النِّسَاءِ)، وأَنْشَدَهُ المازِنيُّ عن الأَصْمَعي[(٢)].

قال سيبويه: «كَمَا قَالَ الْفَرَزْدَقُ:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

نَفْيَ الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[(٣)]»[(٤)].

ويُروى (نَفْيَ الدَّراهِيمِ) في متن الكتاب (نَفْيَ الدراهِمِ)، وفي الحاشيةِ: «في نسخة (مح): (نَفْيَ الدنانيرِ)» كما في كتابي[(٥)(٦)].

قال أبو الحسن[(٧)]:«أَنْشَدَنِيهِ عيسى بنُ عمرَ، ويونسُ»، يعني

---

(١) هذه رواية: الديوان ص١٧٩.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٣) ٦أ.

(٣) من البسيط، وهو للفَرَزْدَقِ هَمَّامِ بن غالب، في: ديوانه ٢/ ٥٧٠- والكامل ١/ ٣٢٩- وسر الصناعة ١/ ٢٤- والخزانة ٤/ ٤٢٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠، (هارون) ١/ ٢٨.

(٥) القائل أبو علي الفارسي، ويعني بكتابه نسخته من كتاب سيبويه التي نسخها من نسخة شيخه أبي بكر بن السراج، ومنها بعد ذلك نقَّح النسخة التي تسمى نسخة القصري. قلتُ: هذه ثلاث روايات للبيت، ورواية الديوان (الدراهم).

(٦) هذه الحاشية ليست في (ش٣) ٦أ.

(٧) انظر هذا القول للأخفش في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص٤٨

بيتَ الفرزدق.

قال أبو بكر:

شُبِّهَ بقولهم (طَوَانِيقُ، ودَوَانِيقُ، وخَوَاتِيمُ)؛ لأنَّ هذا يَجِبُ أن يُجمعَ على (دَوَانِقَ، وخَوَاتِمَ)، فزادوا الياءَ واستعملوه بالزيادة، وقد جاء في الشعر (خاتامٌ)، أنشدني المبرِّدُ:

ياهندُ ذاتَ الجَوْرَبِ الـمُنْشَقِّ

أخذْتِ خاتامي بغيرِ حَقِّ[1]

والذي يقولُ (مَسَاجِيدُ) كأنه يَجمعُ (مِسْجادًا)[2]. [٦/ أ]

قال سيبويه: «وَقَدْ يَبْلُغُونَ بِالْـمُعْتَلِّ الْأَصْلَ، فَيَقُولُونَ (رَادِدٌ) فِي (رَادٍّ)، وَ(ضَنِنُوا) فِي (ضَنُّوا)، وَ(مَرَرْتُ بِجَوَارِيَ قَبْلُ)[3]»[4].

قال أبو بكر:

كلُّ ياءٍ تكونُ طَرَفًا في ما ينصرفُ أو لا ينصرفُ في موضعِ جَرٍّ أو رفعٍ

---

(١) من الرجز، وهو بلا نسبة في: المقتضب ٢/ ٢٥٨- وشرح المفصل ٥/ ٥٣- واللسان ١٢/ ١٦٣- وشرح شواهد الشافية ص١٤١، والشاهد زيادة الألف في (خاتم)، فصار (خاتامًا).

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٦أ.

(٣) أي: في (مررتم بجوارٍ قَبْلُ)، وأتى بلفظة (قبل) لبيان حركة ما قبلها.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٠، (هارون) ١/ ٢٩.

تكونُ ساقطةً والتنوينُ عِوَضٌ منها[١]، كقولك: (هؤلاءِ جَوَارٍ)، والذي قال: (مررتُ بجوارِيَ) أَجْراه على الأصلِ فلم يَحذِفْ، وجَعَلَ ياءَ (جوارِيَ) بمنـزلةِ باءِ (ضَوارِبَ)، قال:

أَبِيتُ على مَعَارِيَ فاخِراتٍ ... بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِباطِ[٢]

قال سيبويه: «وَقَالَ أَيْضًا فِي مِثْلِ (لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا)»[٣]، وَهُوَ الشَّمَّاخُ:

---

(١) يُلْحَظُ أن ابن السراج جعل تنوين المنصرف كـ(قاضٍ) وغير المنصرف كـ(جِوارٍ) في الرفع والجر تنوين عوض عن الياء، أما في نحو (جَوَارٍ) فهو قول سيبويه، وقيل: عوضٌ عن الحركة، وقيل: تنوين صرف، وأما في نحو (قاضٍ) فلم أجد من نسب إليه هذا القول، انظر: إيضاح الزجاجي ص٩٨- وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٠٠- وشرح ألفية ابن معط للرعيني ١/ ٢٢٣- والموضح المبين ص٦٣.

(٢) من الوافر، وهو للمُتَنَخِّل الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٦٨- وجمهرة أشعار العرب ٢/ ٦٠٩- واللسان (لوب) ١/ ٧٤٦، وللهذلي في: الكتاب (هارون) ٣/ ٣١٣- والمنصف ٢/ ٦٧، والشاهد إجراء الشاعر (مَعَاري) مجرى الاسم الصحيح الآخر، فجرَّه بالفتحة الظاهرة، وحقه (مَعَارٍ). قلتُ: هناك حاشية غير معزوة تحت (مَعَاري) نصها: «**جمعُ مَعْرًى أو مُعَرًّى، وهو جُرْدةُ المرأة**»، والمشهور أن (المعاري) هنا الفُرُش، انظر: اللسان (عري) ١٥/ ٤٧، وحاشية أخرى تحت (ملوب كدم العباط) نصها: «**الطيبُ المُخَلَّط، شَبَّهَهُ في حُمْرته بالدم**» ،انظر: اللسان (ملب) ١/ ٧٤٦. قلتُ: الحاشية والحاشيتان عليها كلها ليست في (ش٣) ٦أ.

(٣) في (ح١)٣ب: «مثله».

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ^خف صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ[١]»[٢].

(ط)[٣]:

حدَّثني عليُّ بن سليمانَ، عن محمدِ بن يزيدَ، عن المازِنيِّ، عن الأَصْمَعي قال: «الروايةُ: (له زَجَلٌ تَقولُ أَصَوْتُ حادٍ)[٤]».

قال سيبويه: «وَقَالَ الْأَعْشَى:

وَمَا لَهُ^خف مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا[٥] لَـهُ

مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْجَنُوبِ وَلَا الصَّبَا[٦]»[٧]

(ط):

قال عليُّ بنُ سليمانَ: التِّلادُ ما وُلِدَ عندك، هذا الأصلُ، ثم يُستعملُ

(١) من الوافر، وهو للشَّمَّاخ، في: ديوانه ١٥٥- والخصائص ١/ ٣٧١- واللسان (ها) ١٥/ ٤٧٧، ولربيع بن قَعْنَب الفزاري في فرحة الأديب ص٩٤، قلتُ: في (ش٢)٦أ- و(ش٣)٦ب: «أو زهِيرُ».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١١، (هارون) ١/ ٣٠.

(٣) ابن طلحة (ت٥١٨) لا يروى عن علي بن سليمان الأخفش الأصغر (ت٣١٥)، ولم يدركه، وكثيرًا ما ينقل عنه من طريق أبي جعفر النحاس.

(٤) هي رواية ديوان الشماخ ص١٥٥.

(٥) في نسخة ابن دادي٨ب: «ولا». قلتُ: وهما روايتان.

(٦) من الطويل، وهو للأعشى، في: ديوانه ١٦٥، بلفظ (وما عندهُ مجدٌ)- وشرح شواهد الإيضاح ص٤٥٨.

(٧) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢، (هارون) ١/ ٣٠.

في جميعِ المالِ، والتاءُ بَدَلٌ من الواو[١]. [٦/ ب]

قال سيبويه: «قَوْلُ الْـمَرَّارِ بْنِ سَلَامَةَ الْعِجْلِيِّ:

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا[٢]»[٣].

(ط):

يُريد مَن كان منهم مِنَّا.

(ط):

(مِنَّا) أي: مِن عشيرتنا، ولا مَن كان مِنهم مِن سَوَائنا، أي: ليس فيهم أحدٌ يَنطِقُ بالفحشاء.

قال سيبويه: «وَمَا يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ أَذْكُرَهُ لَكَ هَهُنَا؛ لِأَنَّ

---

(١) وقيل بل التاء أصل، انظر: سر الصناعة ١/ ١٤٥- والممتع ١/ ٣٨٣- واللسان (تلد) ٣/ ٩٩.

(٢) من بحر الطويل، وهو للمَرَّار -وقيل: الـمُرَار- بن سَلامةَ العِجْلي، في: المقاصد النحوية ٣/ ١٢٦- والخزانة ٣/ ٤٣٨، وبلا نسبة في: المقتضب ٤/ ٣٥٠- والإنصاف ١/ ٢٩٤، يقول الشاعر: إن نادي قومي موَقَّرٌ ومعظَّم، لا يَنطق فيه أحدٌ بفحش لا من قومنا ولا من الحاضرين من غيرهم، والشاهد إجراء (سَواء) مُجرى (غيرٍ) ضرورة بإدخال حرف الجر (من) عليها، وهي لا تُستعمل -عند سيبويه- إلا ظرفًا.

تنبيه: في كتاب سيبويه ١/ ٤٠٧ عن هذا البيت: «قال الشاعر، وهو رجلٌ من الأنصار»، والمرار العجلي ليس أنصاريًا، وهذا يدُلُّ على أن عبارة (وهو رجل من الأنصار) ليست من كلام سيبويه، بل من كلام ناسب البيت.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢-١٣، (هارون) ١/ ٣١.

هَذَا مَوْضِعُ جُمَلٍ، وَسَنُبَيِّنُ ذَلِكَ فِي مَا نَسْتَقْبِلُ[1] إِنْ شَاءَ اللهُ»[2].

قال أبو الحسن[3]:

«سمعتُ من العربِ [من يُنشِدُ][4] قولَ العُجَيْرِ السَّلُولي:

فبينا هُ يَشْرِي رَحْلَهُ قالَ قائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نجيبُ[5]»

---

(١) في (ش٢)٦ب: «تستقبل»، وفي نسخة ابن دادي٨ب: «يُستقبل».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٣، (هارون) ١/ ٣٢.

(٣) للأخفش كتاب (القوافي)، وذكر فيه من هذه الأبيات، بيت (فبيناه) ص٥١، وبيت (عَيْهَلِّ) ص٩٠، وبيت (جَدَبّا) ص٩١.

(٤) ليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)٤أ]، ولا في نسخة ابن دادي٨ب.

(٥) البيت من الطويل، للمُخَلَّب الهلالي بلفظ (ذلولُ)، واستعاره العُجير في شعره بلفظ (رَسْل الملاط طويلُ)، انظر: فرحة الأديب ص٧٨- والخزانة ٥/ ٢٥٧، وقد اشتهر للعُجير، وذكر الأخفش في كتاب القوافي ص٥١ أنه سمع البيت كما هنا من إعرابي فصيح في مقطوعة مختلفة الروي، وقوله (يشري): أي يبيع، و(رخو المِلاط): أي أملس العَضُد، أو قويُّه، والشاهد حذف الواو من (هو) في (بيناهُ)، وانظر كلام الأخفش هذا في الإغفال ١/ ٢٧٠.

تنبيه: قال في شرح الصفار ٢/ ٥٢١: «أنشده سيبويه»، وفي الخزانة ٥/ ٢٥٧: «وهو من شواهد سيبويه»، ونقل في ٥/ ٢٦٠ عن الصاغاني في العباب قوله: «ووقع في كتاب سيبويه (نجيب) بدل (ذلول)، وتبعه النحاة على التحريف»، قلتُ: ليس هو في كتاب سيبويه، بل هو من حواشي الأخفش، والأخفش أدّاه كما سمعه من الأعرابي الفصيح بلا تحريف منه؛ لأنه نحوي، والنحوي تَهُمُّهُ فصاحة المتكلم بالبيت ليحتجَّ به، سواء أكان الشاعرَ الذي قال البيت أم راويًا له أم مغيرًا له، ولا يهتمون بتحرير ما قاله الشاعر لأن هذا عمل الأديب، ولعل هذا من أسباب عدم حرصهم على نسبة بعض الأبيات الشعرية لأهلها؛ إما لأنهم علموا كثرةَ ما غيَّره الفصحاءُ من =

المِلاطُ: العَضُدِ.

«وقال الفَرَزْدَقُ -فوَضَعَ الكلامَ في غير موضعه-:

وما مِثْلُهُ في الناسِ إلا مُمَلَّكًا أبو أُمِّهِ حَيٌّ أبوه يُقارِبُهْ[1]»

الممدوحُ خالُ هشامِ بنِ عبدالملك[2]، أرادَ: ما في الناسِ حيٌّ مِثْلُهُ إلا مملَّكٌ أبو أُمِّهِ أبوه.

«وقال قيسُ بنُ زهيرٍ:

ألفاظ أبيات الشعر، وإما لأنهم قد سمعوا منهم أبياتًا لشعراء لا يرضونهم ولكنهم يرضون هؤلاء الفصحاء، فاكتفوا بالسماع منهم دون نسبته إلى شاعره غير الفصيح، والأمثلة على هذين النوعين كثيرة جدًّا، انظر: معاني الزجاج ١/ ١٣٦- والانتصار ص٥٥- وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٣٠٣- وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٨٤- واختلاف الرواية لحسن الشاعر ص٢٤.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في: زيادات ديوانه ١/ ١٠٨- والأصول ٣/ ٤٦٧- والإفصاح للفارقي ص٨٤- واللسان (ملك) ١٠/ ٤٩٢، وبلا نسبة في: الكامل ١/ ٤٢- والخصائص ١/ ١٤٦، والشاهد فيه التعقيد والغموض بسبب تقديم بعض الكلام على بعض وإزالته عن ترتيبه الجيد، هذا وقد ذكر ابن خلف ١/ ١١٥ أن سيبويه أنشد هذا البيت، وذكر الصاغاني (انظر: التاج ٢٧/ ٣٤٩) أنه من أبيات الكتاب، والحق أنه ليس في كتابه، بل هو مما زاده الأخفش.

(٢) وهو إبراهيم بن هشام بن إبراهيم بن المغيرة المخزومي، انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٣٦٤- وتهذيب الأسماء للنووي ٢/ ٥٨٧- وصبح الأعشى ٢/ ٢٨٦.

أَلَمْ يأتِيـك -والأَنْبـاءُ تَنْمِـي- بـما لاقَـتْ لَبُـونُ بنـي زيـادِ[١]»[٢]

هذا آخِرُ ما في البابِ من نسخة أبي العباس[٣].

(غيرُها من الزيادةِ[٤]، وقَرَأْتُهُ[٥]:

---

(١) البيت من الوافر، لقيس بن زهير في: نوادر أبي زيد ص٥٢٣- والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٠- والخزانة ٨/ ٣٥٩، وبلا نسبة في: الكتاب ٣/ ٣١٥- ومعاني الفراء ٢/ ١٨٨- وسر الصناعة ١/ ٨٧، والشاهد إثبات الياء في (يأتيك) وهو مضارع مجزوم.

(٢) ما بين أقواس التنصيص إلى هنا جاء أيضًا في متن الرَّباحية، انظر: (ح١)٤أ، و(ح٢)٦ب.

(٣) انظر كلام الأخفش المنقول في نسخة أبي العباس في: شروح الكتاب وأبياته- وخزانة الأدب ٥/ ٢٥٢، ٢٥٥، وقال الأستاذ عبدالسلام هارون -رحمه الله- ١/ ٣٢ هامش (٣): «وقد تكفل الشنتمري بالكلام على هذه الشواهد معزوًّا إلى إنشاد الأخفش، وهو دليل قراءته لنسخة الأخفش من الكتاب»، قلتُ: ليس الأمر كذلك، بل إن هذه الأبيات في النسخة الرباحية من كتاب سيبويه معزوة إلى الأخفش، كما في الهامش السابق، وهي التي شرح عليها الشنتمري.

(٤) في نسخة يني جامع شريف ذات الرقم (١١٠٥) ٣أ عن خط ابن خروف: «وفي غيرِها من الزيادات».

(٥) هذا كلام الفارسي، يعني: أن ما سبق من كلام الأخفش هو في نسخة المبرد منسوبًا إلى الأخفش، وباقي الكلام ليس فيها، ولكنه في غيرها، كنسخةِ الزجاج الأولى، ونسخة ابن السراج، ونسخةِ الكَلابِزِي، كما سيأتي في ضبط كلمة (جدب)، ولذا تكلم الفارسي في التعليقة ١/ ٥٥ في شرح هذا الباب على بيت قيس بن زهير السابق وبيت جميل بثينة القادم، والظاهر أن باقي الكلام للأخفش أيضًا، وقد حصرته بين «....»، وما كان خارجه فهو من كلام الفارسي، وقد نقل ابن خروف ما بين الأقواس عن حواشي الشرقية في حاشية له على نسخته كما نقلها عنه ناسخ نسخة يني جامع شريف ذات الرقم (١١٠٥) ٣أ.

«ويقولون (الكَلْكالُ)، قال:

أَقُولُ إذْ خَرَّتْ على الكَلْكالِ
يا ناقَتَا ما جُلْتِ من مَجَالِ[١]

وقال رُؤْبَةُ:

الحمدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ
أنتَ مليكُ الناسِ رَبًّا، فاقْبَلِ[٢]

ويُجْرُون المعتلَّ من الكلام مُجرى غيرِه من الصحيح، فيجعلونه بمنزلة غيرِ المعتلِّ، نحوُ: (مررتُ بجواريَ قَبْلُ)، فيُحرِّكُ ويُرفَعُ ويُنصَبُ ويُجرُّ، فيقولُ: (مررتُ بالجوارِي قَبْلُ)، و(هُنَّ الجوارِيُ فاعلم)، قال ابنُ قَيسِ الرُّقَيَّاتِ:

لا باركَ اللهُ في الغَوانِي هلْ يُصْبِحْنَ إلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ[٣]

---

(١) هو من الرجز، بلا نسبة في: الحجة لابن خالويه ١/ ١٩٩- والزاهر ٢/ ٢٩٨- والمحتسب ١/ ١٦٦- واللسان (كلل) ١١/ ٥٩٦، والشاهد إشباع فتحة الكاف الأخرى في (كَلْكَل)، و(الكَلْكَل) هو الصدر، أو ما بين التَّرْقُوَتَيْنِ، أو باطن الزَّوْر.

(٢) هو من الرجز، وقد نُسب لرؤبة في: غريب الحديث للخطابي٣/ ٥٢، والمعروف أنه لأبي النجم العِجْلي، انظر: اللسان ١١/ ١١٦- والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩٥- ومعاهد التنصيص ١/ ١٨- والخزانة ٢/ ٣٤٤، وهو بلا نسبة في: المقتضب ١/ ١٤٢- والأصول ٣/ ٤٤٢- والخصائص ٣/ ٨٧، والشاهد أن الشاعر فك الادغام في (الأَجَلّ) اضطرارًا.

(٣) من المنسرح، وهو لابن قيس الرُّقيات في: ديوانه ص٣- والكتاب ٣/ ٣١٤- والمقتضب =

وقال الفَرَزْدَقُ:

فلو كان عبدُالله مولًى هَجَوْتُهُ ولكنَّ عبدَالله مولَى مَواليا[(١)]

وقال الهُذَليّ:

تَراهُ وقدْ فاتَ الرُّماةَ كأنَّهُ أمامَ الكِلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ[(٢)]

ويُجرون الكلامَ في الوصلِ على حاله في الوقف، وذلك أنَّ قومًا يُثَقِّلون الحرفَ إذا وَقَفُوا عليه فيقولون: (هذا خالِدّ)، و(هذا سَبْسَبّ)، فإذا احتاجوا إليه للقافيةِ المطلقةِ تَرَكُوه على تَثْقِيله فقالوا في القافية: (هذا خالدُّ) و(رأيتُ السَّبْسَبَّا)، قال الراجز:

لقدْ خَشِيتُ أنْ أَرَى جَدَبّا

في عامِنا ذا بعدَما أَخْصَبّا[(١)]».

١/ ١٤٢- والأصول ٣/ ٤٤٢- والأزهية ص٢٠٩، والشاهد جرُّ (الغواني) بكسرة ظاهرة، وحقها أن تكون كسرة مقدرة.

(١) من الطويل، وهو للفرزدق في: الكتاب ٣/ ٣١٣- والمقتضب ١/ ١٤٣- وما ينصرف والخزانة ١/ ٢٣٥، والشاهد إثبات الياء في (مواليا) وجرها بالفتحة الظاهرة، وحقها أن تحذف الياء وتجر الكلمة بفتحة مقدرة.

(٢) من الطويل، وهو لأبي خُراشٍ الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢١٩- والمعاني الكبير ص٧٣٠- وشرح أبيات سيبويه ص٥٥، وبلا نسبة في: المنصف ٢/ ٨١ عن أبي عثمان- والخصائص ١/ ٢٥٨- والممتع ٢/ ٥٥٦، والشاهد رفع (مصغي) بضمة ظاهرة، وحقها أن ترفع بضمة مقدرة.

بخطِّ (اس رق): (جِدَبٌّ) مثلُ (خِضَمٍّ)، وقال الكَلابِزِيُّ[٢]: (جَدْبَبًّا)، وقال أبو بكر: (جَدَبًّا)، وكذا قال الزجاجُ[٣].

«وقال:

تُسَلِّ وَجْدَ الهائِمِ المُعْتَلِّ

ببازِلٍ وَجْناءَ أو عَيْهَلِّ[٤]

ويقطعون ألفَ الوصلِ، قال جميل:

---

(١) من الرجز، وهو لرؤبة في: ملحق ديوانه ص١٦٩- والكتاب ٤/ ١٧٠- وشرح شواهد الشافية ص٢٥٤، وهو لربيعة بن صبح في: شرح شواهد الإيضاح ص٢٦٥، وأنكر صاحب فرحة الأديب ص٢٠٧ كونها لرؤبة، وبلا نسبة في: اللسان ١/ ٢٤٥، والشاهد تشديد الباء في (جدبا) و(أخصبا) ضرورة.

(٢) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد (وقيل: حميد) بن العلاء الكَلابِزي، من أهل العراق، لغوي نحوي ولي القضاء، أدرك المازني، وأخذ عن المبرد كتاب سيبويه، توفي بالبصرة، سنة (٣١٦)، وقيل: (٣١٢). انظر: إرشاد الأريب ١/ ١٧١- والأنساب ٥/ ١١٦- والوافي بالوفيات ٦/ ٨٠- وبغية الوعاة ١/ ٤٣٢.

(٣) كلها رويات في البيت، وهذا من كلام أبي علي الفارسي.

(٤) من الرجز، وهو لمنظور بن مَرْثَدٍ الأسدي في: شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ٣٧٦- والخزانة ٦/ ١٣٥، ونسبه في الكتاب ٤/ ١٧٠ إلى رجل من بني أسد، وبلا نسبة في: نوادر أبي زيد ٢٤٨- والأصول ٣/ ٤٥٢- ومجالس ثعلب ٢/ ٥٣٥- والمنصف ١/ ١١، والشاهد تشديد اللام في (عَيْهَلّ) ضرورة، وفيها (المغتل) بالغين إلا المجالس ففيها (المعتل) بالعين، فرى المحقق أنه تحريف، وغيرها إلى الغين.

أَلا لا أرى إِثنينِ أحسنَ شِيمةً على حَدَثانِ الدهرِ مني ومِن جُمْلِ[١]»

قال أبو الحسن: «إذا اضطُرَ الشاعرُ فَعَلَ هذا في أيِّ موضعٍ شاءَ».

قال أبو العباس: هذا لَحْنٌ، إنما يجوزُ في المصراعِ[٢] كَسْرُ ألفِ الوصلِ.

قال[٣]: «وأنشدني قُدَامةُ بنُ عبدالأعلى العَنْبَرِيُّ[٤]:

يا نفسُ صَبْرًا؛ كُلُّ حَيٍّ لاقِ
وكلُّ إِثنينِ إلى افْتَراقِ[٥]

وقال قيسُ بن الخَطِيم:

إذا جاوزَ الإِثنينِ سِرٌ فإنهُ بنَشْرٍ وتكثيرِ الحديثِ قَمِينُ[٦]»

---

(١) من الطويل، وهو لجميل بُثَيْنة في: ديوانه ص١٨٢- ونوادر أبي زيد ٥٢٥، وجعله الأخفش الأصغر في حواشيه عليه من رواية أبي زيد والأخفش- وسر الصناعة ١/ ٣٤١، وقال: أنشده الأخفش- وكتاب الصناعتين ص١٥١، وهو لابن دارة في: الأغاني ٢١/ ٢٥٥، والشاهد قطع همزة (إثنين) ضرورة، وحقها الوصل.

(٢) يعني: أول الشطر.

(٣) أي: أبو الحسن الأخفش.

(٤) في (ش٣) ٦ب: «القشيري».

(٥) من الرجز، وهو بلا نسبة في: سر الصناعة ١/ ٣٤١، وعزا إنشاده إلى الأخفش- والخصائص ٢/ ٤٧٥- ورصف المباني ص٤١، والشاهد فيه كالشاهد في البيت قبله.

(٦) من الطويل، وهو لقيس بن الخَطِيم، في: ديوانه ص١٦٢- وسمط اللآلي ٧٩٦- والحماسة البصرية ٢/ ٦٣- وشرح شواهد الشافية ١٨٣، وبلا نسبة في: سر الصناعة ١/ ٣٤٢، ونسب إنشاده للأخفش، ويُنسب البيت إلى جميل بن معمر، ولا يصح له، والشاهد فيه كالشاهد في البيت قبله.

قال[١]: إنما هو (إذا جاوزَ الخِلَّيْنِ)، ولكنه صُنِعَ[٢].

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ الَّذِي لَمْ يَتَعَدَّهُ فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ، وَالْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يَتَعَدَّ إِلَيْهِ فِعْلُ فَاعِلٍ وَلَا تَعَدَّى فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ....[٣]

ليس في (مح) ولا (ح)[٤]:

قال الأخفش: كان ينبغي أن يَذكُرَ الفاعلَ والمفعولَ الذي هو غيرُ[٥] مُتَعَدٍّ، نحو: (قائمٍ) و(مُكْرَمٍ)، كما ذَكَرَ الفعلَ الذي ليس مُتعدِيًا. [٧/ ب[٦]]

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ

قال سيبويه: «يُقَدِّمُونَ الَّذِي بَيَانُهُ أَهَمُّ لَهُمْ، وَهُمْ بِبَيَانِهِ أَعْنَى»[٧].

قال أبو بكر: قوله: «يُقدِّمونَ الذي بيانُهُ أَهَمُّ لهم، وهم بِبَيانِهِ أَعْنَى» كلامٌ يَنْتَظِمُ معنيين:

---

(١) أي: المبرد.

(٢) انظر هذا الكلام للمبرد في: حواشي الأخفش الأصغر على نوادر أبي زيد ٥٢٦- ودرة الغواص ٢٣١- وشرح شواهد الشافية ص١٨٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٣، (هارون) ١/ ٣٣. وفي هذا الباب فهرس لتراجم أبواب قادمة.

(٤) أي: أن تعليق الأخفش القادم ليس في (مح) و(ح).

(٥) ليس في (ش٣) ٧أ.

(٦) ليس في ترقيم اللوحات خطأ، ولكن في النسخة الشرقية التي عليها هذه الحواشي تقديم طفيف لبعض أبواب الكتاب على بعض.

(٧) الكتاب (بولاق) ١/ ١٥، (هارون) ١/ ٣٤.

-أنْ يكونَ أرادَ يُقدِّمون المفعولَ مرةً ويُقدِّمون الفاعلَ أخرى، إذا كانوا أَشَدَّ عنايةً بالمفعول قَدَّموه، وإذا كانوا أَشَدَّ عنايةً بالفاعل قدموه.

-ويَحتملُ أنْ يكونَ أراد أنَّ التقديمَ للفاعل، أيْ: حَقُّ الفاعلِ التقديمُ وإنْ أُخِّرَ في اللفظ، وإنما كان ذلك لأنَّ الفاعلَ بالفِعْلِ أولى(١).

[٨/ أ] **قال سيبويه: «فَمِنْ ذَلِكَ: (قَعَدَ القُرْفُصَاءَ)»(٢).**

يُمَدُّ ويُقْصَرُ(٣).

(ط):

(القُرْفُصَى قصـ) مقصورٌ.

قال أبو جعفرٍ: كذا قَرَأْتُ على أبي إسحاق (القُرْفُصى قصـ) مقصور.

قال أبو عُبيدٍ(٤): قال الفراء: «(جَلَسَ فلانٌ القُرْفُصاءَ) ممدودٌ

---

(١) لم يذكر السيرافي ٢/ ٢٧٤- والصفار ٢/ ٦٤٠ سوى المعنى الأول.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٥، (هارون) ١/ ٣٥. و(القُرْفُصاءَ) بالمد والضم في أكثر النسخ التي عندي، انظر: (ش)١٠ب- و(ح١)٤أ- و(ح٢)٧أ- وابن دادي ٩ب- والعابدي ١/ ٨ب- والخزرجي ٧أ. وجاء بالقصر في: نسخة ابن يبقى ٨أ.

(٣) هذه الحاشية تحت كلمة (القُرْفُصَاء). قلتُ: يقال (القُرْفُصاء) بالمد وضم القاف والفاء وهي الفصحى، وبالقصر وضم الفاء وتثليث القاف، انظر هذه اللغات والنقل عن الفراء وأبي عبيد في: تهذيب اللغة ٩/ ٢٨٨- واللسان ٧/ ٨٢- والتاج ١٨/ ٩٤.

(٤) انظر نقل أبي عبيد عن الفراء في تهذيب اللغة ٩/ ٢٨٨، وانظر نقله عن أبي عبيدة في غريب الحديث له ٢/ ١٠٨. وفي حواشي الشرقية (وقال أبو عُبَيْدٍ مثله)، والتصحيح من نسخة ابن يبقى ٨أ.

مضمومٌ، وهو أنْ يَجلِسَ على أَلْيَتَيْهِ ويُلْصِقَ فَخِذَيْهِ ببَطْنِهِ»، وقال أبو عُبيدَةَ مثلَه، وزاد فيه: ويَحْتَبِيَ بيديه[1].

وقال بعضُهم: (القِرْفُصى قصر) مكسورٌ مقصور[2].

وَرَدَ عن رسول الله -ﷺ- أنه كانت له ثلاثُ قِعْداتٍ: قِعْدَةُ

---

(١) القُرْفُصاء من قِعْدات المستوفِز، وقد اختلفوا في هيئتها مع اتفاقهم على مشابهتها للاحتباء.

فالاحتباء أن يقعد الإنسان على أَلْيَتيه وقدميه، ويرفع ركبتيه إلى صدره، ويجمع ركبتيه إلى صدره بثوب كعمامة ونحوها، وأما القرفصاء فالمشهور أنها الاحتباء لكن باليد لا بالثوب. وقيل: القرفصاء هي الاحتباء باليدين تحت الساقين. وقيل: القعود على الأليتين والقدمين، ورفع الركبتين إلى الصدر مطلقًا. وقيل: هي القعود على الأليتين مطلقًا. وقال أبو المهدى: هو أن يجلس على ركبتيه منكبًّا، ويُلصقَ بطنه بفخذيه ويتأبَّط كفَّيه، وهى جلسة الاعراب. ونحوه قول ابن الأعرابي: أَن يقعد على رجليه، ويجمع ركبتيه، ويقبض يديه إلى صدره.

والظاهر أن القرفصاء أعم من الاحتباء، فهي تشمل كل قِعْدة على الأليتين، إلا أن الأكثر أن تكون مع رفع الركبتين إلى الصدر مع الاحتباء باليد أو الثوب أو من دونه. وعليه يكون الاحتباء نوعًا من القرفصاء، وهو القرفصاء مع الاحتباء بثوب خاصةً.

انظر: مراجع الهامشين السابقين- وجمهرة اللغة ٣/ ١٢٧٧- وديوان الأدب ٢/ ٨٠- والصحاح (قرفص) ٣/ ١٠٥١- والأفعال لابن القطاع الصقلي ٣/ ٦٦- مطالع الأنوار على صحاح الآثار ٥/ ٣٤٥- واللسان (قرفص) ٧/ ٧١- وفتح الباري لابن حجر ١١/ ٦٥- والتاج (قرفص) ١٨/ ٩٤.

(٢) من (قال أبو جعفر) إلى هنا بلفظه في حاشية طرة نسخة (ابن يبقى) ٨أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

الـمُحْتَبِي، وقِعْدَةُ الـمُتَشَهِّد، ونَصْبُ اليُمْنى وبَسْطُ اليُسْرى[١]. [٧/ أ]

قال سيبويه: «وَمِثْلُ (ذَهَبْتُ الشَّامَ) (دَخَلْتُ الْبَيْتَ)، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ سَاعِدَةَ بْنِ جُؤَيَّةَ:

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[٢]»[٣]

قال أبو العباس: هذا من الضرورة القبيحة؛ لأنه أراد (عَسَلَ في الطريقِ)، أي: أسرعَ، فجعلَ المخصوصَ بمنزلة المُبْهَم.

قال أبو عمر الجرمي[٤]: ليس (ذهبتُ الشامَ) مثلَ (دخلْتُ البيتَ)؛ لأنَّ كلَّ ما كان مثلَ البيتِ فهو بيتٌ، وليس كلُّ ما كان مثلَ الشامِ فهو شامٌ.

قال أبو العباس: (دخلتُ البيتَ) عندي مفعولٌ صحيحٌ، وليس

---

(١) القِعْدة الأولى هي القرفصاء وهي خارج الصلاة ، والثانية التَّوَرُّك وهي في التشهد الثاني في الصلاة، وقيل في التشهد الذي بعده تسليم، والثالثة الافتراش، وكلها قِعدات ثابتة، وثبت له -ﷺ- قِعدات أخرى، قال النووي في شرح مسلم ١٤/ ٧٨: «كان يجلسُ مُتَرَبِّعًا، أو مُحْتَبِيًا وهو كان أكثر جلوسه، أو القُرْفُصاءَ، أو مُقْعِيًا، وشبهَها من جِلْساتِ الوقار والتواضع»، وانظر هديه -ﷺ- في الجلوس في: زاد المعاد لابن القيم ١/ ١٧٠ - وأشرف الوسائل ١٩٢.

(٢) من الكامل، وهو لساعدة بن جُؤَيَّةَ الهُذَلي في: شرح أشعار الهذليين ص١١٢٠- واللسان (عسل) ١١/ ٤٤٦- والخزانة ٣/ ٨٣.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٦، (هارون) ١/ ٣٥.

(٤) جاء كلام أبي عمر منسوبًا إليه بهذا اللفظ في طرة نسخة بايزيد٥أ، وهي منقولة من نسخة أبي جعفر النحاس.

بظرفٍ، إنما هو بمنزلة (هدمتُ البيتَ)، فأمَّا (دخلتُ البيتَ) فلأنه مرةً يتعدَّى بحرفِ خفضٍ ومرةً بغيرِ حرفٍ، مثل: (نَصَحْتُهُ ونَصَحْتُ له)(١).

هذا(٢) في (مح) في حاشية كتابه غيرَ منسوبٍ إلى أحد(٣):

قال: ليس (ذهبتُ الشامَ) مثلَ (دخلْتُ البيتَ)؛ لأنَّ كلَّ ما كان مثلَ البيتِ فهو بيتٌ، وليس كلُّ ما كان مثلَ الشامِ فهو شامٌ(٤).

(ب):

قال(٥): هو مذهبُ أبي عُمَرَ كما(٦) زعموا(٧).

---

(١) نقلت هذه الحاشية من متن نسخة كتاهيه ٢٠ب- وطرة نسخة العابدي ١/ ٩أ.

(٢) يعني المكتوب في ما بعد، أي: الحاشية التالية لهذا الكلام.

(٣) نُسبت الحاشية في الحاشية السابقة إلى الجرمي، وقد تابع المبرد شيخه أبا عمر الجرمي في المقتضب ٤/ ٣٣٧-٣٣٩.

(٤) يرى سيبويه كما هنا وكما في كتابه (هارون) ١/ ١٥٩ أن (دخل) في (دخلتُ البيتَ) فعل يتعدى بحرف جر، وأن الحرف هنا محذوف، فوصل الفعل إلى (البيت) فنصبه، وخالفه غيره كالجرمي كما سيأتي والمبرد (انظر: المقتضب ٤/ ٣٣٧- والانتصار ص٨١)، فقالا: إنه متعدٍ بنفسه و(البيت) مفعول به، وانتصر لسيبويه كثيرون، كابن السراج في الأصول ١/ ٢٠٣- وابن ولاد في الانتصار- والفارسي في البغداديات ص٥٤٩- والفارقي في تفسير المسائل ص٣١٢- والصفار في شرحه ٢/ ٦٦٠.

(٥) في الأصول ١/ ٢٠٣: «وقد اختلف النحويون في (دخلتُ البيتَ)، هل هو متعدٍّ أو غير متعدٍّ؟».

(٦) ليس في (ش١)٧أ، و(ش٤)٦أ.

(٧) سبق كلام أبي عمر الجرمي في الحاشية الأولى، وسيأتي له كلام على هذه المسألة في ص٣١٠، =

قال: ومثلُ ذلك قولُ ساعدةَ بنِ جُؤَيَّةَ.

لَخَّ[١] الشيخ الإمام ابن طلحة[٢] في نَصْبِ (المَتْنِ)[٣]، ووَجْهُهُ أنْ يُنْصَبَ[٤] بالـ(هَزِّ)، ويكونَ في (يَعْسِلُ) ضميرُه.

قال سيبويه: «كَمَا أَنَّ ذَلِكَ وَقْتٌ فِي الْأَزْمَانِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ زَمَنٌ بِعَيْنِهِ»[٥].

(فا): يعني بذلك الشَّهْرَ والسنة[٦].

الوَقْتُ والمِيقاتُ: المِقْدَار[٧].

وانظر رأيه في: شرح السيرافي ٢/ ٣٩٥- والبغداديات ص٥٤٩، وفيه (عمرو) تحريف- والتعليقة ١/ ٦٠- وشرح عيون سيبويه ص٤٢- وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٧.

(١) في (ش٣)٧ب، و(ش٤)٦أ، و(ش٥)٥ب: (لح). ولم يتبيَّن لها معناها، حتى نبهني زميلي في القسم د. عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي إلى أنه جاء في القاموس (لخخ) ٣٣١: «لَخَّ في كلامه: جاء به مُلْتَبِسًا مُسْتَعْجِمًا»، وعليه تكون (لح) تصحيفًا.

(٢) ابن طلحة من رواة النسخة الرَّباحية، وقد عارض بنسخته الزمخشريُّ، ونقل مما فيها من حواشٍ وفروق، سبقت ترجمته في ص٤٢ هـ٤. وقد وجدتُ (متنه) بالرفع في: الشرقية- وفي نسخ الرَّباحية التي عندي [انظر: (ح١)٨ب، و(ح٢)٧ب]، وفي نسخة ابن دادي ١٠أ، وكذلك في نسخة ابن يبقى ٨أ المنسوخة من نسخة أبي نصر. ووجدته بالنصب في نسخة كتاهيه ٢٠ب.

(٣) أي المذكور في البيت في قول الشاعر «مَتْنُهُ».

(٤) في (ش١)٧أ، و(ش٤)٦أ: «ينتصب».

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ١٦، (هارون) ١/ ٣٦.

(٦) في التعليقة ١/ ٦٣: «يعني ما كان معلومَ المقدار، نحو: (شهرٍ) و(سنةٍ) وما أشبه ذلك».

(٧) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ابن يبقى) ٨أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

قال سيبويه: «فَلَمَّا صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْوَقْتِ فِي الزَّمَنِ كَانَ مِثْلَهُ»[١].

(فا):

يريد: (كان مِثْلَهُ) يَعني في الإبهام[٢].

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ كَانَ[٣] يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ»[٤].

(ح)[٥]:

قولُه: «وكذلك كان يَنبغي أنْ يكونَ» يَعني تَعَدِّيَ الفِعْلِ إلى المكانِ المُؤَقَّتِ الذي يَقَعُ على كلِّ شيءٍ من الأمكنة؛ إذ كان الفِعْلُ يَقَعُ على المُخْتَصِّ من المكان الذي لا يقعُ على كل شيءٍ نحو (الشام)، فإذا تَعَدَّى الفِعْلُ إلى (الشام) -وهو مُخْتَصٌّ- فهو أَجْدَرُ أنْ يَتَعَدَّى إلى ما ليس مُختصًا.

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ، إِذْ صَارَ فِي مَا هُوَ أَبْعَدُ، نَحْوُ: (ذَهَبْتُ الشَّامَ)، وَهُوَ قَوْلُكَ: (ذَهَبْتُ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٦، (هارون) ١/ ٣٦.

(٢) في التعليقة ١/ ٦٣: «أي: في أنك إذا قلتَ: (ذهبتُ شهرًا) كان كقولك: (ذهبتُ فرسخًا) في تعدِّي الفعل إليهما».

(٣) ليس في الرباحية، انظر: (ح١)٤ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٦، (هارون) ١/ ٣٦.

(٥) انظر كلام الزجاج بلفظه في: التعليقة ١/ ٦٣.

فَرْسَخَيْنِ) ....»(١).

(ط):

لَمَّا تَعَدَّى الفعلُ إلى (الشام) ونحوِه كان أَحَقَّ أنْ يَتَعَدَّى إلى (فَرْسَخين، ومِيلَين) ونحوِه؛ لأنه يَقَعُ لكلِّ مكان.

قال سيبويه: «فَالْأَمَاكِنُ إِلَى الْأَنَاسِيِّ وَنَحْوِهِمْ أَقْرَبُ .... وَيَكُونُ فِيهَا خِلَقٌ(٢) **لَا تكُونُ لِكُلِّ مَكَانٍ وَلَا فِيهِ»**(٣).

يعني بـ(الخِلَق(٤)) ههنا يقولُ: يكون للمكان خِلَقٌ، فهي كالأَناسِيِّ بالجُثَّة(٥).

وفي (مح):

«ويكونُ فيها خَلْقٌ». وعند (ط). [٨/ أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٦، (هارون) ٣٦.

(٢) كذا في الشرقية، انظر: (ش١)٧أ. واختلفت في الرَّباحية، ففي (ح١)٤ب: «والأماكن .... منها خِلَقٌ»، وفي (ح٢)٧ب: «والأماكن .... منها خَلْقٌ». وفي نسخة ابن دادي١٠أ: «والأماكن .... فيها خَلْقٌ»، وفي الحاشية -كما سيأتي- أن نسخة المبرد وابن طلحة: «فيها خَلْقٌ».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٦، (هارون) ١/ ٣٧.

(٤) (الخِلَق) جمع (خِلْقَة)، كـ(قِرَبٍ وقِرْبة).

(٥) قال السيرافي ٢/ ٣٠٠: «يريد أنَّ الأماكنَ فيها خِلَقٌ ثابتةٌ مختلفةٌ كاختلافِ الناسِ وثباتِهم، وهي جُثَثٌ كما أنَّ الناسَ جُثَثٌ».

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَإِنْ شِئْتَ اقْتَصَرْتَ عَلَى الْمَفْعُولِ الأَوَّلِ وَإِنْ شِئْتَ تَعَدَّى إِلَى الثَّانِي كَمَا تَعَدَّى إِلَى الأَوَّلِ

قال سيبويه: «وَ(كَنَيْتُ زَيْدًا أَبَا عَبْدِاللهِ)»[1].

(ط): في المتن بالتشديد. وعلى الحاشية: التخفيف في (كَنَيْتُ) عن (ش)[2].

يقال: كَنَيْتُهُ مُخَفَّفًا، وكَنَّيْتُهُ مُشَدَّدًا، وأَكْنَيْتُهُ، فهو مُكْنًى بإسكان الكاف، ومُكَنًّى بفتحها وتشديد النون، ومَكْنِيٌّ[3].

قال سيبويه: «فَتَقُولُ: (اخْتَرْتُ مِنَ الرِّجَالِ) .... وَكَمَا تَقُولُ: (نُبِّئْتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ) أَيْ: عَنْ زَيْدٍ، وَلَيْسَتْ (عَنْ) وَ(عَلَى) بِمَنْزِلَةِ (الْبَاءِ) فِي قَوْلِهِ: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[4] وَ(لَيْسَ بِزَيْدٍ)، لِأَنَّ (عَنْ) وَ(عَلَى) لَا يُفْعَلُ بِهِمَا ذَاكَ، وَلَا بِـ(مِنْ)

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٧، (هارون) ١/ ٣٧. وجاء (كنَيته) بالتخفيف في: الشرقية- و(ح١٠) ٤أ. وجاء بالتشديد في (ح١) ٥ب.

(٢) (ش) رمز النسخة الشرقية.

(٣) انظر (كني، كنو) في: تاج العروس ٣٩/ ٤٢٢. وفي الحاشية لف ونشر غير مرتب.

(٤) جزء من آيتين في: سورة الرعد ٤٣، وسورة الإسراء ٩٦.

فِي الْوَاجِبِ»[١].

(مح)[٢] في حاشيته:

يَعني أنَّ الباءَ في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ و(ليس بزيدٍ) زائدةٌ، و(اخْتَرْتُ مِن الرجالِ) و(نُبِّئْتُ عن زيدٍ) (مِنْ وعَنْ) فيهما غيرُ زائدتين؛ لأنَّ (عَنْ وعلى) ليس مما يُزادُ، و(مِن) لا يُزاد إلا في غيرِ الواجب[٣]، نحوُ: (ما جاءني مِن أحدٍ)، و(هل عندك مِن رجلٍ)[٤]. [٨/ ب]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٧، (هارون) ١/ ٣٨، وفي شرح الصفار: «هذا من أشكل المواضع». وهذا لفظ الشرقية. ولفظ الرباحية [انظر: (ح١)٥أ- ونسخة ابن يبقى٨ب): «.... وكما قال: (نُبِّئْتُ زيدًا) يريد: عن زيدٍ، وليستِ الباءُ ههنا بمنزلة (كَفَى بالله)، و(ليس بزيدٍ)؛ لأنَّ (على) و(عن) لا يُفْعَلُ بهما ذلك، ولا بـ(مِنْ) في الواجب».

(٢) في طرة نسخة ابن دادي ١٠ب: «في نسخةٍ: تفسيرٌ، قال أبو العباس: يعني ....».

(٣) هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون وتبعهم ابن مالك إلى أن (مِن) قد تزاد في الموجب، انظر: معاني الأخفش ٢/ ٢٧٤- وشرح الصفار ٢/ ٦٨٨- وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٤- وشرح التسهيل ٣/ ١٣٨- والمغني ص٤٢٨.

(٤) يرى سيبويه أن (نُبِّئْتُ) يتعدَّى بالحرف، فإن لم يوجد فهو محذوف، ويرى المبرد أنه متعدٍّ بنفسه، فقال: «وليس كذلك؛ لأن (نَبَّأْتُ زيدًا) معناه (أعلمتُ زيدًا)، و(نُبِّئْتُ زيدًا) (أُعلمتُ زيدًا)، وإن قال قائل: (نُبِّئْتُ عن زيد قائمًا) وضعه موضع (حُدِّثْتُ)، فمبني على ضربين لا يحمل الكلام على وجهه»، نقل كلامه هذا وردَّه ابن ولاد في الانتصار ص٤٨- والرماني في شرحه ١٦أ، وقد قال نحوه في المقتضب ٤/ ٣٣٨، ونقله رأيه صاحب الأصول ١/ ١٧٩.

قال سيبويه: «وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ[(١)]:

نُبِّئْتُ عَبْدَاللهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَئِيمًا صَمِيمُهَا»[(٢)].

(لِئَامًا[(٣)]) في كتاب الزجاج[(٤)].

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ دُونَ الآخَرِ

قال سيبويه: «وَذَكَرْتَ الْأَوَّلَ لِتُعْلِمَ الَّذِي تُضِيفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ لَهُ عِنْدَكَ»[(٥)].

قال (ح)[(٦)]:

---

(١) هذا لفظ الشرقية. وجاء بلفظ (الفرزدق أيضًا) في: (ح١)٥ب- و(ح٧)١/ ٩أ- و(ح١٠)٤أ- وابن يبقى ٨ب- وابن خروف ٣ب- وابن دادي ١٠ب- والعابدي ١/ ١٠ب- وكتاهيه ١٩ب. وجاء بلفظ (وقال أيضًا) في: كوبريلي (٣٠٩) ٨أ. وجاء بلفظ (وقال) في: الخزرجي ٨ب- وفيض الله (٢٠١٥) ٤ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨، (هارون) ١/ ٣٩. والبيت للفرزدق، كما هنا، وكما في: شرح السيرافي (العلمية) ١/ ٢٨٠- والتصريح (العلمية) ١/ ٢٩٣- والمقاصد النحوية ٢/ ٩٧٤، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في: شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٣.

(٣) جميع النسخ عندي (ليئمًا). سوى نسخة فيض الله (٢٠١٥) ٤ب ففيها (لئاما). وجاءت رواية (لئامًا) في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٤- وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٨٣.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة (ح١٠)٤أ- وطرة نسخة ابن خروف ٣ب، وجاءت في متن نسخة بايزيد ٥ب مُحَوَّقًا عليها.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨، (هارون) ١/ ٤٠.

(٦) انظر كلام الزجاج بلفظه في: التعليقة ١/ ٦٨.

يَعني (زيدًا) في قولك: (ظَنَّ عبدُالله زيدًا أخاك)، فالظَنُّ غيرُ واقعٍ مِن عبدِالله على زيد؛ لأن زيدًا في عِلْمِهِ لا في ظَنِّهِ، ولكنك ذكرْتَهُ لتُضيفَ ما في ظَنِّ عبدِالله أو عِلْمِهِ إليه، وهو الأُخُوَّةُ ونحوُها مِن المفعولِ الثاني.

(ط):

أيْ ذكرتَ المفعولَ الأولَ لتُعْلِمَ مخاطبَكَ الرجلَ -الذي أَضَفْتَ إليه الخبرَ الذي استقرَّ له عندك- مَنْ هو في الناس.

قال سيبويه: «وَ(وَجَدَ عَبْدُالله زَيْدًا ذَا الْحِفَاظِ) .... (رَأَيْتُ زَيْدًا الصَّالِحَ)»[1].

(ق)[2]:

إنما جاء بالخَبَرِ مَعْرِفةً -وهو (الصالحَ) و(ذا الحفاظِ)- بيانًا؛ لأنه مفعولٌ ثانٍ لا حالٌ[3]؛ لأنَّ الفِعْلَ لو كان مُقْتَصِرًا على[4] مفعولٍ واحدٍ -نحوُ (رَأَيْتُ) مِن رُؤْيَةِ البَصَرِ، و(وَجَدْتُ) من الوِجْدان- لكان حالًا لا مَحالةَ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨، (هارون) ١/ ٣٩-٤٠.

(٢) ليس في (ش٣)٩أ، و(ش٤)٦ب.

(٣) يرى الفراء -ويُنسب إلى الكوفيين- أن ما نسميه المفعول الثاني منصوب على التشبيه بالحال، انظر: الإنصاف ٢/ ٨٢١- وشرح الصفار ٢/ ٦٩٦- وشرح التسهيل ٢/ ٧٥- والتذييل ٦/ ٦- والتصريح ١/ ٢٤٦.

(٤) في (ش٢)٩أ: إلى.

[٩/ أ] **هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فِعْلُهُ إِلَى ثَلاثَةِ مَفْعُولِينَ وَلا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى مَفْعُولٍ مِنْهُمْ وَاحِدٍ دُونَ الثَّلاثَةِ؛ لأَنَّ الْمَفْعُولَ هَهُنَا كَالْفَاعِلِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ فِي الْمَعْنَى**[١]

(ق):

وَجْهُ صِحَّتِهِ أنْ تَجْعَلَ (لا) مُقْحَمةً للتأكيد، نحوُ ما في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٢]، وفي: (بِئْرِ لا حُورٍ)[٣]، وفي مواضعَ تَعْثُرُ على زيادتِها فيها في كلام العرب[٤].

ولا يُسْتَغْرَبُ وقوعُ مثلِها في عبارة سيبويه؛ لأنَّ كلامَهُ مِن[٥] طِرازِ كلامِ المتقدمين الناطقين على سليقةِ أهلِ الفصاحة، والاستقراءُ يُطْلِعُك على نظائرَ لها في كتابه[٦].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩، (هارون) ١/ ٤١.

(٢) سورة الحديد ٢٩.

(٣) من رجز للعجَّاج، لفظه: «في بِئْرِ -لا- حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ»، في: ديوانه ١/ ٢٠- ومجاز القرآن ١/ ٢٥- وإعراب النحاس ٥/ ٧٨- والمحلى ص٢٨٢- والخزانة ٤/ ٥١، والشاعر يمدح قائدًا قاتل الخوارج، يقول: في بئرِ نَقْصٍ سرى الخارجي فيه وما درى، والشاهد زيادة (لا) فيه.

(٤) انظر الكلام على زيادة (لا) في: الكتاب ٤/ ٢٢٢- والمقتضب ١/ ٤٧- والمحلى ص٢٨٢ والأزهية ص١٥٤- والمفصل ص٤٢٤- والمغني ص٣٢٧.

(٥) في (ش٢)٩أ: «في».

(٦) تلطَّف القاضي إسماعيل في تخريج عبارة سيبويه، أما السيرافي فقرَّر جواز الاقتصار ثم قال =

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ إِذَا انْتَهَتْ إِلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ الْـمَفْعُولِينَ فَلَمْ يَكُنْ بَعْدَ ذَلِكَ مُتَعَدًى تَعَدَّتْ إِلَى جَمِيعِ مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ»[1].

(فا)[2]:

أي: تَعَدَّى[3] هذه الأفعالُ التي تَعَدَّى فاعليها إذا انتهتْ إلى المصدرِ والمكانِ وهذه الأشياءِ كما تَعَدَّى إليها ما لا يَتَعَدَّى من الأفعال، فليس ما تَعَدَّى فاعليها من الأفعالِ بأَضْعَفَ مِمَّا لم يَتَعَدَّ فاعليها. [٩/ ب]

٢/ ٣٣١: «وقول سيبويه: (لا يجوز ....) معناه لا يحسن .... وكثير من مفسري كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين ربما قالوا: لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة تَلَقُّنًا من لفظ سيبويه»، واكتفى الفارسي في التعليقة ١/ ٧٢ بذكر كلام ابن السراج في جواز الاقتصار، وأما الصفار ٢/ ٧١٦ فقال: «هذه الترجمة مُشكة من غير وجه .... فيها من الفساد ما لا يحصى»، ثم تكلَّف تخريجها على غير تخريج القاضي، قلتُ: إذا صَحَّ تخريج القاضي بطلت نسبة منع الاقتصار إلى سيبويه، انظر النسبة في: شرح الرماني ١/ ١٨أ- وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٣- وشرح التسهيل ٢/ ١٠٠- والتذييل ٦/ ١٥٥.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩، (هارون) ١/ ٤١.

(٢) انظر كلام الفارسي هذا بلفظ قريب في: التعليقة ١/ ٧٣.

(٣) أي: تَتَعَدَّى.

هَذَا بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الآخَرِ

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (نُبِّئْتُ زَيْدًا أَبَا فُلَانٍ)، لَمَّا كَانَ الْفَاعِلُ يَتَعَدَّى ....»[١].

(ق):

أي: فِعْلُ الفاعلِ، فَحَذَفَ[٢] المضافَ؛ لأنه لا يُلْبِسُ[٣]. [١٠/ أ]

قال سيبويه: «وَلَمْ يَكُونَا لِيَكُونَا أَضْعَفَ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى»[٤].

(ط):

«ولم يَكونا ليَكونا» يريد: الفاعلَ الذي يتعدَّاه فعلُه، والمفعولَ الذي يتعدَّاه[٥] أيضًا[٦]. [١٠/ ب]

هَذَا بَابُ الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّى اسْمَ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ

قال سيبويه: «وَقَالَ الْآخَرُ، عَمْرُو بْنُ شَأْسٍ:

---

(١) الكتاب (بولاق) ٢٠، (هارون) ١/ ٤٣.

(٢) في (ش٢)١٠أ: «انحذف».

(٣) انظر: شرح الصفار ٢/ ٧٣٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٠، (هارون) ١/ ٤٣.

(٥) في (ش١)١٠أ، و(ش٤)٧ب: «تعداه».

(٦) هذه الحاشية ليست في (ش٢)١٠أ، وانظر معناها في: شرح السيرافي ٢/ ٣٤٤- والتعليقة ١/ ٧٧.

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا

إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا[1]

.... وَسَمِعْتُ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ (أَشْنَعَا) وَيَرْفَعُ مَا قَبْلَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا وَقَعَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْنَعَا»[2].

قال أبو العباس[3]: «نَصَبَ (أَشْنَعا) على الحال»، بخط (رق).

قال أبو إسحاق[4]: «لا يجوزُ أن يكونَ (أَشْنَعَا) خبرَ (كانَ)؛ لأنَّ كلَّ يومٍ ذي كواكبَ فهو أَشْنَعُ، وإنما هو على الحال، ويجوزُ أنْ يَجِيءَ مَجِيءَ الحالِ وإن كان لا يُفِيدُ؛ تَجِيءُ مؤكِّدةً، تقولُ: (هذه نارُك حارَّةً)، ولا تقولُ: (كانتْ نارُك حارةً).

قال (فا): قال (ب)[5]: «يجوزُ أنْ يكونَ خبرًا من حيث جاز أنْ يكونَ حالًا، ويكونَ أيضًا للتأكيد»، يعني الخبر. [١١/ أ]

---

(١) من الطويل، وهو لعمرو بن شأس الأسدي، في: ديوانه ص٣٦- والأزهية ص١٨٦- والخزانة ٨/ ٥٢١، والشاهد عند سيبويه أن (كان) في الروايتين تامة، والحواشي القادمة على الرواية الثانية.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢، (هارون) ١/ ٤٧.

(٣) أجاز المبرد في مسائل الغلط أن يكون (أشنعا) على الرواية الثانية خبرًا، لا حالًا، انظر: الانتصار ص٥٢. وأجاز الحالية: السيرافيُّ ٢/ ٣٧٠، وأوجب الحالية: الفارسي في البغداديات ص٥٤٥،

(٤) انظر كلام الزجاج بلفظ قريب في: التعليقة ١/ ٧٩- والبغداديات ص٥٤٥.

(٥) انظر كلام ابن السراج بلفظ قريب في: التعليقة ١/ ٨٠- والبغداديات ص٥٤٥.

قال سيبويه: «كَمَا حَدَّثْتَهُ عَنْ خَبَرِ مَنْ هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَكَ»[١].

(ق):

جَعَلَ الخبرَ اسمًا للمُخْبَرِ عنه، فلذلك قال: «كما حَدَّثْتَهُ عن خبرِ»، والـمُخْبَرُ عنه هو الانطلاقُ والركوبُ ونحوُهما، فإذا قلتَ: (زيدٌ منطلقٌ) فـ(منطلقٌ) حديثٌ عن فِعْلِ زيدٍ، وهو الخبرُ الذي أراد سيبويه.

(ط):

كان ينبغي أن تقول: كما حَدَّثْتَهُ بِخَبَرٍ؛ لأنك لم تُحَدِّثْهُ عن الخبر؛ لأنَّ الخبرَ هو الحديثُ لا المحدَّثُ عنه[٢].

الصواب[٣] (عن)؛ لأنَّ الحديثَ إنما هو عن الخبر، تقول: (أُحَدِّثُكَ عن قصةٍ جَرَتْ لزيدٍ)، وكما قال؛ فإنما أَرَدْتَ أنْ تُخبِرَ عن الأُخُوَّةِ في المسألة المتقدمة. [١١/ ب]

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُ خِدَاشِ بْنِ زُهَيْرٍ:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ ... أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ[٤]»[١].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٢، (هارون) ١/ ٤٨.

(٢) تأدُّب ابن طلحة مع سيبويه واضحٌ، فلم يوجه التخطئة إليه، وإنما وجه الكلام في بيان التخطئة إلى المخاطَب، وإلى قارئ الكتاب.

(٣) يظهر أن الـمُصَوِّب هو الزمخشري الذي عارض بنسخة ابن طلحة.

(٤) من الوافر، وهو لِخِدَاشِ بن زُهير العامري، كما في: شعره ٦٦- المقتضب ٤/ ٩٤- وتحصيل =

قال أبو إسحاق:

على القَلْبِ، كما تقولُ: (أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رأسي)، كأنك قلتَ: أَظَبْيًا كانتْ أُمُّك أم حمارا.

قال سيبويه: «وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[٢]»[٣].

قال أبو إسحاق:

هذا أَسْهَلُ؛ لأنَّ (عَسَلًا وماءً) جِنْسان، فيجوزُ أنْ تقولَ: (العَسَلُ والماءُ)، فتدخلَ الألفَ واللامَ عليهما، و(كان رَجُلٌ زيدًا) ليس كذلك. [١٢/أ]

قال سيبويه: «قَوْلُ الْعَرَبِ: (مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ؟)»[٤].

الأعلم ٧٢، وقيل: لثَرْوان بن فَزارة العامري، كما في: حماسة البحتري ص٢١٠- وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٠- وفرحة الأديب ص٥٣، انظر: شرح شواهد المغني ٢/ ٩١٨- والخزانة ٧/ ١٧٧، ٩/ ٢٩٦، وقيل: لزرارة بن فروان، كما في: الاشتقاق ٣٠٠، ولعل (زرارة) تحريف عن (ثروان)، وأغرب الفارسي في المنثورة ٢١٠ فعزاه إلى جرير.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣، (هارون) ١/ ٤٨.

(٢) من الوافر، وهو لحسان بن ثابت ﷺ، في: ديوانه ص٧١- والمقتضب ٤/ ٩٢- والمحتسب ١/ ٢٧٩- والخزانة ٩/ ٢٢٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٣، (هارون) ١/ ٤٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦، (هارون) ١/ ٥٣.

قال أبو جعفرٍ: قال أبو إسحاقَ: (مَا جَاءَ) بمعنى (كانَ)، من قول العامَّةِ: (هذا لا يَجِيءُ)، أي: لا يكونُ[١].

قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ فِي هَذَا: (يَا طَلْحَةَ أَقْبِلْ)»[٢].

(ط):

بفتحِ الهاءِ مِن (طَلْحَةَ)؛ إنما هو للجِوار[٣]، وليكونَ العملُ في الاسم مِن وَجْهٍ واحد.

قال سيبويه: «وَقَالَ الشَّاعِرُ جَرِيرٌ:

يَـاتَيْمَ تَـيْمَ عَـدِيٍّ لَا أَبَـا لَكُـمُ ... لَا يُلْقِيَـنَّكُمُ فِي سَـوْءَةٍ عُمَـرُ[٤]»[٥].

(ق): يهجو عُمَرَ بنَ لَجَأٍ[٦]، ويُحَذِّرُ بني تَيْمٍ من أنْ يُوقِعَهم في سَوْءَةٍ. [١٢/ ب]

هَذَا بَابٌ تُخْبِرُ فِيهِ عَنِ النَّكِرَةِ بِنَكِرَةٍ

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا حَسُنَ الْإِخْبَارُ هَهُنَا عَنِ النَّكِرَةِ حَيْثُ أَرَدْتَ أَنْ

---

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ١٠ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦، (هارون) ١/ ٥٣.

(٣) في (ش١)١٢أ: «للجواز».

(٤) من البسيط، وهو لجرير، في: ديوانه ص٢١٢- والمقتضب ٤/ ٢٢٩- والخصائص ١/ ٣٤٥- والخزانة ٢/ ٢٩٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٦، (هارون) ١/ ٥٣.

(٦) من بني تَيْم بن عبدمناة، انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٣١- والاشتقاق ص١٨٠.

تَنْفِيَ أَنْ يَكُونَ فِي مِثْلِ حَالِهِ شَيْءٌ أَوْ فَوْقَهُ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تُعْلِمَهُ مِثْلَ هَذَا»[١].

(ط):

إذا أخبرْتَ عن النكرةِ بالفعلِ فلا بُدَّ أنْ تُفيدَ فائدةً، تقولُ: (قامَ رَجُلٌ)، فلا يجوزُ إلا بزيادةٍ، نحو قولك: (قامَ اليومَ رَجُلٌ)، أو (عندَك)، أو (رَجُلٌ عاقلٌ)، وتقول: (ضَرَبَ رَجُلٌ زيدًا) فيجوزُ؛ لأنَّ فيه فائدةً، فإنَّ كان الخبرُ اسمًا وكان هو المخبَرَ عنه في المعنى -نحوُ: (كان رَجُلٌ مُنطلقًا)- لم يَجُزْ[٢] إلا بزيادةٍ تُوجِبُ في الخبرِ فائدةً مِن نَعْتٍ ونحوِه.

قال سيبويه: «وَلَا يَجُوزُ فِي (أَحَدٍ)[٣] أَنْ تَضَعَهُ مَوْضِعَ واجِبٍ»[٤].

قال (مح)[٥]:

إلا أنْ تَضَعَ (أحدًا) في موضعٍ لا يكونُ فيه إلا عامًّا فتصيرُ بمنزلته

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧، (هارون) ١/ ٥٤.

(٢) في (ش١)١٢ب: «يُخبر».

(٣) في الرباحية [انظر (ح١)٦أ]- وابن دادي ١٥أ: (لأحد).

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧، (هارون) ١/ ٥٤.

(٥) يَرُدُّ المبرد هنا على سيبويه منعَ وقوع (أحد) في الإيجاب، وقال مثل ذلك في مسائل الغلط له، ولفظه: «وليس كما قال، وإنما خلا (أحد) أن يقع موقع الجميع، فإن كان في الإيجاب موضعٌ يكون الواحد فيه على معنى الجميع وَقَعَ (أحد) فيه كما يقع في النفي»، انظر: الانتصار ص٥٣، وانظر رأيه هذا في: شرح السيرافي ٣/ ٧.

في النَّفْيِ، نحو: (جاءني كلُّ أَحَدٍ)، و(ضَرَبْتُ كلَّ أَحَدٍ) . [١٣/ أ]

قال سيبويه: «إِذَا جَعَلْتَ (فِيهَا) مُسْتَقَرًّا[(١)]، وَلَمْ تَجْعَلْهَا[(٢)] عَلَى قَوْلِكَ: (فِيهَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، أَجْرَيْتَ الصِّفَةَ عَلَى الِاسْمِ»[(٣)].

(فا):

لأنَّ (قائمٌ) في قولك: (فيها زيدٌ قائمٌ) الخبرُ، فكذلك إنْ جَعَلْتَهُ في النكرةِ الخبرَ وأدخلْتَ (كان) عليه نَصَبْتَ؛ لأنك إنما تَنْصِبُ الخبرَ. [١٣/ ب]

هَذَا بَابُ مَا أُجْرِيَ مُجْرَى (لَيْسَ) فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِلُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، ثُمَّ يَصِيرُ إِلَى أَصْلِهِ

قال سيبويه: «وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيُجْرُونَهَا مُجْرَى (أَمَّا) وَ(هَلْ)[(٤)]، وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ كَـ(لَيْسَ)[(٥)]، وَلَا يَكُونُ فِيهِ إِضْمَارٌ»[(١)].

---

(١) قال الصبان في حاشيته ١/ ٢٠٠: «الظرف والجار والمجرور قسمان: لَغْوٌ ومُسْتَقَرٌّ بفتح القاف، فاللغو: ما ذُكِرَ عاملُه .... والـمُسْتَقَرُّ: ما حُذِفَ عاملُه ....، وقيل: الـمُسْتَقَرُّ: ما مُتَعَلَّقُهُ عام، واللغو: ما مُتَعَلَّقُهُ خاص .... وسُمِّيَ .... الـمُسْتَقَرُّ مُسْتَقَرًّا -أي: مُسْتَقَرًّا فيه- لاستقرار الضمير فيه».

(٢) في الرباحية [انظر: (ح١)٦أ]- وابن دادي١٥أ: (تجعله).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٧، (هارون) ٥٥-٥٦.

(٤) بعده زيادة في الرباحية [انظر: (ح١)٦ب]- وابن دادي١٥ب نصها: «أي: لا يعملونها في شيء»، والظاهر أنها ليست من الكتاب، بل شرح.

(٥) في الرباحية [انظر: (ح١)٦ب]- وابن دادي١٥ب: وليس (ما) كـ(ليس).

(ق):

أي: محذوفًا منها الاسمُ، فاستَعْمَلَ الإضمارَ في موضعِ الحَذْفِ؛ لاشتراكِهما في معنى الإسقاط[٢].

قال سيبويه: «وَزَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: ﴿لَاتَ[٣] حِينُ مَنَاصٍ﴾[٤]»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٨، (هارون) ١/ ٥٧.

(٢) قال أبو حيان في التذييل ٤/ ٢٩٠: «وقول سيبويه (تضمر فيها مرفوعًا) لا يريد الإضمار حقيقة؛ لأن الحرف لا يُضمر فيه، وإنما يريد: يُحذف المرفوعُ معها، وسمَّاه إضمارًا بجامع ما اشتركا فيه من أن كل واحد منهما لا يكون ملفوظًا به».

(٣) في الرباحية [انظر: (ح١)٦ب]- وابن دادي١٥ب: قرأ: ﴿ولات.

(٤) جزء من آية في سورة ص، الآية ٣. و(لاتَ حينُ) كذا بفتح الأول ورفع الثاني في: الشرقية- والرباحية [انظر (ح٧)١/ ١٢ب]- ونسخة ابن دادي ١٥ب. وقراءة رفع (حين) لأبي السمال الذي قرأ (ولاتُ حينُ) بضم اللفظين، ولعيسى بن عمر الذي قرأ (ولاتِ حينُ) بكسر الأول وضم الثاني. انظر: معاني الأخفش ٢/ ٤٥٣- ومختصر ابن خالويه ص١٢٩- والبحر المحيط ٧/ ٣٦٧، ويُلحظ أن النسخة الشرقية ليس فيها واوٌ قبل (لات)، كما هي في المصحف، وحذف الواو والفاء من أول المستشهد به من القرآن الكريم صنيع معروف ارتكبه علماء كبار، كالشافعي والجاحظ ومقاتل، بل ورد في بعض الأحاديث، انظر: سنن البيهقي الكبرى ٧/ ٢- ومسند أبي عوانة ٤/ ٤٥- والرسالة للشافعي (فقرة ٦٤٣، ٩٧٤، ٩٧٥)- والحيوان ٤/ ٥٧- وتحقيق النصوص ونشرها ٥١-٥٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٨، (هارون) ١/ ٥٨.

(ق):

قد تَبَيَّنَ بانتصابِ (الحين) في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ -وهي اللغةُ الشائعةُ- أنَّ (لاتَ) مُجراةٌ مُجْرَى (ليس)، فإذا وَقَعَ (الحينُ) مرفوعًا قُدِّرَ المحذوفُ مُنتصِبًا، لا بُدَّ من ذلك، وتقديرُه مرفوعًا عَمَلٌ على ما لم يَثْبُتْ في السماع.

قال أبو إسحاق[1]:

«مَن رَفَعَ ﴿ولَات حِينُ مَنَاصٍ﴾ يُرِيدُ (لاتَ الحِينُ حِينُ مَناصٍ)، فيكونُ خبرَ ابتداءٍ محذوفٍ، ويجوزُ أنْ يكونَ ابتداءً والخبرُ محذوفٌ»، بخَطِّ (رق)[2].

قال سيبويه: «جَعَلَها بِمَنْزِلَةِ (لَيْسَ)، فَهْيَ بِمَنْزِلَةِ (لَاتَ) فِي هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا يُجَاوَزُ بِهَا هَذَا الْـمَوْضِعُ[3]، رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ، وَلَا تَمَكَّنُ فِي الْكَلَامِ كَتَمَكُّنِ (لَيْسَ)، وَإِنَّمَا هِيَ مَعَ (الْحِينِ)»[4].

---

(١) ظاهر هذه الحاشية أن الزجاج كالأخفش -في الحاشية القادمة- يرى أن (لات) حرف هامل، ولم أجد من نَسب إليه هذا الرأي، والذي في معانيه ٤/ ٣٢٠ أن (لاتَ) عاملة عمل (ليس)، فهو موافق لسيبويه.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٢) ١٤أ.

(٣) في الرباحية [انظر: (ح١)٦ب]- وابن دادي١٥ب: «الموضع في الرفع ولا يُجاوز بها هذا الحين».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ١٨، (هارون) ١/ ٥٨.

قال الأخفش[1]:

(لاتَ) لا تَعمَلُ شيئًا في القياس؛ لأنها ليستْ بِفِعْلٍ، فإذا كان ما بعدَها رَفْعًا فهو على الابتداء، ولم تَعمَلْ (لاتَ) في شيءٍ، رَفَعْتَ أو نَصَبْتَ[2].

(ق):

(ليس) تَرفَعُ وتَنْصِبُ على كل حالٍ لأَصالتها، و(ما) في الدَّرَجةِ الثانية، تَرفَعُ وتَنصِبُ إذا كان المرفوعُ والمنصوبُ على النَّمَطِ، و(لا) في الثالثة، تَعمَلُ في النكرةِ دونَ المعرفة، و(لاتَ) في الرابعةِ، تَعمَلُ في الأحيان فقط.

حَكَى ابن دُرُسْتَويهِ أنَّهم زادُوا التاءَ على (لا)، كأنَّهم جعلوها عِوَضًا في اللفظ من الاسمِ المضمَرِ[3].

(١) انظر كلامه نصًّا في: شرح السيرافي ٣/ ٢٢، وانظر رأيه في: الأصول ١/ ٩٧- وشرح الرماني ١/ ٢٣ب- وشرح عيون سيبويه ص ٥٤- فهذا قول له، ونُسب إليه قول آخر، وهو أن (لاتَ) عاملة عملَ (لا) النافية للجنس، انظر: معاني الزجاج ٤/ ٣٢١، وحكاه بعضهم بأن (لات) تعمل عمل (إنَّ)، انظر: التذييل ٤/ ٢٩٣- والمغني ص٣٣٥- والهمع ٢/ ١٢٤، والذي في معاني الأخفش ٢/ ٤٥٣ أن (لات) مثل (ليس)، فقال: «فشبَّهوا (لات) بـ(ليس)، وأضمروا فيها اسم الفاعل».

(٢) هذه الحاشية في متن الرَّباحية، انظر: (ح١)٦ب.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ١٢أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

قال سيبويه: «وَزَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ -وَهُوَ الْفَرَزْدَقُ- قَالَ[1]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[2]

وَهَذَا لَا يَكَادُ يُعْرَفُ، كَمَا أَنَّ ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ لَا يَكَادُ يُعْرَفُ[3]»[4].

(ط)[5]:

يَذهَبُ سيبويه إلى أنَّ نَصبَ (مِثْلَهُمْ) على أنه خبرُ (ما) وإنْ كان مُقَدَّمًا، فكأنه يُجيزُ (ما قائمًا زيدٌ)[6].

---

(١) في الرباحية [انظر: (ح١)٦ب]- وابن دادي١٥ب: قال، وهو الفرزدق.

(٢) من البسيط، وهو للفرزدق، في: ديوانه ١/ ١٨٥- والمقتضب ٤/ ١٩١- والمغني ص٤٥٠- والخزانة ٤/ ١٣٣، وقد اختُلف في نصب (مثلهم) على خمسة أقوال: خبر (ما)، وحال، وظرف، وخطأ، ومبني على الفتح، وكلها مذكورة في الحواشي إلا الظرفية، وهو قول الكوفيين. انظر: الخزانة ٤/ ١٣٦- وتخليص الشواهد ص٢٨٣.

(٣) في الرباحية [انظر: (ح١)٦ب]- وابن دادي١٥ب: كذلك.

(٤) الكتاب (بولاق) ١،٢٩، (هارون) ١/ ٦٠.

(٥) لم يعزُ ابن طلحة هذا الكلام، وهو لأبي جعفر النحاس، كما في الخزانة ٤/ ١٣٠ نصًّا.

(٦) لا يُجيز سيبويه ذلك، ونَصَّ هنا على أنه لا يكاد يُعرف، وقال من قبل ١/ ٥٩: «فإذا قلتَ: (ما منطلقٌ عبدُالله) .... رفعتَ، ولا يجوز أن يكون مقدَّمًا مثله مؤخَّرًا، كما لا يجوز أن تقول: (إنَّ أخوك عبدَالله)»، فمجموع كلامه أن هذا من القليل الذي لا يجوز القياس عليه.

وغَلَّطَهُ أبو العباسِ[1] في هذا، واحتَجَّ عليه بأنَّ الفَرَزْدَقَ من بني تميم، فلغتُهُ رَفْعُ الخبرِ في التأخير، ومَنْ نَصَبَ الخبرَ مُؤَخَّرًا رَفَعَهُ مُقَدَّمًا.

وسألتُ[2] أبا إسحاقَ عن هذا الذي ذَكَرَهُ، فقال: الفَرَزْدَقُ لَعَمْرِي من بني تميم، ولكنه مسلمٌ قرأ القرآنَ، وقرأ فيه ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[3]، وقرأ: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[4]، فرَجَعَ إلى لغةِ مَن يَنْصِبُ[5]، فلا معنى للتَّشْنِيعِ بأنه من بني تميم.

قال محمدُ بنُ يَزيدَ في قوله (وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ): «نَصَبَهُ على قولك: (فيها قائمًا رَجُلٌ)، وهو قولُ أبي عثمان المازِنيِّ[6]،

(١) في مسائل الغلط، انظر: الانتصار ص٥٤، ولفظه: «ليس هذا موضعَ ضرورة، والفرزدق لغته الرفع في التأخير ....»، وانظر: البغداديات ص٢٨٥- وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٣- وشرح عيون سيبويه ص٥٥.

(٢) السائل: هو أبو جعفر النحاس.

(٣) سورة يوسف ٣١.

(٤) سورة المجادلة ٢.

(٥) يشير الزجاج إلى أن الفرزدق عاد إلى لغة الحجازيين، فنصب الخبر المتقدم، وبهذا يصح كلام سيبويه إذ حمله على نصب الخبر المتقدم. وقال ابن السراج إن الفرزدق عاد إلى لغة الحجازيين فلم يحسنها فأخطأ فيها، انظر: التعليقة ١/ ٩٧- والبغداديات ص٢٨٦، وفيها قال الفارسي: «وهذا قول قريب»، ونقل السيرافي ٣/ ٢٦ هذا الرأي غير معزو.

(٦) انظر رأيه في: الانتصار ٥٤- ومجالس العلماء ١١٣- والتعليقة ١/ ٩٥- والإغفال ٢/ ٤٦١- ٤/ ١٢٦.

والخبرُ مُضْمَرٌ»[١].

(ق):

كلُّ (مِثْلٍ) على هذا الوَجْهِ الحكمُ عليه بالبناءِ؛ لوُقُوعِهِ موقِعَ غيرِ المتمكِّن، وهو الكاف[٢].

(ط):

قال أبو عبدالله الرَّبَاحِيُّ[٣]: إنما جاءَ (المِثْلُ) منصوبًا[٤] في هذا البيت لأنَّ (المِثْلَ) مُتَأَوَّلٌ به معنى الكافِ هنالك، وكأنه قد قال: (وإذْ ما كَقُرَيْشٍ بَشَرُ)، إلا أنَّ الكافَ لا تَكادُ تُستَعملُ مع المضمرِ؛ استغناءً بـ(المِثْل) عنها، ولم يُرِدِ الشاعرُ معَ ذلك أنه يُخْرِجُ (المِثْلَ) على حَدِّ الصِّفةِ -التي هي معنى الكاف- إلى حالِ الاسم، فيرفعَهُ بالابتداءِ الذي هو من لغتِهِ؛ لأنَّ ذلك مما يُدْخِلُ في الكلام به معنى (لا)، وذلك معنى نَفْيِ البشرية عن (مِثْلَهُمْ)[٥]،

---

(١) مسائل الغلط، عن الانتصار ص٥٤ نصًّا. يعني: أن (مثلهم) منصوب على الحال.

(٢) هذه الحاشية والتي بعدها ليستا في (ش٤)١١١.

(٣) هو: محمد بن يحيى الرَّبَاحِيُّ الأزدي، أشهر رواة كتاب سيبويه في الأندلس، وناقله إليها. انظر التعريف به في ص٢٧ هـ٥.

(٤) يعني: مبنيًّا على الفتح، كما صرَّح به القاضي إسماعيل في الحاشية الآتية، وهذا من تخريجات البيت، واختلف في علة البناء، فقيل: وقوعه موقع المبني وهو الكاف، وهو القول المذكور هنا، وقيل: لكونه مبهمًا مضافًا إلى مبني، انظر: أوضح المسالك ١/ ٢٨٢- والمغني ص٦٧١- والخزانة ٤/ ١٢٦.

(٥) انظر شرح الجملتين الأخيرتين في: تحصيل عين الذهب ص٨٥- والخزانة ٤/ ١٢٤-١٢٥.

وقَبْلَهُ[١]:

أَلْفَيْتَ قَوْمَكَ لم يُتْرَكْ لأَثْلَتِهِمْ ظِلٌّ وعنها لِحَاءُ السَّاقِ يُقْتَشَرُ

[١٤/أ] **قال سيبويه: «وَهُوَ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: (هَذِهِ مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ)[٢] فِي الْقِلَّةِ»[٣].**

(ق):

مذهبُ البصريين في (جَدِيد) أنه (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعِل)، تقول: (جَدَّ الثوبُ، فهو جَدِيدٌ)، كقولك: (عَزَّ، فهو عَزِيزٌ)، و(ذَلَّ، فهو ذَلِيلٌ)، والقياسُ أنْ تلحَقَه التاءُ للتأنيث، فيقالُ: (مِلْحَفَةٌ جديدةٌ)، ولكن الاستعمال وَرَدَ على ترك التاء، كقولهم (طامِثٌ وطالِقٌ وقَرِيبٌ وكَثِيرٌ)، فقولُهم: (مِلْحَفَةٌ جديدةٌ) شاذٌّ عن الاستعمالِ وإنْ طابَقَ القياسَ[٤].

ومذهبُ الكوفيين أنَّ (جَدِيدًا) (فَعِيلٌ) بمعنى (مفعول)، نحو

---

(١) أي: قبله مطلقًا، أما البيت الذي قبله مباشرة فقوله:

وما أُعِيدَ لهم -حتى أَتَتهُمُ- أزمانُ مروانَ إذ في وَحْشِها غِرَرُ

انظر: الديوان ١/ ١٨٥- وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٢-والخزانة ٤/ ١٢٧.

(٢) انظر هذه العبارة عن العرب في: الزاهر ١/ ٢٢- والمحكم ٧/ ١٨٦- واللسان ٣/ ١١١.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩، (هارون) ١/ ٦٠.

(٤) هذا من القاضي فهم دقيق يزيل التعارض بين قول سيبويه هنا وقوله في ٢/ ٢٠٩ إن (جديدًا) فَعِيلٌ بمعنى فاعل، وانظر: معاني الأخفش (قراعة) ٢/ ٤٣٨- ومختار التذكرة ٤٢٩- والمخصص ١٦/ ١٥٦، ١٦٠.

(قَتِيلٍ، وكَلِيمٍ)، والقياسُ حَذْفُ التاءِ مع الموصوف، فـ(جديدةٌ) عندَهم شاذَّةٌ عن القياس[١].

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ (لَيْسَ). وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَها (لَا) الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الِاشْتِرَاكُ، فتَنْصِبُ[٢]»[٣].

قال الأخفش:

لا تكون (لا) للاشتراك في هذا، إنما تكونُ للنَّفْيِ، و(الواوُ) للاشتراك.

قال سيبويه: «فَالْمَعْنَى فِي الْحَدِيثِ وَاحِدٌ، وَمَا تُرِيدُ مِنَ الْإِعْمَالِ مُخْتَلِفٌ فِي (كَانَ) وَ(لَيْسَ) وَ(مَا)[٤]»[٥].

قال (مح):

يعني أنك إذا قلتَ: (ما زيدٌ قائمًا، ولا عمرٌو منطلقٌ ومنطلقًا)

---

(١) انظر: إصلاح المنطق ص٣٤٣- والزاهر ١/ ٢١- وتصحيح الفصيح ٤٢٢- وشرح السيرافي ٣/ ٢٧- والبغداديات ص٥٨٥- والفائق ٢/ ١٣٠- والمفصل ص٢٥٠- والتاج ٧/ ٤٧٥.

(٢) في الرباحية [انظر: (ح١)٦ب]- وابن دادي١٦أ: «فإنْ جَعَلْتَها (لا) التي في العطف التي تكون في (ليس) نصبتَ». قلتُ: تعليق الأخفش على لفظ الشرقية، وهذا يدل على أنه لفظ سيبويه.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩، (هارون) ١/ ٦٠.

(٤) في الرباحية [انظر: (ح١)٦ب]- وابن دادي١٦أ: يُراد من الإعمال مختلف.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠، (هارون) ١/ ٦١.

فالمعنى واحدٌ، وليست هذه التي تَنْفِي[1] بها ما لم يأتِ، وإنما هي تأكيدٌ للنَّفْيِ لا غيرُ، فإذا قلتَ: (ما زيدٌ قائمًا، ولا عمرٌو ذاهبًا) فقد نَفَيْتَ شيئًا في ما مضى من الزمان.

ولو قلتَ: (ما كان زيدٌ ذاهبًا، ولا عمرٌو منطلقٌ) فلم تَنْفِ بقولك (ولا عمرٌو منطلقٌ) شيئًا ماضيًا، وإنما نَفَيْتَ شيئًا غيرَ كائنٍ في حالِ حديثِك؛ لأنك عَطَفْتَ جملةً على جملةٍ وكَرَّرْتَ (لا) توكيدًا للنفي، ولم تُدْخِلْها في (كان).

(فا)[2]:

«غيرَ كائنٍ في حالِ حديثِك» أنْ تَنْفِيَ منفيًا في حالِ حديثِك، فقولُك[3] (في حالِ) ظَرْفٌ لـ(تَنْفِي)، كأنك قلتَ: (تَنْفِي في حالِ حديثِك شيئًا غيرَ كائنٍ). [١٤/ ب]

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا، وَلَا مُحْسِنٌ زَيْدٌ)، الرَّفْعُ أَجْوَدُ وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ[4] الْأَوَّلَ»[5].

---

(١) في (ش٣)١٥ب: يُنْفَى.

(٢) هذا تعليق من الفارسي على حاشية المبرد السابقة.

(٣) في (ش٢)١٤ب: تقول.

(٤) في الرباحية [انظر: (ح١)٦ب]- وابن دادي١٦أ: كان يُريد.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠، (هارون) ١/ ٦٢.

(ق):

إنما كان الرفعُ أجودَ لأنه لو كان (زيدٌ) غيرَ المذكورِ لم يَجُزْ إلا[1] الرفعُ وامتنعَ النصبُ البَتَّةَ، فإذا كان المرادُ بـ(زيدٌ) هو المذكورَ -وكان الوجهان فيه جائزين: الرفعُ والنصبُ، أعني (ولا محسنًا زيدٌ، ولا محسنٌ زيدٌ)- كان الرفعُ أجودَ لا محالةَ؛ لوُقُوعِ (زيدٍ) موقعًا وُقُوعُ الأجنبيِّ فيه لا يُجوِّزُ إلا رَفْعَه.

---

(١) ساقط من (ش٣)١٥ب.

قال سيبويه: «حَيْثُ كَانَ هَذَا[1] ضَعِيفًا فِيهِ»[2].

(ط)[3]:

أي: كان الإظهارُ ضعيفًا. [١٥/ أ]

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ، وَهُوَ[4] الْأَعْوَرُ الشَّنِّيُّ: ....

فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا[5]

وَقَدْ جَرَّهُ قَوْمٌ، فَجَعَلُوا الْمَأْمُورَ لِلْمَنْهِيِّ ....

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ النَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا، وَلَا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعَقَّرا[6]

.... وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَجُرَّ وَيَحْمِلَهُ عَلَى (الرَّدِّ) ... وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ

---

(١) ليس في الرباحية [انظر: (ح٢)١٢أ]- وابن دادي١٦ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠، (هارون) ١/ ٦٢.

(٣) ليس في (ش٣)١٥أ.

(٤) في الرباحية [انظر: (ح١)٧أ]: ومن ذلك قول.

(٥) من المتقارب، وهو للأعور الشَّنِّيِّ، في: شروح أبيات الكتاب- والحماسة البصرية ٢/ ٢- وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٧- والخزانة ١٠/ ١٤٨، ولبشر بن أبي خازم في العقد الفريد ٣/ ٢٠٧، وبلا نسبة في: المقتضب ٤/ ١٩٦- والأصول ٢/ ٦٩- ومجمع الأمثال ١/ ٣١٤.

(٦) من الطويل، وهو للنابغة الجعدي ﷺ، في: ديوانه ص٥٠- وجمهرة أشعار العرب ٢/ ٧٨٥- والأصول ٢/ ٧٠- والحماسة البصرية ١/ ٦- والخزانة ٧/ ١٨١، وبلا نسبة في: المقتضب ٤/ ١٩٤.

فَقُلْتَ: (وَلَا مُسْتَنْكَرًا ....، وَلَا قَاصِرًا....)»[١].

قال أبو الحسن[٢]:

هذا كلُّهُ يجوزُ فيه النصبُ وإنْ كان الآخِرُ ليس من سَبَبِ الأول؛ لأنَّ (ليس) إذا[٣] قدَّمتَ فيها الخبرَ أو أخرَّته فهو سواءٌ.

قال (مح): وَهِمَ في هذا على سيبويه؛ لأنَّ سيبويه أرادَ أنْ[٤] يُعلِمَ كيف يكونُ هذا التقدير في (ما).

وقال الأخفش[٥]: ليس[٦] هذان البيتان على ما زَعَمَ سيبويه.

يَعني[٧] في الجر؛ لأنه يجوزُ عنده العطفُ وإنْ لم يكن الثاني من

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١-٣٢، (هارون) ١/ ٦٣-٦٥.

(٢) كلام الأخفش في متن الرباحية، انظر: (ح١)٧أ، و(ح٢)١٢أ. وفي متن نسخة ابن دادي ١٧ب.

(٣) كذا في حواشي الشرقية، انظر: (ش١)١٥أ. وفي نسخة ابن دادي١٧ب: «إنْ». وسقط من متن الرباحية، انظر: (ح١)٧أ، و(ح٢)١٢أ.

(٤) ساقط من (ش٢)١٥ب.

(٥) قول الأخفش في متن الرَّباحية، [انظر: (ح٢)١٢أ]، متصلًا بكلامه في حاشيته السابقة، وكذا في في متنها الحاشيةُ القادمة إلى «وعلى اللام»، وبعدها (رجع).

(٦) في الرَّباحية [(ح١)٧أ]: «وليس»، وكذا في الأصول لابن السراج ٢/ ٧٣.

(٧) هذا من كلام المبرد، وهذه الحاشية وثلاث الحواشي قبلها كلها متصلة في حواشي الشرقية، انظر: انظر: (ش١)١٥أ، وهي من نقل المبرد وتعليقه. وقد نقل ابن السراج في الأصول ٢/ ٧٣ عن المبرد كلام الأخفش في الحاشية السابقة وتعليقه عليه في هذه الحاشية باختلاف يسير، وذكرها =

سَبَبِ الأول، (وأُنْكِرَ ذلك؛ لأنه عَطْفٌ على عاملين على (ليس) والباء، فزَعَمَ الأخفش)[1] أنها غَلَطٌ منه، وأنَّ العَطْفَ على عاملين جائزٌ[2]، منه[3] قولُ الله تعالى في[4] قراءة بعض الناس: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ آيَاتٍ﴾[5]،

المبرد مختصرة في: المقتضب ٤/ ١٩٥- والكامل ٢/ ١٠٠٢- ومسائل الغلط (عن الانتصار ص٥٦)، وذكر أكثرها: السيرافي في شرحه ٣/ ٤٧-٤٨- وابن خلف ١/ ٢٠٢.

(١) في الرباحية [انظر: (ح١)٧أ]: فزعم أبو الحسن.

(٢) قولهم: «عطف على عاملين» تَجَوُّز، ومرادهم: على معمولَيْ عاملين. انظر: المغني ص٦٣٢، وقد اختلف النحويون في ذلك على خمسة أقوال، أشهرها ثلاثة: ١-المنع مطلقًا، وهذا مذهب الخليل، وسيبويه، وهشام الضرير، والمبرد، وابن السراج، وصححه ابن مالك، وحملوا هذه الشواهد على حذف الجار لا العطف. ٢-الجواز مطلقًا، ونُسب إلى الأخفش، والفراء، وصححه الكافيجي. ٣-الجواز إذا كان أحد العاملين جارًّا واتصل المعطوف بالعاطف، وهو المشهور من مذهب الأخفش، والكسائي والفراء والزجاج، وصححه ابن طلحة. انظر: الكتاب ١/ ٣٢- والمقتضب ٤/ ١٩٤- والكامل ١/ ٣٧٥، ٢/ ١٠٠٢- والأصول ٢/ ٦٩- والانتصار ٥٦- وإعراب النحاس ٤/ ١٤٠- والتعليقة ١/ ١٠١- والتبصرة ١/ ١٤٤- والنكت للأعلم ١/ ٢٠٠- وشرح المفصل ٣/ ٢٧- وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٥ - والتسهيل ١٧٨- والبسيط ١/ ٣٥٣- والتذييل ٤/ ١٧٩ب- والمساعد ٢/ ٤٧١- والمغني ٦٣٢-٦٣٤- والتصريح ٢/ ١٤٥- والهمع ٥/ ٢٧٠.

(٣) في الرباحية [انظر: (ح١)٧أ]: مثل.

(٤) في (ش٣)١٦ب: «على».

(٥) سورة الجاثية ٤، وقرأ (آياتٍ) بالنصب: حمزة والكسائي ويعقوب، وقرأ باقي العشرة بالرفع. انظر: السبعة ص٥٩٤- والبحر المحيط ٨/ ٤٤- والنشر ٢/ ٣٧١.

فجَرَّ (الآياتِ)[١] وهي في موضعِ نَصْبٍ، [٢]ومثلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[٣]، عَطَفَ على خبرِ (إنَّ) وعلى اللام[٤].

قال أبو العباس: غَلِطَ أبو الحسن في الآيتين جميعًا في أنهما عَطْفٌ على عاملين، ولكن ذلك في قراءة مَن قَرَأَ: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ بَعْدَ هذه الآيةِ إنْ جَرَّ (آياتٍ)[٥] فقد[٦] عَطَفَ على عاملين، وهي قراءةٌ[٧]. [١٥/ ب]

---

(١) يعني: نصبها بالكسرة.

(٢) ليس في (ح١)٧أ.

(٣) سورة سبأ ٢٤.

(٤) قال المبرد في مسائل الغلط: «فعطف على (في) وعلى اللام، واللام ليست عاملةً»، انظر: الانتصار ص٥٦، وقال السيرافي ٣/ ٤٨: «فإن الأخفش يقدِّر (إنا أو إياكم لعلى هدى أو إنا أو إياكم لفي ضلال مبين)، فحَذف (إنَّ) واللام»، وفي الآية إعرابات أخرى، انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٨٧- والتبيان للعكبري ٢/ ١٠٦٨- والبحر المحيط ٧/ ٢٦٧.

(٥) يعني: نصبها بالكسرة، والاستشهاد مستقيم على قراءة النصب والرفع، أما النصب فسيأتي الكلام عليه في الهامش القادم، وأما الرفع فالتقدير عليه: في خلقكم آياتٌ، واختلافِ الليل والنهارِ آياتٌ، فعطف (اختلاف) و(آيات) على (خلقكم) و(آيات).

(٦) في طرة نسخة بايزيد٩أ: «وَإِنْ قالَ (آياتٍ) فَجَرَّهُ، فقد».

(٧) سورة الجاثية ٥، ورفع (واختلاف) قراءة شاذة، وأما نصب (آيات) فقراءة حمزة والكسائي ويعقوب، ومراد المبرد أن قراءة نصب (آيات) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ آياتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ
=

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ: (مَا مِثْلُ أَخِيكَ وَلَا أَبِيكَ يَقُولَانِ ذَاكَ)»[١].

قال (عنده):

هذا جَيِّدٌ؛ لأنه جَمَعَ الخبرَ، ولم يَعْطِفْ على عاملين.

هَذَا بَابُ مَا يُجْرَى عَلَى الْمَوْضِعِ، لا عَلَى الاسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ

قال سيبويه: «لِيَكُونَ[٢] حَالُهُمَا فِي (الْبَاءِ) كَحَالِهِمَا فِي غَيْرِ (الْبَاءِ)، مَعَ قُرْبِهِ مِنْهِ»[٣].

(ق):

أي في قولك: (ما زيدٌ أخاكَ ولا صاحِبَك) إذا لم تُدْخِلِ الباء.

قال سيبويه -رحمه الله-: «لِأَنَّ الْبَاءَ دَخَلَتْ عَلَى شَيْءٍ لَوْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيهِ لَمْ يُخِلَّ بِالْمَعْنَى، وَلَمْ يُحْتَجْ إِلَيْهِ، وَلَكَانَ[٤]

﴿مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ إنما تكون من العطف على معمولي عاملين في (آيات) الثالثة؛ لأنها عطف على اسم (إنَّ)، و(اختلاف) عطف على مجرور (في)، أما (آيات) الثانية فعطف على معمولي عامل واحد وهذا جائز باتفاق؛ فـ(آيات) عطف على اسم (إنَّ)، و(في خلقكم) عطف على خبر (إنَّ) وهو (في السماوات)، انظر: الانتصار ص٥٦- والمغني ٦٣٢، فإذا تبيَّن هذا أدركتَ أن تغليط السيرافي ٣/ ٤٨ المبرد هنا كان بسبب أن مراد المبرد لم يتضح له، رحمهما الله.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣، (هارون) ١/ ٦٦.

(٢) في الرباحية [انظر: (ح١)٧أ]: بكون.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٣، (هارون) ١/ ٦٧.

(٤) في الرباحية [انظر: (ح٢)١٢أ]- وابن دادي١٨أ: إليها، وكان.

نَصْبًا»(١).

الضمير في (إليه) يَحتملُ أن يَرْجِعَ إلى (الباء)؛ لأنه يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، وإلى الدُّخُول(٢).

قال سيبويه: «وَلَوْ قُلْتَ: (مَا زَيْدٌ عَلَى قَوْمِنَا وَلَا عِنْدَنَا) كَانَ النَّصْبُ لَيْسَ غَيْرُ»(٣).

(ق):

فإنْ قلتَ: فهل يَصِحُّ: (ما زيدٌ مِن قَوْمِنا ولا عندَنا)؛ لأنَّ (مِن) تَدْخُلُ على (عندَ)؟

قلتُ: لا؛ لأنَّ (مِن) قد اختَلفَ معناها، ولكنْ إذا قلتَ: (ما الشَّرُ مِن قومِنا ولا عندَنا) كان صحيحًا؛ لاتفاقِ معناها.

(ق):

لا يَدْخُلُ (عندَ) مِن حروف الجرِّ إلا (مِن) وحدَه(٤).

قال سيبويه: «وَقَالَ الْعَجَّاجُ:

كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارَا

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤، (هارون) ١/ ٦٧.

(٢) أعاد السيرافي ٣/ ٥٣ الضمير إلى (الباء).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٤، (هارون) ١/ ٦٨.

(٤) هذه الحاشية ليست في (ش٢) ١٦أ.

مِنْ يأْسِهِ اليَائِسِ أَوْ حِذَارَا[1]»[2].

(ط):

قال أبو جعفرٍ: عَطَفَهُ أيضًا على الموضع؛ لأنَّ المعنى: يَأْسَةَ[3] اليائسِ.

وسألتُ عنه أبا الحسن[4]، فقال: يجوزُ أنْ يكونَ عَطَفَ (حِذارا) على قوله (مُختارا)، أي: مُحاذِرا، يَنْصِبُهُ على الحال بـ(طَوَى)؛ لأنَّ المصدرَ[5] قد يأتي على اسم الفاعل، كقوله ﷻ: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾[6]. [١٦/أ]

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو، وَلَا شَبِيهًا بِهِ)، وَ(مَا عَمْرٌو

---

(١) من الرجز، وهما للعجَّاج، في: ديوانه ٢/ ٨٣- والإنصاف ١/ ٣٣٣، وبلا نسبة في: المحتسب ٢/ ٣٦٣، وقوله (يأسه) كُتِبت في نسخ الشرقية [انظر: (ش١)١٥ب] بهاء الضمير، وكذا في بعض المراجع، وهو أنسب للمعنى وأجزل للفظ، وكُتبت في الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٣ب] بتاء التأنيث، وكذا في بعض المراجع.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥، (هارون) ١/ ٦٩.

(٣) كُتبت بتاء التأنيث لأن نسخة ابن طلحة فرع من نسخة الرَّباحي، وفيها (يأسة) بتاء التأنيث، والرَّباحي روى كتاب سيبويه عن أبي جعفر النحاس صاحب الحاشية هنا، وجميع الحواشي المنقولة من نسخة ابن طلحة نقلها الزمخشري، لا الفارسي.

(٤) هو الأخفش الأصغر علي بن سليمان، وهو من شيوخ أبي جعفر النحاس.

(٥) في (ش٢)١٦ب: «الضمير»، وهو تحريف.

(٦) سورة الملك ٣٠.

كَخَالِدٍ، وَلَا مُفْلِحًا)، النَّصْبُ فِي هَذَا جَيِّدٌ .... فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: وَلَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ يُشْبِهُهُ، جَرَرْتَ»[1].

قال أبو الحسن[2]:

والفَصْلُ بينَ الجرِّ والنَّصْبِ في قولك: (ما أنتَ كزيدٍ، ولا شَبِيهًا به) أنك إذا جَرَرْتَ (الشَّبِيهَ) فقد أَثْبَتَ شَبِيهًا، وإذا نَصَبْتَ فلم تُثْبِتْ[3] ههنا شَبِيهًا بزيدٍ.

هَذَا بَابُ الإِضْمَارِ فِي (لَيْسَ) وَ(كَانَ) كَالإِضْمَارِ[4] فِي (إِنَّ)

قال سيبويه: «قَالَ الشَّاعِرُ، وَهْوَ حُمَيْدٌ الْأَرْقَطُ:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ   وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ[1]»[2]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥، (هارون) ١/ ٦٩.

(٢) انظر الحاشية بلفظها معزوةً في: شرح السيرافي ٣/ ٥٦- والبغداديات ٤٠١.

(٣) ليس في (ش٢)١٦ب. والعبارة بالفاء في (فلم) في غيرها من نسخ الشرقية [انظر: (ش٣)١٧ب]- والرباحية [انظر: (ح٢)١٢ب]- وابن دادي١٨أ، والفاء هنا زائدة؛ لأن جواب الشرط المبدوء بـ(لم) لا يقترن بالفاء. انظر: الكتاب ٣/ ٦٧- والمقتضب ٢/ ٦٩- والارتشاف ٤/ ١٨٧٤- والمساعد ٣/ ١٦١، والعبارة بـ(لم) دون فاء في شرح السيرافي ٣/ ٥٧.

(٤) هكذا العنوان في جميع النسخ: الشرقية [انظر: (ش١)١٦أ]، والرباحية [انظر: (ح٢)١٢ب]، ونسخة ابن دادي ١٥ب. فـ(كالإضمار) ليس خبرًا عن (الإضمار)، بل هو من وصفه، فهو حال منه، ومعنى ترجمته -كما قال الصفار ١/ ١٠٥أ -: «هذا بابُ الإضمارِ في (ليس) الذي هو بمنزلة الإضمار في (إنَّ)».

(ق):

(تُلْقِي) صَحَّ[٣] بالتاء[٤]، وعليه يَطَّرِدُ كلامُه؛ لأنه إذا جَعَلَ[٥] (المساكينَ) اسمَ (ليس)، و(تُلْقِي) خبرَها -كقوله: (كانت زيدًا تَأْخُذُ الحُمَّى)- لم يَسْتَقِمْ (تُلْقِي) إلا على التأنيث؛ لأنَّ فيه ضميرَ (المساكين)، كما أنَّ في (تَأْخُذُ) ضميرَ الحُمَّى[٦].

أنشدنا أبو إسحاق -يَعني الكَلابِزِيَّ- قال: أنشدنا أبو يَعْلَى[٧]،

---

(١) قبله في الشرقية (ش٢)١٦ب بيتٌ. وهو في الرباحية [انظر: (ح٢)١٣أ]- وابن دادي١٨ب (يُلقي) بالياء. والبيت من البسيط، وهو لحُمَيْدِ بن مالكٍ الأَرْقَط، في: إصلاح الخلل ص١٥١- وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٩٧- وتخليص الشواهد ص٢٤٦- والمقاصد النحوية ٢/ ٨٢، وبلا نسبة في: المقتضب ٤/ ١٠٠- والأصول ١/ ٨٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٥، (هارون) ١/ ٧٠.

(٣) ليس في (ش١)١٦أ.

(٤) انظر مراجع تخريج البيت مع شروح الكتاب وأبياته.

(٥) لم يجعل سيبويه (المساكين) اسمَ (ليس)، بل منع ذلك، كما منع (كانت زيدًا تأخذُ الحُمَّى)، قال ١/ ٧٠: «ولا يجوز أن تحمل (المساكين) على (ليس) وقد قدَّمتَ فجعلتَ الذي يعملُ فيه الفعلُ الآخِرُ يلي الأول، وهذا لا يحسن، لو قلت: (كانت زيدًا الحمى تأخذ)، أو (تأخذ الحمى) لم يَجُز، وكان قبيحًا».

(٦) انظر هذا التوجيه في: تخليص الشواهد ص٢٥٠.

(٧) أبو يعلى هو: محمد بن أبي زرعة الباهلي، بصري من أصحاب المازني، ومقدم في طبقته، قُتل سنة (٢٥٧)، له أخبار مع المازني، وكان الفارسي يراه أحذق من المبرد، له نكت على كتاب سيبويه، =

قال: أنشدنا أبو عثمان:

فَظَلَّتْ بأَعْضائِها قِدْرَها ... تَحُشُّ الوليدةُ أو تَحْتَوِيها[1]

قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ: ﴿كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[2]، (وَجَازَ هَذَا التَّفْسِيرُ لِأَنَّ مَعْنَاهُ (كَادَتْ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ تَزِيغُ)[3]»[4].

زيادةٌ في (ح):

(كادَ) وَقَعَ غَلَطًا في الكتاب؛ لأنَّ (كادَ) ليس هو مما يُضْمَرُ فيه؛ لأنه للمقاربة[5].

وقد نقل عنه الفارسي في الحواشي مرتين، هنا وفي ص٨٣٧، ونقل عنه في كتبه الأخرى كالحجة والتذكرة (انظر فهارس الحجة ومختار التذكرة). انظر: إنباه الرواة ٤/ ١٩٠ - وبغية الوعاة ١/ ١٠٤.

(١) من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدُّؤلي، في: الأغاني ١٢/ ٣٧٦ - والمستقصى ٢/ ٦٠، بلفظ (بأَوْصالها) بدل (بأعضائها)، و(تشتويها) بدل (تحتويها)، وقبل هذا البيت في المراجع السابقة:

فلا تكُ مثلَ التي استخرجتْ ... بأظْلافِها مُدْيةً أو بِفِيها

فقامَ إليها بها ذابحٌ ... ومَن تَدْعُ يومًا شَعُوبُ يجيها

والشاهد في البيت أن في (ظَلَّتْ) ضمير قصةٍ كبيت (تلقي المساكين)، والتقدير: فظلت القصةُ تحُشُّ الوليدةُ القدرَ بأوصال العَنْز، وتحُشُّ القِدرَ أي: تُسْعِرُ النارَ تحتها.

(٢) سورة التوبة ١١٧، و(تزيغ) قراءة السبعة، إلا حمزة وحفصًا عن عاصم فقرآ بالياء، انظر: السبعة ص٣١٩ - والبحر المحيط ٥/ ١١١ - والنشر ٢/ ٢٨١.

(٣) ليس في الرباحية [انظر: (ح٢)١٣أ] - وابن دادي١٨ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦، (هارون) ٧١.

(٥) ينكر الزجاج أن تكون هذه العبارة من الكتاب؛ ويعلل ذلك بأن (كاد) لا يُضمر فيه الشأن، وفي =

(ق): القياسُ أنْ لا يجوزَ إضمارُ الشأنِ في أفعال المقاربة؛ لأنَّ غَرَضَك إذا قلت: (كادتِ الشمسُ تَغْرُبُ) أنْ تُقَرِّبَ الشمسَ من الغروب، فإذا أَضْمَرْتَ فيها الشأنَ -والشَّأْنُ عبارةٌ عن المُقَرَّبِ والمُقَرَّبِ منه جميعًا- فكأنك قَرَّبْتَ الشأنَ من نفسه، وهو فاسدٌ.

وإنما صَحَّ الإضمارُ في الآيةِ لحَمْلِ الكلامِ على المعنى؛ إذْ لا فَرْقَ بينَ ﴿كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ وبينَ (كادتْ قلوبُ فريقٍ منهم تَزيغ)، والحَمْلُ على المعنى غيرُ عزيزٍ في كلامهم. [١٦/ ب]

قال سيبويه: «وَلَا يَجُوزُ هَذَا[١] فِي (مَا) فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِضْمَارٌ»[٢].

(فا):

لا يَستَقيمُ[٣] هذا في (ما)؛ لأنه لا يكونُ في (ما) إضمارٌ، كما يكونُ في (ليس).

قال سيبويه: «لَا يَسْتَقِيمُ، كَمَا لَمْ يَسْتَقِمْ فِي (كَانَ) وَ(لَيْسَ) أَنْ تُقَدِّمَ مَا

شرح الرماني ١/ ٢٨أ: «وقد قيل: إنه أُلحق بالكتاب، وليس منه»، ولم ينكرها: السيرافي ٣/ ٦٥- والصفار ١/ ١٠٦ب.

(١) في الرباحية [انظر: (ح١)٧ب]: «ذا». والمراد به إضمار الشأن.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦، (هارون) ١/ ٧١.

(٣) في (ش٢)١٧أ: لأنه لا يستقيم.

يَعْمَلُ فِيهِ الْآخِرُ»[١].

(ق):

أي: لا تقول: (كان زيدًا عبدُالله ضاربًا)، ولا: (ليس زيدًا أنا قاتلًا)[٢].

قال سيبويه: «وَقَالَ مُزَاحِمٌ الْعُقَيْلِيُّ:

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى
وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ[٣]»[٤].

(ط)[٥]:

وسألنا أبا إسحاقَ عن معنى هذا البيت، فقال: الإنسانُ يَسْأَلُ عن الشيءِ مَن يَعْرِفُهُ ومَن لا يَعْرِفُهُ، فما معنى هذا؟ وأجابَ فقال: هذا يَذْكُرُ امرأةً يَتَعَشَّقُها[٦]، فليس يَسْأَلُ عن خبرِها إلا مَن يَعْرِفُها ويَعْرِفُه.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦، (هارون) ١/ ٧١.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٢)١٧أ.

(٣) من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث (وقيل: عمرو) العُقيلي، في: الكتاب ١/١٤٦- وشرح شواهد الإيضاح ص١٥٤- والمقاصد النحوية ٢/ ٩٨- والخزانة ٦/ ٢٦٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧، (هارون) ١/ ٧٢.

(٥) هذه الحاشية لأبي جعفر النحاس، كما صرَّح به ابن خلف في لباب الألباب ١/ ٢٨٠، ونقل الحاشية كاملة باللفظ.

(٦) في (ش٣)١٨أ: «تَعَشَّقَها».

قال سيبويه: «وَكَانَ هَذَا أَحْسَنَ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ....»[1].

(ق):

يعني أنَّ هذا أحسنُ من التقديم والتأخير في اللغة الحجازية -لو قلتَ: (وما كلَّ مَن وافى مِنًى أنا عارفًا) بنَصْبِ (كلّ)- لِفَصْلِكَ بينَ (ما)[2] ومعمولِهِ بمعمولِ خبرِه، ولم يُرِدِ التقديمَ والتأخيرَ في البيت؛ لأنه لا يَستَقيمُ ذلك و(عارف) مرفوع.

هَذَا بَابُ مَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ وَلَمْ يَجْرِ مَجْرَى الْفِعْلِ وَلَمْ يَتَمَكَّنْ تَمَكُّنَهُ

قال سيبويه: «وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ (عَبْدَاللهِ) وَتُؤَخِّرَ (ما) وَلَا تُزِيلَ شَيْئًا عَنْ مَوْضِعِهِ»[3].

(صح)، هو منصوبٌ في نُسْخَةِ السَّماعِ، وكان صوابُهُ الرَّفْعَ[4].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧، (هارون) ١/ ٧٢.

(٢) في (ش٣)١٧ب: «لا». وهو تحريف.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧، (هارون) ١/ ٧٣.

(٤) هذه الحاشية على الفعل (يُزِيلَ). وظاهر هذا التصويب صواب؛ لأن نصب (يزيل) يجعله معطوفًا على (تقدمَ) المنصوب بـ(أنْ)، فيكون المعنى: (ولا يجوز أن تقدم عبدالله وتؤخرَ ما، ولا يجوز ألَّا تزيلَ شيئًا عن موضعه)، ولأن نفي النفي إثبات يكون المعنى: ويجوز أن تزيل شيئًا عن موضعه، وهذا خلاف المراد، فقد اتفق شراح الكتاب على أن سيبويه يريد بهذه الجملة منع التغيير في جملة التعجب؛ لأنها كالمثل. [شرح السيرافي ٣/ ٧٤، والبغداديات ص٢٥٦، وشرح =

قال سيبويه: «وَبِنَاؤُهُ أَبَدًا مِنْ (فَعَلَ) وَ(فَعِلَ) وَ(فَعُلَ) وَ(أَفْعَلَ)، وَهْوَ فِي (أَفْعَلَ) قَلِيلٌ جِدًّا»[1].

في نُسخةِ أبي إسحاقَ العتيقة: «وَبِنَاؤُهُ أَبَدًا مِنْ (فَعَلَ) وَ(فَعِلَ) وَ(فَعُلَ)، وَهْوَ فِي (أَفْعَلَ) قَلِيلٌ جِدًّا»[2].

قال أبو علي:

متن نسخة أبي بكر: «مِنْ (فَعَلَ) وَ(فَعِلَ) وَ(فَعُلَ) و(أَفْعَلَ)؛ هذا لم يُريدوا أنْ يَتَصَرَّفَ».

المفصل لابن يعيش ٧/ ١٥٠، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢/ ٨٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٢]، وأما رفعه فيجعله معطوفًا على (لا يجوز)، ويكون المعنى: (ولا يجوز أن تقدمَ عبدالله وتؤخرَ ما، ولا تزيلُ شيئًا عن موضعه)، فيكون موافقًا لمراد سيبويه. وقد جاء هذا النص في شرح المفصل ٧/ ١٥٠ بلفظ: «ولا يجوز أن تقدمَ .... ولا أن تزيلَ»، وكلمة (أنْ) زيادة ليست في شيء من نسخ الكتاب، وكأن الشارح زادها ليزيل هذا اللبس.

بقي احتمال لا بد من ذكره، وهو أن تكون الواو في (ولا تُزِيلَ) واو المعية، والمعنى: (ولا يجوز أن تقدمَ عبدالله وتؤخرَ ما مع عدم إزالتك شيئًا عن موضعه)، فيكون قوله: «ولا تزيلَ شيئًا عن موضعه» تعليل لعدم جواز التقديم والتأخير.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧، (هارون) ١/ ٧٣. هذا لفظ الشرقية. ولفظ (وأفعل) ليس في نسخة الزجاج العتيقة كما في الحواشي القادمة. وذكر الشاطبي في المقاصد الشافية ٤/ ٤٦٦ روايتي الشرقية والزجاج. ولم ترد (وهو في أفعل قليل جدًّا) في: نسخة أبي بكر كما في الحواشي القادمة- ولا في (ح١)٨ب- و(ح٢)١٣أ- و(ح٧)١/ ١٥ب- و(ح١٠)٧ب- وشرح السيرافي (العلمية) ١/ ٣٥٧- وابن يبقى ١٤ب- والخزرجي ١٤- وابن دادي ١٩أ.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ١٤أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

وفي نسخة الزجاج: «(فَعَلَ) وَ(فَعِلَ) وَ(فَعُلَ)، وَهْوَ فِي (أَفْعَلَ) قَلِيلٌ جِدًّا؛ هذا لأنَّهم»

زيادةٌ في (ح)[1]:

قال: تُحْذَفُ الهمزةُ مِن (أَفْعَلَ) فيَدْخُلُ في (فَعُلَ)، قالوا: (ما آتاهُ للمعروف)، و(ما أَوْلاهُ بذلك)، و(ما أَعْطاهُ)[2].

(فا): لذلك[3].

في (الطُّرَر) التي بخط أحمد بن يوسف الأُشُونيِّ:

نُقِلَ عن الأخفش أنه يُجيزُ التعجبَ من كُلِّ فِعْلٍ مَزِيدٍ، كأَنَّهُ راعَى أَصْلَهُ؛ لأنَّ أَصْلَ جميعِ ذلك الثلاثيُّ.

وقال بعضُهم: إنما أَجازَ ذلك الأخفشُ على اسْتِكْرَاهٍ، كما أجازَ ذلك (س) في (أَفْعَلَ)، انتهى[4].

---

(١) هذه زيادة في نسخة الزجاج، والظاهر أنها حاشية وتفسير.

(٢) اختلف في التعجب من الفعل الثلاثي المزيد بهمزة، فقيل يجوز مطلقًا، ويُنسب إلى سيبويه، وقيل يمتنع إلا في المسموع، ويسنب إلى سيبويه، وقيل يجوز في ما همزته لغير النقل. ولعل سبب اختلافهم في تقرير مذهب سيبويه هنا اختلاف نسخ الكتاب. انظر: المقتضب ٤/ ١٧٨- والأصول ١/ ٩٩- وشرح التسهيل ٣/ ٤٦- والتصريح (بحيري) ٣/ ٣٨٧.

(٣) هذا من الفارسي إكمالٌ لمثال الزجاج السابق: «وما أعطاه».

(٤) هذه الحاشية نقلتها من: التذييل والتكميل لأبي حيان ١٠/ ٢٣٩. ورمز (س) لسيبويه.

قال سيبويه: «وَنَظِيرُ جَعْلِهِمْ (مَا) وَحْدَهَا اسْمًا قَوْلُ الْعَرَبِ: (إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعَ)، أَيْ: مِنَ الْأَمْرِ أَنْ أَصْنَعَ، فَجَعَلَ (مَا) وَحْدَهَا اسْمًا»[1].

زيادة ليس في (ح):

قوله (أنْ أصنعَ) في موضع رَفْعٍ، كأنه: (أيْ: مِن الأمرِ صَنِيعُ كذا وكذا)، ورَفْعُهُ بالابتداءِ وما قبلَه في موضعِ خبرِه، وذا قولُ سيبويه، فأما الأخفشُ[2] فإنه كان يقولُ: يرتفعُ بما قبلَه، كما تقولُ: (في الدارِ زيدٌ)[3].

[١٧/أ]

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَا أَحْسَنَ عَبْدَاللهِ) .... وَتَقُولُ: (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا)، فَتَذْكُرُ (كَانَ) لِتَدُلَّ أَنَّهُ فِي مَا مَضَى»[4].

قال الأخفش:

«وإنْ شِئْتَ جعلتَ (أَحْسَنَ) صِفةً أو صِلةً لـ(ما) وأَضْمَرْتَ الخبرَ،

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧، (هارون) ١/ ٧٣.

(٢) في (ش٢)١٧ب: «الأخطل»، وهو تحريف.

(٣) انظر الخلاف بين سيبويه والأخفش في إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور: أمبتدأ أم فاعل؟ في: مسائل الغلط (انظر: الانتصار ١٢٧)- والمسائل الشيرازيات ١/ ٣٤١- والمسائل العسكرية ص١٠٨- والإنصاف ١/ ٥١- والتبيين ص٢٣٣- وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٨- وموصل الطلاب ص٨٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧، (هارون) ٧٢-٧٣.

فهذا أكثرُ وأقيسُ.

وتقول: (ما كانَ أَحْسَنَ زيدًا)، فتُدخلُ (كانَ) لِتَدُلَّ أنه في ما مضى، ولا تعملُ شيئًا، كما قالوا: (ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها!) و(ما أَمْسى أَدْفَأَها!)، وإنما الكلام (ما أبردَها!) و(ما أدفأَها!)، فجاؤوا بـ(أصبح) و(أمسى) ليُعْلَمَ في أيِّ وقتٍ كان البَرْدُ والدِفْءُ، كما قالوا: ما كان أحسنَه! فدَلَّتْ (كان) على أنَّ (أحسنَه) كان في ما مضى».

هذا كلام الأخفش.

وزعم أبو عمر أن ما بعد الدَّارة ليس عن سيبويه، وهو خطأ[1].

قال أبو الحسن:

«وإنْ شِئْتَ جعلتَ (أَحْسَنَ) صِلةً لـ(ما) [أو صِفةً[2]] وأَضْمَرْتَ الخبرَ، فهذا أكثرُ وأقيسُ»[3]، هذا قولُ الأخفشِ. «وتقول: (ما كانَ أَحْسَنَ زيدًا)، فتذكرُ

---

(١) نقلت هذه الحاشية من نسخة كتاهيه ٤١ب.

(٢) ليس في الرَّباحية، انظر: (ح١)٧ب.

(٣) انظر كلام الأخفش هذا في: شرح السيرافي ٣/ ٧٧- وشرح الصفار ١/ ١١٤ب، وذكر السيرافي ٣/ ٧٢، أن الأخفش يرى أن (ما) موصولة، وعندما نقل نص كلامه قال: «وقد ذكرنا هذا»، مع أن الذي في الحاشية أن الأخفش يختار ذلك ويجيز قول الخليل، فلذا كان الصفار أدق منه إذ قال: «والأخفش يختار». وانظر الخلاف في نوع (ما) في التعجب في: معاني الفراء ١/ ١٠٣- والمقتضب ٤/ ١٧٥- والأصول ١/ ٩٩- والإنصاف ١/ ١٤٦- وشرح التسهيل ٣/ ٣١.

(كانَ) لِتَدُلَّ أنه في ما مضى، ولا تعملُ شيئًا، كما[1] قالوا: (ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها، وما أَمْسى أَدْفَأَها)»[2].

زَعَمَ أبو عُمَرَ: أنَّ ما بعد الدَّارة[3] ليس عن سيبويه، وأنه خَطَأٌ، يعني قولَه: (وإنْ شئت جعلتَ ....)، وقال: هذا كلامُ الأخفش، وقولُه (ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها) ليس من كلامِ سيبويه[4][5].

(فا):

زيادةٌ[6]، كأنَّ[7] تقديرَه -إذا كان صِلةً-: (الذي أَحْسَنَ زيدًا شيءٌ)،

---

(١) ليس في الرَّباحية، [انظر: (ح١)٧ب]، وفيها: وقالوا: ما أصبح ....

(٢) هذه حاشية من الأخفش على مثال (ما كان أحسنَ زيدًا). والمراد بالشاهد الأول الغَداة، وبالثاني العَشِيَّة، وانظر كلام الأخفش هذا في: شرح السيرافي ٣/ ٧٧، وانظر الخلاف في زيادة غير (كان) في: الأصول ١/ ١٠٦- والمفصل ٣٦٨- وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤١٥- وشرح الكافية الشافية ٢/ ٤١٤- والملخص ١/ ٢٢٤- والتذييل ٤/ ٢١٥- والمقاصد الشافية ٤/ ٥٠٤.

(٣) يعني الدائرة التي تُوضع في نهاية الفقرات والأبواب في المخطوطة، وهي موجودة في آخر الباب قبل كلام الأخفش الأول.

(٤) وقال مثلَ الجرمي: السيرافيُّ ٣/ ٧٧- والصفار ١/ ١١٤ب. وجعله ابن السراج في الأصول ١/ ١٠٦ من كلام (قوم من النحويين).

(٥) هذه الحاشية في متن الشرقية [انظر: (ش١)١٧أ]، وفي متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٧ب].

(٦) يعني أن كلام الأخفش السابق ليس من الكتاب.

(٧) ليس في (ش١)١٧أ.

وبِئْسَ ما قال؛ لأنَّ هذا يَفْسُدُ مِن كلِّ جانب؛ لأنَّ الخبرَ مجهولٌ[1].

هَذَا بَابُ الْفَاعِلَيْنِ وَالْمَفْعُولَيْنِ اللَّذَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَفْعَلُ بِفَاعِلِهِ مِثْلَ الَّذِي يَفْعَلُ بِهِ، وَمَا كَانَ نَحْوَ ذَلِكَ

قال سيبويه: «وَمِمَّا يُقَوِّي تَرْكَ نَحْوِ هَذَا لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾[2]، فَلَمْ يُعْمِلِ الْآخِرَ فِي مَا عَمِلَ فِيهِ الْأَوَّلُ؛ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ: «وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ»[3]»[4].

---

(١) زاد الفارسي هذا التضعيف توضيحًا في: البغداديات ص٢٥٥.

(٢) سورة الأحزاب٣٥، والجزء الثاني في الآية مقدم على الأول، وهكذا جاء اللفظ بهذا التقديم في: النسخة الشرقية [انظر: (ش)١/ ٢٢ب]، والنسخة الرباحية [انظر: (ح١)٨أ]- ونسخة صنعاء [انظر: (م٢)١/ ٧٦أ]- وشرح السيرافي ٣/ ٧٩ (دار الكتب)، ولكن ناسخ (ش) قد ترك مسافة واسعة بين جزأي الآية، وكأنه إشارة إلى أنهما استشهادان، وكذا السيرافي لم يُقدِّر تقديرًا واحدًا للآية كما فعل المحشِّي في الحاشية الأولى هنا، بل عَلَّقَ على الجزء الأوَّل من الآية، ثم على الجزء الآخَر على أنهما استشهادان. وأَبْعَدَ شيخ المحققين عبدالسلام هارون في تحقيقه الكتاب ١/ ٧٤، فقال: «وهو تحريف للآية .... ومن عجبٍ أن تمر القرون ولا ينبه إلى ذلك أحد من العلماء». وقد جاءت الآية -على لفظها في المصحف- في نسخة ابن دادي ١٩ب، وكأن هذا اجتهاد من الناسخ.

(٣) هذا جزء من دعاء قنوت عمر بن الخطاب ﷺ، ثبت عنه بإسناد صحيح، وجاء مرفوعًا بإسناد مرسل. انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ٢١٠ (٣٢٦٨)- ومصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٢٠١ (١٢٩)- ومصنف عبدالرزاق ٣/ ١١٠ (٤٩٦٨)- والبدر المنير ٤/ ٣٧٠ (٤٧)- وتحفة المحتاج ١/ ٤١٠ (٤٥٥)- وإرواء الغليل ٢/ ١٦٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧، (هارون) ٧٤.

أي: والحافِظاتِها، والذَّاكِراتِهِ[١].

أي: في دُعاءِ القُنُوتِ، فـ(مَنْ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ، والأَجْوَدُ أن يكونَ منصوبًا بـ(نَتْرُكُ)؛ لأَنَّهُ لو كانَ منصوبًا بـ(نَخْلَعُ) كانَ الاختيارُ (وَنَخْلَعُ ونَتْرُكُهُ مَنْ يَفْجُرُكَ)، ونَصْبُهُ بـ(نَخْلَعُ) جائِزٌ أيضًا، فقد تُرِكَ إِمَّا مفعولُ (نَخْلَعُ)، أو (نَتْرُكُ)؛ اكْتِفاءً بعِلْمِ الـمُخاطَبِ[٢].

قال سيبويه: «وَجَاءَ فِي الشِّعْرِ مِنَ الِاسْتِغْنَاءِ أَشَدُّ مِنْ هَذَا، وَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ، هُوَ[٣] قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[٤]»[٥].

---

(١) هذه الحاشية من حاشية نسخة ابن دادي ١٩ب.

(٢) هذه الحاشية من حاشية نسخة ابن دادي ١٩ب، ومضمونها سوى السطر الأول في شرح السيرافي ٣/ ٨٦. وما ذكر فيها هو هذا مذهب البصريين في اختيار إعمال العامل الأقرب من العاملَين المتنازعَين، والكوفيون يختارون العامل الأسبق. انظر: الكتاب ١/ ٧٤- والمقتضب ٤/ ٧٣- والإنصاف ١/ ٨٣- وشرح التسهيل ٢/ ١٦٧- والارتشاف ٤/ ٢١٤٢- والهمع ٣/ ٩٤.

(٣) ليس في الرباحية [انظر: (ح٢)١٣ب]- وابن دادي١٩ب.

(٤) من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في: ملحق ديوانه ص٢٣٩- ومعاهد التنصيص ١/ ١٨٩- وتخليص الشواهد ص٢٠٥- والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٧، وهو لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي الأنصاري في: مجاز القرآن ١/ ٣٩- وجمهرة أشعار العرب ١/ ٢٠٠- والبيان والتبين ١/ ٤٣٦- وشرح شواهد الإيضاح ص١٢٨- واللسان (فجر) ٥/ ٤٦- والخزانة ٤/ ٢٧٥، ونسبه الفراء في معانيه ٢/ ٣٦٣ إلى المرار الأسدي، وأغرب الكمال الأنباري فنسبه في الإنصاف ١/ ٩٥ لدِرْهَم بن زيد الأنصاري.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٧-٣٨، (هارون) ١/ ٧٤-٧٥.

زيادةٌ[١]:

نحن بما عندنا راضُون وأنتَ بما عنك راضٍ، فحذف (راضُون)، وكذلك: فإني بها غَرِيبٌ وقيارًا بها غريبٌ[٢]، وكذلك: كنتُ منه بريئًا ووالدي بريئًا[٣].

(١) اختلف شراح كلام سيبويه في بيان مذهبه في هذا البيت وبيتي ضابئ وابن أحمر ونحوهن، فقيل: يقدِّر خبر الأول، فهو عنده من الحذف، وهذا المذكور في هذه الحاشية ونسبه النحاس لسيبويه في الحاشية بعد القادمة، وانظر: شرح السيرافي ٣/ ٨٦- وشرح الرماني ١/ ٢٩أ- وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٧٩- وشرح الصفار ١/ ١١٨ب- وتحصيل عين الذهب ص٩٧، وانظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٣١- وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٥، وقيل: يجعل الخبر مفردًا واقعًا موقع جمع أو مثنى، فقال الشاعر (راض) مكان (راضون)، و(لغريب) بدل (لغريبان)، و(بريء) بدل (بريئان). انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص٦٧- وشرح عيون سيبويه ص٦٣، وانظر: الارتشاف ٤/ ٢٠٢٠، وقد ذكر الاختلاف ابن خلف ١/ ٢٨١-٢٨٢. قلتُ: كلاهما عندي محتمل، أما الأول فيناسبه أن سيبويه ذكر ذلك في باب التنازع، وهو عنده على إعمال الثاني والحذف من الأول، كما يناسبه قول سيبويه ١/ ٧٦ (هارون): «تركَ أنْ يكونِ للأوَّلِ خبرٌ حينَ استغنى بالآخِرِ؛ لعِلْمِ المخاطَبِ أنَّ الأوّلَ قد دَخَلَ في ذلك»، والثاني يناسبه قوله ١/ ٧٦ (هارون): «فوَضع في موضع الخبر لفظَ الواحد لأنّه قد عَلِم أنَّ المخاطَبَ سيَستدلّ به على أن الآخَرِين في هذه الصفة».

(٢) يريد بيت ضابئ البُرْجُمي، وقد ذكره سيبويه ١/ ٧٥ (هارون) بعد بيت قيس بن الخطيم، وهو قوله: فمن يكُ أمسى بالمدينةِ رحلُهُ فإني وقيَّارًا بها لغريبُ

(٣) يريد بيت ابن أحمر، وقد ذكره سيبويه ١/ ٧٥ (هارون) بعد بيتي ابن الخطيم وضابئ، وهو قوله:

رَماني بأَمْرٍ كنتُ منه ووالِدِي بَرِيئًا، ومن أَجْلِ الطوِيِّ رَمانِي

(ط):

وكان ابنُ كَيْسانَ[1] يَتَأَوَّلُ هذا البيتَ على غيرِ حَذْفٍ، وهو قولٌ غريبٌ، على أنْ يَجْعَلَ قولَهُ (نحنُ) لواحِدٍ، فكأنه قال: نحنُ راضٍ بما عندَنا، ثم عَطَفَ و(أنتَ) على (نحن)[2]. [١٧/ ب]

قال سيبويه: «وَقَالَ ابْنُ أَحْمَرَ:

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي[3]»[4].

(ط):

قال أبو جعفر: «هكذا قَرَأْناهُ على أبي إسحاق[5].

---

(١) انظر كلام ابن كيسان في: النكت ١/ ٢١٢- ولباب الألباب ١/ ٢٨٣.

(٢) قال ابن هشام في المغني ١/ ٨١١: «وقد تكلف بعضهم في البيت الأول، فزعم أنَّ (نحن) للمعظِّم نفسه، وأنَّ (راضٍ) خبرٌ عنه، ولا يُحفظ مثلُ (نحنُ قائمٌ)»، ونحوه في شرح الصفار ١/ ١١٩أ، قلتُ: ما قاله الصفار وابن هشام يوضح معنى كون (نحن) لواحد، ويبقى معنى قوله: «على غير حذف»، وأظن أن معناه أن (أنت) عطف على الفاعل في (راض)، كما سيأتي في المذهب الأول المنسوب إلى المبرد، أما ما ذُكر هنا من تفسير ذلك بأن (أنت) عطف على (نحن) فإما فهم من راوي القول لا من كلام ابن كيسان، وإما أنه يريد (نحن) التي هي فاعل (راض)، لا (نحن) الظاهرة.

(٣) من الطويل، وهو لعمرو بن أحمر بن العَمَرَّد الفرَّاصي الباهلي في: ديوانه ص١٨٧- ومعجم البلدان ١/ ٣٩٠، وهو للأَزْرَق بن طَرَفَةَ ابن عم عمرو بن أحمر في: مجاز القرآن ٢/ ١٦١- وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤٩- واللسان (جول) ١١/ ١٣٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٨، (هارون) ١/ ٧٥.

(٥) وكذا ذكره الزجاج في معانيه ٥/ ٤٤، وقدَّره بـ: «رماني بأمرٍ كنتُ منه بريئًا، ووالدي بريئًا منه».

وزَعَمَ عليُّ بنُ سليمانَ أنه للأَزْوَرِ[1] بنِ طَرَفَةَ؛ لأنه كانت له خُصومةٌ في بِئْرٍ[2]، فقال: مِن أَجْلِ البِئْرِ رماني، وأنشدني له:

فلمَّا رأى سُفيانُ أنْ قد عَزَلْتُهُ
عن الماءِ مَرْمَى الحائِمِ الوَحْدانِ[3]

ثم قال: (رماني ....)، والحائِمُ: الذي يَدُورُ حَوْلَ البِئْرِ[4].

قال: ورواه ثَعْلَبٌ (ومِن جَرَّى)، أي: مِن أَجْل[5]، والطَّوِيُّ: البِئْرُ[6].

وزَعَمَ محمدُ بنُ يزيدَ: أنَّ الروايةَ الصحيحةَ: (ومِن جَوْفِ)، و(مِن جُولِ)، و(مِن جال)، والجُولُ[7] والجالُ: ما حَوْل البئر[8]، أيْ: رماني بعَيْبٍ

---

(١) كذا في جميع النسخ، والصواب (الأزرق)، كما سبق في تخريج البيت، وقد تحرف هذا الاسم أيضًا في التاج (جول) ٢٨/ ٢٥٠ فجاء بلفظ (الأورق).

(٢) انظر قصة البيت في: شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤٨- ولباب الألباب ١/ ٢٨٧.

(٣) انظره في: الإنصاف للبطليوسي ٧٨- ولباب الألباب لابن خلف ١/ ٢٨٩، وقوله (الوَحْدان) أي المنفرد، ولم أجد هذا المعنى لهذه الكلمة في المعجمات، ولعلها (الوَحْداني) نسبة إلى (الوَحْدة) بألف ونون، وكذا رُسم في الإنصاف، وهذا في المعجمات، انظر (وحد) في: اللسان ٣/ ٤٥١- والتاج ٩/ ٢٦٩.

(٤) بسبب العَطَش. انظر: القاموس (حوم) ص١٤١٩.

(٥) يقال: فعلتُه من جَرَّائِك وجَرَّاك وجَرَاك، أي: من أجلك. انظر: القاموس (جرى) ص١٦٤٠.

(٦) انظر: القاموس (طوى) ص١٦٨٧.

(٧) ليس في (ش٣)١٩أ.

(٨) انظر: اللسان (جول) ١١/ ١٣٢- والتاج (جول) ٢٨/ ٢٥٠.

ليس فِيَّ، وكان كمن رماني من أَسْفَلِ البئر، فرَجَعَ الرَّمْيُ عليه[1].

ويُقال: إنه أَحْكَمُ بيتٍ قِيلَ في العرب[2].

وتقديرُه على مذهب سيبويه: كنتُ منه بريئًا ووالدي بريئًا، فحذف، وعلى قول محمدِ بنِ يزيدَ[3]: إنَّ قولَه (بريئًا) منصوبٌ بـ(كُنْتُ)، و(والدِي) عَطْفٌ، فهذا على غيرِ حَذْفٍ».

يريد أبو جعفرٍ أنَّ ابنَ يزيدَ يَعْطِفُهُ على المضمَرِ في (بَرِيء)، لا على التاء في (كُنْتُ)، فتكونُ على مذهبِهِ (والدِي) مرفوعًا بـ(بريء) لا بـ(كُنْتُ)، كما تقولُ: (زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو)، لا نَعْطِفُهُ على (زيد)، ولكنْ على المضمَرِ

---

(١) انظر روايات البيت والنقل عن المبرد في مراجع تخريجه وفي: إصلاح المنطق ٨٨- ومقاييس اللغة ١/ ٤٩٦- ولباب الألباب ١/ ٢٨٩- واللسان (جول) ١١/ ١٣٢.

(٢) وذلك على رواية (جُول ، وجال، وجوف)، انظر: تحصيل عين الذهب ص٩٨- والنكت ١/ ٢١٣- ولباب الألباب ١/ ٢٨٩.

(٣) انظر كلام المبرد هذا في: لباب الألباب ١/ ٢٨٨، وقد نُسِب إلى المبرد في توجيه أبيات قيس وضابئ وابن أحمر ونحوهن مذهبان، الأول المذكور هنا، والثاني كالمذهب الأول المنسوب لسيبويه، انظر: شرح عيون سيبويه ص٦٤، وهو المناسب لكلام المبرد في المقتضب ٤/ ٧٣. قلتُ: الصواب أن المبرد يجيز الأمرين، مع تجويد الثاني منهما، فقال عن بيت ضابئ في الكامل ١/ ٤١٦-٤١٧: «أراد (فإني لغريبٌ بها وقيَّارًا)، ولو رفع لكان جيِّدًا، تقول: (إن زيدًا منطلقٌ وعمرًا وعمرٌو) .... ومن قال (عمرٌو) فله وجهان من الإعراب، أحدهما جيد، والآخر جائز»، وذكرهما.

في (منطلق)، ولكنه قَبِيحٌ حتى يُؤَكِّدَه، وفي ما حكاه أيضًا قُبْحٌ آخَرُ، وهو تَقْدِمَتُهُ المعطوفَ على ما عُطِفَ عليه، وليس ذلك بكثيرٍ عندهم ولا مختارٍ.

قال سيبويه: «فَإِذَا قُلْتَ (ضَرَبَنِي) لَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ لِلْأَوَّلِ[1]؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ (ضَرَبَنِي) وَأَنْتَ تَجْعَلُ الْمُضْمَرَ جَمِيعًا»[2].

(فا):

(لم يكن سَبِيلٌ للأوَّلِ) أيْ: لا يكونُ في قولِك (قومُك) إذا قلتَ: (ضَرَبَني) إلا الرَّفْعُ؛ مِن قِبَلِ أنَّ (ضَرَبَني) لا يكونُ فيه إلا ضميرٌ واحدٌ.

(فا):

(للأَوَّلِ) للفِعْلِ الأول، يعني (ضَرَبْتُ) في قولِك: (ضَرَبْتُ وضَرَبَني قَوْمُك)، سبيلٌ أنْ يَعْمَلَ في (قومُك).

وعلى ما في نسخة (ح) -(لم يكن سَبيلٌ إلى الأَوَّلِ)- أيْ: إلى إعمالِ الأول، وكلاهما جائزٌ، والأَوَّلُ أَبْيَنُ.

قال سيبويه: «وَقَالَ طُفَيْلٌ الْغَنَوِيُّ:

---

(١) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٣ب]- وابن دادي ١٩ب: «وإذا .... سبيل إلى الأول»، فهي كنسخة الزجاج الثانية كما سيأتي في الحاشية.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩، (هارون) ١/ ٧٦.

وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[1]»[2].

(ط):

قال أبو العباس: ولو أَعْمَلَ الأولَ لقال: جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْهُ لَوْنُ مُذْهَبٍ، يريد: جَرَى فوقَها لَوْنُ مُذْهَبٍ واسْتَشْعَرَتْهُ.

قال أبو الحسن[3]: الكُمَيْتُ مِن الخَيْلِ: ما كان فيه لَوْنان، فوَصَفَها ههنا بأنه قد غَلَبَ عليها الحُمْرَةُ[4]، واسْتَشْعَرَتْهُ، أي: صارَ لها شِعارًا يَلِي بَدَنَها[5]، فكأنه بَنَى واحدَها على (أَكْمَتَ) وإنْ كان لا يُقال[6].

---

(١) من الطويل، وهو لطُفَيل الغَنوي في: ديوانه ص٢٣- تهذيب اللغة ١٤/ ١٥٣- والمحكم ١/ ٣٦٦- والإنصاف ١/ ٨٨- واللسان ٢/ ٨١- والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩، (هارون) ١/ ٧٧.

(٣) يظهر أنه الأخفش الأصغر؛ لأنه الذي ينقل عنه ابن طلحة من طريق أبي جعفر النحاس في اللغة كثيرًا.

(٤) الكُميت من الخيل ما جمع بين الشُّقرة والدُّهمة، وهي ثمانية أقسام، منها الكُميت الـمُدَمَّى، وهو ما كان شعرُ ظهره أحمر شديد الحمرة، وكلما انحدرت الحمرة إلى بطنه ازدادت. انظر: الخيل لأبي عبيدة ص٢٣١- والخيل لابن جزي ص٥٩- والمخصص ٦/ ١٥٠- والحلل ص١٤٩- والقاموس (دمي) ص١٦٥٦.

(٥) الشِّعار: ما يلي الجسد من الثياب. انظر: القاموس (شعر) ص٥٣٤.

(٦) انظر: المقتضب ٣/ ٢٣٣- واللسان (كمت) ٢/ ٨١- ولباب الألباب ١/ ٢٩٨.

قال سيبويه: «وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَاهِلَةَ:

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الْحَلِيمَ، وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ[١]»[٢]

(ط)[٣]:

قال محمدُ بنُ يزيدَ: ولو أرادَ إعمالَ الأولِ لنَصَبَ (سَيْفانة).

قال الكِسَائيُّ[٤]: رجلٌ سَيْفانٌ وامرأةٌ سَيْفانةٌ: للطويل المَمْشُوق.

قال أبو يوسفَ[٥] الأَصْفهاني: شُبِّهَ بالسَّيْف.

قال سيبويه: «فَإِنْ قُلْتَ: (ضَرَبْتُ وَضَرَبُونِي قَوْمَكَ) نَصَبْتَ، إِلَّا فِي قَوْلِ مَن قَالَ: (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ)»[٦].

---

(١) من الكامل، وهو لوَعْلة الجَرْمي في: شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٨- وابن خلف ١/ ٣١٦، وإلى رجل من باهلة في: الإنصاف ١/ ٥٨، وبلا نسبة في: المقتضب ٤/ ٧٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩، (هارون) ١/ ٧٧.

(٣) ليس في (ش١)١٧ب، و(ش٥)١٢أ.

(٤) انظر كلامه هذا في: تهذيب اللغة ١٣/ ٦٦- ومقاييس اللغة ٣/ ١٢١- ولباب الألباب ١/ ٣١٦، ١/ ٣١٦، وانظر: اللسان (سيف) ٩/ ١٦٧.

(٥) في (ش٢)١٨ب: «سف». وهذا رَمْزُ أبي سعيدٍ السيرافي. وابنه هو يوسف صاحب شرح أبيات سيبويه، ولكن السيرافي معروف بأبي سعيد لا بأبي يوسف، وهو سيرافي لا أصبهاني، ولم أجد هذا النقل في شرحه للكتاب، وأظن ذلك اجتهادًا من ناسخ ظنَّه إياه، ولم أعرف من المقصود بأبي يوسف الأصبهاني، وانظر كون السيفان مشبَّهًا بالسيف في: العين ٧/ ٣١٠- وتهذيب اللغة ١٣/ ٦٦- ومقاييس اللغة ٣/ ١٢١.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٩، (هارون) ١/ ٧٨.

(فا):

قالوا: وفيه علامةُ الجميع وليس بإِضْمارٍ[١]، فكأنه قال: (ضَرَبْتُ وضَرَبَني قومُك).

قال سيبويه: «وَعَلَى هَذَا الْحَدِّ تَقُولُ: (ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي عَبْدُاللهِ)، تُضْمِرُ فِي (ضَرَبَنِي) كَمَا أَضْمَرْتَ فِي (ضَرَبُونِي)»[٢].

في كتاب (ب): أي: يَجعَلُ (عبدَالله) بدلًا مِن المضمَرِ في (ضَرَبَني)، كما جَعلْتَ (قومُك) بدلًا من الواو في (ضَرَبُوني). [١٨/ أ]

قال سيبويه: «إِنْ قُلْتَ: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُمْ قَوْمُكَ) رَفَعْتَ .... إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ هَهُنَا الْبَدَلَ كَمَا جَعلْتَهُ فِي الرَّفْعِ، فَإِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ (ضَرَبُونِي)»[٣].

(فا):

«لم يكن بُدٌّ مِن (ضَرَبُوني)» أي: إذا أَبْدَلْتَ (قومَك) من المضمَرِ المنصوب كما أَبْدَلْتَ من المرفوع قلتَ: (ضَرَبُوني)[٤]، فجَمَعْتَ الضميرَ؛ لأنه لـ(القوم).

---

(١) يعني أن (الواو) في لغة (أكلوني البراغيث) حرف جمع، لا ضمير.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠، (هارون) ١/ ٧٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠، (هارون) ١/ ٧٨.

(٤) فقلتَ: (ضربوني وضربتُ قومَك).

قال سيبويه: «وَقَالَ الْـمَرَّارُ الْأَسَدِيُّ:

فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوًى عَمِيدًا وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا سُؤَالَا[(١)]»[(٢)].

(ق): ليس العميدُ بالشديد، ولكنه صِفَةُ العاشق، وهو الذي بَلَغَ به المَرَضُ أنْ ضَعُفَ حتى عُمِد بالوسائد[(٣)]، فوُصِفَ به الهَوَى على طريقة قولهم: (جَدَّ جِدُّهُ)[(٤)].

(ط):

قال أبو جعفرٍ: سألتُ أبا الحسن[(٥)] فقال: (هَوًى عَمِيدٌ) شديدٌ[(٦)]، ومنه (عَمِيدُ الحَيِّ).

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْجَوَازِ: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمُكَ)، وَالْوَجْهُ أَنْ تَقُولَ: (ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ) فَتَحْمِلَهُ

---

(١) من الوافر، وهو للمرَّار الأسدي في: ديوانه ص٤٧٦- والحلل ص١٥٢، ونسبه الأعلم في تحصيل عين الذهب ص١٠١ إليه أو إلى ابن أبي ربيعة، وبلا نسبة في: المقتضب ٤/ ٧٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠، (هارون) ١/ ٧٨.

(٣) انظر هذين المعنيين لـ(عميد) في: لباب الألباب ١/ ٣٢٣- واللسان (عمد) ٣/ ٣٠٥ - والقاموس (عمد) ص٣٨٥.

(٤) أي: إسناد الفعل إلى فاعل من لفظه، أو وصف الشيء باسم فاعل من لفظه، (ليل لائل)، و(صيف صائف). انظر: اللسان (موت) ٢/ ٩١، (صيف) ٩/ ٢٠١- وشرح قطر الندى ص٢٢٥.

(٥) يعني النحاسُ شيخَه الأخفش الأصغر.

(٦) فَسَّر (العميد) هنا بالشديد: الأعلم في تحصيل عين الذهب ص١٠٢ - والنكت ١/ ٢١٥.

عَلَى الْآخِرِ»[١].

(فا):

(فتَحْمِلَهُ على الآخِر) أي: تَجْعَلَ القومَ على الفِعْلِ الآخِر، فتَنْصِبَهُ وتُضْمِرُ في الأوَّلِ[٢]. [١٨/ ب]

قال سيبويه: «وَهَذَا رَدِيءٌ فِي الْقِيَاسِ يَدْخُلُ عَلَيْهِ أَنْ تَقُولَ: (أَصْحَابُكَ جلَسَ)، فَتُضْمِرُ شَيْئًا يَكُونُ فِي اللَّفْظِ وَاحِدًا، فَقَوْلُهُمْ: (هُوَ أَظْرَفُ الْفِتْيَانِ وَأَجْمَلُهُ)، لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ -وَأَنْتَ تُرِيدُ الْجَمَاعَةَ-: (هَذَا غُلَامُ الْقَوْمِ وَصَاحِبُهُ) لَمْ يَحْسُنْ»[٣].

هذا آخِرُ الفَنِّ الذي المفعولُ في المعنى هو الفاعلُ[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١، (هارون) ١/ ٧٩.

(٢) كون الوجه في التنازع أن يعمل العامل الأخير لأنه أقرب هو قول البصريين، وهو الراجح الموافق لأكثر كلام العرب، وقال الكوفيون: الوجه أن يعمل الأول لأنه أسبق. انظر: المقتضب ٤/ ٧٢- والإنصاف ١/ ٨٣- وشرح الصفار ١/ ١١٥أ- وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤١، (هارون) ١/ ٨٠. وفي الرباحية [انظر: (ح١)٨أ]، ونسخة ابن دادي ٢٠ب: «يَدْخُل فِيهِ»، «تُضْمِرُ شَيْئًا».

(٤) يعني (باب التنازع). وهذه الحاشية جاءت في متن الشرقية بعد الدارة الدالة على انتهاء كلام سيبويه المحشى عليه [انظر: (ش١)١٨ب]، ولعل من أغراض هذه الحاشية الدلالة على أن ما قبلها من كلام سيبويه، لأنه جاء في بعض نسخ الرَّباحية [وهي (ح٣)١٧ب، وهي نسخة متأخرة] قبل كلام سيبويه المحشّى عليه عبارة: «قال الأخفش»، ولم ترد هذه العبارة في نسخ الشرقية، ولا في نسخ الرَّباحية المتقدمة [انظر: (ح١)٨أ، (ح٢)١٤أ]، ولا في نسخة ابن دادي =

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ فِيهِ الاسْمُ مَبْنِيًّا عَلَى الفِعْلِ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ، وَمَا يَكُونُ فِيهِ الفِعْلُ مَبْنِيًّا عَلَى الاسْمِ

قال سيبويه: «وَأَنْشَدُوا هَذَا الْبَيْتَ عَلَى وَجْهَيْنِ: عَلَى النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، قَالَ بِشْرُ بْنُ أَبِي خَازِمٍ:

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا[١]»[٢].

زِيادةٌ:

قال أبو عليٍّ[٣]: في بابِ (أَزَيْدَنِيهْ)[١] قوله: «كما يَمْنَعُ ما كان في[٢] كلامِ

٢٠ب. وقد أثبت هذه العبارة عبدالسلام هارون في طبعته ١/ ٨٠، ومع ذلك أثبت النص المعلَّق عليه في متن الكتاب!

(١) من المتقارب، وهو لبشر بن أبي خازم، في: ديوانه ص١٩٠- والبيان والتبين ١/ ٤٠١- وجمهرة اللغة ٣/ ١٠٢١- والعقد الفريد ٦/ ٣٧٨- وجمهرة الأمثال ٢/ ٤٢١- والأزهية ص١٤٦- واللسان ١/ ٤٤١، وبلا نسبة في: معاني الأخفش ١/ ٧٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢، (هارون) ١/ ٨٢.

(٣) هذا الحاشية على كلام متأخر لسيبويه في باب (هذا ما تلحقه الزيادة في الاستفهام)، ولم يتضح لي مناسبة لذكر هذه الحاشية هنا، وسوف أكررها في بابها من الكتاب، ونصُّ كلام سيبويه المعلَّق عليه في الكتاب (بولاق) ١/ ٤٠٦- (هارون) ٢/ ٤٢١: «كما يَمْنَعُ ما كان في كلامِ المسؤولِ العلامةَ مِن الأَوَّلِ، ولا تَدخُلُ العلامةُ في (يافَتَى)؛ لأنه ليس مِن حديثِ المسؤولِ، فصار هذا بمنزلة (الطويل) حينَ مَنَعَ العلامةَ (زيدًا)، كما مَنَعَ (مَنْ) ما ذَكَرْتُ لك، وهو قول العَرَب»، هذا نص الشرقية، وسقط لفظ (العلامة) الثاني من الرباحية [انظر: (ح١)٦٩ب]، وفيها «ههنا» بعد «هذا»، و«حيث» بدل «حين»، و«كلام» بدل «قول».

المسؤولِ العلامةَ مِن الأوَّلِ»، أي: مَنَعَ قولُك (عَمْرًا) -في قولِك: (لَقِيتُ زيدًا وعَمْرًا)- أنْ تَلْحَقَ علامةُ الإنكار (زيدًا) لَمَّا كان (زيدًا) في صِلَةِ الكلام ودَرْجِهِ، ولم يكن آخِرًا، وكذلك مَنَعَ قولُك (يافتَى) أنْ تَلْحَقَ (زيدًا) العلامةُ.

وقوله: «ولا تَدْخُلُ العلامةُ في (يافتَى)؛ لأنه ليس مِن حديثِ المسؤولِ» كأنَّ قائلًا قال له: فإذا لم تَدْخُلِ العلامةُ في قولِك (أَزَيْدًا) [١] مِن قولك: (أزيدًا يافتَى) لأنه موصولٌ بـ(يافتَى) -كما لم تَدْخُلْ في (زيدًا)[٢] من قولِك (أزيدًا وعَمْرَنِيهْ) لأنه موصولٌ بقولك (وعَمْرَنِيهْ)- فأَدْخِلْها في (يافتَى) كما أَدْخَلْتَها في (عمرو) من قولك (وعَمْرَنِيهْ) لَمَّا كان آخِرًا؟

ففي هذه الجملةِ من كلامِهِ سؤالٌ مُدْغَمٌ، وكثيرًا يَفْعَلُ هذا في الكتاب، يُدْغِمُ السؤالَ ولا يَكْشِفُ عنه في الجواب، وهو فِعْلُ الحُذَّاقِ من العلماء.

ففَصَلَ سيبويه بينَ (عَمْرٍو) وبينَ (يافتَى) بأنْ قال: قولُك (يافتَى)

---

(١) عبارة «في باب (أزيدنيه)» قد تكون من كلام الفارسي، فيكون هو الذي قدَّم الحاشية، وقد تكون من كلام الناقل، فيكون هو الذي قدَّم الحاشية إلى هذا الموضع.

(٢) في الحواشي (ش٢)١٩ب: «من»، والذي في جميع نسخ الشرقية [انظر: (ش٣)٢٢٧ب]، والرباحية [انظر: (ح١)٦٩ب] هو ما أثبته في المتن.

(٣) ليس في (ش٢)١٩ب.

ليس من حديث المسؤولِ فتَدْخُلَ عليه العلامةُ، وإنما تَدْخُلُ العلامةُ في ما كان من حديث المسؤولِ مُنْكِرًا أو مُتَعَجِّبًا، فأما إذا لم يكن من حديث المسؤول لم تَدخُلْ فيه العلامةُ؛ ألا ترى أنَّ قولَك (وعَمْرَنِيهْ) من حديث المسؤول، والمسؤولُ هو المخبِرُ بقوله: (ضَرَبْتُ زيدًا وعَمْرًا)، هو إذا حَدَّثَ مُخْبِرٌ، وإذا سُئِلَ مُنْكَرٌ عليه أو مُسْتَرْشَدٌ منه، فمسؤولٌ بَعْدَ إخبارِه.

وقوله -يعني سيبويه-: «فصار هذا بمنزلة (الطويل)» أيْ: قولُك (يافَتَى)، إلا أنَّ الفَرْقَ بينه وبينَ (الطَّويلِ) أنَّ (الطويلَ)[1] من حديث المسؤولِ، و(يافَتَى) ليس كذلك.

وقوله: «كما مَنَعَ (مَنْ) ما ذكرتُ لك» (مَنْ)[2] في موضعِ نَصْبٍ، و(ما) في موضع رَفْعٍ؛ لأنها فاعلةٌ، أي: ما ذَكَرْتُ لك مِن أنك إذا أَوْصَلْتَهُ بقولك (مِنْهُ) مَنَعَهُ حَرْفُ اللِّينِ الذي يَلْحَقُه في الوقف، وهو الألفُ في (مَنَا). [١٩/أ]

قال أبو جعفرٍ:

قال لنا أبو الحسن[3]: يُنْشَدُ على الرفعِ والنصب، النَّصْب يريدُ: فأَلْفَى القومُ تميمَ بنَ مُرٍّ، وإنما لَزِمَتِ الفاءُ (أَمَّا) لأنك إذا قلتَ: (أَمَّا زيدًا

---

(١) ليس في (ش١)١٨ب.

(٢) ليس في (ش٢)١٩ب.

(٣) هو الأخفش الأصغر.

فأَكْرِمْهُ) فمعنى الكلامِ (مهما يكن من شيءٍ فأَكْرِمْهُ)[١].

قال: و(الرَّوْبَى) الـمُسْتَثْقِلُون نَوْمًا، الواحدُ (رائِبُ)[٢]، قال: ويُقالُ: (مَضَتْ رُوبةٌ من الليل)[٣].

قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلَغْتِهِ ... فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ[٤]

وَالنَّصْبُ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ، وَالرَّفْعُ أَحْسَنُ[٥]»[٦].

قال الزجاج:

يَعني[٧] في البابِ كلِّه، لا في هذا[٨] البيت[١].

---

(١) انظر معنى (أمَّا) وتقديرها في: الكتاب ٤/ ٢٣٥- والمقتضب ٢/ ٧١- والأصول ٣/ ١٧٩- والخصائص ١/ ٣١٢- والمفصل ص٤٤٣.

(٢) و(رَوْبان). انظر (روب) في: العين ٨/ ٢٨٤- واللسان ١/ ٤٤١.

(٣) أي: ساعة منه. انظر (روب) في: تهذيب اللغة ١٥/ ١٨٢- واللسان ١/ ٤٤١.

(٤) من الطويل، لذي الرُّمَّة في: ديوانه ٢/ ١٠٤٢- والكامل ١/ ١٦٩- والصناعتين ص٢١١- وسمط اللآلي ص٢١٨- والخزانة ٣/ ٣٢، وبلا نسبة في: معاني الأخفش ١/ ٨٧-ومعاني الفراء ١/ ٢٤١- والمقتضب ٢/ ٧٧.

(٥) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٨ب]: (ومنه) بدل (ومثله)، و(فالنصب) بدل (والنصب)، و(أجود) بدل (أحسن).

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٢، (هارون) ١/ ٨٢.

(٧) ليس في (ش٣)٢٠ب.

(٨) ليس في (ش٢)٢٠أ.

(ط)[٢]:

وهذا مِثْلُ الأوَّلِ[٣] في «النصبُ عربيٌّ كثيرٌ، والرفعُ أجودُ».

وغَلَّطَهُ في الرَّفْعِ أبو العباس؛ لأنَّ (إذا) بمنزلة حروف المجازاة، فلا يجوز أنْ يرتَفِعَ ما بعدها بالابتداء[٤].

---

(١) وقال بنحوه: شرح السيرافي ٣/ ١٠٣، وشرح عيون سيبويه ٦٨، وشرح الصفار ١٢٦ب.

(٢) كل هذه الحاشية عن أبي جعفر النحاس، كما في الخزانة ٣/ ٣٣.

(٣) يعني بيت بشر بن أبي خازم السابق.

(٤) فقال في الكامل ٣/ ١٢٢٩: «لأن (إذا) لا يليها إلا الفعل، وهي به أولى»، وليس مراد الحاشية أن المبرد غلَّط سيبويه لأنه جوَّز الرفع فقط، بل لأن ظاهر كلامه أنه مرفوع بالابتداء؛ و(إذا) لا يقع بعدها المبتدأ عنده، وقد صرَّح المبرد بذلك، فقال في المقتضب ٢/ ٧٧: «ولو رَفَعَ هذا رافعٌ على غير الفعل لكان خطأً؛ لأنَّ هذه الحروفَ لا تَقعُ إلا على الأفعال، ولكنَّ رَفْعَهُ يجوزُ على ما لا يَنْقُضُ المعنى، وهو أنْ يُضْمِرَ (بُلِغَ)، فيكونَ (إذا بُلِغَ ابنُ أبي موسى)، وقوله: «بَلَغْتِهِ» إظهارٌ للفعل وتفسيرٌ الفاعل». وانظر: التعليقة ١/ ١١٦- وشرح الرماني ١/ ٣٠ب- والخزانة ٣/ ٣٢. وأما سيبويه فاختَلف كلامه في وقوع المبتدأ بعد (إذا) الظرفية، فجوَّزه فقال في ١/ ١٠٧ عن (حيث) و(إذا): «لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما، فتقول: .... (واجلس إذا عبدُالله جَلَسَ)»، كما جوَّزه في ظاهر كلامه في بيت ذي الرُّمَّة هنا، ومنعه في ٣/ ١١٩، فقال: «و(إذا) هذه لا تُضاف إلا إلى الأفعال»، فلذا اختلف النحويون في مذهبه، فقيل: يمنعه، وإذا وقع بعدها اسم مرفوع فهو فاعل بفعل يفسره الظاهر (انظر: البغداديات ٢٩٧- وشرح الصفار ١/ ١٤٨ب، وجعل نص التجويز هنا من كلام الأخفش، لا كلامه- وأمالي ابن الشجري ٢/ ٨٢- وشرح التسهيل ٢/ ٢١٣)، وقيل: يجوزه إذا كان الخبر فعلًا (انظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٠- والجنى ٣٦٨- والمساعد ١/ ٥٠٧).

قال أبو إسحاق: الرَّفْعُ جيِّدٌ؛ بمعنى: إذا بُلِغَ ابنُ أبي موسى[١].

قال عليٌّ[٢]: الوُصْل والكِسْرُ والجِدْلُ: العَظْمُ بما عليه من اللحم[٣].

قال سيبويه: «وَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ لَقِيتُ أَخَاهُ) فَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ فَكَأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ بِهِ»[٤].

(فا):

أيْ: تَنْصِبُ (زيدًا) في قولك: (زيدًا لَقِيتُ أخاه) وإنْ كان المَلْقِيُّ هو الأخَ، كما تقولُ: (أَعْطَيْتُ زيدًا) والأُثْرَةُ[٥] واصلةٌ إلى غيرِه.

قال سيبويه: «وَالرَّفْعُ فِي هَذَا أَحْسَنُ وَأَجْوَدُ؛ لِأَنَّ أَقْرَبَ إِلَى ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَلَقِيتُ أَخَا عَمْرٍو)»[٦].

(فا):

الرفعُ ‹في هذا أحسنُ›[٧] كما كان أحسنَ في (زيدٌ ضَرَبْتُهُ)؛ لأنه أَقْرَبُ

---

(١) سبق إلى هذا التأويل المبرد، وقبله المازني. انظر: المقتضب ٢/ ٧٧- والانتصار ص٦٦.

(٢) يعني: علي بن سليمان، وهو الأخفش الأصغر.

(٣) انظر: القاموس (وصل) ص١٣٨٠، (كسر) ص٦٠٤، و(جدل) ص١٢٦٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣، (هارون) ١/ ٨٣.

(٥) الأُثْرةُ: الأَثَر، انظر: القاموس (أثر) ٤٣٦، أي: أَثَرُ ما أعطيته زيدًا يصل إلى غيره.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣، (هارون) ١/ ٨٤.

(٧) في (ش٣)٢١أ: أحسن في هذا.

إلى ذلك (مررتُ بزيدٍ) و(لقيتُ أخا عمرو)، كما كان الأَقْرَبُ (ضربْتُ زيدًا) و(زيدًا ضربْتُ). [١٩/ب]

هَذَا بَابُ مَا يَجْرِي مِمَّا يَكُونُ ظَرْفًا هَذَا الْمَجْرَى

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (يَوْمُ الْجُمُعَةِ أَلْقَاكَ فِيهِ)، وَ(أَقَلُّ يَوْمٍ لَا أَلْقَاكَ فِيهِ) .... وَ(خَطِيئَةُ يَوْمٍ[١] لَا[٢] أَصِيدُ فِيهِ) .... فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (يَوْمُ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ)»[٣].

(ق): أُجْرِيَ (أَقَلُّ) و(خَطِيئَةٌ) مُجْرَى كلمةِ النفي، كأنه قِيلَ: (ما يومٌ لا أَصِيدُ فيه)، و(ما يومٌ لا ألقاك فيه)، ألا ترى أنهم يقولون: (قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلا عمرٌو)، ويقولون: (فلانٌ أَخْطَأَهُ التوفيقُ)، أيْ: ليس بمُوَفَّقٍ، و(أَخْطَأَهُ الصَّيْدُ)، أيْ: لم يَصِدْ، ومنه قولُ ابنِ عباسٍ ﵄: «خَطَّأَ اللهُ نَوْأَها»[٤]، أيْ: لا سُقِيَتْ.

---

(١) (خَطِيئة يوم) كقولك (طِيل يوم). انظر: اللسان (خطأ) ١/ ٦٨.

(٢) ليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)٨ب]، وكذلك لفظ «قولك».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣، (هارون) ١/ ٨٤.

(٤) قاله في امرأة جَعل زوجُها بيدها أمرَ طلاقها، فقالت: «أنتَ طالقٌ ثلاثًا»، فقال: «خَطَّأَ اللهُ نَوْأَها، نَوْأَها، لو قالت: (أنا طالقٌ ثلاثًا) لكان كما قالت»، رواه: البيهقي في سننه الكبرى ٧/ ٣٤٩ (١٤٨٢٦)- وسعيد بن منصور في سننه ١/ ٤٢٤ (١٦٤٢)- وابن أبي شيبة في مصنفه ٤/ ٨٧ (١٨٠٨٨)، وهذه العبارة تُقال لمن طَلَب حاجةً فلم يَنجح. انظر: اللسان (خطأ) ١/ ٦٦.

حاشية بخطِّ الوَرَّاق:

يَعني (مباركٌ) كما كان (زيدٌ ضَرَبْتُهُ) بمنزلة (زيدٌ منطلقٌ).

إلى ههنا.

قال الزجاج[١]: إذا قال: (يومَ الجمعةِ ألقاكَ فيه) فإنْ نَصَبَهُ على الظَّرْفِ أَضْمَرَ (في)، كأنه قال: (ألقاكَ في يومِ الجمعة)، وإنْ نَصَبَهُ بالفعل أَضْمَرَ (ألقاكَ)، كأنه قال: (ألقاكَ يومَ الجمعةِ) على السَّعَة[٢].

قال سيبويه: «وَهْوَ ضَعِيفٌ فِي الْكَلَامِ، قَالَ .... أَبُو النَّجْمِ الْعِجْلِيُّ:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[٣]

---

(١) انظر كلام الزجاج في: التعليقة ١/ ١١٩.

(٢) الظرف المتمكن إذا شغلت عنه فعله بضميره جاز فيه ثلاثة أوجه: ١-الرفع، نحو: (يومُ الجمعة ألقاك فيه)، فيكون مبتدأ. ٢-النصب على الظرفية، نحو: (يومَ الجمعة ألقاك فيه)، فيكون ظرفًا مقدرًا معه (في)، أي: ألقاك في يوم الجمعة. ٣-النصب على أنه مفعول به، نحو: (يومَ الجمعة ألقاكه)، فيكون مفعولًا به على سعة الكلام، أي: ألقاك يومَ الجمعة، قال سيبويه ١/ ٨٥: «وكلُّ ذلك عربي جيد». انظر: المقتضب ٤/ ٣٢٨- والأصول ١/ ١٩٥- وشرح السيرافي ٣/ ١٠٩، والتعليقة ١/ ١١٩.

(٣) من الرجز، وهو لأبي النجم العِجْلي، في: المحتسب ١/ ٢١١- وأسرار البلاغة ص٣٣٨- والمغني ص٢٦٥- والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٤- والخزانة ١/ ٣٥٩.

..... وَكَأَنَّهُ قَالَ: كُلُّهُ غَيْرُ مَصْنُوعٍ»[1].

(ق):

الذي عَدَلَ له أبو النَّجْمِ عن نَصْبِ (كُلُّهُ) إلى رَفْعِهِ -وهو على طَرَفِ الثُّمامِ[2]- نُكْتةٌ تَتَعَلَّقُ بعِلْمِ البيان، وهي أنه لو نَصَبَ لكان المعنى أنه ارتكَبَ بعضَ الذنبِ ولم يرتكبْ كُلَّهُ، وحينَ رَفَعَ دَلَّ على براءةِ ساحتِهِ من ارتكابِ شيءٍ منه[3].

(ط):

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤، (هارون) ١/ ٨٥.

(٢) (الثُمام) شجر لا يطول فيشق على التناول، وهذا المثل يُضرب لما يتوصَّل إليه بغير مشقة. انظر: جمهرة الأمثال ٢/١٤٨- ومجمع الأمثال ٢/٣٨٨- والمستقصى ٢/ ٣٨٧- واللسان (ثمم) ١٢/ ٨١.

(٣) اختلف العلماء في روايتي النصب والرفع هنا، أبمعنى واحد هما أم لا؟ وهذا يدخل في مسالة أصولية بيانية، وهي دلالة (كل) في النفي على العموم، فإذا وقعت في حَيِّز النفي تقدَّمت أو تأخرت فهي غير عامة، نحو: (لم أصنع كلَّ الأمر)، و(كلَّه لم أصنع)، و(كلَّه لم أصنعه)، وإذا لم تقع في حيِّزه بأن تقدمت عليه وصارت مبتدأ، نحو: (كلُّه لم أصنع)، وحديث: (كلُّ ذلك لم يكن) [رواه مسلم ١/ ٤٠٤ (٥٧٣)]، فاختُلف فيها، فقيل: لا تَعُمُّ، فيكون الرفعُ في البيت كالنصب، وقيل: تَعُمُّ، كما قال القاضي هنا، وهو ظاهر كلام سيبويه إذ قال: «وكأنه قال: كلُّه غيرُ مصنوع». انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٤- والإبهاج ٢/ ٩٦- وشرح الصفار ١/ ١٢٨ب- والبحر المحيط للزركشي ٢/ ٢٣٣- والمغني ص٢٦٥- والخزانة ١/ ٣٦٠- وإرشاد الفحول ص٢٠٦.

كان محمدُ بنُ يزيدَ(١) يَأَبى هذا، ويَروي (كُلَّهُ لم أَصْنَعِ)(٢)، ولا يُجِيزُ (زيدٌ ضَرَبْتُ) في شِعْرٍ ولا غيرِه.

قال أبو جعفرٍ(٣): والنحويون -في ما علمتُ- يُجمِعون(٤) أنه لا يَجوز (زيدٌ ضَرَبْتُ) غيرَ سيبويه(٥)، واختلفوا في غير المعارف، (فأجاز الكوفيون في غير المعارفِ) الرفعَ(١)، وأبى ذلك كلَّه محمدُ بنُ يزيدَ. [٢٠/ أ]

---

(١) في (مسائل الغلط)، انظر: الانتصار ص٥٧، وانظره نصًّا في: لباب الألباب ١/ ٣٢٩ (الهامش٣)، ومعنى في: الخزانة ١/ ٣٦٠.

(٢) قال في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ص٥٨): «وخبَّرنا أبو عمر الجرمي بهذا كله منصوبًا، وسمعنا بعض ذلك منصوبًا من الرواة».

(٣) وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤/ ٣٥٣: «وقد أجاز سيبويه مثل هذا على إضمار الهاء .... وأبو العباس محمد بن يزيد لا يجيز هذا في منثور ولا منظوم».

(٤) ادعاء الإجماع غير صحيح، ففي المسألة خلاف طويل، ونقول مختلفة، ذُكِرَ هنا بعضها، فقد مَنَعَ المبردُ المسألة في نثر وشعر، وأجازها سيبويه في الشعر وفي بعض الكلام على قلة وضعف، وخَصَّها بعضُ البصريين بضرورة الشعر، وأجازها الفراءُ في معانيه ١/ ١٣٩ إذا كان المبتدأ استفهامًا أو (كُلًا) أو (كِلا) أو (كِلْتا)، وتبعه بعض الكوفيين كثعلب في مجالسه ١/ ٥٨، ونُسب إلى الكسائي، وادعى ابنُ مالك في التسهيل (مع شرحه ١/ ٣١٢) الإجماعَ على جوازها في هذه الصورة، ونُسب إلى الفراء والكسائي جوازُها في النكرات دون المعارف، وأجازها الأخفش في معانيه ١/ ٢٥٢، ونُسب إلى هشام. انظر: المحتسب ١/ ٢١٠- والملخص ١/ ١٧٢- والتذييل ٤/ ٣٩-٤٥- والخزانة ١/ ٣٥٩.

(٥) إنها أجازه سيبويه على قلة وضعف، وكلامه هنا صريح في ذلك.

(٦) ليس في (ش١)١٩ب.

قال سيبويه: «وَقَالَ:

ثَـلَاثٌ كُلُّهُـنَّ قَتَلْـتُ عَمْـدًا فَـأَخْزَى اللهُ رَابِعَـةً تَعُـودُ[٢]

فَهَذَا ضَعِيفٌ، وَالْوَجْهُ الْأَكْثَرُ الْأَعْرَفُ النَّصْبُ»[٣].

بخط الوَرَّاق:

لا يجوزُ عند أبي العباس.

قال الزجاج[٤]: إنما أَنْكَرَهُ المبرِّدُ لأنه أَكَّدَ النكرةَ بالمعرفة[٥]، فهذا لا يجوزُ، ولكنْ إنْ جعلتَهُ بدلًا جاز، وأَجْوَدُهُ أنْ يُرْوَى: (ثلاثٌ كُلَّهن قتلتُ).

قالَ[٦]: وأهلُ الكوفةِ يُجيزون ‹أنْ تُؤَكَّدَ النكرةُ بالمعرفة في (كُلٍّ) خاصةً، يُجيزون[٧] (رأيتُ ثلاثًا كُلَّهن)، ولا يُجيزون (رأيتُ[٨] رجلًا نفسَهُ)[١].

---

(١) نُسب هذا المذهب إلى الكسائي والفراء في التذييل والتكميل ٤/ ٤٥.

(٢) من الوافر، وهو بلا نسبة في: معاني الأخفش ١/ ٢٥٢- والمحلى ص٥- وأمالي ابن الشجري ١/ ١٣٩- وتذكرة النحاة ص٦٤١- وتخليص الشواهد ص٢٨١- والخزانة ١/ ٣٦٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤، (هارون) ١/ ٨٦.

(٤) انظر كلام الزجاج كاملًا في: التعليقة ١/ ١٢٠-١٢١.

(٥) الذي في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ص٥٨) أنه أنكر ذلك لأنه لا يجيز نحو (زيدٌ ضربتُ)، كما في البيت السابق، لا للعلة التي ذكرها الزجاج عنه.

(٦) انظر: توضيحه في التعليقة ١/ ١٢٠-١٢١.

(٧) ليس في (ش٥)١٤أ.

(٨) ليس في (ش٣)٢٢أ.

قال (ب)[٢]:

ويجوزُ أنْ يكونَ (ثلاثٌ) مبتدأً، و(كلُّهن) مبتدأٌ ثانٍ، و(قَتَلْتُ) خبرُ (كلُّهن)، وهما جميعًا[٣] خبرُ المبتدأ[٤].

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا شَبَّهُوهُ بِقَوْلِهِمْ: (الَّذِى رَأَيْتُ فُلَانٌ) حِينَ[٥] لَمْ يَذْكُرُوا الْهَاءَ، وَهْوَ فِي هَذَا أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ (رَأَيْتُ) تَمَامُ الِاسْمِ وَبِهِ يَتِمُّ، وَلَيْسَ بِخَبَرٍ وَلَا صِفَةٍ.... وَهْوَ فِي الْوَصْفِ أَمْثَلُ مِنْهُ فِي الْخَبَرِ»[٦].

(ق):

الفَرْقُ بينَ اتصالِ الصِّلَةِ والصِّفَةِ أنَّ اتصالَ الصلةِ من جهتين:

-أنَّ الموصولَ لا يَتِمُّ إلا بها.

---

(١) في توكيد النكرة خلاف، فمنعه البصريون إلا الأخفش مطلقًا، وأجازه بعض الكوفيين مطلقًا، وأجازه الأخفش والكسائي والفراء إذا أفاد وذلك بأن يكون المؤكَّد محدودًا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، وفي هذه الحاشية تقييد التوكيد بـ(كل). انظر: الإنصاف ٢/ ٤٥١- وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٦- وشرح ابن الناظم ص٥٠٧- والتصريح (بحيري) ٣/ ٥١٨.

(٢) انظر كلام ابن السراج في: التعليقة ١/ ١٢١، وبقيته: «والعائدُ إلى المبتدأ المحذوفُ من (قتلتُ)، كأنه: قتلتُه، أو قتلتُهم».

(٣) ليس في (ش٢)٢١ب.

(٤) انظر إعرابات البيت في شروح أبيات سيبويه، والخزانة ١/ ٣٧٣.

(٥) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٥أ]- وابن دادي٢٢أ: (حيث)، وفيها: (به يتم) بدل (وبه يتم).

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤-٤٥، (هارون) ١/ ٨٦-٨٧.

-وأنَّ وَضْعَ الواضعِ على ذلك.

واتصالُ الصفةِ بالموصوف من جِهَةِ تمامِهِ بها لا غيرُ، لا من جِهَةِ وَضْعِ الواضع، ولكنه شيءٌ يُحْدِثُهُ المتكلِّمُ إذا أرادَهُ[١].

(فا):

حَذْفُ الهاءِ من الصلةِ أَمْثَلُ منه في الصفة، ومن الصفةِ أَمْثَلُ منه في الخبر[٢].

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ مَا هُوَ مِنَ الِاسْمِ وَمَا يَجْرِي عَلَيْهِ، وَلَيْسَ بِمُنْقَطِعٍ مِنْهُ خَبَرًا مَبْنِيًّا عَلَيْهِ وَلَا مُبْتَدَأً»[٣].

زيادةٌ:

قوله: «ليس بمنقَطِعٍ منه» أيْ: ليست الصفةُ بمنقطِعةٍ من الاسم، أي: أنَّ الصفةَ ليستِ بمبتدأٍ ولا خبرٍ ولا بمنزلتهما.

قال سيبويه: «وَمِمَّا جَاءَ [مِنَ الشِّعْرِ فِي][٤] ذَلِكَ قَوْلُ جَرِيرٍ:

---

(١) انظر الفرق بين الصفة والصلة في: الأصول ٢/ ٢٧١- وإيضاح الشعر ص٤٦٧- وأمالي ابن الشجري ١/ ١٤١- والخزانة ٣/ ٤٢١، ٥/ ٤٨٥.

(٢) انظر هذه الأمثلية في: الانتصار ص٥٩- وشرح السيرافي ٣/ ١١٥- وأمالي ابن الشجري ١/ ١٤٠- والمغني ص٦٥٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥، (هارون) ١/ ٨٧.

(٤) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٥ب]- وابن دادي٢٢أ: «في الشعر من».

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ ... وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[١]

يُرِيدُ (الْهَاءَ)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ ... وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا[٢]

يُرِيدُ (أَصَابُوهُ)، وَلَا سَبِيلَ إِلَى النَّصْبِ وَإِنْ تَرَكْتَ الْهَاءَ؛ لِأَنَّهُ وَصْفٌ»[٣].

(ط):

سمعْتُ[٤] محمدَ بنَ الوليد[٥] يقول: النصبُ في هذا محالٌ؛ لأنه يَنْقَلِبُ المعنى فيصيرُ (وما حَمَيْتَ شيئًا)، فيصيرُ هجاءً.

---

(١) من الوافر، وهو لجرير، في: ديوانه ١/ ٨٩- والكتاب (هارون) ١/ ١٣٠- ومحاضرات الأدباء ١/ ٣٣٢- وأمالي ابن الشجري ١/ ٦- والمقاصد النحوية ٤/ ٧٥.

(٢) من الوافر، وهو للحارث بن كَلَدَةَ الثقفي في: ابن السيرافي ١/ ٣٦٤- والأزهية ص١٣٧- وأمالي ابن الشجري ١/ ٥، وله أو لغيلان بن سلمة الثقفي في: الحماسة البصرية ٢/ ٦٦، ولجرير في: المقاصد النحوية ٤/ ٦٠، وللحارث أو لجرير في لباب الألباب ١/ ٣٩٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥، (هارون) ١/ ٨٧.

(٤) ليس السامع من أبي الحسين محمدِ بن الوليد المشهورِ بابن ولاد (ت٢٩٨) هو ابن طلحة؛ لأنه لم يدركه، ولكن السامع هو تلميذه أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨)، ونقل ذلك عن النحاس تلميذُه الرَّباحيُّ (٣٥٨) في نسخته التي تُعَدُّ نسخة ابن طلحة (ت٥١٨) فرعًا منها، وقد صرَّح النحاس بالسماع من ابن ولاد في ص٢٩.

(٥) هو: أبو الحسين محمد بن الوليد بن محمد التميمي، المشهور بابن ولاد، (ت٢٩٨)، انظر التعريف به ص٣١ هـ٤.

قال محمدُ بنُ يزيدَ[١]: يُقالُ: (حَمَيْتُ الموضعَ) أي: مَنْعَتُ منه، و(أَحْمَيْتُهُ) جَعَلْتُهُ حِمًى لا يَقْرَبُهُ عَدُوٌّ.

قال الفراءُ[٢]: يُقالُ: (حِمَيَانِ، وحِمَوَانِ)[٣].

(ق):

لا يَسِدُّ المعنى[٤] إلا برَفْعِ (شيءٌ)؛ لأنَّ (حَمَيْتَ) يقَعُ إذ ذاك صفةً له، فيقَعُ (بمستباحٍ) خبرًا، ولو نَصَبَهُ لَتَمَّ[٥] الكلامُ وضاعَ قولُه (بمستباحٍ) غيرَ متعلِّقٍ بشيءٍ، ولانْقَلَبَ الرجلُ الحامِي غيرَ حامٍ.

بخط الوَرَّاق:

معناه: وما شيءٌ مِمَّا حَمَيْتَ.

(ط):

لا يجوزُ نَصْبُ (مالٌ)؛ لأنَّ المعنى: غَيَّرَهُم المالُ الذي أصابوه، هذا

---

(١) وقال في الكامل ٢/ ٦٦١: «يقالك (حَمَيْتُ الناحيةَ) .... معنى ذلك:منعتُ ودفعتُ، ويُقال: (أحميتُ الأرضَ) أي: جعلتُها حِمًى لا تُقْرَب».

(٢) نَقله في أدب الكاتب (محيي الدين) ص٤٦٠ عن أبي زيد، وفي الصحاح ٦/ ٢٣١٩ عن الكسائي.

(٣) انظر معاني (حَمَى) و(أَحْمى) وتثنية (حِمًى) في (حمى) في: اللسان ١٤/ ١٩٨-٢٠٠- والتاج ٣٧/ ٤٧٧.

(٤) أي: لا يكون سديدًا. انظر: القاموس (سدد) ٣٦٧.

(٥) في (ش٢)٢١ب: «أَتَمَّ».

قولُ الزِّيَادِيِّ.

وقال غيرُه: قد يجوزُ أنْ تَنْصِبَ (مالا) على أنْ تَجْعَلَ (أصابوا) في موضعِ النعت لـ(المال) وتُعْمِلَه فيه، ولكنْ على معنى: أصابوا مالًا، فـ(المال) مفعولٌ بـ(أصابوا)، وتكونُ (أمْ) منقطِعةً[1].

ولا يجوزُ النَّصْبُ في البيت الأول، ولا يجوزُ أنْ يَعْمَلَ النعتُ إذا كان فعلًا في المنعوت؛ لأنَّ حَقَّ العامل أنْ يكونَ قَبْلَ المعمول فيه، وإذا كان كذلك فقد قَدَّمْتَ النعتَ قبلَ المنعوتِ، وذلك لا يجوز، كما لا يجوزُ أنْ تَتَقَدَّمَ الصلةُ قبل الموصول[2]. [٢١/أ]

هَذَا بَابُ مَا يُخْتَارُ فيه إِعْمَالُ الْفِعْلِ مِمَّا يَكُونُ فِي الْمُبْتَدَأِ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ الْفِعْلُ

قال سيبويه: «وَأَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الرَّفْعِ (عَبْدَاللهِ لَقِيتُ وَعَمْرٌو لَقِيتُ أَخَاهُ) .... فَهْوَ هَهُنَا إِلَى الرَّفْعِ أَقْرَبُ، كَمَا كَانَ فِي الِابْتِدَاءِ مِنَ النَّصْبِ أَبْعَدَ»[3].

هو في المتن عند (ط)[4]:

---

(١) ذكر ابن السيرافي ١/ ٣٦٥ أنها رواية، وخرَّجها كما هنا.

(٢) انظر: الأصول ٢/ ٢٢٢- والخصائص ٢/ ٣٨٥- واللباب للعكبري ١/ ١٢٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦-٤٧، (هارون) ١/ ٩٠، وفي الرباحية [انظر: (ح١)٩أ]: (هو) عن (فهو).

(٤) يعني أن العبارة الآتية ثابتة في متن نسخة ابن طلحة، وكذا هو في الرباحية، انظر: (ح١)٩أ.

يعني أن قولَك: (زيدٌ ضربتُ أخاه) أبعدُ من النصب في[1] قولك: (زيدٌ[2] ضربتُه)؛ لأن الفعلَ في (ضربتُه) واقعٌ به، وهو في (ضربتُ أخاه) ليس بواقعٍ به[3].

هَذَا بَابٌ يُحْمَلُ فِيهِ الاسْمُ عَلَى اسْمٍ بُنِيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ مَرَّةً وَيُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى اسْمٍ مَبْنِيٍّ عَلَى الْفِعْلِ

قال سيبويه: «وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِي بُنِيَ عَلَى الْفِعْلِ اخْتِيرَ فِيهِ النَّصْبُ كَمَا اخْتِيرَ فِي مَا قَبْلَهُ»[4].

(ط):

أيْ: مثلُ: (ضَرَبْتُهُ وعَمْرًا كَلَّمْتُهُ).

قال سيبويه: «وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّكَ لَقِيتَ أَبَا عَمْرٍو وَلَمْ تَلْقَهُ رَفَعْتَ»[5].

(فا):

يريد: و(عَمْرٌو[6] لَقِيتُ أباه).

---

(١) في (ش١)٢١أ، (ش٣)٢٣أ، و(ش٥)١٤ب، و(ح٢)١٥ب: «مِن».

(٢) ليس في (ح١)٩أ.

(٣) في الشرقية [انظر: (ش١)٢١أ] «غير واقع به، (ط): ليس بواقع عليه».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧، (هارون) ١/ ٩١.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٧، (هارون) ١/ ٩١. والضمير في (تلقه) يعود إلى (عمرو).

(٦) في (ش١)٢١أ: «وعمرا». وهو تحريف.

أخرى[١]:

«ولم تَلْقَ عَمْرًا رَفَعْتَ»، أيْ: إذا لم تَلْقَ عَمْرًا رفعْتَ (عَمْرًا)؛ لأنك إنما لَقِيتَ أبا عمرو، فكأنك قلتَ: (زيدٌ لَقِيتُ أباه، وعَمْرٌو لقيتُ أباه[٢]).

(ح):

فإذا رفعتَ (عَمْرًا) أضمرْتَ الخبرَ وهو (أَلْقاه)، وإنْ لم تَرفَعْ لم تُضْمِرْ وكان على[٣] ما قبلَهُ، كأنك قلتَ: (زيدٌ لَقِيتُ أباه، وعمرٌو لَقِيتُ أباه). [٢٢/أ]

قال سيبويه: «فَإِنْ قَالَ: (مَنْ رَأَيْتَهُ؟)، وَ(أَيُّهُمْ رَأَيْتَهُ؟) فَأَجَبْتَهُ قُلْتَ: (زَيْدٌ رَأَيْتُهُ)، إِلَّا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: (زَيْدًا رَأَيْتُهُ) فِي الِابْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ هَذَا كَقَوْلِكَ: (أَيُّهُمْ مُنْطَلِقٌ؟) وَ(مَنْ رَسُولٌ؟)، فَيَقُولُ: (فُلَانٌ)»[٤].

وقال أبو الحسن[٥]:

---

(١) أي: في نسخة مجهولة من الكتاب جاء اللفظ بالنص الآتي.

(٢) ليس في (ش٢)٢٢ب.

(٣) ليس في (ش٢)٢٢ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٨، (هارون) ١/ ٩٣.

(٥) هذه الحاشية في متن الشرقية [انظر: (ش١)٢٢أ]، وفي متن الرَّباحية [انظر: (ح١)٩ب]، وبعدها وبعدها فيهما (رجع). وانظر كلام الأخفش في: شرح السيرافي ٣/ ١٣٨، وانظر نسبة الرأي إليه في: مسائل الغلط (الانتصار ص٦٠، ٦٣)- وشرح عيون سيبويه ص٧١، واعترض عبارةَ سيبويه المبردُ أيضًا في مسائل الغلط للعلة نفسها.

يجوز[١] إذا قلتَ: (أيُّهم ضَرَبْتَهُ؟)، أنْ يقولَ: (زيدًا ضربْتُه)؛ لأنَّ الهاءَ منصوبةٌ، وهي في المعنى مُسْتَفْهَمٌ عنها.

(ط):

القولُ قولُ سيبويه[٢]، والدليلُ على صِحَّتِهِ أنه لو قال: (أيُّهم ضَرَبَهُ غلامُك؟)، لكان الجوابُ: (زيدٌ)، تَحْمِلُ على الأولِ المرفوعِ؛ لأنك عنه تَستَفْهِمُ، لا عن (الغلام)، فعليه يكونُ الجوابُ مرفوعًا.

قولُ الأخفش ليس ببعيدٍ؛ لأنه يَحْمِلُ على الهاءِ المنصوبة؛ لأنها في المعنى للاسم الأولِ المُسْتَفْهَم عنه[٣].

قال سيبويه: «كَمَا قَالَ جَرِيرٌ:

---

(١) اختلفوا في فهم عبارة سيبويه هذه، فرأى الأخفش والمبرد -كما في الهامش السابق- أنه يوجب الرفع، ورأى صاحب الانتصار ص٦٣- والسيرافي ٣/ ١٣٨ أنه يقدِّم الرفع ويجيز النصب، وهذا ظاهر كلامه؛ لأنه يتكلم هنا على المختار، كما أنه لا يوجب المطابقة بين السؤال وجوابه بل يختاره، وظاهر كلام الأخفش هنا التسوية بين الرفع والنصب (انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٣٨- وشرح عيون سيبويه ٧١)، ووافقه الفارسي في التعليقة ١/ ١٢٣.

(٢) ونَصَرَ قول سيبويه أن الرفع هو المقدَّم: السيرافي ٣/ ١٣٨، وقال: «ليس الأمر إلا ما قاله سيبويه، وذلك أن المعنيين إذا تساويا في اللفظ والمعنى كان إتباعُ اللفظِ اللفظَ أولى بالاختيار».

(٣) هذه الحاشية غير معزوة، ولعلها للفارسي، مُنسِّق هذه الحواشي، وقد وافق الفارسيُّ الأخفشَ في رأيه هذا في التعليقة ١/ ١٢٣.

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمِ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ[١]»[٢].

(ط):

تقديرُه: أو أَعْطِنِي.

قال أبو الحسن[٣]: الأُسْرَةُ: أقاربُ الرَّجُلِ من قِبَلِ أبيه[٤]. [٢٢/ ب]

قال سيبويه: «فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّمَا هُوَ لِنَصْبِ اللَّفْظِ، فَارْفَعْ[٥] بَعْدَ (مَرَرْتُ

---

(١) من البسيط، وهو لجرير في: ديوانه ص٢٣٧- والكتاب ١/ ١٧٠- والمقتضب ٤/ ١٥٣، والشاعر يفتخر بأخواله الفزاريين على الأخطل، وبنو بدر من بني عدي من فزارة، ومنظور هو منظور بن زَبّان بن سَيَّار بن عمرو، من بني مازن بن فَزَراة. انظر: جمهرة الأنساب لابن حزم ص٢٥٦-٢٥٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٩، (هارون) ١/ ٩٤. وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)٩ب]: «عَمَّار» بدل «منظور». وقوله: «لقومهم» جاء بكسر ميم الجمع في: الشرقية- ونسخة ابن دادي ٢٢أ. وجاء بضمها في الرباحية [انظر (ح٢)١٦ب]، والكسر هو الموافق لمذهب سيبويه، انظر الكتاب (هارون) ٤/ ١٩١-١٩٢.

(٣) هو الأخفش الأصغر.

(٤) لم أجد هذا التعريف للأُسرة في المعاجم، وهو تعريف غريب يخرج الزوجة والأم من الأسرة، والمعاجم تختلف في تعريف الأسرة توسيعًا وتضييقًا، فبعضها توسع التعريف ليعم العشيرة، وبعض تخصها بالرَّهْط الأدْنَيْن، وبعض تضيقها على أهل بيت الرجل. انظر (أسر) في: المحكم ٨/ ٥٤٣- واللسان ٤/ ٢٠- والقاموس ص٤٣٨، وانظر: أدب الكاتب ١٤٩- وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٦٦، ونقل صاحب لباب الألباب ١/ ٥٢٠، الحاشية بلفظ: «قال أبو الحسن: وأسرة الرجل أهلُه»، قلت: هذا على الصواب.

(٥) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٧أ]- وابن دادي٢٥أ: فلا تنصب.

بِزَيْدٍ)، وَانْصِبْ بَعْدَ (إِنَّ فِيهَا زَيْدًا) وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ مَفْعُولٌ، فَلَا تَرْفَعْ بَعْدَ (عَبْدُاللهِ ضَرَبْتُهُ[1]) إِذَا كَانَ بَعْدَهُ (وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)»[2].

(ق):

يعني أنَّ النصبَ عندَك[3] منظورٌ فيه إلى تَقَدُّمِ منصوبٍ، فإنْ صَحَّ ذلك فعليك:

-أنْ تَرْفَعَ على الابتداءِ بَعْدَ (مررْتُ بزيدٍ)؛ لفَقْدِ المنصوبِ فيها، فتقولَ: (مررْتُ بزيدٍ وعمرٌو كَلَّمْتُه)، لا تُجَوِّزْ غيرَهُ[4]، وقد ثَبَتَ أنَّ النصبَ أحسنُ[5].

-وأنْ تَنْصِبَ بَعْدَ (إنَّ فيها زيدًا)، فتقولَ: (وعمْرًا كلَّمْتُهُ)، والوجهُ الرفعُ ليس إلَّا.

وإنْ زَعَمْتَ أنَّ (بِزَيْدٍ) مثلُ الأوَّلِ -يعني بـ«الأول» المنصوبَ في (كَلَّمْتُ زيدًا)، فلذلك تَنْصِبُ، وعلَّلْتَ بأنه في معنى المفعول- لَزِمَكَ أنْ تَنْصِبَ بَعْدَ (عبدُاللهِ ضَرَبْتُهُ)؛ لأنَّ (عبدُالله) في معنى المفعول.

---

(١) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٧أ]- وابن دادي٢٥أ: بعد (عبدالله) إذا قلتَ: (عبدُالله ضربتُه).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٠، (هارون) ١/ ٩٧.

(٣) أيها الزاعم القائل: «إنما هو لنصب اللفظ ....».

(٤) في (ش٣)٢٥ب: «يجُوزُ غيرُه».

(٥) في قولك: «مررتُ بزيدٍ وعمرًا كلمته».

(ط)[١]:

أي: لا ترفعْ بَعْدَ (عبدُالله ضَرَبْتُه)؛ لأنَّ (عبدُالله) في معنى الحديثِ مفعولٌ أيضًا، يُرِي أنَّ هذا لتَشاكُلِ الكلام. [٢٣/أ]

قال سيبويه: «قَالَ الشَّاعِرُ .....:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا[٢]»[٣].

قال أبو الحسن[٤]:

---

(١) في (ش٣)٢٥ب، و(ش٥)١٦أ: «فا». وهذه الحاشية بما يشبه النص في التعليقة ١/ ١٢٦ عن ابن السراج.

(٢) من الكامل، وهو لمروان بن سعيد بن عباد بن حبيب المهلبي في: إرشاد الأريب ١٩/ ١٤٦- وبغية الوعاة ٢/ ٢٨٤، وفي الخزانة ٣/ ٢١ عن ابن خلف أن سيبويه عزا البيت إلى أبي مروان النحوي، والحق أن هذه النسبة حادثة بعد سيبويه، كما أن الذي في نسخة الكتاب الشرقية [انظر: (ش١)٢٥أ] ابن مروان النحوي.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٠، (هارون) ١/ ٩٧.

(٤) انظر حكاية الأخفشِ البيتَ عن عيسى بن عمر في: المقاصد النحوية ٤/ ١٣٤- والخزانة ٣/ ٢٥، عن لباب الألباب لابن خلف، عن الفارسي، وأظن ابن خلف نقلها عن هذه الحواشي؛ لأنه كثير النقل منها. قلتُ: سبق في تخريج البيت نسبته إلى مروان بن سعيد المهلبي، وهو من أصحاب الخليل، توفي قرابة سنة (١٩٠) [انظر: أخبار النحويين البصريين ٢٧- وإرشاد الأريب ١٩/ ١٤٦- والبغية ٢/ ٢٨٤- والأعلام ٧/ ٢٠٨]، والأخفش هنا يذكر أنه سمعه من عيسى بن عمر المتوفى سنة (١٤٩)، فيبعد أن يكون البيت له؛ لأنه يبعد أن يروي عيسى مع تقدّمه وتشدده عن مثله، وربما قاله مروان متمثِّلًا، وهذا ياقوت ناسب البيت إليه غير متأكد من هذه النسبة، فيقول ١٩/ ١٤٦: «سمعتُ بعضَ النحويين ينسب إليه هذا البيت».

سَمِعْتُهُ من عيسى[١].

قال سيبويه: «وَقَدْ يَحْسُنُ الْجَرُّ فِي هَذَا كُلِّهِ، وَهْوَ عَرَبِيٌّ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (لَقِيتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَبْدِاللهِ لَقِيتُهُ)، .... وَالرَّفْعُ جَائِزٌ»[٢].

(ط):

قال أبو جعفرٍ: هذا الاختيارُ؛ لِيَعْطِفَ أيضًا ما عَمِلَ فيه الفعْلُ على ما عَمِلَ فيه الفعلُ، ويجوزُ الرفعُ على الابتداءِ؛ لأنك قد شَغَلْتَ الفعلَ، ويجوز الخفضُ على الغايةِ، وهو بعيدٌ؛ لأنه يحتاج أنْ يُلْغِيَ (ألقاها)[٣].[٢٣/ ب]

هَذَا بَابُ مَا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ وَلَيْسَ قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ بُنِيَ عَلَى الْفِعْلِ، وَهُوَ بَابُ الاسْتِفْهَامِ

قال سيبويه: «لِأَنَّهَا حُرُوفٌ ضَارَعَتْ بِمَا بَعْدَهَا مَا بَعْدَ حُرُوفِ الْجَزَاءِ»[٤].

الوَرَّاق:

قوله: «ما بعدَ[٥] حروفِ الجزاء» أيْ: الذي يكونُ بَعْدَ حروفِ

---

(١) هذه الحاشية في متن الشرقية [انظر: (ش١)٢٥أ].

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٠، (هارون) ١/ ٩٧.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش٢) ٢٥أ.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٥١، (هارون) ١/ ٩٩.

(٥) في (ش٢)٢٥ب- و(ش٣)٢٦أ: «بما بعدها»، وهو تحريف.

الاستفهام معناه كمعنى ما بَعْدَ حروفِ الجزاء[١].

قال سيبويه: «إِذَا قُلْتَ: (أَيْنَ عَبْدُاللهِ آتِهِ) فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (حَيْثُمَا يَكُنْ آتِهِ)»[٢].

الوَرّاق: أيْ: إنْ تُعْلِمْنِي آتِهِ.

قال سيبويه: «فَهْيَ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) فِي بَابِ الجَزَاءِ»[٣].

(رق)[٤]:

قال أبو إسحاقَ: قولُه: «فهي ههنا بمنزلةِ (إنْ) في باب الجزاء» يعني أنَّ الألفَ الأَصْلُ في الاستفهام، كما أنَّ (إِنْ) الأَصْلُ في باب الجزاء[٥].

قال سيبويه: «وَلَيْسَ جَوَازُ الرَّفْعِ فِي الأَلِفِ[٦] مِثْلَ جَوَازِ الرَّفْعِ فِي (ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا كَلَّمْتُهُ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَهُنَا حَرْفٌ هُوَ بِالْفِعْلِ أَوْلَى، وَإِنَّمَا اخْتِيرَ هَذَا عَلَى الجِوَارِ، وَلِيَكُونَ مَعْنًى وَاحِدًا، فَهَذَا أَقْوَى. وَالَّذِي يُشْبِهُهُ مِنْ

(١) قال أبو نصر في شرح عيون سيبويه ٢٧٣: «يعني ضارعت العربُ بها بعد حروف الاستفهام ما بعد حروف الجزاء، كما قال في باب الادّغام [٤/ ٤٧٧]: هذا بابُ الحرفِ الذي يُضارَعُ به حرفٌ من موضعه».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٠، (هارون) ١/ ٩٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٥١، (هارون) ١/ ١٠٠.

(٤) ليس في (ش١)٢٣ب.

(٥) في (ش٢)٢٥ب اختلطت هذه الحاشية بحاشية ابن الوراق قبل السابقة بسبب انتقال النظر.

(٦) في الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠أ]: «الاستفهام»، وفيها «على الجَوَاز» بدل «على الجِوَار».

حُرُوفِ الِاسْتِفْهَامِ الْأَلِفُ»[١].

عند (س): «والذي يُشْبِهُهُ مِن حروفِ الاستفهامِ الأَلِفُ».

وفي نسخة أخرى: «والذي يُشْبِهُ (إنْ) مِن حروفِ الاستفهامِ الأَلِفُ».

وفي العمودِ[٢]:«والذي تُشَبِّهُهُ بـ(إنْ) هو حرفُ الاستفهامِ، وهو الأَلِفُ»[٣].

«وقولُه: وليس جوازُ الرفعِ في (ضربتُ زيدًا وعمرٌو كلَّمتُه) مثلَه في الأَلِفِ[٤]، يعني: أنَّ قوله (أزيدٌ ضربتَه؟) أقبحُ من (لقِيتُ زيدًا وعمرٌو كلَّمتُه)؛ لأنه ليس في الأوَّلِ حرفٌ هو بالفعل أولى»، إلى

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٢، (هارون) ١/ ١٠١. هذا لفظ الشرقية. وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠أ]: «في الاستفهام» بدل «في الألف»، و«على الجَوَاز» بدل «على الجِوَار».

(٢) يعني الفارسي بـ(العمود) متن النسخة المنقول منها،وقد اختلطت فيها بعض الحواشي بالمتن، وبعض كلام غير سيبويه بكلامه، فميَّز بين المتن والحواشي، وبين كلام سيبويه وكلام غيره بهذا العمل الذي أنتج نسخته المنقَّحة التي يسميها (كتابي) أو (نسختي).

(٣) إلى هنا بيان لاختلاف النسخ في هذه العبارة، وقد بيَّن الفارسي اختلاف نسخِهِ فيها: نسخةِ ابن السراج التي عارض بها ونسخةٍ مجهولةٍ ونسخةِ العمود، ويُلحظ أنه لم يذكر نسخة المبرد، وواضحٌ أن ما أثبته في المتن هو ما في نسخة ابن السراج التي عارض بها بنفسه، وقد اتفقت نسخ الشرقية [انظر: (ش١)٢٣ب] على هذا اللفظ. وأما نسخ الرَّباحية ففي (ح١)١٠أ: «والذي تُشَبِّهُهُ بـ(إنْ) من حروف الاستفهام الألفُ»، وفي (ح٢)١٧ب: «والذي تُشَبَّهُ بـ(إنْ) من حروف الاستفهام الألفُ». وجاء في نسخة ابن دادي٢٦أ: «والذي يُشَبَّهُ بـ(إنْ) من حروف الاستفهام الألفُ».

(٤) هذا معنى كلام سيبويه في أول النص المعلَّق عليه.

ههنا (عنده)[1].

وفي نسخة (ح): «هو تفسيرُ الأخفش»، وهو متَّصِلٌ بما بعده: «وقولُك: (أزيدٌ ضربتَه؟) فيه حرفٌ هو بالفعل أولى، وهو الألِفُ»[2].

قال سيبويه: **«وَاعْلَمْ أَنَّ حُرُوفَ الِاسْتِفْهَامِ كُلَّهَا يَقْبُحُ أَنْ يُصِيَّرَ بَعْدَهَا الِاسْمُ .... لِأَنَّ الْأَلِفَ قَدْ يُبْتَدَأُ بَعْدَهَا الِاسْمُ. فَإِنْ جِئْتَ فِي سَائِرِ حُرُوفِ الِاسْتِفْهَامِ .... وَيَجُوزُ النَّصْبُ فِي الشِّعْرِ»**[3].

بخطِّ الورَّاقِ:

«من هنا زيادةٌ على كتاب أبي إسحاق»[4].

---

(١) يقول الفارسي في هذه الحاشية: إن ما بين الأقواس ثابت في نسخة ابن السراج الثانية بعد كلام سيبويه المعلَّق عليه. قلتُ: وهو ثابتٌ في متن الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠أ] مع الصلة التي سيذكر الفارسي أنها في نسخة الزجاج الثانية، إلا أن في الرَّباحية: «وعمرٌو ضربتَه؛ لأنه ليس في هذا حرفٌ». وقد جاء ما بين الأقواس في نسخة كتاهيه ٥٣ب بين دارتين، وقد كُتِب في أوله: «تفسير»، وجاء في آخره: «وقولك: (أزيدٌ ضربتَه) فيه حرف هو بالفعل أولى».

(٢) يقول الفارسي هنا: إن الزيادة المذكورة التي في نسخة ابن السراج الثانية هي أيضًا ثابتة في نسخة الزجاج الثانية، ولها فيها صلة، وهي: «وقولك: أزيدٌ ضربتَه ....»، إلا أن الزجاج نَبَّه على أنها من تفسير الأخفش.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٢، (هارون) ١/ ١٠١.

(٤) يقول الورَّاق الذي عارض بنسخة الزجاج الأولى: إن النص المحشّى عليه ليس فيها.

وقرأته عليه، وهو صحيحٌ[١]، عند (ب)[٢]. [٢٤/أ]

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ[٣] فِي الأَلِفِ[٤]

قال سيبويه: «قَالَ جَرِيرٌ:

أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحًا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالخِشَابَا![٥]»[٦].

---

(١) هذا من كلام الفارسي، يقول: النص المحشّى عليه ثابتٌ في نسخة ابن السراج، وقد قرأته على السراج، وهو صحيح، قال ابن خروف [انظر: نسخة ابن خروف٧أ]: «قال أبو علي: قرأته على أبي بكر، وهو مُستوٍ صحيح».

(٢) بعده في الحواشي: «إلى هنا عنده، وفي نسخة (ح): هو تفسير الأخفش، وهو متصل بما بعده، وهو قولك (أزيدٌ ضربته؟) فيه»، وهو اختلاط ناتج من تكرار بعض الحاشية السابقة. وهنا ملحوظة، وهي أن الرمز لابن السراج بـ(ب) من رموز الزمخشري، كما في بيان رموز النسخة الشرقية المذكورة في أولها، أفأضافه الزمخشري في آخر الحاشية، أم أنه من رموز الفارسي وذكَرَها الزمخشري موضِّحًا لا مستحدِثًا؟

(٣) في الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠أ]: يُنْصَب.

(٤) أدخل الأخفش في هذا الباب كلامًا كثيرًا له، اختلط بكلام سيبويه في بعض النسخ والشروح كما سأشير إلى ذلك في الهوامش، قال الصفار في شرحه ١/ ١٤٨ب: «فهو كلام الأخفش؛ لأنه كثيرًا ما أدمج كلامه في هذا الباب».

(٥) من الوافر، وهو لجرير في: ديوانه ص٨١٤- والكتاب ٣/ ١٨٣- والصحاح (خشب) ١/ ١٢٠- وجمهرة اللغة ١/ ٢٩٠- واللسان (طها) ١٥/ ١٧- والخزانة ١١/ ٦٩. وثعلبة ورياح من بني يربوع بن حنظلة من تميم، وهم رهط جرير الأدنَون، وطُهية والخِشاب من بني مالك بن حنظلة من تميم، وهم رهط الفرزدق الأدنَون.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٢، (هارون) ١/ ١٠١-١٠٢.

وَصَفَ (ثَعْلَبَة) بـ(الفَوارس)[١]، فأَغْنى عن ذِكْرِ العُدُول فيه[٢]، وهو الفُرُوسِيّة، ولولا ذلك لَلَزِمَهُ ذِكْرُها؛ لِيُعْلَمَ فِيمَ وَقَعَتِ المعادلة.

أَصْلُهُ: عَدَلْتَهم بطُهَيَّةَ والخِشَاب، أيْ: شَبَّهْتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشَاب، فقَلَبَ تَظْلِيمًا لهم، ونِسْبَةً إلى المكابرة الشنيعة الـمُوجَهَةِ[٣]، حيثُ لم يَرْضَوْا بأَنْ يُشَبِّهُوا بثعلبة طُهَيَّةَ والخِشَاب، وذَهَبُوا يُشَبِّهُون ثعلبةَ بهم[٤].

ونحوُهُ في الأسلوب قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[٥]، أيْ: بَلَغُوا في استحلالِ الرِّبا أنْ يُشَبِّهُوا به البيعَ[٦].

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ: (أَعَبْدَالله كُنْتَ مِثْلَهُ؟)؛ لِأَنَّ (كُنْتَ) فِعْلٌ، وَ(الْـمِثْلَ) مُضَافٌ إِلَيْهِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ»[٧].

---

(١) (الفوارسَ) نعت لـ(ثعلبة)، وهم قبيلة. انظر: شروح أبيات سيبويه- واللسان ١٥/ ١٧.

(٢) أي: ما تقع المعادلة فيه بينهم.

(٣) أي: المردودة، يقال: أَوْجَهَ فلانٌ الشيءَ إذا ردَّه. انظر: اللسان (وجه) ١٣/ ٥٥٨.

(٤) كأنَّ المحشي يظن أن الكلام موجه إلى جماعة، والصواب أنه موجه للفرزدق، فكان ينبغي أن يقول: لم يرض بأن يشبه ....، مع أنه في الحاشية تكلم عليه بالإفراد!

(٥) سورة البقرة ٢٧٥.

(٦) انظر: الإيضاح للقزويني ص٢٧٧- والبحر المحيط ٢/ ٣٤٨، وفيه: «وشبَّهوا البيعَ وهو المجمعُ المجمعُ على جوازه بالربا وهو محرمٌ، ولم يعكسوا تنزيلًا لهذا الذي يفعلونه من الربا منزلةَ الأصلِ المماثل له البيع، وهذا من عكس التشبيه».

(٧) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٢، (هارون) ١/ ١٠٢.

بخطِّ الوَّراق:

معناهُ: أَأَشْبَهْتَ عبدَالله كُنْتَ مِثْلَهُ؟.

قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ: (أَزَيْدًا لَسْتَ مِثْلَهُ)؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ ....»[1].

بخطِّ الورَّاق:

«معناه: أبايَنْتَ زيدًا لسْتَ مثلَه؟»، وليس عند (ح).

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ: (مَا أَدْرِي أَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ أَمْ عَمْرًا؟)، وَ(مَا أُبَالِي أَعَبْدَاللهِ لَقِيتُ أَخَاهُ أَمْ عَمْرًا)؛ لِأَنَّهُ حَرْفُ الِاسْتِفْهَامِ، وَهْيَ تِلْكَ الْأَلِفُ الَّتِي فِي قَوْلِكَ: (أَزَيْدًا لَقِيتَهُ أَمْ عَمْرًا؟)»[2].

إنما قال هذا لأنَّ الألفَ في تسويةٍ، ليستْ في استفهامٍ، إنما هو خَبَرٌ. [٢٤/ب]

قال سيبويه: «كَأَنَّهُ جَعَلَهُ تَفْسِيرًا لِفِعْلٍ غُلَامُهُ أَوْقَعَهُ عَلَيْهِ»[3].

(ط)[4]:

كأنك قلتَ: (أزيدًا أهانَهُ غُلامُه؟)[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٢، (هارون) ١/ ١٠٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٢، (هارون) ١/ ١٠٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٣، (هارون) ١/ ١٠٣.

(٤) ليس في (ش١)٢٤ب.

(٥) هذه الحاشية كلها ليست في (ش٣)٢٧ب.

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (آلسَّوْطَ ضُرِبَ بِهِ زَيْدٌ؟)، وَهُوَ كَقَوْلِكَ: (آلسَّوْطَ ضُرِبْتَ بِهِ؟)»[١].

(عنده): ضَرَبَ به .... (عنده): ضَرَبْتَ به[٢].

(فا):

(ضَرَبَ) و(ضُرِبَ) هما سواءٌ في هذا الموضع؛ لأنَّ (به) في كلا الوجهين في موضع نصب[٣].

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ (آلخِوَانَ أُكِلَ اللَّحْمُ عَلَيْهِ؟) .... ثُمَّ اجْعَلْ كُلَّ وَاحِدٍ جِئْتَ بِهِ تَفْسِيرَ (مَا هُوَ)[٤] مِثْلُهُ، وَ(الْيَوْمُ) وَالظُّرُوفُ بِمَنْزِلَةِ (زَيْدٍ) وَ(عَبْدِاللهِ) إِذَا لَمْ تَكُنْ ظُرُوفًا»[٥].

(فا):

ليس هذا مثلَ (آلخِوَانَ أُكِلَ اللَّحْمُ عليه؟)؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ هناك في موضع نَصْبٍ؛ لمجيئه بعدَ الجملة، وهما هنا في موضعِ رفعٍ، يعني

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٣، (هارون) ١/ ١٠٣.

(٢) أي: في نسخة ابن السراج الثانية: «آلسوطَ ضَرَبَ به زيدٌ»، و«آلسوطَ ضَرَبْتَ به». ويذكر الفارسي في الحاشية الآتية أن الروايتين هنا بمعنًى واحد.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش٣) ٢٨أ.

(٤) ليس في الرباحية، انظر: (ح١)١٠ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٣، (هارون) ١/ ١٠٤.

(أَزَيْدٌ ذُهِبَ به؟)، ولا يجوزُ أنْ يكونَ موضِعُهما إلا رَفْعًا؛ لأنَّ (ذَهَبَ) ونحوَه من الأفعال التي لا تتعدَّى لا يجوزُ أن يكونَ فيه ضميرُ مفعولٍ به؛ إذ لا يجوزُ بناؤه للمفعول به. [٢٥/ أ]

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (أَأَنْتَ عَبْدُاللهِ ضَرَبْتَهُ؟)، تُجْرِيهِ هَهُنَا مُجْرَى (أَنَا زَيْدٌ ضَرَبْتُه)؛ لِأَنَّ الَّذِي يَلِي حَرْفَ الِاسْتِفْهَامِ (أَنْتَ)، ثُمَّ ابْتَدَأْتَ هَذَا، وَلَيْسَ قَبْلَهُ حَرْفُ اسْتِفْهَامٍ وَلَا شَيْءٌ هُوَ بِالْفِعْلِ وَتَقْدِيمِهِ أَوْلَى، إِلَّا أَنَّكَ إِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ كَمَا نَصَبْتَ[1] (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، فَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ»[2].

قال أبو الحسن[3]:

(أأنتَ عبدَالله ضَرَبْتَه؟) النصبُ أجودُ؛ لأنَّ (أنتَ) ينبغي أنْ يرتفِعَ بفِعْلٍ؛ إذ كان له فِعْلٌ في آخِرِ الكلام، وينبغي أنْ يكونَ الفِعْلُ الذي يرتفِعُ به (أنتَ) ساقطًا على (عبدالله)[4].

---

(١) في الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠ب]: تنصب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٤، (هارون) ١/ ١٠٤.

(٣) هذه الحاشية ثابتة في متن الشرقية [انظر: (ش١)٢٥أ]، وفي متن الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٨ب]، وبعدها فيها (رجع)، وانظر كلام الأخفش في: شرح السيرافي ٣/ ١٧٦، وذكر بعضه: الصفار ١/ ١٤٥ب.

(٤) سيذكر الفارسي الخلاف بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة في الحاشية قبل الأخيرة على النص بعد القادم ص٢٠٨.

(ط):

سيبويه إنما حَمَلَ على ما تَكَلَّمَتْ به العربُ[١]؛ [لأنَّ العربَ[٢]] إنما تَنْصِبُ الاسمَ الذي يَقَعُ الفعلُ على ضميرِه، أو على ما كان من سَبَبِهِ إذا وَلِيَ ذلك الاسمُ خاصةً حروفَ الاستفهام، فإنْ لم تَلِهِ لم يَجُزْ.

قال سيبويه: «فَإِنْ قُلْتَ: (أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ؟) فَهْوَ نَصْبٌ، كَقَوْلِكَ: (أَزَيْدًا تَضْرِبُهُ كُلَّ يَوْمٍ؟)؛ لِأَنْ الظَّرْفَ لا يَفْصِلُ فِي قَوْلِكَ: (مَا الْيَوْمَ زَيْدٌ ذَاهِبًا)»[٣].

(فا):

سَوَّى سيبويه بينَ الفعلِ إذا كانَ الضميرُ الذي فيه الاسمَ الأولَ الذي يَلِي حرفَ الاستفهام، وبينَهُ إذا كان لغيرِه، فاعتبرَ الفصلَ[٤].

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (أَعَبْدُاللهِ أَخُوهُ تَضْرِبُهُ؟) كَمَا تَقُولُ: (أَأَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتَه؟)؛ لِأَنَّ الِاسْمَ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ مُبْتَدَإٍ لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ. وَإِنْ نَصَبْتَهُ عَلَى قَوْلِكَ: (زَيْدًا تَضْرِبُهُ) قُلْتَ: (أَزَيْدًا[٥] أَخَاهُ تَضْرِبُهُ؟)؛ لِأَنَّكَ نَصَبْتَ الَّذِي مِنْ

---

(١) انظر موافقة رأي سيبويه لكلام العرب في: الانتصار ص٦٤ - وشرح عيون سيبويه ص٧٥.

(٢) ليس في (ش١)٢٥أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٤، (هارون) ١٠٤-١٠٥.

(٤) مثال الأول: (أأنت عبدالله تكرمه؟)، ومثال الثاني: (أعبدالله أخوه تكرمه؟)، فاعتبر الفصل فيهما، فاختار رفع الاسم، وانظر خلاف الأخفش إياه في ذلك قريبًا في ص٢٠٨.

(٥) في الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠ب]: «أعبدَالله»، وفيها «ويقولون» بدل «وتقول».

سَبَبِهِ بِفِعْلٍ هَذَا تَفْسِيرُهُ»[١].

بالتاء (عنده)، وعند (ح) بالياء في (يضربه)[٢].

وأما أبو الحسن فكان يقول:

(أزيدٌ أخوه تَضْرِبُهُ؟)، ويقولُ في قول سيبويه (أزيدٌ أخوه يَضْرِبُهُ): الوَجْهُ النَّصْبُ.

قال أبو الحسن[٣]:

(أزيدٌ أخاه يَضْرِبُهُ؟) الوَجْهُ النَّصْبُ[٤]؛ لأنَّ (زيدًا) ينبغي أنْ يرتفِعَ بفِعْلٍ مضمَرٍ، وذلك الفِعْلُ يقَعُ على (أخيه)، وأما (أزيدٌ أخوه تَضْرِبُهُ؟)

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٤، (هارون) ١/ ١٠٥.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٢٨أ، و(ش٥)١٨أ. قلتُ: بيَّن الفارسي اختلاف النسخ في (تضربه) في المثال الأول، ولعل هذا هو الذي جعل الفعل مكتوبًا بالتاء والياء في الشرقية [انظر: (ش٢)٢٧ب] والرباحية [انظر: (ح١)١٠ب]. قلتُ: ولعل اختلاف النسخ هو سبب الخلاف الآتي، والظاهر من كلام سيبويه (يضربه) بالياء؛ لأن جعل المثال الثاني على (تضربه) بالتاء، فالأول على ذلك على (يضربه) بالياء.

(٣) انظر كلامه في: شرح السيرافي ٣/ ١٧٨ إلى قوله: «وقع ههنا على الأخ»- وشرح عيون سيبويه ص٧٤ إلى قوله: «على أخيه»، وذكر مقاطع منه الصفار ١/ ١٤٦ب، وذكر رأيه: المبرد في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ص٦٤)- والفارسي في مختار التذكرة ٣٥٦- وأبو حيان في التذييل ٦/ ٣٥٣.

(٤) سيذكر الفارسي الخلاف بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة في الحاشية قبل الأخيرة على هذا النص ص٢٠٨.

فليس الفِعْلُ من (زيد) في شيءٍ[١]؛ لأنه إنما وقَعَ ههنا على (الأخ)، وليس الفِعْلُ لـ(زيد)، إلا مَن قال: (زيدًا ضَرَبْتَهُ)، فإنه[٢] يقولُ: (أزيدًا أخاه تَضْرِبُهُ؟)، فيَنْصِبُ (الأخ) بفِعْلٍ مضمَرٍ، وينصِبُ (زيدًا) بفِعْلٍ آخَرَ هذا المضمَرُ تفسيرُه[٣].

وقد قال قومٌ: لا تقول في (زيد) إلا الرفعَّ وإنْ نَصَبْنا (الأخ)؛ لأنَّ الذي يقَعُ على (الأخ) مُضْمَرٌ، فيكونُ تفسيرًا لمضمَرٍ يقَعُ على (زيد)[٤].

فيقولُ[٥]: أليس المضمَرُ الذي وقَعَ على (الأخ) قد فَسَّرَهُ الفعلُ الآخَرُ الظاهرُ وعُرِفَ واستبانَ حتى صار كالظاهر، فكيف لا يُفسِّرُ المضمَرَ الأولَ؟ وكيف لا يكونُ الفعلُ الظاهرُ تفسيرًا لهما جميعًا إذ[٦] كانا فِعْلَيْنِ

---

(١) في الرَّباحية [انظر: (ح١)٢٧ب]: في شيء من (زيد).

(٢) في الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠ب]: فأمَّا مَن.

(٣) جاءت هذه الحاشية إلى هذا الموضع في حاشية الشرقية [انظر: (ش١)٢٥أ]، وجاء باقيها في متن الشرقية، وقبله: «**في متن النسخة، وقد ضَرَبَ أبو علي عليه**». وجاءت الحاشية كاملةً متصلةً في متن الرَّباحية معزوة إلى الأخفش، انظر: (ح١)١٠ب.

(٤) سيبويه والأخفش والجمهور يجيزون رفع (زيد) هنا ونصبه، وبعض المتقدمين منع النصب. انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٧٨ – وشرح التسهيل ٢/ ١٤٧ – والتذييل والتكميل ٦/ ٣٥٣.

(٥) أي: سيبويه. والأخفش يشرح هنا قول سيبويه: «لأنك نصبتَ الذي من سببه بفعلٍ هذا تفسيرُه».

(٦) في (ش٢)٢٧ب: «إذا».

وكانا في معنى هذا الظاهر.

قال أبو علي -بعدَ أنْ ضَرَبَ على هذا[١]-:

هذا على تفسيرِ المضمَرِ بالمضمَرِ[٢]، والوَجْهُ ما في كتابه[٣].

(فا):

إذا كانت المسألةُ بالتاء فليس مثلَ (أأنت زيدٌ ضربتَه)؛ لأنَّ فاعلَ الفِعْلِ[٤] أنت أيها المخاطَبُ، وليس هو المبتدأَ الأولَ الذي هو (عبدالله)، وفاعلُ الفعلِ في (أأنت زيدٌ ضربْتَه) الضميرُ الذي هو المبتدأُ الأولُ في المعنى.

فإذا لم يكن فاعلُ الفعلِ ضميرَ المبتدأِ الأولِ[٥] لم يكن النصبُ في الاسمِ الذي يَلِي الاسمَ الذي يَلِي حرفَ الاستفهام الجيِّدَ عند أبي الحسن أيضًا؛ لأنَّ الاسمَ الذي يَلِي حرفَ الاستفهام يرتفِعُ بالابتداء دون الفعل؛ إذ

(١) لعلَّ قائل هذه العبارة القَصْريُّ صاحب النسخة، والمعنى: أن الفارسي ضرب على ما كُتب من كلام الأخفش السابق في متن الكتاب، وأخرجه إلى حاشيته.

(٢) يعني ما شرحه الأخفش أخيرًا من كلام سيبويه، فتقدير (أزيدًا أخاه تضربُه؟): أتهينُ زيدًا تضربُ أخاه تضربه، فـ(تهين) مضمَر، فسَّره مضمَرٌ وهو (تضرب)، الذي فسَّره مظهَر وهو (تضربه).

(٣) يقول الفارسي: إن وجه الكلام ما في نسخة ابن السراج، وهو (تضربه) بالتاء. وقال الفارسي في مختار التذكرة ٣٥٦: «وهذا عندي وجه قول أبي بكر؛ لأنه كان يقول: إنه يكره أن يفسِّر المضمرَ بمضمر، وقد أجازه أبو الحسن، واحتج له في الكتاب»، أي: في حواشيه على الكتاب.

(٤) في المثال المختلَف فيه، وهو (أعبدالله أخوه تضربه).

(٥) ليس في (ش١)٢٥أ.

لا فِعْلَ له في آخِرِ الكلام، فيلزَمُ أن يَلِيَ حرفَ الاستفهام، إلا على قولك: (زيدًا ضَرَبْتُه)، فإنَّ مَن قال: (زيدًا ضَرَبْتُه) كان الوَجْهُ عنده أنْ يقولَ: (أعبدَالله أخاه تَضْرِبُهُ؟)، فيَنْصِبَ (عبدَالله) بفِعْلٍ تفسيرُه المضمَرُ الذي يُفَسِّرُهُ (تَضْرِبُه).

وأما (أعبدُالله أخوه يَضْرِبُه؟) فالرَّفْعُ في (الأخ) الجيِّدُ عند سيبويه وإنْ كان الفعلُ لـ(عبدالله)، كما كان الرَّفْعُ الوَجْهَ عندَه في (عبدالله) في قولك: (أأنتَ عبدُالله ضَرَبْتَهُ؟) وإنْ كان الفعلُ للمخاطَب، والوَجْهُ في (الأخ) عند الأخفش النصبُ، وهو القياسُ كما كان في (عبدالله)؛ لأنَّ لـ(أنت) و(عبدالله) في آخِرِ المسألةِ فِعْلَين، وحرفُ الاستفهامِ بهما أولى منه بالاسم[1].

---

(١) يذكر الفارسي هنا الخلاف بين سيبويه والأخفش في نحو: (أأنت عبدالله ضَرَبْتَهُ أو تَضْرِبُهُ؟) و(أزيدٌ أُخْتــه ضَرَبَها أو يَضْرِبُها؟)، وخلاصته أنهما اختلفا في الاسمِ المشغولِ عنه المسبوقِ باستفهامٍ إذا فُصل بينهما بفاصلٍ غيرِ ظرف، كالمثالين السابقين، فسيبويه يرى أن الاختيار إلغاء حكم الاستفهام، فلا اشتغالَ، فالمختارُ كون (أنت) و(زيد) مبتدأ أول، و(عبدالله) و(أخوها) مبتدأ ثانيًا، والأخفش يرى أن الاختيار عدم إلغاء الاستفهام، فالمختار كون الأوليين فاعلَين والثانيين مفعولين على الاشتغال، وكذا يرى سيبويه في نحو (أزيد أخته ضَرَبْتَها أو تَضْرِبُها؟)، ويرى الأخفش أن (أخته) مفعول به على الاشتغال على قاعدته، و(زيد) مبتدأ لأنه لا علاقة له بالفعل المتأخر. وقد نصر الفارسيُّ هنا الأخفش. ونَصَرَ كلمةَ سيبويه: ابنُ ولاد في الانتصار ص٦٤- والرمانيُّ ١/ ٣٦ب- والمجريطيُّ في شرح عيون سيبويه ص٧٤- والصفارُ ١/ ١٤٥ب- وابنُ مالك في التسهيل ص٨١، وقال أبو حيان في التذييل ٦/ ٣٣٧: «وقد خطأ معظمُ النحويين الأخفش». وانظر: شرح السيرافي ٣/ ١٧٤، ١٧٨.

حاشيةٌ أيضًا:

فإذا كان أَولى بها وَلِيَاهُ دونَ الاسمِ فارتفَعَ الاسمُ به، وإذا وَلِيَاهُ وارتفَعَ الاسمُ به وَقَعَ على (عبدالله) و(الأخِ)، فانْتَصَبا به، وصار الفعلُ الظاهرُ تفسيرًا للمضمَر. [٢٥/ ب]

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (أَعَبْدُاللهِ أَخُوهُ تَضْرِبُهُ؟) كَمَا تَقُولُ: (أَأَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ؟)؛ لِأَنَّ الِاسْمَ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ مُبْتَدَإٍ لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ.

وَإِنْ نَصَبْتَهُ عَلَى قَوْلِكَ: (زَيْدًا تَضْرِبُهُ) قُلْتَ: (أَزَيْدًا[1] أَخَاهُ تَضْرِبُهُ؟)؛ لِأَنَّكَ نَصَبْتَ الَّذِي مِنْ سَبَبِهِ بِفِعْلٍ هَذَا تَفْسِيرُهُ.

(وَمَنْ قَالَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ) قَالَ: (أَزَيْدًا أَخَاهُ تَضْرِبُهُ؟)، وَإِنَّمَا نَصَبْتَ)[2] (زَيْدًا) لِأَنَّ أَلِفَ الِاسْتِفْهَامِ وَقَعَتْ عَلَيْهِ، وَالَّذِي مِنْ سَبَبِهِ مَنْصُوبٌ»[3].

(وكان أبو الحسن[4] يقول)[1]:

---

(١) في الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠ب]: «أعبدَالله»، وفيها «ويقولون» بدل «وتقول».

(٢) في الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠ب]: «فمن قال: (أزيدًا أخاه تضربُه؟) فإنما نَصَبَ».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٤، (هارون) ١/ ١٠٥.

(٤) كلام الأخفش هذا في: متن الشرقية [انظر: (ش١)٢٥ب]- وفي متن الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠ب]. وانظر كلامه هذا برواية الرَّباحية في: شرح السيرافي ٣/ ١٨١-١٨٢، ١٨٦، ١٨٨، وقد أطال السيرافي في شرحه فقرة فقرة. ونقل كلامه وشرحه الفارسيُّ في المسائل المنثورة ص٢٩٦. ونقل أجزاءً منه الرماني في شرحه ١/ ٣٧أ. وشرحه الصفار ١/ ١٤٧أ. ونقل أوله شرح عيون سيبويه ص٧٥، وخطأه.

(أزيدًا لم يَضْرِبْهُ إلا هو؟) لا يكونُ فيه إلا النصبُ وإنْ كانا جميعًا من سَبَبِهِ؛ لأنَّ المنصوبَ ههنا اسمٌ ليس بمنفصلٍ من الفعل، وإنما يكونُ الأولُ على الذي ليس بمنفصلٍ، لأنَّ المنفصلَ يَعْمَلُ كعَمَلِ سائر الأسماء، ويكونُ في مواضعِها، وغيرُ المنفصلِ لا يكون هكذا.

وكذلك (أزيدٌ لم يَضْرِبْ إلا إياه؟)؛ لأنَّ فِعْلَ (زيدٍ) إذا كان مع اسمٍ[2] غيرِ منفصلٍ لم يَتَعَدَّ إلى (زيد)، ولم يَتَعَدَّ فِعلُ (زيد) إليه؛ ألا ترى أنك لا تقول: (أزيدًا ضَرَبَ؟) وأنت تريد: (أزيدًا ضَرَبَ نَفْسُهُ[3]؟)، ولا (أزيدٌ ضَرَبَهُ؟) وأنت تريد أنْ تُوقِعَ فِعْلَ (زيد) على الهاءِ والهاءُ لـ(زيد)، فلذلك لم تُعْمِلْهُ[4] في (زيد).

فإنْ قيل: ⁽ألستَ تقولُ⁾[5]: (آلخِوَانَ أُكِلَ عليه اللَّحْمُ؟) فتنصِبَ (الخوانَ)، وأنت لا تقولُ: (آلخِوَانَ أُكِلَ اللَّحْمُ؟)؟

---

(١) في الحواشي: «**(سح): وقال أبو الحسن: تقول**»، قلتُ: ومثله في الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٨ب] بلا واو.

(٢) في الحواشي: «**(سح): يعني ضمير الفاعل الذي في (يضرب)**»، قلتُ: أي أن هذه العبارة ثابتة في الحاشية بعد (اسم)، وهي كذلك في الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٨ب]. وظاهر أنها ليست منها، بل شرح أدخل فيها.

(٣) بالرفع في جميع النسخ، وفوقه في (ح٢)١٨ب: صح.

(٤) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٨ب]: يَعْمَلْ.

(٥) ليس في الرَّباحية، انظر: (ح٢)١٨ب.

فـلأنَّ[١] (اللَّحْـم) اسـمٌ منفصِـلٌ، والأسـماءُ المنفصلـةُ يَعْمَـلُ فِعْلُهـا في الأولِ، فَجَـرَتْ كُلُّهـا عـلى ذلـك، كـما تقـولُ: (آلـدِّرْهَمَ أُعْطِيَـهُ زيـدٌ؟)، فـ(اللَّحْمُ) اسـمٌ منفصِـلٌ إلا أنـه لا يقَـعُ عـلى (الخِوَان) إلا بحـرفِ جَرٍّ، والأسماءُ غيرُ المنفصلةِ ليس شيءٌ منها يَعْمَلُ فِعْلُه في الأول، فلما لم يكـن فيهـا مـا يَعْمَـلُ لم تُشْـبِهِ المنفصـلةَ، و[٢]لم تَجْرِ مَجْراهـا؛ لأنَّ المنفصـلةَ إنْ كـان منهـا[٣] مـا لا يجـوزُ أنْ تَلْفِـظَ بـه فقـد يكـونُ مـن[٤] المنفصـلةِ مـا تَلْفِـظُ[٥] بـه كثـيرًا[٦] عـلى أن تُعْمِـلَ أحـدَهما في الآخَـرِ، شَبَّهْتَ[٧] مـا لا يَحْسُـنُ في التقـديم[٨] بهـذا الـذي يَحْسُـنُ، وأمـا غـيرُ المنفصـلةِ فلم يكن فيها شيءٌ تُشَبَّهُ به.

---

(١) أي: «فيقال: لأنَّ». وحذف القول من الجواب شائع في أسلوب الأخفش، انظر: الحواشي (٢٠، ٣٢، ٢٢١، ٢٣٧).

(٢) ليس في الرَّباحية، انظر: (ح٢)١٨ب.

(٣) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٨ب]: «فيها». وفي الحواشي: «**(سح): فيها**».

(٤) في الحواشي: «**(ط): في**». قلتُ: هي في الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٩أ] مثل المتن.

(٥) في الحواشي: «**(سح): يُلْفَظُ**»، قلتُ: ومثله في (ح١)١٠ب.

(٦) ليس في (ش١)٢٥ب.

(٧) كذا في (ح١)١٠ب، وهو في نسخة ابن دادي٢٨أ: «فشبَّهتَ»، وهو في الشرقية [انظر: (ش٢)٢٨أ]: «فشبهته».

(٨) في الحواشي: «**(التقدير) عند (ح) وفي (سح)**». قلتُ: الذي في الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٩أ] كالمتن.

و(ضَرَبْتُنِي) لا يجوز؛ لأنه قد اجتمَعَ في الفِعْلِ فاعلٌ ومفعولٌ، فإذا قلتَ: (ظَنَنْتُنِي ذاهبًا) فالظَنُّ إنما هو للثاني، وهو في (ضَرَبْتُنِي) للأول[1].

هذه مسائلُ[2] متصلةٌ بقوله: (أزيدًا لم يَضْرِبْهُ إلا هو):

-تقولُ: (أأخواكَ ظَنَّاهُما مُنْطَلِقَينِ؟)، فلـ(الأخوَيْنِ) ههنا سببانِ: مرفوعٌ ومنصوبٌ، وهما جميعًا غيرُ منفصلَيْنِ، فحَمَلْتَ الأولَ على المرفوع مِن قِبَلِ أنَّ الظاهرَ يَتَعَدَّى فِعْلُه في هذا الباب إلى مُضْمَرِه[3]، نحو: (ظَنَّهُما أخواكَ ذاهبَيْنِ) إذا ظَنَّا أَنْفُسَهما، ولا يَتَعَدَّى فِعْلُ المُضْمَرِ إلى الظاهرِ في هذا الباب، ولكنْ يَتَعَدَّى فعلُ المُضْمَرِ إلى المُضْمَرِ[4]،

---

(١) في الحواشي: «**زيادة ليست في (ط)**». قلتُ: ليس في الرَّباحية، انظر: (ح٢)١٩أ.

(٢) كل هذه المسائل في: متن الشرقية [انظر: (ش١)٢٥ب]- وفي متن الرَّباحية [انظر: (ح١)١١أ]، (ح١)١١أ]، وهي من كلام الأخفش، كما سيأتي في الحواشي عليه عن السيرافي. وفي (ح٢)١٩أ أنه جاء قبله في نسخة: «قال أبو الحسن». وقال ابن خروف عنها في حاشية نسخته ٧ب: « ويتصل بها: "وهذه مسائل متصلة" إلى قوله: "إِيَّاكَ حَسِبْتَكَ مُنْطَلِقًا"». وذكر الفارسي في التعليقة ١/ ١٢٨ بعضها معزوًّا إليه، وكذا الصفار في شرحه ١/ ١٤٩أ. وقد ذكر هذه المسائل وشرحها: السيرافي ٣/ ١٩٧-٢٠٢- والرماني ١/ ٣٧ب.

(٣) ألفاظ (مضمره) و(المضمر) جاءت في بعض نسخ الشرقية كـ(ش٣)٢٩أ وبعض نسخ الرَّباحية كـ(ح٢)١٩أ بفتح الميم وكسرها في كل المواضع في هذه الحاشية. وجاءت في بعض النسخ كـ(ش٢)٢٨ب بفتح بعض وكسر بعض.

(٤) ساقط من (ش١)٢٥ب، و(ش٢)٢٨ب.

مثلُ[1] قولِك: (أَظُنُّنِي ذاهبًا)، و(ظَنَنْتُنِي ذاهبًا).

-[و]تقولُ: (أإيَّاهُما ظَنَّا مُنْطَلِقَيْنِ؟)، وإنْ شِئْتَ قلتَ: (أهُما ظَنَّاهُما مُنْطَلِقَيْنِ؟)؛ لأنك تقولُ: (أإيَّاهما ظَنَّ أخواكَ مُنْطَلِقَيْنِ؟) إذا كانا ظَنَّا أَنْفُسَهما، فتُعَدِّي فِعْلَ المضمَرِ المرفوعِ إلى المضمَرِ المنصوبِ[2].

-وتقولُ: (إيَّاهُما ظَنَّا مُنْطَلِقَيْنِ؟)؛ لأنك تقولُ: (إيَّاهُما ظَنَّ أخواكَ مُنْطَلِقَيْنِ؟) إذا كانا ظَنَّا أَنْفُسَهما، فيَتَعَدَّى فِعْلُ المضمَرِ المرفوعِ إلى المضمَرِ المنصوبِ في هذا الباب في العِلْمِ والشَّكِّ.

-وتقولُ: (أأنتَ حَسِبْتَكَ[3] مُنْطَلِقًا؟)، و(أإيَّاكَ حَسِبْتَك مُنْطَلِقًا؟)[4].

---

(١) في الشرقية (ش٣)٢٩أ: «مثلَ»، بالنصب. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٩أ]: «مثلُ»، بالرفع. قلتُ: هما وجهان جائزان في ألفاظ التمثيل إذا لم تسبق بعامل لفظي ظاهر، فتقدير الرفع نحو: (مثالُه مثلُ كذا)، وتقدير النصب نحو: (أعني مثلَ كذا). انظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ص٧١- وإعراب الألفية ص٧- ومعجم الشوارد النحوية ص٦٠٥.

(٢) ليس في الرَّباحية، انظر: (ح٢)١٩أ.

(٣) في (ش٣)٢٩أ بضم (التاء) هنا وفي الموضع الآتي، وهو تصحيف مخالف لمعنى الكلام؛ لأن كل أمثلة الحاشية على أن الضميرين لواحد.

(٤) هنا ينتهي كلام الأخفش في: الشرقية [انظر: (ش١)٢٥ب-٢٦أ]- وفي الرَّباحية [انظر: نسخة ابن خروف٨ب- و(ح٢)١٩أ]- وفي نسخة ابن دادي ٢٨ب-٢٩أ، وبعده فيها كلها علامة انتهاء، إلا (ح١)١١أ من نسخ الرَّباحية فليس فيها علامة انتهاء، فاختلط كلام الأخفش بكلام سيبويه بعده. وفعل مثل ذلك عبدالسلام هارون ١/ ١٠٨ (هامش ١)، فأتبع كلام الأخفش ببعض كلام سيبويه.

[هذه حواشٍ على كلام الأخفش السابق][١]:

على قول الأخفش: «(أزيدًا لم يَضْرِبْهُ إلا هو؟) لا يكونُ فيه إلا النصبُ وإنْ كانا جميعًا من سَبَبِهِ؛ لأنَّ المنصوبَ ههنا اسمٌ ليس بمنفصلٍ من الفعل، وإنما يكونُ الأولُ على الذي ليس بمنفصلٍ».

(ط):

أيْ: لا يجوزُ فيها إلا أنْ تَحْمِلَ على المتَّصِلِ المرفوعِ، وتَنْصِبَ المنفصلَ بِفِعْلِ (زيد) المرفوعِ الظاهرِ[٢].

(ط):

يقولُ إنك إنما حَمَلْتَ على المتَّصِلِ في هذه المسألة دونَ المنفصل أنك[٣] متى حَمَلْتَ على المتَّصِلِ -أعني الهاء- أَعْمَلْتَ في (زيد) فِعْلَ المنفصِلِ في ظاهره؛ لأنَّ المنفصلَ عندَه كالمظهَر، ولا يجوزُ أنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ المضمَرِ المتَّصِلِ إلى ظاهِرِه، فبَيْنَ المنفصِلِ وغيرِ المنفصِلِ فَرْقٌ.

(ط):

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة مني لبيان حال الحواشي القادمة.

(٢) كذا في جميع النسخ، وعندي أن في الكلام اضطرابًا، وكأن المعنى: يجب الحملُ على الضمير المتَّصِلِ المنصوب، فيُنصب الاسمُ المنفصلُ -أي (زيدًا)- بفِعْلِ (زيد) الذي رَفَعَ ضميرَهُ الظاهرَ، أي الضمير المنفصل (هو).

(٣) أي: لأنَّك.

إذا حَمَلْتَ على المتَّصِلِ في هذه المسألة -وهي الهاءُ المنصوبةُ بـ(يَضْرِبْ) المتصلةُ به- جاز ذلك عند الأخفش؛ وبيانُ جوازِهِ عندَه أنك تَنْصِبُ (زيدًا) بإضمارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ ما بعدَه، فيكونُ التقديرُ: (لم يَضْرِبْ زيدًا إلا هو)، فقد انتَصَبَ (زيد) بـ(يَضْرِبْ)، وهو فِعْلُ المضمَرِ المنفصلِ أعني (هو)، وتَعَدَّى فِعْلُ المضمَرِ المنفصل إلى ظاهره وهو (زيد)، وذلك جائزٌ عندَ الأخفش.

ولو حَمَلْتَ على المنفصل في هذه المسألة -وهو قولُه (هو) الواقعةُ بعدَ (إلا)- لم يَجُزْ؛ وبيانُ فسادِهِ أنك كُنْتَ تَرْفَعُ (زيدًا) بفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ ما بعدَه، فيكونُ التقديرُ: (ألم يَضْرِبْهُ إلا زيدٌ لم يَضْرِبْهُ إلا هو؟)، فقد وقَعَ فِعْلُ (زيد) المظهَرِ على مضمَرِهِ المتصلِ وهي الهاءُ، ولا يجوزُ أنْ يَتعَدَّى فِعْلُ الظاهِرِ إلى مضمَرِه المتَّصِلِ إلا في أفعالِ الشَّكِّ والعِلْمِ خاصةً.

على قول الأخفش: «أزيدٌ لم يَضْرِبْ إلا إيَّاه؟».

(ط):

التقديرُ: (ألم يَضْرِبْ زيدٌ إلا إياه؟)، فقد تَعَدَّى فِعْلُ (زيدٍ) الظاهرِ إلى مضمَرِهِ المنفصلِ، وذلك جائزٌ، ولو حَمَلْتَ على المنفصل لم يَجُزْ؛ وبيانُ فسادِهِ أنك كنتَ تَنْصِبُ (زيدًا)؛ لأنَّ الذي حَمَلْتَ عليه منصوبٌ، فتنصِبُهُ بفِعْلٍ كالذي أَظْهَرْتَ بعدَه، فيكونُ التقديرُ: (ألم يَضْرِبْ زيدًا لم يَضْرِبْ إلا

إِيَّاه؟)، ففي (يَضْرِبْ) ضميرُ (زيد) مُتَّصِلٌ[١]؛ لأنك إنَّما تُضْمِرُهُ على نِيَّةِ ما هو مُظْهَرٌ، وفي الفِعْلِ الظاهرِ ضميرُ (زيد) مُتَّصِلٌ به، فكذلك في الذي تُضْمِرُ، وفِعْلُ ذلك المضمَرِ قد تَعَدَّى إلى (زيد) فنَصَبَهُ[٢]، ومعلومٌ أنه لا يَتَعَدَّى فِعْلُ المضمَرِ المتصلِ إلى ظاهره، ولا يَتَعَدَّى فِعْلُ ظاهرِه إليه.

على قول الأخفش: «فقد يكونُ من المنفصلةِ ما تَلْفِظُ به»، وقوله: «والأسماءُ غيرُ المنفصلةِ ليس شيءٌ منها يَعْمَلُ فِعْلُهُ في الأوَّلِ».

(فا):

قوله: «فقد يكونُ من المنفصلةِ ما تَلْفِظُ به» فهو قولك: (أُعْطِيَ زيدٌ الدِّرْهَمَ)، وقوله: «والأسماءُ غيرُ المنفصلةِ ليس شيءٌ منها يَعْمَلُ فِعْلُهُ في الأوَّلِ» يعني: (أزيدًا ضَرَبَ؟) إذا كان زيدٌ الفاعلَ بنفسه، فهذا لا يجوز[٣].

على قول: «وهذه مسائلُ متصلةٌ بقوله: (أزيدًا لم يَضْرِبْهُ إلا هو)».

(سف)[٤]:

هذه مسائل الأخفش.

على قول الأخفش: «ولا يَتَعَدَّى فِعْلُ المُضْمَرِ إلى الظاهرِ في هذا

---

(١) كذا هنا وفي السطر التالي، والظاهر أن يقال: المتصل، أو متصلًا؛ لأن (ضمير زيد) معرفة.

(٢) في (ش٢)٢٨أ: «يتعدَّى إلى (زيد) فينصبه».

(٣) هذه الحاشية كلها ليست في (ش٢)٢٨ب.

(٤) لم أجده في المطبوع من شرح السيرافي ٣/ ١٩٧-٢٠٢، ولا في المخطوط ١/ ٢١٩ب.

الباب، ولكنْ يَتَعَدَّى فعلُ الـمُضْمَـرِ إلى الـمُضْمَـرِ، مثلُ قولِك: (أَظُنُّنِي ذاهبًا)، و(ظَنَنْتُنِي ذاهبًا)».

قال أبو العباس[١]: «إنِ ابتدأْتَ قلتَ (إيَّايَ أَظُنُّ ذاهبًا)، فـ(إيَّايَ) في موضع (نِي) في (ظَنَنْتُني)».

يقول: إذا قلتَ: (ظَنَنْتُني) فقد عَدَّيْتَ فِعْلَ المضمَرِ إلى اسمِهِ المضمَرِ.

«ولا يجوزُ أنْ تقولَ: (زيدًا أَظُنُّ ذاهبًا)، فتَجْعَلَ اسمَ (زيد) مُضمَرًا في (ظَنَّ) وتُعَدِّيَهِ إلى (زيد) الظاهرِ؛ لأنه ليس في الكلام فاعلٌ مُضْمَرٌ يَتَعَدَّى إلى اسمِهِ مُظْهَرًا، وأما الـمُظْهَرةُ فبَعْضُها يَتَعَدَّى إلى بعضٍ، وإنما لم[٢] يَعْمَلْ في الـمُظْهَرِ المضمَرُ في هذا البابِ لأنه قد صار المفعولُ ههنا يَدُلُّ على الفاعلِ، فيصيرُ المفعولُ لا بُدَّ منه في الكلام، وإنما حَقُّهُ أن يكونَ فَضْلةً».

يقول: لو عَمِلَ المضمَرُ في المظهَرِ لصار المفعولُ يَدُلُّ[٣] على الفاعلِ، فيصيرُ المفعولُ لا بُدَّ منه.

على قول الأخفش: «فيَتَعَدَّى فِعْلُ المضمَرِ المرفوعِ إلى المضمَرِ

---

(١) كلام المبرد ما بين أقواس التنصيص، وهو متواصل، وأما الشرح المبدوء بـ(يقول) فالظاهر أنه للفارسي أدخله في أثناء كلام المبرد.

(٢) ساقط من (ش٢)٢٨ب.

(٣) ليس في (ش٢)٢٨ب.

المنصوبِ في هذا الباب في العِلْمِ والشَّكِّ».

(ط):

أيْ: ليس في الكلام مَوْضِعٌ يَعْمَلُ فيه فِعْلُها في مُظْهَرِهِ في أفعال الشَّكِّ ولا في غيرِها، ولا في مُضْمَرِهِ إلا في أفعالِ الشَّكِّ خاصةً، نحوُ: (ظَنَنْتُني عالمًا) إذا ظَنَنْتُ نفسي[1]. [٢٦/ أ]

قال سيبويه: «إِلَّا أَنَّهَا فِي (فَعَلَ) قَبِيحَةٌ»[2].

مِن هنا ليس (عنده)، وهو عند (ح):

وإنَّما قَبُحَ لأنهما لِما مضى، (إذْ) لِما مضى، و(قام) لِما مضى، فقَبُحَ أنْ يُفْصَلَ بينهما لهذا، و(يقومُ) ونحوُه ضِدُّ (إذْ)؛ لأنَّ (يقومُ) لِما يُسْتَقْبَلُ[3].

قال سيبويه: «وَمِمَّا يَقْبُحُ بَعْدَهُ ابْتِدَاءُ الْأَسْمَاءِ وَيَكُونُ الِاسْمُ بَعْدَهُ إِذَا أَوْقَعْتَ الْفِعْلَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ نَصْبًا فِي الْقِيَاسِ (إِذَا) وَ(حَيْثُ) .... وَالرَّفْعُ بَعْدَهُمَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَبْتَدِئُ الْأَسْمَاءَ بَعْدَهُمَا فَتَقُولُ: (اجْلِسْ حَيْثُ عبدُاللهِ جَالِسٌ)، وَ(اجْلِسْ إِذَا عَبْدُاللهِ جَلَسَ) ....

---

(١) انظر: شرح الصفار ١/ ١٤٩ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٤، (هارون) ١/ ١٠٧.

(٣) هذه الحاشية في متن الشرقية، انظر: (ش١)٢٦أ.

وَمِمَّا يَنْتَصِبُ أَوَّلُهُ ....»[١].

الوَرَّاق:

زَعَمَ أبو العباس[٢] أنك إذا قلتَ: (إذا زيدٌ تَراه فأَكْرِمْهُ) محالٌ إلا بإضمارِ فِعْلٍ يَرْفَعُ (زيدًا)، فتقولُ: (إذا رُئِيَ زيدٌ تَراه فأَكْرِمْهُ).

قال (ح)[٣]: لا يجوزُ ذا.

زيادة بخط الورَّاق، ليست في (ح):

هذه الحروفُ تَطْلُبُ الأفعالَ؛ (إذا) لو لم تكنْ مُؤَقَّتَةً كانت جزاءً صحيحًا، و(حيثُ) إذا دَخَلَتْ عليها (ما) صارتْ جزاءً.

(فا):

في (إذا) لا يجوز، وفي (حيثُ) جائزٌ.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٤، (هارون) ١/ ١٠٦-١٠٧. ويرى الصفار في شرحه ١/ ١٤٨ب أن عبارة: «والرفعُ بعدَهما جائزٌ؛ لأنك قد تَبْتَدِئُ الأسماء بعدَهما فتقولُ: (اجْلِسْ حيثُ عبدُالله جالسٌ)، و(اجْلِسْ إذا عبدُالله جَلَسَ» من كلام الأخفش لا سيبويه؛ لأنها مخالفة لأول الفقرة، ولكلام سيبويه في ٣/ ١١٩. وقال الشاطبي في المقاصد الشافية ٣/ ٩٩: «إنّ ذلك الكلام مختلفٌ فيه هل هو من طُرَر الأخفش المدرجة أم لا»، ونقل كلامَ الشاطبي صاحب إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٩.

(٢) سبق قريبًا ذكر مذهب المبرد في الاسم المرفوع بعد (إذا) الظرفية، في ص١٧٨.

(٣) سبق قريبًا أن جوَّد الزجاج نحو هذا التأويل في بيت ذي الرمة (إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغْتِهِ)، في ص١٧٩.

يعني إذا رفعْتَ بعدَ (إذا) لم يكن على الابتداء، بل يكونُ بإضمارِ فِعْلٍ، و(حيثُ) يكونُ على الابتداء[١].

على قوله في (ش): «ومِمَّا يَقْبُحُ» إلى «وممَّا يَنْتَصِبُ»: هذا كلامٌ صالحٌ، وليس من الكتاب، ورأيتُهُ في نسخة ابن السَّرَّاج، قال أبو عليٍّ[٢].

قال سيبويه: «وَأَمَّا (إِذْ) فَيَحْسُنُ ابْتِدَاءُ الِاسْمِ بَعْدَهَا، تَقُولُ: (جِئْتُ إِذْ عَبْدُاللهِ قَائِمٌ)، وَ(جِئْتُ إِذْ عَبْدُاللهِ يَقُومُ)، إِلَّا أَنَّهَا فِي (فَعَلَ) قَبِيحَةٌ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (جِئْتُ إِذْ عَبْدُاللهِ قَامَ)، وَلَكِنَّ (إِذْ)[٣] إِنَّمَا يَقَعُ فِي الْكَلَامِ الْوَاجِبِ»[٤].

قَوَّى سيبويه الفَرْقَ بين (إذْ) و(إذا) بأنْ قال: إنَّ (إذْ):

-إنما يقَعُ في الكلامِ الواجبِ.

-وإنَّه يقَعُ الاسمُ المبتدأُ والخبرُ بعدَها.

ليُرِيَ أنها بعيدةٌ من معنى المجازاة، وأنَّ الرَّفْعَ حَسَنٌ في نحو قولك: (جِئْتُكَ إذْ زيدٌ أُكْرِمُهُ)[٥].

---

(١) سبق في ص١٧٨ هـ٤ ذكر حكم وقوع المبتدأ بعد (إذا) الظرفية، والفارسي ممن لا يرى جوازه، وأن الاسم المرفوع بعدها فاعل بفعل يفسره الظاهر. انظر: التعليقة ١/ ١١٦- والبغداديات ص٤٦٣.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة: نسخة ابن خروف ٨أ- ونسخة (ح١٠)١١أ.

(٣) ليس في الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠ب]، وكذلك لفظ (جئت) الثاني.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٤-٥٥، (هارون) ١/ ١٠٧.

(٥) انظر هذه الحاشية في: شرح السيرافي ٣/ ١٩٥.

(ط):

أبو بكر بنُ السَّرَّاج: يَستقبِحونَ (جِئْتُكَ إذْ زيدٌ قامَ)؛ لأنه إذا كان الفِعْلُ ماضيًا لم يَحْسُنْ أنْ يُفْرَقَ بينَهُ وبينَ (إذْ)؛ لأنَّ معناهما في المُضِيِّ واحدٌ[1]، تقولُ: (جِئْتُكَ إذْ زيدٌ قائمٌ)، و(إذْ زيدٌ يقومُ)، فحَقُّها أنْ تَجِيءَ مضافةً إلى الجملة، فإذا لم تُضِفْها إلى جملةٍ نَوَّنْتَ، كما قال أبو ذُؤَيْبٍ:

نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أمَّ عمرٍو ... بِعاقِبَةٍ وأنتَ إذٍ صحيحُ[2]

[٢٦/ ب] هَذَا بَابُ مَا جَرَى فِي الاسْتِفْهَامِ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ مَجْرَى الْفِعْلِ كَمَا يَجْرِي فِي غَيْرِهِ مَجْرَى الْفِعْلِ

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي النَّصْبِ: (أَزَيْدًا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ؟)، وَ(أَزَيْدًا أَنْتَ مُكَابَرٌ عَلَيْهِ؟)، وَإِنْ لَمْ يُرِدْ بِهِ الْفِعْلَ وَأَرَادَ وَجْهَ الِاسْمِ رَفَعَ»[3].

قال الأخفش:

وَجْهُ الاسمِ رَفْعٌ إذا كان مِمَّا يجوزُ أنْ يكونَ (مُكابَرٌ) اسمًا[4]؛ لأنَّكَ لا

---

(١) ذكر السيرافي ٣/ ١٩٤ هذا التعليل دون عزو، وانظره في: الجنى الداني ص١٨٧- والمغني ص١١٦.

(٢) من الوافر، وهو لأبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلي في: شرح أشعار الهذليين ١/ ١٧١- واللسان (إذ) ١٥/ ٤٦٢- وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦٠- والخزانة ٦/ ٥٣٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٥، (هارون) ١/ ١٠٩. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٩ب]: «وأراد به». ومعنى (محبوس عليه): مُنتظِر له، و(مُكابَر عليه): مغلوب عليه.

(٤) أي: إذا كان مجيءُ (مكابَر) اسمًا غيرَ عاملٍ مما يجوز في اللغة.

تقولُ: (أزيدٌ أنتَ رَجُلٌ عليه؟)[١]؛ لأنَّ (عليه) و(به) وأشباهَهما لا تكونُ إلا ظُرُوفًا للفِعْل، ألا تَرَى أنه لا يُتكَلَّمُ فيها باسمٍ إلا وهو في معنى فِعْلٍ، نحو قولِك: (أزيدٌ أنتَ أَكْرَمُ عليه أم عَمْرٌو؟)، و(أزيدٌ أنتَ كريمٌ عليه؟)، ولم يُنْصَبْ لأنَّ هذه وإنْ كانتْ في معنى الفِعْلِ فهي لم تُعْمَلْ إِعْمالَ الفعل، كما أنَّ مِن الفِعْلِ ما لا يَعْمَلُ إلا في وَجْهٍ واحد، نحو: (ما أَحْسَنَ زيدًا!)، و(أَكْرِمْ به رَجُلًا!)، و(نِعْمَ) و(بِئْسَ) و(لَيْسَ).

فإنْ قلتَ: أَجْعَلُ (مكابَرٌ عليه) اسمًا في معنى فِعْلٍ «لا يَعْمَلُ»[٢] كما لا يَعْمَلُ (كَرُمَ) وأشباهُه.

فهذا[٣] لا يجوزُ؛ ألا تَرَى أنَّ (أَضْرِبُ) و(أَصْنَعُ) وأشباهَهما من الفعلِ الـمُتَمَكِّنِ لا يجوزُ أنْ تَجْعَلَهُ بمنزلة ما ليس مُتَمَكِّنًا من الفعل.

قال أبو عليٍّ: هذا الفَصْلُ[٤] حَسَنٌ جِدًّا، وكَتَبَهُ.

(ق): لناصِرِ كلامِ سيبويه أنْ يقولَ: لم يتعلَّقِ الظَّرْفُ في (مُكابَرٌ

---

(١) يمكن أن يؤول (رجل) بمشتق، نحو: (قوي أو متغلب)، فيصح المثال، ومراد الأخفش إذا بقي (رجل) اسمًا جامدًا غير مؤول بمشتق. انظر: شرح ألفية ابن معط للرعيني ٣/ ٢٢٨.

(٢) ليس في (ش٢)٢٩ب.

(٣) أي: (فيقال: هذا)، وحذف القول من الجواب شائع في كلام الأخفش.

(٤) كلام الفارسي متصل بكلام الأخفش السابق، فهو يعني بالفصل كلام الأخفش السابق. وانظر: المسائل المنثورة ٣٠٦.

عليه) بـ(مُكابَر)، وإنما اسْتُؤْنِفَ للبيانِ، كـ(بالرَّحَى) في:

. . . . أَبَعْلِيَ هذا بالرَّحَى الـمُتَقاعِسُ[1]

و(بِكَ) في (مَرْحَبًا بِكَ)[2].

قال سيبويه: «وَقَالَ أَبُو كَبِيرٍ الهُذَلِيُّ:

مِمَّـنْ حَمَلْـنَ بِـهِ وَهُـنَّ عَوَاقِـدٌ حُبُكَ النِّطَـاقِ فَعَـاشَ غَـيْرَ مُهَبَّـلِ[3]»[4].

---

(١) من الطويل، وصدره: (تقولُ -وصَكَّتْ صَدْرَها بيمينِها-:)، وهو لأعرابي من بني سعد بن زيد من تميم في الكامل ١/ ٥٠-٥١، وفي تعليقات الأخفش الأصغر عليه أن المبرد أخبره أنه لأبي مُحَلِّم السَّعدي، وهو لأبي مُحلِّم السَّعدي في: العقد الفريد ١/ ١٠٤، ولأبي للهذلول بن كعب العنبري في: الحماسة (انظر: شرحها للمرزوقي) ١/ ٦٩٦، وللحارث بن بدر في الأشباه والنظائر للخالدين ٢/ ٢٦٣، والشاهد الذي أراده القاضي أن (أل) في (المتقاعس) موصولة فلا يتقدم عليها شيء مما في صلتها، وتمت صلتها بـ(متقاعس)، و(بالرحى) تبيين لـ(المتقاعس)، كأنه قال: (أبعلي هذا المتقاعسُ، أعني بالرحى)، ثم قَدَّم (بالرحى)، وفي تقدُّم بعض صلة (أل) عليها خلاف، وفي البيت تأويل آخر. انظر: اللامات ص٨٥- والمحتسب ٢/ ٣١٠- والمنصف ١/ ١٢٩- وشرح المفصل ٩/ ١٥١- وشرح الشافية ٢/ ٣٣٦- والخزانة ٨/ ٤٢٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٥- والكامل ١/ ٥٢، وفيه: «جعل قوله (بالرحى) تبيينًا، بمنزلة (لك) التي تقع بعد قولك (سقيًا)، وبمنزلة (بك) التي تقع بعد قولك (مرحبًا)، فإن قدَّمتها قبل (سقيًا) و(مرحبًا) فذلك جيد بالغ»- واللامات ص٢٤.

(٣) من الكامل، وهو لأبي كَبير الهُذلي في: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٢- والشعر والشعراء ٢/ ٦٧٥-والإنصاف ٢/ ٤٨٩- والمغني ص٨٦٦- والمقاصد النحوية ٣/ ٥٥٨- والخزانة ٨/ ١٩٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٥-٥٦، (هارون) ١٠٩. وليس في الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٩ب]: الهذلي.

هو الذي يُقالُ له: (هَبِلَتْكَ أُمُّك)[١]، وقِيلَ: الـمُثَقَّلُ[٢]، ورُوِيَ به[٣]، وفي الحديث: «والنساءُ يومَئِذٍ لم يُهَبِّلْهُنَّ اللَّحْمُ»[٤]، أي: لم يُثْقِلْهُنَّ، ومعناهُ راجِعٌ إلى الهَبَل؛ لأنَّ الـمُثَقَّلَ باللَّحْمِ مُسْتَهْجَنٌ مَقُولٌ له ذلك، وأَسْنَدَ[٥] التَّهْبِيلَ إلى اللَّحْمِ[٦] لأنه سَبَبٌ للدُّعاء عليه. [٢٧/أ]

وَقَعَ في كتاب أبي نَصْرٍ (حُبَكَ) بفتح الباء، وكذلك رواه أبو

---

(١) أي: ثَكِلَتْكَ، وهو دعاء يكون بالشرِّ، وللتعجب. انظر (هبل) في: اللسان ١١/ ٦٨٦.

(٢) يقال: هَبَّلَهُ اللَّحمُ وأَهْبَلَهُ: إذا كثر عليه وركب بعضه فوق بعض، فصار كثير اللحم ثقيل الحركة من السمن. انظر (هبل) في: مقاييس اللغة ٦/ ٣١٠ واللسان ١١/ ٦٨٨، وانظر: فتح الباري ٨/ ٤٦٠، وانظر تفسيري (المهبل) في البيت -مع شروح أبيات الكتاب- في: اللسان (١١/ ٦٨٨)، والأول في: أساس البلاغة ص٦٩٤، والثاني في: غريب الحديث للحربي ١/ ٣٢٠- وتهذيب اللغة ٦/ ١٤٦- ومقاييس اللغة ٦/ ٣٦- والفائق ٤/ ٦٠- والتاج ٣١/ ١٠٨.

(٣) لم أجد هذه الرواية، ويُبعدها أنَّ آخر البيت الذي قبله: (جَلْدٍ من الفتيان غيرِ مُثَقَّلِ)، ووجدت في المحكم ٢/ ٢٤٤ (جلد من الفتيان غير مهبل)، وعنه اللسان ١٥/ ٨٧، فلعل من رواها روى بيت الشاهد (غير مثقل).

(٤) من قول أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنهما، في حديث الإفك. رواه: أحمد ١/ ١٥٩ (٢٥٦٦٤)- والنسائي في سننه الكبرى ٦/ ٤١٦ (١١٣٦٠)- والطبراني في المعجم الكبير ٢٣/ ٧٩ (١٤١)، ورواه بعض رواة صحيح البخاري (انظر: فتح الباري ٨/ ٤٦٠)- وبعض رواة صحيح مسلم (انظر: مشارق الأنوار ٢/ ٢٦٤).

(٥) في (ش٢)٢٩ب: «واستند». قلتُ: سبق أن القول لعائشة رضي الله عنها، فالمناسب أن يقال: «أَسْنَدَتْ».

(٦) أي: في الحديث السابق.

رِيَاشٍ في (الحماسة)[1]، والباء مصلح، وذَكَرَ أنه جَمْعُ (حُبْكة)، وهي الإزار، وذَكَرَ أبو رِيَاشٍ أنَّ الحُبْكة تَكَّةُ الحُجْزَةِ، وأمَّا أبو زيدٍ فكان يرويه (حُبُكَ) بضم الباء، وقال: هو جمع (حِبَاكٍ)، وهو ما يُشَدُّ به الوَسَطُ، وكذلك رواه السُّكَّرِيُّ عن الأَصْمَعِيِّ[2].

قال سيبويه: «فَمِمَّا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ هَذَا الْـمَعْنَى: (فَعُولٌ) وَ(مِفْعَالٌ) وَ(فَعَّالٌ) وَ(فَعِلٌ) -وَقَدْ جَاءَ (فَعِيلٌ) كَـ(رَحِيمٍ) وَ(عَلِيمٍ) وَ(سَمِيعٍ) وَ(بَصِيرٍ)- يَجُوزُ فِيهِنَّ مَا جَازَ فِي (فَاعِلٍ) مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَالْإِظْهَارِ وَالْإِضْمَارِ، لَوْ قُلْتَ: (هَذَا ضَرُوبُ رُؤُوسِ الرِّجَالِ وَسُوقَ الْإِبِلِ) عَلَى (وَضَرُوبٌ سُوقَ

---

(١) هو: أبو رِيَاشٍ، أحمد بن إبراهيم الشيباني القيسي اليمني اللغوي، شيخ النمري شارح الحماسة، أديب إخباري، وله شرح على الحماسة مفقود، ولكن عنه نقول كثيرة في شرح الحماسة للنمري وللتبريزي وفي الخزانة. انظر: إرشاد الأريب ١/ ١٨١- وإنباه الرواة ١/ ٦٠- وشروح حماسة أبي تمام، د، محمد عثمان ٢/ ٩١.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة الحمزاوية (٨٢-١) ٥٠أ. و(حُبك) إن كانت جمع (حُبْكة) فهي بفتح الباء، كقُرْبَةٍ وقُرَبٍ، وإن كانت جمع (حِبَاكٍ) التي هي جمع (حَبِيكةٍ) فهي بضم الباء، ككِتَابٍ وكُتُبٍ، والثاني هو المشهور في الرواية. انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٩٢- وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٨- والمقاصد النحوية ٣/ ١٤٣٥- وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٦٥- وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٩- والخزانة ٨/ ١٩٣- وشرح الحماسة لأبي القاسم الفارسي ٢/ ٩٦.

الْإِبِلِ) جَازَ»[1].

في كتابه[2]:

ليس الكلامُ بمتَّصِلٍ بـ(عليم) و(سميع)؛ ألَّا يُظَنَّ بينهن أنَّ الضميرَ لـ(رحيم) وإخوانِه[3]، والدليلُ عليه قولُه: «لو قلتَ: (ضَرُوبُ رُؤُوسِ الرِّجالِ وسُوقَ الإبل)»[4].

قال سيبويه: «قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ:

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ ... مَتَى يُرْمَ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّبْحِ يَنْهَضِ[5]**»**[6].

أبو عُبَيْدٍ[7]:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٦، (هارون) ١/ ١١٠. وفي الحواشي: «**(سح): وفَعَال ومِفْعال**»، أي: بدل (ومِفعال وفعال). وفيها: «**(سح): وقدير**»، أي: بعد (وعليم). وفيها: «**(سح): ما يجوز**»، أي: بدل (ما جاز). وفيها: «**(سح): والإضمار والإظهار**»، أي: بدل (والإظهار والإضمار). قلتُ: وكذا الرَّباحية [انظر: (ح١)١١أ] في كل المواضع إلا الثالث.

(٢) أي: نسخة ابن السراج.

(٣) أي: أنَّ قوله (يجوز فيهن) يَعُمُّ جميعَ الصيغ، وليس خاصًّا بـ(فَعِيل).

(٤) ليس في (ش٢)٣٠أ.

(٥) من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة في: ديوانه ٢/ ١٨٣٢- وأسرار البلاغة ص١٩٠- والخزانة ٨/ ١٥٧، وبلا نسبة في: الحيوان ٤/ ٣٤٧- وأمالي القالي ٢/ ٢٩٨، والشَّبْح والشَّبَح لغتان.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٦، (هارون) ١/ ١١٠.

(٧) أصل كلامه في غريب الحديث له ١/ ٢١، وانظر فحوى النقل (هجم) في: اللسان ١٢/ ٦٠١- والتاج ٦/ ٤٥.

«يُقال: هَجَمْتُ على القوم، وهَجَمْتُ غيري عليهم، كما يقالُ: جَبَرْتُ العَظْمَ فجَبَرَ».

يعقوبُ[١]: «يقالُ: هَجَمْتُكَ على القومِ وأَهْجَمْتُكَ، باللغتين معًا»[٢].

قال سيبويه: «وَقَدْ جَاءَ فِي (فَعِلٍ)، وَلَيْسَ كَكَثْرَةِ[٣] ذَاكَ، قَالَ الشَّاعِرُ:

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ، وَآمِنٌ
مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ[٤]

وَقَالَ لَبِيدٌ:

---

(١) لم أقف عليه، وانظر فحواه في الهامش قبله.

(٢) هذه الحاشية كلها ليست في (ش٢)٣٠أ.

(٣) في الحواشي: «**(سح): في كثرة**». قلتُ: وكذا في الرَّباحية، انظر: (ح٢)٢٠أ.

(٤) من الكامل، ونُسِبَ في الحاشية القادمة إلى أبي يحيى اللاحِقي (ت٢٠٠)، والصواب أن اللاحقي اللاحقي راوٍ له لا قائل، كما في التعليق على الحاشية القادمة، وقال السيرافي ٣/ ٢١٥: «ويُروى أيضًا أن البيت لابن المقفَّع»، وفي بعض نسخ شرح السيرافي أنه للأخفش، وكلاهما ليسا بشيء، أما نسبته إلى الأخفش فانظر تزييفها في الهامش بعد القادم، وأما نسبته إلى ابن المقفع فلم أجدها لغير السيرافي، ولم يكن سيبويه ليروي لابن المقفَّع، وأخشى أن يكون الأمر قد التبس على السيرافي، لأن اللاحقي المنسوب له البيت من أهم أعماله نظم (كَليلة ودِمنة) التي ترجمها ابن المقفع، انظر: المنتظم ١٠/ ٨٧. قلتُ: وفي الحواشي: «**(ح): لا تخاف، في (سح) كذلك**»، أي: بدل (لا تضير)، وكذا في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٠أ]، وهي رواية.

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَرَاتِها نَدَبٌ لَهُ وَكُلُومُ[١]

.... وَ(فَعِلٌ) أَقَلُّ مِنْ (فَعِيلٍ) بَكِثِيرٍ»[٢].

قال أبو العبَّاس[٣]: «حَدَّثني أبو عثمانَ المازنيُّ، قال أَخبرني أبو يحيى[٤] اللاحِقِيُّ[٥]، قال: «سألني سيبويهِ عن (فَعِلٍ) يَتَعَدَّى، فَوَضَعْتُ له هذا

---

(١) من الكامل، وهو للَبِيد بن ربيعة العامري ﷺ، في: ديوانه ص١٢٥- ومعاني الفراء ٣/ ٢٢٨، وفيه (عَمِلٌ عِضادة)- والمقاصد النحوية ٣/ ٥١٣- واللسان (عضد) ٣/ ٢٣٩- والخزانة ٨/ ١٦٩، وفي الحواشي أنه جاء في (ح) و(سح): «**سراته .... لها**»، وكذا في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٠أ]، وهي رواية.

(٢) كذا في الشرقية [انظر: (ش٢)٣٠أ]. وهو في الرَّباحية [انظر: (ح١)١١ب] مختلف، إذ قُدِّم البيت الثاني مكان الأول ونُسب إلى ابن أحمر، والصواب أنه للبيد، وفُصِل بينهما بفاصل. والنص في بولاق وهارون على الرباجية، انظر: الكتاب (بولاق) ١/ ٥٧-٥٨، (هارون) ١١٢-١١٣.

(٣) وقال المبرد عن البيت في المقتضب ٢/ ١١٦-١١٧: «واحتج به سيبويه .... وهذا البيت موضوعٌ مُحدث»، وقال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٦٣ عن رواية المبرد: «وهذا الذي ذكره أبو العباس المبرد لا يُلتفت إليه؛ لأن سيبويه ذكر البيت ولم يذكر أن اللاحقي هو الذي أنشده».

(٤) هو: أبان بن عبدالحميد بن لاحق بن غفير اللاحقي الرقاشي (ت٢٠٠)، شاعر عباسي مطبوع، حظي عند البرامكة، ومدح الرشيد، كان حسن السيرة والدين، انظر: الأغاني ٢٣/ ١٦٤- والأوراق للصولي ص١- وطبقات الشعراء لابن المعتز ص٩٢- والمنتظم ١٠/ ٨٧- والوافي بالوفيات ٥/ ٢٠٠.

(٥) في بعض نسخ شرح السيرافي ٣/ ٢١٥ أن اللاحقي روى ذلك عن الأخفش، وكذا في بعض نسخ تحصيل عين الذهب ١١٥، وهو من اضطراب النَّسْخ، والصواب ما في النُّسخ الأخرى الموافقة للحاشية هنا، وجاء على الصواب في النكت للأعلم ١/ ٢٤٧ الذي هو اختصار لشرح السيرافي.

البيتَ»[1]، يعني (حَذِرٌ أُمُورًا)[2].

---

(١) ورُوِيَ عنه ذلك بإسناد نازل من طريق أبي جعفر النحاس عن الأخفش الأصغر عن المبرد في: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٢٤- وشرح شواهد الجمل لأبي العباس التذميري (عن المزهر ١/ ١٨٠)، وممن ذكر القصة: لباب الألباب ١/ ٣٥٥- والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤٣- والخزانة ٨/ ١٦٩. قلتُ: الرواية في الحاشية ثابتة بسند عالٍ، ورواة صادقين، فليس سليمًا أن يقال [كما قال محقق أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٦٦]: «وقد رَدَّ أهلُ العلم هذه الرواية، وشنعوا على قائلها»، ولكن الردَّ يكون بتضعيف اللاحقي، أو بتضعيف الاستدلال بها على أن البيت مصنوع.

(٢) قلتُ: أما السند إلى اللاحِقِيِّ فقَوِيٌّ عالٍ كما ترى، ولكنْ في الاستدلال به نَظَرٌ ظاهر من جهتين، <u>**الجهة الأولى:**</u> معناه، فالمبرد فَهِمَ من الوَضْعِ هنا الاختلاق والكذب كما صَرَّحَ به في المقتضب ٢/ ١١٧، فالبيت مصنوع، وهذا غير مُسَلَّم به، قال أبو نصر المجريطي في شرح عيون سيبويه ص٨٠: «سبق إلى محمد بن يزيد .... أن شاعره اللاحقي وضعه لذلك، وهذا ضعيفٌ في التأويل، وكيف يصلح أن يَنْسُبَ اللاحقي إلى نفسه ما يَضَعُ منه ولا يَحِلُّ؟ أو كيف يجوز هذا التأويل على سيبويه وهو المشهور في دينه وعلمه وعقله وأَخْذِه عن الثقات الذين لا اختلافَ في علمهم وصحة نقلهم، وإنما أراد اللاحقي: (فوضعتُ له هذا البيت) فرَوَيْتُه له»، قلتُ: وهذا المناسب لحال سيبويه واللاحقي، أما سيبويه فهو غني عن التذكير بأنه ثقة ثبت في رواية النحو واللغة، وأما اللاحقي فهذا المناسب لدينه وفصاحته، أما دينه فقال عنه صاحب المنتظم ١٠/ ٨٧: «وكان أَبَان حَسَنَ السيرةِ، حافظًا للقرآن، عالما بالفقه، وقال عند وفاته: أنا أرجو اللهَ وأسألُهُ رحمتَهُ، ما مَضَتْ عليَّ ليلةٌ قَطُّ لم أُصَلِّ فيها تطوُّعًا كثيرًا»، وأما فصاحته فقال الجاحظ في البيان والتبين ١/ ٤١ بعد أن ذكر كبار المطبوعين من المولَّدين: «وأبَان بن عبدالحميد اللاحقي أولى بالطَّبْعِ من هؤلاء»، واللاحقي تَكَلَّمَ بكلام العرب، تقول العرب: «وَضَعْتُ الشيءَ في المكان: أَثْبته فيه» [اللسان (وضع) ٨/ ٣٩٩]، فكأنه ظنَّ أن سيبويه شاكٌّ في الحكم الذي سأله عنه، غيرُ واقفٍ على شاهدٍ فيه، قال: فأَثْبَتُّ له هذا البيت الذي يُثبت هذا الحكم، وقد يكون =

ووَقَفَ أبو عُمَرَ[1] في (فَعِلٍ) مِثْلِ (حَذِرٍ)، وقال: «لم أَجِدْ فيها ثَبَتًا،

مرادُهُ كقولِ القائل عن قَلَمٍ معهودٍ بينكما: سألني زيدٌ قلمًا فوَضَعْتُ له هذا القلم، أي أعطيته إياه، فاللاحقي يقول مفتخرًا: أنا وضعتُ هذا البيت في كتاب سيبويه؛ لأنه سألني فرويته له، وهذا كقول أبي زيد الأنصاريِّ شيخِ سيبويه مفتخرًا: «كلُّ ما قال سيبويهِ: (وأخبرني الثِّقَةُ) فأنا أخبرته» [أخبار النحويين البصريين ص٦٤]. **والجهة الأخرى:** دلالته على أن البيت مصنوع، ولا دلالة فيه على قواعد الـمُحَدِّثين، لأنه إنْ أراد اللاحقيُّ بالوَضْعِ الكذبَ فهو كذّابٌ لا يُصدَّق في أن البيت له وأن سيبويه سأله وصَدَّقه، فلا يَصِحُّ الاحتجاجُ بكلامه على سيبويه الذي أَثْبَتَ البيتَ في كتابه وهو لا يَروى عن الكذابين، بل كان معروفًا بالتشدُّد في الأَخْذِ عن الثقات، وإن كان مرادُهُ بالوَضْعِ الرواية فلا إشكالَ، فسيبويه غزيرُ الروايةِ كثيرُ الشيوخ، ولن يَعتمد في إثبات هذا البيت إلا على ثقة، قال ابن السيرافي ١/ ٤١٠: «وإذا حكى أبو يحيى مثلَ هذا عن نفسه ورَضِيَ أنْ يُخْبِرَ أنه قليلُ الأمانة، وأنه اؤتمن على الرواية الصحيحة فخان، لم يكن مثلُهُ يُقْبَلُ قولُه ويُعترضُ به على ما قد أثبته سيبويه، وهذا الرجلُ أَحَبَّ أن يَتَجَمَّلَ بأنَّ سيبويه سأله عن شيءٍ، فخبَّرَ عن نفسه بأنه فَعَلَ ما يُبْطِلُ الجمالَ، ويُثبتُ عليه عارَ الأَبَدِ، ومن كانت هذه صورتَهُ بَعُدَ في النفوس أن يسأله سيبويه عن شيء»، وقال نحوه: ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٦٢- وابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٨١- وابن أبي الربيع في البسيط ٢/ ١٠٥٩- والصفار ١/ ١٥١ب، وقد استشهد بالبيت كثيرٌ من النحويين واللغويين، «واستشهد به شراحُ الألفية» [الخزانة ٨/ ١٥٩]، وهذا يدلُّ على احتجاجهم به، كما في: الصحاح ٢/ ٦٢٦- والتبصرة ١/ ٢٢٧- وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٦- واللباب للعكبري ١/ ٤٤٢- وشرح ابن عقيل ٣/ ١١٤- واللسان ٤/ ١٧٥- وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٨، وقال: «والقدح فيه من وضع الحاسدين»- والتاج ١٠/ ٥٦٥.

(١) ظاهر كلامه هنا أن يرى جواز إعمال (فَعِلٍ) قليلًا، وهذا المنقول عنه، انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢١٦- وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٠.

ولكنْ يُقَوِّيها أنها على وَزْنِ الفِعْلِ، تقولُ (حَذِرَ، فهو حَذِرٌ)».

قال أبو عُمَرَ:

«هو على الظَّرْفِ»، وقال غيرُه: «(بِعِضَادَةِ سَمْحَجٍ)، فلمَّا حَذَفَ الباءَ أَعْمَلَ (شَنِجٌ)[1]»[2].

قال أبو عثمانَ[3]: «(فَعِيلٌ) لا أُراه يَنْصِبُ؛ لأنه لم يَجِئْ (ثَبَتٌ في شِعْرٍ ولا غيرِه[4])، وإنما هو غَلَطٌ مِن سيبويه».

قال: «ولم يَجِئْ في (فَعِلٍ) أيضًا ثَبَتٌ، (وخَبَّرَنا الأَصْمَعِيُّ[5]) أَنَّ أبا عَمْرِو بنَ العلاءِ[6] كان[7] يقولُ: (عِضَادَةَ سَمْحَجٍ) ظَرْفٌ»، وكذلك (قالَ

---

(١) هذان تخريجان للبيت، وثالثها للمبرد، قال في مسائل الغلط (عن الانتصار ص٦٨): «و(عِضادة سمحج) إنما هي منتصبةٌ انتصابَ (هو حَسَنٌ وجهَ عبدٍ)»، أي: على التشبيه بالمفعول به، فـ(شَنِج) صفة مشبهة.

(٢) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية، انظر: (ش١)٢٧أ.

(٣) انظر رأيه في: شرح الرماني ٢/ ٤١أ- والبسيط ٢/ ١٠٥٨.

(٤) فوق (ثَبَتٌ): «(سح): ثَبَتًا». قلتُ: فيكون حالًا من فاعل (يجئ). ولم ترد (ولا غيره) في (ش٢)٣١أ. وفي نسخة العابدي ١/ ٣٤أ: «ثبتٌ في شعرٍ ولا خبرٍ». وفي نسخة كتاهيه ٦١أ: «بثبتٍ ولا خبرٍ».

(٥) في نسخة كتاهيه ٦١أ- ونسخ العابدي ١/ ٣٤أ: «وخُبِّرنا عن الأصمعي».

(٦) وانظر النقل عنه في: مسائل الغلط (انظر: الانتصار ث٦٨)- ولباب الألباب ١/ ٣٤٨.

(٧) ليس في (ش٢)٣١أ.

الجَرْمِيُّ[١].

قال سيبويه: «وَقَالَ: (إِنَّهُ لَمِنْحارٌ بَوَائِكَهَا)»[٢].

أبو عُبَيْدٍ: قال الكِسَائيُّ: «باكَتِ النَّاقَةُ تبُوكُ بَوْكًا: إذا سَمِنَتْ، والبائِكُ من الإبِلِ: العظيمةُ»، وقال النَّضْرُ: «ناقةٌ بائِكٌ بغيرِ الهاء، ويقال بالهاءِ أيضًا، وهي الكريمةُ»[٣]. [٢٧/ ب]

قال سيبويه: «وَمِنْهُ قَوْلُ سَاعِدَةَ بْنِ جُؤَيَّةَ:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ   بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ[٤]»[٥].

«هذا البيتُ وَقَعَ غَلَطًا في الكتاب»[٦]، قال أبو إسحاقَ: «صَدَقَ،

---

(١) وانظر النقل عنه في: مسائل الغلط (انظر: الانتصار ث٦٨)- ولباب الألباب ١/ ٣٤٨. وفي طرة نسخة ابن يبقى ٢١أ المنقولة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر: «قال لي أبو عمر الجرمي».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٨، (هارون) ١/ ١١٢. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٠أ]: «ويقال» بدل (وقال).

(٣) أصل النقل في الغريب المصنف ٣/ ٨٥٠، وانظر النقلين عنهما بالمعنى في (بوك) في: اللسان ١٠/ ٤٠٤- والتاج ٢٧/ ٨٦.

(٤) من البسيط، وهو لسَاعدة بن جُؤَيَّةَ الهُذلي في: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٩- وغريب الحديث للحربي ١/ ٦٦١- وتهذيب اللغة ١١/ ٣٠٦- والمنصف ٣/ ٧٦- واللسان (عمل) ١١/ ٤٧٥- والخزانة ٨/ ١٥٥.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٨، (هارون) ١/ ١١٣-١١٤.

(٦) لعل القائل المبرد شيخ الزجاج، فقد غَلَّط سيبويه في ذلك في مسائل الغلط، وقال (عن الانتصار ص٦٨): «وأما (موهن) فهو ظرف»، وقال في المقتضب ٢/ ١١٥: «وليس هذا بحجة =

قال أبو عُمَرَ وأبو عثمانَ[١]: (مَوْهِنًا) ظَرْفٌ[٢] عَمِلَ مِثْلَ (رَحِيمٍ) سواءً»[٣].

قال سيبويه: «وَقَالَ الْكُمَيْتُ:

شُمٌّ مَهَاوِينُ أَبْدَانَ الْجُزُورِ مَخَا
مِيصُ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٌ وَلَا قُزُمُ[٤]»[١].

في واحدٍ منهما؛ لأن (مَوْهِنًا) ظرفٌ وليس بمفعول، والظرف إنما يَعمل فيه معنى الفعل»، وقال السيرافي ٣/ ٢١٦: «قال النحويون: هذا غلط من سيبويه بيِّن»، ومراد المحشي بالغلط هنا الاستشهاد به على إعمال (فَعِيل)، وقال بذلك أيضًا: الجرمي والمازني والمبرد والزجاج كما في الحاشية وتخريجها، وصحَّح الاستشهاد به لذلك: السيرافي ٣/ ٢١٦- والصفار ١/ ١٥١ب- وابن يعيش في شرح المفصل ٦/ ٧٣- وابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٦٤، ويرى ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٨٠- وابن هشام في المغني ص٥٦٩ أن سيبويه لم يستشهد به على إعمال (فَعِيل)، بل على أن (فاعلًا) قد يُعدل به (فَعِيل) و(فَعِل) للمبالغة، قلتُ: هذا من سياقة كلامه محتمل، وانظر الخلاف في إعمال (فَعِيل) و(فَعِلٍ) في ص٢٣٢.

(١) انظر إنكارهما إعمال (فَعِيل)، وأنه لم يجئ في إعماله ثَبَتٌ، في ص٢٣٢.

(٢) لأنهم جعلوا (كليلًا) من (كَلَّ) اللازم، بمعنى: ضعيف، أي: البرق، وهذا خلاف معنى البيت؛ لأن الشاعر وصف البرق بالقوة مرتين، في قوله (عَمِلٌ) وقوله (وبات الليل لم ينمِ)، وعلى تأويل سيبويه يكون المعنى أن البرق لقوته أتعب الليل ببروقه. انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢١٦- وشرح عيون سيبويه ٨٠- وشرح الصفار ١/ ١٥١ب.

(٣) هذه الحاشية كلها ليست في (ش٢)٣٠ب.

(٤) من البسيط، وهو للكُمَيت في: المفصل ص٢٨٩- والمحكم ٤/ ٤٢٨، وللكُميت بن زيد في: ديوانه ٢/ ١٠٤- واللسان (هون) ١٣/ ٤٣٩- والخزانة ٨/ ١٥٠، وللكُميت بن معروف في: المقاصد النحوية ٣/ ٥٦٩، ولابن مُقبِل في: ابن السيرافي ١/ ٢١٥- وابن خلف ١/ ٣٦١، =

وليس بِحُجَّةٍ عندَ الأَصْمَعيِّ[٢].

(ط)[٣]:

شاةٌ قَزَمَةٌ بفتحِ القافِ والزايِ، أيْ: حَقيرةٌ[٤].

والبيت برفع جميع النعوت فيه، وضَمِّ حروف (قزم) في: الشرقية [انظر: (ش٢)٣٠ب]- والرباحية [انظر: (ح١)١١ب]، وهي رواية النحويين، نصَّ عليها: ابن السيرافي ١/ ٢١٦، قال: «وقد أَنْشَدَ البيتَ في الكتاب على أنه مرفوع الروي»- وابن خلف ١/ ٣٦١. والنعوت في الديوان مجرورة لأنها تابعة لمجرور، قال في الخزانة ٨/ ١٥٠: «والبيت إنما ورد في كتاب سيبويه والمفصل على إعمال (مِفْعال) عملَ فعله، وليس فيهما ما يدل على أن الأوصاف مرفوعة أو مجرورة». قلتُ: هما روايتان، وورود البيت في ديوان الشاعر برواية لا ينفي الرواية الأخرى، لأن العرب المحتج بكلامهم ما زالت تروي الأشعار بغير لفظ الشاعر ويروي عنهم العلماء؛ لأن العبرة بفصاحة القائل (شاعرًا كان أم ناقلًا أم مغيِّرًا)، قال ابن السيرافي ١/ ٥٦٣: «فهذا الذي رأيته في ديوانه، وليس هذا بمفسدٍ لحجة سيبويه؛ لأنه لم ينقل هذه الشواهد من الدواوين، إنما سمعها، والعربُ بعضهم ينشد شعر بعض، فإذا غيَّر هذا عربيٌّ يُحتج بقوله صار كأنه هو القائل» يعني في الاحتجاج، وسبق إشار إلى هذه المسألة في ص١٠٦ هـ٥.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٩، (هارون) ١/ ١١٤.

(٢) هذه الحاشية جاءت غير منسوبة في متن الشرقية [انظر: (ش١)٢٧ب]. وانظر رأي الأصمعي هذا في: إصلاح المنطق ص١٩٣، ٢٢٦- وأمالي القالي ١/ ٧٩- والخصائص ٣/ ٢٩٤.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش٣) ٣١أ، ونقلها ابن خلف ١/ ٣٦٢ عن أبي جعفر النحاس، فتكون الحاشية مما نقله ابن طلحة عن النحاس غير معزو إليه.

(٤) أي: رَدِيئة صغيرة. انظر (قزم) في: تهذيب اللغة ٨/ ٣٣٢- واللسان ١٢/ ٤٧٧- والتاج ٣٣/ ٢٦٥.

قال سيبويه: «وَمِنْهُ: (قَدِيرٌ) وَ(عَلِيمٌ) وَ(رَحِيمٌ) .... وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ (حَسَنٍ[1] وَجْهَ الْأَخِ)؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُقْلَبُ وَلَا يُضْمَرُ»[2].

❁ بخطِّ[3] الوَرَّاق:

قال أبو إسحاقَ: معنى (يُقْلَبُ) أنه لا يجوزُ أنْ يُقَدَّمَ ويُؤَخَّرَ، فيقالَ: (وَجْهَ الأَخِ حَسَنٌ[4])، أو (حَسَنٌ إيَّاه) فيُضْمَر.

❁ (فا)[5]:

الذي لا يُقْلَبُ هو الذي لا يُضْمَرُ، فأمَّا ما ذَكَرَه من القَلْبِ فهو قولُ الجميع[6]، وأما ما قاله من قوله: «لا يُضْمَرُ» فمَذْهَبُ غيرِه فيه[7]، أيْ: لا

---

(١) في الرَّباحية [انظر: (ح١)١١ب]: بمنزلة قولك: حَسَنٌ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٩، (هارون) ١/ ١١٥.

(٣) في (ش٢)٣٠ب: «خط».

(٤) أصل الجملة: (زيدٌ حسنٌ وجهَ الأخِ)، ثم قُدِّمَ معمول (حسنٌ) عليه، فصار: (زيدٌ وجهَ الأخِ حسنٌ).

(٥) في (ش٢)٣٠ب: «قال»، وهو تحريف.

(٦) انظر: المقتضب ٤/ ١٥٨- وأسرار العربية ١٨٣- واللباب للعكبري ١/ ٤٤٣- والمغني ٥٩٩- ٥٩٩- والأوضح ٢/ ١٧٢- والهمع ٥/ ٩٢.

(٧) على ذلك جمهور النحويين، وأجاز الفراء العطف على مجرور الصفة المشبهة بالرفع نحو: (هو حسنُ الوجهِ والبدنُ)، وأجاز أهل بغداد العطف على منصوبها بالجر نحو: (هو حسنٌ وجهًا ويدٍ)، «ولا خلافَ أنه لا يُعطفُ على مجرورها بالنصب، فلا يُقالُ: (هو حسنُ الوجهِ والبدنَ)». انظر: المغني ٦٠٠- وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٣/ ٢٨٥- والهمع ٥/ ٩٩، ٥/ ٢٩٦ ومنه النقل.

تقولُ: (حَسَنُ الوَجْهِ والرَّأْسَ) كما تقولُ: (ضَرُوبُ رُؤُوسِ الرِّجالِ وسُوقَ الإِبِلِ).

وقولُ (س) في ما حُكِيَ عنه: «لا يُضْمَرُ» أيْ: لا يُضْمَرُ (حَسَنٌ)[1].

ذا تفسيرُ أبي عليّ من قوله.

قال سيبويه: «وَقَالَ الْـمَرَّارُ الأَسَدِيُّ:

أَعَلَاقَــــةً أُمَّ الْوُلَيِّــــدِ بَعْــــدَمَا أَفْنانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْـمُخْلِسِ[2]»[3].

قال (ح)[4] و (س)[5]:

---

(١) كون المراد بـ(ولا يُضْمَر) أن الصفة المشبهة لا تعمل مضمَرة، هو ما عليه شراح سيبويه، كالفارسي في هذه الحاشية. وانظر: شرح السيرافي ٣/ ٢١٩، وشرح عيون سيبويه ٨١، وشرح الصفار ١٥٣ب. وخالفهم الزجاج في الحاشية السابقة، فذكر أن المراد أن معمول الصفة المشبهة لا يكون ضميرًا (أي: ضمير نصب منفصلًا). انظر: جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه، د. عبدالمجيد الجار الله، ص٣٦٥.

(٢) من الكامل، وهو للمَرَّار الأَسَدي في: ديوانه ص٤٦١- وإصلاح المنطق ص٤٥- والأصول ١/ ٢٣٤-والزاهر٢/ ٣١١-والأزهية٨٩- واللسان (علق)١٠/ ٢٦٢- والخزانة ١١/ ٢٣٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٠، (هارون) ١/ ١١٦.

(٤) جعل الزجاج هنا النصب بعد المصدر النائب عن فعله بفعله المحذوف لا به، وهذا خلاف ما كتب النحو التي تنسب إليه أن النصب حينئذ بالمصدر نفسه. انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٢٥- وشرح الكافية ٣/ ٤١١- والارتشاف ٥/ ٢٢٥٥- ومنهج السالك ٣١٩- والمساعد ٢/ ٢٤٣- والهمع ٥/ ٧٦. وانظر الخلاف بعد حاشية.

(٥) انظر رأي المبرد في: المقتضب ٤/ ١٥٧- والكامل ١/ ٢٤١.

(أُمَّ) مُنْتَصِبٌ بالفِعْلِ الذي نَصَبَ (عَلاقةً)[1].

قال سيبويه: «وَلَيْسَتْ بِالْأَبْنِيَةِ الَّتِي هِيَ فِي الْأَصْلِ أَنْ تَجْرِيَ مَجْرَى الْفِعْلِ»[2].

بخطِّ الوَرَّاق:

«التي في الأَصْلِ»[3] أيْ[4]: إذا قلتَ: (ضارِبٌ) فهو على (ضَرَبَ)، وإذا قلتَ: (ضَرَّابٌ) فهو على (ضَرَّبَ). [٢٨/ أ]

قال سيبويه: «وَلَوْ جَازَ أَنْ تَنْصِبَ (كُلَّ يَوْمٍ) وَأَنْتَ تُرِيدُ بِـ(الْأَمِيرِ) الِاسْمَ لَقُلْتَ: (أَعَبْدَاللهِ عَلَيْهِ ثَوْبٌ)، فَإِنْ جَوَّزْتَ النَّصْبَ لِأَنَّكَ تَقُولُ: (أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ) فَيَكُونُ نَصْبًا، فَإِذَا شَغَلتَ الْفِعْلَ نَصَبْتَ فَقُلْتَ: (أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ

(١) اختلفوا في إعمال المصدر النائب عن لفظ الفعل، نحو (ضربًا زيدًا)، على قولين: فقيل: ينصب ما بعده، وهذا قول سيبويه في الكتاب ١/ ١١٥، والأخفش، والفراء، والفارسي في الإيضاح ١٨١، وقيل: لا يعمل وإنما العمل للفعل الذي المصدر بدل منه، وهو قول المبرد كما في الهامش السابق، وابن السراج في الأصول ١/ ١٣٧، والسيرافي في شرحه ٣/ ٢٢١، وانظر المراجع قبل هامش.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٠، (هارون) ١١٧.

(٣) كذا في الحاشية، والذي في كلام سيبويه: «الذي هي في الأصل».

(٤) ليس في (ش٣)٣١ب.

فِيهِ ثَوْبٌ)»[١].

﴿ في[٢] (أُخْرَى)[٣] -ليس من متنِ الكتاب، ولكنْ تفسيرٌ من كتابِ أبي بكرٍ-:

«لأَنَّك تقولُ: (أَكُلَّ يومٍ لك ثَوْبٌ؟)؛ لأنَّ ههنا الظَّرْفَ منصوبٌ مَعْنًى، والمعاني لا تَتَصَرَّفُ في الإضمار.

فإنْ قلتَ: (أَكُلَّ يَوْمٍ لك فيه ثَوْبٌ؟) فنَصَبْتَ -وقد جَعَلْتَهُ خارجًا

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٠، (هارون) ١/ ١١٨، وهو آخر الباب في الشرقية [انظر: (ش٢)٣١أ]. وأما في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٠أ-٢٠ب] ففيها اختلاف وزيادة، ولفظه: «ولو جاز أن تنصبَ (كلَّ يوم) وأنتَ تريدُ بـ(الأمير) الاسمَ لقلتَ: (أعبدَالله عليه ثوبٌ)»، وفيها بعد ذلك ما في الحاشية سوى ما أستثنيه في التعليق عليها. قلتُ: قال السيرافي ٣/ ٢٢٧ بعد أن نقل خاتمة الباب وشرحها: «قال: ولو جازَ أن تقولَ: (أكل يوم لك ثوب) لجاز أن تقول: (أعبدالله عليه ثوب)؛ لأن (عليه) في موضع نصب مثل (فيه)، وهذا لا يجوز فيهما جميعًا؛ لأنك لم تأت بفعل». وقد عَدَّ محقق شرح السيرافي والأستاذ عبدالسلام هارون (١/ ١١٨ هـ ١) الكلام هنا من كلام سيبويه لقول السيرافي (قال)، وليس في شيء من نسخ الكتاب، والصواب أنه لابن السراج يشرح به كلام سيبويه؛ لأنه بمعنى خاتمة سيبويه للباب، لا يزيد ولا ينقص.

(٢) ليس في (ش٣)٣١ب.

(٣) أي: أنه في نسخةٍ مجهولة متصلًا بكلام سيبويه، والصواب أنه ليس منه، بل من كلام ابن السراج. قلتُ: هو في متن الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٠أ-٢٠ب]، سوى لفظ «لأنَّ ههنا الظَّرْفَ منصوبٌ مَعْنًى، والمعاني لا تَتَصَرَّفُ في الإضمار»، ولفظ «لأنك إذا أَلْقَيْتَ فيه انْتَصَبَ»، ولفظ «لك» بعد «ينبغي»، وفيها «ظرف (اليوم)» بدل «ظرف لـ(اليوم)».

مِن أنْ يكونَ ظَرْفًا؛ لأنك إذا أَلْقَيْتَ فيه انْتَصَبَ- فإنه ينبغي لك أنْ تَنْصِبَ (أعبدَالله عليه ثَوْبٌ؟)، وهذا لا يكونُ؛ لأنَّ الظَّرْفَ ههنا لم يَنْصِبْهُ فِعْلٌ، إنما (عليه) ظَرْفٌ لـ(الثَّوْبِ)، وكذلك (فيه).

(فا):

أيْ: لم يَنْصِبْهُ فِعْلٌ ظاهِرٌ، إنما هو مَعْنَى فِعْلٍ.

حاشيةٌ:

أيْ: فكنتَ تَنْصِبُ (عبدَالله) كما نَصَبْتَ (أَكُلَّ يَوْمٍ لك فيه ثَوْبٌ؟)، و(كُلَّ يَوْمٍ) ظَرْفٌ لشيءٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه (لك)، كأنه قال: (كُلَّ يَوْمٍ ثَوْبٌ تَمْلِكُهُ أو مَمْلُوكٌ).

قال أبو الحسن[1]:

إذا كان الذي من سَبَبِ الأوَّلِ ظَرْفًا لِفِعْلٍ نَصَبْتَهُ، نحو: (أَكُلَّ يَوْمٍ تَذْهَبُ فيه؟)؛ لأنَّ الفِعْلَ يُضْمَرُ ولا يُضْمَرُ الاسمُ، وتقولُ: (أَكُلُّ يَوْمٍ يُذْهَبُ فيه؟) فتَرْفَعُ؛ لأنَّ (فيه) في مَوْضِعِ رَفْعٍ، وتقولُ: (أَكُلُّ يَوْمٍ لك فيه عَبْدٌ) فتَرْفَعُ[2].

على قول الأخفش السابق: «لأنَّ الفِعْلَ يُضْمَرُ ولا يُضْمَرُ الاسمُ».

---

(١) هذه الحاشية ثابتةٌ في: متن الشرقية [انظر: (ش١)٢٨أ]- ومتن الرَّباحية [انظر: (ح١)١١ب].
وانظر كلام الأخفش في: شرح الصفار ١/ ١٥٥أ ذكر أوله، وشرحه.

(٢) ليس في الرباحية، انظر: (ح٢)٢٠ب.

قال أبو إسحاقَ:

معناه أَنَّك إذا قلتَ: (ضارِبٌ) لم يُدْرَ مَنْ هُوَ: أَنْتَ أو غَيْرُك، وإذا قلتَ: (ضَرَبَ) أو (تَضْرِبُ) عُلِمَ مَنْ هُوَ.

هَذَا بَابُ الأَفْعَالِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ وَتُلْغَى

قال سيبويه: «كُلَّمَا أَرَدْتَ الْإِلْغَاءَ فَالتَّأْخِيرُ أَقْوَى، وَكُلٌّ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ، قَالَ الشَّاعِرُ، وَهْوَ اللَّعِينُ(1):

أَبِالْأَرَاجِيزِ يَا بْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ(2)

.... فَإِذَا ابْتَدَأَ كَلَامَهُ عَلَى مَا فِي نِيَّتِهِ مِنَ الشَّكِّ أَعْمَلَ الْفِعْلَ، قَدَّمَ أَوْ أَخَّرَ .... وَاعْلَمْ أَنَّ الْـمَصْدَرَ قَدْ يُلْغَى كَمَا يُلْغَى الْفِعْلُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَتى

---

(1) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٠ب]: «وقال اللعينُ يهجو العجاج»، وفيها: «فالتأخير فيه أقوى». وسقط «جيد» من (ح١)١١ب.

(2) من البسيط، وهو للَّعين المِنْقَري يهجو العجاج أو رؤبة، في: شرح شواهد الإيضاح ١٢٠- وشرح المفصل ٧/ ٨٤- وتخليص الشواهد ٤٤٥- والتصريح ١/ ٢٥٣- والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٤- والخزانة ١/ ٢٥٧، وهو لجرير يهجو عمر بن لجَأ في: ملحق ديوانه ٢/ ١٠٢٨- وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٧- ولباب الألباب ١/ ٣٧٢- واللسان (خيل) ١١/ ٢٢٦، وصحَّح ابن خلف كون البيت لجرير، وقال: أما أبيات اللعين المِنقري فهي لامية، وتُروى على ألفاظ مختلفة. وقوله: «أَبِالْأَرَاجِيزِ» بباء الجر في: نسخ الشرقية- والرباحية [انظر: (ح١)١١ب]- ونسخة ابن دادي ٣٠ب. وجاء في بعض مراجع البيت (أَبَا الأراجيز) على النداء، أي: ياصاحب الأراجيز.

زَيْدٌ ظَنَّكَ ذَاهِبٌ) .... فَإِذَا ابْتَدَأْتَ فَقُلْتَ: (ظَنِّي زَيْدٌ ذَاهِبٌ) كَانَ ضَعِيفًا»[١].

(ط):

أبو جعفرٍ: سمعْتُ ابنَ الوَلِيدِ[٢] يقول: سيبويه يُجِيزُ: (ظَنَنْتُ زيدٌ منطلقٌ)، فيُلْغِي الظَّنَّ مُقَدَّمًا كما يُلْغِيهِ مُؤَخَّرًا؛ لأنَّ الظَّنَّ بمنزلةِ القَوْلِ عندَه.

وقال لنا عليُّ بنُ سليمانَ: هذا كلامُ إنسانٍ لا يَعْرِفُ (بابِ الظَّنِّ)؛ لأنا إذا قلنا: (زيدٌ منطلقٌ ظَنَنْتُ) فإنما بَنَيْنَا كلامَنا على 'الابتداءِ، ثم جِئْنا بالظَّنِّ فأَلْغَيْناه؛ لأنَّ المعنى: (زيدٌ منطلقٌ في ظَنِّي)، فإذا قلتَ: (ظَنَنْتُ زيدًا منطلقًا) بَنَيْنا كلامَنا على[٣] الفِعْلِ ووَلِيَهُ المفعولُ به، وكيفَ يُرْفَعُ المفعولُ به وقد بَدَأْنا بالفِعْلِ ووَقَفْناهُ عليه!

والبيتُ الذي أَنْشَدَ سيبويه ليس كما تَوَهَّمَهُ مَن تَوَهَّمَهُ؛ لأنَّ (خِلْتُ) ههنا مُتوسِّطةٌ بينَ الابتداءِ وخَبَرِه، كما تقولُ: (زيدٌ ظَنَنْتُ منطلقٌ) و(في

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦١، ٦٣، (هارون) ١/ ١١٩، ١٢٤. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢١أ]: «....كان قبيحًا لا يجوزُ البتةَ، كما ضَعُفَ (أَظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ)».

(٢) هو محمد بن الوليد التميمي المصري، أبو الحسين، المشهور بابن ولاد (٢٩٨)، من شيوخ أبي جعفر النحاس. سبق التعريف به في ص٣١ هـ٤. ويبدو أن ابنه أبا العباس أحمد أخذ عنه، فذكر في الانتصار ٧٥ أن سيبويه يجيز الإلغاء مع تقدم العامل مطلقًا، والذي عليه شراح سيبويه أنه إنما يُجيز ذلك إذا تقدَّم على العامل شيء من معمول الخبر، وهذا ظاهرٌ من كلامه. انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٤٥- وشرح الرماني ١/ ٤١ب- والبسيط ١/ ٤٣٨.

(٣) ليس في (ش٢)٣١ب.

الدارِ ظَنَنْتُ زيدٌ).

وحَكَيْتُ هذا لأبي إسحاقَ، فتَعَجَّبَ مِن[1] إجازةِ مَن أَجازه، ومِن حكايتِهِ إياه عن سيبويه. [٢٨/ب]

حاشيةٌ:

قال أبو عُمَرَ: لا أُجِيزُ في المتقدِّمِ مِن حروفِ الشَّكِّ إلا الإعمالَ، وإذا أَلْغَى فإنه[2] تَكَلَّمَ بالابتداءِ وهو مُتَيَقِّنٌ، فرَفَعَهُ ثم شَكَّ بَعْدُ، وعلى ذلك جازَ الإلغاءُ، فإذا ابتَدَأَ بالظَّنِّ فقد ابتَدَأَ شاكًّا، ولا يجوزُ إلا إعمالُه[3].

قال سيبويه: «وَكَمَا قَالَ: مَنْ يَقُولُ ذَاكَ؟ تَدْرِي»[4].

---

(١) في (ش٣)٣٢أ: «من حكاية إجازة من أجازه».

(٢) في طرة نسخة العابدي ١/ ٣٦أ: «فكأنه».

(٣) اختلف النحويون في جواز إلغاء أفعال القلوب من باب (ظن) وأخواتها إذا تقدمن على المفعولين، على أربعة أقوال: الجواز إذا تقدَّم شيء من معمول الخبر على العامل، وهذا قول سيبويه والجمهور، والجواز مطلقًا، وهذا يعزى إلى الأخفش والكوفيين مع أن الفراء أوجب في معانيه ٢/ ٣٣٨ إعمال الظن إذا تقدم على المفعولين، والجواز إذا لم تتصدر بأن تقدمها شيءٌ من معمول الخبر أو اسمٌ آخر، نحو: (إني ظننت زيدًا قائمًا)، و(أني رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ)، وهذا قول الصفار في شرحه ١/ ١٥٦ب- وابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣١٤، والمنع مطلقًا، وهذا قول المبرد في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٧٣). وانظر: شرح التسهيل ٢/ ٨٨- والصفوة الصفية ١/ ٦٨٨- والبسيط ١/ ٤٣٨- والتذييل ٦/ ٧٥- وأوضح المسالك ١/ ٣٢٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٦١، (هارون) ١٢٠.

(ق):

كأنه قَوْلٌ مسموعٌ من العَرَب، حكاهُ كما هو، وهذه عادِتُهُ في كثيرٍ من الأمثلة، كقوله: «مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ»[1]، ونظائِرَ له.

وأَصْلُ الكلامِ: (تَدْرِي مَنْ يقولُ ذاك)، واستعمالُ نحوِ هذا في ما عِلْمُ المخاطِبِ والمخاطَبِ فيه سِيَّانِ، فإذا أَخَّرَ فقال: (مَنْ يقولُ ذاكَ؟ تَدْرِي) كان استفهامُهُ استشهادًا له على الثابتِ عندَه واستدلالًا بعِلْمِهِ، فقوله (تَدْرِي) إثباتٌ بعدَ الاستفهام للدِّرَايَتَيْنِ في المعنى، لا لِدرايةِ المسْتَشْهَدِ وحدَه.

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ فِي مَا بَلَغَهُ بَعْدَما مَضَى كَلَامُهُ عَلَى الْيَقِينِ وَفِي مَا يَدْرِي، فَإِذَا ابْتَدَأَ كَلَامَهُ عَلَى مَا فِي نِيَّتِهِ مِنَ الشَّكِّ أَعْمَلَ الْفِعْلَ قَدَّمَ أَوْ أَخَّرَ»[2].

(ق):

أي[3]: أَخَّرَ ما لم يَثْبُتْ في نِيَّتِهِ في أَوَّلِ الكلام؛ لأنه ساقَهُ على البَتِّ[4]

---

(١) ذكره سيبويه في ٢/ ١٢٧، وانظره في: الإنصاف ١/ ٦٦- واللباب للعكبري ١/ ١٤٢- والمفصل ص٤٤- وأساس البلاغة ص٣٣٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٦١، (هارون) ١/ ١٢٠.

(٣) ليس في (ش٢)٣١ب.

(٤) في (ش٢)٣١ب: «البيت». وهو تحريف.

واليقين، غيرَ مُخْطِرٍ ببالِهِ الفِعْلَ الذي أَتى به بَعْدُ، ثم أَتى به عندَ اعتراءِ الشَّكِّ.

قال سيبويه: «فَإِذَا ابْتَدَأَ كَلَامَهُ عَلَى مَا فِي نِيَّتِهِ مِنَ الشَّكِّ أَعْمَلَ الْفِعْلَ، قَدَّمَ أَوْ أَخَّرَ، كَمَا قَالَ: (زَيْدًا رَأَيْتُ) وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا)، وَكُلَّمَا طَالَ الْكَلَامُ ضَعُفَ التَّأْخِيرُ إِذَا أَعْمَلْتَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (زَيْدًا أَخَاكَ أَظُنُّ)»[1].

(فا):

هذه عَكْسُ ما قبلَها؛ لأنَّ الأوَّلَ صارَ إلى الشَّكِّ بعدَ الإثبات، والثانيةُ صارَ فيها إلى الإثباتِ بَعْدَ إجازةِ الشَّكِّ.

قال سيبويه: «قَوْلُ الشَّاعِرِ، وَهْوَ أَبُو[2] ذُؤَيْبٍ:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ

فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ[3]»[4].

النونُ والياءُ مفعولٌ أوَّلُ، والجملةُ مفعولٌ ثانٍ[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦١، (هارون) ١/ ١١٩-١٢٠.

(٢) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)١٩ب]: أبي.

(٣) من الطويل، وهو لأبي ذُؤَيْبٍ في: شرح اشعار الهذليين ١/ ٩٠- والأضداد ١٠٧- والمغني ٥٤٣- واللسان (زعم) ١٢/ ٢٦٤- والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٨- والخزانة ١١/ ٢٤٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٦١- (هارون) ١/ ١٢١.

(٥) العبارة غير معزوة، ويُلحظ جعل قائلها النون (نون الوقاية) من الضمير، ونحوها قال السيرافي ٣/ ٢٣٦: «أعمل الزعم في النون والياء، وهي المفعول الأول، و(كنتُ أجهل فيكم) جملة في موضع المفعول الثاني».

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (أَيْنَ تُرَى عَبْدَاللهِ قَائِمًا؟)، وَ(هَلْ تُرَى زَيْدًا ذَاهِبًا؟)؛ لِأَنَّ (هَلْ) وَ(أَيْنَ) كَأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْهُمَا؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُمَا ابْتِدَاءٌ»[1].

(ق):

إنْ قلتَ: أيُّ فائدةٍ في ذِكْرِهِ (هل) والمسألةُ مَبْنِيَّةٌ على ما يكونُ مُسْتَقَرًّا تارةً ولَغْوًا أُخْرى وهو (أينَ)، و(هل) ليستْ بتلك المَثابة؟

قلتُ: هي أنّ (أينَ) إذا أُلْغِيَتْ[2] كانتْ نظيرةَ (هل) في أنْ ليسَتْ من الكلامِ في شيء.

قال سيبويه: «فَلَمَّا أَوْقَعْتَ (قُلْتُ) عَلَى أَلَّا يُحْكَى بِهَا إِلَّا مَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ كَلَامًا[3]»[4].

(ق):

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٢، (هارون) ١/ ١٢١.

(٢) وذلك بألا تتعلق بالخبر (المفعول الثاني). انظر: شرح التسهيل ٢/ ٨٨- والبسيط ١/ ٤٣٨.

(٣) في الحواشي: «**(عنده) و(ح): قولًا**)». قلتُ: هذه الرواية خلاف مراد سيبويه؛ لأنه يقول: إن القول بعد (قلت) يُنصب بها نصبًا ظاهرًا، وأما الكلام فإنه يُحكى بعدها.

(٤) كذا في: الشرقية [انظر: (ش١)٢٨ب]- وفي طبعة بولاق ١/ ٦٢. وهو في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٠أ]: «ولا تدخل (قلت)، وما لم يكنْ هكذا سَقَطَ القولُ عليه»، وكذا في طبعة هارون ١/ ١٢٢. وسيحشّي القاضي إسماعيل على الروايتين، ولذا سأذكر رواية الرَّباحية بعد هذه الحاشية في متن الحواشي.

إنْ صَحَّتْ هذه الروايةُ[١] فوَجْهُ صِحَّتِها أنْ يكونَ جوابُ (لَمَّا) محذوفًا[٢]، كما حُذِفَ في قوله ﷻ: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِۦ﴾[٣]، ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا﴾[٤]، وتقديرُه: فلَمَّا أَوْقَعْتَ (قُلْتُ) صَحَّ ما ذَكَرْتُهُ، أو كانَ كما قُلْتُ، ونحوُ ذلك.

قال سيبويه: «وَمَا لَمْ يَكُنْ هَكَذَا سَقَطَ الْقَوْلُ عَلَيْهِ»[٥].

(ق):

أيْ: وَقَعَ عليه فَنَصَبَهُ نصبًا ظاهرًا، كقولك: (قالَ مَقُولًا، أو كلامًا، أو حديثًا) أو ما أَشْبَهَ ذلك.

قال سيبويه: «وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾[٦]»[١].

---

(١) يعني: رواية النسخة الشرقية، وسوف يحشي القاضي إسماعيل على رواية الرَّباحية، وهذا يدل على اطلاعه على نسخة توافق نسخ الرباحية.

(٢) انظر كلامًا على حذف جواب (لما) في: المقتضب ٢/ ٨٠- وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٦- والمغني ٤٧٤- والفصول المفيدة ١٤٦.

(٣) سورة يوسف ١٥. وانظر: البحر المحيط ٥/ ٢٨٧.

(٤) سورة الصافات ١٠٣. وانظر: البحر المحيط ٧/ ٣٥٢.

(٥) انظر تخريج كلام سيبويه في النص السابق.

(٦) سورة آل عمران ٤٥، وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠ب]: «جلَّ ثناؤه: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ﴾»، وهي آية أخرى في سورة آل عمران رقمها (٤٢)، وأولها: ﴿وَإِذْ﴾، وسبق التعليق على حذف حروف العطف من أوائل الآي في ص١٣٤ هـ٤.

(ق):

إنَّما ساغَ ذلك -أَعْنِي إيقاعَ الفِعْلِ على (إنَّ)- لأنَّ التَّبْشِيرَ مِن بابِ القَوْلِ. [٢٩/أ]

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا تَصَرَّفَ مِنْ فِعْلِهِ إِلَّا (تقُولُ) فِي الإِسْتِفْهَامِ شَبَّهُوهَا بِـ(تَظُنُّ)»[٢].

بخطِّ الوَرَّاق:

يَعْني في حالِ كلامِك: (أتقولُ زيدًا مُنطلقًا؟)، أيْ: أَتَظُنُّ في هذا الوقتِ.

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ لَا يَكَادُ يُسْتَفْهَمُ الْـمُخَاطَبُ عَنْ ظَنِّ غَيْرِهِ، وَلَا يُسْتَفْهَمُ هُوَ إِلَّا عَنْ ظَنِّهِ»[٣].

بخط (ح):

قال أبو العباس: ولا يُسْتَفْهَمُ هُوَ إلا عن ظَنِّهِ[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٢، (هارون) ١/ ١٢٢. وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)١٠ب]: «جلَّ ثناؤه» عن «عزَّ وجل»، و«اصطفاكِ» عن «يبشركِ»، وهما آيتان في سورة آل عمران، التي في المتن رقمها (٤٥)، والتي في الرَّباحية رقمها (٤٢).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٢، (هارون) ١/ ١٢٢. وليس في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢١أ]: جميع.

(٣) الكتاب (بولاق) ١،٦٢، (هارون) ١/ ١٢٢.

(٤) لم أفهم كلام المبرد، فهو كلام سيبويه بلفظه، إلا أن يكون ضبطها: ولا يَسْتَفْهِمُ (بفتح الياء).

قال سيبويه: «وَلَمْ يُجْعَلْ (قُلْتُ) كَـ(ظَنَنْتُ)؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا أَصْلُهَا عِنْدَهُمُ الْحِكَايَةُ»[١].

بخطِّ الوَرَّاق:

يَعْنِي على الحكاية؛ لأنَّ بابَ القَوْلِ كُلَّهِ على الحكاية.

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَتَى تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟)، وَ(أَتَقُولُ عَمْرًا ذَاهِبًا؟)، وَ(أَكُلَّ يَوْمٍ تَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا؟)، لَا يُفْصَلُ بِهَا كَمَا لَمْ يُفْصَلْ بِهَا فِي (أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ؟)»[٢].

(ق):

الضميرُ في (بها) لـ(كُلَّ يَوْمٍ)، أيْ: لا يُعَدُّ (كُلَّ يَوْمٍ) فَصْلًا[٣]، والهمزةُ داخِلةٌ على (تقولُ) دُخُولَهَا على (زيدًا) في: (أَكَلَّ يَوْمٍ زيدًا تَضْرِبُهُ؟).

(ق): (تقولُ) لا تكونُ في معنى الظَّنِّ إلَّا مُستفهَمًا عنها[٤]، وذلك أنْ تَلِيَ حَرْفَ الاستفهامِ في قولِك: (أَتقولُ زيدًا مُنطلقًا؟)، أو أنْ يَفْصِلَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٢، (هارون) ١/ ١٢٢. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢١أ]: «تُجعل» عن «يُجعل»، و«أن يكونَ ما بعدها محكيًّا» عن «الحكاية».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٢، (هارون) ١/ ١٢٣.

(٣) أي: لا تُعَدُّ الظروف فاصلةً.

(٤) يعني عند جمهور العرب، أما بنو سُلَيم فقد ذكر سيبويه في هذا الموضع ١/ ١٢٤ أنهم «يجعلون باب (قلت) أجمع مثلَ (ظننت)».

بينهما ما لا يُعْتَدُّ به فاصلًا، كالظَّرْفِ في قولك: (أَكُلَّ يَوْمٍ تقولُ عَمْرًا مُنطلقًا؟).

فأمَّا قولُك: (أَأَنْتَ تقولُ: زيدٌ منطلقٌ؟) فقد رَجَعْتَ فيه إلى أَصْلِها، وخَرَجَتْ مِن أنْ تكونَ بمعنى الظَّنِّ؛ لأنها لم تَلِ حَرْفَ الاستفهامِ، ففُقِدَتِ الشَّرِيطةُ.

قال سيبويه: «وَقَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ:

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا[١]»[٢].

في كتابه في ما حَكى لنا أبو عبد الله[٣]:

هو لا يَسْأَلُ عن الوقت الذي تقولُ فيه (الدار تجمعنا)؛ لأنه متى شاء أنْ يقولَهُ قاله، ولكن معناه معنى (تَظُنُّ أنَّ هذا يَقَعُ؟).

قال سيبويه: «وَإِذَا شِئْتَ رَفَعْتَ بِمَا نَصَبْتَ، فَجَعَلْتَهُ حِكَايَةً»[٤].

قال أبو عثمان[٥]:

---

(١) من الكامل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه ٤٠٢- والمفصل ٣٤٦- واللسان (قول) ١١/ ٥٧٥- والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣٤- والخزانة ٢/ ٤٣٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٣، (هارون) ١/ ١٢٤. وفي (ح٢)٢١: «الدارُ» بالرفع.

(٣) لعل هذه الحاشية مما نقله الزمخشري من نسخة ابن طلحة، عن نسخة أبي نصر، عن شيخه أبي عبدالله الرباحي. ولعل المراد بـ(كتابه) كتاب أبي الحسين بن ولاد، والله أعلم.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٣، (هارون) ١/ ١٢٤.

(٥) انظر كلامه في: شرح السيرافي ٣/ ٢٤٣، دون «فقد اختلفا»- ولباب الألباب ١/ ٣٩٠، وأولّه فقط في: الخزانة ٩/ ١٨٥.

غَلِطَ[١] في قوله: «وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ بها نَصَبْتَ»؛ لأنَّ الرفعَ بالحكايةِ والنصبَ بإعمالِ الفعلِ، فقد اختلفا.

حاشية:

قال أبو إسحاق: «فهو غَلِطَ عليه -يعني أبا عثمانَ- وإنما يريدُ أنه يُرْفَعُ في الموضعِ الذي يُنْصَبُ فيه[٢]»، بخط الوَرَّاق.

قال سيبويه: «وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يُلْغَى كَمَا يُلْغَى الْفِعْلُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَتَى زَيْدٌ ظَنَّكَ ذَاهِبٌ) .... فَإِذَا ابْتَدَأْتَ فَقُلْتَ: (ظَنِّي زَيْدٌ ذَاهِبٌ) كَانَ ضَعِيفًا.... وَإِنَّمَا يَضْعُفُ هَذَا إِذَا أَلْغَيْتَ؛ لِأَنَّ (الظَّنَّ) يُلْغَى فِي مَوَاضِعِ (أَظُنُّ) حَتَّى يَكُونَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ»[٣].

(ق):

(ظَنَّك) منصوبٌ بـ(ظَنَنْتُ) مُضْمَرًا سادٌّ مَسَدَّه، لا يجوزُ استعمالُهُ معه وإظهارُه، كالمصادرِ التي يَجِبُ إضمارُ أفعالِها حَتْمًا، نحو: (سُبْحانَك، ومعاذَ اللهِ)[٤]، ولا يَصِحُّ أنْ يَنتصبَ على

---

(١) وممن غلَّط سيبويه هنا: المبرد في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٧٢)، ولم ينقل كلام شيخه المازني.

(٢) وقيل: الباء زائدة. انظر ردَّ هذا التغليط في: الانتصار ٧٣- وشرح السيرافي ٣/ ٢٤٣- ولباب الألباب ١/ ٣٩٠- والخزانة ٩/ ١٨٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٣، ٦٤ (هارون) ١/ ١٢٤، ١٢٥. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)(٢١أ)]: «فإنما»، «كان قبيحًا».

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٢٢- والمقتضب ٣/ ٢١٨- والأصول ٢/ ٢٥٢.

الظرفية[1]؛ لوقوعِهِ موقعَ الفعلِ حيث جازَ إعمالُهُ وإلغاؤُهُ، وذلك قولُك: (زيدًا ظَنَّكَ ذاهبًا) و(زيدٌ ظَنَّكَ ذاهبٌ)، وممتنعٌ أنْ يقولَ: (زيدًا في ظَنِّكَ ذاهبًا).

(ح):

قوله: «وإنما يَضْعُفُ هذا إذا أَلْغَيْتَ» يقول: إنَّ الفعلَ إذا أُلْغِيَ فقد جُعِلَ بمنزلة ما ليس في اللفظ، فتوكيدُ ما قد أَنزلتَهُ بهذه المنزلة ليس بجيِّدٍ[2].

(ط)[3]:

لو رُفِعَ (ظَنَّكَ) في هذه المسألة -يعني (متى زيدٌ ظَنَّكَ ذاهبٌ)- كان قبيحًا؛ لأنَّ الاستفهامَ كان يَصيرُ على المُلْغى، ويصيرُ مَوْضِعُ (متى) نصبًا بالمصدر، ولم يكن من ذلك بُدٌّ؛ لأنَّ المصدرَ يَحتاجُ إلى خبرٍ، وإذا نُصِبَ المصدرُ لم يقَعْ الاستفهامُ عن المُلْغى، وصار موضعُ (متى) نصبًا بـ(ذاهبٌ). [٢٩/ ب]

---

(١) في (ش٣)٣٣أ: «الظرف».

(٢) انظر حكم توكيد الملغى بمصدر منصوب في: شرح التسهيل ٢/ ٨٨- والتذييل ٦/ ٧١.

(٣) لم يُبيِّن ابن طلحة المنقول عنه، وليس هذا النص له، ولعل عبارة (يعني ....) من كلامه.

ليس (عنده)[1]:

يعني: أنَّك إذا قلتَ: (عبدُالله أَظُنُّ منطلقٌ) فقد أَلْغَيْتَ (أَظُنُّ)، وكذلك إذا قلتَ: (عبدُالله ظَنِّي قائمٌ[2])، و(ظَنِّي) بدلٌ من اللفظ بالفعل فإذا قلتَ: (عبدُالله أَظُنُّ ظَنِّي منطلقٌ) فهذا قبيحٌ؛ لأنَّ (ظَنِّي) بدلٌ من (أَظُنُّ) فجَمَعْتَ بينهما وأنت تَجْتَزِئُ بأحدهما، وهذا إذا أَلْغَيْتَ أو لم تُلْغِ فهو سواءٌ؛ لأنَّ المصدرَ قد يكونُ لَغْوًا في موضعِ[3] (أَظُنُّ) حتى يكونَ بدلًا من اللفظ به.

حاشية على قوله في الحاشية السابقة: «فهذا قبيحٌ .... إذا أَلْغَيْتَ أو لم تُلْغِ فَهْوَ سواءٌ. لأنَّ المصدرَ قد يكونُ لغوًا في موضعِ (أَظُنُّ) حتى يكونَ بدلًا من اللفظ به».

(ق):

---

(١) هذه الحاشية في متن الشرقية [انظر: (ش٢)٣٢ب] مميَّزةً عن كلام سيبويه، بعد كلام سيبويه المحشى عليه. قلتُ: ظاهر كلام الفارسي أنه في بعض نسخه الأخرى سوى نسخة ابن السراج الثانية، ولكنه غير معزو، وهو بلا شك نص قديم قبل الفارسي الناقل، وقبل الزجاج (ت٣١١) والقاضي إسماعيل (ت٢٨٢) المحشيين عليه، ولعله للأخفش الذي دخلت كثير من حواشيه في متن الكتاب من قديم. وقد جاءت الحاشية في متن نسخة كتاهيه ٦٦أ، إلا أنها تنتهي بـ(فهما سواء)، وما بعده من كلام سيبويه بدل ما في النسخ الأخرى.

(٢) في نسخة كتاهيه ٦٦أ: منطلق.

(٣) في نسخة كتاهيه ٦٦أ: مواضع.

لأنَّ المصدرَ بدلٌ من فعلِهِ، فالجَمْعُ بينهما قبيحٌ.

قال أبو إسحاق:

جملةُ هذا أنك إذا أَلْغَيْتَ فكُلَّما زِدْتَ فيه قَبُحَ الإلغاءُ[1].

حاشيةٌ في (ح):

يقولُ: قبيحٌ أنْ تُؤَكِّدَهُ بالمصدرِ؛ لأنَّ الـمُلْغى لا يُؤَكَّدُ من قِبَلِ أنَّ المصدرَ يَعْمَلُ عَمَلَ الفعلِ، فإذا جِئْتَ بالفعلِ فكأنك قد جِئْتَ بِفِعْلين مُلْغَيَيْنِ، فهذا قبيحٌ، وهو في (الهاء) أحسنُ؛ لأنَّ (الهاء) لا تَعْمَلُ كما يَعْمَلُ المصدرُ، وإنْ كان في (الهاء) قبيحًا أيضًا؛ لِـما يَدْخُلُهُ من الالتباس.

(فا): يريد إذا جئت بـ(الهاء) وأَرَدْتَ بها المصدر[2].

(فا):

في القُبْحِ؛ بِجَمْعِك بين المصدرِ وفعلِه، أَلْغَيْتَ أو لم تُلْغِ.

قال سيبويه: «فكُرِهَ إِظْهَارُ الْـمَصْدَرِ هَهُنَا كَمَا قَبُحَ أَنْ يَظْهَرَ مَا انْتَصَبَ عَلَيْهِ (سَقْيًا لَكَ)»[3].

(ط):

---

(١) هذه الحاشية ليست في (ش٢)٣٢ب.

(٢) هذه حاشية على آخر الحاشية السابقة.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٣، (هارون) ١/ ١٢٥. وليس في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢١أ]: «إظهار» ولا «لك». وفي (ح١)١٢أ: «يُظْهَرَ»، وفي (ح٢)٢١أ: «تُظْهِرَ».

قَبُحَ ذِكْرُ ذاك في هذا الكلامِ مِن حيثُ حَسُنَ ذِكْرُهُ في قولك: (زيدٌ أَظُنُّ ذاك عاقلٌ).

قال سيبويه: «وَهْوَ (ذَاكَ) أَحْسَنُ»[١].

(فا):

يعني هذه الكلمةَ[٢].

قال سيبويه: «فَإِذَا قَبُحَ الْـمَصْدَرُ فَمَجِيئُكَ بِـ(ذَاكَ) أَقْبَحُ»[٣].

(ح): قبيحٌ.

(فا): يَجِبُ أنْ[٤] يكونَ (قبيحٌ) في موضع (أَقْبَحُ)؛ وإلا لم يَصِحَّ[٥].

[٣٠/أ]

قال سيبويه: «تَقُولُ: (مَنْ أَمَةَ اللهِ ضَرَبَهَا؟)، وَ(مَا أَمَةَ اللهِ أَتَاهَا)، نَصْبٌ؛ لِأَنَّهُ أَنْ يَلِيَ هَذِهِ الْحُرُوفَ الْفِعْلُ أَوْلَى، كَمَا أَنَّهُ لَوْ اضْطُرَّ فِي (مَتَى زَيْدًا

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٣، (هارون) ١/ ١٢٥. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢١أ]: «ولَفْظُكَ بـ(ذاكَ) أحسنُ».

(٢) أي: أن المراد كلمة (ذاك).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٤، (هارون) ١/ ١٢٥. وليس في الرَّباحية، انظر: (ح٢)٢١أ.

(٤) في (ش١)٢٩ب: «أن لا»، وهي خلاف المقصود.

(٥) الحاشية ساقطة من (ش٣)٣٣ب.

ضَرَبْتَهُ؟)»(١).

كذا (عنده)، وقال: «هذا في الضَّرُورة»، وهي عنده من الكتاب، ليس من أبي الحسن(٢).

قال أبو الحسن: فلو اضطُرَّ شاعر فقال: أيُّهم أمةَ الله ضَرَبها؟ ومَنْ أمةَ الله ضَرَبها؟ وما أمةَ الله أتاها؟ نَصَبَ في كلِّ ذا(٣).

هَذَا بَابٌ مِنَ الاسْتِفْهَامِ يَكُونُ الاسْمُ فِيهِ رَفْعًا لأَنَّكَ تَبْتَدِئُهُ لِتُنَبِّهَ الْمُخَاطَبَ، ثُمَّ تَسْتَفْهِمُ بَعْدَهُ.

قال سيبويه: «وَلَوْ حَسُنَ هَذَا أَوْ جَازَ لَقُلْتَ: (قَدْ عَلِمْتُ زَيْدٌ كَمْ ضُرِبَ؟)، وَلَقُلْتَ: (أَرَأَيْتَ زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً ضُرِبَ؟)»(٤).

(فا):

(قد عَلِمْتُ زيدٌ كَمْ مَرَّةً ضُرِبَ؟) أي: كنتَ تَرْفَعُ (زيدًا) وهو قَبْلَ حرفِ الاستفهامِ(٥) بـ(ضُرِبَ) وهو بَعْدَ حرفِ الاستفهام، أي: لا بُدَّ من

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٤، (هارون) ١/ ١٢٧. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢١ب]: «.... نَصْبٌ فى كلِّ ذا؛ لأنّه أَنْ يَلِيَ هذه الحروفَ الفعلُ أولى كما أنه لو اضطُرَّ شاعرٌ فى (متى) وأخواتها نَصَبَ، فقال: (متى زيدًا رأيته؟)».

(٢) أي أن لفظ سيبويه عنده هكذا: «.... نصبٌ، هذا في الضرورة؛ لأنه أن يلي....».

(٣) هذه الحاشية ثابتة في متن الشرقية [انظر: (ش٢)٣٣ب] بعد قوله: «نصبٌ».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٤-٦٥، (هارون) ١/ ١٢٧-١٢٨. وفي (ش٣)٣٤أ: «ضَرَبَ» في الموضعين.

(٥) في (ش٢)٣٣ب: للاستفهام.

إعمال الأول.

قال سيبويه: «فَحَرْفُ الِاسْتِفْهَامِ لَا يُفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْـمَعْمُولِ»(١).

تفسيرٌ بخطِّ الورَّاقِ:

قال: يعني أنك إذا قلتَ: (أَضَرَبْتَ(٢) زيدًا؟) لا تقولُ: (ضَرَبْتَ أزيدًا)، ولكنْ تقولُ: (أضربتَ زيدًا؟). [٣٠/ ب]

قال سيبويه: «وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ فَهُوَ كَذَلِكَ .... فَإِذَا كَانَ وَصْفًا فَأَحْسَنُهُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ الْهَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعِ إِعْمَالٍ، وَلَكِنَّهُ يَجُوزُ كَمَا جَازَ فِي الْوَصْلِ.... كَمَا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، فَمِنْ ذَلِكَ ....»(٣).

(فا):

أي(٤): الصِّلة، أي(٥): بحذفِ الهاء.

في (كتابِه)(٦):

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٥، (هارون) ١/ ١٢٨. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢١ب]: «به» بدل «فيه».

(٢) في (ش٣)٣٤ب: ضربت.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٥، (هارون) ١/ ١٢٨.

(٤) يعني: كلمة (الوصل).

(٥) ليس في (ش٢)٣٤أ.

(٦) يعني: نسخة ابن السراج.

أي: في مَوْضِعِ الصِّلةِ التي تكونُ لـ(الذي)، يُشَبِّهُ النَّعْتَ بالصِّلة(١)، فمن ذلك .....

قال سيبويه: «فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٢):

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ
يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتَنْتِجُونَهُ(٣)

وَقَالَ زَيْدُ الخَيْرِ(٤):

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَهُ عَلَى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رُضَا(٥)»(١).

---

(١) في التعليقة ١/ ١٢٩: «يريد:أنه في موضع الصِّلة التي تكون لـ(الذي)، فشبَّه الوصف بالصلة».

(٢) في الرَّباحية [انظر: (ح١)١٢ب]: قوله، أنشده بعضُ الرُّواة.

(٣) من الرجز، وهو لقيس بن حُصين بن يزيد الحارثي في: شرح أبيات سيبويه ١/ ١١٩- والانتخاب ٥٢- ولباب الألباب ١/ ٣٩١- والخزانة ١/ ٤٠٩، وهو لقيس بن عاصم المنقري في: الكامل في التاريخ ١/ ٤٩٤، واكتفى في الأغاني ١٦/ ٢٥٦- وفرحة الأديب ١٦٤ بعزوه إلى رجل من بني ضَبَّة.

(٤) كذا في (ح١)١٢ب. وهو في: الشرقية [انظر: (ش١)٣٠ب]- وباقي نسخ الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢١ب]، ونسخة ابن دادي ٣٣أ: «زيد الخيل». وجاء في حواشي الشرقية: «**(ح): وهو زيد الخيل**»، قلتُ: أي: أن نص الكلام في نسخة الزجاج الثانية هكذا: «وقال، وهو زيد الخيل»، وظاهر هذا أن عزو البيت إلى زيد الخير ليس من كلام سيبويه، بل من كلام الجرمي، وزيد الخير هو: زيد أو مُكْنِف بن مهلهل بن زيد الطائي ﷺ، لُقِّب في الجاهلية بـ(زيد الخيل)، فلقَّبه رسول الله -ﷺ- بـ(زيد الخير)، انظر: تاريخ الإسلام ٢/ ٦٦٤- والإصابة ٢/ ٦٢٢.

(٥) من الطويل، وهو لزيدِ الخيرِ الطائي في: ديوانه ٦٧- والنوادر ٣٠٢- والشعر والشعراء ١/ ٢٩٣- واللسان (أتم) ١٢/ ٤- والخزانة ٩/ ٥٠٠، وسيأتي في الحواشي تفسيره.

أي:

لم يَنْصِبْ (نَعَمٌ) من أَجْلِ أنَّ (تَحْوُونَهُ) صِفةٌ، ولو كان غيرَ صِفةٍ لجاز النصبُ، وكذلك (مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَهُ)، في (كتابه)[٢].

(ط)[٣]:

قال محمدُ بنُ يزيد: «فلم تَنْصِبْ[٤]؛ لأنَّ (تَحْوُونَهُ) و(تَبعَثُونَهُ) نعتان».

وسألتُ عليَّ بنَ سليمان عن العِلَّةِ فيه فقال: «لو نَصَبَ (نَعَمًا) بـ(تَحْوُونَهُ) لوَجَبَ أنْ يكونَ (تَحْوُونه) قَبْلَ (نَعَمٍ)، ولا يَتَقَدَّمُ[٥] النَّعْتُ على المنعوت.

وكان محمدُ بنُ يزيد يَذهبُ إلى أنَّ المعنى: أَكُلَّ عامٍ حُدوثُ نَعَمٍ، فيكونُ (كُلَّ) منصوبًا بـ(الحدوث)، كما تقولُ: (الليلةَ الهِلالُ)».

قال أبو الحَسَنِ -رادًّا على أبي العباس-: «ليس النَّعَمُ شيئًا يَحْدُثُ لم

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٥، (هارون) ١/ ١٢٩.

(٢) أي: جاء هذا التفسير في نسخة ابن السراج.

(٣) نقل الحاشيةَ كلها ابنُ طلحة عن أبي جعفر النحاس ولم يُصرِّح به كعادته، انظر: لباب الألباب ١/ ٩٣٢- والخزانة ١/ ٤٠٩، وبهذا يتضح أنه سائل علي بن سليمان الأخفش الأصغر في هذه الحاشية، وهو الذي كنَّاه فيها بأبي الحسن.

(٤) في (ش٢)٣٤أ: ينصب.

(٥) في (ش١)٣٠ب: يُقَدَّم.

يكن كـ(يومِ الجمعة) وما أَشْبَهَه، ولكنَّ العاملَ في (كلٍّ) الاستقرارُ والخبرُ محذوفٌ، كأَنَّهُ قال: نَعَمٌ تَحْوُونَهُ لكم»[1].

(ط):

قال أبو زَيْدٍ[2]:«(المِحْمَرُ): الفَرَسُ تُشْبِهُ الحمارَ[3]»، قال: «وهو أيضًا من الرجالِ اللئيمُ».

قال أبو الحسن[4]: (ثَوَّبْتُمُوهُ): من الثَّواب، أَعْطَيْتُمُوه ثوابًا، و(رُضَا) لغةٌ في (رُضِيَ)[5]، فافهم.

حاشيةٌ[6]:

قال أبو إسحاق: هؤلاءِ قومٌ وَهَبُوا له فَرَسًا حَمِرًا، وهو الذي تَغَيَّرَ فُوهُ

---

(١) قال في الخزانة ١/ ٤٠٩: «أقول: المبرد قَدَّرَ هذا المضافَ لصحة الإخبار لا لأنه عاملٌ في الظرف، وكيف يكونُ العاملُ في (كلّ) الاستقرارَ مع كونِ الخبرِ محذوفًا مُقدّرًا بـ(لكم)، فتأمل»، وقال بمثل تقدير المبرد: شرح السيرافي ٣/ ٢٦٢. وأبو الحسن هو علي بن سليمان الأخفش الأصغر.

(٢) انظر كلام أبي زيد في: النوادر ٣٠٤، ونقله: لباب الألباب ١/ ٣٩٤- والخزانة ٩/ ٤٩٥.

(٣) في أخلاقها وأفعالها، كالبطء في الجري. انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٦٢- واللسان (حمر) ٤/ ٢١٣.

(٤) هو: الأخفش الأصغر.

(٥) هي لغة طيئ، يقلبون الياء المفتوحة بعد مكسور ألفًا فينفتح ما قبلها. انظر اللغة دون عزو في: الكتاب ٤/ ١٨٧- والمقتضب ٣/ ١٤٥، ومعزوة في: جمهرة اللغة (حرم) ١/ ٥٢٢- وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢١- وشرح ديوان زهير للسكري ١٣٢- وتحصيل عين الذهب ١٢٤.

(٦) ليس في (ش١)٣٠ب.

من أَكْلِ الشعير[1]، فندِمُوا على ذلك[2]، فقال هو: «وما رُضَا»، أي: ما رُضِيَ عندي.

قال سيبويه: «وَقَالَ جَرِيرٌ فِي مَا لَيْسَتْ فِيهِ الْهَاءُ:

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[3]

وَقَالَ الشَّاعِرُ[4]:

فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا[5]»[6].

قال أبو العبَّاسِ[7]:

«أمْ مالٌ مُصابٌ».

---

(١) الفرس الحَمِرُ هو ما ذكره الزجاج، ولكن الذي في البيت (المِحْمَر)، وتفسيره ما ذكره أبو زيد، ولم أجد في المعجمات اللغوية مَن جعل الحَمِرَ والمِحْمَرَ بمعنى واحد. انظر (حمر) في: اللسان ٤/ ٢١٣- والتاج ١١/ ٨٤.

(٢) كان زهير بن أبي سُلمى أهدى لزيد الخير فرسًا كريمة كانت لابنه كعب ليدٍ كانت لزيد على ابنه بُجير بن زهير، وقيل: بل افتدى بُجير نفسه من زيد بفرس أخيه كعب، فهجا كعبٌ زيدًا، فهجا زيدٌ كعبًا وفرسه بقصيدة منها هذا البيت. انظر: ذيل الأمالي ٢٥- وابن السيرافي ١/ ١٢١- ولباب الألباب ١/ ٣٩٤- والخزانة ٩/ ٥٠٢.

(٣) سبق البيت في كلام سيبويه في ص١٨٧، وتخريجه في هـ١.

(٤) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢١أ]: آخَرُ.

(٥) سبق البيت في كلام سيبويه في ص ١٨٧، وتخريجه في هـ٢.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٦، (هارون) ١/ ١٣٠.

(٧) انظر كلام المبرد في: لباب الألباب ١/ ٣٩٨.

قال أبو إسحاق:

«(وما شيءٌ حميتَ بمستباح) هذا أَحْسَنُ[1]، وليس باضطرارٍ في البيتين جميعًا»، يعني بالبيت الثاني (أمْ مالٌ أصابوا).

قال أبو الحسن[2]:

فشَبَّهَ سيبويه هذا في حَذْفِ الهاءِ منه بحذفِ الهاء من الصِّلات، كقولك: (الذي ضَرَبْتُ زيدٌ)؛ لأنَّ النَّعْتَ من تمامِ المنعوت، كما أنَّ الصِّلةَ من تمام الموصول.

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (هَذَا ضَارِبٌ كَمَا تَرَى)، فَيَجِيءُ عَلَى مَعْنَى (هَذَا[3] يَضْرِبُ)، وَهُوَ يَعْمَلُ فِي حَالِ حَدِيثِكَ، وَتَقُولُ: (هَذَا ضَارِبٌ)، فَيَجِيءُ عَلَى مَعْنَى (هَذَا سَيَضْرِبُ)، وَإِذَا قُلْتَ: (هَذَا الضَّارِبُ) فَإِنَّمَا تُعَرِّفُهُ عَلَى مَعْنَى (الَّذِي يَضْرِبُ[4])، فَلَا يَكُونُ إِلَّا رَفْعًا، كَمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (أَزَيْدٌ

---

(١) أي: حذف الهاء من النعت الجملة أحسن من حذفها من الخبر الجملة، ولا يريد أحسن من حذفها من جملة الصلة، وقد سبق بيان هذه الأحسنية في ص١٨٥-١٨٦. وفي (ش١)٣٠ب: «حسن».

(٢) هو الأخفش الأصغر، وانظر كلامه في: لباب الألباب ١/ ٣٩٨.

(٣) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٢أ]: «هو»، وفيها: «فإذا» بدل «وإذا».

(٤) في الحواشي: «ضَرَبَ (عنده)»، أي: في نسخة ابن السراج الثانية: «**الذي ضَرَبَ**». وكذا في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٢أ]. قلتُ: وكذا في نسخة المبرد، ولذا اعترض سيبويه في مسائل الغلط، وقال: إنه ذكر أن «(الضارب) و(الشاتم) وما أشبه ذلك لا تدخله الألف واللام إلا على معنى (الذي فَعَلَ)»، ورَدَّ ذلك بأنه «لا اختلاف بين النحويين في أنه تدخله على الوجهين جميعًا، على =

أَنْتَ ضَارِبُهُ) إِذَا لَمْ تُرِدْ بِـ(ضَارِبُهُ) الْفِعْلَ وَصَارَ مَعْرِفةً رَفعْتَ، فَكَذَلِكَ (هَذَا الَّذِي) لَا يَجِيءُ إِلَّا عَلَى هَذَا الْـمَعْنَى، فَإِنَّمَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ نِكِرَةً»[1].

تفسيرٌ في (ح):

يقولُ: إنَّ النكرةَ هي أَوَّلُ قَبْلَ المعرفةِ[2]، فإذا وَصَفْتَ بالفعلِ النكرةَ فقلتَ: (هذا رجلٌ يَقُومُ) أو (مَرَرْتُ برجلٍ يَقُومُ) ونحوَ هذه الأشياء، فقد وَقَعَتِ الصفةُ للنكرةِ أولًا، وهذا[3] الفعلُ -الذي يكونُ صفةً للنكرة- هو

(الذي فَعَلَ)، وعلى (الذي يفعل)»، وردَّ عليه ابن ولاد بأن ما نقله عن سيبويه هو أصل الكلام، وما اعترضه به عوارض في الكلام، انظر: الانتصار ٧٥-٧٧. قلتُ: هنا أمران، الأول: أن ما نقله المبرد لم تتفق عليه النسخ، والآخر: أن ما فهمه المبرد عندي خلاف كلام سيبويه، فسيبويه هنا لا يتكلم على معنى اسم الفاعل مع (أل): أ(فَعَلَ) هو أم (يفعل)؟ وإنما يتكلم على (أل) مع اسم الفاعل؛ لأنه يتكلم على باب الاشتغال، ويقول: إن (أل) مع اسم الفاعل موصولة بمعنى (الذي)، فلذا يرتفع الاسم قبلها لأن ما بعدها لا يعمل في ما قبلها، نحو (زيدٌ أنا الضاربُ) ولا يجوز (زيدًا أنا الضاربُ)، وما ذكرتُهُ هو ظاهر الحاشية التي نقلها ابن طلحة؛ إذ ربط الكلام بالتعريف لا بـ(ضرب)، وهو فهم السيرافي ٣/ ٢٦٤ أيضًا، ولم يُعرِّج على فهم المبرد، أما الصفار ١/ ١٦٤ب-١٦٥أ فوجدته ينص على كل ما قلتُه، ويقول عن فهم المبرد -دون تسميته-: «وهذا ليس بشيء».

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٦، (هارون) ١/ ١٣٠- ١٣١. وانظر خلاف النسخ في «وصار معرفة رفعت» في التعليق على الحاشية الثانية.

(٢) انظر تقرير سيبويه لهذا في الكتاب (بولاق) ١/ ٧، (هارون) ١/ ٢٢.

(٣) في (ش٢)٣٤ب: وهو.

حالٌ للمعرفةِ[١]، والحالُ قد يُسْتَغْنى عنه؛ لأنه يَجِيءُ بعد استغناء الكلام، وأَجْوَدُ القولين ألا يَنْصِبَهُ، وأن يجعلَهُ وَصْفًا.

كذا (عنده) في النسخة: «وصار»، ضَرَبَ أبو عليٍّ على الواو من قوله: «وصار معرفة»[٢].

(ط):

قوله: «فكذلكَ هذا الذي لا يَجِيءُ إلا على هذا المعنى» كلامٌ مشكِلٌ، المعنى: أنه أَعْلَمَكَ أنك إذا قلت: (أزيدٌ أنتَ ضاربُهُ) إذا لم تُرِدْ بـ(ضارِبُهُ) طريقَ الفعلِ -وإنْ أَرَدْتَ به المُضِيَّ- فهو معرفةٌ لا يَعْمَلُ شيئًا.

ثم قال: «فكذلك (هذا الذي)»، أي: (هذا الذي[٣] ضَرَبَ)[٤]، إنما معناه أبدًا التعريفُ، لا يأتي (الذي فَعَلَ) إلا لهذا المعنى أو[٥] لمعنى التعريف،

---

(١) يقول: إن الجملة بعد النكرة نعت، وبعد المعرفة حالٌ، انظر هذا وتفصيلًا أكثر في: القواعد الثلاثون ٦٩- والمغني ٥٧٨- وموصل الطلاب ٨١- والأزهرية ٧٥- والخزانة ١١/ ٨٢.

(٢) ظاهر هذه الحاشية أن الفارسي حذف الواو، فصارت العبارة: «صار معرفة رفعت»، والعبارة في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٢أ]: «صار معرفة» بلا (رفعت)، وحذف الواو من (صار) ظاهر؛ لأنه جواب (إذا)، لكن لفظ (رفعت) حينئذ قلق، ويزول قلقه بحذفه أو بجعل فاء أو واو قبله.

(٣) ليس في (ش٢).

(٤) يريد: أن سيبويه يقصد بقوله: «هذا الذي» أي: هذا الذي فَعَلَ، والموصول معرفة. انظر: شرح عيون سيبويه ٨٣.

(٥) كذا، ولعل الصواب: (أي).

وكذلك (الضارِب) لا يأتي إلا لمعنى التعريفِ؛ لأنك إنما تُدْخِلُ على (ضارِبٍ) الألفَ واللامَ فتُصَيِّرُهُ بمعنى (الذي ضَرَبَ)، وقد بَيَّنا أنَّ (الذي ضَرَبَ) لا يُرادُ به إلا طريقُ التعريف.

ثم قال: «فإنما يكونُ بمنزلةِ الفعل»، يعني: فاعلًا[١] كـ(ضارِبٍ) ونحوِه إذا كان نكرةً؛ لأنَّ أَصْلَ وُقوعِ الفعلِ صفةً للنكرة[٢]، كما أنَّ اسمَ الفاعلِ لا يكونُ كالفِعْلِ في عَمَلِهِ إلا وهو نكرةٌ، فافهم. [٣١/أ]

قال سيبويه: «أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ؟) لَمْ يَكُنْ نَصْبًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَصْفٍ، فَإِذَا كَانَ وَصْفًا فَلَيْسَ بِمَبْنِيٍّ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ الِاسْمُ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ فِي الْخَبَرُ، فَلَا يَكُونُ (ضَارِبٌ) بِمَنْزِلَةِ (يَفْعَلُ) وَ(تَفْعَلُ) إِلَّا نَكِرَةً»[٣].

قال أبو إسحاقَ:

(ضارِبٌ) في ما مَضى لا يكونُ إلا معرفةً، وفي المستقبل لا يكونُ إلا نكرةً.

قال أبو عليٍّ: ليس بشيءٍ[٤].

---

(١) أي: اسم الفاعل.

(٢) (للنكرة) خبر (أنَّ).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٦، (هارون) ١٣١.

(٤) كلام الزجاج ليس بمطرد، ومما يخرج عنه نحو: (جاء ضاربُ لِصٍّ بالأمس)، فـ(ضارب) هنا للماضي وليس بمعرفة.

(ط):

أي: في قولِك (زيدٌ ضَرَبَهُ) لا يَحْسُنُ أنْ تَنْصِبَ الاسمَ وتَبْنِيَهُ على الفعل كحُسْنِهِ في الاستفهام إذا قلتَ: (أزيدًا أَضْرِبُ؟)، وإذا لم يَجُزْ في الخبرِ فأَحْرى ألا يَجوزَ في الصِّفة.

(ط):

يُريدُ: فلا يكونُ (ضارِبٌ) بمنزلة (يَفْعَلُ) إلا وهو نكرةٌ، و(يَفْعَلُ) أيضًا نكرةٌ[1]. [٣١/ ب]

قال سيبويه: «**لَيْسَ لِلْفِعْلِ الْأَوَّلِ سَبِيلٌ**»[2].

(ط):

أي: ليسَ له سبيلٌ على الاسمِ أيضًا.

قال سيبويه: «**وَمِثْلُ ذَلِكَ (زَيْدٌ حِينَ أَضْرِبُ يَأْتِينِي)؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمِدَ عَلَى (زَيْدٍ) آخِرُ الْكَلَامِ وَهُوَ (يَأْتِينِي)، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدًا إِذَا أَتَانِي أَضْرِبُ)، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ (حِينَ)، فَإِنْ لَمْ تَجْزِمِ الآخِرَ نَصَبْتَ .... فَصَارَتْ حُرُوفُ الْجَزَاءِ فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً رَأَيْتَهُ؟)**»[3].

---

(١) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٣٥أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٧، (هارون) ١/ ١٣٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٦٧، (هارون) ١/ ١٣٣.

زيادةٌ -قال أبو عليٍّ: قَرَأْتُها-:

«قال: انظرْ جُملةَ هذا البابِ، فإنك إذا أَرَدْتَ بأسماءِ الزمانِ والظُّروفِ معنى الجزاءِ رَفَعْتَ الأَوَّلَ، وإنْ أَرَدْتَ غيرَ ذلك نَصَبْتَ[1]»، ليس في (ح)[2].

(ط):

ينوي بـ(أَضْرِبُ) التقديمَ، ولا يريدُ أن يجعَلَهُ جوابَ (إذا)، وكأنك أردتَ: (أَضْرِبُ زيدًا إذا أتاني)[3].

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (أَزَيْدًا إِنْ رَأَيْتَ تَضْرِبُ؟)، فَأَحْسَنُهُ[4] أَنْ تُدْخِلَ فِي (رَأَيْتَ) الْهَاءَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ»[5].

في طُرَّةِ كتابِ[6] (ط):

«غيرُ مُعْمَلٍ»[7]، يُريد: غيرُ مُعْمَلٍ في (زيد)، فالأَجْوَدُ أنْ تَشْغَلَهُ بالهاء.

---

(١) ليس في (ش٣)٣٥ب.

(٢) يعني الفارسي: أن ما بين الأقواس زيادة ليست في نسخة الزجاج الثانية، وقد قرأها إما في نسخة ابن السراج وإما على ابن السراج.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش٢)٣٥أ.

(٤) في الرَّباحية [انظر: (ح١)١٢ب]: وأحسنه.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٧، (هارون) ١/ ١٣٣.

(٦) ليس في (ش٢)٣٥أ.

(٧) أي: في متن (ط): «مُستعمَل»، وفي حاشيتها: «مُعْمَل». قلت: نسخة ابن طلحة رباحية، وكذا وجدته في (ح١)١٢ب، وبالعكس في (ح٢)٢٢ب.

(فا)[١]:

يريد: صارت كذلك في قُبْحِ حَذْفِ الهاءِ كما يَقْبُحُ (زيدٌ كَمْ مَرَّةً رَأَيْتَ؟)، وفي ألا يَتَسَلَّطَ الفعلُ الذي بَعْدَهُ على الاسمِ الذي قَبْلَهُ.

قال سيبويه: «لِأَنَّ الْفِعْلَ أَنْ يَلِيَ (إِنْ) أَوْلَى»[٢].

(فا)[٣]:

تقديمُ الاسمِ بَعْدَ (إنْ) على ضَرْبَين: أحدُهما: أنْ يكونَ فِعْلُ الشَّرْطِ مجزومًا، والآخَرُ أنْ يكونَ ماضيًا.

فالأَوَّلُ يُجيزُهُ في الشعر في الضرورة، والثاني في الكلام، نحو: ﴿إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ﴾[٤]، ويُفْصَلُ بينهما بأنها[٥] إذا جَزَمَتْ شابَهَتْ (لم)؛ لظهورِ الجَزْمِ في الفِعْلِ كظهوره في (لم)، وإذا لم تَجْزِمْ لم تُشْبِهْ (لم)؛ لأنَّ (لم) لا يَدْخُلُ على (فَعَلَ).

قال سيبويه: «فَقَالَ: (أَزَيدٌ إِذَا تَرَ تَضْرِبْ؟) إِنْ جَعَلَ (تَضْرِبْ) جَوَابًا،

---

(١) انظر كلامًا للفارسي على هذا المثال في: التعليقة ١/ ١٣١.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٧، (هارون) ١/ ١٣٤.

(٣) فصَّل الفارسي الكلام على هذه المسألة في: البغداديات ٤٥٨-٤٦٠، وانظرها أيضًا في: التذييل ٦/ ٣٠٨.

(٤) سورة النساء ١٧٦.

(٥) أي: (إنْ).

وَإِنْ رَفَعَها نَصَبَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ جَوَابًا .... وَكَذَلِكَ هَذَا حَيْثُ جِئْتَ بِهِ مَجْزُومًا بَعْدَ أَنْ عَمِلَ فِيهِ الِابْتِدَاءُ»[1].

(فا):

أي[2]: مُقَدَّم، أي: قولُك (تَضْرِبُ) في قولك: (زيدًا إذا تَضْرِبُ)[3].

(فا):

أي[4]: قولُك (تَضْرِبْ) في قولك: (زيدًا إذا تَرَ تَضْرِبْ)[5]. [٣٢/ أ]

قال سيبويه: «وَإِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ[6] إِذَا يَأْتِينِي أَضْرَبُ) -تُرِيدُ مَعْنَى الْهَاءِ، وَلَا تُرِيدُ (زَيْدًا أَضْرِبُ إِذَا يَأْتِينِي)، وَلَكِنَّكَ تَضَعُ (أَضْرِبُ) هَهُنَا[7] مِثْلَ (أَضْرِبْ) إِذَا جَزَمْتَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَجْزُومًا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى مَعْنَى الْمُجَازَاةِ ....

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٨، (هارون) ١/ ١٣٤. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٢ب]: «قال .... فإن رفع (تضرب) نصبه؛ لأنه لم يجعلها جوابًا»، وليس فيها: «حيث».

(٢) هذه الحاشية على «وإن رفعها نصب»، أي: إن رفع (تضرب) نَصَبَ بها (زيدًا) على نيَّة تقديمه على الظرف.

(٣) كذا، والمثال في النص المحشى عليه: (أزيدًا إذا تر تضرب؟).

(٤) هذه الحاشية على قوله: «هذا».

(٥) كذا، والمثال في النص المحشى عليه: (أزيدًا إذا تر تضرب؟).

(٦) في الشرقية [انظر: (ش١)٣٢أ]: زيدًا.

(٧) في الرَّباحية [انظر: (ح١)١٣ب]: هنا.

فَيَكُونَ عَلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ- رَفعْتَ، كَمَا لَمْ تُرِدْ بِهَذَا أَوَّلَ الْكَلَامِ[1]»[2].

(ط):

أي[3]: تريد أنْ تجعلَهُ جوابَ (إذا) وتُضْمِرَهُ، ولا تريدُ أنْ تَنْوِيَ به التقديمَ وإعمالَهُ في (زيد)، ولكنك تريد أنْ تجعلَهُ جوابَ (إذا) مرفوعًا على أَصْلِ ما يَجِبُ لها، كما تَجعلُ في قولك: (أزيدٌ إنْ يأتِك فاضربْ)، فارفع.

(فا):

لا يجوزُ الرفعُ[4] في (زيدٌ إذا يأتيني أَضْرِبُ)، و(زيدٌ حينَ يأتيني أَضْرِبُ)؛ لأنَّ الفعلَ يصيرُ جوابًا، وظروفُ الزمانِ لا تَتَضَمَّنُ الجُثَثَ.

(عنده): فجيِّد[5].

(فا): مضروبٌ على (فجيِّدٌ)؛ لأنَّ «رَفَعْتَ» هو الوَجْهُ.

---

(١) في الرَّباحية [(ح١)١٣ب]: «كما لم ترد بهذا أول الكلام رفعت». وكذا نقله الفارسي في البغداديات ٤٥٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٨، (هارون) ١/ ١٣٥.

(٣) ليس في (ش١)٣٢أ.

(٤) انظر وجه عدم الجواز عنده في: البغداديات ٤٥٥-٤٥٧- ومختار التذكرة ٣٥٧، ونقل المنع فيهما فيهما عن الزجاج وابن السراج. وأجازه في: إيضاح الشعر ٤٤٣، ٢٨٦.

(٥) هذه الحاشية على كلمة «رفعت»، أي: أنه في نسخة ابن السراج الثانية (فجيد) بدل (رفعت)، وقد وقد جاءت هذه الحاشية في متن (ش٢)٣٥ب، وفي باقي نسخ الشرقية في الحاشية، انظر: (ش١)٣٢أ.

(فا)[1]:

بـ(هذا) أي: بالمجزوم، أي: هو جوابٌ.

قال سيبويه: «وَإِنَّما رَفَعْتَ الْأَوَّلَ فِي هَذَا كُلِّهِ لِأَنَّكَ جَعَلْتَ (تَضْرِبُ) وَ(أَضْرِبُ) جَوَابًا، فَصَارَ كَأَنَّهُ مِنْ صِلَتِهِ؛ إِذْ كَانَ مِنْ تَمَامِهِ»[2].

(فا)[3]:

أي[4]: فلا يجوزُ أنْ تُعْمِلَهُ في ما قبله، كما لا يجوزُ أنْ تُعْمِلَ الصِّلَةَ في ما قبلها.

قال سيبويه: «وَإِنَّما تَرُدُّهُ إِلَى الْأَوَّلِ فِي مَنْ قَالَ: (إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ)، وَهْوَ قَبِيحٌ، وَإِنَّما يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ»[5].

(عنده): «إنْ تَأْتِني».

---

(١) انظر: البغداديات ٤٥٥، وفيها: «أي: بالمجزوم الذي هو جوابٌ في قولك: (أزيدٌ إن يأتِك أَضْرِبْ)».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٨، (هارون) ١/ ١٣٥. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٢ب]: «حين» بدل «لأنك».

(٣) ليس في (ش١)٣٢أ.

(٤) ليس في (ش٢)٣٥ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٨، (هارون) ١/ ١٣٥. وفي الرَّباحية [انظر: (ح١)١٣ب]: «تأتني» بدل «أتيتني»، ومثل الرَّباحية نسخة ابن السراج الثانية كما سيأتي في الحاشية القادمة.

(فا): «إن تَأْتِني آتِيكَ» أَجْوَدُ، وهو الوَجْهُ[١].

عبارة: «وَإِذَا قُلْتَ: (أَزَيْدٌ إِنْ يَأْتِكَ تَضْرِبْهُ؟) فَلَيْسَ تَكُونُ الْهَاءُ إِلَّا لِـ(زَيْدٍ)، وَيَكُونُ الْفِعْلُ الْآخِرُ جَوَابًا لِلْأَوَّلِ، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِـ(زَيْدٍ) أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (أَزَيْدٌ إِنْ تَأْتِكَ أَمَةُ اللهِ تَضْرِبْهَا؟) لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّكَ ابْتَدَأْتَ (زَيْدًا) وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَبَرٍ، وَلَا يَكُونُ مَا بَعْدَهُ خَبرًا لَهُ حَتَّى يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرُهُ»[٢].

هذا الفَصْلُ[٣] في نسخة (ح) من كلامِ الأخفش[٤]، وفي نسخةِ غيرِه من كلامِ سيبويه[٥].

إلى هنا بخطِّ الورَّاقِ ليس من كلام سيبويه[٦].

---

(١) يعني: أنَّ (إن تأتني آتيك) -الثابت في نسخة ابن السراج- هو المثال المناسب لكلام سيبويه، دون (إن أتيتني آتيك) الثابت في بعض النسخ؛ لأن الثاني جائز في النثر؛ لأنَّ فعل الشرط فعل ماض، والأول هو الذي لا يجوز عند سيبويه إلا في الشعر. انظر: المقتضب ٢/ ٧٠- والأصول ٢/ ١٩٢- والمفصل ٤٣٩- والمغني ٥٥٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٨، (هارون) ١/ ١٣٥.

(٣) في (ش١)٣٢أ: «القول».

(٤) في شرح السيرافي ٣/ ٢٨٣ أن الزجاج قال: «إن هذا ليس من كلام سيبويه»، ولم يُحدِّد قائله.

(٥) النص المحشى عليه ثابتٌ في متن الشرقية [انظر: (ش١)٣٢أ]، وقبله: «قال الأخفش»، فهي على على نسخة الزجاج الثانية الذي يرى أنه من تفسير الأخفش. وهو في متن الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٢ب] متصل بكلام سيبويه، فهي من كلام سيبويه على نسخة غير الزجاج.

(٦) أي: أن النص المحشى عليه ليس في نسخة الزجاج الأولى كما أنه ليس في نسخته الثانية.

هذا تفسير، وليس من كلام سيبويه، وقد يوجد في كثير من النسخ[١].

قال بعضهم: «هذا تفسير»، وهو أبو إسحاق الزجاج[٢].

قال أبو إسحاقَ:

«هذا الفَصْلُ خَطَأٌ، يجوزُ أنْ تقولَ: (أزيدٌ إنْ يَأْتِكَ تَضْرِبْ عَمْرًا؟)، فكذلك يجوزُ أن تكونَ الهاءُ لغير (زيد)»، بخطِّ أبي عليٍّ، وكذلك قال أبو بكر.

قوله:

«لا[٣] تكونُ الهاءُ إلا لـ(زيد)» قالوا: هذه المسألةُ ليس من الكتاب؛ لأنه يجوزُ أنْ تكونَ الهاءُ لغير (زيد)؛ لأنه يجوزُ أنْ تقولَ: (أزيدٌ إنْ يَأْتِكَ تَضْرِبْ عَمْرًا؟)، وقالوا أيضًا هو بالنون: (أزيدٌ إنْ نَأْتِكَ تَضْرِبْهُ؟).

(ط)[٤]:

اعلمْ أنَّ الضميرَ لا يكونُ إلا للأَوَّلِ الـمُخَبَرِ عنه، وإلا لم يكن الكلامُ مُفيدًا؛ لأنك ابتدأتَ اسمًا ولم تُخْبِرْ عنه.

---

(١) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة أحمد باشا ٣٠أ.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ٢١أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٣) الذي في العبارة المحشى عليها: «فليس».

(٤) ليس في (ش٢)٣٦أ.

زيادةٌ ليست في نسخة (ط):

إنما قالَ سيبويه: «(أَزيدٌ إنْ يَأْتِكَ تَضْرِبْهُ؟) لا[١] تكونُ الهاءُ إلا لـ(زيد)»؛ لأنَّ الفعلَ الذي يَلِي (إِنْ) إذا كانَ له فاعلٌ لم يكن بُدٌّ من أنْ يكونَ جوابُهُ مُلْتَبِسًا به، فتقولُ: (إنْ تَأْتِني آتِك)، ولو قلتَ: (إنْ تَأْتني آتِ زيدًا) لم يكن كلامًا حتى تَعْنِيَ: مِن أَجْلِ إتيانِك، ألا ترى أنك إنْ لم تَنْوِ هذا ذَهَبَ معنى الجزاءِ[٢].

قال سيبويه: «وَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ)، أَوْ (زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ) لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُوقِعْ بَعْدَ (لَنْ) وَ(لَمْ) شَيْئًا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُقَدِّمَهُ قَبْلَهُمَا .... وَ(لَنْ أَضْرِبَ) نَفْيٌ لِقَوْلِهِ (سَأَضْرِبُ)»[٣].

في (ح):

يعني أنكَ لا تَقدِرُ أنْ تُقدِّمَ (أَضْرِب) قَبْلَ (لن) و(لم)، هذا الذي يَعْنِي بقوله: «لم أَضْرِبْ ....»، فالفعلُ فارِغٌ[٤]، ولا يجوزُ في ذلك إلا

---

(١) الذي في العبارة المحشى عليها: «فليس».

(٢) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية [انظر: (ش١)٣٢أ] بعد النص المحشى عليه. ولم تأت في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٢ب]. ولم أتبيَّن لمن هي؟

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٨، (هارون) ١٣٥. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٢ب]: «وزيدًا لن»، و«بعد (لم) و(لن)».

(٤) أي: لم ينصب ضمير (زيد).

النصبُ، ولكنه أرادَ أنْ يَفْرُقَ بينَ هذا وبينَ الجزاءِ، فـ(إنَّما زيدًا لم أَضْرِبْ) نَفْيٌ لقوله: (زيدًا ضَرَبْتُ)(١).

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (كُلَّ رَجُلٍ يَأْتِيكَ فَاضْرِبْ) نَصْبٌ .... وَإِنْ قُلْتَ: (أَيُّهُمْ جَاءَكَ فَاضْرِبْ؟) رَفَعْتَهُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ (جَاءَكَ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ (فَاضْرِبْ) فِي مَوْضِعِ الْجَوَابِ، وَ(أَيٌّ) مِنْ حُرُوفِ الْـمُجَازَاةِ، وَ(كُلُّ رَجُلٍ) لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْـمُجَازَاةِ .... إِلَّا أَنْ تُرِيدَ أَوَّلَ الْكَلَامِ، فَتَنْصِبُ(٢) وَيَكُونُ عَلَى(٣) حَدِّ قَوْلِكَ: (زَيْدًا إِنْ يَأْتِكَ تَضْرِبْ)»(٤).

(فا)(٥):

يعني أنَّه(١) ليس من حُرُوفِ المجازاة، ومع ذا أنه ليسَ هنا شيءٌ مجزومٌ

---

(١) انظر: المقتضب ٢/٨٦- والأصول ٢/٢٣٦- ومختار التذكرة ٣٥٨- وشرح السيرافي (العلمية) ٣/ ٢٨٥.

(٢) كذا بالرفع في جميعِ نسخ الشرقية [انظر: (ش١)٣٢ب] وعليها كلمة (صح)، وكذا في نسخِ الرباحية [انظر: (ح٢)٢٢ب].

(٣) في (ش٢)٣٦أ: «ولا يكون في». وظاهرها خلاف المعنى.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٨، (هارون) ١/ ١٣٦. وليس في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٢ب]: نصب.

(٥) قال الفارسي في التعليقة ١/ ١٣٣ على عبارة «(أيُّهم جاءك فاضْرِبْ) .... لأنه جعل (جاءك) في موضع الخبر»: «لا يجوز أن يُوصف (أيهم) بـ(جاءك)؛ لأن (أيهم) وقع موقع حرف المجازاة، فلا يوصف كما لا توصف الحروف، وأيضًا فإنه معرفة و(جاءك) نكرة، فأراد بالخبر هنا أي: ليس بصفةٍ ولكنه شرط».

في اللفظ، ومعَ ذا أنك قد تكَلَّفْتَ ضميرَ الهاءِ في (فاضْرِبْ)(٢).

(فا):

قوله: (إلا أنْ تَبْتَدِئه أَوَّلَ كلامِك)(٣) ليس في قوله (زيدًا إذا أتاك فاضْرِبْ)، لكنه في ما تَقَدَّمَ مِن قوله (أَيُّهم جاءكَ فاضْرِبْ)، فأما في هذه المسألةِ فلا يجوزُ التقديمُ مِن حيثُ لم يَجُزْ أنْ يقولَ مُبْتَدِئًا: (فاضْرِبْ زيدًا إنْ أتاك)، فإنْ أَخْرَجْتَ(٤) الفاءَ جازَ أنْ يُرادَ به أَوَّلُ الكلام.

في طُرَّةِ كتاب (ط) مُخْرَجٌ من جَوْفِ الكتاب:

«إلا أنْ يكونَ (أَيُّهم جاءك) بمعنى (الذي جاءك)، فيجوزُ النَّصبُ، كأنَّك قلتَ: (الذي جاءكَ أَضْرِبُ)»(٥)، صح.

---

(١) في (ش٢)٣٦أ، و(ش٣)٣٧أ: «أنَّ أيُّ»، ويظهر أن الصواب ما في المتن (أنه)، ثم جاء بعض النساخ فكتبه (أنَّ أيُّ) تفسيرًا للضمير، ولم يُصِبْ؛ لأن مرجع الضمير (كل)، فهو الذي ينطبق عليه كلام الفارسي، أما (أيٌّ) فقد نصَّ سيبويه في النص المحشى عليه على أنه جزاء.

(٢) هذا يقوِّي أن الحاشية هذه عن (كل) لا (أي)، والمراد أنه لو رُفع (كل) في المثال للزم تقدير ضمير في (اضرب) ليربط بين جملة الخبر والمبتدأ، وحذف مثل هذا الضمير من جملة الخبر قبيح عند سيبويه، لأنه مثل (كلُّه لم أصنعِ)، انظر: ص١٨١.

(٣) الذي في نص سيبويه المحشى عليه: «إلا أن تريد به أول الكلام».

(٤) في (ش٢)٣٦أ: «أخرت». وهو تحريف.

(٥) هذا النص ثابت في متن بعض نسخ الرَّباحية كـ(ح٢)٢٢ب بين «رفعته» و«لأنه»، دون بعض كـ(ح١)١٣أ. وفي بعضها مخرج في الحاشية كنسخة ابن يبقى ٢٤أ. وليس هو في نسخ الشرقية [انظر: (ش١)٣٢ب]، ولا في نسخة ابن دادي ٣٤ب.

(ط):

إلا أنه وإنْ لم يكن من حُرُوفِ المجازاةِ ففيها معناها، ولذلك دَخَلَتْ الفاءُ، كما دَخَلَتْ في قولك: (الذي يَأْتِيكَ فله دِرْهَمٌ)، فلولا أنَّ في هذا الكلامِ معنى المجازاةِ لَما جازَ دخولُ الفاء. [٣٢/ ب]

(ط):

أي: على أنْ تَنْوِيَ (باضْرِبْ) التقديمَ؛ لأنَّ (إنْ) وَقَعَتْ على ماضٍ فتَجْزِمُ، وقد يجوزُ رَفْعُ الجوابِ وتقديمُهُ إذا لم يَنْجَزِمِ الأَوَّلُ في اللفظ، فكذلك هذا يجوزُ تقديمُهُ على ما ذُكِرَ[١].

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (زَيْدًا إِذَا أَتَاكَ فَاضْرِبْ)، فَإِنْ وَضَعْتَهُ فِي مَوْضِعِ (زَيْدٌ إِنْ يَأْتِكَ تَضْرِبْ) رَفَعْتَ، فَارْفَعْ إِذَا كَانَتْ (تَضْرِبُ) جَوَابًا لِـ(يَأْتِيكَ)، وَكَذَلِكَ (حِينَ)، وَالنَّصْبُ فِي (زَيْدٍ) أَحْسَنُ؛ إِذْ كَانَتِ الْهَاءُ يَضْعُفُ تَرْكُهَا وَيَقْبُحُ[٢]، فأعْمِلْهُ في الأَوَّلِ، وَلَيْسَ هَذَا بِالْقِيَاسِ[٣]»[٤].

---

(١) في (ش٢)٣٦أ: ذكره.

(٢) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٢ب]: «إذا كان (تضربْ) جوابًا لـ(يأتك)، والنصب أحسن إذا [كذا] كانت الهاء يقبح تركها ويضعف».

(٣) في (ش٢)٣٦ب: في القياس.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٨، (هارون) ١/ ١٣٦.

في نسخة (ح)[١]:

يقولُ: إنَّ الفعلَ يَقْبُحُ إذا لم يكن معه مفعولٌ مُضْمَرٌ أو مُظْهَرٌ.

«فأعْمِلْهُ[٢] في الأَوَّلِ، وليسَ هذا بالقياسِ» يعني: إذا لم تَجْزِمْ بها؛ لأنها تكونُ بمنزلةِ (حِينَ)، و(إذا) و(حِينَ) لا تكونُ واحدةٌ منهما خَبَرًا لـ(زيد)، ألا ترى أنك لا تقولُ: (زيدٌ حِينَ تَأْتِيني[٣])؛ لأنَّ (حِينَ) لا يكونُ ظَرْفًا لـ(زيد)، وتقولُ: (الحَرُّ حِينَ تَأْتِيني)، فيكونُ ظَرْفًا لِما[٤] فيه من معنى الفعل، وجميعُ ظُرُوفِ الزمانِ[٥] لا تكونُ

---

(١) هذا النص في متن الشرقية [انظر: (ش١)٣٢ب]، وقبله (**في نسخة ح**)، وبعده (**رجع**). وهو في متن الرباحية، ولم يُسبق فيها بـ(في نسخة ح)، واختلفت في تحديده، فهو في (ح٢)٢٣ب تحت أوله (**ليس من كلام سيبويه**) وبعده (**رجع**)، وهو في (ح١)١٣أ- و(ح٣)٣٠أ متصل بكلام سيبويه في أوله وآخره. وهو في نسخة كتاهيه٧٢ب في أوله: (**تفسير، قال أبو الحسن**)، وينتهي بـ(**ظرفًا لزيد**). وهو في نسخة ابن خروف١١أ- ونسخة ابن دادي٣٤ب مضطرب التحديد. وقد عزا أبو نصر النصَّ كله في شرح عيون سيبويه ٨٥ إلى (بعض المفسرين)، وقال في حواشيه على نسخته [انظر: طرة نسخة ابن يبقى ٢٤أ]: «هو تفسير، ليس من كلام سيبويه»، وعزا الصفار ١/ ١٦٠ب أوله إلى (المفسِّر).

(٢) في نسخة كتاهيه ٧٢ب: والوجه أن تعمله.

(٣) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٣أ]: يأتيني.

(٤) اللام هنا للتعليل، أي: بسبب ما فيه من الفعل، وهو معنى الحدوث.

(٥) انظر عدم وقوع ظروف الزمان للجثث في: المقتضب ٤/ ١٧٢- والأصول ١/ ٦٣-وعلل النحو٢٣٣- واللمع ١٩١ - والإنصاف ١/ ٦١ - وأوضح المسالك ٢/ ٢٣٤.

ظُرُوفًا للجُثَثِ.

(ط)[1]:

أي: إذا أَرَدْتَ أنْ تَجعَلَ (فاضْرِبْ) جوابًا لـ(إذا) -كما تَجعلُ (تَضْرِبْ) جوابَ (إنْ يَأْتِك)- فارْفَعْ[2]، والأَجْوَدُ النَّصْبُ إلا أنْ تُضْمِرَ الهاءَ.

زيادةٌ مِن هنا:

قولُ سيبويه: «وليسَ هذا بالقياسِ» يعني: أنَّ تَرْكَ الهاءِ في (يَضْرِب)[3] ورَفْعَ (زيدٍ) ليس بالقياس[4]، إمَّا أنْ تَنْصِبَ (زيدًا) بـ(اضْرِبْ)، وإمَّا أنْ تَجعل معه الهاءَ.

يعني: وليس الرَّفْعُ في (زيدًا إذا أتاكَ فاضْرِبْ) بالقياس[5].

قال سيبويه: «فَإِنْ قُلْتَ: (زَيْدًا يَوْمَ الجُمُعةِ أَضْرِبُ) لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَهُنَا مَعْنَى جَزَاءٍ .... أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعةِ فَأَنَا أَضْرِبُهُ) لَمْ يَجُزْ، وَلَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ إِذَا جَاءَنِي فَأَنَا

---

(١) ليس في (ش٢)٣٦ب، و(ش٣)٣٧أ.

(٢) أي: فارفع (زيدًا).

(٣) كذا، والذي في المثال (اضْرِبْ)، وهو المراد هنا، وسوف يذكره المحشي بعد قليل.

(٤) ليس في (ش٣)٣٧أ.

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ٢٤أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

أَضْرِبُهُ) كَانَ جَيِّدًا[١]، فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى قَوْلِهِ: (زَيْدًا أَضْرِبُ حِينَ يَأْتِيكَ)»[٢].

(ط) زيادةٌ[٣]:

وهو عندَنا غيرُ جائزٍ إلا أنْ يكونَ الأَوَّلُ مجزومًا في اللفظ.

---

(١) كذا في الشرقية [انظر: (ش١)٣٢أ]. وبدله في (ح١)١٣أ: «يكن» فقط. وهو في نسخة ابن دادي ٣٤أ: «يجز» فقط. وهو في نسخة ابن خروف١١أ: «يجز»، وفي حاشيتها «يكن». وهو في (ح٢)٢٣أ: «يجز»، وفي حاشيتها «خـ: يكن»، وفي متنها بعد«يجز» بقية النص بين علامتين يدلان على أنه من نسخة أخرى. وفي نسخ الرَّباحية [انظر: (ح١)١٣أ]: «على غير قوله» بدل «على قوله»، قلتُ: (غير) هنا تُغمض المعنى، وهو على الشرقية واضح، وهو أن (أَضْرِبُ) في (زيدًا يومَ الجمعةِ أَضْرِبُ) على نيَّة التقديم على الظرف فنَصَبَ (زيدًا)، فهو على قولهم: (زيدًا أَضْرِبُ حينَ يأتيك).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٩، (هارون)١/ ١٣٧.

(٣) هذه الزيادة ثابتةٌ في متن (ح١)١٣أ- و(ح٣)٣٠ب متصلةً بكلام سيبويه. وهي أيضًا في متن (ح٢)٢٣أ وقبلها دارةٌ تدل على انتهاء كلام سيبويه، وبعدها: «لأنَّ قوله: (زيدًا اضْرِبْ حينَ يأتيك) بمنزلة قولك: (زيدًا اضْرِبْ يومَ الجمعة)، ليس فيه معنى جزاء، فافهم»، وبعده كلمة (رجع). وقال ابن خروف في حاشية نسخته ١١أ بَعْدَ أن عَلَّمَ عليها: «ثَبَتَ الـمُعَلَّم في (ح) [يعني: الرَّباحية]، وهو في (ش) [يعني: الشرقية] تفسير». وقال السيرافي ٣/ ٢٨٩ عن هذه الزيادة: «وفي آخر هذا الباب قولٌ لست أدري لمن». وعزاها أبو نصر في شرح عيون سيبويه ٨٥ إلى (بعض المفسرين). وأما الرماني ١/ ٤٦أ- والصفار ١/ ١٧١أ فجعلاها من كلام سيبويه. وعندي أنها من كلام الزجاج، انظر: الهامش القادم.

زيادةٌ في أخرى[١]:

يقولُ: دخولُ الفاءِ في قولك: (إذا جاءني فأنا أَضْرِبُهُ) يَدُلُّكَ على أنك تَعْني الجزاءَ.

وهو عندنا غيرُ جائزٍ إلا أنْ يكونَ الأَوَّلُ ليس مجزومًا في اللفظ؛ لأنه إذا قال: (زيدٌ إذا جاءني فأنا أَضْرِبُهُ)، فقوله: (فأنا أَضْرِبُهُ) راجِعٌ إلى (جاءني)؛ لأنَّ فيه معنى الجزاءِ، وإذا قال: (زيدًا أَضْرِبُ حِينَ يَأْتِيك) فـ(أَضرِبُ) راجِعٌ إلى (زيد)؛ لأنه ليس هنا جزاءٌ. [٣٣/ أ]

(١) سياق هذه الحاشية في الشرقية [انظر: (ش١)٣٢ب] يشير إلى أنها من تمام النقل السابق في ص٢٧٨ عن نسخة الزجاج، وعليه تكون الحاشية السابقة: «وهذا عندنا غير جائز ....» من كلام الزجاج.

هذا بابُ الأَمرِ والنَّهْيِ

قال سيبويه: «وَإِنْ شِئْتَ عَلَى (عَلَيْكَ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (عَلَيْكَ زَيْدًا فَاقْتُلْهُ)»[١].

(عليكَ) لا يُضْمَرُ؛ لأنه ليسَ كالفِعْلِ، وإنما فَسَّرَ المعنى[٢]، ولم يُرِدْ أنْ يُضْمِرَ (عليكَ)؛ لأنَّ معنى (خُذْ زيدًا): (عليكَ زيدًا).

قال سيبويه: «وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ
وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا[٣]

هَكَذَا سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ تُنْشِدُهُ، وَتَقُولُ: (هَذَا الرَّجُلَ فَاضْرِبْهُ) إِذَا جَعَلْتَهُ وَصْفًا وَلَمْ تَجْعَلْهُ خَبَرًا، وَكَذَلِكَ (هَذَا زَيْدًا فَاضْرِبْهُ) إِذَا كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى (هَذَا) أَوْ بَدَلًا»[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٩، (هارون) ١/ ١٣٨.

(٢) أخذ ابن مالك من كلام سيبويه هذا أنه يُجوِّز إعمال اسم الفعل المحذوف، ورَدَّ عليه ذلك أبو حيان بأن هذا من سيبويه تفسير معنى لا تفسير إعراب، وقد سبق صاحب الحاشية أبا حيان إلى هذا التأويل. انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٣٠أ- والارتشاف ٥/ ٢٣١١- وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٧/ ٤٥٣.

(٣) من الطويل، وهو بلا نسبة في: الأزهية ٢٤٣- وشرح المفصل ١/ ١٠٠- والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢٩-والخزانة ١/ ٣١٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٠، (هارون) ١/ ١٣٩.

(ط)[1]:

أرادَ (هذهِ خَوْلانُ)، وأجازَ النصبَ على إضمار فِعْلٍ.

قال: ولو قلتَ: (هذا زيدًا فاضْرِبْهُ) جازَ أنْ تَجْعَلَ (زيدًا) عَطْفَ البيانِ أو بدلًا، ولو رَفَعْتَ (خَوْلانُ) بالابتداء لم يَجُزْ؛ مِن أَجْلِ الفاءِ، إنما جازَ مَعَ (هذا) لأنَّ فيه معنى التَّنْبِيهِ والإشارة، فكأنك قلتَ: (مِن أَجْلِ التَّنبيهِ والإشارة فافْعَلْ كذا).

ويجوزُ النَّصْبُ على الذَّمِّ.

في (ح):

المعطوفُ عند سيبويه الذي يُسَمِّيهِ عَطْفَ البيانِ مَجْراهُ مَجْرى الوَصْفِ، وليس يُريد أنْ يَجعلَهُ بدلًا، فمِن ثَمَّ سَمَّاهُ عَطْفًا.

قال سيبويه: «لَأَنَّهُ يَسْتَقِيمُ أَنْ تَجْعَلَ خَبَرَهَ مِنْ غَيْرِ الْأَفْعَالِ بِالْفَاءِ»[2].

(فا):

أي: يَستقيمُ أنْ تَجعلَهُ مبتدأً، يعني (الذي)، ولا يكونَ مثلَ (زيدٌ فاضْرِبْ).

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ) فِي

---

(١) هذه الحاشية لأبي جعفر النحاس، ينقلها عن المبرد، إلا العبارة الأخيرة فينقلها عن الأخفش الأصغر، كما في لباب الألباب ١/ ٤٠١- والخزانة ١/ ٣١٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٠، (هارون) ١/ ١٣٩.

مَعْنَى الْجَزَاءِ، فَدَخَلَتِ الْفَاءُ فِي خَبَرِهِ كَمَا تَدْخُلُ فِي خَبَرِ الْجَزَاءِ»(١).

قوله: «في معنى الجزاءِ، فدَخَلَتِ الفاءُ» يعني: أنه إذا قالَ: (الذي يأتيني فَلَهُ دِرْهَمٌ) إنما يَجِبُ له الدِّرْهَمُ بالإِتْيان، و(كُلُّ رجلٍ يأتِيكَ فهو صالحٌ) إنما يَجِبُ له الصلاحُ بإِتْيانِهِ، فلذلك قال: «في معنى الجزاء». [٣٣/ ب]

قال سيبويه: «فَإِنَّهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ فِي الَّذِي يَرْفَعُ عَلَى حَالِ الْـمَنْصُوبِ فِي الَّذِي يَنْصِبُ(٢) عَلَى أَنَّهُ عَلَى شَيْءٍ هَذَا تَفْسِيرُهُ»(٣).

في نسخة (ح) بخطِّ الورَّاق، وبخطِّ أبي عليٍّ:

«في النَّصبِ»(٤).

«على حالةِ المنصوبِ في النَّصْبِ»:

يعني: أنَّ الذي من سَبَبِهِ مرفوعٌ، فتَرْفَعُهُ بفِعْلٍ هذا تفسيرُهُ، كما كان المنصوبُ ما هو من سَبَبِهِ يَنْتَصِبُ، فيكونُ ما سَقَطَ من سَبَبِهِ تفسيرَهُ في

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٠، (هارون) ١/ ١٣٩.

(٢) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٣ب]: «حالةِ المنصوبِ في النصب»، فهي مثل نسختي الزجاج الأولى والثانية.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٧١، (هارون) ١/ ١٤١.

(٤) بدل عبارة «في الذي ينصب»، وذِكْرُ الورَّاق والفارسي هنا إشارة إلى نسختي الزجاج الأولى والثانية.

الذي يَنْصِبُ[١].

«على أنه على شيءٍ هذا تفسيرُهُ»:

يقولُ: تَرْفَعُ (أنت) على فِعْلٍ مُضْمَرٍ؛ لأنَّ الذي من سَبَبِهِ مرفوعٌ، وهو الاسمُ المُضْمَرُ الذي في (انْظُرْ)[٢].

زيادةٌ في (ح):

إذا أَضْمَرْتَ فِعلًا ولم تُضْمِرْ مَعَهُ فاعلَهُ وكان فاعلُهُ من الأسماءِ المُضْمَرَةِ فلا بُدَّ للفاعلِ مِن أنْ يَجِيءَ مُنفصِلًا؛ لأنَّهُ ليسَ في لَفْظِكَ فِعْلٌ يَتَّصِلُ به، أي: فلذلك جاء مُنفصِلًا.

قال سيبويه: «وَيَجُوزُ هَذَا عَلَى قَوْلِكَ: (شَاهِدَاكَ)، أَيْ: مَا يُثْبِتُ لِكَ شَاهِدَاكَ، قَالَ اللهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى جَدُّهُ-[٣]: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[٤]، فَهُوَ

---

(١) هذه الحاشية ثابتة بعد النص المحشى عليه: في متن الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٣ب]- وفي حاشية الشرقية [انظر: (ش١)٣٣ب] عن (ط). ونصَّ الصفارُ ١٧٥ب على أنها حاشية.

(٢) هذه الحاشية ثابتة بعد النص المحشى عليه في: متن الشرقية [انظر: (ش١)٣٣ب]- وفي متن الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٣ب]. وبعدها في (ح٢)٢٣ب، ونسخة ابن دادي ٣٦أ: «رجع». ونصَّ الصفارُ ١٧٥ب على أنها حاشية.

(٣) في الشرقية [انظر: (ش١)٣٣أ]: «أيضًا على قولك: (شاهداك)، أو (شاهداك ما يَثبتُ لك)، أو (ما يَثبتُ لك شاهداك)، قال الله تعالى». وكذا في نسخة ابن خروف١١ب، إلا أن فيها (أي) بدل (أو) وفوقها (صح)، وكأنه تلفيق بين النسختين وإصلاح من ابن خروف.

(٤) سورة محمد، ٢١.

مِثْلُهُ ....»[١].

(يَثْبُتُ) في طُرَّةِ (ط)، و(يُثْبِتُ) في مَتْنِهِ[٢].

زيادةٌ:

فجَعَلَ قولَهُ (ما يَثْبُتُ لك) هو الشَّاهِدَينِ على سَعَةِ الكلام، وإنما قولُهُ: (ما يَثْبُتُ لك) هو الحقُّ، وليس الحقُّ بالشاهِدَيْنِ.

قال أبو الحسن[٣]:

إذا قلتَ: (زيدًا فاضْرِبْ) فالعاملُ (اضْرِبْ) هذه، والفاءُ مُعَلَّقَةٌ بما قبلها، ويَدُلُّكَ على أنَّ هذه هي العاملةُ قولُكَ: (بزيدٍ فامْرُرْ)، كما تقولُ: (أمَّا بزيدٍ فامْرُرْ)، فهذه الباءُ أضافَت الفعلَ الآخِرَ الذي معه الفاءُ إلى (زيد).

بفَتْحِ اللام في (ح)، وفي نسخة الأَصْلِ[٤] بالكسر[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٧١، (هارون) ١٤١.

(٢) كذا في (ح٢)٢٣ب.

(٣) حاشية الأخفش هذه ثابتة هنا في: متن الشرقية [انظر: (ش١)٣٣ب]- ومتن الرَّباحية [انظر: (ح١)١٣أ]. وانظرها في: مسائل الغلط [الانتصار ٧٨]- وشرح السيرافي ٤/ ١٨- والرماني ١/ ٤٧ب- والصفار ١٧٦أ. وليست هي على نص سيبويه المحشى عليه، ولكنها على كل ما سبق من الباب، يقول الأخفش: إن ما سبق من أمثلة الاشتغال منصوب بفعل دلَّ عليه الفعل الظاهر، أما نحو (زيدًا فاضربْ) فمنصوب بالفعل الظاهر.

(٤) في (ش٢)٣٨أ: «أصله».

(٥) هذا ضبط لـ(معلقة) الواردة في كلام الأخفش السابق، وجاءت الروايتان في المتن والحاشية في (ح٢)٢٣ب، ونسخة ابن دادي٣٥ب، والحاشية الآتية بيان لمعناها على الضبطين.

(ق):

أي: الفاءُ مُتعلِّقةٌ بالفعل المُضْمَرِ، ومعنى المكسورةِ أنها مُعَلِّقةٌ لِمَا بعدَها بما قبلها[١].

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (أَمَّا زَيْدًا فَجَدْعًا لَهُ)، وَ(أَمَّا عَمْرًا فَسَقْيًا لَهُ)؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَظْهَرْتَ الَّذِي انْتَصَبَ عَلَيْهِ (سَقْيًا) وَ(جَدْعًا) لَنَصَبْتَ (زَيْدًا) وَ(عَمْرًا)، فَإِضْمَارُهُ بِمَنْزِلَةِ إِظْهَارِهِ»[٢].

قال أبو إسحاق:

«يَقَعُ[٣] الإضمارُ ههنا بعدَ (زيد)؛ لأنه لا يجوزُ أنْ يَلِيَ (أَمَّا) إلا الاسمُ[٤]، ولا يليها الفِعْلُ»، بخطِّ الورَّاق. [٣٤/ أ]

قال سيبويه: «وَقَبُحَ تَقْدِيمُ الِاسْمِ فِي سَائِرِ الْحُرُوفِ»[٥].

عند (ح):

يعني حروف الاستفهام[٦].

---

(١) ليس في (ش٢)٣٨أ، وجميع الحاشية ليست في (ش١)٣٣ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٧١، (هارون) ١/ ١٤٢.

(٣) ليس في (ش١)٣٣ب.

(٤) انظر وقوع الفعل بعد (أمّا)، والخلاف فيه في ص٤٢١.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٢، (هارون) ١/ ١٤٤.

(٦) ليست الحاشية في (ش٣)٣٩ب. وليس «**عند (ح)**» في (ش١)٣٤أ. وهي كاملة في: (ش٤)٢٦ب- و(ش٥)٢٥أ.

(فا):

قال: «وقَبُحَ تقديمُ الاسم»، يريدُ: على الفعلِ إذا اجتمعا.

قال سيبويه: «وَالْجَزَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا خَبَرًا»[1].

(عنده) زيادةٌ:

يعني (مَن يأتيني؟) هو استفهامٌ، فإذا قلتَ: (آتِهِ) صار خَبرًا؛ لأنَّ الجزاءَ إنما هو خبرٌ، فصَيَّرْتَ ما كان للاستفهام للخبر، فهذا الذي يعني.

تفسيرٌ:

يعنى أنك إذا قلتَ: (مَن يأتيني؟) فهو استفهامٌ، فإذا قلتَ: (مَن يأتِني آتِهِ) فقد صَيَّرْتَهُ خَبرًا.

(فا):

في قوله: «الجزاءُ لا يكونُ إلا خَبَرًا» أي: يَصيرُ معنى حروفِ الاستفهامِ إلى الجزاءِ، والجزاءُ لا يكونُ إلا خَبَرًا، ومعَ صَيرُورةِ حروفِ الاستفهامِ إلى الجزاءِ وكونِ الجزاءِ خَبرًا فالاختيارُ في الجزاءِ -إذا شُغِلَ الفعلُ- النَّصبُ، فكيفَ الأمرُ الذي ليس[2] يَصيرُ إلى الخبرِ، ولا يكونُ إلا بالفِعْلِ؟

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٢، (هارون) ١/ ١٤٤.

(٢) ليس في: (ش١)٣٤أ- و(ش٣)٣٩ب. وثابت في: (ش٢)٣٨ب- و(ش٤)٢٦ب- و(ش٥)٢٥أ. قلتُ: معنى الكلام على إثبات (ليس).

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا قَبُحَ[١] **حَذْفُ الْفِعْلِ وَإِضْمَارُهُ بَعْدَ حُرُوفِ الِاسْتِفْهَامِ لِمُضَارَعَتِهَا حُرُوفَ الْجَزَاءِ»**[٢].

(فا):

يُقَوِّي بهذا أنه أنْ يَلِيَ هذه الحروفَ -التي أُقِيمتْ مُقامَ ألفِ الاستفهامِ- الفعلُ أَحْسَنُ مِن أنْ يَلِيَها الاسمُ؛ لأنَّ معناهنَّ يَصيرُ إلى الجزاء، والجزاءُ لا يكونُ إلا بفِعْلٍ.

قال سيبويه: «وَالْأَمْرُ لَيْسَ يَحْدُثُ لَهُ حَرْفٌ سِوَى الْفِعْلِ، فَيُضَارِعَ حُرُوفَ الْجَزَاءِ»[٣].

(فا):

(فضارَعَ)[٤]، ينبغي كما كان في أصل النسخة.

قال سيبويه: «لِأَنَّ (اضْرِبْهُ) مَشْغُولَةٌ بِالْهَاءِ، وَالْمَأْمُورُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَمْرٍ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لَا يَكُونَانِ إِلَّا بِالْفِعْلِ، فَلَمْ يَسْتَغْنِ عَنِ الْإِضْمَارِ إِذْ لَمْ يَظْهَرْ»[٥].

---

(١) في (ح١)١٣ب: يَقْبُحُ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٢، (هارون) ١/ ١٤٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٢، (هارون) ١/ ١٤٤.

(٤) بدل (فيضارع)، والذي في نسخ الشرقية [انظر: (ش١)٣٤أ]- والرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٤أ]: فيضارع.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٢، (هارون) ١/ ١٤٤، وسيأتي في الحاشية بيان رواية الرَّباحية.

«و(اضْرِبْهُ) مشغولةٌ بالهاءِ؛ لأنَّ الأمرَ والنهيَ لا يكونانِ إلا للفعل، فلا يُستغنى[1] عن الإضمار إذا لم يَظْهَرْ»، كذا نسخة (ح) بخطِّ (رق)، وكذا في (ح)[2]. [٣٤/ ب]

هَذَا بَابُ حُرُوفٍ أُجْرِيَتْ مُجْرَى حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ وَحُرُوفِ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ

قال سيبويه: «كَمَا أَنَّ الْأَلِفَ وَحُرُوفَ الْجَزَاءِ»[3].

(عنده):

وحروفَ الاستفهام[4].

قال سيبويه: «إِنَّمَا هِيَ مُضَارِعَةٌ»[5].

قوله: «إنما هيَ مُضارِعَةٌ»:

يعني حروفَ النفيِ، أنها إنما تَجيء لنَفْيِ (قد فَعَلَ)، فينبغي أنْ تَلِيَها

---

(١) كذا ضُبط في (ش٣)٣٩ب. وهو كذا في متني (ح١)١٣ب- ونسخة ابن دادي٣٦ب- وحاشية (ح٢)٢٤أ. وضُبِطَ في (ش١)٣٤أ- وفي متن (ح٢)٢٤أ: (يَسْتَغْنِي).

(٢) أي: أن هذا هو لفظ الكتاب في نسختي الزجاج الأولى والثانية. قلتُ: وهو الذي في الرَّباحية [انظر: ن٢٣أ]، سوى (للفعل) ففيها (بالفعل).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٢، (هارون) ١/ ١٤٤.

(٤) أي: في نسخة ابن السراج الثانية: «وحروف الاستفهام» بدل «وحروف الجزاء».

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٢، (هارون) ١/ ١٤٥، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٤أ]: وإنما ....

الأفعالُ؛ إذ كانت إنما دَخَلَتْ لنَفْيِها، كما أنَّ حروفَ الاستفهامِ إنما يُستفهمُ بها عن الفعلِ، وحروفُ الجزاءِ إنما تَدْخُلُ على الأفعال، فلذلك ضارَعَتْ حروفُ النفيِ حروفَ الجزاء.

(ط)[1]:

أي: إنما تَجيءُ لتَنْفِيَ بها قولَكَ (قد كان)، و(قد كانَ) كلامٌ مُوجَبٌ، فلما كانت نَفْيًا لكلامٍ واجِبٍ كانت كأنها واجِبةٌ وإن كانتْ نافيةً، فكان فيها معنى الإيجابِ لَمَّا كانت نافيةً له.

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (مَا زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ) إِذَا لَمْ تَجْعَلْهُ اسْمًا مَعْرُوفًا»[2].

يقولُ:

إذا كانَ الفعلُ -يعني: اسمَ الفاعل- قد مَضَى وهو معرفةٌ، فهذا الذي يعني بقوله: «معروفًا».

أخرى:

فتَنْصِبُ في لغةِ تميم؛ لأنَّ (ما) لا تَعْمَلُ، والرفعُ لغةُ أهلِ الحجاز.

قال سيبويه: «وَقَالَ جَرِيرٌ»[3].

---

(١) ليست في (ش٢)٣٩أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٢، (هارون) ١/ ١٤٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٣، (هارون) ١/ ١٤٦.

بخطٍّ (رق).

في أخرى: «بيتُ جرير»، بخطِّ أبي عليٍّ (عنده)[1].

قال سيبويه: «فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ: (لَيْسَ خَلَقَ مِثْلَهُ أَشْعَرَ مِنْهُ)»[2].

في أخرى: «فقد يجوزُ أنْ يكونَ مثلَهُ في (ما) في قوله: (ليسَ خَلَقَ ....)».

(رق): «(ليسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ)».

وفي نسخة: «(ليسَ خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه)».

قال (فا): هما سواءٌ. [٣٥/أ]

قال سيبويه: «إِلَّا أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: (لَيْسَ الطِّيبُ إِلَّا الْـمِسْكُ)، وَ(مَا كَانَ الطِّيبُ إِلَّا الْـمِسْكُ)»[3].

زيادةٌ: معناه (ليسَ شيءٌ إلا الطِّيبُ المِسْكُ)، ⸢كأنه قال: (ليسَ إلا الطِّيبُ المِسْكُ⸣[4])، الرفعُ في (ليس) أَقْوى منه في الاستفهام[1].

---

(١) أي: أن الذي في نسخة الزجاج الأولى: «وقال جرير». والذي في نسخة مجهولة وهو الذي أثبته الفارسي من نسخة ابن السراج الثانية: «وبيتُ جرير».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٤، (هارون) ١/ ١٤٧. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٤أ]: فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلقَ اللهُ أشعرَ منه.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٤، (هارون) ١/ ١٤٧.

(٤) ليس في (ش٣)٤٠أ.

قال سيبويه: «وَإِنْ قُلْتَ: (مَا أَنَا زَيْدٌ لَقِيتُهُ) رَفعْتَ، إِلَّا فِي قَوْلِ مَنْ نَصَبَ (زَيْدًا لَقِيتُهُ)»[٢].

(فا)[٣]:

هذا[٤] على مذهبِهِ في ما تقدَّم[٥].

(فا)[٦]:

(ما) في قول (خ) -يعني الأخفش[٧]- إذا كانت تميميةً فالنَّصْبُ في (زيد).

هذا (عنده)، وليس في نسخة الورَّاق:

«لأنَّك قد فَصَلْتَ كما فَصَلْتَ في قولِك: (أأنت زيدٌ لَقِيتَهُ)»[٨].

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ عَامِلٌ فِي الِاسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَأَلِفُ الِاسْتِفْهَامِ وَ(مَا)

---

(١) انظر: الحلبيات ٢٢٨- ومختار التذكرة ٣٣٦- والخزانة ٣/ ٣٤٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٤، (هارون) ١/ ١٤٧.

(٣) انظر الحاشية نصًا في: التعليقة ١/ ١٣٤.

(٤) ليس في (ش١)٣٥أ.

(٥) الخلافُ المشار إليه هنا وفي الحاشية الآتية تقدَّم في ص٢٠٩ هـ١.

(٦) انظر معنى الحاشية -مع التصريح باسم الأخفش- في: التعليقة ١/ ١٣٤.

(٧) هذا التفسير للرمز (خ) ليس من كلام الفارسي، ولعله من كلام تلميذه القصري.

(٨) يعني أن ما بين الأقواس ثابتٌ في نسخة ابن السراج الثانية، وليس في نسخة الزجاج الأولى، وهو ثابتٌ في متن الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٤ب].

فِي لُغَةِ تَمِيمٍ يَفْصِلْنَ فَلَا يَعْمَلْنَ، فَإِذَا اجْتَمَعَ أَنَّكَ تَفْصِلُ وَتُعْمِلُ الْحَرْفَ فَهْوَ فِيهِ أَقْوَى»[١].

يريدُ أنَّ (ما) الحجازيةَ قد عَمِلَتْ في الذي بعدَها، وألفُ الاستفهامِ والتميميةُ لا تَعْمَلُ.

فا[٢]:

يُريدُ أَقْوى في الرَّفْع.

(ط):

يريدُ أنَّ (ما) قد عَمِلَ في[٣].

قال سيبويه: «فَأَمَّا قَوْلُهُ ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[٤] فَإِنَّمَا جَاءَ عَلَى (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَهْوَ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٤، (هارون) ١/ ١٤٧. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٤ب]: «في الاسم يريد أنَّ (ما) قد عَمِلَ في .... بني تميم يَفصلن ولا يَعملن»، وسيأتي التعليق على عبارة (يريد أنَّ ما قد عمل في).

(٢) ليس في (ش١)٣٥أ.

(٣) هذه العبارة ثابتة في متن الرَّباحية [انظر: ٢٤ب] بعد قوله: «لأنه عاملٌ في الاسم». وفي شرح عيون سيبويه ٨٩ جعلها للأخفش ظنًّا، وجعل نهاية العبارة (عمل في الاسم بعده).

(٤) سورة القمر ٤٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٤، (هارون). وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٤ب]: (هو) بدل (جاء)، وفيها: «قوله زيدًا ضربته».

ليس (عنده) ولا في (ح):

«قال: ليس هو عندي على هذا، ولكنَّ المعنى (إنَّا خَلَقْنا كُلَّ شَيْءٍ)، فأَضْمَرَ ثم جاءَ بتَفْسِيرِهِ، لا على أنه ابتدأ (كُلَّ) بالنَّصْبِ»[١].

قال: ليسَ بشَيْءٍ[٢].

قال سيبويه: «وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[٣]، إِلَّا أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تُخَالَفُ؛ لِأَنَّهَا السُّنَّةُ»[٤].

قال (رق):

وسَأَلْتُهُ[٥]: أَيْنَ يُضْمَرُ ما يَنْصِبُ (ثمودَ)؟ فقال: بَعْدَ (ثمودَ)، كأنَّهُ (وأَمَّا ثمودَ فَهَدَيْنا هَدَيْنَاهُم)، وكذلك ما جاءَ على هذا. [٣٥/ ب]

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ لَمْ يُرِدْهُ فِي الْأَوَّلِ»[٦].

---

(١) لم يبِنْ لي وجه مخالفة هذا التخريج لتخريج سيبويه، فكلاهما يخرج على الاشتغال، انظر: الدر المصون ٦/ ٢٣٢، ولعل هذا هو الذي جعل المعلِّق على هذه الحاشية يقول: (ليس بشيء).

(٢) ظاهر الحاشية أن قائل «ليس بشيء» هو الفارسي.

(٣) سورة فصلت ١٧، و(ثمودَ) بالنصب بلا تنوين قراءة الحسن وابن هرمز وعاصم في رواية، وقرأ الجمهور (ثمودُ) بالرفع بلا تنوين، انظر: إتحاف فضلاء البشر ٤٨٩ - والدر المصون ٦/ ٦٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٤، (هارون) ١/ ١٤٨. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٤ب]: (وقد قرأ) بدل (وقرأ)، وفيها (لأن القراءة سنة) بدل (لأنها السنة).

(٥) السائل: إسماعيل الورَّاق الذي عارض بنسخة الزجاج الأولى، والمسؤول: أبو إسحاق الزجاج.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٤، (هارون) ١/ ١٤٩.

زيادةٌ بخطٍّ (رق)، وليستْ في (ح):

يعني في (حَسِبْتُنِي عبدُالله ضَرَبْتُه)[1]، وقد حالَ بينَهُ وبينَ مفعولِهِ في (حَسِبْتُنِي)، وصار في موضعه.

زيادةٌ في (ح) إلى آخرها:

يعني «في الأوَّلِ» أي: لا يَمْنَعُ (عمرٌو ضَرَبْتُهُ) أنْ يَعْمَلَ في الهاء.

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ»[2].

(فا):

أي: ليس الثاني في موضِعِ خَبَرٍ كما أنه في (كانَ) في موضعِ خَبَرٍ، والثاني هو (عمرو).

قال سيبويه: «وَقَدْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَفْعُولِهِ، وَصَارَ فِي مَوْضِعِهِ، إِلَّا أَنْ يَنْصِبَهُ عَلَى قَوْلِكَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)»[3].

قوله: «وقد حالَ بينَهُ وبينَ مفعولِهِ»:

يقول: إنَّ (عبدُالله ضَرَبْتُهُ) قد حالَ بينَه وبينَ (حَسِبْتُني) أنْ يَعْمَلَ في المفعولِ؛ لأنه في موضِعِ (منطلق) إذا قلتَ: (حَسِبْتُنِي مُنْطَلِقًا) و(كنتُ

---

(١) الذي في كلام سيبويه (حَسِبْتُني عبدُالله مررتُ به).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٤، (هارون) ١/ ١٤٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٤، (هارون) ١/ ١٤٩. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٤ب]: (وكان) بدل (وصار)، و(تنصبه) بدل (ينصبه).

مُنْطَلِقًا)، يقول: فلمْ يَعْمَلْ (حَسِبْتُني) في (عبدُالله ضَرَبْتُهُ) كما يَعْمَلُ إذا قلتَ: (رَأَيْتُ زيدًا وعبدَالله ضَرَبْتُهُ)، فـ(عبدَالله ضَرَبْتُهُ) لم يَحُلْ بينَهُ وبينَ الفعلِ أنْ يَعْمَلَ فيه، هذا الذي يَعني، إلا أنْ يَنْصِبَه على قولِهِ (زيدًا ضَرَبْتُهُ).

قال سيبويه: «كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ ....:

وَلَوْ أَنَّهَا إِيَّاكَ عَضَّتْكَ مِثْلُهَا جَرَرْتَ عَلَى مَا شِئْتَ نَحْرًا وَكَلْكَلَا[1]»[2]

(فا):

(إيَّاك عَضَّتْكَ) على (زيدًا ضَرَبْتُهُ)، ولو كانَ (أنتَ عَضَّتْكَ) لكان الجيِّدَ، وكانَ مِثْلَ (كنتُ زيدٌ مَرَرْتُ به) و(حَسِبْتُني عبدُالله ضَرَبْتُهُ).

(ط):

تقديرُه: (فلو أنَّها عَضَّتْ إيَّاك عَضَّتْكَ) فأَضْمَرَ فِعْلًا، وهو عندَ سيبويه مِثْلُ (زيدًا ضَرَبْتُهُ)، وعندَ غيرِه أجودُ؛ لأنَّ (أنَّ) تَطْلُبُ خبرَها.

قال أبو إسحاق[3]: «نَحْرًا» منصوبٌ بـ«جَرَرْتَ».

قال أبو جعفرٍ: وهذا[4] أولى مِن قولِ مَن قالَ[5]: هو مِثْلُ «ذَهَبْنَ

---

(١) من الطويل، وهو للمرّار الأسدي في تذكرة النحاة ٥٤٥، وله أو لعبدالله بن الزبير الأسدي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٢٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٥، (هارون) ١/ ١٥٠.

(٣) انظر قول أبي إسحاق الزجاج وأبي جعفر النحاس بعده نصًّا في: لباب الألباب ١/ ٤١٩.

(٤) في (ش٢) ٤٠ب: وهو.

(٥) هو المبرد، كما في ص٣١٣ هـ٧.

كَلاكِلًا وصُدُورا»[١]، و(النَّحْرُ): مَوْضِعُ النَّحر، و(الكَلْكَلُ[٢]): الصَّدْرُ.

هَذَا بَابٌ مِنَ الفعلِ مُستعْمَلٌ فِي الاسْمِ، ثُمَّ تُبْدِلُ مَكَانَ ذَلِكَ الاسْمِ اسْمًا آخَرَ، فَيَعْمَلُ فِيهِ كَمَا عَمِلَ فِي الأَوَّلِ

قال سيبويه: «فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[٣]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَذَكَرَتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مَائِهَا

وَعَتَكُ الْبَوْلِ عَلَى أَنْسَائِهَا[٤]»[٥].

(ط):

(س)[٦]: ليس القتالُ بعضَ الشهر، ولا بَرْدُ مائِها منها[٧].

---

(١) هذا جزء من بيت سبق في كلام سيبويه ص٣١٣، ولفظه:

مَشَقَ الهواجِرُ لَحْمَهُنَّ معَ السُّرَى حتى ذَهَبْنَ كلاكلًا وصُدُورَا

(٢) في (ش١)٣٥ب، و(ش٣)٤١أ: «والكلكال». وفي لباب الألباب ١/ ٤١٩: «والكلكل والكلكال: الصدر»، وأراه الصواب.

(٣) سورة البقرة، ٢١٧.

(٤) من الرجز، وهما لجبر بن عبدالرحمن في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٨٥- والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٣، ولأبي وجزة الفقعسي في معجم البلدان (تقتد) ٢/ ٣٧، و(تَقْتُد) موضع.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٥، (هارون) ١/ ١٥١.

(٦) نص كلام المبرد في مسائل الغلط (مع الانتصار لسيبويه على المبرد) ص٨٠.

(٧) هذه الحاشية ليست في (ش١)٣٥ب.

(ط):

هــذا[١] بــدلُ الاشــتمال، مثــل: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[٢]، و(العَتَكُ) و(العَبَكُ): أَثَرُ البَّوْل[٣]، و(الأَنْسـاءُ): جمعُ نَسًـا، وهـو عِرْقٌ مُسْتبْطِنُ الفَخِذِ[٤].

«(عَتَك) بالباء والتاء مَرْوِيٌّ[٥]، يُقال: (عَبِكَ به) إذا لَزِقَ به، وأمَّا (العَتَكُ) فالماءُ الأَصْفرُ، قالَ: ذَكَرَتْ تَقْتُدَ في هذه الحال»، بخطِّ (رق).

[٣٦/ أ] **قال سيبويه: «فَإِنَّمَا تُثَنِّيهِ وَتُؤَكِّدُهُ مُثَنًى بِمَا هُوَ مِنْهِ»[٦].**

(عنده): تُبَيِّنُهُ[٧].

(ح): فيه[٨].

---

(١) ليس في (ش١)٣٥ب.

(٢) سورة البقرة، ٢١٧.

(٣) انظر: اللسان (عبك) و (عتك) ١٠/ ٤٦٣.

(٤) انظر القاموس (نسو) ١٧٢٥.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٤/ ٣٩- وابن خلف ١/ ٤٢٠، وذُكرت هاتان الروايتان في: نسخة ابن دادي٣٧ب- ونسخة ابن خروف١٢ب. وفي نسخة ابن خروف رواية أخرى وهي (وعَتَكَ البولُ)، وانظرها في المرجعين المذكورين.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٥، (هارون) ١٥١.

(٧) بدل «تثنيه»، وكذا في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٥أ].

(٨) بدل «منه». وهو في الرَّباحية [انظر: (ح٢) ،٢٥أ] (منه).

ضَرَبَ أبو عليٍّ على «فيه» من نُسْخَتِهِ، ثم قال بَعْدُ: «هو الجيِّدُ».

قال سيبويه: «وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُكَ: (بِعْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلَهُ قَبْلَ أَعْلَاهُ)، .... وَ(اشْتَرَيْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ أَعْجَلَ مِنْ بَعْضٍ)»[1].

زيادةٌ[2]:

قوله: «أَسْفَلَهُ» هو بدلٌ مِن المتاع، وقوله: «قَبْلَ أَعْلاهُ» هو صِفةٌ للبيع، وكذلك قوله: «بَعْضَهُ» هو بدلٌ مِن المتاع، وقوله: «أَعْجَلَ» هو نعتٌ للشراء.

قال سيبويه: «(بِعْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلَهُ قَبْلَ أَعْلَاهُ) .... وَ(ضَرَبْتُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ قَائِمًا وَبَعْضَهُمْ قَاعِدًا)، فَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرْتَ بَعْدَهُ لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ[3] فَيَكُونَ مُبْتَدَأً، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ نَعْتِ الْفِعْلِ»[4].

(فا):

أي: (قائمًا) خبرُ (بعضهم) في قولِك: (ضَرَبْتُ الناسَ بَعْضَهم قائمًا)، وما أَشْبَهَ ذلك.

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٦، (هارون) ١/ ١٥٢.

(٢) ليست في (ش٢)١٤١أ.

(٣) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٥أ]: «يريد بعد الاسم، ليس مبنيًّا على الاسم». وعبارة (يريد بعد الاسم) ليست من كلام سيبويه.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٦، (هارون) ١/ ١٥٢.

(فا):

إذا[١] كانَ صِفَةً للفعلِ لم يَجُزِ الرفعُ وهو موجودٌ في الحال.

بخطِّ (رق) زيادةٌ هي في نسخةِ أبي إسحاق[٢]:

قال أبو الحسن: قوله: «إنما هو من نعتِ الفعل» ليس بشيءٍ؛ لأنه إذا كان من نعتِ الفعل فكأنه قال: (بِعْتُ متاعَكَ مَعًا -(ح) بيعًا[٣]-)، فيُريدُ أنْ يجعلَ (أَسْفَلَهُ) نعتًا لقوله (مَعًا -(ح) بيعًا-)، فينبغي له أنْ يَرفَعَ (أَسْفَلَهُ)؛ لأنه اسمٌ وبَعْدَهُ اسمٌ يكونُ خبرًا له، ولكنه بدلٌ من المتاع، فهذا الجيِّدُ.

زيادةٌ ليست في (ح)[٤]:

قولُ أبي الحسن: إنه «ينبغي له أنْ يَرفَعَ (أَسْفَلَ)» هو خَطَأٌ؛ لأنَّ (أَسفَلَ) هو نَعْتٌ[٥] للبيع، فمِن ثَمَّ قال سيبويه: «هو مِن نَعْتِ الفعل»، ولم يُجِزْ أنْ تَبتدِئَ (أَسْفَلَ) وتَبْنِيَ عليه (قَبْلَ أَعْلاه)؛ لأنَّ (قَبْلَ) مِن نَعْتِ البيع؛ إذ كان مُتَضَمِّنًا له، وليس بمتضمِّنٍ للأسفل.

---

(١) في (ش٢)١٤١أ: فإذا.

(٢) أي: أن هذه الزيادة في نسختي الزجاج الأولى والثانية.

(٣) أي: أن هذه الكلمة في نسخة الزجاج الأولى بلفظ «معًا»، وفي نسخته الثانية بلفظ «بيعًا».

(٤) أي: أن هذه الزيادة في نسخة الزجاج الأولى دون نسخته الثانية.

(٥) في (ش٢)١٤١أ: وقت.

قال سيبويه: «وَ(خَوَّفْتُ النَّاسَ ضَعِيفَهُمْ قَوِيَّهُمْ)، فَهَذَا مَعْنَاهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَعْنَى الَّذِي فِي قَوْلِكَ: (خَافَ النَّاسُ ضَعِيفُهُمْ قَوِيَّهُمْ)»[١].

(فا):

كأنه جَعَلَهم يَخافُون قَوِيَّهم، فالمعمولُ الأوَّلُ في المعنى فاعلٌ.

قال سيبويه: «وَعَلَى ذَلِكَ: (دَفَعْتُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) عَلَى قَوْلِكَ: (دَفَعَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا)، وَدُخُولُ الْبَاءِ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ (أَلْزَمْتُ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ فِي التَّمْثِيلِ: (أَدْفَعْتُ)»[٢].

(فا)[٣]:

قوله: «ببعضٍ» في موضعِ المفعول الثاني.

قال: هذه الباءُ أَوْصَلَتِ الذهابَ إلى الهاءِ، كما أنَّ الألفَ في (أَذْهَبْتُ) أَوْصَلَتِ الذهابَ إليه. [٣٦/ أ]

قال سيبويه: «وَ(أَوْصَلْتُ الْقَوْمَ بَعْضَهُمْ إِلَى بَعْضٍ)، فَجَعَلْتَهُ مَفْعُولًا عَلَى حَدِّ مَا[٤] جَعَلْتَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَصَارَ قَوْلُهُ (إِلَى بَعْضٍ) وَ(مِنْ بَعْضٍ) فِي

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٦، (هارون) ١/ ١٥٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٦، (هارون) ١/ ١٥٣.

(٣) ليس في (ش١)٣٦أ.

(٤) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٥أ]: لأنك تقول: «وصلَ القومُ بعضُهم إلى بعضٍ، فجلته مفعولًا كما»، وفيها (قولك) بدل (قوله)، قلت: ففي الرَّباحية بعض ما في الحاشية القادمة.

مَوْضِعِ مَفْعُولٍ مَنْصُوبٍ»[١].

في أخرى:

لأَنَّك تقولَ: (انْمازَ القومُ بَعْضُهم من بَعْضٍ)، و(وَصَلَ القومُ بعضُهم إلى بعضٍ).

قال سيبويه: «وَمِنْ ذَلِكَ: (فَضَّلْتُ مَتاعَكَ أَسْفَلَهُ عَلَى أَعْلَاهُ)، ‹فَإِنَّما جَعَلَهُ مَفْعُولًا مِنْ قَوْلِهِ: (خَرَجَ مَتَاعُكَ أَسْفَلُهُ عَلَى أَعْلَاهُ)›[٢]**، كَأَنَّهُ فِي التَّمْثِيلِ: (فَضَلَ مَتَاعُكَ أَسْفَلُهُ عَلَى أَعْلَاهُ)»**[٣].

يريد: أَنَّك نَقَلْتَ (فَضَّلْتُ) مِن (فَضَلَ)، كما تقولُ: (خَرَجَ، وخَرَّجْتُهُ أنا على فَرَسٍ).

وَهَذَا ‹مَا يَجْرِي مِنْهُ مَجْرُورًا كَمَا يَجْرِي›[٤] مَنْصُوبًا

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ) إِذَا جَعَلْتَ (النَّاسَ) مَفْعُولِينَ»[٥].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٦، (هارون) ١/ ١٥٣.

(٢) ليس في الرَّباحية، انظر: (ح٢)٢٥أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٦، (هارون) ١/ ١٥٣.

(٤) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٥ب]: باب ما يجري منه مجرورًا كما كان.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٦، (هارون) ١/ ١٥٤.

«إذا جَعَلْتَ (الناسَ) مفعولِين»:

أي: لم تُسَمِّ الفاعلَ، كأنك قلتَ: (دُفِعَ الناسُ)(١).

قال سيبويه: «وَإِذَا قُلْتَ: (فَعَلْتُ) احْتَجْتَ إِلَى الْبَاءِ(٢)، وَجَرَى فِي الْجَرِّ عَلَى قَوْلِكَ: (دَفَعْتُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ)»(٣).

(فا):

وإذا قلتَ: (دَفَعَ الناسُ بَعْضُهُم بَعْضًا) لم تَحْتَجْ إلى الباءِ.

قال سيبويه: «وَإِنْ جَعَلْتَ (النَّاسَ) فَاعِلِينَ قُلْتَ: (عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا)، جَرَى فِي الْجَرِّ عَلَى حَدِّ مَجْرَاهُ فِي الرَّفْعِ»(٤).

(فا):

قوله: «في الجر» أي: في(٥) المصدرِ إذا قَدَّرْتَهُ تقديرَ الفاعل.

(ط):

كُلُّ(٦) هذه الأسماءِ معَ الحروف التي قبلها في موضعِ اسمٍ منصوبٍ.

---

(١) عزى الفارسي في التعليقة ١/ ١٣٤ نص هذه الحاشية إلى ابن السراج.

(٢) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٥ب]: إليها.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٧، (هارون) ١/ ١٥٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٧، (هارون) ١/ ١٥٤.

(٥) في (ش١)٣٦ب: «من».

(٦) في (ش٣)٤٢أ: «كان» أو «كأن».

قال سيبويه: «كَمَا جَرَى فِي الْأَوَّلِ»(١).

(فا):

«في الأوَّل» أي: حيثُ قَدَّرْتَ المصدرَ تقديرَ ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، وهو أَوَّلُ مسألةٍ في هذا الباب(٢). [٣٧/ أ]

هَذَا وَجْهُ اتِّفَاقِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي هَذَا الْبَابِ وَاخْتِيَارِ النَّصْبِ وَاخْتِيَارِ الرَّفْعِ

قال سيبويه: «وَالآخِرُ هُوَ الْأَوَّلُ»(٣).

(عنده): «والآخِرُ هو المبتدأُ الأوَّلُ»، والمعنى فيهما واحدٌ(٤).

قال سيبويه: «وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (جَعَلْتُ مَتَاعَكَ) يَدْخُلُ فِيهِ مَعْنَى (أَلْقَيْتُ)، فَيَصِيرُ كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَلْقَيْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ)»(٥).

(ط): «هذا كُلُّهُ وَجْهٌ واحدٌ مِن الأوجهِ الثلاثة إذا نَصَبْتَ (بَعْضَهُ)، وذلك أنْ يكونَ قولُك (بَعْضَهُ فوقَ بَعْضٍ)، إلا أنَّ قولَك

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٧، (هارون) ١/ ١٥٤.

(٢) وهي: «عَجِبْتُ من دَفْعِ الناسِ بعضِهم ببعضٍ».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٧، (هارون) ١/ ١٥٤. والذي في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٥ب]كالذي في الحاشية.

(٤) قائل «والمعنى فيهما واحد» هو الفارسي.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٨، (هارون) ١/ ١٥٧.

(بَعْضَهُ) في هذا الوَجْهِ تأكيدٌ أو يكونُ تَبْيينًا على نحو قولِك: (رَأَيْتُ وَجْهَك أَحْسَنَ من وَجْهِ فلانٍ)»، أَمْلاه أبو عبدالله الرَّبَاحيُّ[١] من كتابِهِ.

قال سيبويه: «فَجَرَى كَمَا جَرَى (صَكَكْتُ الْحَجَرَيْنِ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ)، فَقَوْلُكَ (بِالْآخَرِ) لَيْسَ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ هُوَ الْأَوَّلُ»[٢].

(عنده):

«فجَرَى على ما جَرَى عليه: (اصْطَكَّ الحَجَرانِ أَحَدُهما بالآخَرِ)».

(فا):

المفعولُ الأولُ فاعلٌ في المعنى.

(فا):

يريدُ: ليس المفعولُ الأولُ الثانيَ. [٣٧/ ب]

قال سيبويه: «وَلَكِنَّهُ فِي مَوْضِعِ الِاسْمِ الْآخِرِ[٣] فِي قَوْلِكَ: (صَكَّ الْحَجَرَانِ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ)، وَلَكِنَّكَ أَوْصَلْتَ الْفِعْلَ بِالْبَاءِ كَمَا أَنَّ (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) الِاسْمُ مِنْهُ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَنْصُوبٍ»[٤].

---

(١) في (ش١)٣٧أ- و(ش٢)٤٢ب- و(ش٣)٤٣أ: «الرياحي»، وصوابه (الرَّبَاحي) بالباء، وهو الذي تُنسب إليه النسخة الرَّباحية لكتاب سيبويه، وسبقت ترجمته في ص٢٧ هـ٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٨، (هارون) ١/ ١٥٧. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٥ب]: «فجَرَى كما جَرَى: (اصْطَكَّ الحَجَرانِ أَحدُهما بالآخَرِ ....)».

(٣) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٦أ]: مفعولٍ للأول.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٨، (هارون) ١/ ١٥٧.

(ط):

أَوْصَلْتَ الفِعْلَ بالباء لأنَّ الفعلَ يَتَعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، فلمَّا جَعَلْتَ المفعولَ في المعنى فاعلًا احْتَجْتَ إلى مفعولٍ، فلم يَتَّصِلِ الكلامُ إلا بحرفٍ.

زيادةٌ بخطِّ (رق)، ليس عند (ح)[1]:

إنَّما يُخْبِرُكَ باختلافِ معاني النصبِ، فإذا كانَ (جَعَلْتُ) في معنى (أَلْقَيْتُ) كانَ نَصْبُهُ كنَصْبِ ⁽(أَلْقَيْتُ)، وإذا كان على معنى (عَمِلْتُ) كانَ نَصْبُهُ كنَصْبِ⁾[2] ⁽(عَمِلْتُ)، وإذا كان معناهُ (صَيَّرْتُ) كان نصبُه كنصبِ⁾[3] (صَيَّرْتُ)، فهذه المعاني الثلاثةُ تَدْخُلُ في (جَعَلْتُ)، فكُلَّما قَصَدْتَ بـ(جَعَلْتُ) إلى واحدٍ منها كانَ نَصْبُهُ على نَصْبِ ما تَقْصِدُ به إليه.

قال:

فيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ: النصبُ على أنه حالٌ، وعلى أنه مفعولٌ ثانٍ، وعلى أنه مفعولُ مفعولٍ[4].

قال سيبويه: «إِذَا قُلْتَ: (بَكَى قَوْمُكَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ)، وَ(حَزِنَ

---

(١) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية، انظر: (ش١)٣٧ب.

(٢) ليس في (ش٢)٤٣أ.

(٣) ليس في (ش٣)٤٣أ.

(٤) هذه حاشيةٌ على قوله: (المعاني الثلاثة) في الحاشية التي قبلها.

قَوْمُكَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ)، فَالْوَجْهُ هَهُنَا[١] النَّصْبُ»[٢].

(فا):

إنْ أَرَدْتَ هذا كانَ حَالًا.

قال سيبويه: «إِذَا قُلْتَ: (أَحْزَنْتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) .... لَمْ تُرِدْ أَنْ تَقُولَ: (بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي عَوْنٍ)»[٣].

(ط):

أَيْ: صَيَّرْتَهُمْ مُتفاضِلِينَ في الحُزْنِ، وجَعَلْتَ بَعْضَهم يَفْضُلُ بَعْضًا فيه، فهُمْ كُلُّهُمْ مَحْزُنون، بَعْضُهُمْ أَفْضَلُ حُزْنًا مِنْ بَعْضٍ.

وإذا نَصَبْتَ فالمعنى قد حَزَّنْتَ بَعْضَهُمْ في حالِ تَفاضُلٍ منهم في الحُزْنِ أيضًا، فـ(أَفْضَلَ) نَصْبٌ على الحال.

قال سيبويه: «فَإِذَا جَازَ هَذَا أَتْبَعْتَهُ مَا يَكُونُ حَالًا»[٤].

(ط):

أَيْ: إذا جازَ أَنْ تُبْدِلَ بَعْضَ القومِ مِن جَمِيعِهم -وكانَ اعتمادُكَ على بَعْضِ القوم- فكأَنَّكَ لم تَذْكُرِ (القوم)، وكأَنَّك قُلْتَ: (حَزَّنْتُ بَعْضَ

(١) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٦أ]: «فالوجه هنا»، والباقي ساقط.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٨، (هارون) ١/ ١٥٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٨، (هارون) ١/ ١٥٧.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٨، (هارون) ١/ ١٥٧.

قومِكَ) ولم تَذْكُرِ (القوم) أَصْلًا.

فجائزٌ أنْ تأتيَ بالحالِ أو بالمفعولِ إنْ كانَ الفِعْلُ يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ أو مفعولين؛ لأنَّ قولَكَ (بَعْضَهم) ليس بمفعولٍ ثانٍ ولا حالٍ فيمتنعَ[1] أنْ يَجِيءَ بالحالِ أو المفعولِ الثاني، ولكنَّ (بَعْضَهم) إنما هو بَدَلٌ مِن (القوم)، وكأنَّك لم تَذْكُرِ (القوم)، ثم تُعَدِّيَ[2] الفِعْلَ بَعْدُ إلى ما احْتَجْتَ إليه مِمَّا يَتَعَدَّى إليه مِن حالٍ وغيرِه، فافهم.

عند (ح): «فإذا جاءَ هذا»، و(عنده): «جازَ» على ما في المتن.

زيادةٌ ليستْ في (ح):

يقول: إذا جاءَ الوَقْفُ[3] وهو معرفةٌ ثُمَّ جاءتْ بَعْدَهُ النَّكرةُ كانتِ النكرةُ حالًا، وكأنَّك قُلْتَ (رَأَيْتُ قَوْمَكَ فاضِلِينَ آخَرِينَ). [٣٨/ أ]

هَذَا بَابٌ مِنَ الْفِعْلِ يُبْدَلُ فِيهِ الآخِرُ مِنَ الأَوَّلِ، وَيُجْرَى عَلَى الاسْمِ كَمَا يجْرَى (أَجْمَعُونَ) عَلَى الاسْمِ، وَيَنْصَبُ بِالْفِعْلِ؛ لأَنَّهُ مَفْعُولٌ

قال سيبويه: «وَلَكِنَّهُمْ أَجَازُوا هَذَا كَمَا أَجَازُوا قَوْلَهُمْ: (دَخَلْتُ الْبَيْتَ)،

---

(١) في (ش٣)٤٣: «فتمنع».

(٢) (تعديَ) معطوف على (تأتيَ).

(٣) كذا في كل النسخ، ولكن عليها في (ش١)٣٧ب حاشية لفظها: «الوصف، يريد البدل».

وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: (دَخَلْتُ فِي الْبَيْتِ)»[١].

بخَطِّ (رق)[٢]:

قال أبو إسحاقَ: قال أبو العبَّاسِ: قال الجَرْمِيُّ[٣]:«(دَخَلْتُ البيتَ) لم يُحْذَفْ منه حَرْفُ الجَرِّ، ومِن الأَفْعالِ ما يَتَعَدَّى بحَرْفِ الجَرِّ وبغيرِ حَرْفِ الجَرِّ، نحوُ: (جِئْتُكَ، وجِئْتُ إليكَ)»، قال: «غَلِطَ في هذا سيبويه».

قال أبو إسحاقَ: فقال[٤] للجَرْمِيِّ: «لو كانَ على ما تقولُ لَقُلْتَ: (دَخَلْتُ البَيْتَ دَخْلًا)، ولا يجوزُ هذا».

قال سيبويه: «كَمَا لَمْ يَجُزْ (دَخَلْتُ)[٥] إِلَّا فِي الْأَمَاكِنِ، فِي مِثْلِ: (دَخَلْتُ الْبَيْتَ)»[٦].

(ط):

لم يَجُزْ تَعدِّي الفِعْلِ إلى اليَدِ والرِّجْلِ -وإنْ جازِ (ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ والبَطْنَ)- 'لأنَّ الظَّهْرَ والبَطْنَ'[٧] جاءا اسمًا للمكان في ظَهْرِ الجَبَلِ وبَطْنِ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٩، (هارون) ١/ ١٥٩.

(٢) جاء بعض هذه الحاشية من (قال الجرمي) إلى (سيبويه) في متن الرَّباحية، انظر: (ح٢)٢٦ب.

(٣) انظر رأي الجرمي في ص١١٦، ١١٧ هـ٧.

(٤) أي: أبو العباس المبرد.

(٥) في [انظر: (ح٢)٢٦أ]: حذف حرف الجر.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٩، (هارون) ١/ ١٥٩.

(٧) ليس في (ش٣)٤٤أ.

الوادي، ولم يَجِئْ اليَدُ والرِّجْلُ اسمينِ للمكان.

قال سيبويه: «وَزَعَمَ الْخَلِيلُ -رَحِمَهُ اللهُ- أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (مُطِرْنَا الزَّرْعَ وَالضَّرْعَ)، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ عَلَى الْبَدَلِ، وَعَلَى أَنْ تُصَيِّرَهُ بِمَنْزِلَةِ (أَجْمَعِينَ) تَأْكِيدًا»[1].

مِن هنا قد نَسَخْتُ على نسخةِ أبي بَكْرٍ، وجَعَلْتُ نسخةَ غيرِه مُلحَقةً به[2].

(ط): قال[3] السراج[4]:

يَقْبُحُ عندي التوكيدُ إذا لم يكنِ الاسمُ المؤكَّدُ هو المؤكِّدَ، واليَدُ والرِّجْلُ ليسا جماعةَ زَيْدٍ، كما أنَّ السَّهْلَ والجَبَلَ جماعةُ البِلاد، والظَّهْرُ والبَطْنُ اسمانِ يُرادُ بهما جماعةُ شَخْصِ زَيْدٍ، فإنْ أَرادَ باليَدِ والرِّجْلِ جماعتَهُ واكْتَفَى بِذِكْرِ الطَّرَفِينِ منه جازَ، فاعلم. [٣٨/ ب]

قال سيبويه: «وَهُوَ نَهارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ»[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ٧٩، (هارون) ١/ ١٥٩.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش٢)٤٤أ.

(٣) (ط) ليست في (ش٢)٤٤أ، و(قال) ليست في (ش١)٣٨أ.

(٤) يعني أبا بكر بن السراج، وهو يعرف بابن السراج وبالسراج، وممن سماه (السراج): مراتب النحويين ١٣٥، وطبقات النحويين واللغويين ١١٢، وتاريخ العلماء النحويين لابن مسعر ٤٠. وقد يكون (السراج) رمزًا لابن السراج. وسوف تتكرر تسميته بالسراج وبابن السراج في عدة مواضع.

(٥) الكتاب (بولاق) ٨٠، (هارون) ١/ ١٦٠.

(ط):

لَمَّا كانَ صِيامُهُ وقِيامُهُ في الليلِ والنَّهارِ لا يَنْفَكُ من ذلك جَعَلَهما كأنهما صاحبا الصيامِ أو بَعْضُهُ؛ لأنَّ زمانَهُ الذي لا يَنْفَكُ منه كبَعْضِهِ، فافهم[1].

قال سيبويه: «وَقَالَ آخَرُ:

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنْحُوتٍ مِنْ السَّاجِ[2]»[3]

زيادةٌ ليستْ مِن السَّماعِ مِن ههنا[4]: «وكما قال:

وأَعْوَرَ مِن نَبْهَانَ أَمَّا نَهَارُهُ فأَعْمَى، وأَمَّا لَيْلُهُ فبَصِيرُ[5]»

قال سيبويه: «كَمَا قَالَ:

وَكَأَنَّهُ[6] لَهَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ[7]»[1]

---

(١) الحاشية كلها ليست في (ش٣)٤٤ب.

(٢) من البسيط، وهو للجَرَنْفَش وقيل: الجَرَنْفس الطائي، كما في: الحيوان ٧/ ١٥٨- وشرح أبيات الكتاب ١/ ٢٣٧- وابن خلف ١/ ٤٤٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٠، (هارون) ١/ ١٦١.

(٤) الحاشية ليست في (ش٣)٤٤ب.

(٥) من الطويل، وهو لجرير، في ديوانه ٢٥٥.

(٦) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٦ب]: «فكأنه»، قال في الخزانة ٥/ ١٩٨: «رواه سيبويه (فكأنه) بالفاء»، قلت: هي رواية الرَّباحية، أما الشرقية فبالواو.

(٧) من الكامل، وهوبلا نسبة في: شرح المفصل ٣/ ٦٧- واللسان ٣/ ٣٠٢- والخزانة ٥/ ١٩٧، ونص صاحب الخزانة أنه لا يُعرف قائله، وجاء في الكتاب (بولاق) ١/ ٨٠ قبل البيت: (قال الأعشى)، ولم أجد هذه النسبة في النسخ التي عندي.

(ط):

(ما) توكيدٌ، و(حاجِبَيْهِ) بَدَلٌ مِن الهاء، وقال (مُعَيَّنٌ) لأَنَّ الإخبارَ عن الهاء وإنْ كُنْتَ قد أَبْدَلْتَ منها، و(اللهَقُ): الأَبْيَضُ، و(السَّرَاةُ): الظَّهْرُ.

قال سيبويه: «وَأَمَّا قَوْلُ جَرِيرٍ:

مَشَقَ الْهَوَاجِرُ لَحْمَهُنّ مَعَ السُّرَى ... حَتَّى ذَهَبْنَ كَلاكِلًا وَصُدُورَا[٢]

فَإِنَّمَا هَذَا عَلَى قَوْلِهِ: (ذَهَبَ قُدْمًا)، وَ(ذَهَبَ أُخْرًا)»[٣].

(ط):

أبو جعفرٍ: سألتُ عنه أبا الحسنِ[٤]، فقال: «يُريدُ بذلك سيبويه أنَّ قولَهُ (ذَهَبَ قُدْمًا) إنما معناه مُتَقَدِّمًا[٥]، و(أُخْرًا) مُتَأَخِّرًا[٦]، وأبو العباسِ[٧] يُخالِفُهُ في هذا القولِ، ويقول: هو منصوبٌ على التمييز».

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٠، (هارون) ١/ ١٦١. وجاء بعده في الشرقية [انظر: (ش١)٣٨ب]: «يُريدُ: (كأَنَّ حاجِبَيْهِ)، فأَبْدَلَ (حاجِبَيْهِ) مِن الهاء التي في (كأَنَّهُ)، و(ما) زائدةٌ»، وليس هو في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٦ب].

(٢) من الكامل، وهو لجرير، كما في ديوانه ٢٢٧- والخزانة ٤/ ٩٨.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٨١، (هارون) ١/ ١٦٢.

(٤) الأخفش الأصغر.

(٥) في (ش٢)٤٤ب: «مقدمًا».

(٦) انظر: اللسان ١١/ ٥٩٧.

(٧) انظر قول المبرد في: شرح السيرافي ٤/ ٦٠- وشرح الصفار ١٩٤أ.

في كتابه: «هذا عندَ أبي العباسِ تمييزٌ»، يعني (كَلا كِلًا).

قال سيبويه: «وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَمَّارٍ النَّهْدِيُّ:

طَوِيلُ مِتَلُّ الْعُنْقِ أَشْرَفَ كَاهِلًا

أَشَقُّ رَحِيبُ الْجَوْفِ مُعْتَدِلُ الْجِرْمِ[1]»[2]

بخطِّ (رق): عندَ أبي إسحاقَ:

وقال امرُؤُ القَيْسِ، ويُقالُ: لابنِ عَمَّارٍ النَّهْدِيِّ[3].

(عنده): «طَوِيلُ مِتَلِّ العُنُقِ»[4]، وكذا عند مَبْرَمان.

(ط)[5]:

قال أبو الحسن[6]: هذا البيتُ نَظِيرُ الأَوَّلِ.

قال: و(مِتَلّ): مُلْقٍ، يُقالُ: تَلَّهُ يَتُلُّهُ، إذا أَلْقاه، ويُقالُ أيضًا للعُنُقِ: مِتَلٌّ، وتَلِيلٌ[7].

---

(١) من الطويل، لعمرو بن عمّار النهدي أو لامرئ القيس في نسخة الزجاج الأولى كما سيأتي في الحاشية، وكما في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٩- وابن خلف ١/ ٤٥٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٨١، (هارون) ١/ ١٦٢.

(٣) هذا الاختلاف يدل على أن نسبة البيت حادثة، وليست من كلام سيبويه، بل من نسبة الجرمي.

(٤) وكذا الضبط في الرَّباحية، انظر: (ح٢)٢٦ب.

(٥) ليس في (ش٢)٤٤ب.

(٦) الأخفش الأصغر.

(٧) انظر: الصحاح (تلل) ٤/ ١٦٤٤، وفيه أيضًا: «المِتَلُّ: الشديد».

قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ عُمَانَ:

إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وفَرْضَا

ذَهَبْتُ طُولًا وَذَهَبْتُ عَرْضَا[1]

فَإِنَّمَا شُبِّهَ بِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمَصَادِرِ»[2].

(ط)[3]:

قال أبو الحسن[4]: الفَرْضُ[5]: ضَرْبٌ مِن التَّمْرِ لأَهْلِ عُمَانَ.

قال: وتقديرُهُ (ذَهَبْتُ ذهابَ طُولٍ)، وكذا كُلُّ ما تَقَدَّمَ.

قال أبو جعفرٍ: فأمَّا أبو إسحاقَ فقالَ في هذه الأبياتِ كُلِّها: «إنها على الحالِ»، قال أبو إسحاقَ: «(طُولًا) أي: مُتَطاوِلًا»، قال: «وكذا (أَشْرَفَ صاعدًا[6])»، وهذا الصحيحُ.

---

(١) من الرجز، وهما لرجل من عُمان، كما في: العشرات لأبي عمر الزاهد ١١٢- والصحاح ٣/ ١٠٩٧، عن الأصمعي، وقال السيرافي ٤/ ٦١: «ويقال إنه للعُماني الراجز»، قلتُ: هو محمد بن ذُؤيب البصري، والبيت ليس له؛ لأنه ليس من عُمان، انظر: الأغاني ١٨/ ٣٢٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٢، (هارون) ١/ ١٦٣. وليس (رجل من عمان) في الرَّباحية، انظر: (ح٢)٢٦ب.

(٣) ليس في (ش٢)٤٤، وهذه الحاشية في لباب الألباب ١/ ٤٦٣، إلا أنه قال: «قال أبو الحسن: طولا أي متطاولا ....».

(٤) الأخفش الأصغر.

(٥) انظر الصحاح (فرض) ٣/ ١٠٩٨.

(٦) يريد أن معنى (أشرفَ كاهلًا) في البيت هو (أشرفَ صاعدًا).

هذه الزيادةُ في (ح):

قال أبو الحسن: قولُه «فإنما شُبِّهَ بهذا الضَّرْبِ مِن المصادر» يعني هذه الأسماءَ في هذا البابِ، نحوُ: (كَلاكِلٍ، وكاهِلٍ) شُبِّهَتْ بقولِهِ (قُدْمًا وأُخْرًا)؛ لأنَّ هذينِ مَصْدَرانِ وُضِعا مَوْضِعَ الحالِ، كأنه إذا قالَ (صُعُدًا) فإنه يُريدُ (ذَهَبَ صاعِدًا)، كما قالَ: (ذَهَبَ[1] مَشْيًا) أي: ماشِيًا.

قولُهُ: «فإنما شُبِّهَ بهذا الضَّرْبِ مِن المصادر»:

يقولُ: إنَّ (طُولًا وعَرْضًا) مِن المصادر، شُبِّهَ (كَلاكِلُ وصُدُورٌ) بـ(طُولٍ وعَرْضٍ) ونحوِهما مِن المصادر.

قال سيبويه: «وَلَيْسَ هَذَا مِثْلَ قَوْلِ عَامِرِ بْنِ الطُّفَيلِ:

فَلَأَبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وَعُوَارِضًا وَلَأُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةَ ضَرْغَدِ[2]»[3]

قال أبو جعفر: هذا البيت لعامر بن الطُّفَيْلِ[4].

(ط)[1]: قال أبو الحسن[2]:

---

(١) في (ش٢)٤٤ب: «في ذهب».

(٢) من الكامل، وهو لعامر بن الطفيل، كما في ديوانه ٥٥- والخزانة ٣/ ٧٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٢، (هارون) ١/ ١٦٣. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٦ب]: «قول طفيل». وفي طرة الحمزاوية (٨٢-١) ٦٨أ: كذا في كتاب أبي نصر، وفي الطرة: «قال أبو جعفر: هذا البيت لعامر بن الطفيل».

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ٢٨أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(لأَبْغِيَنَّكُمْ): لأَطْلُبَنَّكُم بِقَنًا، فحَذَفَ الباءَ.

قال: فأمَّا قولُهُ (ولأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ) فيَتَعَدَّى إلى مفعولين[٣]، كأنه قال: ولأُورِدَنَّ، و(قَنًا، وعُوارِضُ، وضَرْغَدُ): جِبالٌ[٤]، و(اللابَةُ): الحَرَّةُ[٥]. [٣٩/أ]

هَذَا بَابٌ مِنِ اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا أَرَدْتَ فِيهِ مِنَ الْمَعْنَى مَا أَرَدْتَ فِي (يَفْعَلُ) كَانَ مُنَوَّنًا نَكِرَةً.

في نسخةِ (رق):

«مَجْرَى الفِعْلِ المضارعِ في المفعولِ وفي المعنى، فإذا أَرَدْتَ فيه مِن المعنى مِثْلَ ما أَرَدْتَ ....»، ضَرَبَ أبو عليٍّ على (الواو) وعلى (مِثْلَ) مِن

---

(١) ليس في (ش٢)٤٤ب.

(٢) الأخفش الأصغر.

(٣) يقال: قَبَلَتِ الخيلُ الواديَ، أي: استقبلته، وأقبلْتُها أنا الواديَ، أي: جعلتها تقابله. انظر: الصحاح (قبل) ٥/ ١٧٩٦، وقال الفارسي: إن (لأقبلن) في البيت فعل لازم، وهناك حرف جر محذوف، والتقدير: لأُقبِلن بالخيل، فهو كقوله: (لأبغينكم قنًا). انظر: لباب الألباب ١/ ٤٦٨- والخزانة ٣/ ٧٥.

(٤) وقيل غير ذلك، انظر: معجم ما استعجم (قنا) ٣/ ١٠٩٥، (عُوارض) ٣/ ٩٧٨، (ضرغد) ٣/ ٨٥٨.

(٥) انظر الصحاح (لوب) ١/ ٢٢٠.

كتابِهِ، وجَعَلَهُ على ما في نسخةِ (ب).

قال سيبويه: «وَمِمَّا جاءَ فِي الشِّعْرِ مُنَوَّنًا مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ»[1].

مِن هنا ليس في نسخةِ (ب)، وهي في نسخةِ (ح) ومتنِ نسخةِ (رق): «يُقالُ لامرِئِ القيسِ، وقيل: لابنِ أَحْمَرَ، وقيل: لرَجُلٍ مِن أَهْلِ البَحْرَيْنِ وكانَ فَصِيحًا»[2]. [٣٩/ ب]

قال سيبويه: «قَوْلُ النَّابِغَةِ:

احْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ ... إِلَى حَمَامِ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ[3]»[4]

(ط):

(الثَّمَدُ): رَكايا تُحْفَرُ ومِن وَرَائِها حاجِزٌ لا يَدَعُ الماءَ يَخْرُجُ[5].

وشاهِدُه: في أنَّ الثَّمَدَ نَعْتٌ لـ(حَمَامٍ سِراعٍ[6]) التي هي مُنَوَّنةٌ، فلولا

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٣، (هارون) ١/ ١٦٤، و(من هذا الباب قوله) ليس في الرَّباحية، انظر: (ح٢)٢٧أ.

(٢) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية [انظر: (ش٢)٤٥أ]، ويظهر أنها من نسبة الجرمي للبيت.

(٣) من البسيط، وهو للنابغة الذبياني، كما في: ديوانه ٢٣- والحيوان ٣/ ٢٢١.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٥، (هارون) ١/ ١٦٨. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٧أ]: (شِراعٍ) بدل (سِراعٍ)، وهما روايتان في البيت.

(٥) انظر: اللسان (ثمد) ٣/ ١٠٥.

(٦) كذا في جميع النسخ، فكأنه تصرفٌ من النساخ؛ لأن نسخة ابن طلحة رباحية، وفيها (شِراعٍ) كما سبق.

نِيَّةُ التنوينِ في (وَارِدِ الثَّمَدِ) لم يَجُزْ أنْ يكونَ نَعْتًا لـ(حَمَامٍ) المنكورِ وهو معرفةٌ، فهذا بَيِّنٌ.

قال سيبويه: «وَقَالَ المَرَّارُ الأَسَديُّ:

سَلِّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ[1]

فَهْوَ عَلَى الْـمَعْنَى، لَا عَلَى الْأَصْلِ»[2].

قولُهُ: «فهو على[3] المعنى، لا على اللفظ[4]» يَعني أنَّ (مُعْطِيًا) مُضافٌ إلى (رَأْسِهِ)، وليسَ بمُنَوَّنٍ، وأَصْلُهُ التنوينُ؛ لأنَّ (كُلَّ) لا يَقَعُ بَعْدَها اسمٌ معرفةٌ يُعْنَى به الجميعُ، فمِن ثَمَّ كانَ أَصْلُ (مُعْطِي) التنوينَ.

وقوله: «على المعنى» يعني أنه نكرةٌ، وأنَّ أَصْلَهُ التنوينُ.

قال سيبويه: «لأَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا»[5]

---

(١) من الكامل، وهو للمرَّار بن سعيد الفَقْعسي الأسدي، كما في: شرح أبيات الكتاب ١/ ١٠٢- وشرح شواهد الإيضاح ١٢٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٥، (هارون) ١/ ١٦٨.

(٣) ليس في (ش٢)٤٥ب.

(٤) الذي في كلام سيبويه: (الأصل).

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٥، (هارون) ١/ ١٦٩، و(لأبي الأسود الدؤلي) ليس في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٧أ]، وفيها: (ذاكرَ) بالنصب، والبيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدُؤَلي، كما في: ديوانه ٥٤- والمقتضب ٢/ ٣١٣- والمنصف ٢/ ٢٣١.

يونسُ لا يَعْرِفُ (إلا ذاكرِ الله) إلا بالجر. [٤٠/ أ]

قال سيبويه: «وَقَالَ كَعْبُ بْنُ جُعَيْلٍ: ....

وَأَبْيَضَ مَصْقُولَ السِّطَامِ مُهَنَّدًا وَذَا حَلَقٍ مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ مُسْرَدَا[1]»[2]

(عنده): «مُسْنَدَا» مكانَ «مُسْرَدا»[3].

يُقالُ: دِرْعٌ مُسْنَدَةٌ، إذا كانَ حَلَقُها يَأْخُذُ بَعْضُهُ بَعْضًا[4].

قال سيبويه: «وَلَمْ تُدْخِلْهُ عَلَى نَاصِبٍ وَلَا رَافِعٍ»[5].

قوله: «على ناصِبٍ ولا رافعٍ»:

يعني أنَّ (ضارِبًا) إذا اخْتَصَّ بوَقْتٍ بعَيْنِهِ فصارَ للمُضِيِّ لم يَرْفَعْ ولم يَنْصِبْ بمنزلة (غلامٍ)، فإذا كانَ لِمَا يُسْتَقْبَلُ رَفَعَ ونَصَبَ؛ لأنَّ فيه إذا نَصَبَ ضميرًا مرفوعًا، فالذي يَرْفَعُ ويَنْصِبُ بالعملِ أولى، والنَّصْبُ في المعطوفِ عليه أَقْوى؛ لأنه كالفِعْلِ.

يعني قولك: (هذا ضارِبُ زيدٍ أخاهُ غدًا)؛ لأنَّ الجَرَّ هنا داخِلٌ على (ضارِبٍ) الذي أَصْلُهُ النَّصْبُ.

---

(١) من الطويل، وهو لكعب بن جُعَيل، كما في: شرح أبيات الكتاب ١/ ٣٥٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٦، (هارون) ١/ ١٧٠.

(٣) لم أجد هذه الرواية، وقد ذكر ابن السيرافي ١/ ٣٥٦ أن الذي في شعر كعب: (مُؤْبِدا).

(٤) هذا معنى (الدِّرْع المُسْرَدة)، انظر: اللسان (سرد) ٣/ ٢١١، ولم أجد هذا المعنى لـ(الدِّرْع المُسْندة).

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٦، (هارون) ١/ ١٧٠.

قال سيبويه: «وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قَيْسِ عَيْلَانَ:

بَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا ... مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ»[1]

(ط):

روايةُ أبي الحسن[2] (وزِنادِ راعِ) عَطْفًا على الموضع، ورَوَى بعدَهُ:

ومِزْوَدِهِ ومُرْتحِلًا قَلُوصًا ... وأَثْوابًا تُشَبَّهُ بالرِّقَاع

قال سيبويه: «وَزَعَمَ عِيسَى أَنَّهُمْ يُنْشِدُونَ هَذَا الْبَيْتَ:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا ... أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ»[3]

وزَعَمُوا أَنَّهُ مصنوعٌ، قال أبو الحسن[4]: «سَمِعْتُهُ مِن عيسى».

قال سيبويه: «فَلَمَّا أَرَادَ سِوَى ذَلِكَ الْمَعْنَى جَرَى مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْفِعْلِ»[5].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٦، (هارون) ١/ ١٧١. و(رجل من قيس عيلان) ليس في (ح٢)٢٧ب، وفيها (نرقبه) بدل (نطلبه)، والبيت من الوافر، وهو لنصيب بن رباح، كما في ديوانه ١٠٤.

(٢) الظاهر أنه الأخفش الأصغر؛ لأن ابن طلحة يكثر من النقل عنه عن طريق أبي جعفر النحاس، وقد ذكر رواية أبي الحسن والبيت الذي ذكره بعده: لباب الألباب ١/ ٢٥٦.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٧، (هارون) ١/ ١٧١. و(فينصبون ....) ليس في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٧ب]، والبيت من البسيط، وقيل: هو لجابر بن رألان السِنْبسي، وقيل: لجرير، وقيل: لتأبط شرًا، وقيل: مجهول، انظر: المقاصد النحوية ٣/ ٥١٣- والخزانة ٨/ ٢١٥.

(٤) قول الأخفش جاء في متن الرَّباحية، انظر: (ح٢)٢٧ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٧، (هارون) ١/ ١٧١.

قوله: «فلمَّا أَرادَ سِوى ذلك المعنى»: أيْ: سِوى مُشابهةِ اسمِ الفاعلِ[1] الفِعْلَ؛ لاختصاصِ اسمِ الفاعلِ بزمانٍ واحدٍ.

«جَرى مجْرَى الأسماءِ»: التي لم تَعْمَلْ عَمَلَ الفِعْلِ، إذا اخْتَصَّ بزمانٍ واحدٍ لم يُعْرَبْ، يعني الفعل

زيادةٌ:

قال أبو عُمَرَ: هذا خِلافُ قولِهم (الفِعْلُ الدائم)، وهذا خَطَأٌ؛ لأنَّ الزمانَ مُتَقَضٍّ، والاسمُ المأخوذُ مِن الفِعْلِ أَلْزَمُ؛ لأنه حينَ يَفْعَلُ يَقَعُ عليه اسمُ فاعلٍ[2]، فقولُهم (السارِقُ والسارِقةُ) فَعَلَ بحَدِّ الفِعْلِ إذًا، وكذلك اليومُ والليلةُ. [٤٠/ ب]

قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَهْدِي الْخَمِيسَ نِجَادًا فِي مَطَالِعِهَا إِمَّا الْـمِصَاعَ وَإِمَّا ضَرْبَةٌ رُغُبُ»[3]

(ط):

قال أبو جعفرٍ[4]:

---

(١) في (ش١)٤٠أ، (ش٢)٤٦أ: «فاعل».

(٢) في (ش٣)٤٧أ: «الفاعل».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٧، (هارون) ١/ ١٧٢ . والبيت من البسيط، وهو للزبرقان بن بدر، كما في ديوانه ٣٥- واللسان ٨/ ٣٣٨، وقيل: لزاحم العقيلي، كما في: تحصيل عين الذهب ١٤٢.

(٤) انظر كلامه هذا في: لباب الألباب ١/ ٥٣٦.

هكذا في نُسختي عن أبي إسحاقَ[١]، وأَحْسَبُهُ غَلَطًا، وهو عندَهُ[٢] عن أبي الحسن (يَهْدِي الخَمِيسَ نِجادُ) بالرَّفْعِ.

وقال[٣]: (المِصَاعُ): القِتالُ، و(رُغُبٌ): واسعة[٤]، قال أبو العباس[٥]: «معناه إمَّا يُماصِعُونَ مِصاعًا وإمَّا أَمْرُهُم ضَرْبَةٌ رُغُبٌ».

قال سيبويه: «وَقَالَ الشَّاعِرُ: ....

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءُ قَذَالِهِ فَبَدَا، وَغَيَّرَ سَارَهُ الْـمَعْزَاءُ»[٦]

عند القاضي: «أَمَّا سَوادُ قَذَالِهِ»[٧].

قال أبو جعفرٍ: حِفْظِي (أَمَّا سَوَاءُ قَذَالِهِ)، وهو وَسَطُهُ[٨].

---

(١) قلت: هو الذي في نسخ الشرقية [انظر: (ش١)٤٠ب] والرباحية [انظر: (ح٢)٢٧ب].

(٢) كذا في جميع النسخ. والذي في لباب الألباب ١/ ٥٣٦: «عندي»، وهو المناسب للكلام، وأبو الحسن المذكور هو الأخفش الأصغر شيخ أبي جعفر النحاس.

(٣) أي: أبو جعفر النحاس.

(٤) انظر: الصحاح (مصع) ٣/ ١٢٨٥، (رغب) ١/ ١٣٧.

(٥) انظر قول المبرد في: لباب الألباب ١/ ٥٢٨.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٨ (هارون) ١/ ١٧٤. والبيت من الكامل، وهو للشَّمَّاخ بن ضرار، كما في: ملحق ديوانه ٤٢٨- وأساس البلاغة ٢٢٩. وفي البيت روايتان (سَوَاء وسَوَاد)، انظر: تحصيل عين الذهب ١٤٤- ولباب الألباب ١/ ٥٣٩.

(٧) جاءت هذه الرواية في: (ح٢)٢٧ب- والحمزاوية (٨٢-١) ٧٠أ.

(٨) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ٢٩أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

قال أبو جعفر بن النحاس: حِفْظِي (سَوَاءُ)، وكذا ذَكَرَهُ السِّيرافيُّ[١] وفَسَّرَهُ، وكذا وقع في نسخة الفارسي.

قال سيبويه: «وَالنَّصْبُ عَلَى مَا نَصَبْتَ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ»[٢].

زيادةٌ بخَطِّ (رق):

قوله: «والنَّصْبُ على ما نَصَبْتَ عليه ما قبله»، أي: إنْ شِئْتَ نَصَبْتَ عَمْرًا كما قُلْتَ: (هذا ضارِبُ زيدٍ فيها وعَمْرًا)، وكما قال تعالى: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾[٣].

قالَ -بخَطِّ (رق)-:

إذا كانَ معرفةً فلا يَعْمَلُ، يعني (مُعْطِي زَيْدٍ)، وإنما يُنْصَبُ على إضمارِ فِعْلٍ يَرْجِعُ إلى (أَعْطى). [٤١/ أ]

قال سيبويه: «وَإِنْ لَمْ تُنَوِّنْ لَمْ يَجُزْ: (هَذَا مُعْطِي دِرْهَمًا زَيْدٍ)؛ لِأَنَّكَ لَا تَفْصِلُ بَيْنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ»[٤].

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٤/ ٦٦ (دار الكتب المصرية).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٩، (هارون) ١/ ١٧٥.

(٣) سورة الأنعام ٩٦. وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، وقرأ باقي السبعة (وَجَعَلَ)، انظر: السبعة ٢٦٣- والنشر ٢/ ٢٦٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٨، (هارون) ١/ ١٧٥.

قال أبو الحسن[١]:

إلا في شِعْرٍ[٢]، سَمِعْتُ عيسى بنَ عُمَرَ يُنْشِدُ:

فَزَجَجْتُها بمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزَادَهْ[٣]

قال أبو العبَّاسِ[٤]:

لم يَعْرِفْ أبو عُمَرَ ما حكى الأخفشُ، وهو عندَهُ وعندَ جميعِ أصحابِنا خَطَأٌ.

---

(١) حاشية الأخفش في متن الشرقية [انظر: (ش١)٤١أ]، وفي متن الرباحية [انظر: (ح٢)٢٧ب]، وانظر: تحصيل عين الذهب ١٤٥- ولباب الألباب ١/ ٥٤١.

(٢) في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٧ب]: (الشِّعْر)، وفيها (ينشده) بدل (ينشد).

(٣) من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في: معاني الفراء ١/٣٥٨- ومجالس ثعلب ١/١٢٥- والخصائص ٢/٤٠٦، ونسبه السيرافي ٤/ ٧٠- وابن خلف ١/٥٤١ إلى بعض المدنيين المولدين. وقال السيرافي عن البيت ١/ ٢٤١ (العلمية): «وقد أُنْشِدَ فيه ما لا يُثبته أهل الرواية». وقال الصيمري في التبصرة ١/ ٢٨٩: «ليس معروفًا عند البصريين، ولا مشهورًا عن ثقة يؤخذ بلغته، ولا يعرف من حيث يصح». وقال ابن الأثير في البديع ١/ ٣٠١: «ورَوى بعضهم عن سيبويه». وقال الزمخشري في مفصله ١٣٣: «وما يقع في بعض نسخ الكتاب .... فسيبويه بريء من عهدته» وقال صاحب الخزانة ٤/ ٣٨١: «هذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه .... وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه. فأدخله بعض النساخ في بعض النسخ، حتى شرحه الأعلم وابن خلف في جملة أبياته». قلت: الأعلم ١/٨٨ وابن خلف ١/ ٥٤١ قد نصَّا على أنه من رواية الأخفش.

(٤) حاشية المبرد في متن الشرقية [انظر: (ش١)٤١أ]، وفي متن الرباحية [انظر: (ح٢)٢٧ب]، وليس في الرَّباحية: (قال أبو العباس).

هَذَا بَابٌ جَرَى مَجْرَى الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّى فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فِي اللَّفْظِ لا فِي الْمَعْنَى

قال سيبويه: «قَالَ ....[1]:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ
طَبَّاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلْ»[2].

كذا (عنده)، وعندَ (ح) وعندَ (رق): قال ابن مُزَرِّدٍ. [٤١/ ب]

قال سيبويه: «وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ:

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ»[3].

(نُسْخَةٍ[4]):

---

(١) في الشرقية [انظر: (ش١)٤١أ]: «قال الشَّمَّاخ». وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٨أ]: «وقال الشاعر وهو الشَّمَّاخ». وفي نسختي الزجاج -كما في الحاشية-: «وقال ابن مزرِّد». وهذا الاختلاف يدل على أن نسبة البيت حادثة، وليست من كلام سيبويه.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٠، (هارون) ١/ ١٧٧. والبيتان من الرجز، وهما لجبَّار بن جَزْء، كما في ديوان الشماخ ٣٨٩- والخزانة ٤/ ٢٣٣، ونُسبا إلى ابن عمه ابن مزرِّد، كما في نسختي الزجاج في الحاشية، ونُسبا إلى عمهما الشمَّاخ، كما في: الكامل ١/ ٢٥٨- وأمالي ابن الشجري ١/ ١٩٠.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٩، (هارون) ١/ ١٧٧-١٧٨. وفي الشرقية، [انظر: (ش١)٤١ب]: (سُلَيْمَى) بدل (سُلَيْمًا)، وهي الرواية المشهورة، والبيت من الطويل، وهو لرجل من بني عامر، كما في: شرح المفصل ٢/ ٤٦- واللسان ١٤/ ١٤٤، وقيل: لمظهر المحاربي، كما في النسخة المجهولة في الحاشية.

(٤) سبق في مواضع كثيرة «في نسخةٍ كذا»، ولذا ضبطتُ «نسخةٍ» بالجر؛ لأن الغرض بيان اختلاف =

مظهر المحاربي[١].

(ط)[٢]:

قال أبو الحسن: النَّاهِلُ الذي قد رَوِيَ، فالمعنى: أنَّ الرُّمْحَ قد رَوِيَ من الدَّمِ[٣].

هذه النسخ، فلذا يقول: في نسخةٍ كذا ونسخةٍ كذا، وفي نسخةٍ كذا ونسخةٍ كذا، وحَذَفَ حرفَ العطف لإرادته الابتداء في كل بيان فرق، ولإرادته تعداد الفروق، فيكون كقولهم: (في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو)، فيكون قوله «نسخةٍ» مجرورًا بالعطف عند من يجيز العطف على معمولي عاملين، ومجرورًا بحرف جرٍّ محذوف عند من منع العطف على معمولي عاملين، وسيأتي الكلام على العطف على معمولي عاملين في ص١٤٦ هـ٢، ويجوز أن تضبط الكلمة بالرفع؛ على أنها مبتدأ أو خبر وهذا أظهر، وأصلها مضاف إليه قام مقام الخبر، على تقدير: لفظُ نسخةٍ كذا وكذا، أي: كذا وكذا لفظُ نسخةٍ، ثم حذف الخبر وقام المضاف إليه مَقامه، فصار: كذا وكذا نسخةٌ، ثم قُدِّمَ الخبر.

وقد قدَّمت الجر على الرفع لأن صاحب الحواشي عند تثنية (نسخة) في [(ش١)٤٤٥أ، ص٢٠٠٦] قال: «نسختين»، فلم يرفع، وقد يتكلف لذلك النصب، على تقدير: خُذْ لفظَ نسخةٍ، ثم حُذِفَ الفعل والمفعول به، وقام المضاف إليه مَقام المفعول به.

(١) أي: أنه في نسخة مجهولة (مظهر المحاربي) بدل (رجل من بني عامر)، ولم أجد هذه النسبة، ولا ترجمة مظهر المحاربي، وعبارة (رجل من بني عامر) ليست في الرَّباحية، [انظر: (ح٢)٢٨أ]، وهذا يدل على أنها نسبة حادثة، وليست من كلام سيبويه.

(٢) ليس في (ش٢)٤٧ب.

(٣) الحاشية ليست في (ش٣)٤٨أ. وأبو الحسن هو الأخفش الأصغر، وانظر كلامه في لباب الألباب ١/ ٥٥٣.

إنما قال (النِّهال) -وهو جمعُ (ناهِل)- لأنَّ الطَّعْنَ في معنى الجماعةِ جَمْعُ (طَعْنةٍ)، وليس مِثْلَ قوله (ومِعًى جِيَاعا)(١)، ووَجْهُ هذا المبالغةُ في وَصْفِهِ بالجوعِ؛ تنزيلًا له منزلةَ (أَمْعاءٍ جِياعٍ)، ونظيرُه (مُرْطُ القِذاذِ فليس فِيهِ مَصْنَعٌ)(٢).

قال سيبويه: «قَوْلُ ابْنِ قَمِيئَةَ:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ ... لله دَرُّ -الْيَوْمَ- مَنْ لَامَهَا(٣)

وَقَالَ أَبُو حَيَّةَ النُّمَيْرِيُّ:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ -يَوْمًا- ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ(٤)»(١)

---

(١) هذا جزء من بيت للقُطامي في ديوانه ٤١، لفظه:

كأنَّ نُسُوعَ رَحْلِي حِينَ ضَمَّتْ ... حَوالِبَ غُرَّزًا ومِعًى جِيَاعا

انظر: تهذيب اللغة ٣/ ١٥٩- واللسان ٥/ ٣٨٦، والشاهد وصف المفرد (مِعًى) بالجمع (جياعا) مبالغةً.

(٢) هذا صدر بيت مختلفٍ اختلافًا كثيرًا في قائله، يصف فيه سَهْمًا، ولفظه:

مُرْطُ القِذَاذِ فَلَيْسَ فِيهِ مَصْنَعٌ ... لا الرِّيشُ يَنْفَعُهُ ولا التَّعْقِيبُ

انظر: إصلاح المنطق ٦٩- واللسان ٦/ ٣٠٨- وتاج العروس ٢٠/ ٩٧، و(القِذاذ) جمع (القَذّ)، وهي: السهام التي لا ريش عليها، أو ريشها مقطوع الأطراف، و(المَرْط) النَّتْف، وفي (مرط) في البيت روايتان، (مُرُط) وهو مفرد كـ(عُنُق)، و(مُرْط) وهو جمع (أَمْرَط)، وهي المرادة، والشاهد وصف السهم وهو مفرد بـ(مُرْط القذاذ) وهو جمع. انظر: اللسان ٧/ ٣٩٩.

(٣) من السريع، وهو لعمرو بن قميئة، كما في: ديوانه ١٨٢- والخزانة ٤/ ٤٠٥.

(٤) من الوافر، وهو لأبي حية النميري، كما في: الإنصاف ٢/ ٤٣٢- والخزانة ٤/ ٢١٩.

(ط)[٢]:

قال محمدُ بنُ يزيدَ[٣]: هذا لا يجوزُ فيه إلا نَصْبُ (اليوم)؛ لأنه لو خَفَضَهُ لم يكنْ لِـ(مَنْ) ما يَعْمَلُ فيه.

ليس هذا مِثْلَ (ضارِبُ اليومِ زيدًا)؛ لأنَّ (ضارِبًا) في تأويلِ الفِعْلِ، فإذا أَضَفْتَهُ إلى (اليوم) عَدَّيْتَهُ إلى (زيدٍ) فنَصَبْتَهُ على نِيَّةِ التنوين، فلهذا ما جازتِ الإضافةُ[٤].

وأما (دَرُّ) فلا يَتَعَدَّى إلى الاسم؛ لأنه اسمٌ جامِدٌ، مِثْلُ (للهِ بِلادُك!)، فلذلك لم يَجُزْ إضافتُهُ إلى (اليوم)؛ لأنَّ (مَنْ) يبقى بغير عامِلٍ فيه يَخْفِضُ ولا غيرِه[٥].

(فا):

يعني بقوله (دَرُّ) و(كَفٍّ) أنَّ هذا الفَنَّ لا يكونُ فيه -إذا فُصِلَ بينَ

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٠-٩١، (هارون) ١/ ١٧٨-١٧٩. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٨أ]: عمرو بن قميئة.

(٢) ليس في (ش٢)٤٧ب.

(٣) انظر معنى كلام المبرد في: مسائل الغلط [الانتصار ٨٣]، وانظر كلام المبرد على الفصل بالظرف ونحوه بين المضاف والمضاف إليه في المقتضب ٤/ ٣٧٦. وقد سبقه إلى مثل هذا التعليق المازني كما في: مختار التذكرة ٣٧٣.

(٤) أي: ما جازت الإضافة في البيتين المذكورين في النص المحشى عليه.

(٥) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٤٨أ. ولفظها قريب من كلام الفارسي في: مختار التذكرة ٣٧٢.

الجارِّ والمجرورِ- إلا جَرُّ المجرورِ، ولا يجوزُ في ما يَجُرُّهُ النَّصْبُ، كما كان (هذا مُعْطِي زيدٍ دِرْهمًا)[1].

قال سيبويه: «وَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى فِعْلٍ وَلَا اسْمِ فَاعِلٍ الَّذِي جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ»[2].

تفسير:

يعني: لا يكونُ أنْ تُنَوِّنَ (بِكَفٍّ)؛ لأنَّه ليسَ بفِعْلٍ ولا مَشْتَقٍّ مِن الفِعْلِ.

قال سيبويه: «وَمِمَّا جَاءَ مَفْصُولًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَجْرُورِ قَوْلُ الْأَعْشَى: ....

إِلَّا عُلَالَةَ أَوْ بُدَا ... هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَهْ»[3]

قال أبو العبَّاسِ[4]:

هذا جَيِّدٌ؛ لأنَّ المعنى (إلا عُلالةَ قارِحٍ أو بُداهةَ قارِحٍ)، فحَذَفَهُ مِن الأوَّلِ لَمَّا أعاده في الثاني؛ استغناءً به مِن الأوَّلِ، وكذلك (بينَ ذِراعَيْ وجَبْهَةِ

---

(١) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٤٨أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٩١، (هارون) ١/ ١٧٩، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٨أ]: (الفاعل) بدل (فاعل)، و(أُجْرِيَ مُجْرَى) بدل (جَرَى مَجْرَى).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٩١، (هارون) ١/ ١٧٩. والبيت من مجزوء الكامل، وهو للأعشى، كما في: ديوانه ٢٠٩- والخزانة ١/ ١٧٢.

(٤) جاء كلام المبرد في متن الشرقية [انظر: (ش١)٤١ب]. وانظر معنى كلامه في: المقتضب ٤/ ٢٢٨- ومسائل الغلط [الانتصار ٨٣].

الأَسَدِ)[١]، إنما معناه (بينَ ذِراعَيِ الأَسَدِ وجَبْهَةِ الأَسَدِ)، فحَذَفَ الأَوَّلَ استغناءً.

قال سيبويه: «فَهَذَا قَبِيحٌ، يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ عَلَى هَذَا (مَرَرْتُ بِخَيْرِ وَأَفْضَلِ مَنْ ثَمَّ)»[٢].

هذا على قولِ أبي العبَّاس[٣] جَيِّدٌ؛ لأنه حَذَفَ (مَنْ ثَمَّ) استغناءَ بالثاني، يعني: (بخيرِ وأفضلِ)[٤]. [٤٢/ أ]

قال سيبويه: «وَلَوْ كَانَ اسْمًا أَوْ ظَرْفًا أَوْ فِعْلًا لَمْ يَجُزْ»[٥].

يعني:

أنَّ الباءَ قد عَمِلَتْ في (نَقْضِهم)، ولو كانَ مكانَ (ما) اسمٌ أو فِعْلٌ أو ظَرْفٌ لم يَجُزْ أنْ يُفْصَلَ بينَ الجارِّ وما يَعْمَلُ فيه بهذه الأشياءِ؛ لأنك لم تُضْطَرَّ إليه، وإنما يجوزُ ذلك في الشِّعْرِ.

قال سيبويه: «كَمَا قَالَ (أَدْخَلْتُ فِي رَأْسِي الْقَلَنْسُوَةَ)، وَالْجَيِّدُ (أَدْخَلْتُ

---

(١) هذا جزء من بيت للفرزدق، ذكره سيبويه [انظر: الكتاب (هارون) ١/ ١٨٠] بعد أسطر، ولفظه:

يا مَنْ رَأَى عارِضًا أُسَرُّ بِهِ ... بينَ ذِراعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ

انظر: المقتضب ٤/ ٢٢٩- والخزانة ٢/ ٢١٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٢، (هارون) ١/ ١٨٠، وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٨أ]: وهذا قبيحٌ ويجوز.

(٣) انظر معنى كلام المبرد في: مسائل الغلط [الانتصار ٨٣].

(٤) هذه الحاشية ليست في (ش٣)٤٨أ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٩٢، (هارون) ١/ ١٨٠.

فِي الْقَلَنْسُوَةِ رَأْسِي)»[١].

ليس من الكتاب، وهو صوابٌ.

قال سيبويه: «قَالَ الشَّاعِرُ:

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ»[٢].

(نسخةٍ): مَسْلَمَةُ النَّحْوي[٣].

مصنوعٌ، وقد ضَرَبَ عليه أبو عليٍّ[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٢، (هارون) ١/ ١٨١. وهذه العبارة كلها في متن الشرقية (ش١)٤٢أ. وجاء منها في متن الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٨ب] الفقرة الأولى فقط.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٢، (هارون) ١/ ١٨١. والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: الأصول ٣/ ٤٦٤- والخزانة ٤/ ٢٣٥، وقد نُسب في الحاشية القادمة إلى مسلمة النحوي.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش٢)٤٨أ. أي: (مسلمة النحوي) بدل (الشاعر)، ولعله مَسْلَمَةُ بن عبد الله بن سعد بن محارب الفِهْري، أبو محاربٍ النَّحوي، كان من أئمة النحو المتقدمين، أخذ النَّحو عن خاله عبد الله بن أبي إسحاق، أدَّب جعفر بن أبي جعفر المنصور، ومات زمن ولاية جعفر للموصل. انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٨٧.

(٤) استشهد الفارسي دون إنكار بهذا البيت في: الحجة ٤/ ٣٢٢- ومختار التذكرة ٣٥١، ١٨٥ من رواية أبي الحسن في ما حُكي عنه. واستشهد به أيضًا: معاني الفراء ٢/ ٨٠- وتأويل المشكل ١٩٤- والأصول ٣/ ٤٦٤- وإعراب النحاس ٢/ ٣٧٣- وشرح السيرافي (العلمية) ٢/ ٢١٦. وعزاها ابن برهان في شرح اللمع ٢٢٧- والسيوطي في الهمع ٢/ ١٢٣ إلى رواية الأخفش، وزاد السيوطي: الكوفيين وابن كيسان.

هَذَا بَابٌ صَارَ الْفَاعِلُ فِيهِ بِمَنْـزِلَةِ الَّذِي فَعَلَ فِي الْمَعْنَى، وَمَا يَعْمَلُ فِيهِ

قال سيبويه: «وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ تُرْتَضَى عَرَبِيَّتُهُمْ: (هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ)، شَبَّهُوهُ بِـ(الْحَسَنِ الْوَجْهِ)، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي الْـمَعْنَى وَلَا فِي أَحْوَالِهِ»[1].

«ليس مِثْلَهُ في المعنى»: لأنَّ الضارِبَ فَعَلَ بالرَّجُلِ الضَّرْبَ، والحَسَنُ لم يَفْعَلْ بالوَجْهِ شيئًا.

وقوله «ولا في أحوالِهِ»: فإنَّ تقديرَ (الوَجْهِ) الانفصالُ وإنْ كانَ مُضافًا، وليس تقديرُ (الرَّجُلِ) الانفصالَ؛ ولأنَّ الحَسَنَ هو الوَجْهُ، وليس الضَّارِبُ الرَّجُلَ.

قال سيبويه: «وَقَالَ المَرَّارُ الْأَسَدِيُّ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا»[2].

قال أبو العبَّاسِ[3]:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٣، (هارون) ١/ ١٨٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٣، (هارون) ١/ ١٨٢. والبيت من الوافر، وهو للمرَّار الأسدي، كما في: ديوانه ٤٦٥- والخزانة ٤/ ٢٨٤.

(٣) انظر رأي المبرد وقوله في: الأصول ١/ ١٣٥- وشرح السيرافي ٤/ ٨١- ولباب الألباب ٥٧٩، وقد عاد المبرد إلى قول سيبويه أن (بشرٍ) مجرور على عطف البيان لا البدل في كتابه (الشرح)، انظر: لباب الألباب ٥٧٩- والخزانة ٤/ ٢٨٤.

الخَفْضُ في (بِشْرٍ) لا يجوزُ؛ لأنه بَدَلٌ من (البَكْرِيِّ)، وإنما البَدَلُ أنْ يُوضَعَ الثاني مَوْضِعَ الأوَّلِ، وأنت إذا وَضَعْتَ (بِشْرًا) مَكانَ الأوَّلِ لم يكنْ إلا نَصْبًا، فإنما نَظيرُ هذا (يا زيدُ أخانا)؛ لأنَّك إذا جَعَلْتَ (الأَخَ) مُنادًى لم يكنْ إلا نصبًا.

(فا):

إنْ جَعَلْتَ (بِشْرًا) عَطْفًا[1] ولم تَجْعَلْهُ بَدلًا جازَ الجَرُّ فيه، وخالفَ (يا زيدُ أخانا)؛ لأنَّ مَوْضِعَ (يا زيدُ) نَصْبٌ، ولا مَوْضِعَ نَصْبٍ لـ(البَكْرِيِّ)، فيلزمُ لذلك إذا جَعَلَهُ[2] عَطْفًا أنْ يُجْرِيَهُ عليه على لَفْظِهِ.

قال سيبويه: «وَمَنْ قَالَ: (هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ) ....»[3].

زيادةٌ في متن (ط)[4]:

‹قالَ أبو إسحاق›[5]: قال أبو العبَّاسِ: أَصَبْتُ للفَرَزْدَقِ مِثْلَ (الضارِبِ

---

(١) أي: عطف بيان، وقد سبق الزجاجُ الفارسيَّ إلى هذا الجواب، انظر: لباب الألباب ٥٧٩.

(٢) في (ش٣)٤٨ب: «جعلته ... تُجريه».

(٣) الكتاب (بولاق) ٩٣، (هارون) ١/ ١٨٢.

(٤) هذه الحاشية في متن الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٨ب]. وفي نسخة العابدي ١/ ٥٣أ: «قال أبو العباس: أصبتُ للفرزدق مثل (الضارب الرجلِ) قولَه: أبأنا ....»، وانظر: شرح الصفار ٢١١أ- ولباب الألباب ٥٩٤- والمقاصد الشافية ٤/ ٤٢، قال: «أنشده الزجاج في الكتاب»، يعني في حواشي نسخته من الكتاب.

(٥) ليس في (ش٢)٤٨ب.

الرَّجُلِ)، قال أبو إسحاقَ: قال:

أَبَأْنا بها قَتْلَى، وما في دِمائِها   وَفاءٌ، وهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحوائِمِ[١].

[٤٢/ ب] **قال سيبويه: «وَمِنْ ذَلِكَ إِنْشَادُ بَعْضِ الْعَرَبِ قَوْلَ الْأَعْشَى:**

الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا   عُوذًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا»[٢].

قال أبو العبَّاسِ[٣]:

هذا هو الجَيِّدُ؛ لأنه أضافَ (العَبْد) إلى ضميرِ (المائة)، فكأَنَّهُ أضافَ إلى ما فيه الألفُ واللامُ.

قال سيبويه: «وَصَارَ الِاسْمُ دَاخِلًا فِي الْجَارِّ وَبَدَلًا مِنَ النُّونِ؛ لِأَنَّ النُّونَ لَا تُعَاقِبُ الْأَلِفَ وَاللَّامَ، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَى الِاسْمِ بَعْدَ أَنْ ثَبَتَتْ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ»[٤].

أي:

يصيرُ (زيدٍ) في قولك: (الضارِبُو زَيْدٍ[٥]) بَدَلًا من النُّونِ وداخِلًا فيه.

---

(١) من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ٢/ ٣١٠- والخزانة ٧/ ٣٧٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٤، (هارون) ١/ ١٨٣. والبيت من الكامل، وهو للأعشى، كما في: ٧٩- والخزانة ٤/ ٢٥٦.

(٣) انظر رأي المبرد وكلامه في: المقتضب ٤/ ١٦٤- والأصول ٢/ ٣٠٨- والخزانة ٤/ ٢٣٨.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٤، (هارون) ١/ ١٨٤.

(٥) ليس في (ش٣)٤٩أ.

قال المازني: إنما تَدْخُلُ على الاسم بعد أنْ ثَبَتَ فيه الألفُ واللام. (ط)[١].

قال سيبويه: «لَمْ يَحْذِفِ النُّونَ لِلْإِضَافَةِ، وَلَا لِيُعَاقِبَ الِاسْمُ النُّونَ، وَلَكِنْ حَذَفُوهَا كَمَا حَذَفُوهَا مِنَ (اللَّذَيْنِ، وَالَّذِينَ)؛ حَيْثُ طَالَ الْكَلَامُ»[٢].

(ط)[٣]:

نَصَبَ (عَوْرةَ)[٤] لأنه لم يَحْذِفِ التنوينَ للإضافةِ، ولكنْ لطُولِ الاسمِ، كما حَذَفَهُ مِن (اللَّذَيْنِ).

لأَنَّهُ حَذَفَ النُّونَ لطُولِ الاسمِ وهو يُرِيدُها[٥].

قال سيبويه: «وَإِذَا قُلْتَ: (هُمُ الضَّارِبُوكَ) وَ(هُمَا الضَّارِبَاكَ)، فَالْوَجْهُ فِيهِ الْجَرُّ؛ لِأَنَّكَ إِذَا كَفَفْتَ النُّونَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي الْمَظْهَرِ كَانَ الْوَجْهُ الْجَرَّ»[٦].

---

(١) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ٥٣أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٥، (هارون) ١/ ١٨٥-١٨٦.

(٣) ليس في (ش١)٤٢ب.

(٤) في قول الشاعر الذي ذكره سيبويه ١/ ١٨٧ (هارون)، ولفظه:

الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا ... يَأتِيهِمُ من وَرائنا نَطَفُ

(٥) هذه الحاشية كلها ليست في (ش٣)٥١أ.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٥، (هارون) ١/ ١٨٧.

قال:

مَذْهَبُهُ أنه بمنـزلةِ (مَنْ)، يعني (الذي)؛ لأنه مِثْلُهُ في الإبهام.

الأخفشُ يَزْعُمُ أنَّ الكافَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ. [٤٣/أ]

زَعَمَ[١] أبو عثمانَ والزِّيَادِيُّ[٢] أنَّ الأخفشَ[٣] كان يقولُ: «لا تكونُ الكافُ في (الضَّارِباك)[٤] إلا في موضعِ نَصْبٍ؛ لأنَّ المضمَرَ لا يُمْكِنُ معه إظهارُ النونِ، فهو يُعاقِبُ مِثْلَ الواحِدِ[٥]».

والنحويونَ أبو عُمَرَ وأبو عثمانَ لا يَرَوْنَهُ[٦] إلا مَجْرُورًا[٧].

وهو مَذْهَبُ أبي العبَّاسِ[٨].

---

(١) في متن الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٩أ]: وذكر.

(٢) في نسخة بايزيد٣٥ب: أبو عثمان وأبو إسحاق والزيادي.

(٣) انظر كلام الأخفش في: مسائل الغلط [الانتصار ٨٥]- وشرح السيرافي ٤/ ٨٨- والصفار ٢١٢أ. وعزا الفارسي في مختار التذكرة ٧٩ إلى الأخفش أن الكاف مجرورة ولا تكون منصوبة، كسيبويه، وهذا الموافق لكلامه في معانيه ١/ ٩٠ (تحقيق قراعة).

(٤) في متن الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٩أ]: ضارباك.

(٥) يعني: مثل المفرد، نحو: (الضاربي) و(الضاربك).

(٦) في متن الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٩أ]: «والجرميُّ والمازنيُّ لا يرونه». وفي نسخة بايزيد٣٥ب: «والجرميُّ والمازنيُّ لا يَرَيَانِه».

(٧) ما تقدم من هذه الحاشية من كلام المبرد، ومن بعده من كلام غيره.

(٨) في متن الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٩أ]. وليس في متن الشرقية [انظر: (ش١)٤٣أ]. وانظر رأي المبرد في: مسائل الغلط [الانتصار ٨٥]، وعلَّق محقق الانتصار بقوله: «يبدو أن المبرد رجع عن =

وتقولُ: (هو ضارِبِي وزيدًا) إذا كانَ لم يَفْعَلْ، والياءُ في مَوْضِعِ جَرٍّ لَكَفِّ التنوينِ، ولا يكونُ في موضعِ نَصْبٍ، وإنما نَصَبْتَ (زيدًا) لأنَّكَ كَرِهْتَ أنْ تَعْطِفَ الظاهِرَ على المضمَرِ المجرورِ، فنَصَبْتَهُ وأَضْمَرْتَ فِعْلًا يَنْصِبُ، وكذا تقولُ أيضًا إذا كانَ قد مَضى، إلا أنْ تقولَ: (وضارِبُ زيدٍ).

وإذا قال: (هو الضَّارِبُك) فالكافُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ لا يُخْتَلَفُ[1] في ذلك[2].

(فا):

لأنَّكَ لو أَظْهَرْتَ لم يكنْ إلا نَصْبًا، وأمَّا (الضَّارِبُوك) فالكافُ في مَوْضِعِ جَرٍّ، إلا في قولِ مَن قال: (الحافِظُو عَوْرَةَ)[1][3].

تغليط الأخفش، وذهب إلى أن الياء في (الضاربي) في موضع نصب، انظر: المقتضب....»، قلتُ: سبقه إلى ذلك شيخ مشايخنا العلامة محمد عبدالخالق عضيمة في تحقيق المقتضب ١/ ٢٤٩، قلتُ: وليس الأمر كذلك عندي، فالخلاف بين المذكورِين في نحو (الضاربوك) و(الضارباك)، أو كما يقول ابن هشام في شرح الشذور ٢٠٠: «أن يكون المضاف صفة معربة بالحروف»، أما في نحو (الضاربي) و(الضاربك) فلا خلاف بينهم في أن الوجه في الضمير النصب [قال الصفار ٢١٢أ: باتفاق]، كما في الحاشية القادمة، وفيها: «لا يختلفون في ذلك»، ويظهر لي أن الحاشية القادمة للمبرد لأنها في متن الشرقية متصلة بالحاشية السابقة.

(١) قال في شرح الصفار ٢١٢أ: «باتفاق».

(٢) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية (ش١)٤٣أ.

(٣) يريد به البيت الذي ذكره سيبويه ١/ ١٨٧ (هارون)، وذكرته في ص٣٣٦ هـ٤.

يُرِيدُ المظْهَرَ المجرورَ[٢]، وفي ذا الكلامِ فَصْلٌ، هو إِجازتُهُ عَطْفَ الظاهِرِ المجرورِ على الظاهِرِ المجرورِ، وامتناعُهُ مِن إِجازةِ عَطْفِ الظاهِرِ المجرورِ على المضمَرِ المجرورِ.

قال سيبويه: «لِأَنَّكَ لَوْ كَفَفْتَ النُّونَ فِي الْإِظْهَارِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا جَرًّا»[٣].

هذا لا يكونُ إلا جَرًّا، ولا يكونُ فيه ما كانَ في قوله: (الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ)[٤] مِن النَّصْبِ؛ لأنَّ الظاهِرَ في هذا لا يكونُ إلا جَرًّا، والمضمَرُ يُحْمَلُ على الظاهِرِ[٥].

[بعد آخر الباب].

(ط):

اعلمْ أنَّ فِعْلَ المضمَرِ المتصِلِ لا يَتَعَدَّى إلى اسمِهِ الظاهِرِ في أفعالِ الشَّكِّ والعِلْمِ ولا في غيرِها، ولا يجوزُ عندَهم (زيدًا ضَرَبَ) إذا قَدَّرْتَ أنْ

---

(١) هذه حاشية على آخر الحاشية، ومعنى قوله: «لم يكن إلا نصبًا» يعني: في نحو: (هذا الضاربُ زيدًا)، فليس فيها عند الجمهور إلا نصب (زيدًا)، انظر: المقتضب ٤/ ١٦١- والأصول ١/ ١٢٩- والمفصل ١١٥- وشرح ابن عقيل ٣/ ٤٧- وأوضح المسالك ٣/ ٩٥.

(٢) هذه حاشية على قول سيبويه: «المظهر».

(٣) الكتاب (بولاق) ٩٦، (هارون) ١/ ١٨٧.

(٤) يريد به البيت الذي ذكره سيبويه ١/ ١٨٧ (هارون)، وذكرته في ص٣٣٦ هـ٤.

(٥) هذه الحاشية ليست في (ش٢)٤٩ب، وهي للفارسي، وهي بلفظها في التعليقة ١/ ١٣٦.

في (ضَرَبَ) مُضْمَرًا (هو زيدٌ[١]) ونَصَبْتَ (زيدًا) بِفِعْلِ ذلك المضْمَرِ حتى كأَنَّكَ قُلْتَ: (زيدًا ضَرَبَ نَفْسُهُ)، هذا لا يجوزُ.

وكذلك لا يجوزُ أنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ المضْمَرِ المتصِلِ إلى اسمِهِ المضمَرِ المتصِلِ، إلا في أفعالِ الشَّكِّ خاصةً، لا يجوزُ: (ضَرَبْتُني)، ويجوزُ: (ظَنَنْتُني ذاهِبًا)، المعنى (ظَنَنْتُ نَفْسي).

ويجوزُ أنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ المضمَرِ المتصِلِ إلى اسمِهِ المضمَرِ المنفصِلِ في أفعالِ الشَّكِّ وغيرِها، (زيدٌ ما ضَرَبَ إلا إياهُ).

ويجوزُ أنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ المضمَرِ المنفصِلِ[٢] إلى اسمِهِ الظاهِرِ، نحوُ: (لم يَضْرِبْ زيدًا إلا هُوَ)، أي: (إلا نَفْسُهُ)، وهو خِلافُ فِعْلِ المضمَرِ المتصِلِ لِمَّا بَيَّنَّا.

ولا يجوزُ أنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ الظاهِرِ إلى مُضْمَرِهِ المتَّصِلِ إلا في أفعالِ الشَّكِّ والعِلْمِ خاصةً، لا يجوزُ: (ضَرَبَهُ زيدٌ)، أي: ضَرَبَ نَفْسَهُ، ويجوزُ: (ظَنَّهُ زيدٌ عالمًا).

ويجوزُ: أنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ الظاهِرِ إلى مُضْمَرِهِ المنفَصِلِ في أفعال الشَّكِّ وغيرِها، يجوزُ: (لم يَضْرِبْ زيدٌ إلا إياهُ)، و(ألم يَظُنَّ زيدٌ عالمًا إلا إياهُ[٣])، أي:

---

(١) في (ش٢)٤٩ب: «وهو فعل».

(٢) في (ش٣)٥٠أ: «المتصل». وهو تحريف.

(٣) ليس في (ش٣)٥٠أ.

إلا نَفْسَهُ.

هذا كُلُّهُ ترتيبُ الأخفشِ سعيدِ بنِ مَسْعَدَةَ. [٤٣/ ب]

هَذَا بَابٌ مِنَ الْمَصَادِرِ جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي عَمَلِهِ وَمَعْنَاهُ

قال سيبويه: «وَإِنَّمَا خَالَفَ هَذَا الِاسْمَ الَّذِي جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي أَنَّ فِيهِ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا»[١].

زيادةٌ:

يعني: في المصدَرِ أنك تَجِيءُ بالفاعِلِ والمفعول.

وقوله: (فيه) ليسَ يعني إضْمارًا، ولكنْ يَقَعُ فيه فاعلًا ومفعولًا.

قال سيبويه: «وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: (سَمْعُ أُذُنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ)»[٢].

(ط):

قال أبو جعفرٍ[٣]: وفي نسختي عن أبي الحسن بنَصْبِ (سَمْع) في قوله: (سَمْع أُذُنِي). [٤٤/ أ]

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٧، (هارون) ١/ ١٨٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٨، (هارون) ١/ ١٩١، وانظر (سمع أذني ....) في: اللسان (سمع) ٨/ ١٦٣- وتاج العروس (سمع) ٣٨/ ١١٥.

(٣) المعروف أن النحاس روى (كتاب سيبويه) عن الزجاج عن المبرد، ولكنه ذكر في أكثر من موضع أنه نقل عن نسخة أبي الحسن الأخفش الأصغر، كما هنا، وكما في ص٣٢٣ هـ٢، وص٣٥٧ هـ٤.

قال سيبويه: «قَالَ ...:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا

مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا

يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا»[١].

«وزَعَمُوا أنه مصنوعٌ»، في (ح).

قال سيبويه: «وَقَالَ الشَّاعِرُ:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلْ»[٢].

زعموا أنه مصنوع[٣].

قال سيبويه: «وَقَالَ ....:

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٨، (هارون) ١/ ١٩١. وفي الشرقية [انظر: ٤٤أ]: «قال رؤبة». وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٩ب]: «قال الراجز». وفي لباب الألباب ٦٣٨: «لزياد العنبري كذا قال أبو علي، ونُسب في (الفَرْخ) لرؤبة»، و(الفرخ) هو كتاب (فرخ كتاب سيبويه) للجرمي، وهذا يؤكد أن النسبة التي في الشرقية حادثة من كلام الجرمي لا سيبويه، والأبيات من الرجز، وهي لزياد العنبري، كما في: شرح ابن يعيش ٦/ ٦٥- والتصريح ٢/ ٦٥، ولرؤبة كما في: ملحقات ديوانه ١٨٧، ولأحدهما كما في: المقاصد النحوية ٣/ ٥٢٠- وشرح أبيات المغني ٢/ ٨٦٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٩، (هارون) ١/ ١٩٢. والبيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في: المنصف ٣/ ٧١- والخزانة ٨/ ١٢٧.

(٣) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية [انظر: (ش٢)٥٠ب]. وليست في الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٩ب].

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْـمُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا»[١].

ويُرَوى (لَحِقْتُ فلم أَنْكُلْ)[٢].

(ط)[٣]:

في نَصْبِ (مِسْمَع) وَجْهانِ، أحدهما: الذي جاء به سيبويه، أنْ يكونَ التقديرُ (عن ضَرْبٍ مِسْمَعًا)، والألفُ واللامُ بمنزلةِ التنوينِ، وقد يجوزُ أنْ يكونَ منصوبًا بـ(لَحِقْتُ).

قال سيبويه: «وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (هَذَا ضَرْبُ عَبْدِالله)، كَمَا تَقُولُ: (هَذَا ضَارِبُ عَبْدِالله) في ما انْقَطَعَ مِنَ الْأَفْعَالِ»[٤].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٩، (هارون) ١/ ١٩٣. وفي الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٩ب]: «قال المرَّار». وفي الشرقية [انظر: (ش١)٤٤أ]: «قال المرار الأسدي، مالك بن زغبة». وفي لباب الألباب ٦٤٣: «وأنشد للمرار الأسدي، كذا في الكتاب، ونسبه الجرمي لمالك بن زغبة الباهلي»، والبيت من الطويل، وهو لرؤبة كما في: ديوانه ٤٦٤، وشرح أبيات الكتاب ١/ ٦٠، ولمالك بن زغبة، كما في: فرحة الأديب ٣٠- والخزانة ٨/ ١٢٨، ولأحدهما، كما في: شرح المفصل ٦/ ٦٤- والمقاصد النحوية ٣/ ٤٠.

(٢) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية (ش٢)٥٠ب. وهذه الرواية هي رواية الرَّباحية [انظر: (ح٢)٢٩ب].

(٣) ليس في (ش٢)٥٠ب. وهذه الحاشية على رواية الرَّباحية (لَحِقْتُ)؛ لأن نسخة ابن طلحة رَّباحيةٌ، وانظر ما في الحاشية في: شرح السيرافي ٤/ ٩٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٩، (هارون) ١/ ١٩٣.

قولُهُ: (هذا ضَرْبُ عبدِالله):

يَحتملُ أنْ يكونَ (عبدِالله) فيه فاعلًا، ويَحتملُ أنْ يكونَ مفعولًا؛ لأنَّ المصدَرَ يُضافُ إلى الفاعلِ والمفعولِ جميعًا، وإضافتُهُ إلى الفاعلِ أَكْثَرُ، فإما اسمُ الفاعِلِ فلا يُضافُ إلا إلى المفعولِ؛ لاستحالةِ أنْ يُضافَ الشيءُ إلى نَفْسِهِ.

قال سيبويه: «وَيَجُوزُ: (عَجِبْتُ لَهُ مِنْ ضَرْبِ أَخِيهِ)، يَكُونُ الْمَصْدَرُ مُضَافًا فَعَلَ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ، وَيَكُونُ مُنَوَّنًا، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ (ضَارِبٍ)»[١].

قال أبو الحسن:

«يجوزُ (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخِيهِ)، يكونُ المصدَرُ مُضافًا فَعَلَ أو لم يَفْعَلْ، ويكونُ مُنَوَّنًا، وليسَ بمنزلةِ (ضارِبٍ)»[٢]؛ لأنَّ (ضارِبًا) هو اسمُ الفاعِلِ، والفاعِلُ يُضْمَرُ فيه ولا يُضْمَرُ في المصادِرِ؛ لأنَّكَ إذا قُلْتَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدًا) فالفاعِلُ محذوفٌ، وليس يُضْمَرُ في المصدَرِ[٣].

---

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٩، (هارون) ١٩٤.

(٢) هذه عبارة سيبويه، أعادها الأخفش لكي يعلِّلها، ويلحظ أنه أسقط (له) من المثال.

(٣) هذه الحاشية في متن الشرقية، انظر: (ش٢)١٥أ.

خلاصة الرموز

أخ= نسخة أخرى.

اس، ا س ر ق = نسخة الزجاج الأولى.

ب= نسخة ابن السراج الثانية.

ث= نسخة ثعلب.

ج= الزجاج، أو النحاس.

ح= نسخة الزجاج الثانية.

خ= الأخفش، أو نسخة.

رق= نسخة الزجاج الأولى.

س= نسخة ابن السراج الأولى.

سح= نسخة خزانة الأخشيدي.

سف= السيرافي.

ش= النسخة الشرقية.

ص= أبو نصر ونسخته، أو كتاب الأصول لابن السراج.

ط= نسخة ابن طلحة.

ع= المبرد، أو أبو علي الغساني، أو عبدالباقي.

عنده= نسخة ابن السراج الثانية.

فا= الفارسي.

ق= القاضي إسماعيل.

مح= نسخة المبرد.

مع= نسخة المعقلي.

هـ= النسخة الطاهرية.

ي= عبدالباقي.

يه= سيبويه.

يي= إسماعيل الزجاجي.

نسخة ش= جوروم ٢٥٦٢-٢٥٦٥.

نسخة ش١= إسماعيل أفندي ٦٣٤.

نسخة ش٢= المكتبة الوطنية في باريس ٣٩٨٧.

نسخة ش٣= الفاتح ٥٠٦٢.

نسخة ش٤= بشير آغا ٦٠٩.

نسخة ش٥= حميدية ١٣٢٧.

نسخة م١= الأمبروزيانا ٥٦.

نسخة م٢= نسخة صنعاء.

نسخة م٥= شهيد علي ٢٤٩٨.

نسخة ح١= الوطنية في باريس ٥٠٦٨.

نسخة ح٢= الوطنية في باريس ٥٢٨٠.

نسخة ح٣= عارف حكمت ١٦٣.

نسخة ح٦= يني جامع ١١٠٦.

نسخة ح٧= جار الله ١٩٦٣.

نسخة ح٨= لاله لي ٣٤٨٤.

نسخة ح١٠= يني جامع ١١٠٥.

نسخة ابن خروف= الوطنية في باريس ٦٤٩٩.

نسخة ابن دادي= كوبريلي ١٥٠٠.

نسخة المرادي= وحيد باشا ١٤٨٤.

نسخة الموصلي= فيض الله ٢٠١٦.

نسخة ابن يبقى= الأسكوريال ١.

نسخة العبدري= مكتبة مشهد.

نسخة الميورقي= شهيد علي ٢٤٩٩.

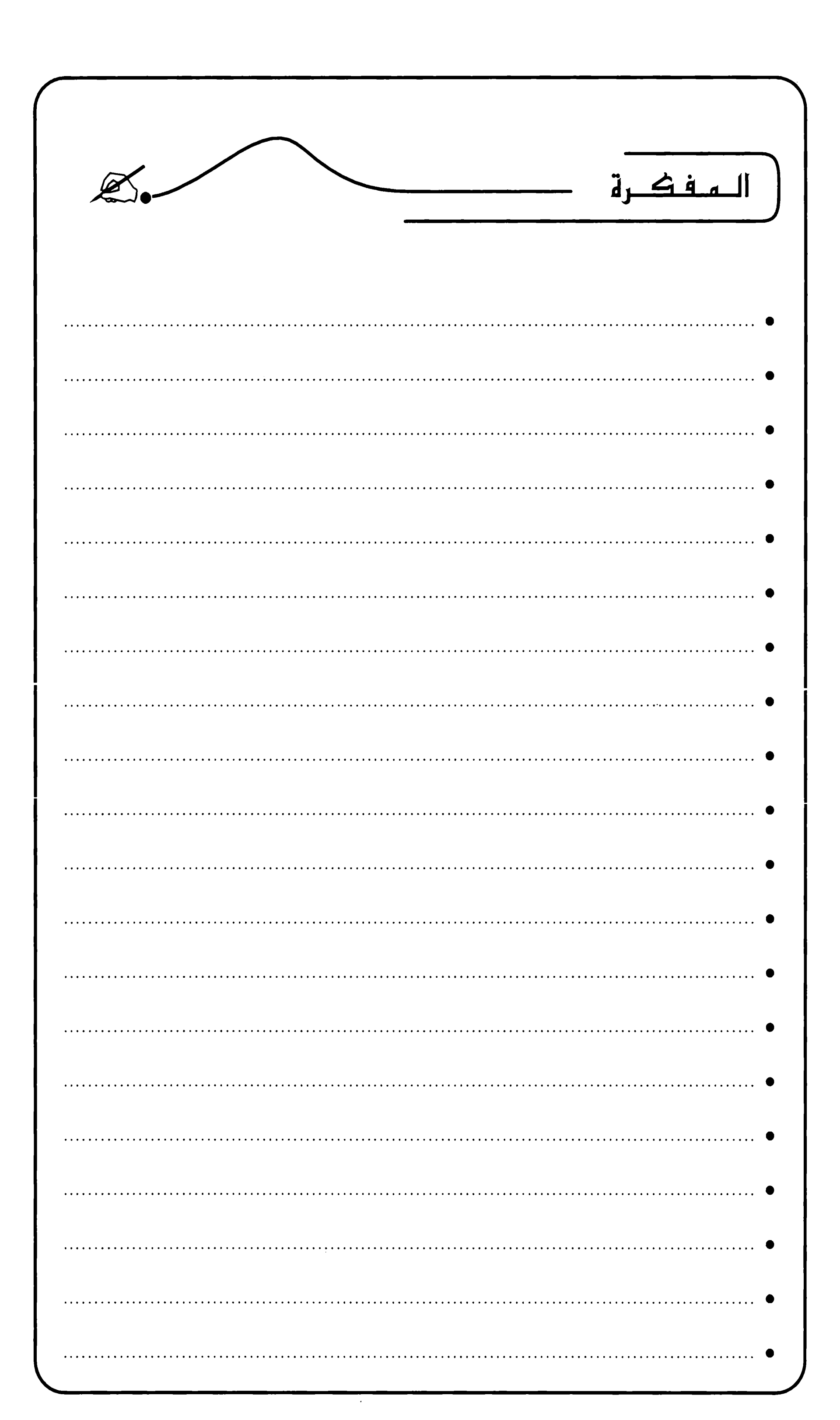
نسخة العابدي= يني جامع ١١٠٣، ١١٠٤، جار الله ١٩٦٤.

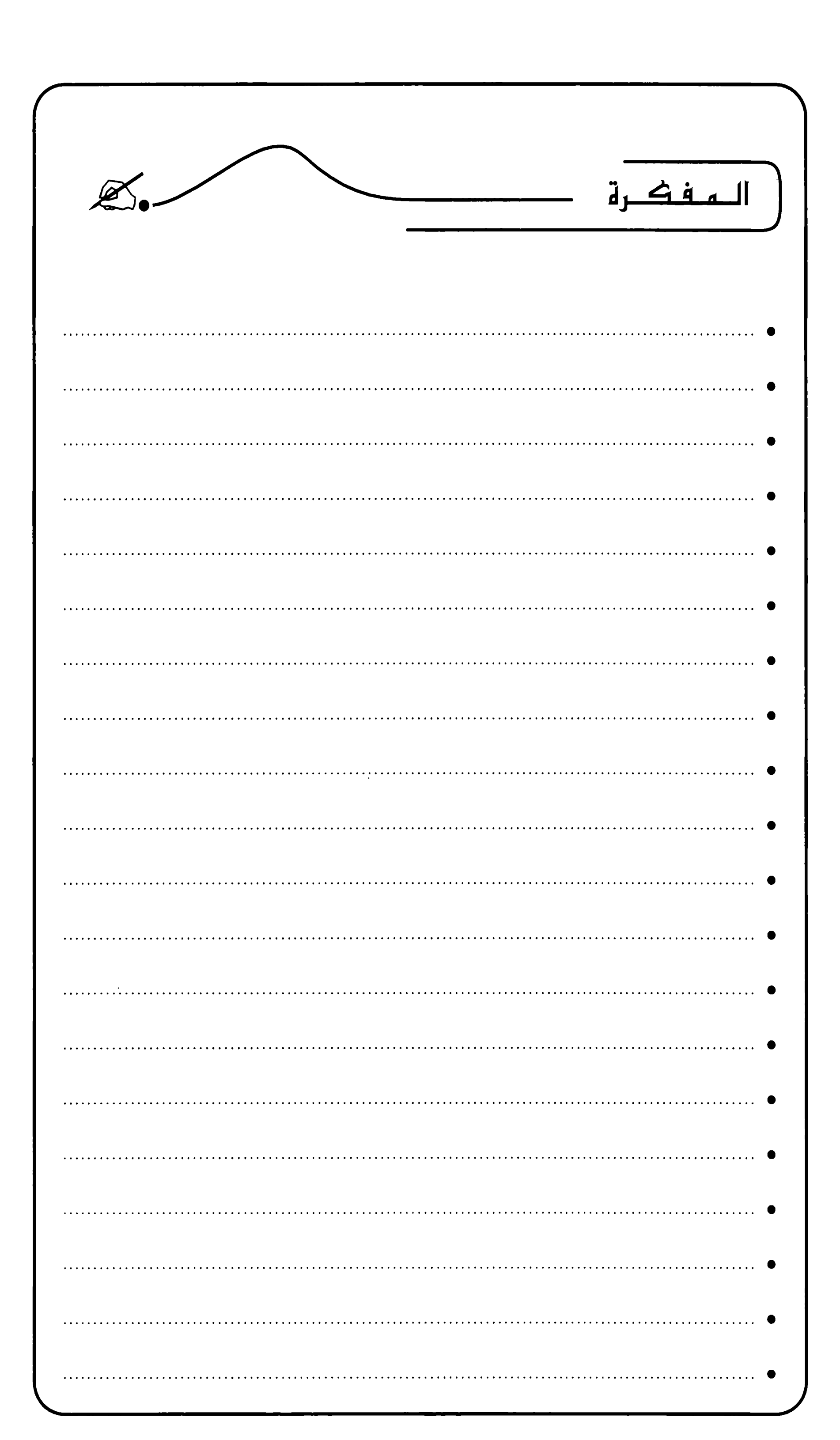
نسخة الساسي= بشير آغا ٦١٠.

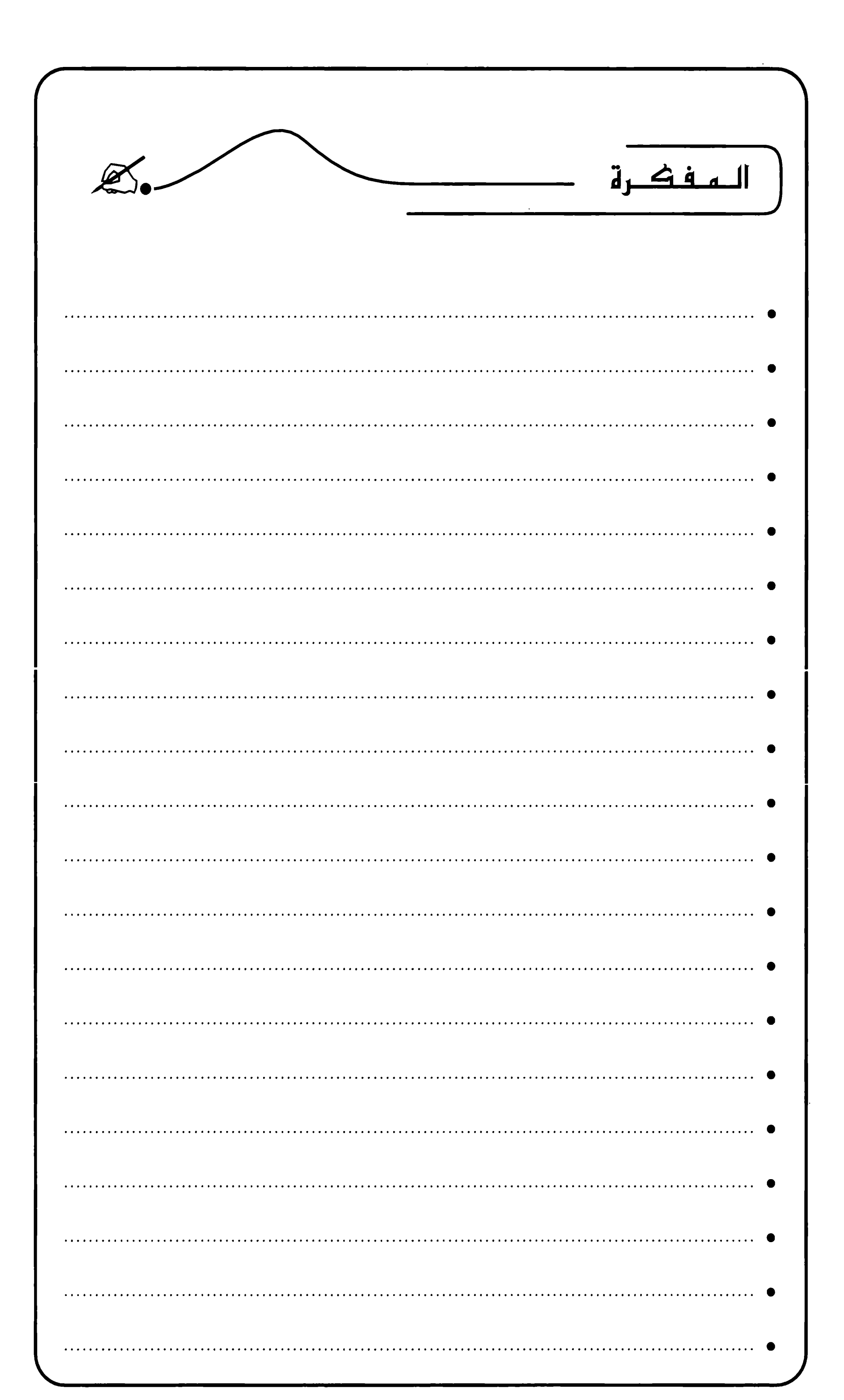
نسخة السعدي= مراد ملا ١٧١٧.

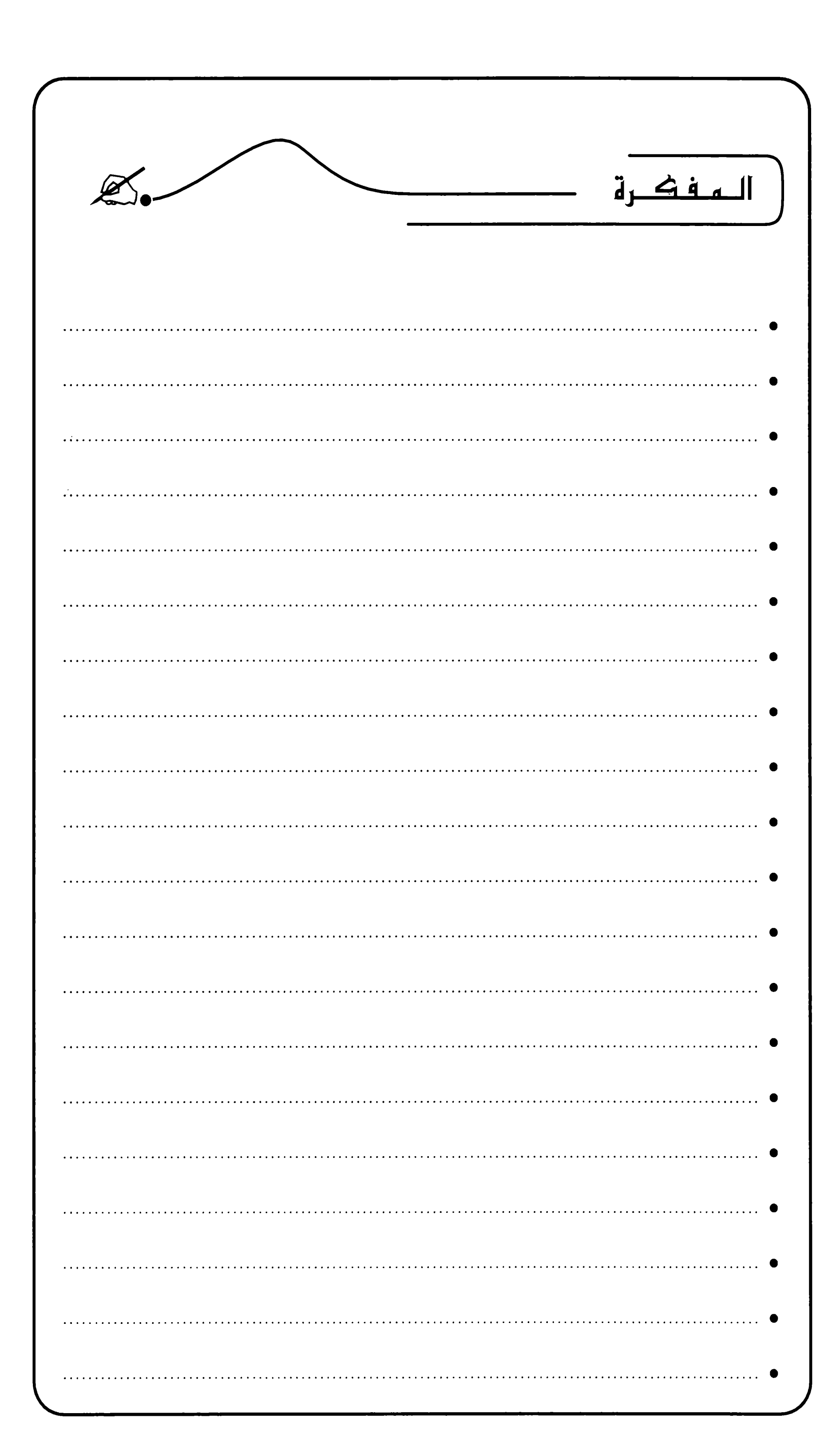
نسخة القرشي= شهيد علي ٢٤٦٧

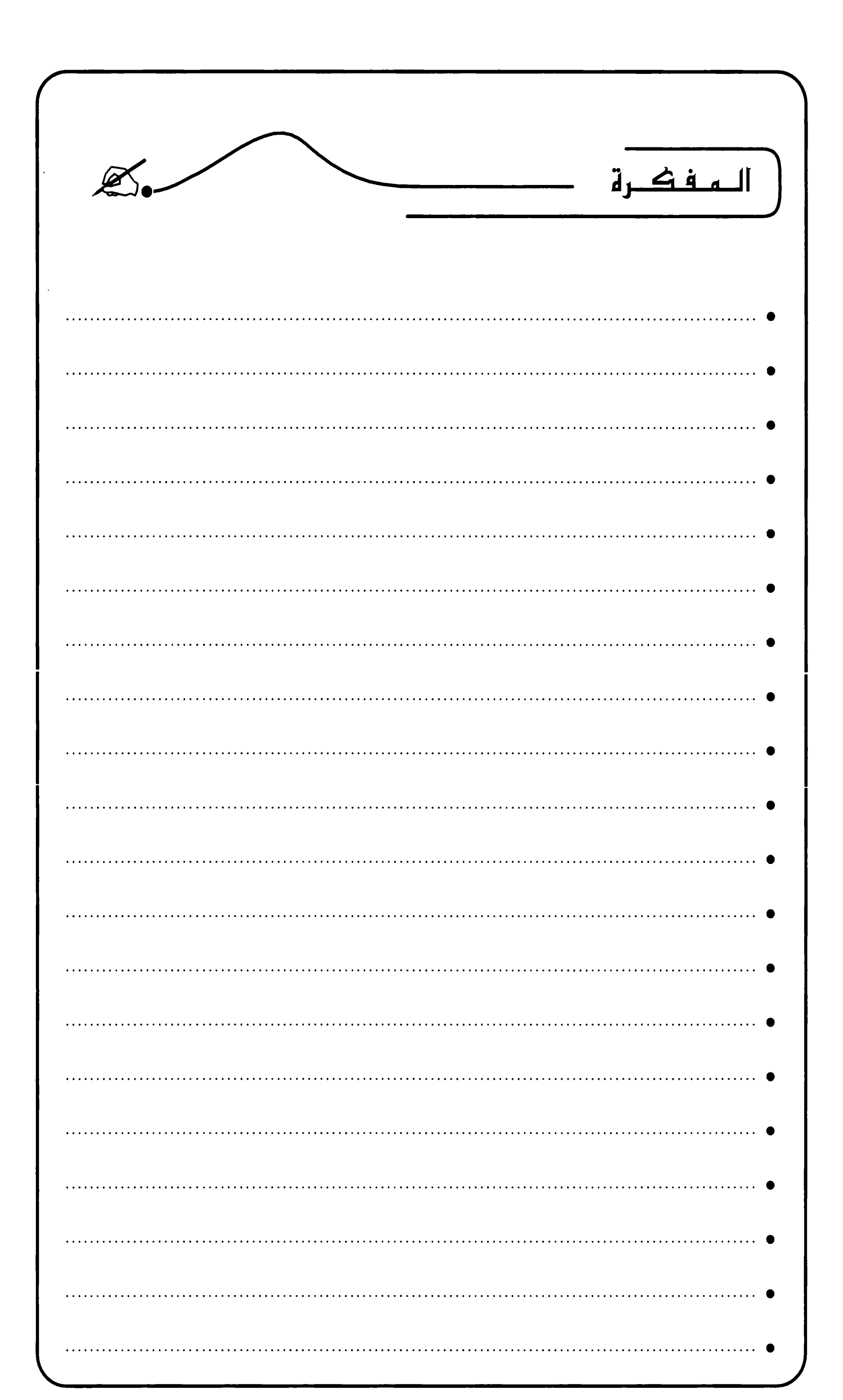
نسخة الخزرجي= الحمزاوية ٤٨.


المفكرة


المفكرة


المفكرة


المفكرة


المفكرة